

مؤسسة

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء التاسع

الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِيَّةِ ١/



المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز أحياء التراث الإسلامي

١٤٢٥ هـ
موسم عتبات

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء التاسع

الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِيَّةِ ١/



المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

موسوعة الشهيد الأول

الجزء التاسع

الدروس الشرعية



في فقه الإمامية

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

تعدادی اموال

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۵۱۹۳۹

ش - اموال ۱



مركز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول

الجزء التاسع (الدروس الشرعية في فقه الإمامية / ١)

مجموعة من المحققين

إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في العوزة العلمية، قم المقدسة

الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي

الطباعة: مطبعة نگارش

الطبعة الأولى ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م

الكتيبة: ١٠٠٠ نسخة

سعر النورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان

الغنوان: ١٠٠: التسلسل: ١٥٨

حقوق الطبع محفوظة للناشر



الغنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، زقاق آمار، الرقم ٤٢

التلفون والفاكس: ٧٨٣٢٨٣٢، التوزيع، قم، ٧٨٣٢٨٣٢، طهران ٥ - ٣٠٣ - ٨٨٩٤

ص. ب: ٣٧١٨٥ / ٢٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٢٩ - ٣٧١٥٦

وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: nashr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء التاسع: الدروس الشرعية في فقه الإمامية / ١) / مجموعة من المحققين / إشراف: علي أوسط الناطقي؛

الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي، قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية، ١٤٣٠ ق - ٢٠٠٩ م - ١٣٨٨ ش.

ج ٢١

ISBN: 978-600-5570-11-3 (دوره)

ISBN: 978-600-5570-13-7 (ج ١)

ISBN: 978-600-5570-15-1 (ج ٢)

ISBN: 978-600-5570-17-5 (ج ٣)

ISBN: 978-600-5570-19-9 (ج ٤)

ISBN: 978-600-5570-21-2 (ج ٥)

ISBN: 978-600-5570-23-6 (ج ٦)

ISBN: 978-600-5570-25-0 (ج ٧)

ISBN: 978-600-5570-27-4 (ج ٨)

ISBN: 978-600-5570-29-8 (ج ٩)

ISBN: 978-600-5570-31-1 (ج ١٠)

ISBN: 978-600-5570-12-0 (مدخل)

ISBN: 978-600-5570-14-4 (ج ٢)

ISBN: 978-600-5570-16-8 (ج ١)

ISBN: 978-600-5570-18-2 (ج ١)

ISBN: 978-600-5570-20-5 (ج ٨)

ISBN: 978-600-5570-22-9 (ج ١٠)

ISBN: 978-600-5570-24-3 (ج ١٢)

ISBN: 978-600-5570-26-7 (ج ١٤)

ISBN: 978-600-5570-28-1 (ج ١٦)

ISBN: 978-600-5570-30-4 (ج ١٨)

ISBN: 978-600-5570-32-8 (ج ٢٠)

١٠٠٠ / ١٠٠٠ / ١٠٠٠ (دوره)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات قبیل

کتابخانه

١. اسلام - مجموعه ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق - مجموعه ٣. شهید لؤل، محمد بن سکی، ٧٢٤ - ٧٨٦ ق - سرگذشتنامه الف

ناطق، علی أوسط، بید مکتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي

دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وأثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غابة المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النغلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباراً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأشعار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

٢٩	مقدمة التحقيق.....
٢٩	تأريخ تأليف الدروس.....
٣٠	ماهيته.....
٣٢	المكانة العلمية لكتاب الدروس.....
٣٦	شروح الدروس.....
٤٢	التعليقات على الدروس.....
٤٨	اصطلاحات الدروس.....
٤٩	الأثر العلمي للدروس.....
٥٢	نسخ الدروس.....
٥٦	عملنا في التحقيق :.....
٣	خطبة الكتاب.....

كتاب الطهارة

٥	ما يجب له الطهارة.....
٥	ما يستحب له الطهارة.....
٧	درس ١.....
٧	موجبات الطهارة.....
٧	موجبات الغسل.....

٧ في تداخل الموجبات والأسباب
٨ درس ٢
٨ آداب التغلّي وأحكامه
٩ درس ٣
٩ أحكام الوضوء
٩ النية
١٠ كيفية الوضوء
١٢ درس ٤
١٢ سنن الوضوء
١٤ درس ٥
١٤ غسل الجنابة
١٤ موجبات الجنابة
١٥ كيفية الغسل
١٦ درس ٦
١٦ غسل الحيض وأحكام الحائض
١٨ درس ٧
١٨ الاستحاضة وأحكامها
١٩ درس ٨
١٩ النفاس
٢٠ الأحكام المشتركة بين الحائض والنفساء
٢١ درس ٩
٢١ أحكام المحتضر
٢٢ أحكام الميت
٢٣ درس ١٠
٢٣ غسل الميت

٢٤	شرائط الغاسل، ومن يجب تفسيه
٢٥	درس ١١
٢٥	كيفية الغسل
٢٥	ما يستحب في غسل الميت
٢٦	ما يكره في غسل الميت
٢٧	درس ١٢
٢٧	التكفين والتحنيط
٢٨	ما يستحب في التكفين وما يكره
٣٠	كيفية التكفين
٣١	درس ١٣
٣١	التشيع وأحكامه
٣١	أحكام الصلاة على الميت
٣٣	درس ١٤
٣٣	صلاة الميت
٣٥	درس ١٥
٣٥	التدفين
٣٥	كيفية الدفن، وما يستحب وما يكره مراعاته
٣٧	درس ١٦
٣٧	غسل المس وأحكامه
٣٧	درس ١٧
٣٧	في المياه
٣٨	أقسام المياه
٣٩	كيفية تطهير ماء البثر
٤٢	درس ١٨
٤٢	الماء المستعمل

٤٣ في الأسار
٤٤ درس ١٩
٤٤ النجاسات
٤٤ أحكام النجاسات
٤٥ الأمور التي تجب إزالة النجاسة لها
٤٦ درس ٢٠
٤٦ المظهورات
٤٦ أحكام المظهورات
٤٧ ما عفي عنه من النجاسات
٤٨ درس ٢١
٤٨ حكم الصلاة مع النجاسة
٤٨ اشتباه الطاهر بالنجس
٤٩ أحكام الآنية
٥٠ درس ٢٢
٥٠ آداب الاستحمام والاستطابة
٥١ درس ٢٣
٥١ التيمم
٥٢ ما يصح التيمم به
٥٣ مسوغات التيمم
٥٣ درس ٢٤
٥٣ أحكام التيمم
٥٤ كيفية التيمم
٥٥ ما يستباح بالتيمم
٥٥ ما ينقض التيمم



مركزية تكميلية علوم

كتاب الصلاة

٥٧.	أعداد الفرائض والوافل
٥٧	الوافل الومفة وكففها
٥٩.	اسفحاب تمرفن الصف
٥٩	درس ٢٥
٥٩	المواقف
٦٠	أوقاف الفرائض وأفكامها
٦١	درس ٢٦
٦١	أوقاف النوافل
٦٣	كراهفة النافلة المبتدأة عف طلوع الشمس
٦٤	درس ٢٧
٦٤	معرفة الوقت وأفكامه
٦٥	حكم نارك الصلاة
٦٦	درس ٢٨
٦٦	قضاء الصلواف
٦٦	قضاء الفرائض وأفكامها
٦٧.	قضاء النوافل
٦٧	قضاء صلواف المفف
٦٨	درس ٢٩
٦٨	لباس المصلف
٦٨	ما ففب سفره
٦٩	ما فكره لبسه فف الصلاة وما فسفحب
٧٠	أقل ما ففب فف السافر
٧١	درس ٣٠
٧١	ما لا ففوز الصلاة ففه

- ٧٢ تنه. ما يستحب من اللباس وما يكره
- درس ٣١
- ٧٣ مكان المصلي
- ٧٣ حرمة الصلاة في المكان المعصوب
- ٧٤ لشرائط طهارة موضع الجبهة
- ٧٤ الأمكنة التي تكره الصلاة فيها
- درس ٣٢
- ٧٧ أحكام المساجد
- ٧٧ استحباب الصلاة في المساجد ولمشاهد
- درس ٣٣
- ٧٨ ما يحوز السجود عليه وما لا يحوز
- درس ٣٤
- ٧٩ القبلة
- ٧٩ ما يجب الاستقبال فيه وما يستحب
- ٨٠ توجه كل قوم إلى ركنهم وعلاقتهم
- درس ٣٥
- ٨١ في الأحكام
- ٨١ وجوب معرفة القبلة
- ٨١ لو اختلف الإمام والمأموم في الاحتياط
- ٨٢ من صلى إلى جهة وتبين الخطأ
- درس ٣٦
- ٨٣ الأذان والإقامة ومصلوئهما
- ٨٣ ما يشترط في المؤذن
- درس ٣٧
- ٨٦ تأكد استحباب الأذان في الخمس والجمعة

٨٧	حكم الباسي للأدان والإقامة ومن أحدث
٨٧	أفعال الصلاة:
٨٧	درس ٣٨
٨٧	١- النية
٨٨	٢- تكبيرة الافتتاح
٨٩	درس ٣٩
٨٩	٣- القيام
٩١	سنن القيام
٩٢	درس ٤٠
٩٢	٤- القراءة
٩٥	درس ٤١
٩٥	سنن القراءة
٩٧	درس ٤٢
٩٧	٥- الركوع
١٠١	درس ٤٣
١٠١	٦- السجود
١٠٢	سنن السجود
١٠٣	درس ٤٤
١٠٣	٧ و ٨- التشهد والتسليم
١٠٤	سنن التسليم
١٠٥	درس ٤٥
١٠٥	آداب الصلاة
١٠٧	ما يبطل الصلاة
١٠٨	درس ٤٦
١٠٨	صلاة الجمعة

١١٠	درس ٤٧
١١٠	آداب صلاة الجمعة وأحكامها
١١٣	درس ٤٨
١١٣	صلاة الميدين
١١٤	كيفية
١١٦	درس ٤٩
١١٦	صلاة الآيات
١١٧	درس ٥٠
١١٧	الصلوات المستحبة:
١١٧	صلاة الاستسقاء
١١٨	نافلة شهر رمضان
١١٨	صلاة رسول الله ﷺ
١١٩	بقيّة الصلوات المستحبة
١٢٠	درس ٥١
١٢٠	أحكام الخلل
١٢٢	درس ٥٢
١٢٢	أحكام الشك
١٢٥	درس ٥٣
١٢٥	أحكام السهو
١٢٦	المُرغبتان
١٢٨	درس ٥٤
١٢٨	صلاة المسافر
١٢٩	شرائط وجوب القصر
١٣٣	درس ٥٥
١٣٣	حكم فوائت الحضرة

١٣٤	درس ٥٦
١٣٤	صلاة الخوف
١٣٤	صلاة ذات الرقاع
١٣٥	صلاة بطن النخل
١٣٥	صلاة عسغان
١٣٦	صلاة المطاردة والمعاقبة
١٣٧	درس ٥٧
١٣٧	صلاة الجماعة
١٣٨	شروط الجماعة
١٤١	درس ٥٨
١٤١	أحكام الجماعة
١٤٣	درس ٥٩
١٤٣	أحكام الجماعة

كتاب الزكاة

١٤٥	ما تجب فيه الزكاة ..
١٤٧	درس ٦٠
١٤٧	من تجب عليه الزكاة
١٤٩	درس ٦١
١٤٩	زكاة الأنعام
١٥٣	درس ٦٢
١٥٣	زكاة النقدين والغلات
١٥٣	ما يشترط في زكاة النقدين
١٥٤	ما يشترط في الغلات
١٥٥	درس ٦٣
١٥٥	ما تستحب فيه الزكاة

١٥٥	زكاة التجارة وشروطها
١٥٧	زكاة انخيل والعقار
١٥٨	درس ٦٤
١٥٨	أصناف المستحقين للزكاة
١٦٠	درس ٦٥
١٦٠	ما يشترط في المستحقين للزكاة
١٦٣	درس ٦٦
١٦٣	أحكام دفع الزكاة
١٦٤	وجوب البيعة عند الدفع
١٦٥	درس ٦٧
١٦٥	لو تلمت الزكاة
١٦٦	استحباب صرف الزكاة في بلده
١٦٦	درس ٦٨
١٦٦	زكاة الفطرة
١٦٦	من يجب عليه زكاة الفطرة
١٦٧	عن من يجب إخراج الفطرة
١٦٨	وقت أداء الفطرة
١٦٩	مقدار الفطرة

كتاب الصدقة

١٧١	فصل الصدقة
١٧٢	ما يستحب وما يكره فيها

كتاب الخمس

١٧٥	ما يجب فيه الخمس
-----	------------------

١٧٨	درس ٦٩
١٧٨	مستحق الخمس
١٧٨	ما يعتبر في المستحقين للخمس
١٧٩	الأطفال
١٨٠	تعميم إباحة الأطفال حال الغيبة
كتاب الصوم	
١٨١	ما يجب الإمساك عنه
١٨١	أحكام النية
١٨٣	درس ٧٠
١٨٣	من لا يجب عليه الصوم
١٨٤	من لا يصح منه الصوم
١٨٦	صوم المريض والحائض والنفساء
١٨٧	في الصوم المحرم
١٨٨	درس ٧١
١٨٨	مفسدات الصوم وأحكامها
١٩٠	درس ٧٢
١٩٠	في القضاء والكفارة
١٩١	موجبات القضاء والكفارة
١٩٣	درس ٧٣
١٩٣	ما لا يفسد الصوم
١٩٤	ما يستحب وما يكره للصائم
١٩٦	درس ٧٤
١٩٦	أقسام الصوم
١٩٨	المحظور من الصيام

١٩٩	درس ٧٥
١٩٩	الاستهلال
٢٠٢	درس ٧٦
٢٠٢	أحكام قضاء الصوم
٢٠٣	حكم تأخر القضاء عن عام الفوات
٢٠٤	قضاء صوم الميت
٢٠٥	درس ٧٧
٢٠٥	في أحكام الفدية عن الصوم، ومن تجب عليه
٢٠٧	درس ٧٨
٢٠٧	في صوم النذر والمعاهدة
٢١٠	درس ٧٩
٢١٠	أقسام الصوم
٢١١	وجوب التتابع في الصيام إلا حمسة

كتاب الاعتكاف

٢١٣	شروط الاعتكاف
٢١٥	ما يحرم على الصائم المعتكف
٢١٦	درس ٨٠
٢١٦	أحكام الاعتكاف
٢١٧	كفارة إفساد الاعتكاف
٢١٨	تدارك الاعتكاف بعد إفساده

كتاب الحج

٢٢١	شروط وجوب حجة الإسلام
٢٢١	أحدها: البلوغ

٢٢٢	ثانيها: العقل
٢٢٣	ثالثها: الحرية
٢٢٥	درس ٨١
٢٢٥	رابعها: ملك الراد والراحلة
٢٢٨	درس ٨٢
٢٢٨	خامسها: أن يكون له ما يمون به عياله حتى يرجع
٢٢٨	سادسها: الصحة من المرض والعصب
٢٢٨	سابعها: تخلية الرب
٢٢٩	ثامنها: إمكان المسير
٢٢٩	شروط غير معتبرة عندنا
٢٣٢	درس ٨٣
٢٣٢	حج النذر والعهد واليمين
٢٣٤	درس ٨٤
٢٣٤	حج النيابة
٢٣٤	ما يشترط في النائب
٢٣٨	درس ٨٥
٢٣٨	أحكام النيابة
٢٤٣	درس ٨٦
٢٤٣	أقسام الحج
٢٤٣	أفعال التمتع الواجبة
٢٤٣	أركان الحج
٢٤٣	أفعال العمرة
٢٤٦	جواز طواف التذلل للقارن والمفرد إذا دخل مكة
٢٤٦	جواز تقديم طواف الحج وسيعه على المصلي إلى عرفات
٢٤٧	عدم جواز تقديم الطواف والسعي للمتمتع، لا لضرورة

٢٤٧	هل يجوز نقل العمرة المفردة إلى المتعة؟
٢٤٧	درس ٨٧
٢٤٧	هل يجوز إدخال الحج على العمرة، أو بالعكس، أو إدخال حج على حج؟
٢٥١	درس ٨٨
٢٥١	العمرة
٢٥١	وقت العمرة المفردة الواجبة والمندوبة
٢٥١	في الأحكام
٢٥٣	درس ٨٩
٢٥٣	شروط عمرة التمتع
٢٥٤	شروط القران والإفراد
٢٥٥	المواقيت
٢٥٥	ميقات حج التمتع
٢٥٧	درس ٩٠
٢٥٧	ما يسنحت لمن أراد الحج
٢٥٨	واحبات الإحرام
٢٥٨	الأول: أئیس التوبین غیر المخیطین
٢٦٠	الثاني: البيّة وأحكامها
٢٦١	الثالث: مقارنة البيّة للتلبّيات
٢٦١	الرابع: التلبّيات الأربع
٢٦٣	درس ٩١
٢٦٣	أحكام الإحرام
٢٦٤	كل ما يحب ويستحب في إحرام العمرة يجب في إحرام الحج
٢٦٥	درس ٩٢
٢٦٥	ترك الإحرام
٢٦٥	الأول: الصيد

٢٦٧ ...	درس ٩٢
٢٦٧ ..	كفارة الصيد في حال الإحرام
٢٦٨	وجوب القيمة للفداء فيما لا نص فيه
٢٦٨	المنصوص لكفاراته المعادلة:
٢٦٨	الأول: النعامة وفرخها
٢٦٩	الثاني: بقرة الوحش وحماره
٢٦٩	الثالث: الطبي
٢٧٠	الرابع: بيض النعام
٢٧٠	الخامس: بيض القطا والقيج
٢٧٠	درس ٩٤
٢٧٠	كفارة صيد الحمام
٢٧٤	قتل الأعمى والعرب والعارة والأسد إذا أراده
٢٧٤	درس ٩٥
٢٧٤	أحكام الكفارة
٢٧٧	درس ٩٦
٢٧٧	أحكام كفارة صيد الحرم
٢٧٩	تكرّر الكفارة بتكرّر الصيد
٢٨٠	درس ٩٧
٢٨٠	أحكام كفارة صيد الحرم
٢٨٠	لو اشترى محلّ بيض نعام المحرم فأكله
٢٨١	الصدقة بالحيوان المماثل
٢٨١	الأكل من الجزاء في الأشهر
٢٨١	إخراج الجزاء قبل استقرار الجنابة
٢٨٢	درس ٩٨
٢٨٢	الترك الثاني: الاستمتاع بالنساء

٢٨٣	انقسام الكفارة بانقسام الاستمتاع وكفارته
٢٨٧	درس ٩٩
٢٨٧	الترك الثالث: الطيب
٢٩٠	الترك الرابع: الأدهان مطلقاً
٢٩٠	الترك الخامس: المخيط
٢٩١	درس ١٠٠
٢٩١	الترك السادس: لبس ما يستر طهر القدم
٢٩٢	الترك السابع: لبس الخاتم للزينة
٢٩٢	الترك الثامن: لبس المرأة ما لم تعتده
٢٩٢	الترك التاسع: لبس السلاح
٢٩٢	الترك العاشر: التظليل للرجل
٢٩٤	الحادي عشر: تطية الرأس للرجل
٢٩٤	الثاني عشر: تطية الوجه للمرأة
٢٩٥	الثالث عشر: النقاب للمرأة
٢٩٦	الرابع عشر: قلم الأظفار
٢٩٧	درس ١٠١
٢٩٧	الخامس عشر: إزالة الشعر
٢٩٩	السادس عشر: قتل هوائم الجسد
٣٠٠	السابع عشر: الاكتحال بالسواد
٣٠٠	الثامن عشر: الحناء للزينة
٣٠٠	التاسع عشر: الطر في المرأة
٣٠١	العشرون: الحجامة
٣٠١	الحادي والعشرون: الحدال
٣٠٢	الثاني والعشرون: انفسوق
٣٠٣	الثالث والعشرون: قلع الضرس

٣٠٣	درس ١٠٢
٣٠٣	آداب الإحرام
٣٠٤	قلع شجر الحرم
٣٠٥	لواحق أحكام الكفارة
٣٠٧	درس ١٠٣
٣٠٧	أحكام الطواف
٣٠٧	الأول في مقدمات الطواف
٣٠٩	الثاني في كيفية الطواف
٣١٣	درس ١٠٤
٣١٣	مستحبات الطواف
٣١٩	درس ١٠٥
٣١٩	أحكام الطواف وهي ستة عشر:
٣٢٣	درس ١٠٦
٣٢٣	مباحث السعي:
٣٢٣	الأول في مقدماته
٣٢٥	الثاني في كيفية السعي وواجباته
٣٢٧	مندوبات السعي
٣٢٧	الثالث في أحكام السعي
٣٢٨	التقصير بعد السعي .
٣٢٩	درس ١٠٧
٣٢٩	إحرام الحج
٣٣١	درس ١٠٨
٣٣١	الوقوف بعرفة
٣٣١	ما يستحب للوقوف بعرفة
٣٣١	واجبات الوقوف بعرفة

٣٣٣	أحكام الوقوف بعرفة
٣٣٥	درس ١٠٩
٣٣٥	الإفاضة إلى المشعر الحرام
٣٣٥	ما يستحب للمفيض
٣٣٧	ما يجب في المشعر
٣٣٩	أحكام الوقوف بالمشعر الحرام
٣٤٠	خاتمة من فاته الوقوفان سقطت عنه أعمال الحج
٣٤٢	درس ١١٠
٣٤٢	رمي الحمار
٣٤٢	التقاط حصي الحمار
٣٤٢	ما يجب في الرمي
٣٤٥	ما يستحب حال الرمي
٣٤٧	مسائل: ...
٣٥٠	درس ١١١
٣٥٠	الهدى
٣٥٠	ما يجب من الهدى من الصفات
٣٥٤	مكان هدى التمتع ورمائه ومصرفه
٣٥٤	مسائل
٣٥٧	درس ١١٢
٣٥٨	الدماء المستحبة
٣٥٨	هدى القرا
٣٦١	مكان هدى الإحصار وهدى الصدق
٣٦١	هدى ما بيعته المعلن
٣٦٢	درس ١١٣
٣٦٢	ومن الدماء المستحبة: الأضحية وأحكامها

٢٦٥	فائدة: العراد من الأيام المعدودات والأيام لمعلومات
٢٦٦	درس ١١٤
٢٦٦	الحلق
٢٦٧	ما يجب في الحلق
٢٧٠	التحلل للمتعم
٢٧١	درس ١١٥
٢٧١	العود إلى مكة
٢٧٢	ما يستحب أمام دخول مكة
٢٧٢	ما يجب فعله بعد العود من منى
٢٧٢	طواف النساء وصلاته على الحصى والمرأة والهم ومن لا إربة له في النساء
٢٧٣	درس ١١٦
٢٧٣	العود إلى منى ليالي التشريق
٢٧٧	ما يستحب فعله للمعم بمنى
٢٧٧	أسماء أيام منى
٢٧٨	فوائد في أحكام منى
٢٧٩	درس ١١٧
٢٧٩	العود إلى مكة
٢٧٩	طواف الوداع
٢٨١	الأمور التي تستحب حين إتيان مكة
٢٨٢	كراهية الفريضة في الكعبة
٢٨٤	فروع في طواف الوداع
٢٨٥	درس ١١٨
٢٨٥	أفضل بقاع الأرض
٢٨٦	آداب المجاورة بمكة

٣٩١	درس ١١٩
٣٩١	الحصر
٣٩١	إذا أُحْصِرَ بالمرض عن مكة أو الموقفين
٣٩٢	لو أُحْصِرَ في عمرة التمتع
٣٩٣	حكم المُحْصَر قبل التحلل
٣٩٤	حكم المعتمر إفراداً
٣٩٤	درس ١٢٠
٣٩٤	الصدقة
٣٩٨	لو اجتمع الإحصار والصدقة
٣٩٨	درس ١٢١
٣٩٨	في الأحكام المتفرقة
٤٠٢	درس ١٢٢
٤٠٢	روايات في أفعال الحج
٤٠٥	درس ١٢٣
٤٠٥	فروع من كلام ابن الجوزي
٤٠٧	درس ١٢٤
٤٠٧	فتاوا بعض الأصحاب
٤١١	درس ١٢٥
٤١١	وظيفة الإمام في موسم الحج
٤١١	وظيفة الوالي في مسيره
٤١٢	وظيفة الوالي في إقامة المناسك
٤١٤	درس ١٢٦
٤١٤	في ذكر بعض الأخبار الواردة في المقام

كتاب المزار

٤١٩	زيارة النبي ﷺ
-----	---------------

٤٢٠	زيارة فاطمة ؑ
٤٢٠	زيارة الأئمة الاثني عشر ؑ
٤٢١	استحباب زيارة آدم ونوح ؑ
٤٢١	زيارة الإمام الزكي أبي محمد الحسن بن علي ؑ
٤٢٢	زيارة الإمام الشهيد أبي عبدالله ؑ
٤٢٥	زيارة الإمام أبي محمد زين العابدين ؑ
٤٢٦	زيارة الإمام أبي جعفر محمد بن علي ؑ
٤٢٦	زيارة الإمام أبي عبدالله جعفر بن محمد ؑ
٤٢٧	زيارة الإمام الكاظم ؑ
٤٢٧	زيارة الإمام الرضا ؑ
٤٢٨	زيارة الإمام الجواد ؑ
٤٢٩	زيارة الإمام الهادي ؑ
٤٢٩	زيارة الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري ؑ
٤٣٠	زيارة الإمام المهدي ؑ
٤٣٠	استحباب زيارة منتجبي الصحابة
٤٣٢	خاتمة: استحباب زيارة الإخوان في الله
٤٣٣	درس ١٢٧
٤٣٣	ما ينبغي للحاجّ فعله في المدينة
٤٣٣	حدّ حرم المدينة
٤٣٥	درس ١٢٨
٤٣٥	أحكام المشاهد المقدّسة
٤٣٦	آداب الزيارة
٤٣٨	خاتمة: الاستشفاء بالتربة الحسينية
٤٣٩	استحباب التربة
٤٣٩	لو طبخت التربة



مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد أفضل الخلائق أجمعين، ووصيته وخليفه علي أمير المؤمنين، وآله الطيبين الطاهرين وبعد؛ إن هذا الكتاب - الدروس الشرعية - هو آخر ما جاد به يراع الشهيد الأول، حيث تم تأليفه بعد كتابي ذكرى الشيعة و البيان، وهو كتاب صنعه لولديه، حيث جاء في مقدمته

فكتبنا في ذلك ما تيسر من الذكرى والبيان، وعزّرباهما بهذا المختصر للبيان؛ لاقتضاء الولدين الموقفين - إن شاء الله - للحير؛ أبي طالب محمد وأبي القاسم علي - دفع الله عنهما الضر ووقفهما والمؤمنين للخير - وسبقناه بالدروس الشرعية في هذه الإمامية.

تأريخ تأليف الدروس

قال الشيخ أعا برك الطهراني في الدرعة (ج ٨، ص ١٤٩).

الدروس الشرعية في هذه الإمامية، لشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مكّي الجزّي العاملي، الشهيد في ٧٨٦ هـ خرج منه إلى كتاب الرهن، فأدركته الشهادة قبل إتمامه شرع فيه ٧٨٠، وفرغ من جرده الأول - كما صرح به في الرياض - آخر نهار الأربعاء، لاثنين عشرة حلت من ربيع الثاني ٧٨٤.

وقد ذكر الشهيد كتابه الدروس في قائمة آثاره التي أوردتها في إجازته لتلميذه زين الدين أبو الحسن علي بن عزّ الدين حسن بن محمّد الخازن الحائري المعروف بـ «ابن الخازن»، والتي حرّرها يوم الأربعاء الثاني عشر من شهر رمضان عام ٧٨٤ هـ في دمشق^١.

يشير الشهيد في كتابه هذا إلى بقية آثاره، مثل الذكرى، البيان، غاية المراد والقواعد والعوائد.

أ - غاية المراد في شرح مكت الإرشاد

. وقد بيّنا في شرح الإرشاد (ج ١، ص ١٥٢)؛

وقد حرّرها هذه المسألة في شرح الإرشاد (ج ٢، ص ٣٣٣)؛

والمسألة مستوفاة في شرح الإرشاد (ج ٢، ص ٢٢٤)؛

كما بيّنا في شرح الإرشاد (ج ٣، ص ١١٢)

ب - الذكرى والبيان

وقد حقّصنا في الذكرى (ج ١، ص ١٢ و ١٢٥)؛

وقد ذكرنا الروايات - وأحكام ذلك في الذكرى (ج ١، ص ٦٨)؛

وحملناه في الذكرى (ج ١، ص ٤٨)؛

أوردنا طرفاً منه في الذكرى (ج ١، ص ٨٧)؛

قد ذكرنا علامتها في الذكرى (ج ١، ص ٨٠)؛

وقد بيّنا في الذكرى (ج ١، ص ٩٣)؛

فكتبنا في ذلك ما تيسر من الذكرى والبيان (ج ١، ص ٣)

ج - القواعد والعوائد

وقد حقّقناه في القواعد (ج ٢، ص ٩٩).

ماهيته

صمّم الشهيد كتابه في جزءين، لجزء الأول يبدأ بكتاب الطهارة وينتهي بكتاب

الإقرار. أمّا الجزء الثاني فيبتدئ بكتاب المكاسب مستمراً حتى كتاب الرهن الذي لم يتم؛ حيث استشهد المصنّف في ٧٨٦ هـ.

وقد جاء في نهاية الجزء الأول:

آخر الجزء الأول من كتاب الدروس (ولله الموفق). ويتلوه - إن شاء الله - في الجزء الثاني كتاب المكاسب (ج ٣، ص ١٤٤).

يشتمل كتاب الدروس على الكتب التالية:

١. الطهارة؛ ٢. الصلاة؛ ٣. الزكاة؛ ٤. الصدقة؛ ٥. الخمس؛ ٦. الصوم؛
٧. الاعتكاف؛ ٨. الحج؛ ٩. المزار؛ ١٠. العهاد؛ ١١. الحسبة؛ ١٢. المرتد؛
١٣. المحارب؛ ١٤. القضاء؛ ١٥. الدعوى؛ ١٦. القسمة؛ ١٧. الشهادات؛
١٨. النذر والعهد؛ ١٩. اليمين؛ ٢٠. الكفارات؛ ٢١. العتق؛ ٢٢. أمّ الولد؛
٢٣. المدبر؛ ٢٤. الكتابة؛ ٢٥. الوقف؛ ٢٦. الهبة؛ ٢٧. الوصية؛ ٢٨. الوصايا؛
٢٩. الميراث؛ ٣٠. الصدقة؛ ٣١. التزكية؛ ٣٢. الأطعمة والأشربة؛ ٣٣. إحياء
- الموات؛ ٣٤. المشتركات؛ ٣٥. اللفظة؛ ٣٦. الجمالة؛ ٣٧. العصب؛ ٣٨. الإقرار؛
٣٩. المكاسب؛ ٤٠. البيع؛ ٤١. السلم؛ ٤٢. الخيار؛ ٤٣. الربا؛
٤٤. الدين؛ ٤٥. الصلح؛ ٤٦. تراحم الحقوق؛ ٤٧. الشفعة؛ ٤٨. الرهن.

ومن إبداعات الشهيد في هذا الكتاب توسعته لأبواب الفقه. فقد فتحت استجابة الشهيد لحاجات زمانه - إدراكاً منه لضرورة الحضور الفعال للفقه في مختلف ميادين الحياة الجديدة - أبواب فصل جديد من الأبواب الفقهية، أثمر عنه إضافة كتب الحسبة، والمحارب، والقسمة، وتراحم الحقوق إلى كتب الفقه الشيعي الأخرى.

وفي هذا الكتاب مراجعات لبعض آثار عظماء الشيعة - أمثال ابن بابويه، والعمّاني، وابن الجنيد، وأبو الفضل الجعفي والسيد بن طاوس في البشري والراوندي وغيرهم - التي لم تسلم من حدثان الدهر، وغدت مفقودة في أيّامنا هذه.

كما ويقتصر هذا الكتاب على بحث ومناقشة آراء علماء الشيعة فقط، دون التطرّق إلى نظريات علماء أهل السنة.

المكانة العلمية لكتاب الدروس

ونظراً لأهميته ونفاسه هذا الأثر الفقهي فقد ذكره الشيخ أغا بزرك الطهراني مرّات عديدة في الدرّعة، وأشار إلى شروحه وتعليقاته وسحبه الخطيّة، وقال:

الدروس الشرعية هي هذه الإمامية لنشيخ السيد شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مكّي الجريسي انعاملي شهيد في سنة ٧٨٦ هـ، وهو من أجلّ كتب الفقه عند الشيعة الإمامية وقد سقاه أكابر العلماء وأعظم الفقهاء بالقبول والاستحسان، وأصبح مرجعاً لهم منذ عصر مؤلّفه إلى هذه الأواخر وليس أدلّ على ذلك من استنساخ بعض نفحول والأبطال له للاستفادة منه، ورأيت منه عدّة نسخ بمخطوطهم، أهربها إلى عصر لمصنّف خطّ الشيخ حسن بن موسى بن صالح الكيكلي، فرغ منها سنة ٨٠٣ هـ^١.

قال المؤلف في آخر كتاب الحقّ من الدروس

وقد آتينا به بحمد الله في هذا المختصر ما لم يجمع في غيره من المطوّلات. قلّله الشكر على جميع الحالات ج ١، ص ٥١٩

وقال المحقّق الكركي (م ٩٤٠ هـ) في رساله صلاة الجمعة

إنّ عبارة الدروس على خلاف ذلك، وهي بعد الذكرى، وسمعا كثيراً من بعض أشياخنا أنّه كان يقول حدو عني ما في الدروس^٢

وقال العلامة أغا حسين الخوسار (١٠١٦ - ١٠٩٨ هـ) في مقدّمة مشارق

الشموس في شرح الدروس

.. ولما كان كتاب الدروس الشرعية في فقه الإمامية أحسن الكتب المصنّفة تحقيقاً وتهذيباً، وأنقى الرسائل المؤنّفة تدقيقاً وتقريباً، وأكثرها اشتمالاً على الفروع التي نعمّ البلوى بها، وأسّدها تبعها للمسائل التي تشتدّ الحاجة إليها، أحببنا أن نشرحه شرحاً يوضح مقاصده الدقيقة، ويجلّي مطالبه الأنيقة، ويبين

١ الدرّعة، ج ٦، ص ٨٥، ج ٨، ص ١٤٥ - ١٤٦، ج ١٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٥

٢ رسائل المحقّق الكركي (رسالة صلاة الجمعة)، ص ١٦٦

حقائق أظاره، ويظهر دقائق أفكاره^١

وكتب شارح الدروس الشيخ محمد إبراهيم الحائري القرويني:

الدروس الشرعية لشيخنا الماتن علامة الفهامة زبدة الفقهاء وأفقههم، كتاب لم يُظهر بمثاله، ويظهر على باظره دقة مؤلفه، وإنه أحسن المتن المؤلفه في الفقه بأريخ وفاته «ذبيح الله» (٧٨٦ هـ).

ورأيت الدروس الشرعية في هذه الإمامية من مؤلفات شيخنا الأعظم وملاذنا الأعظم الأقدم، بحر العلوم ومحبي درس الرسوم، المحقق العلامة والمدقق الفهامة، وعواص بحر الفعاهة والسعادة، وجامع منقبتي العلم والشهادة، أفقه الفقهاء، الإمام السعيد أبي عبد الله محمد بن مكّي المعروف بالشهيد - نور الله تعالى تربته، وأعلى درجته، كما أحسن خاتمته - كتاباً لم يظهر بمثاله، ومتاً متباً لم يسج على مواله قد احتوى من المسائل الشرعية والفروع الغربية الفقهية على ما لا يوجد في مصنف، ولم يتكلف ببيان مؤلف، ككتابه الذكرى والبيان، ويريد عنهما بالمسماله على ما لا يشتملان عليه من أقسام الأحكام إلا ما ندر، ويتألف به بعدهما «معرّهما بثالث» وهو هذا المحتصر^٢.

وكتب آية الله السيّد شهاب الدين المرعشي في كلمه على إحدى طبعات الدروس إن علم الفقه من أهم العلوم الإسلامية وأشرفها، فمن ثم تنافس في تحصيله المتنافسون، وجالت أفلام لمصنّعين والمؤلفين في هذا المضمار، فجادوا وأجادوا، شكر الله مساعيهم الجميلة ومن أحودها وأحسنها وأتقنها وأرخصها في سلاسة العبارة وجرالة الأقوال ورفقان المسائل وتحري التحقيق؛ ألا وهو كتاب الدروس، للعلامة مقدم لفقهاء وصعوة العلماء من الشهداء، الفقيه النبيه الهمام العطريف، اليعاقبة القائد العزيم، كبر كتيبة المجتهدين، إمام أئمة ردّ الفروع إلى الأصول، محر أرباب لاستنباط من الفحول، مولانا أبي عبد الله

١ مشارق الشمس، ص ٣ و ٤

٢، مشكاة الأنوار الحسينية، نسخة خطية برقم ٨٥٩٢ في مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الورقتان ٢ و ٣

محمد بن مكي العاملي الجزي لمستشهد في سنة ٧٨٦ ق، الشهير بالشهيد الأول (قدس الله تربته اركيته، وحشره مع مواليه البررة الصيامين)^١.

تكملة الدروس^٢

ورد تعريف تكملة الدروس للسيد جعفر بن أحمد الملحوس الحسيني الحلبي أول مرة في خاتمة مستدرك الوسائل للمعتمد لنوري، حيث قال:

ومتا يسفي السببه عليه في هذا المقام، أن كتابه الشريف المسمى بالدروس غير تام، لا يوجد فيه من أبواب الفقه «الصمان، العارية، الوديعة، المضاربة، الإجارة، الوكالة، السبق ولرماية، الكاح، الطلاق، الخلع، المبارقة، الإيلاء، الظهار، العهد، الحدود، الفصاح، الديات»

ونقص لإكماله وتماحه العالم الجليل السيد جعفر الملحوس، وذكر في آخره «إنه لما رآه حصرة بين لعلماء، نذبت بعضي على قلة البضاعة وعدم الفراغ وكؤد الرمان وحوار أهله، [طبع في] إكماله، فقد ما أطمع بعضي فيه».

إلى أن قال: ووافق الفراغ من جمعه وكتابه آخر بهار العصر، سادس عشرين شهر رجب الأصب المبارك سنة ست وثلاثين وثمانمائة هجرية بيوتة على يد المهدي الضعيف جعفر بن أحمد الملحوس الحسيني...^٣.

وتوجد نسخة تكملة الدروس بخط المؤلف في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، برقم ١٤١٣٣^٤. وقد كانت هذه السحرة سابقاً في مكتبة المدرسة الفاضلية، ثم انتقلت إلى مكتبة مدرسة النواب، حتى انتهى بها اسطاف الآن في المكتبة المركزية للروضة الرضوية المقدسة.

١ الدروس الشرعية، انتشارات صادقي - قم، طبعة ١٣٩٨ هـ.

٢ وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في الدررعة إلى تصانيف الشيعة (ج ٢، ص ٢٨٢) باسم «إكمال الدروس» وفي (ج ٢، ص ٢٤١) باسم «تنعيم الدروس» وفي (ج ٤، ص ٤١٣) باسم «تكملة الدروس».

٣ خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٢، ص ٣٠٩ - ٣١٠ للدررعة، ج ٢، ص ٤١٣، أعيد الشيعة، ج ٤، ص ٨٤.

٤ فهرس الألباني للمكتب المحطية لتحصرة الرضوية المقدسة، ص ١٤٤ - ١٤٥.

وتوجد نسخة أخرى منها في مكتبة آية به المرعشي النجفي في قم برقم ١٣١٥٦.^١
كما توجد نسخة أخرى في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، كانت سابقاً من مقتنيات الفاضل الهندي^٢.

ورغم ما جاء في مقدمتي طبعتي الدروس^٣، من الوعد بطباعة تكملة الدروس، إلا أن هذا لم يتم لحد الآن.

أمّا المباحث التي تكفل السيد الملحوس بحثها في تكملة الدروس^٤، فهي:

تتمة الرهن، الحجر، المفلس، الصمان، الحوثة، الكفالة، الوديعة، العارية، الإجارة، المزارعة، المساقاة، الشركة، القراض، الوكالة، السبق والرماية، النكاح، الطلاق، الحلع، الطهار، الإيلاء، لعان، الحدود، حدّ اللواط، حدّ السرقة، النجاسات، إثبات القتل، قصاص الأطراف، وخاتمة تشتمل على فتوى أمير المؤمنين في الديات، ومحرج الفسامة، لديات، كتاب ذكر فيه الواجب بالقتل من الديات، باقى الأعضاء، ديات المناقع، دية الجنين، والنجاسة على الميت الآدمي وعلى البهائم^٥.

تلخيص الدروس

وهو من تأليف المرحوم آية الله الشيخ محمد الكرمي (م ١٤٢٣ هـ) وهو أكثر من

١ فهرست مكتبة المرعشي، ج ٨، ص ٢٨٨

٢. الفهرس المختصر لسبح المجلس الحطّية من الرقم ١٦٠٠ إلى ١٨٩١٥، ص ٣٨.

٣. في مقدّمة طبعة مكتبة النشر الإسلامي «هذا، وقد فترح سماحة السيّد الزنجاني (دامت توفيقاته) أن تلحق بكتاب الدروس «تكملة الدروس» للسيد الفاضل جعفر بن أحمد الملحوس، فتقبل اقتراحه بالموافقة، فألحقها معتمدين في تحقيقها»

وفي مقدّمة طبعة مجمع البحوث الإسلامي «وقد تحقّق بكتاب الدروس كتاب تكملة الدروس للسيد الفاضل جعفر بن أحمد الملحوس الحسيني، معتمدين على النسخة التي كتبها المؤلف...»

٤. وفقاً لما يراه السيد الملحوس، فإن كتاب الدروس يجب تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، ينتهي جزءها الثاني بكتاب السبق والرماية، ويبتدئ جزءها الثالث بكتاب النكاح

٥. نقلنا محتويات تكملة الدروس من النسخة الحطّية رقم ١٤١٣٢ المحفوظة في مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة، استناداً إلى ما كتبه آية الله الحاج السيّد موسى الشيرازي الزنجاني (حفظه الله) على الصفحة الأولى من نسخة الشخصية من الدروس، الطبعة الحجرية

تلخيص؛ إذ يشتمل على شرح وتكملة مدروس أيضاً يقوم المؤلف فيه بانتخاب المقاطع المهمة والأساسية من المتن ثم يتكفل بشرحها بطريقة موضح فيها استدلالات المؤلف القرآنية والروائية والفقهية، ويفهم أحياناً بدراسة القواعد والاصطلاحات بما يناسب مقام البحث وفي بعض الموارد يقوم الشارح بعرض آرائه أيضاً، أمّا الأبواب الفقهية التي لم يتناولها الشهيد فقوم بانتخابها من شرائع الإسلام بطريقة جامعة ومركزة ثم يحقق فيها.

وهذا الكتاب يقع في خمسة محلدات، المجلد الأول والثاني يختصان بالمقدمات الفقهية، والثالث يبدأ بالظاهرة وينتهي بمحرّمات الحج، الرابع في طواف الحج إلى الكا، ويشتمل المجلد الخامس على لطلاق إلى الديات وقد تمّ تصنيف هذا الشرح في سنتي ١٤٠٢ و ١٤٠٤ هـ، وتمّ طباعه مجلد الثالث في سنة ١٤١٣ هـ، والرابع والخامس في سنة ١٤١٤ هـ في المطبعة العلمية بقم

شرح الدروس

١ - مشارق الشمس هي شرح الدروس، تأليف الأعما حسين بن جمال الدين محمّد الخواساري، المشهور بالمحقّق الحواساري (م ١٠٩٨ هـ) وهذا الشرح هو أبرز وأهمّ الشروح على الدروس وقد تحدّث الشهيد آية الله السيّد محمّد باقر الصدر عن مكانه هذا الكتاب، فقال:

المحقّق الحليل السيّد حسين الحواساري، المتوفى ١٠٩٨، وكان على قدر كبير من النوع والدقة، فأمدّ الفكر الأصولي بقوة جديدة كما يبدو من أفكاره الأصولية في كتابه الفقهي مشارق الشمس هي شرح الدروس، ونتيجة لمرانه العظيم في التفكير الفلسفي انعكس اللون الفلسفي على الفكر العلمي والأصولي بصورة لم يسبق لها نظير

ونقول: انعكس اللون الفلسفي لا الفكر الفلسفي، لأنّ هذا المحقّق كان نائراً على الفلسفة، وله معارك ضعه مع رجالها، ولم يكن فكره فكراً فلسفياً بصيغته

التقليدية، وإن كان يحمل اللون انفسعي فحينما مارس البحث الأصولي انعكس اللون، وسرى في الأصول لاثعاء فلسفي في التمكنير بروحية متحررة من الصيغ التقليدية التي كانت الفلسفة تتبها في مسائلها وبحوثها، وكان لهذه الروح أثرها الكبير في تأريخ العلم في ما بعد، كما نرى^١

وقد بين المحقق الخوانساري هدفه من كتابة هذا الشرح، فقال:

ولما كان كتاب الدروس الشرعية في فقه الإمامية - من تصانيف شيوخنا الأجل المحقق والحرير المسند المدقق، فصل المتأخرين وأكمل المتبحرين، عمدة علماء الفرقة الناجية، بل الذي لم يظهر مثله في القرون الماضية، العائز لمرتبة السعادة، العائز بمنقبة الشهادة، محمد بن مكّي (أعلى الله تعالى درجته كما شرف حاتمته) أحسن الكتب المصنعة تحقيقاً وتهذيباً، وأتى الرسائل المؤلفة تدقيقاً وتحريماً، وأكثرها احتمالاً على مروع التي تتم البلوى بها، وأسدها تنقيحاً للمسائل التي تشتت الحاجة إليها؛ أحببنا أن نشرحه شرحاً يوضح مقاصده الدقيقة، ويحلّي مطالبه الأنيفة، ويبيّن حقائق أنظاره، ويظهر دقائق أفكاره، غير مفتصرين على حل الكتاب وبيان معانيه، ولا مكتفين بكشف الحجاب عن عرائس معانيه، بل أوضّعنا في كلّ مسألة مقاصد من تكلم فيها، وأنبعنا القول في ما يصح أن يقال لها أو عليها، وأوردنا الأدلة ما أمكن بلوغ الفهم إليها، وأطلعنا النظر في متن كلّ دليل وسده، وأجلنا المكر في ردّ كلّ مذهب وتقدمه، وأعلنا سرّ الأموال في لإبرام والسفوف، وتمعنا الغور في ترجيح بعضها على بعض، وسَمَّيناه مشارق الشموس في شرح الدروس^٢.

وقد اشتمل هذا الكتاب على شرحٍ نقسم من مباحث الطهارة إلى الفقاع من النجاسات، وهو ما أشار إليه الميرزا عبد الله التبريزي الأصفهاني (م ١١٣٠ هـ) - وهو أحد تلامذة الشارح - قائلاً:

وأما شرح الدروس فهو شرح كبير جداً، قد خرج منه بعض من كتاب الطهارة إلى

١. دروس في علم الأصول، ص ٨٨.

٢. مشارق الشموس ص ٤.

بحث الفقاع من الجاسات، وهو يقرب من خمس وعشرين ألف بيتاً^١.
 كتب المحقق الخوانساري في البداية فسماً من الشرح، وبعد سنوات عديدة
 شرع في تكملة كتابته. ويتميز القسم الأول منهما بالدقة ومثانة التحقيق اللتان لا
 تتوفران في قسمه الثاني بنفس الدرجة. وهذا ما أشار إليه الملا محمد بن حسن
 الشيرواني - وهو تلميذ آخر من تلامذة المحقق الخوانساري - وقال:
 «بما كتبه أولاً أحسن بكثير مما كتبه أخيراً بل تقول: ما كان يقدر بعد ذلك أن
 يؤلف مثل أن ألف أولاً»^٢.

وكتب العلامة محمد باقر الخوانساري صاحب روضات الجنات:
 وشرحه المشار إليه على الدروس كثير موسوم بمشارك الشمس، ثم يصنف
 مثله في كثرة التحقيق، وحمده الاستدلال، وحسن البيان، وتفصيل المطلب،
 والاشتمال على أغلب القواعد الأصولية والصواب الاجتهادية كتاب على رغم
 من رَغَم أنه غير ماهر في الخروج عن عهده امتثال هذه المراتب والأبواب، إلا
 أنه انقطع على بحث نجاسة الفقاع من كتاب الطهارة^٣.
 وكان هذا الكتاب واحداً من الكتب الأدراسة في الحوزة العلمية في النجف
 الأشرف، فقد كتب السيد محسن الأمين عند ترجمته للسيد أبو القاسم المدرّس
 - أحد تلامذة العلامة السدّآبادي - «... ولم يكن أحد مثله في تدريس شرح
 الدروس لأقا حسين الخوانساري»^٤.

وتوجد نسخ عديدة من مشارق الشمس في المكتبات المختلفة^٥.
 وقام نحل الشارح، رضي الدين محمد بن حسين الخوانساري المشهور بأغارضي

١ رياض العلماء، ج ٢، ص ٥٨، وراجع تعليفة أمل الآمل، ص ١٤٠.

٢ رياض العلماء، ج ٢، ص ٥٨.

٣ روضات الجنات، ج ٢، ص ٣٥٩-٣٥٢.

٤ أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٤١٦.

٥، مرآة الكتب، ج ٥، ص ٢٠٦، محقق خوانساري (شرح حال و آثار)، ص ٧٧-٨٠؛ جامع الرواة، ج ١،

ص ٢٢٥؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١٠١؛ الدرعية، ج ٣، ص ٣٤٢؛ ج ١٣، ص ٢٤٤؛ كشف العجب والأستار،

ص ٣٣٣.

بتأليف ما بقي من الكتاب، فشرح كتاب لصوم والاعتكاف من الدروس، كما سنشير إلى ذلك في ما بعد.

طبع مشارق الشموس في سنتي ١٣٠٥ و ١٣١٢ هـ طبعة حجرية، وأخرى أوفسيت في مجلدين من قبل مؤسسة آل البيت عليه السلام.

٢ - شرح الشيخ جواد بن سعد بن حواد الكاظمي البغدادي، أحد تلامذة الشيخ البهائي (م ١٠٣٠ هـ) المميزين، وقد كانت لدى الميرزا عبد الله التبريزي الأصفهاني عدة نسخ ناقصة لهذا الشرح بخط الشارح، وقال: «ومن تصنيفاته شرح الدروس، رأيته بخطه ولم يتم، وكان عندنا منه نسخة تلفت».

وقد أشار الشارح نفسه إلى اسمه في بداية الكتاب بأنه «محمّد الشهير بالجواد الكاظمي»^١

وقد استند الشارح في مبحث الحج من كتابه الحقائق على شرح الدروس، ممّا يشير إلى أنّ هذا الشرح قد بلغ المدوّنة منه إلى كتاب الحج.

وعرف الشيخ يوسف البحراني في الكشكول هذا الشرح بقوله:

له مؤلفات عديدة، منها شرح الدروس، في مجلّدين لم يتمّ وفرغ من المجلّد الأول منه غرة شهر شوال سنة ألف وإحدى وثلاثين من الهجرة النبوية بمشهد الكاظمين عليه السلام.^٢

٣ - مشكاة الأنوار الحسينية، للشيخ محمد إبراهيم ابن الشيخ علي الحائري القرويني، وقد ذكر هدفه من كتابة هذا الكتاب، فقال:

فأردت أن أضع له شرحاً متكفلاً ببيان مشكلاته ودقائقه، وإبراز نكاته وحقائقه، ذاكرًا للعلاف الواقع بين العلماء، وتمرّضًا للأدلة المتداولة على ألسنة الفقهاء، مع ما سنع بخاطري القاصر وفكري الماتر، بأقصر عبارة وأوجز إشارة، مقتصرًا على الاحتجاجات الجليّة لعانيه، معرضًا عن المقالات الطويلة الواهية، فجعلت

١ - تعليقة أصل الأصل، ص ١١٢ و ١١٣؛ مرآة الكتب، ج ٥، ص ٢٠٧؛ روضات الجنّات، ج ٢، ص ٢١٦؛ مخطوطات مكتبة فحول القزويني، ص ١١٩؛ كشف العجب والأستار، ص ١٣٣؛ الذريعة، ج ١٣، ص ١٢٤٣؛ فهرست الألف وخمسمائة نسخة خطيّة المهمة من السيّد الطائفة، ص ٢٥٩.

٢ - الكشكول للبحراني، ج ١، ص ٣١٢.

ترك التعرض لمثلها دليلاً على رتتها خوفاً من الإطباب... وسميته بمشكاة الأنوار الحسينية - عليه آلاف التحية والثناء - في شرح الدروس الشرعية .
وعام الشروع بتأليف مشكاة الأنوار الحسينية ١٢٢٩ هـ .
توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي برقم ٨٥٩٢ ، ونسخة أخرى أيضاً برقم ٢٨٧٢ تصل في شرحها إلى بحث البيتم من كتاب الصلاة .
وهناك نسخة أخرى في مكتبة المدرسة الفيضيه في قم برقم ١٤٣١ . هي المجلد الثالث من هذا الشرح ، وقد تم تأليفها في سنتي ١٢٢٧ - ١٢٣٨ في فزوين ، وفيها شرح كتاب الصوم وبعض من كتاب الحج .

٤ - شرح السيّد محمد مهدي الأصفهاني الخراساني :

عُرف المؤلف بـ «الشهيد الرابع» (م ١٢١٨ هـ) ، وذكرت المصادر هذا الشرح باعتباره واحداً من آثار المؤلف أيضاً^١ وقد اعتبرت بعض المصادر أن هذا الشرح هو نفس شرح كفاية الأحكام الذي كتبه المحقق اسبزواري باسم مواس الهداية في شرح الكفاية^٢
٥ - شرح الشيخ حواد ملا كتاب أسجفي

الشيخ محمد المعروف بحواد - محمد جواد - (م بعد ١٢٦٧ هـ) ابن محمد تقى الحفي ، الملقب باسم جده ملا كتاب الكردي الأحمدي البياتي الحلواني النجفي ؛ وقد شرح كتاب الحج من الدروس ، ثم كمله ابنه الشيخ حسين الملا كتاب رأى الشيخ أغا برك الظهري نسخة كتاب الصوم والوصايا من هذا الشرح في ١٧ جمادى الأولى ١٢٦٧ هـ^٣

١ فهرست مكتبة المرعشي ، ج ٢٢ ، ص ١٧٢ و ١٧٣

٢ فهرست مكتبة المرعشي ج ٨ ، ص ٨٠

٣ فهرست السح الحظية في المدرسة الفيضيه ، ج ١ ، ص ٣٤١

٤ امرأة الشرق ، ج ٢ ، ص ١٢٨٥ ، امرأة الكتب ج ٥ ص ٧ ، بحوم السماء ، ص ٣٣٠ ، كشف الحجب والأستار ، ص ٣٣٣ ، الكرام البررة ، القسم الثالث ، ص ٥٧٧ ، الذريعة ، ج ١٣ ، ص ٢٤٤

٥ ، الشجرة الطيبة ، ص ٤٠٠ ، أعيان الشيعة ، ج ١٠ ، ص ٧٦

٦ الكرام البررة ، ج ١ ، ص ٦٧٦ ، الذريعة ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، ج ١٣ ، ص ٢٤٤ ، امرأة الشرق ، ج ١ ، ص ١٣٥٩ ، أعيان الشيعة ، ج ٤ ، ص ٢٥٥

٦- شرح الملا محمد نبي بن محمد حسين التوني، من فقهاء القرن الحادي عشر الهجري، وقد شرح كتاب الإقرار من الدروس تلبيةً لالتماس بعض الطلبة العراقيين، وأتم كتابته في مدينة مشهد المقدسة بتاريخ ١٠٥٣ هـ. توجد نسخة منه بخط الشارح في مكتبة آية الله الكلبايكاني برقم ١٣٤/١٤٩.

٧- شرح الأعادضي الخوانساري (تكملة مشارق الشمس) :

كما أشرنا سابقاً، فبعد وفاة المحقق الخوانساري قام ابنه الأغا رضي بشرح كتاب الصوم والاعتكاف من الدروس شرحاً مزجياً، وانتهى من ذلك في أول محرم سنة ١١١٢ هـ.

توجد نسخ من هذا الكتاب في مكتبات الروضة الرضوية المقدسة، والمدرسة الفضائية بقم، وجامعة لوس أنجلوس الأمريكية^٢ وقد تم طباعتها - مرفقة مع مشارق الشمس - في العام ١٣١١ هـ.

٨- شرح الشيخ محمد حسن آل كبة البهبهاني (م ١٣٣٦ هـ) : وهو شرح على كتاب الحج من الدروس في ألف باب. ذكر الشيخ أغا برك الطهراني أنه رأى هذا الشرح عند مؤلفه^٣.

٩- شرح الميرزا حبيب الله الخوئي : وهو شرح لكتاب الفصاء والشهادات من الدروس. ذكره ثقة الإسلام التبريزي^٤.

١٠- مطالع الشمس في شرح الدروس : تأليف لسيد أبو عبد الله الموسوي الزيجاني (م ١٣١٣ هـ). ذكره الشيخ أغا برك الطهراني وأورده ضمن شروح الدروس^٥، مستنداً في ذلك إلى قول ابن شارح السيد مهدي.

١١- إحياء النوى : للسيد محمد علي ابن السيد صدر الدين محمد بن صالح

١ فهرست مكتبة آية الله العظمى الكلبايكاني العامة، ص ٤٢٧٩

٢ مرآة الكتب، ج ٥، ص ٢٠٦، الدرعة، ج ٣ ص ٣٤٢

٣ الدرعة، ج ١٣، ص ٢٤٤.

٤ مرآة الكتب، ج ٥، ص ٢٠٧.

٥ الدرعة، ج ٢١، ص ١٤٦، معجم المؤلفين، ج ٦، ص ١٠٤

الموسوي العاملي الأصفهاني (م ١٢٧٤هـ)، من أجداد السيد حسن الصدر، وقد وردت ترجمته وأسماء تأليفاته في تكملة أمل الآمل^١.

١٢ - شرح الميرزا عيسى التبريزي: كتب الميرزا عبد الله التبريزي الأصفهاني عند ترجمة والده الميرزا عيسى بيك بن محمد صالح بيك التبريزي: ... والعدوثة من مؤلفاته: كتاب في شرح الدروس للشهيد في الفقه، لم يتم...^٢

١٣ - شرح الميرزا أبو تراب بن أحمد لطنزي الكاشاني (م ١٢٦٢هـ) هو سبط المولى أحمد النراقي، ولا تتوفر لدينا نسخة من هذا الشرح^٣.

١٤ - المروءة الوثقى: تأليف السيد محمد الشهبهاني الأصفهاني (م ١٢٨٧هـ) ابن عبد الصمد، من تلامذة السيد علي صاحب الرياض والسيد محمد المجاهد^٤.

١٥ - إنارة الطروس: تأليف السيد بهاء لدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري النائيني (م بعد ١١٣٠هـ)، وقد كتبها شرحاً لعبارة «ولو نذر الصدقة تعين مقداراً وحنساً ومحلاً ومكاناً وزماناً» الواردة في الدروس.

توجد نسخته من هذه الرسالة مع رسائل أخرى للمؤلف في مكتبة آية الله المرعشي ضمن المجموعة ٣٢٨٢^٥. ويورد تأريخ كتابه المؤلف لهذه الرسائل إلى السنوات ١١١٤ - ١١٣٠هـ.

١٦ - شرح آية الله الموحّد الأبطحي وهو شرح لكتاب القضاء من الدروس، توجد نسخته الخطيّة في مكتبة المؤلف بي قم^٦

١٧ - شرح السيد جواد العاملي (م ١٠٦٥هـ): يعدّ الشارح من تلامذة الشيخ

١ تكملة أمل الآمل، ص ٢٨٢-٢٨٧؛ الذريعة، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨؛ أعيان الشيعة، ج ١، ص ٦؛ كشف الحجب والأستار، ص ٣٣٣

٢ رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٠٨

٣ مكارم الآثار، ج ٣، ص ٧١٦-٧١٨

٤ الذريعة، ج ١٥، ص ٢٥٢؛ أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٢٨١؛ الكرام البررة، القسم الثالث، ص ٤١٢

٥ فهرست مكتبة المرعشي النجفي ج ٩، ص ١٥٨

٦ حياة المرجع الديني آية الله العظمى الموحّد الأبطحي ص ٤٦؛ المسلسلات في الإجازات، ص ٥٨٢

بهاء الدين العاملي اللامعین. يقول المولى عبد العلي الطباطبائي في حاشية أمل الآمل:
 إنَّ السَّيِّدَ جواد... من أكابر الفضلاء... وأبيه سعد بن جواد، وليس سعيد... ومن
 تأليفاته: غاية المأمول هي شرح زبدة الأصول، مسالك الأفهام إلى باب
 الأحكام، ويستفاد من كتاب المكاسب أنَّ من مصنفاته كتاب شرح الدروس^١.
 ١٨ - شرح: الشيخ أحمد المجاهد الخوئي الزنجاني (م ١٢٤٥ هـ)، ابن الشيخ
 مصطفى، وحفيد الشيخ أحمد الخوئي الزنجاني.

ذكره صاحب فهرست مشاهير علماء زنجان وقال:

أحمد بن الحاج المولى مصطفى بن أحمد الخوئي، المدعو بالمجاهد، المتوفى
 في سنة ١٢٤٥، كان فاضلاً محققاً، ومرجعاً للقضاة. أمره في الجلالة أشهر من
 أن يذكر. وله شرح الدروس^٢.

١٩ - شرح العلامة السيّد علي الطباطبائي (صاحب الرياض): توجد نسخة من
 هذا الشرح للدروس في مكتبة جامعة طهران^٣ ضمن المجموعة ٧٧١٣/١، نسخها
 الشيخ محمد تقی بن محمد إسماعيل الهزارجيري الأسترآبادي في سنة ١٢٣٦ هـ.
 ٢٠ - شرح الشيخ الأعظم الأنصاري (١٢٨١ هـ) وهو شرح لمبحث التيقم من
 الدروس الشرعية، وطبع ضمن سلسلة تراث الشيخ الأعظم (ج ٥، ص ٣٧٥ - ٣٨٣،
 كتاب الطهارة).

التعليقات على الدروس

إنَّ الحواشي المكتوبة على الدروس كثيرة جدًّا، ففي بعض الأحيان نرى على جانبي
 إحدى النسخ الخطيّة أنواعاً من المخطوط المختلفة، كتبها الأستاذ والطالب والقارئ
 والكاتب والمالك و... مع بقاء الكثير منها مجهولة الكاتب.

١. نجوم السماء، ص ٦٦ و ٦٧.

٢. فهرست مشاهير علماء زنجان، ص ٢٤٠ ورجع أيضاً إلى دريعة، ج ٤، ص ١٣٠٢ ديوان شمار ولايت؛

تاريخه خويين وحالات علمای خويين، ص ٣٥١ شرح زندگانی دانشمندان وروایات زنجان، ص ٤٤٩

٣. فهرست مكتبة جامعة طهران، ج ١٦، ص ٨٦٢

ومن باب المثال نشير هنا إلى بعض من هذه التعليقات:

١- تعليقات الشيخ رضي الدين أبو صالب محمد (ابن الشهيد): وهذه الحواشي موجودة ضمن مجموعته الشيخ شمس الدين محمد الجباعي (م ٨٨٦) مسوبة إلى ابن الشهيد الأول توجد نسخة مجلد واحد من مجموعة الجباعي هذه في مكتبة ملك في طهران بالرقم ١٦٠٤.

وهي تشتمل على شرح لعبارة من كتاب الإيمان وكتاب الكفارات وكتاب العتق من الدروس، وحسب لم ترد هذه الحواشي بصورة كاملة في محل واحد، فها نحن نفلها في ما يلي:

حواشي على الدروس من خط رضي الدين بن مكّي*
كتاب الإيمان

قوله: «والطعام: القوت و . لا الماء على الأقرب» (ج ٢، ص ١٣٧)
حاشية من عدم تسميته طعاماً عرفاً...

قوله «أما المصافع كالسكنى وخدمه العبد، ففيها وجهان» (ح ٢، ص ١٣٧)
حاشية: من فساد أنها المال في الانتفاع ووجه عدم أن المتبادر إلى الفهم الأعيان لا المنافع.

قوله «أو لم يخذرها، على الأقرب» (ح ٢، ص ١٣٧)
حاشية: وجه أنه المتبادر من اللفظ، ووجه اعتبار التخدير بمضاء العرف إياه، ولما لم يكن مطرداً كان العمل على اللغة أولى.

كتاب الكفارات (ج ٢، ص ١٣٩)

حاشية: الكفارة عبارة عن طاعة مخصوصة، مسقطه عقوبة ذنب أو مخففة له غالباً، وبقيد الأغلبية تدخل كفارة قتل بخطأ، فإنها ليست عقوبة عن ذنب

قوله: «لرواية مقطوعة، واستحته». (ج ٢، ص ١٤٠)

حاشية: المقطوعة هي الموقوفة على الروي من غير تسمية المروي عنه.

قوله: «أو السكران تردّد». (ج ٢، ص ١٤٠)

حاشية: من عدم النص، ومن أنه في معناه أو أبلغ.

قوله: «ولو سافر فيه فالأقرب الإفطار». (ج ٢، ص ١٤١)

حاشية: وجهه: أنه صوم واجب فلا ينقذ في سفر، ومن توهم التعيين على

الإطلاق إذا كانت تلك الواقعة في السفر.

قوله: «درس: خصال الكفارة أربع». (ج ٢، ص ١٤٢)

حاشية: سؤال إن أريد خصال جميع الكفارات فهي زائدة عن هذه الأربع

كالذبح والبحر والاستغفار، بل وقضاء الحج على قول، وكفارة الحيض وإن أريد

مطلق الكفارة فلا يحتاج إلى الأربع؟

جواب المراد به الكفارات العالبة، وهي قسم ثالث، وإنما لم يذكر تلك الأقسام

لسبقها في الحد وسبق الاستغفار وسبق كفارة الحيض في بابها.

قوله: «أو تمنها إذا أمكن الاعتياض». (ج ٢، ص ١٤٢)

حاشية: إنما ذكر الاعتياض ولم يذكر شراء تعليقاً على العام، أو يدخل فيه

الشراء والصلح وعوض الإجارة، وهبة الثوب والإصداق والحلم

قوله: «وفي المظاهر وحهان». (ج ٢، ص ١٤٢)

حاشية: من الضرر بالصبر، وتحقيق الوجدان.

قوله: «وتباع ضيعته وتجارته وإن الحق بالمساكين كالدين». (ج ٢، ص ١٤٢)

حاشية: أي كما تباع في الدين.

قوله: «ولو طُلب منه القدر صبر». (ج ٢، ص ١٤٢)

أي الذي له مأل غائب.

قوله: «ويعتبر في الصحة أمور تسعة - إلى قوله - وفي غيره على الأقوى».

(ج ٢، ص ١٤٣)

حاشية بناءً على أن المطلق يحمل على محقق، وقد تقرّر في الأصول.

قوله: «السابع: النية، ويعتبر فيها بوجه». (ج ٢، ص ١٤٥)

حاشية: الوجه هو الصفة القائمة بأفضل متبئة للأمر به كالوجوب والندب.

قوله: «لرواية أبي هاشم الجعفري» (ج ٢، ص ١٤٦)

حاشية: منسوب إلى الطيار

قوله «ولو أخذ الكبير ما يوارى لصغير فالأشبه عدم الإجزاء». (ج ٢،

ص ١٥٠)

حاشية: لأنه لا يسمى ثوباً بالنسبة إلى الآخذ، ووجه الجواز صدق اسم الثوب

عليه، ولهذا يجزئ لو كان المكس صغيراً.

قوله: «وفي إحزانه للرجال عندي حتمال». (ج ٢، ص ١٥٠)

حاشية: إنما قال «عندي» لأنه لا يصر فيه ولا ذكره الأصحاب، ووجه

الاحتمال أنه ثوب في الحملة وصالح للإبدال بأثواب، فضلاً عن ثوب، وحائز

لبيه للضرورة وفي الحرب ووجه العدم تحريم لبسه لهم غالباً.

قوله: «كتاب العنق». (ج ٢، ص ١٥٢)

حاشية: العنق فك الرقبة عن المملوك بصيغة مخصوصة أو سبب مؤثر تقريباً إلى

الله غالباً.

قوله: «وابحايه العنق...». (ج ٢، ص ١٥٢)

حاشية: إشارة إلى الحديث المأثور عن النبي ﷺ طريق أهل بيته وبطريق العامة.

«من أعتق مؤمناً أعتق الله العزيز الحبار بكل عضو منه عضواً له من النار»^١. وإن

كان المعتق أشى ففي الحديث: «يعتق بكل عصوين منها عضواً من النار»^٢

قوله: «ويكون استنقاذاً، لا شراء». (ج ٢، ص ١٥٤)

حاشية: الاستنقاذ دفع عوض عن يد عادية.

قوله: «ويستقر ملك الرجل على كل أحد سوى العمودين» (ج ٢، ص ١٥٥)

حاشية: إنما قال «يستقر» ولم يقل «يملك» ليصدق الحكم؛ إذ لولا الملك

١ و٢ الكافي، ج ٦، ص ١٨٠ باب ثواب العتق، الحديث ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، باب العتق وأحكامه،

الحديث ٣

لامتنع العتق، ومن عتبر من الأصحاب بالمعك أراد به قرار الملك فصّرّح به هنا.
 قوله: «ولا من السفية والمفلس بعد الحجر عليه». (ج ٢، ص ١٥٦)
 حاشية. قوله «بعد الحجر عليه» يعلم منه جواز عتقه قبل الحجر، وإن كان عليه
 دين مستوعب، وهذا القيد في محلّ الضرورة إن قرئت «المفلس» بالتخفيف، وفي
 التكميل وإزالة الوهم إن قرئ بالتشديد.
 قوله: «وحملت على أنّه فعل ذلك مضارة». (ج ٢، ص ١٥٩)
 حاشية: قال (أعلى الله درجاته): هذا العمل سمعناه مذكّرة، وينسب إلى
 طومان بن أحمد^١.

٢- تعليقة زين الدين علي الأسترآبادي (ق ١٠):
 توجد نسخة من هذه التعليلات في مكتبة آية الله الكلبي بكانى برقم ١٨/٤٦.
 وهي بخط الشيخ شهاب الدين أحمد بن علاء الدين عرفة العمادي النيلي تلميذ
 المعشّي.

٣- تعليقة الشيخ جمال الدين أحمد الشامي العلّي (ق ٩).
 كتبها بخط يده على نسخة من الدروس كانت قد استنسخت بأمر منه في سنة
 ٨٠٢ هـ^٢.

٤- تعليقة الشيخ عزّ الدين حسن الجزائري (ق ٩):
 وهي حواشي مختلفة كتبت خلال سنوات ٨٢٨ - ٨٤٩ هـ حين مطالعة إحدى
 نسخ الدروس التي كانت بحوزة الشيخ عزّ الدين حسن بن حسين بن مطر الجزائري
 الأسدي المعروف بابن مطر من تلامذة الشيخ أحمد بن فهد العلّي (م ٨٤١ هـ). وقد
 رأى صاحب رياض العلماء هذه النسخة^٤.

١. مجموعة الجباعي، مجموعة مكتبة ملك، ص ١٩٩-٢٠٠

٢. فهرست مكتبة الكلبي بكانى، ص ٣٠٠

٣. الدرّة، ج ٤، ص ٢٢٥.

٤. الدرّة، ج ٤ ص ٢٢٥ ج ٦، ص ٨٥: أمّ الشيعه، ج ٥، ص ٥٧

٥ - تعليقة الشيخ علي بن حسين بن عبد العالي المعروف بالمحقق الثاني (م ٩٤٠ هـ):

ذكرها الشيخ أبا بزرگ الطهراني نقلاً عن فهرست تصانيف المحقق الكركي، والصفاني الخوانساري وثقة الإسلام شيرازي عن رياض العلماء، كما أشار إليها السيّد حسن الصدر في تكملة أمل الآمل^١.

٦ - تعليقة نظام الدين الساوجي (م ١٠٢٨ هـ) وهو تلميذ الشيخ بهاء الدين العاملي ومؤلف كتاب نظام الأقوال في معرفة الرجال، والذي لقي أمر الشاه عبّاس الصفوي فأتم كتاب جامع عباسي الذي "نعم الشيخ البهائي"^٢ توحد نسخة من كتاب الدروس مسححه بخط نظام الدين الساوجي وعليها حواشي عديدة بعنوان «نظام عفى عنه» وقد جاء في آخرها:

نم الكتاب مسعياً من الله الملك الوهاب بتاريخ يوم الجمعة ثالث عشر شهر صفر حُسم بالحبر والظفر سنة أربعة عشر، وألف من الهجره السنوته المصطفوته وأنا أفقر عباد الله الصبيّ محمّد نظام بن حسين نظام الفرشي (عمى عنه)^٣

٧ - معلقه آية الله الموحّد الأبطحي (١٣٤٩ - ١٤٢٣ هـ) مصافاً إلى شرحه لكتاب القضاء من الدروس، قام بالتعقيب على جميع الأبواب الفقهيّة لكتاب الدروس^٤.

٨ - تعلقة الحسيني اللاجوردي - طبع في حاشية كتاب الدروس المطبوع في سنة ١٣٩٨ هـ.

٩ - التعليقات: قال الشيخ أبا بزرگ الطهراني في الدرسة، ج ٤، ص ٢٢٥. التعليقات: حواشي معلقة على هوامش كتاب الدروس. ونسخة منه كتبت بأمر

١. الدرسة، ج ٦، ص ٨٥: بكلمة أمل الامر، ص ٢٩٣، مرآة الكتب، ج ٥، ص ٢٠٧. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٠. ربحانة الأدب، ج ٣، ص ٤٩١. كشف الأستار عن وجه الكتب والأسفار، ج ٥، ص ٢٤٣.

٢. الروضة النيرة في علماء المائة الحادية عشرة، ص ٦١٨.

٣. هذه النسخة محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي برقم ٨٤٢٢ فهرست المكتبة، ج ٢٨، ص ٢٣.

٤. حياة المرجع الديني آية الله... الموحّد الأبطحي ص ٤٥: المسلسلات في الإجازات، ص ٥٨٢.

الشيخ الفقيه الفاضل جمال الدين أحمد بن الحسين بن جعفر الشامي...، وفرغ كاتب النسخة من الكتابة سنة ٨٠٢. فعلق عليها هذه التعليقات بخطه الشيخ عز الدين الحسن بن الحسين بن مطر الجزيري الأسدي تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلبي المتوفى ٨٤١. لأنه صارت النسخة ملكه فكان يطالع فيها من سنة ٨٢٨ إلى ٨٤٩ ويعلق عليها الحواشي تدريجاً. قال في الرياض: النسخة مع التعليقات بهذه الخصوصيات موجودة في كون بان عند لقاضي.

اصطلاحات الدروس

تطالعنا في بداية النسخة الخطية لتكملة لدروس^١ توضيحات بقلم أبو طالب محمد نجل الشهيد حول الاصطلاحات المستخدمة في كتاب الدروس، هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير إلى رحمة ربه وعموم دكره، أبو طالب محمد ولد المصنف شمس الدين محمد بن المكي، أذكرها هنا اصطلاح والذي (عليه مني السلام) في هذا الكتاب في سميته علمائنا (رضي الله عنهم) متا تفرد به: فإذا ذكر «الفاضل» عني شيخنا جمال الدين ابن المطهر، و«المحقق» الشيخ نجم الدين بن سعيد، وعبر عنهما بـ«المصالح»، وعن ابن أبي عقيل بـ«الحسن»، و«الحليان» ابن إدريس وشيخنا أبو القاسم بن سعيد، ومع إضافة الجمع يضاف إليهما «الفاضل»، و«الشاميان» أبو الصلاح وابن زهرة عليهما السلام، ومع الإطلاق ينصرف إلى أبي الصلاح، و«الطربسي» يعني عبد العزيز بن البراج، ولي قضاء طرابلس عشرين سنة، و«أبا بابويه» الصدوق محمد وأبوه علي، ومع الإطلاق يصرف إلى الصدوق إلا مع التبيين، و«الشاميون» أبو الصلاح والقاضي وابن زهرة، و«التقي» أبو الصلاح كذا وحده بخطه (رحمة الله عليه وعليهم أجمعين)

وقد رأى الميرزا عبد الله الأصفهاني أيضاً نسخة قديمة من الدروس في إحدى قرى الأحساء، مكتوب على ظهرها مطالب قرينة ممّا اشتملت عليه العبارة السابقة^١.

الأثر العلمي للدروس

إنّ أحد أسرار خلود هذا الكتاب، هو كثرة اعتماد الكتب الأخرى عليه فقهيّاً؛ فقد اعتمدت كتب عديدة - مثل الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، و جواهر الكلام وغيرهما - في مباحثها المختلفة على انحققات والنظريات الفقهية للشهيد الأول في كتابه الدروس. ولا يقتصر الأمر على بجانب فقهي، بل يمتدّ ليشمل المحالات التاريخية والروائية وغيرها.

ومن أمثلة ذلك ما أشار إليه الشيخ تقي الدين إبراهيم بن علي الكفعمي (م ٩٠٥ هـ) في أرجورته معج السلامة فيما يتكلم صباه، حيث يقول:

من يصم الحميس ثم الحنفية وألصقت فيها حالياً من سُمعة
أو في أحدها فاز بالسعادة بمصحّ مائة سنة عبادة
رواه في دروسه ابن عكّي عن المفيد يا أحمي يحكي^٢

ومن الأسرار الأخرى لخلود الدروس، هو اهتمام علماء الشيعة به، حتّى تمّ استساخ الكثير من نسخته والاستفادة منها في البلدان الإسلامية.

إنّ رجوع العلماء والفقهاء إلى هذا الكتاب الثمين والقيّم يُفصح عن مكانته العلمية السامية وأهميته المميّزة كما أنّ لنسخ الخطّية لكتاب الدروس التي خطّها أنامل العلماء العظام أمثال تقي الدين إبراهيم بن الكفعمي في سنة ٨٧٥ هـ^٣، ونسخته الأخرى في سنة ٨٥٠ هـ^٤، والنسخ التي كتبها محمّد بن حسن الأحسائي في

١. الفوائد الطريفة، ص ٥٧٨ - ٥٧٩.

٢. مصباح الكفعمي، ص ٤٦٥.

٣. كنهيته خطوط علماء و دانشمندان، ج ١، ص ١٤٢٨، ج ٢، ص ١٠٦٣.

٤. الدرر، ج ٨، ص ١٤٥.

سنة ٩٦٢هـ^١، وحسن بن موسى بن صالح السكيكي في سنة ٨٠٣هـ، وحسن بن حمزة الموسوي النجفي في سنة ٨٢٧هـ، والكثير غيرها؛ تعدّ من أئمن ما في التراث الفقهي. كما أنّ في أواخر بعض النسخ توجد إجازات رواية الدروس. وهنا نشير إلى بعض من هذه الإجازات:

١ - إحارة رواية الدروس بقلم الشيخفاضل يوسف البحراني والتي منحها في يوم واحد لعدد من تلامذته في السنة ٨٦٠هـ.

... وأما بعد، فيقول العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة ربه اللطيف، يوسف بن حسين بن أبيّ أبي قد أحرث لمولّين السيدين العالمين محمّد بن موسى بن محمّد ومحمّد بن أحمد بن محمّد رواية الكتاب الموسوم بالدروس الشرعية من مصانيف الإمام العلامة أبي عبد الله محمّد بن مكّي، عن الشيخ معداد بن عبد الله السيوري، عن المصنّف قَبْرِي الله روحه.

وكذا أجزّرت للصدر الكبير العالم شمس الدين محمّد بن خميس رواية الكتاب المذكور بالطرق التي لي إلى ~~أحفظ~~ كلّ ما أحد من ذلك لمن شاء وأحبّ، محبّاً متحرّياً لي وله بالفرائط ~~للمشيرة~~ في الإجازة

وكان ذلك في اليوم الثاني من المحرم، أحد شهور سنة ستين وثمانمائة.

وكفى بالله وكيلاً، وصلى الله على محمّد وآله وسلّم كثيراً^٢

٢ - حسن بن علي بن حسن بن عيسى الحسيني السيراوري:

كتب صاحب تراجم الرجال في ترجمته:

كتب نسخة من الدروس الشرعية وأتمّها في يوم السبت ٢٣ من شهر رجب سنة ٨٧١هـ.

وكتب محمّد بن أحمد بن محمّد لمشهدي البزاري إجازة له على الورقة الأولى في العشر الآخر من شهر رمضان المبارك سنة ٨٧٢هـ^٣

١. الذريعة، ج ٨، ص ١٤٥.

٢. الفوائد الطريفة، ص ٤٦٦-٤٦٨.

٣. تراجم الرجال، ج ١، ص ١٧٧.

٣ - حسن بن حمزة بن أبو القاسم:

قرأ حسن بن حمزة قسماً من الدروس عند علي بن حسن الأسترآبادي في ٨٢٨هـ، وحصل منه على إحازة روايته^١.

٤ - شمس الدين أحمد بن محمد بن علي بن حانون العينائي العاملي:

كتب صاحب تراجم الرجال في ترجمته.

قرأ عند بعض كتاب الدروس الشرعية. وكتب له أستاذه إنهاء في آخره في يوم

الأحد ٢٢ ذي القعدة سنة ١٠٧٠هـ^٢

٥ - محمد أمين الأسترآبادي (م ١٠٩٨هـ):

قال صاحب الدرعة: يوجد بخطه الدروس في مكتبة محمد صالح المازندراني،

نزىل سمنان^٣.

٦ - حسين بن حسن العسكري الحسيني الحائري:

قال الطهراني:

رأيت بخطه الدروس للشهيد كتبها ١٠٢٦، موجود في خزانة علي محمد

الجبف آبادي في النسخة... وعليه تصحيحات بخطه يظهر منها أنه من أهل

القور والاطلاع وعلمه حواشٍ رمزها (م ح ق م د ط ل هـ ز ح ط ي)، وفي

«حواشي ينقل عن جده في شرح القواعد، والمظن أن الحواشي للميرداماد

محمد باقر^٤.

٧ - شجاع الدين الهمداني (كان حياً في ١٠٩٦هـ):

قال الطهراني:

كتب لنفسه ولانتفاع ولده كتاب الدروس للشهيد عن نسخة كتبها جده الأعلى

١ يوجد من هذه الإجازة في بداية النسخة الخطية رقم ٨٢٨ في مكتبة دار العلم آية الله العظمى (مهرست دار العلم، ص ٦٦)

٢ تراجم الرجال، ج ١ ص ٨٥

٣ الكواكب المشرفة، ص ٧٧

٤ الروضة النيرة، ص ١٧٥-١٧٦

مقصود علي بن علي الهمداني، وذكر أن جدّه فرغ من الأصل ١ - ج ١ - ٩٥٨،
وفرغ شجاع الدين في ١ - ج ١ - ١٠٩٦.

٨ - منح آية الله السيّد شهاب الدين المرعشي ✽ إجازة رواية الدروس إلى
مصنّحه الحاج السيّد مهدي اللاجوردي^١.

نسخ الدروس

هناك المئات من النسخ العظيمة من كتاب الدروس موجودة في مكتبات البلدان
الإسلامية وغيرها.

وفي البداية نذكر النسخ التي تمت كتابتها في القرن الثامن، ثمّ النسخ المكتوبة
في القرن التاسع:

١ - نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران، برقم ٦٥٩٩، القرن الثامن، (فهرس
المكتبة، ج ١٦، ص ٣٠٤)

٢ - نسخة مكتبة الدكتور حسين مفتاح في طهران، برقم ١٣٧، الثلاثاء محرم
٧٨٥ هـ. (نشره نسخه های خطی، ج ٧، ص ٤٥٥)

٣ - نسخة جامعة الإلهيات في طهران، برقم ١٦٣، ١١ ذي الحجة ٧٩٨ هـ،
بخط حسين بن محمد بن حسن الجوياني العاملي، (فهرس المكتبة، ص ٥٥٠)

٤ - نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٢، برقم ٨٠٧، رمضان
٧٨٥ هـ في قرية جزّين، (فهرس سا، ج ٢، ص ٦٤)

٥ - نسخة مكتبة شستريتي في دبلن بإيرلندا، برقم ٣٨٠١، القرن الثامن،
(فهرست المخطوطات العربية في المكتبة، ج ١، ص ٤٧٢)

٦ - نسخة المكتبة الوطنية (ملك) في طهران، برقم ١٩٥٩، القرن التاسع،
(فهرس المكتبة، ج ٢، ص ٢١٢)

١. الكواكب المسترّة، ص ٣٣٧.

٢. الدروس الشرعية، مقدمة المصنّح، انتشارات الصادقي - قم، ١٣٩٨.

- ٧ - نسخة المكتبة الرضوية في كاشان، برقم ٢٥، القرن التاسع (نشره
نسخه‌های خطی، ج ٧، ص ٣٤)
- ٨ - نسخة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، برقم ٣٦٤، القرن التاسع. (فهرست
١٥٠٠ نسخة خطية المهداة من السيد القائد، ص ١٢٢)
- ٩ - نسخة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٩٩٩٦، القرن التاسع (فهرس
المكتبة، ج ١٧، ص ٥٢٢)
- ١٠ - نسخة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٨١٧٧، القرن التاسع.
(فهرس المكتبة، ج ١٧، ص ٤٧)
- ١١ - نسخة مكتبة الروضة الرضوية لمقدسة، برقم ٢٤٠٢، القرن التاسع.
(فهرس المكتبة، ج ٢١/١، ص ٦١٠)
- ١٢ - نسخة مكتبة الروضة الرضوية لمقدسة، برقم ١٤١٣٣، النصف الأول من
القرن التاسع. (فهرس المكتبة، ج ٢١/١، ص ٦١٠)
- ١٣ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي، برقم ١٠٤١٩، القرن التاسع. (فهرس
المكتبة، ج ٢٦، ص ٣٤٦)
- ١٤ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي، برقم ٨٦٢٩، الاثنين ٥ ربيع الأول
٨١٤ هـ. (فهرس المكتبة، ج ٢٢، ص ١٩٦)
- ١٥ - نسخة المكتبة الوطنية في إيران، برقم ٩٤، تاريخ ٨١٨ هـ (فهرس
المكتبة، ج ٧، ص ١٨٧)
- ١٦ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم ٣٨٦٧، الاثنين ٢٨ ربيع
الأول ٨٢٠ هـ. (فهرس المكتبة، ج ١٠، ص ٣٥١)
- ١٧ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم ١٨٨٠، آخر ذي القعدة
٨٣٠ هـ. (فهرس المكتبة، ج ٥، ص ٢٥٨)
- ١٨ - نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، برقم ٩٠٣٣/٢، ١٨
ذي القعدة ٨٢١ هـ. (فهرست المختصر، ص ٣٦٦)

- ١٩ - نسخة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، برقم ٢٤٠١، الخميس ١٢ جمادى الثانية ٨٢٢ هـ. (فهرس المكتبة، ج ١/٢١، ص ٦٠٥)
- ٢٠ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم ٦٧٧٢، الأربعاء ٧ شعبان ٨٢٣ هـ. (فهرس المكتبة، ج ١٧، ص ٣١٧)
- ٢١ - نسخة مكتبة كلية الإلهيات بطهران، برقم ١٣، الأربعاء جمادى الأولى ٨٢٣ هـ. (فهرس المكتبة، ص ٥٤٩)
- ٢٢ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم ٢١٧٢، الجمعة ٢٨ ربيع الأول ٨٢٦ هـ. (فهرس المكتبة، ج ٦، ص ١٧٤)
- ٢٣ - نسخة المكتبة الوطنية (ملك) في طهران، برقم ٦٠٦، الخميس ٨٢٨ هـ. (فهرس المكتبة، ج ١، ص ٢١١)
- ٢٤ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم ١٠٠٤٥، الأحد ١٦ شوال ٨٣٨ هـ. (فهرس المكتبة، ج ٢٦، ص ٣٥)
- ٢٥ - نسخة مجلس الشورى الإسلامي، برقم ٨٤١٩، ١٠ رجب ٨٤٥ هـ. (فهرس المختصر للمكتبة، ص ٣٩٦)
- ٢٦ - نسخة مكتبة آية الله الكلبايكاني في قم، برقم ٢٥٢٦، الاثنين ١٣ رمضان ٨٤٦ هـ. (فهرس المكتبة، ج ٤، ص ١٨١٥)
- ٢٧ - نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران، برقم ١٧٩٩، ٥ رجب ٨٥٦ هـ. بخط تقي الدين إبراهيم بن علي الكفعمي. (فهرس المكتبة، ج ٨، ص ٣٧٢)
- ٢٨ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي، برقم ٦٦٧٤، الاثنين ٦ رجب ٨٥٩ هـ. (فهرس المكتبة، ج ١٧، ص ٢٣٧)
- ٢٩ - نسخة مكتبة غرب همدان، برقم ٤٥٦٨، قبل ٢٥ جمادى الأولى ٨٦٢ هـ. (فهرست مكتبات رشت و همدان، ص ١٢٢٤)
- ٣٠ - نسخة مكتبة صياء الدين العلامة في أصفهان، برقم ١٦، ٢٣ رجب ٨٧١ هـ. (فهرست المكتبات الثلاث في أصفهان، ص ٩٦)

- ٣١ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي، برقم ١/١٣٠٣٥، ذو الحجة ٨٧٥ هـ.
(فهرست المكتبة، ج ٣٣، ص ٧٢)
- ٣٢ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي، برقم ٢٦٢ (موقت)، ذو القعدة ٨٥٠ هـ.
يخطُ تقي الدين إبراهيم بن علي انكعفي^١.
- ٣٣ - نسخة من الدروس مستنسخة سنة ٨٠٢ هـ يخطُ الشيخ جمال الدين أحمد بن حسن بن جعفر الشامي الحلبي. (أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٩)
- ٣٤ - نسخة مكتبة صاحب الذريعة في النجف، بالرقم المسلسل ١١٥٢.
٨٠٢ هـ. (النسخ الخطية لمجلس الشورى الإسلامي، ص ١١٢)
- ٣٥ - نسخة مكتبة المرحوم آية الله الحكيم في النجف، برقم ١٢٣٠، ٨١٧ هـ.
(فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٢، ص ٧٧)
- ٣٦ - نسخة مكتبة سالار حنك في حيدرآباد - الهند، برقم F128 - ١١٦٩.
٨٤٤ هـ. (فهرس المخطوطات العربية للمكتبة، ج ٤، ص ١٧٠)
- ٣٧ - نسخة مكتبة سالار حنك في حيدرآباد - الهند، برقم IF27 - ١١٦٨.
القرن التاسع. (فهرس المخطوطات العربية للمكتبة، ج ٤، ص ١٧)
- ٣٨ - نسخة مكتبة أمير المؤمنين في لنجف، برقم ٧٩٧، القرن التاسع. (فهرس
المخطوطات العربية للمكتبة، مجله تراثا، لرقم ٧١ - ٧٢)

عملنا في التحقيق:

قبل التعريف بمنهجنا في تحقيق هذا الكتاب وما دعانا إلى إعادة تحقيقه من جديد،
نشير إلى عدد طبعاته.

فقد طبع كتاب الدروس الشرعية حتى الآن خمس مرات

● طهران، عام ١٢٦٥، طبعة حجرية.

١ النسخ المكتشفة حديثاً، تقرير معاصر عن النسخ الخطية المشتراة من قبل مكتبة آية الله المرعشي النجفي،
ص ٦٦.

● طهران، عام ١٢٦٩، بخط محمد صادق بن أبو القاسم الحسيني، طبعة حجرية، في ٤٠٦ صفحة.

● قم، عام ١٣٩٨ هـ، انتشارات الصادقي، في ٤٣٦ ص، طبعة أوفست. تصحيح وتعليق السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، مع مقدمة لآية الله السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، وإجازة رواية مفصلة منه إلى المصحح بعنوان «الطرق والأسانيد إلى مرويات أهل البيت عليه السلام».

● قم، عام ١٤١٢ - ١٤١٤ هـ، محققة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ٣ مجلدات، ٤٦٨ + ٦٤٦ + ٥٥٥ ص.

● مشهد، عام ١٤٢٦ و ١٤٢٧ هـ، محققة، مجمع البحوث الإسلامية للروضة الرضوية المقدسة، ٣ مجلدات، ٥٤٠ + ٥٢٨ + ٦٦٠ ص.

وفيما يخص الطبعة الرابعة (طبعة مؤسسة النشر الإسلامي) ففيها أخطاء لا يمكن الركون إليها والاعتماد عليها بشكل كامل، مضافاً إلى أنها لم تُرحم الأحاديث والأقوال إلى مصادرها الأصلية بل اكتفت بإسناد الروايات إلى المجاميع المتأخرة عن الشهيد، مثل وسائل الشيعة وكنز الأنوار. وفي الأقوال تمّ الرجوع إلى الطبقات الحجرية غير المحققة؛ لعدم توفر غيرها لدى المحققين في ذلك الوقت.

وأما الطبعة الخامسة (أي طبعة مجمع البحوث الإسلامية للروضة الرضوية المقدسة)، فهي تتميز عن سابقتها بأشياء كثيرة؛ منها مقابلتها مع ثمان نسخ خطية معتبرة والإشارة إلى اختلاف النسخ في الهامش، ومنها تخريج الأحاديث والأقوال من مصادرها الأصلية، مضافاً إلى اشتغالها على مقدمة علمية قيمة كتبها الأستاذ الدكتور محمود البستاني، والتي تمثل رسالة علمية مفيدة جداً لمن أراد التعرف على منهج المؤلف في كتابة الدروس.

ومع تميز هذه الطبعة بما أشرنا إليه، لا أننا عمدنا إلى تحقيق الكتاب من جديد؛ لأسباب يأتي في مقدمتها اختلاف أسلوب تحقيقه مع مفردات أسلوبنا

المتَّبِع في تحقيق موسوعة الشهيد الأزل، من قبيل ضبط النصّ والتقيّد بقواعد الإملاء وعلامات التحرير.

وثانيها. أنَّ أكثر المصادر المستعادة في التحقيق كانت من طبعاتها القديمة غير المحقّقة.

وثالثها. عثورنا على بعض الأخطاء في الطبعة المذكورة، والتي نورد - لمجرد الاستشهاد - بعضاً ممّا عثرنا عليه منها، مع طلب السماح من محقّقي الكتاب، والتماس العذر لهم، فليس الإنسان بمعصوم، بل العصمة لله

١ - ح ١، ص ٩، س ٩: وفي الماء تراكد، والجاري أخفّ.

والصحيح: وفي الماء، والجاري أخفّ

٢ - ح ١، ص ١٤، س ١٣ «ولو ذكر بعد الصلاة ترك عضو واجب أعادهما»

والصحيح: ولو ذكر بعد الصلاة ترك واجب أعادهما

٣ - ح ١، ص ٢٧، س ٥ «وحمل خرقة على يد العاسل (وإن كان ذا رحم أو

محرمًا)».

والصحيح وحمل خرقة على يد العاسل، وزيادة ما بين القوسين. وقد ذكر

المحقّق في الهامش بأنّ ما بين القوسين لس في أكثر النسخ؟!

٤ - ج ١، ص ٢٨ وقع هنا خطأ في طبع الكتاب وهو نقل صفحة من المتن إلى

مقدمة التحقيق وبالعكس، ولم تتم الإشارة إلى ذلك في الحريين الثاني والثالث.

٥ - ج ١، ص ٩٨، س ٥: «وأوجبه فيها قوم».

والصحيح. وأوجبه قوم فيهما

٦ - ج ١، ص ١٠٤، س ٥ «وذنبه مفعوراً»

والصحيح: وذنبه به مفعوراً.

٧ - ج ٢، ص ٢٢٤ قال الشهيد «ونسأله مستوفاة في شرح الإرشاد»، وذكر

محقّق الكتاب في الهامش. «غير موجود لدينا»! في حين أنّ كتاب غاية المراد كانت

مطبوعة طبعة محقّقة في أربع مجلّدات، ومطبوعة على الحجر قبل عشرات السنين.

٨- ج ٢، ص ٣٣٧، س ٣ و ٤: (ولا تصح الوصية للمرتد عن فطرة؛ لعدم صحة وصيته). وذكر في الهامش ١: ما بين القوسين أثبتناه من رض ٣ و ح. والصواب أن هذه العبارة زيادة من المحققين على الكتاب؛ لأن الشهيد ذكر حكم المرتد عن فطرة وغير فطرة في (ص ٣٣٨، س ١) بعبارة موجزة، وهي: «وتصح للمرتد عن غير فطرة، لا عنها».

٩- ج ٢، ص ٢٠٥، س ٥: «ويظهر من المفيد في الفرية»، وكذا في الفهارس العامة. والصحيح: ويظهر من المفيد في الفرية. ١٠- وهناك مشكلة أخرى لعلها نشأت من عدم اتباع المحققين أصول تحقيق النصوص، وهي أن محقق الكتاب اعتمدوا على الطبعة العجمية أساساً لتحقيقهم، وأثبتوا ما جاء فيها في المتن، وأشاروا إلى اختلاف النسخ في الهامش، بلا دليل مرجح.

١١- عدم رعاية قواعد الإملاء في كتابة الهمة. مثال ذلك كلمات. يجرئ، لا يحزئ، ممتلئ، لامرئ، وغيرها من الكلمات المشابهة التي كتبت الهمة على السطر! وكذلك الهمة المنصوبة بعد الألف كتبت مع ألف النصب، مثل. بناء كتبت بباء.

١٢- انفصال كتاب المزار وجمعه في ابتدء المجلد الثاني تبعاً للطبعة السابقة، مع أنه يعتبر في الأصل فصلاً ملحقاً بكتاب الحج. هذا؛ ولا نرى بأساً من أن نكرر أن ذكر بعض النماذج من الأخطاء الواردة في هذه الطبعة، لا يعني إنكارنا للجهود التي بذلها محققو الكتاب، بل نحن نشن جهودهم في تحقيق الكتاب، وما لهم من سبق في هذا الميدان، وأجرهم عند الله محفوظ.

أما ما يخص تحقيقنا لهذا الكتاب، فنحن لا ندعي الكمال، بل هو جهد يضاف إلى جهود سابقة، خاصة وأن العمل في إحياء تراثنا يحتاج إلى تضافر جهود جميع عشاقه؛ لكي نصل إلى أصح النصوص وأنقها، والله ولي التوفيق.

وقد امتاز منهجنا في تحقيق هذا الكتاب بما يلي :

- ١ - اعتمدنا في تحقيق الكتاب على طبعته الأخيرة المحققة من قبل قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة في مشهد، واستفدنا منها كثيراً في تصحيح المتن واختلافات النسخ التي أثبتوها في الهامش واستفدنا أيضاً من النسخة التي صححها سماحة آية الله السيد موسى الشبيري الزنجاني (دامت بركاته)، حيث قام بمقابلة مع نسخ متعددة، وعلق عليها.
- كما قابلنا الكتاب مع مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي المرقمة ١٦٧٠٨، وهي مخطوطة مجهولة التاريخ ومجهولة النسخ، عليها علامات البلاغ، وحواشٍ بتوقيع «م ح ق منه مدّ ظله العالی» و «عزّ الدين» وغيرهما، وهي نسخة قيمة حيث يرجع تأريخ استنساخها إلى قرن التاسع الهجري.
- ٢ - بدلنا وسعنا في تشخيص النصّ الصحيح، متّحين أسلوب التلقيق بين النسخ وإثبات ما هو الأرجح فهو المتن، والإشارة إلى الراجح في الهامش إن كان مغتوراً للمعنى، وبعثنا تشييراً لجميع اختلافات النسخ.
- ٣ - خرّجنا الأحاديث من مصادرها الأصلية، مثل الكتب الأربعة الإمامية، وكتب الصحاح الستة لأحاديث العامة كما تمّ تخريج الكثير من الأحاديث من كتب الفقه بعد أن لم نجدها في كتب الحديث. وفي حالة وجود الاختلاف بين المصدر والمقول عنه أشرنا إلى ذلك في الهامش، وقد وضعنا نصّ كلام المعصوم عليه السلام بين علامتي التنصيص «القوسين المتضيقين» إذا كان إيراد الشهيد لها بالنصّ، أمّا إذا أوردها بالمضمون أو بالإشارة فلم نجعلها بين القوسين المتضيقين.
- ٤ - حاولنا تخريج الأقوال التي أوردها الشهيد - تصريحاً أو إشارة - وذكر مصادرها. وقد بذلنا ما في الوسع من جهدٍ وطاقة لتخريج هذه الأقوال وإرجاعها إلى مصادرها الأصلية، كما خرّجنا الأقوال التي لم يحدّد الشهيد قائلها، مثل: قيل، نقل، ردّ، أجيب .. وما إلى ذلك. وحيث إنّ الشهيد كثيراً ما ينقل عن مؤلفي الآثار المفقودة - مثل ابن الجبيل والمثاني والجعفي وغيرهم - فقد خرّجناها عن الآثار

التي سبقت الشهيد، كالمرآة لابن إدريس، والمعتبر للمحقق، وكشف الرموز للفاضل الآبي، وكتب العلامة الحلبي مثل تذكرة الفقهاء ومختلف الشيعة.

٥ - ألحقنا كتاب المزار بالمجلد الأول، خلافاً لما في الطبعين المحققين. وختاماً نتقدم بالشكر للإخوة الأعزاء المحققين، الذين ساهموا بمساعدتنا على إتمام تحقيق هذا الكتاب، ونخصّ بالشكر منهم :

سماحة حجة الإسلام الشيخ غلامحسين قيصريته، فإنه تصدى لمسؤولية تقويم النصّ وكتابة الهوامش ومقابلة الكتاب مع المخطوطة، وفضيلة الشيخ غلامرضا النقي لمساعدته في التحرير. وفضيلة السيد حسين بني هاشمي لمساعدته في التحرير والمراجعة النهائية للمصادر، والمحقق الخبير الشيخ عباس المحمّدي لمراجعته النهائية للكتاب.

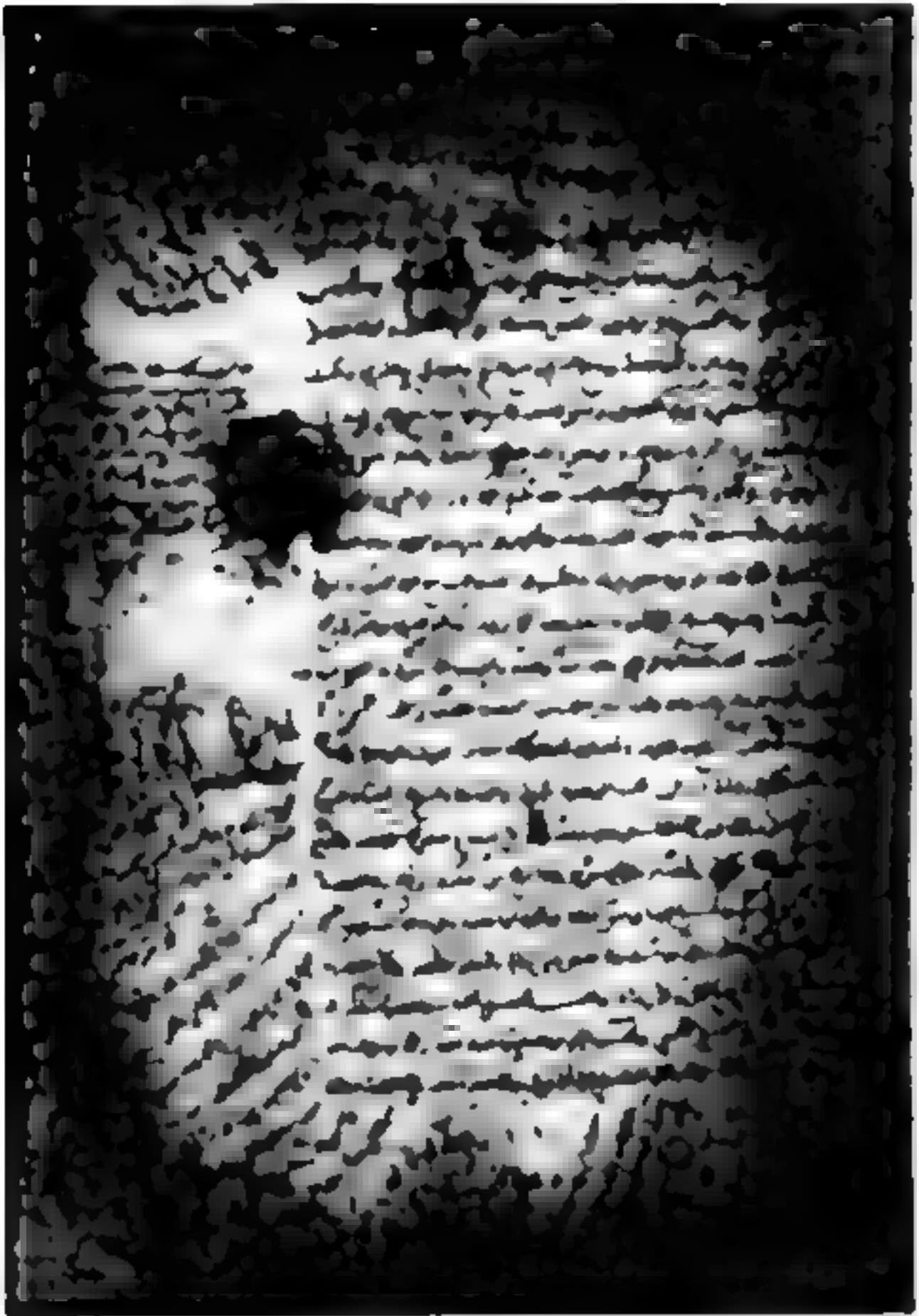
كما نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الحميل للمحقق العزيز محسن الصادقي والأخ علي أكبر الصوري؛ لمساعدتهما في كتابة هذه المقدمة.

فجزاهم الله خيراً، وآتاهم من لدنه أجراً

علي أوسط الناطقي

مدير مركز إحياء التراث الإسلامي

١٧ رمضان المبارك ١٤٣٠ = ١٦ شربور ١٣٨٨





مرکز تحقیقات کتاب و اسناد

الدروس الشرعية

في فقه الإمامية / ١



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطق ألسنتنا بحمده، ونهيم قلوبنا شكر رفقده، وأطلق جوارحنا
للقيام بوزده، والصلاة على محمد بيته وعبد وآله وعترته وجنده، صلاة دائمة
بدوام مجده

أما بعد، فإن علم العقه لا يخفى شرفه وعلوه ومقداره وسنوه، وعموم حاجه
المكلفين إليه، وإقبال الخلائق عليه، وقد صنف علماء الأصحاب (رضي الله عنهم)
فيه الكثير، وخرج عنهم الحم المعتبر المتصل بأصحاب آية التطهير^١؛ قصداً لعظيم
الثواب في الآجل، وجسيم الثناء في العاجل، فلما انتهت النوبة إلينا أحببنا أن نخرج
على منوالهم، ونقتدي بهم في أقوالهم وأفعالهم، فكتبنا في ذلك ما تيسر من الذكرى
والبيان، وعززناهما بهذا المختصر للتبيان؛ لاقتضاء الولدين الموفقين (إن شاء الله)
للخير، أبي طالب محمد وأبي القاسم علي (دفع الله عنهما الضر، ووفقهما
والمؤمنين للخير) وسعينا بالدروس الشرعية في هذه الإمامية، والله نسأل أن يلهمنا
فيه الصواب ويحببنا الخلل والاضطراب؛ إنه هو الكريم الوهاب.



كتاب الطهارة

وهي لغة: النزاهة من الأدناس^١، وشرعاً: استعمال طهورٍ مشروط بالنية لإباحة الصلاة. وهي وضوء وغسل وتيمم. وكلّ منها واجب وندب، فالواجب منها بحسب وجوب عابته التي هي الصلاة، وانطواف، ومسح حطّ المصحف.

ويختصّ الغسل والتيمم بدخول مسجدٍ مكّة والمدينة، واللّبت في باقي المساجد، وقراءة المزامير، وصوم الحائض والنفساء والمستحاضة والجُنُب إذا صادف الليل، على تفصيل يأتي إن شاء الله.

ويخصّ التيمم بخروج المُخْطَب من المسجد، وكذا الحائض على الأقرب. ولو أمكن الغسل فيهما وساوَى زمان التيمم فذم الغسل ويجب الخروج بأقرب الطرق للمتيّم.

وتجب الثلاثة - أيضاً - بالنذر وشبهه ولا يجب شيء منها وجوباً مطلقاً في الأصح.

ويستحبّ الوضوء لندبي الصلاة والطواف، وحمل المصحف، وأعمال الحجّ الباقية، وصلاة الجنّازة، وطلب الحاجة، وزبارة القبور، وتلاوة القرآن، والتأهّب للفرص قبل وقته، والكون على طهارة. وكلّ هذه ترفع الحدث وتبيح الصلاة.

ونوم الجنب، وجماع المحتلم، وغاسل الميت، وذكّر الحائض، والتجديد، وهذه لا ترفع ولا تبيح. وفي المجدّد قول قويّ بالرفع^٢.

١ الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٦. «طهر»

٢ راجع المبسوط، ج ١، ص ١٩ و ٢٤ - ٢٥؛ المعبر، ج ١، ص ١٤٠

ويستحبّ الغسل للجمعة أداء ما بين طلوع الفجر إلى الزوال، وتعميلاً يوم الخميس لخائف تعذّره يوم الجمعة، وآخر الوقتين أفضل، وقضاء إلى آخر السبت، وأوله أفضل.

وفرادي شهر رمضان وآكده نصفه، وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومي العيدين، وليلتي نصف رجب وشعبان، ويوم المبعث، والمولد، والغدير، والتروية، وعرفة، والدحو، والمباهلة، والنيروز؛ لخبر المعلى^١. والإحرام، والطوف، ورمي الجمار، والسعي إلى المصلوب^٢ بعد ثلاثة عمداً، وزبارة السي^٣ أو أحد، لأئمة^٤، والاستقاء، ودخول الكعبة، ومكة، والحرم، والمدينة ومسجديهما، ولصلاة الحاجة، والاستغارة، والمولود حين يؤلد، والكسوف المستوعب مع تعمّد الترك، والتوبة، وقتل الوزغ.

ويقضى غسل لبالي الأفراد الثلاث بعد فجر؛ لرواية ابن بكير، عن الصادق^٥. ولا يرفع الغسل المندوب الحدث خلافاً للمرتضى^٦.

ويقدم ما للفعل إلا التوبة والسعي إلى المصلوب، وما للزمان فيه، فإن فات أمكن استحباب القضاء مطلقاً.

ويستحبّ التيمّم بدلاً عن الوضوء المستحبّ الرافع، والنوم، ولصلاة الجنائزة إذا حاف الموت بالوضوء، وتجديده بحسب لصلوات علي رواية^٧.

١ حكاة عن مصباح المتعبد المجلسي في بحار الأنوار ج ٥٦، ص ١٠١، والعاملي في وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٢٥، الباب ٢٤ من أبواب الأعمال المسونة، ج ١

ولم يجد في المصباح المطبوع، مع، في جامع أحاديث الشيعة ج ٨، ص ٣٧٨، الباب ١٩ من أبواب ما ورد من الصلاة في الأيام حكاة عن حاشية المصباح

٢ في بعض النسخ «روية المصلوب»

٣ قرب الإسناد، ص ١٦٧-١٦٨، ج ٦١٢

٤ لم نثر على هذا القول للسيد المرتضى، وقد أفتى بعلام ما نسب إليه في جمل العلم والعمل، ص ٥١، حيث قال: ويستحبّ بالغسل الواجب الصلاة من غير وضوء، رأيت الرضوء هي غير الأعمال الواجبة

ولكن حكاة عن السيد المرتضى المحقق في المعتمد ج ١، ص ١٩٦؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٧٨، المسألة ١٢٤.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، ج ٥٨٣-٥٨٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٣-١٦٤، ج ٥٦٨-٥٦٩.

[١]

درس

يجب الوضوء بالبول، والغائط، والريح من المعتاد طبيعياً أو عرضياً، والنوم
الغالب على الحاستين ولو تقديراً، ومزبل العقل، وبعض الاستحاضة، والخارج من
السبيلين إذا استصحب ناقضاً.

وألحق بعض خروج الريح من الذكر^١. وابن الجنيّد الحُقنة والمذي عن شهوة،
والتقبيل عنها، ومس الرجل فرجها^٢. والصدوق مس باطن الدبر والإحليل أو
فتحه^٣. وكله لم يثبت.

ولا ينقض بمس المرأة، وقلم الظفر، وجزء الشارب، ونف الإبط، وأكل لحم
الإبل، والارتداد.

ويجب الغسل بالجنابة، والدماء الثلاثة، والموت، ومس ميت آدمي النجس.
ويجب التيمم بموجباتهما عند تعذرهما.

وموجبات الوضوء تتداخل، وكذا موجبات الغسل على الأقوى. والاجترأ
بغسل الجنابة دون غيره تحكّم.

وفي تداخل أسباب الأغسال المندوبة إذا كان معها واجب قول مروى^٤.
ويجب معها الوضوء إلا في غسل الجنابة وغسل الميت، ويستحب في غسل
الميت. وفي التهذيب: يستحب مع غسل الجنابة^٥.

١ لم نجد قائلًا به من فقهاءنا، وحكاة عن القاضي في المصنف، ابن قدامة، ج ١، ص ١٩٢، المسألة ٢٣٥.

٢ حكاة هذه العلامة في مختلف الشبهة، ج ١، ص ٩١، المسألة ٤٩.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٦٥، ذيل الحديث ١٤٨.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤١، باب ما يجرى الغسل منه إذا اجتمع، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢٧٩، ومن

القائلين به الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٢٢١، المسألة ١٨٩، والمبسوط، ج ١، ص ٤٠.

٥ في بعض النسخ زيادة «وعدم التداخل أحوط».

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠، ذيل الحديث ٣٩٣.

[٢]

درس

يجب على المتخلفي ستر العورة عن الناظر، ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو في الأبنية، خلافاً لابن الحنيد مطلقاً^١، والمفيد في الأبنية^٢.

ويجب غسل موضع البول بالماء المريب للعين الوارد بعد الزوال، وغسل مخرج الغائط مع التعذي حتى تزول العين والأثر ولو لم يتعدَّ أجزاء ثلاث مسحات بجسم ظاهر مُزيل للعين لا الأثر، ولا اعتبار بريح^٣ فيهما، ويجزئ دو الجهات الثلاث وتحزته المسح ولو لم تنق بالثلاثة وجب الرائد، ولو بقي بالأقلَّ وجب الإكمال على الأقوى، وكذا لو شك في النقاء، ولا يجزئ النحس، ولا الصقيل والرخو، كالنحس، ويحرئ الروث والعظم والمنطوم والمحترم وإن حرمت.

ويستحب ستر البدن، والعد، وأعداد النسل، ثم لا اعتماد على السرى، والدعاء داخلاً باليسرى وخارجاً باليمين، وعند الاستنجاء والفراع.

والصبر هيئته، والاسبراء، بأن يمسح من المقعدة إلى أصل القضيب، ثم إلى رأسه، ثم عصر الحشفة ثلاثاً ثلاثاً، والسحج ثلاثاً

والجمع بين العجارة والماء، واختيار ماء حيث يجزئ الاستجمار، والاستنجاء باليسار، وتقديم الدبر.

ويكره استقبال قرص الشمس والقمر في البول والغائط لا جهتهما، واستقبال الريح واستدبارها، والبول في الصلبة ولججرة والأفنية والشوارع والمشارع والنادي والمَلْعَن وتحت المثمرة وفيء اسزل، وفي الماء، والجاري أخف كراهة، والاستنجاء باليمين، وباليسار وفيها حاتم عليه اسم الله، أو نبي أو إمام، أو فضة

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٩ المسألة ٥٦

٢، المقنعة، ص ٤٦.

٣ في بعض النسخ «بالرائحة».

حجر زمزم، والكلام بغير ذكر الله، أو آية الكرسي، أو حكاية الأذان على قول^١،
والبول قائماً ومططحاً، وطول الجلوس، واستصحاب ما عليه اسم الله، واستصحاب
دراهم بيض غير مصرورة.

وليس الاستنجاء شرطاً في صحة الوضوء والتيمم وإن روعي في التيمم التضييق
ويصح الاستنجاء في غير المخرج إذا اعتيد، ولو لم يعتد فهو إزالة نجاسة. ولو
استعمل نجساً وجب الماء وإن كانت نجاسته معائلة للخارج.
ولو تعذر الاستنجاء صلى بحاله مع الجفاف بحسب الإمكان، ثم يستنجي عند
المكنة. ولو نسيه صلى أعاد في الوقت وخارجه، ولو جهله فلا. وجاهل
الحكم لا يعذر.

[٣]

درس

يجب في الوضوء النية المبتدئة على التقربة، وهي موافقة إرادة الله تعالى،
والوجوب والرفع، أو الاستباحة. والمبطلون والسلس والمسنحاضة ينوون
الاستباحة، أو رفع ما مضى. ولا يشترط قصد الطاعة لله، خلافاً لابن زهرة^٢
والمقارنة لابتداء غسل الوجه، ويحوز تقديمها عند غسل اليدين مستحباً، وعند
المضمضة والاستنشاق. ولو وجب غسل يدين لنجاسة، أو استحباب لا للوضوء، أو
أببح فلا نية عنده. واستدامة حكمها إلى آخره.
ولو نوى رفع حدث بعينه، أو استباحة صلاة بعينها فلا حرج، ولو نفى غيرهما
بطل، ولو نوى استباحة ما يكمل بالطهارة - كالتلاوة - أجزاء، ولو ضم المنافي بطل،
ولو ضم التبرّد وغيره من اللوارج فوجهان
ولا تصح الطهارة وغيرها من العبادات من الكافر. ولو نوى قطع الطهارة، أو ارتدّ

١. من القائلين به يحيى بن سعيد في الجامع بشرائع، ص ٢٧، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٨١.

٢. غنية النزوع، ج ١، ص ٥٢.

بطل فيما بقي، فيبني مع العود والبلل، ويستأنف مع الجفاف، ولا يضر عزوبها إلا مع نية المنافى أو اللارم. ولو أمكن استحضارها فعلاً في جميع الوضوء أو بعضه لم يجب.

والغالي من موجب الوضوء ينوي نَدْبَ، فلو نوى الوجوب، أو نوى من وجب عليه النَدْبَ بطل في الأقوى. ولو نوى لكنَّ عضو نية تامةً بطل، وأولى منه لو نوى رفع الحدث عنه لا غير. ولو غسلت النعمة بقصد الدب جهلاً بها فوجهان، وفي التجديد أبعد، وفي الغسلة الثانية منه أشدُّ بُعداً، وأبعد من الجميع لو انغسلت في الثالثة.

وطهارة الصبي تمرينية فيسوي الوجوب، فلو بلغ في الوقت استأنف إن بقي قدر الطهارة وركعة، وإلا فلا.

وعسل الوجه وهو ركن، وكذا باقي لأعضاء، وهو من القصاص إلى المحادر طولاً، وما دار عليه الإبهام والوسطى عرضاً، والأنزع والأغم وقصير الأصابع وطويلها يغسلون ما يغسله المستوي، وليس الصدغ والعداران منه وإن غسلهما كان أحوط

والعداران: ما حاذى الأذن بين الصدغ والعارض. والعارضان من الوجه قطعاً، وهما الشعر المنحط عن القدر المحاذي للأذن إلى الذقن، وهو مجمع اللغتين.

ولا يجب غسل التزعنتين - وهما البياضان المكتشفان للناصية في أعلى الجبينين - ولا غسل مسترسل اللحية.

ويجب البداية من الأعلى على الأصح، وبخليل ما يمنع وصول الماء إذا خف احتياطاً. والمشهور عدم الوجوب نعم، يستحب وإن كثف، كما يستحب إفاضة الماء على ظاهر اللحية.

وغسل الأذنين ومسحهما بدعة، ولا يبطل.

ويجزئ في الغسل مساء ولو كالدهن مع الجريان، ولا يجب ذلك، فلو غمس العضو أجزأ.

ثُمَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ مَبْتَدِئاً يَهُمَا إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَلَوْ نَكَسَ بَطْلَ فِي الْأَصْبَحِ.

وَيَجِبُ تَغْلِيلُ شَعْرِ الْيَدِ وَإِنْ كَثُفَ، وَغَسَلَهُ أَيْضاً. وَغَسَلَ الظُّفْرَ وَإِنْ طَالَ، وَالسِّلْعَةَ^١ تَحْتَ الْمِرْفَقِ، وَالْيَدِ الرَّائِدَةَ كَذَلِكَ. وَلَوْ كَانَتْ فَوْقَ الْمِرْفَقِ غَسَلَتْ مَعَ الْاِسْتِيَاءِ، وَإِلَّا الْأَصْلِيَّةَ.

وَالْأَقْطَعُ يَغْسِلُ مَا بَقِيَ، وَلَوْ اسْتَوْعَبَ سَقَطَ. وَاسْتَعَبَ غَسَلَ الْمَضْدَ نَضْأً^٢.
وَلَوْ اخْتَقَرَ إِلَى مَعِينٍ بِأَجْرَةٍ وَجِبَتْ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ وَلَوْ كَانَ مَرِيضاً وَإِنْ زَادَتْ عَنْ أَجْرَةِ الْمَثَلِ مَا لَمْ يَجْهَفْ، وَلَوْ تَعَذَّرَتْ الْأَجْرَةُ قَضَى مَعَ الْإِمْكَانِ.
وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى.

ثُمَّ مَسَحَ مَقْدَمَ الرَّأْسِ بِمَسْمَاهُ، وَلَا يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ إَصْبَعٍ، وَقِيلَ: ثَلَاثُ مَضْمُومَةٍ لِلْمَخْتَارِ^٣ وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الشَّعْرِ فِيهِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَلَا الْمَسْحُ عَلَى حَائِلٍ. وَيَجِبُ كَوْنُهُ بِمَدَاوَةِ الْوُضُوءِ. وَتَجْوِيزُ ابْنِ الْجَنَنِ حَيْرَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا^٤ شَاذٌ. وَلَوْ جَفَّ كَفَاهُ مَا عَلَى اللَّحْيَةِ وَالْحَاجِبِ وَالْأَشْعَارِ فَإِنْ قَدَّرَ اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ. وَلَا يَجْزِي الْفَسْلُ عَنْهُ وَلَا الْمَسْحُ بِآلَةٍ غَيْرِ الْيَدِ.

وَيَكْرَهُ مَسْحَ جَمِيعِ الرَّأْسِ، وَحَرَّمَهُ ابْنُ حَمَزَةَ^٥، وَفِي الْخِلَافِ: بَدْعٌ إِجْمَاعاً. وَالزَّائِدُ عَنْ إَصْبَعٍ مِنَ الثَّلَاثِ مُسْتَحَبٌّ.

ثُمَّ مَسَحَ بَشْرَةَ الرَّجْلَيْنِ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ - وَهُمَا أَعْلَى الْقَدَمَيْنِ - بِالْبَلَّةِ الْغَالِبَةِ عَلَى رَطَوِيَّتِهِمَا إِنْ كَانَتْ. وَلَا يَجْزِي النُّكْسُ عَلَى الْأُولَى، وَلَا تَقْدِيمُ

١ السِّلْعَةُ - يَكْسُرُ الْمِيمَ - الضَّوَاءُ، وَهِيَ رِيَادَةٌ تُعَدُّ فِي الْجَسَدِ مِثْلَ الْفُتَّةِ، لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ١٦٠، فصل ٥.

٢ الْكَافِي، ج ٣، ص ٢٩، بَابُ حَدِّ الْوَجْهِ الَّذِي يَغْسِلُ فِيهِ... ج ٩، الْفَقِيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٩، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٦.

٣ مِنَ الْقَائِلِينَ بِهِ الشَّيْخُ فِي النَّهَايَةِ، ص ١٤.

٤ حَكَاهُ عَنْهُ الْمُعْتَقُ فِي الْمُعْتَبَرِ، ج ١، ص ١٤٧، وَالْعَلَّامَةُ فِي مَخْتَلَفِ الشَّيْخِ، ج ١، ص ٢٨، الْمَسْأَلَةُ ٨٠.

٥ الْوَسِيلَةُ، ص ٥٠.

٦ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٨٣، الْمَسْأَلَةُ ٣٠.

اليسرى على اليمنى، ولا مسحهما معاً احتياطاً.
والمقطوع يمسح على ما بقي، ولو أوعب سقط، واستحب المسح على موضع القطع.
ولا يجزئ المسح على حائل من خُفٍّ أو غيره إلا لتقية أو ضرورة. ولو زال
السبب فالأقرب بقاء الطهارة، وقيل: تنفض^١

لرفع: لو عاد السبب فإن كان قبل التمكن من الإعادة فلا إعادة، وإلا فالأقرب
الإعادة وإن كان كالوضوء الأول.

ويجوز المسح على العربي وإن لم يدخل يده تحت شراكه.
والترتيب كما ذكر ركن أيضاً.

والموالات. والأقرب أنها مرعاة الجذوف، وقد حققناه في الذكرى^٢. فلو وإلى
وجف بطل إلا مع إفراط الحر وشبهه، ولو فرق ولم يحف فلا إثم ولا إبطال، إلا أن
يفحش التراخي فيأثم مع الاختيار.
ونصح نذر الولاء ملزم ويُبطل الإخلال^٣ به الوضوء إن جف، وإلا فقبه وجهان
ويكفر إن تعين

والمباشرة بنفسه مع الاختيار. وعُدَّ من الجنيد ذلك ندباً^٤ باطلاً.

[٤]

درس

سنن الوضوء: وضع الإناء على اليمين والاعتراف بها، والتسمية، والدعاء،
والسواك، والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً، والدعاء فيهما.

١ من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٤، دليل المسألة ٥٣؛ ومنتهى المطلب، ج ٢، ص ٨٤

٢ ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٨١ (من الموسوعة، ج ٦)

٣ في أكثر النسخ: «الإخلال».

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٥، المسألة ٨٣

وتثنية الغسل، لا المسح فيكره، وتحرم الثالثة، وتبطل إن مسح بمائها. وإنكار ابن بابويه التثنية^١ ضعيف، كما ضعف قول ابن أبي عقيل بعدم تحريم الثالثة^٢، وقول أبي الصلاح بإبطالها الوضوء. ولم يقيد بالمسح بمائها^٣.

وبدأة الرجل بظاهر ذراعه في الأولى وبباطنه في الثانية عكس المرأة، ويتخير الغتشي. وأكثر الأصحاب أطلقوا بدء الرجل بالظهر والمرأة بالبطن.

والدعاء عند الغسل والمسح وبعد الفراغ، وفتح العينين عند الوضوء، قاله ابن بابويه^٤. والوضوء بمؤد.

وثكره الاستعانة، والتمنؤ في المشهور. وقيل: لا يكره^٥. والوضوء في المسجد من البول والغائط.

وتقديم المضمضة على الاستنشاق مستحب. وفي المبسوط: لا يجوز العكس^٦. ولو شك في عدد الغسل بنى على لأقل. ولو شك في فعل أو في النية وهو بحاله أتى به. ولو جف اللبل استأنف. ولو سقط عن محله ولو تقديراً لم يلتفت. ولو تيقن أتى به مطلقاً.

ولو شك في الحدث أو الطهارة بنى على التحقق، ولو تيقنهما لا ترتيبهما تظهر، ولو أفاد التعاقب استصحباً بنى عليه.

ولو ذكر بعد الصلاة ترك واجب أعادهما، فإن تعدد الوضوء ولم يعلم محل المتروك أجراً الواجبين والتفلان، دون الواجب والتفل في الأقوى، ولو تعدد بالنسبة إلى بعض الصلوات أعاد الأخرى، ولو علمه في صلاة يوم تام بخمس صلى ثلاثاً

١. راجع المقنع، ص ١١٦، الهداية، ص ٧٩، الفقيه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٦.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٨، المسألة ٧١.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٢٣.

٤. المقنع، ص ١٢١، الفقيه، ج ١، ص ٥٠، ح ١٠٤.

٥. قال المصنف في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ١٠٥ - ١٠٦ (ضمن الموسوعة، ج ٦)، وظاهر المرحض في شرح

الرسالة عدم كراهية التمنؤ، وهو أحد قولي الشيخ راجع بهاية، ص ١١٦ والمبسوط، ج ١، ص ١٣٣ والخلاف،

ج ١، ص ٩٧، المسألة ٤٤.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٢٠.

وفي القصر اثنتين. ولو فسدت طهارتان صلى المئتم أربعاً، والمقصر ثلاثاً، والمشتبه خمساً مُراعين للترتيب.

والجبائر تنزع أو تخلل، فإن تعذراً مسح عليها ولو في موضع الغسل وكذا حكم الطلاء^١ واللصوق^٢. ويجب استيعاب ذنب بالمسح، ولا يجب إجراء الماء. والمجروح يغسل ما حوله، ولو أمكن المسح عليه وحب في الأقرب، ولو أمكن بلصوق وجب، ولو زال العذر فكوضوه بتفئة.

والسلس والمبطون يتوضآن لكل صلاة، خلافاً للميسوط^٣ ولو فجأه في الصلاة توضأ المبطون وبني في الأشهر، بخلاف السلس، إلا أن يكون له فترات فيساوي المبطون

[٥]

درس

الحنابة تحصل للرجل والمرأه [بإزالة المني] مطلقاً، ومع الاشتباه يعتبر برائحة الطلع^٤ والعجين رطباً، وبما من السض حافاً وتقارنه الشهوة وتقرور الجسد والدفق عالياً، إلا في المرض فتكفي الشهوة.

والنقاء الختائين بمعنى النحاذي، ويعصل بمواراة الحشفة أو قدرها من المعطوع. والدبر كالتقبل مطلقاً والقابل كالماعل، والحي كالميت، وفي البهيمة قولان، أحوطهما الوجوب.

وواجد المني على جسده أو ثوبه، محض به يغتسل ويعيد كل صلاة لا يمكن سبقها. وفي الميسوط، يعيد ما صلاه بعد آخر غسل رافع^٥، وهو احتياط حسن.

١. في بعض النسخ: «الطهارتان».

٢. الطلاء: القيران وكل ما طليث به. لسان العرب، ج ١٥، ص ١١، طلي.

٣. اللصوق: نواء يلصق بالجرح لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣، «لصق».

٤. الميسوط، ج ١، ص ٦٨.

٥. أي طلع النخل.

٦. الميسوط، ج ١، ص ٢٨.

ولو اشترك الثوب أو الفراش فلا غسل. نعم، يستحب. ولو قيل بأن الاشتراك إن كان معاً سقط عنهما، وإن تعاقب وحب على صاحب النوبة، كان وجهاً. ولو لم يعلم صاحب النوبة فكالمعينة، وباجتماعهما يقطع بجنب على الأقرب. ولو خرج المني من المرأة بعد الغسل أجنبيت إن علمت اختلاطهما، أو شككت في الأقرب^١. وإلا فلا.

ولا يجب ببعض الحشفة، ولا بإيلاج الخنثى فرجه في امرأة أو خنثى، ولا بإيلاج الرجل في قبله على الأقوى. ويجب لو أولج الرجل في دبره، أو أولج رجل في قبله وأولج الخنثى في فرج امرأة وأما لرجل والمرأة فأحدهما جنب لا بعينه. والأقرب تعلق الأحكام بإيلاج الصبي والصبيّة والملفوف، وفي المقطوع وآلة البهيمة نظر. ويجب على الكافر، ولا يجب على الإسلام.

ويتعلق بالجنابة حرمة الصلاة والطواف، ومس حط المصحف، وما عليه اسم الله تعالى أو أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وقراءة العزائم وأعضائها. ولو اشتركت الآية ونواها حرمت، ودخول المساحد إلا لاجتياز، إلا للمسجدين، ووضع شيء فيها، وبحوز الأخذ منها.

ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات. ولم يحوّر الريادة ابن البراج^٢ وعن سلال^٣ تحريم القراءة مطلقاً^٤، ومس المصحف وحمله - ويجوز مس الكتب المنسوخة وما نسخ تلاوته - والأكل والشرب والنوم ما لم يتوضأ - ويكفي في الأكل والشرب المضمضة والاستنشاق - والخضاب والادّهان

وكيفية الغسل:

النية مقارنة؛ لما سلف في الوضوء، أو لغسل الرأس مستدامة الحكم.

١. قال في مشارق الشموس، ج ٢، ص ٤٢٧: وأما مع الشك فقد ذكر المصنف في الذكرى أن الأعطوط حيث يشك وجوب الغسل، وهو أقرب من قوله «في الأقرب» هاها؛ لأنه يرجع إلى الشك في الحدث واليقين في الطهارة فلا عبرة به، ولا دليل على الوجوب هاها بخصوصه

٢. المهدب، ج ١، ص ٣٤

٣. قال في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢١٥ (ضمن الموسوعة، ج ١٥ وعن سلال في الأبواب، تحريم القراءة مطلقاً

والبدءُ بغسل الرأس والعنق، ثم الجنب الأيسر، ثم الأيسر.

وتخليل ما يمنع وصول الماء

والترتيب - كما قلناه - إلّا في المرتمس. وألحق به المطر والمجرى^١، وليس بذلك.

ولا يجب غسل الشعر، بل إيصال الماء إلى ما تحته وإن كثف.

والمباشرة

وفي الاستبراء قولان، أحوطهما لو حوب على المنزل بالبول ثم الاجتهاد، فلو

وحد بطلاً مشتبهاً بعده لم يلتفت، ولو كان بعد البول حاصّةً توضّأً، ولو كان بعد

الاجتهاد لتعذر البول فلا شيء، ولو لم يستبرئ فهو حنب من حين الرؤية لا قبله.

ويستحب غسل اليدين ثلاثاً، والمضمضة والاستنشاق، وإمرار اليد على الحسد،

وتخليل ما يصل إليه الماء، والدعاء، والولاء، والفسل بصاع

ونكره الاستعانة

ولو وجد لمعة غسلها وما بعدها، ولو كان مهر تمساً أعاد

ولو أحدث في أثناءه أعاد على الأقوى.

وفي وجوب ثمن الماء على الزوج بغير ثمن^٢ يجب تمكينها منه

ولو قام على مكان نحس غسل ما نحس، ثم أفاض عليه الماء للغسل.

ولا يجزئ غسل الجاسة عن رفع تحدث على الأصح.

ولا يجب غسل باطن الفم والأنف.

[٦]

درس

غسل الحيض كفسل الجنابة، إلّا أنّها تتوضّأ قبله أو بعده.

والحيض: الدم المتعلق بالعدّة، أسود حارّ عبيط^٣ غالباً لتربية الولد.

١. ألحقه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٩.

٢. في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ١٧٥ (صص الموسوعة، ج ٥) والعبيط هو العالص الطري.

ومحلّه: البالغة تسعاً غير مكتملة ستين سنة قرشيّة أو نبطيّة، أو خمسين لغيرهما. ويتميّز عن العُدّة بتلوّث القطنه فيه لا بتطوّقها، وعن القرع بالجانب الأيمن وقال الصدوق: من الأيسر^١. والرواية مضطربة^٢. وفي الحامل خلاف، أقربه حيضها. وأقلّه ثلاثة أيّام^٣ متوالية على الأصحّ، وكثره عشرة هي أقلّ الطهر، ولا حدّ لأكثره. وتحديد أيّ الصلاح الأكثر بثلاثة شهر^٤ تغليب.

وتثبت العادة بمزتين متساويتين، وبالتمييز مزتين، وقد تتعدّد العادة. ومهما أمكن الحيض حكم به، فالمعتادة برويته في عاداتها، والمبتدأة والمضطربة بمضيّ ثلاثة على الأقرب، إلّا أن تظنّ المضطربة الحيض فتصل عليه. وما بين الثلاثة إلى العشرة حيض وإن قطع أو اختلف لونه إذا انقطع عليها. وتستبرئ نفسها عند الانقطاع بقطنه وجوباً، فتغسل بنقائها، وإلّا فالمعتادة تتحير بين الاستظهار بيوم أو أريد إلى العشرة، ثمّ تحسّل وتفعل فعل المستحاضة، فإن طابق الطهر، وإلّا قضت الصوم وتقضي ما تركته من الصلاة والصيام في الاستظهار إذا طهر أنّه استحاضة، ولا استظهار مع النقاء، إلّا أن تظنّ المعاودة. أمّا المبتدأة، فظاهر الأصحاب أنّها تمكث في الدّور الأوّل إلى العشرة، فإذا تجاوزت اعتبرت التمييز فيما مضى وشروطه، اختلاف لون الدم، وأن لا ينقص القويّ عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة، وأن يتجاوز الدم العشرة، فإن كان قضت صومه خاصّة، وقضت الصوم والصلاة فيما عداه.

وإن فقدت التمييز جعلت عادةً سائها إن اتفقت، أو أقرأتها من بلدتها حيضاً، وقعلت كما قلناه في التمييز فإن فقدت رجعت إلى الروايات^٥، وأشهرها ستة أو سبعة من كلّ شهر، أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر. فإذا جاء الدور الثاني اعتبرت

١. الفقيه، ج ١، ص ٩٧، ديل الحديث ٢٠٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، ح ١١٨٥.

٣. «أيّام» ليس هي أكثر النسخ.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٢٨.

٥. راجع وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٨، الباب ٨ من أبواب الحيض.

التمييز وعادة النساء والروايات في نفس عشرة، وتعددت في الزائد على ذلك.
أما المضطربة، فإنها تعتبر التمييز والروايات^١ في جميع أدوارها.
وهل تستظهران إذا رجعتا إلى ذلك بما تستظهر به المعتادة؟ الطاهر نعم. وروي
في المبتدأة الاستظهار بعد عادة أهلها يوم^٢
ولو عارض التمييز العادة رجحت عليه، ولو رأت قبلها أو بعدها وتجاوز العشرة
فالحيض العادة، وإلا فالجميع. وكذا حكم رؤيتها الطرفين.

[٧]

درس

الصفرة والكذرة في أيام الحيض حيض. كما أن السواد في أيام الطهر استحاصة.
وإن كان الأغلب العكس. ويجب اعتبار دمها، فما لا يتقب الكزشف يوجب إيداله
والوضوء لكل صلاة. وجعله الحسن غير نافض^٣ وإن تقبه ولم يسلم وجب مع ذلك
تغيير الخرقه والغسل للغداة، وإن سأل فمع ذلك غسلان تجمع في أحدهما بين الظهرين،
وفي الآخر بين العشاءين. والحسن أوجب الأغسال الثلاثة في هذين^٤ ولم يذكر
الوضوء. وفي المعتبر: إن ظهر على الكزشف فتلائه أغسال وإلا فالوضوءات^٥.
ويجوز لها دخول المساحد إذا أمنت التلوث؛ لرواية زرارة عن الباقر^٦.
واستثنى ابن حمزة الكعبة^٧. وأوجب الشيخ وابن إدريس معاقبة الصلاة للطهارة^٨.
وهو حسن. ولا يضر الاشتغال بمقدمات الصلاة وانتظار الجماعة.

١. راجع وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٥. الباب ٣ من أبواب الحيض.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠١. ح ١٢٥٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٧٢.

٣. حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٤٤. والعلامة في معتمد الشيعة، ج ١، ص ٢٠٩، المسألة ١٥١.

٤. المعتبر، ج ١، ص ٢٤٥.

٥. حلل الشرائع، ج ١، ص ٣٣٤-٣٣٥، الباب ٢١٠، ح ١.

٦. الوسيلة، ص ١٩٢.

٨. المبسوط، ج ١، ص ٩٨، السرائر، ج ١، ص ١٥٢.

ولها الجمع بين الليلة والصبح بغسل قبل لصبح بما يسع الليلة، ولو لم تنقل اغتسلت بعد الفجر إلا أن تريد الصوم فتقدمه. ومع الأفعال هي طاهرة، ويترك بعضها تبطل صلاتها، ويترك الغسل يبطل صومها. والأقرب كراهة الوطء وإن لم تأت بالأفعال. وقال الثلاثة: لا يجوز بدونها^١.

وإذا برئت وجب ما كان قبله من وضوء أو غسل على الأقرب. وتتوي فيه رفع الحدث، إلا أن يصادف الوضوء أو الغسل الانقطاع المستمر فلا شيء. ولو انقطع في أثناء الصلاة فالأقرب البطان، والاعتبار في كميته بأوقات الصلوات في ظاهر خبر الصحاف، عن الصادق عليه السلام^٢.

ولو نسيت عاداتها ووقتها واستمر الدم فالروايات^٣. والاحتياط في الجمع بين التكليفين^٤ ضعيف. ولو ذكرت العدد فقط تخيرت في تخصيصه، ثم هي طاهرة. ولو كان في زمان يقصر نصفه عنه خصصت بما زاد على القين ولو ذكرت أوله فقط أكملته ثلاثة ولها العود إلى السبعة أم الستة، ولم ذكرت آخره فكذا. ويجب عليها الاستظهار بالتلجم والاستنثار إن احتيج إليهما، وكذا السلس والمبطون، فلو سبق الدم أو الحدث لتقصير أعيدت الطهارة وإلا فلا.

[٨]

درس

النفاس: دم الولادة معها أو بعدها. ودم لطلق استعاضة إلا أن يتخلل بينه وبين الولادة عشرة فيكون حيضاً بشرائطه. وتكفي المضغة لا العلقة إلا أن تشهد أربع

١. وهم الشيخ المفيد في المغنعة ص ٥٧؛ والسيّد المرتضى على ما حكاه عنه المحقق في المستعبر، ج ١، ص ٢٤٨؛ والشيخ في النهاية، ص ٢٩؛ والمبسوط ج ١، ص ٦٧.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٩٥-٩٦، باب الحبل يثرى الدم، ج ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٨، ج ١١٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٤٠، ج ٤٨٢.

٣. راجع وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٢٨١، الباب ٥ من أبواب الحيض، وص ٢٩٢، الباب ٩ منها.

٤. كما في المبسوط ج ١، ص ٥١؛ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٦٥.

نساء عدول بأنها مبدأ الولد. ولو لم ترد مأ فلا نفاس
ولا حد لأقله غير مسماه، وأكثره عشرة. ولو زاد فالأقرب رجوع المعتادة إلى
العادة، والمبتدأة والمضطربة إلى العشرة ولو رأتها ثم انقطع، ثم رأتها في العشرة فهما
وما بينهما نفاس.

والتوأمين نفاسان، أما الولد الواحد لو تقطع ففي تمدد النفاس نظر.
وتفارق العائض في الأقل، والدلالة على السوغ، وقضاء العدة إلا في المطلقة
حاملًا من الزنى.

وتشتركان في تحريم الصلاة والطواف والصوم فرضاً كانت أو نفلاً، ومس كتابه
القرآن، وما عليه اسم الله أو اسم نبي أو إمام ^{عليه السلام} ودخول المساجد إلا اجتناباً عدا
المسحدين، ووضع شيء فيها، وبحريم الوطء قبلاً وحرم المرتضى الاستمتاع إلا بما
فوق المنزلة، وحده من السرة إلى الركبة، وبإباح عده الحدان، والأظهر الكراهية.
ويعزّر الواطئ عالماً عامداً، ويكفر على المكشور بدينار أوله، ونصفه أوسطه،
وربعه آخره ولا يحزى الفيحة على الأقرب. ولو عجز تصدق على مسكين، ولو
عجز استغفر الله تعالى ولو كانت أمته تصدق بثلاثة أمداد طعام.

ويكره وطؤها بعد الظهر قبل العسل على الأصح
ويحرم طلاقها حائلاً مع دخوله وحضوره أو حكمه، وببطل ولا يرتفع حديثها
بوصوء ولا غسل. وقراءتها الغزائم وأبعاضها

فرع: لو ندب العزيمة أو غيرها مما يمنع منه الحيض في وقت معين فاتفق فيه
الحيض، فالأقرب وجوب القضاء

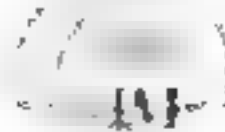
ويجب عليها الفسل عند الانقطاع، وقضاء الصوم دون الصلاة، إلا المندورة
وركعتي الطواف.

وإذا رأت الدم وقد مضى من الوقت ما يسع الطهارة والصلاة قضتها، ولو طهرت

وقد بقي قدر الشروط وركعة وجب الأداء، ومع الترك القضاء.
ولو تكرر الوطء فالأقرب تكرر الكفارة مطلقاً، ولا كفارة على المرأة به، نعم،
تعزّر، والأقرب زوال كراهة الوطء أو تعريمه بالتيمم بعد الانقطاع لتعذر الغسل،
لرواية أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام^١.

وتسجد وجوباً لو عرض السبب على الأصح.
ويستحب الجلوس في مصلاتها بقدر زمان الصلاة ذاكراً لله تعالى، وغسل
فرجها بعد الانقطاع للوطء.

ويكره حمل المصحف ولمس هامشه، وقراءة غير العزائم إلا السبع، والخضاب،
والادّهان، والاجتياز في المساجد إذا أمنت لتلوّث، وكذا يحوز للسلس والمبطون
والمجروح مع الأمن، وكذا الصبي المجتس.
والحق المفيد، وابن الجبيل المشاهد بالمساحد^٢، وهو حسن.



درس

يستحب للمريض الصبر وعدم انشكوى، والإذن للعائدين؛ فلكل واحد دعوة
مستجابة^٣.

ولا عيادة في وجع العين ولا فيما نقص عن ثلاثة أيام، ولتكن غيباً^٤، فإذا طال
ترك وعباله

١ الكافي، ج ٣، ص ٨١-٨٢، باب غسل الحائض وما يجرئها من الماء، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٠،
ج ١٢٥٠.

٢ حكاة الشهيد عنهما أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢٢٣ (صن الموسوعة، ج ٥)، ولم يتر على قولهما ولا
على من حكاة عنهما مقدماً عن الشهيد.

٣ إشارة إلى المروي في الكافي، ج ٣، ص ١١٧، باب المريض يؤذن به الناس، ج ٢
١. القِبَّة. الإتيان في اليومين، ويكون أكثر وأغلب القوم وعب عنهم. جاء يوماً وترك يوماً. لسان العرب، ج ١،
ص ٦٣٥-٦٣٤، «غيب».

وليمرّضه أرفق أهله به، وليهد العائد شيئاً. ويسأل المريض الدعاء له، ويضع العائد يده على ذراع المريض ويدعو له، ويعجل القيام إلا مع التماسه القعود. ويستحب الإكثار من ذكر الموت، وأن لا يحدث نفسه بصباح ولا مساء. والاستعداد برّد المظلمة، والتوبة، وأوصية، وليكن فيها: «اللهم فاطر السماوات والأرض»^١ إلى آخره.

وليؤمر بحسن الظن بالله وخصوصاً عند الاحتضار، ويلقن الشهادتين والإقرار بالاثنية^٢ وكلمات الفرج، ونقسه إلى مصلاه إن عسر الموت، وقراءة الصافات ويس

ويجب توجيهه إلى القبلة مستلقياً بحيث لو جلس استقبل.

فإذا قضى نحبه استحب تغميض عييه، وإطباق فيه، وشدّ لحته، ومدّ يديه إلى جنبه وساقه، وتغطيته بثوب، وقراءة القرآن عمده، والإسراج ليلاً، وروي دوام الإسراج في البست^٣، وإيدان المؤمنين بموتهم^٤ بالنداء، والبعث إلى معاوريه من القرى، وتعميل تجهيزه إلا مع الاشتباه فيستبرئ بالعلامات أو ثلاثة أيام، كالفرق والمصعوق والمبطون والمهدوم والمدخن، والأسرجاع، وقول: «اللهم اكتهب عندك في المحسنين، وارفع درجته في عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، ونحتسبه^٥ عندك يا رب العالمين»^٦.

والمسارعة في قضاء دينه وإنعاز وصاياه.

ويكره أن يحضره جنب أو حائض، أو يجعل على بطنه حديد.

١ الكافي، ج ٧، ص ٢، باب الرصية، ج ١، التقي، ج ٤، ص ١٨٧-١٨٨، ج ١٤٨٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٧٤-١٧٥، ج ٧١١

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٥١، باب النوادر، ج ١٥، التقي، ج ١، ص ١٦٠، ج ١٤٤٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ج ٨٤٣

٣ في بعض النسخ «نحتسبه»

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٩٦، باب سل الميت و...، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٦-٣١٧، ج ٩٢٠، ص ٤٥٧، ج ٤٥٨، ج ١٤٩٢

[١٠]

درس

يجب تفسيه على الكفاية، وكذا باقي أحكامه. والأولى بالإرث أحق، والرجال أولى من النساء. ومن لا ولي له فالإمام أو الحاكم.

ويجب المساواة في الذكورة أو الأنوثة، إلا الزوجين فيحوز لكل منهما تفصيل الآخر اختياراً، وفي كتابي الأخبار اضطراراً^١، والأظهر أنه من وراء الثياب، وطفلاً أو طفلة لم يزد على ثلاث سنين اختياراً، والمحرم مع عدم المماثل من وراء الثياب، وهو من يحرم نكاحه بنسب أو رضاع أو مصاهرة. ولو تعذر المحرم جاز للأجانب من وراء الثياب عند المفيد^٢، والشيخ في التهذيب^٣. وتبعهما أبو الصلاح^٤، وابن زهرة مع تغميض العينين^٥، وقيل: يقيم^٦. وفي النهاية: يدفن بغير غسل ولا يقيم^٧، وفي رواية المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام: «يفسل بطن كفيها، ثم يغسل وجهها، ثم ظهر كفيها»^٨. فلو قلنا به هنا أمكن أسحابه في الرجل، فتغسل النساء الأجانب منه تلك الأعضاء.

فرع: لو وجد صدر أو ميت في دار الإسلام، مجهول النسب، خالي عن مميز

١. راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٠، ديل الحديث ١١٤٢٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ذيل الحديث ٧٠١.

٢. المقنعة، ص ٨٧.

٣. انظر تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤١-٣٤٣، ديل الحديث ١٠٠٢. وقال في ص ٤٤١، ذيل الحديث ١٤٢٥: والمرأة تموت بين رجال ليس لها فهم محرم ولا زوج أن تدفن كما هي ولا تمس على حال.

٤. الكافي في الفقه، ص ٢٣٧.

٥. غيبة النزوح، ج ١، ص ١٠٢.

٦. حكاه عن ظاهر العلامة في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢٥١ (ضمن الموسوعة، ج ٥)، راجع تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٦٠، المسألة ١٢٩، منتهى المطلب، ج ٧، ص ٢٦٢.

٧. النهاية، ص ٤٢، وفيه دفنوها بثيابها من غير غسل.

٨. الكافي، ج ٢، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة...، ج ١٢، الفقه، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٣٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٤٢٢. وص ٤٤٢-٤٤٣، ح ١٤٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٧٠٥.

الذكورة والأنوثة فالأقرب انسحاب هذه لأقوال فيه، ويتولاه الرجال أو النساء.

ويشترط الإسلام إلا مع فقد المسلم وذو الرحم، فالمشهور جوازه من الكافر والكافرة. ومنعه في المعتبر؛ لضعف الروية^١، وتعذر النية^٢.
والخنثى المشكل يغسله محارمه من رجال أو النساء.
وأُم الولد كالروجة.
ولا يقع من المميز على الأقرب.

ومنع الجعفي من مباشرة الجنب والحائض الغسل^٣، وهو نادر.
وإنما يجب تغسيل المسلم أو من يحكمه ولو سقطاً تم له أربعة أشهر والصدر كالميت وكذا القلب.

وتعسل القطعة بعظم، ولا يصلى عليها، والخالية تلف في خرقه وتدفن بغير غسل وفي المعتبر لو أبين قطعة بعظم من لحى لم تغسل ودفنت^٤. والأقرب الغسل ولا يغسل الشهيد إذا مات في المعركة بين يدي الإمام، ولا يكفن، وكذا في الجهاد السائع على الأقرب. ولو كان جريحاً فكثيره، خلافاً للمرتضى^٥. ولا فرق بين الصغير والكبير، والذكر والأنثى، والمقتول بعد يومه حتى من قتله سلاحه. ويتزعم عنه الخفان والقرو وإن أصيبا بدمه.

ولا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن، وكذا الناصب والخارجي والغالي. وقال المفيد: لا يغسل المخالف ولا يصلى عليه إلا لضرورة^٦، والأشهر كراهة تغسيله، فيغسل كمتقده، ولا توضع الجريدة معه.

١ الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة، ح ١٢٢؛ الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٣٦؛ تهذيب الأحكام،

ج ١، ص ٣٤١-٣٤٢، ح ٩٩٧، وص ١١٢، ح ١٤٣٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٣ و٢٠٤، ح ٧١٨

٢ المعتبر، ج ١، ص ٣٢٦.

٣ الفتاوى المنعولة من أبي الفصل الجعفي صاحب الفاهر المعروف بالصايغري في هذا الكتاب لم ترد فيها قبله من المصنفات.

٤ المعتبر، ج ١، ص ٣١٩.

٥ حكاه عن شرح الرسالة المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٣٠١.

٦ المقصود ص ٨٥.

ولو خيف تناثر لحم المحترق والمجدور يتم ثلاثاً كل بضربتين، وكذا لو فقد الماء أو فقد الغاسل ووجد الميّم. ولو أمكن صبّ الماء على المجدور وجب. ومن وجب قتله بزنى أو قود أمر بتقديم الغسل والكفن والحنوط، ثم لا يعاد بعد قتله. والأقرب إلحاق كل واجب القتل من المسلحين بهما. ولو سبق الموت أو قتل بغير ذلك السبب غُسل.

[١١]

درس

كيفية الغسل: إزالة النجاسة عن بدنه أولاً، ثم النية، وتغسيله بماء الصدر، ثم بماء الكافور، ثم بالقراح مرتباً كغسل الجبابة، وتوجيهه إلى القبلة كالمحتضر - على الأقرب - مستور العورة ولو تعذر الحليط غُسل ثلاثاً بالقراح ولو وجد ماء غسلة هدم الصدر، ويفوى القراح، ويتم مرتين احتياطاً ولو فقد ماء غسلة يتم عنها. ويستحب وضعه على ساجدة أو سرير مرتفع، وتلمين أصابعه ومفاصله برفق، ولو تعذر تركها، وتغسيله تحت سقف، والدعاء والذكر والاستغفار، وجعل خرقة على يد الفاسل^١، وفتح قميصه وإحراجه يديه منه وجمعه على عورته، وإن لم يكن قميص سترت العورة. ولو كان الفاسل مكفوفاً، أو وثق البصير من نفسه بالتحفظ استحب الستر. وتنجيته من تحت الثوب بماء الصدر والحُرض ثلاثاً، وغسل يدي الميت إلى نصف الذراع ثلاثاً، وتوضئته، وغسل رأسه برغوة الصدر، ومسح بطه مسحاً رقيقاً في الغسلتين الأولتين قبلهما إلا الحامل. ولبدأة بشق رأسه الأيمن إلى أسفل العنق، ثم الأيسر، وغسل كل عضو ثلاثاً، ثم تنجيته بماء الكافور والحُرض ثلاثاً، ثم يغسل يديه أيضاً ثلاثاً، ثم يغسله بماء كافور على الصفة المذكورة، ثم ينجي بماء القراح ثلاثاً، ثم يغسل يديه ثلاثاً، ثم يغسله ثلاثاً ثلاثاً على الصفة، ويغسل

١، في بعض النسخ زيادة «وإن كان ذا رحم أو محرماً».

الغاسل يديه أيضاً مع كل غسلة.

وروي: غسل رأسه بالخُرْض قبل السدر^١، وأن أقلّ الصدر سبع ورقات^٢، وأن الملقى من الكافور في الجرّة نصف حبة^٣، وأن يغسل رأسه^٤ بالخطمي^٥، وإكثار الماء^٦، فقليل: لكل غسلة صاع^٧، وروي: ستّ قرب^٨، أو سبع^٩.

ويكره مسح بطنه في الثالثة، فلو خرج منه شيء بعد الغسل غسل الموضع. ولا يعاد الغسل، خلافاً للحسن^{١٠}، وقصّ أظفاره وتظيفها بالخلال، وتسريح لحيته ورأسه، وإقعاده، وركوبه، والرواية بفعلهما متروكة^{١١}.

ولو سقط شيء من شعره أو لحمه أو ظفره جعل في كفنه.

وحزّم ابن حمزة القصّ والعلق وترجيل^{١٢}، وكتره ذلك الشيخ^{١٣}، وكذا حلق الرأس والعانة والإبط وحفّ الشارب^{١٤}.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٧٣٦

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٨٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٧٢٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥-٢٠٦، ح ٨٨٧

٤ في أكثر النسخ: «وأن رأسه يغسل»

٥ الفقيه، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٨٥، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٨٨٧

٦ الكافي، ج ٢، ص ١٤٠، باب غسل الميت، ح ١٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٨-٢٩٩، ح ٨٧٣

٧ من القائلين به العلامة في نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٢٢٦.

٨ الكافي، ج ١، ص ٢٩٦-٢٩٧، باب الإشارة والنقض على أمير المؤمنين عليه السلام، ح ٧، ج ٢، ص ١٥٠، باب الحدّ

الماء الذي يصل به الميت والكافور، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١١٣٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٨.

٩ الكافي، ج ٢، ص ١٥٠، باب حدّ الماء الذي يصل به الميت والكافور، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٥.

ح ١١٣٩٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٧

١٠ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٦، المسألة ١٦٦

١١ الفقيه، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٨٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٤٤٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٧٢٥

١٢ الوسيطة، ص ٦٥

١٣ انظر الخلاف، ج ١، ص ٦٩٤-٦٩٦، المسألة ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨١، وفي النهاية، ص ٤٣: والمبسوط، ج ١، ص ١٨١، أنقى بعدم الجواز.

١٤ الخلاف، ج ١، ص ٦٩٦، المسألة ٤٨١

ويكره إرسال الماء في الكنيف، ويستحب في حفيرة معدة له، ولا بأس بالبالوعة.
ويجب تفصيل الغريق. ويسقط الترتيب بالرأس في غير المنفعل بالملاقاة.

[١٢]

درس

يجب تكفيته في منزر وقميص وإزار من جنس ما يصلي فيه الرجل طاهرة غير
مفصولة، ومع المعجز يكفي ثوبان، ولو تعذر فواحد، ولو تعذر كفّن من بيت المال أو
من الزكاة، فإن لم يكن سقط. ويستحب للغير بذل الكفن.

ويجب تحنيط مساجده السبعة بالكافور، وأعلمه مسأه. وقال الشيخان: أقله
مشقال. وأوسطه أربعة دراهم^١. وروى: أربعة مثاقيل^٢. وأكثره ثلاثة عشر درهماً
وثلاث. وفسر ابن إدريس المشقال بالدرهم^٣. وهو تحكّم. فإن فضل جعل
على صدره.

وقال الصدوق: يحنط الأنف والسمع والبصر والفم والمغابن - وهي الآباط -
وأصول الأقدام^٤، وهو مروى^٥. وروى: الكراهة^٦، وهي أشهر. وروى: تحنيط اللثة^٧
واللحية وباطن القدمين وموضع الشراكين^٨
ولا يضاف إليه المسك، خلافاً للصدوق^٩

١. المنفعة، ص ٧٥ والنهائة، ص ٣٢، العلاق، ج ١، ص ٧٠٤، المسألة ٤٩٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٥١، باب حد الماء الذي يصل به الميت، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٦، ج ٨٤٧.

٣. السرائر، ج ١، ص ١٦٠.

٤. اللحية، ج ١، ص ١٤٩، ذيل الحديث ٤١٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٧، ج ١٨٩١ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ج ٧٤٩.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٤٣ و١٤٤، باب تحنيط الميت وتكفينه، ج ١٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦ و٣٠٨.

٧. ج ٣٠٩، ج ٨٨٨ و٨٩٣ و٨٩٩ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٥ و٢١٢، ج ٧٢٢ و٧٤٨.

٨. في بعض النسخ: «اللثة». واللثة: وسط الصدر والتغر لسان العرب، ج ١، ص ٧٢٩، «طب».

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨، ج ٨٩٢ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ج ٧٤٢.

٩. الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ج ٤٢٤.

ولا يحتط المَحْرَم، ولا يوضع في ماء غسله كافور، ولا يجتر الكفن. والرواية بتجميره^١ متروكة.

ويسحق الكافور باليد ندباً، ويكره بغيرها.

ويستحب الذريرة للمحلّ على الأكف، وروي على قطن الفرج، وعلى الوحة^٢، ومع الكافور في الغسل. ولا يحوز تطييبه بغيرهما.

ويستحب حَبْرَة^٣ يمنية عِبْرِيَّة^٤ حمراء غير مطرزة بالذهب والحرير، فإن لم يوجد بعض الأوصاف اقتصر على ما وجد، ولو تعدّرت اليمانية كفى غيرها. وخرقه لشذّ المخذين تسمى الحامسة، طولها ثلاث أدرع ونصف في عرض شبر ونصف تقريباً، ويشذّ النّف. فإن خشي حدوث أمر حشي دبره، ويكون تحت الحامسة قطن.

وعمامة للرجل ينشر^٥ وسطها على رأسه، ويعنكه بها، ويعمل طرفها على صدره، وروي: على وجهه وظهره لا كيمّة الأعرابي بغير حنك^٦. وخمار للمرأة، وخرقه لشذّ نديها إلى ظهرها، ونمط، وهو ثوب فيه خطوط وليس الحَبْرَة، خلافاً لابن إدريس^٧.

واختلفت الرواية في كون العمامة من الكفن^٨، والجمع أنّها من الكفن النّدب لا الفرض.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٨٨٧.

٣ الحبرة - مثال العبة - برديمان، الصحاح، ج ٢، ص ٦٢١، «حبر».

٤ العبرة بلد باليمن بين ريد وعدن قريب من الساحل الذي يجذب إليه العشب عن مصر معجم البلدان، ج ٤، ص ٨٨، الرقم ٨١٥٦.

٥ في بعض النسخ: «يشذ».

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٤٤ - ١٤٥، باب تعيط الميت وتكفينه، ح ٨ - ٩: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٨ - ٣٠٩، ح ٨٩٤ و ٨٩٩ - ٩٠٠ ولم يذكر في الرواية نسخة «على ظهره» ولكن نقله في كشف النّام، ج ٢، ص ٢٩٥ عن بعض نسخ الكافي.

٧ السرائر، ج ١، ص ١٦٠.

٨ راجع وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٦ - ١٢، الباب ٢ من أبواب التكفين.

واستحبَّ عليّ بن بابويه نعلًا للرجل فوق العبرة^١، فاللفائف عنده للرجل والمرأة ثلاث، وهو قول ابن البرّاج وسَلار وبتقي وابن زهرة^٢، ورواه الجعفي. ومنع جماعة من الزيادة على سبع في المرأة، وخمس في الرجل^٣ غير العمامة والقناع.

ويستحبّ القطن الأبيض والمغلاة فيه، وُسْ يغاط بخيوطه. ويكره الكتّان، والممتزج بالحرير والأسود، وبَلّ الخيوط بالريق، وخياطة القميص المبتدأ للكفن، وجعل أكمام له، وقطع الكفن بالعديد. ومنع ابن البرّاج من المذهب^٤، وابن الجنيد من الوبر^٥.

ويستحبّ حريذتان من الخل، فالسدر، فالخلاف، فالرمان، فالرطب بطول عظم الذراع، وروي: شبر^٦، والحسن: أربع أصابع فصاعدًا^٧، ويجوز أن تكون مشقوقةً تلتصق إحداهما بجلده الأيمن من ترقوته، والأخرى من ترقوة جانبه الأيسر بين القميص والإزار وقال ابننا بابويه السري عند وركم ما بين القميص والإزار^٨. وقال الجعفي: إحداهما تحت إبطه الأيمن، والأخرى نصف ممّا يلي الساق ونصف ممّا يلي الفخذ^٩. ورواه يونس^{١٠}، وكلّ جائز. ولو اتقى فقّي القبر، ولو سيّئت فعله. وتوضعان مع كلّ ميّت حتّى الأصغر.

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٧، المسألة ١٧٧.

٢. المذهب، ج ١، ص ١٦٠ المراسم، ص ٤٧-٤٨، الكافي في الفقه، ص ٢٣٧، غية الروع، ج ١، ص ١٠٢.

٣. منهم يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٥٢ و ٥٣، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٢، المسألة ١٦٢، وقواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٢٦.

٤. المذهب، ج ١، ص ٥٩-٦٠.

٥. حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٨.

٦. الكافي، ج ٢، ص ١٥٢-١٥٣، باب الجريدة، ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩، ح ٨٩٧.

٧. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٢، المسألة ١٧٣.

٨. حكاة عن عليّ بن بابويه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٨٨، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٢، المسألة ١٧٤، وقاله محمد بن عليّ بن بابويه في الفقه، ج ١، ص ١٤٧، دليل الحديث ٤١٥.

٩. حكاة عنه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٣٠٥ (ضمن الموسوعة ج ٥).

١٠. الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، باب تحيط الميت وتكبيده، ح ١.

ويكتب عليهما وعلى القميص ولازار والجبرة والسفافة والعمامة بترية الحسين عليه السلام، وأنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. وزاد الشيخ: وأسماء الأئمة عليهم السلام ومع عدم الترية بالطين والماء. ومع عدمه بالإصبع. ويكره بالسواد وغيره من الأصباغ.

وكيفية التكفين: أن يغسل العاسل قبله، أو يتوضأ رافعاً للحدث بهما، أو يغسل يديه إلى المنكبين. ولو كفته غير العاسل فالأقرب استحباب كونه متطهراً؛ لفحوى أمر العاسل بها. ثم يجفف بثوب طاهر، ويفرش الجبرة، ويضع الإزار فوقها، ثم القميص وعلى كل حنوط. ثم يحنط الميت ويشد الخامسة وعليها قطن وحنوط. وليكثر القطن في قبل المرأة إلى نصف من، ثم يؤزره، ثم ينقله إلى الأكفان أو ينقلها إليه، ثم يطوي جانب اللغائف الأيسر على جانبه الأيمن وجانبها الأيمن على جانبه الأيسر، ويسعد أطرافها ممّا يلي الرأس والرجلين، وإن شق حاشية إحداهما وعقد بها جاز.

ويستحب الذكر، واستقبال القبلة به كما كان في حال غسله، وإن احتاج إلى حياطة أو شداد حار

ولو خرج منه نجاسة غسلت عن البدن مطلقاً، وعن الكفن ما لم يوضع في القبر فيقرض. ولو كفته في قميصه نزع أزراره، لا أكمامه.

ويجوز تقييله بعد غسله وقبله. ولا يمنع أهله من رؤيته بعد تكفينه.

والكفن الواجب مقدم على الدين من أصل التركة، ولو أوصى بالندب فمن الثلث إلا مع الإجازة.

وكفن الزوجة الدائمة على الزوج وإن كانت مليّة، وكذا مؤنة التجهيز والحنوط، ولو أعرس فمن تركتها.

ولو وجد الكفن بعد اليأس من الميت فميراث. ولو كان من بيت المال، أو من الزكاة، أو من متبرّع عاد إلى أصله. ويستحب إعداد الكفن في الحياة

[١٢]

درس

يجب حمل الميت إلى المصلى والقبر على الكفاية، وأفضله الترييع، فيحمل اليد اليمنى بالكتف اليمنى، ثم الرجل اليمنى كذلك، ثم الرجل اليسرى بالكتف اليسرى، ثم اليد اليسرى كذلك.

ويستحب تشييعه والمشي وراءه أو إلى جانبيه، لا قدّامه إلا لضرورة أو تقية، وقول من رآه: الله أكبر، هذا ما وعد الله ورسوله، وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذي تعزّز بالقدر، وقهر العباد بالموت، الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم.

ويكره الركوب إلا لضرورة أو في الرجوع.

والإسراع بها. وروى ابن مابويه: أَنَّ [الميتَ] إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ نَادَى: عَجَلُوا بِي^١، وابن الجنيد^٢ والجعفي ظاهراً الإسراع والشيخ نقل في كراهيته الإجماع^٣. والضحك، واللهو، ورفع الصوت، والاتباع بنارٍ إلا لضرورة الظلمة، واتباع النساء، والقيام للجنائز، والجلوس قبل وضعها في الدعد على الأقرب، وحمل ميتين على جنازة وخصوصاً الرجل والمرأة، والرجوع قبل الدفن إلا بإذن الولي. ويستحب النعش للمرأة.

وتجب الصلاة على كل مسلم ومن يحكمه من بلغ ست سنين. ولو اشتبه المسلم بالكافر صلى على الجميع بإفراد المسلم بالنية.

ولا يصلى على الكافر والغالي والناصب والباغي.

ومنع المفيد^٤، والتقي من الصلاة على المخالف بجبر، أو تشييعه، أو اعتزال، أو

١ الفقيه، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٩٢، وفيه: «عجلوني، عجلوني».

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٧، المسألة ٢٠٤.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٧١٨، المسألة ٥٣٢.

٤. راجع المقنعة، ص ٢٢٩.

إنكار إمام إلا لتقية^١. وأوجب ابن الجيد الصلاة على المستهل^٢. ومنع الحسن من وجوب الصلاة على غير البالغ^٣، وهما متروكان.

ولا صلاة على الغائب.

ومن دفن بغير صلاة صلى على قبره يوماً وليلة. وقيل: إلى ثلاثة أيام^٤. وكذا من فاتته الصلاة عليه، ولو أدركه قبل ندفن ولم يتأخر التعجيل فالأولى استحباب الصلاة

ولو نزع من لم يصل عليه صلى عليه مطلقاً. وفي استحباب تكرار الصلاة عليه هنا نظر.

ويصلى على المرحوم، والغال من لعينة^٥، وقاتل نفسه، والمقتول لترك الصلاة لا مستحلاً، وقاطع الطريق.

وتستحب الصلاة على من نقص عين سب إذا ولد حياً.

والأولى بها الأحق بالبر، وإمام الأصل^٦ أولى مطلقاً ولا يحتاج إلى إذن الولي وقال الشح.

الأب أولى. ثم الولد. ثم للثاقلة^٧. ثم للحد للأب. ثم الأخ للأبوين. ثم الأخ للأب.

ثم الأخ للأم. ثم العم، ثم الخال، ثم ابن العم، ثم ابن الحال^٨.

وقال ابن الحديد: الحد، ثم الأب، ثم لولد، وجعل الموصى إليه أولى^٩.

ولو تساوى الأولياء قدم الأقرأ، فالأفقه، فالأسن. وتقديم الأفقه على الأقرأ هنا غير مشهور.

١. الكافي في الفقه، ص ١٥٧.

٢ و ٣. حكاهما عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٣٠٨، المسألة ١٩٣.

٤. من القائلين سألار في العراسب، ص ٨٠.

٥. قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢، ص ٣٨٠، «علل»: قد تكرر ذكر الضلوع في الحديث، وهو الخيانة في المضم. والسرقة من الصيغة قبل القسمة.

٦. الناطلة، ولد الوالد. راجع لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٢، «نمل».

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٨٣.

٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ١٩٧-١٩٨.

ولو لم يكن الولي أهلاً لها استناب، وكذا يجوز لو كان أهلاً. ولو كان الولي صغيراً
فالكبير، ولو لم يكن فالحاكم.
وليست الجماعة شرطاً ولا العدد.

[١٤]

درس

يجب فيها الاستقبال، وستر المورة، وحمل رأس الميت عن يمين المصلي
مستلقياً، وعدم التباعد الكثير، والنية، والقيام، وتكبيرات خمس، والنشهد عقيب
الأولى، والصلاة على النبي وآله عقيب الثانية، والدعاء للمؤمنين عقيب الثالثة،
وللميت عقيب الرابعة، والانصراف بانحامسة وبصرف عن المرافق بالرابعة.
ويدعو للمستضعف بقوله «اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب
الجحيم».

والمطفل: «اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وقرطاً وأجرأ».
وللمجهول: «اللهم أنت خلقت هذه النفوس وأنت أمتها، تعلم سريرتها وعلانيتها،
أنبياءك شافعين فيها فشفعنا، ولها ما تولى، واحشرها مع من أحببت»
وللمنافق الجاحد للحق: «اللهم املأ خوفه ناراً، وقبره ناراً، وسلط عليه الحيات
والعقارب»^١.

ويستحب فيها الطهارة وخصوصاً الإمام، والوقوف عند وسط الرجل وصدر
المرأة، ولو اتفقا قدم الرجل إلى الإمام وحاذى بوسطه صدرها، ولو كان صبيّاً لست
فبينهما. ويقدم الصبي الحر على العبد، وكذا الصبيّة على الأمة، ثم الخنثى، ثم المرأة،
ثم الطفل لدون ست، ثم الطفلة.

واكتار المصلين، ونزع الحذاء لا الخف، والقرب من الجنازة، ووقوف المأموم
خلف الإمام وإن اتحد، وتحزي الصف الأخير، والصلاة في المعتادة، ويكره في

١. ولمزيد الاطلاع على الأهمية راجع وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٦٧ و ٩٤، الباب ٣ و ١٢ من أبواب صلاة الجنازة.

المساجد إلا بمكة، وتدرج الرجال في صف واحد فيقف الإمام في الوسط، ورفع اليدين في التكبير كله على الأقرب، ولصلاة عليه نهائياً ما لم يخف عليه، والصلاة على الأنبياء ﷺ عند الصلاة على النبي وآله، ووقوف الإمام حتى ترفع الجنازة. ولا قراءة فيها ولا تسليم، والأقرب كراهما اختياراً. وجوز ابن الجنيّد تسليمه واحدة للإمام عن يمينه^١. والأقرب مساواتها اليومية في التروك المحرمة والمكروهة خلا الحدث والخبث.

وعن الرضا ﷺ في المصلوب وجهه إلى القبلة. يقوم على منكبه الأيمن، ومستدير القبلة. على الأيسر. ومنكبه الأيسر إلى قبلة. على الأيمن وبالعكس، ولا يستقبل ولا يستدير^٢.

ولا تكره في الأوقات الخمسة، ولو وقعت المكتوبة في الوقت قدّم المضيّق سهماء. ولو اتسعا تخيّر والأفضل المكتوبة، ولو ضاقا فالأقرب العاصرة وظاهر الميسوط تقديم الجنازة إن خشي حدوث أمر في الميت^٣. ولو أدرك بعض التكبير أتم الباقي ولا، ولو رفعت أتم ولو مشياً إلى سمت القبلة ولو على القبر. رواه القلانسي عن إيليا قرطبي^٤.

ولو حضرت جنازة في الأثناء ففي رواية علي بن جعفر، عن أخيه ﷺ: «إن شاؤوا تركوا الأولى حتى يفرعوا من التكبير على الأخيرة، وإن شاؤوا رفعوا الأولى وأتموا التكبير على الأخيرة»^٥. وعلى هذه الرواية تُجمع الدعوات بالنسبة إلى الجنازتين فصاعداً.

والحسن والجعفي أوردا الأذكار الأربعة عقيب كل تكبيرة في صلاة الجنازة^٦. ولو ظهر قلب الجنازة سوّيت وأعيدت صلاة. ولو سبق المأموم بتكبير فصاعداً

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٧، المسألة ١٩٠.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢١٥، باب الصلاة على المصلوب، ح ٢.

٣. الميسوط، ج ١، ص ١٨٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٤٦٢ الاستبصار ج ١، ص ٤٨، ح ١٨٦٢.

٥. الكافي، ج ٢، ص ١٩٠، باب في الجنازة توضع و- ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ١٠٢.

٦. حكى العلامة عن الحسن في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٤، المسألة ١٨٨.

استحبّ إعادته مع الإمام، ولو زاد تكبيراً متعمداً في الأثناء معتقداً شرعيّتها أثم ولم تبطل، ولو كان بعد الفراغ فلا إثم.

[١٥]

درس

يجب التّغسيل، ثمّ التّكفين، ثمّ الصلاة، ثمّ الدفن، ولو فقد الكفن جعل في القبر وسترت عورته، ثمّ صلّى عليه.

والواجب حفرة كاتمة ريحه وبدنه، يوجّه فيها إلى القبلة مضجعاً على جانبه الأيمن. وقول ابن حمزة باستحباب الاستقبال^١ شاذّ. ويبدّل الاستقبال بالاستدبار في الذمّة الحامل من مسلم وتدفن في مقابر المسلمين.

ولو تعذّر البزّ ثقل أو جعل في وعاء وأرسل مستقبلاً.

ويحرم الدفن في المتصوبة ولو بعضها.

والمستحبّ مراعاة أقرب التّزب، إلّا أن يكون هناك مشهد فيحمل إليه ما لم يخف عليه، أو قبور قوم صالحين، إلّا شهيداً المشهور دفنه حيث قتل. والمُسبّلة أفضل من الملك.

ولو أوصى بدفنه في ملكه فمن التّلت إلّا مع الإجازة.

واتّعاد الميت، فيكره الجمع ابتداءً إلّا لضرورة، فيقدّم أفضلهم إلى القبلة، والصبيّ بعد الرجل، ثمّ الغنثى، ثمّ المرأة. والأب مقدّم على الابن، والأُمّ على البنت، وليراع في الرجال والنساء المحرميّة إن أمكنت، فإن احتيج إلى جمع الأجانب فحاجز بين كلّ ميّتين.

وتعميق القبر قامة أو إلى الترقوة، والمحد إلّا مع رخاوة الأرض، وكون اللحد ممّا يلي القبلة، وسعته للجالس، ووضع الميت أولاً عند رجلي القبر، ثمّ نقله ثلاثاً وإنزاله في الثالثة سابقاً برأسه، والمرأة دفنة عرضاً، وتغشى قبرها بثوب

وحلّ النازل أزراره، وكشف رأسه، وحفاؤه، وكونه أحسبياً إلا في المرأة، والدعاء، وتلقينه الشهادتين والأئمة عليهم السلام، وحمل التربة تحت خذه، وجعل وسادة من تراب تحت رأسه، ومدرّة خلف ظهره، وحلّ عقد الأكفان، ووضع خذه على التراب، وتشريح اللحد باللّين والدعاء عنده.

ويكره فرش القبر بساح أو غيره إلا لضرورة، وقال ابن الجبيرة لا بأس به وبالوطاء^١، وهبل التراب بظهور الأكف مترجعين داعين له.

ورفع القبر أربع أصابع مفرّحات، وتربيعه، وتسطيعه، ووضع علامة على رأسه، ووضع العصي عليه، والحمراء أفضل؛ نائياً بقبر النبي صلى الله عليه وآله، وأن لا يوضع فيه من غير ترابه، ورش الماء عليه مستقبل القبلة بادئاً من الرأس إلى الرجلين، ثم يدير الماء عليه، والفاضل على وسط القبر رشاً متصلاً، ووضع اليد عليه مقابل القبلة وتأثيرها في ترابه، والترخّم عليه، وتلقين الولي أو من يأمره بعد الانصراف مستقبلاً للميت أو القبلة.

ويكره البساء عليه، واتّعاده مسحداً ~~إلا قبور الأئمة~~ عليهم السلام، والاتكاء عليه، والعود والمشي عليه.

وعن الكاظم عليه السلام: «طأ القبور فال مؤمن يستروح والمنافق بألم»^٢.
وتحديده - بالجيم والحاء والحاء - والحدث بين القبور، والضحك، ويستحبّ الصبر والتعزية - وأقنأها الروية - قبل الدفن، وبعده أفضل. ولا كراهة في الجلوس لها ثلاثاً. وليقل: جبر الله وهكم وأحسن عراكم ورحم مستوفاكم. وعمل طعام لأهل الميت ثلاثاً ويجوز البكاء والنوح بالحقّ شعراً ونثراً.

وزيارة القبور مستحبة، وإهداء شيء من لقرآن إليهم، وقراءة القدر سبعاً. وكلّ ما يهدي إلى الميت من وجوه القرب ينفعه، دعاء، أو استغفاراً، أو صدقة، أو قرآناً، أو فعلاً يدخله الثيابة، كالجمع والصلاة عنه واجباً وندياً.

١. لم يشر على من حكاه عن ابن الجبيرة إلا الشهيد عليه السلام هنا وفي ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٠٦ (في الموسوعة، ج ٥).

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٨٠، ج ٥٢٩ بتفاوت.

[١٦]

درس

يجب الغسل على من مَيِّتاً آدمياً - غير شهيد ولا مفلس - بعد برده، أو مَيِّت قطعاً فيها عظم وإن تجاوزت سنة، سواء أُبينت من حيٍّ أو مَيِّت، ولو خلت من عظم غسل يده. ولو مَيِّت قبل برده فلا غسل، وهل تنحس يده؟ الأقرب المنع. ولو مَيِّت ما تَمَّ غسله فلا غسل.

ويجب بمَيِّت المسلم، والكافر، والمؤمَّم، ومن غسله كافر، ومن غسل فاسداً، ومن سبق موته قتله، أو قتل بسبب غير ما عتسل له. ولا فرق في مَيِّت الكافر قبل غسله أو بعده. والأقرب الوجوب بمَيِّت العظم المجزء متصلاً بالمَيِّت أو منفصلاً. أمَّا عظم الحيِّ المتصل به فلا أمَّا السنَّ فلا يجب بمَيِّتها غسل اتصلت أو انفصلت من الحيِّ. ولو مَيِّت سنَّ المَيِّت فالأقرب المساواة؛ لأنَّها في حكم الشعر والظفر.

فرع: لو مَيِّت عظمياً في مقبرة المسلمين فلا غسل، ولو كانت مقبرة الكفار فالأقرب الوجوب، ولو جهلت نُبعت الدار، فلو تتأَوَّب على الدار المسلمون والكفار فالأشبه السقوط.

وصفته كغسل الجنابة إلَّا أنَّ معه الوضوء.

ولا يمنع هذا الحدث من الصوم، ولا من دخول المساجد في الأقرب. نعم، لو لم يغسل العضو اللامس وخيف سريان النجاسة إلى المسجد حرم الدخول وإلَّا فلا.

[١٧]

درس

الماء المطلق طاهر مطهر ما دام على أصل الخلقة، فإن خرج عنها بمخالطة طاهر فهو على الطهارة، فإن سلَّبه الإطلاق فمضاف، وإلَّا كره الطهارة به.

وإن خالطه نجس فأقسامه أربعة:

أحدها: الواقف القليل، وهو ما نقص عن الكثر، وهو ينجس بالملاقاة تغير أو لا، كانت النجاسة دماً لا يدركه الطرف على الأصح أو لا.
وطهره بإلقاء كثر عليه دفعةً يربل تغيره إن كان، ولو لم يزله افتقر إلى كثر آخر، وهكذا. وكذا يطهر بالجاري. وقول ابن أبي عقيل بتوقف نجاسته على التغير^١ شاذ. ولا يطهر بإتمامه كترًا، سواء كانا نجسين أو أحدهما على الأقوى.
وثانيها: الواقف الكثير، وهو ما بلغ أحد مائتي رطل، أو ثلاثة أشبار ونصفاً في أبعاده الثلاثة، أو ما ساواها في بلوغ مضروبها.
ولا ينجس إلا بتغير لونه، أو طعمه، أو ريحه بالنجاسة تغيراً محققاً لا مقدراً، ويظهر بما مرّ ولو تغير بعضه وكان الباقي كترًا طهر بتموجه، وإلا نجس ولا فرق بين مياه الحاض والآنية وغيرها على الأصح.

فرع: لو شك في استناد التغير إلى النجاسة فالأصل الطهارة

ولو حمد الماء ألحق بالحامدات فينجس الموضع الملاقي، ويطهر بإلقاء النجاسة وما يكتنفها، ولو اتصل الموضع بالكثير فأزل^٢ العين وتخلل طهر ولو حمد الماء النجس فطهره باختلاط الكثير به إذا صار مائعاً، ولو قدر تخلله أمكن الطهارة.
وثالثها: الجاري نابهاً، ولا ينجس إلا بالتغير، ولو تغير بعضه نجس دون ما فوقه وتحتة، إلا أن ينقص ما تحت النجاسة عن الكثر ويستوعب التغير عمود الماء فينجس المتغير وما تحتة. وطهره بتداعيه حتى يزول التغير، ولا يشترط فيه الكثرة على الأصح، نعم، يشترط دوام النبع.

ولو كان الجاري لا عن مادة ولافته النجاسة لم ينجس ما فوقها مطلقاً ولا ما تحتها إن كان جميعه كترًا فصاعداً إلا مع لتغير.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣، المسألة ١.

٢. في بعض النسخ: هذان زال.

ومنه ماء الحَمَام، ولو انتزع الحَمَام من النابح فيحكمه.
وماء الفَيْث نازلاً كالنابح. وليس لدجربة حكم بانفرادها مع التواصل.
ولو اتصل الواقف بالجاري اتحدا مع مساواة سطحهما أو كون الجاري أعلى لا
العكس. فيكفي في العلوّ فوران الجاري من تحت الواقف.
ورابعها: ماء البئر، والأشهر نجاسته بانملاقاة. وطهره بتنزح جميعه للمسكر،
والفقاع، والمني، وأحد الدماء الثلاثة، وموت الثور والبعر، ولنجاسة لا نصّ فيها،
على الأحوط في غير المنصوص. وقيل: أربعون^١، وروي: ثلاثون^٢. ولعرق الجنب
حراماً، وعرق الإبل الجلالة، والفيل عند ابن البرّاج^٣، ولروث وبول غير المأكول
عند أبي الصلاح^٤.

وكثر للدابة والبغل والحصار والبقرة. وسبعين دلوّاً للإنسان. وخمسين للحدرة
الرطبة وإن كانت مبيخة أو الذائبة، والدم الكثير.
وأربعين للشعلب والأرنب والكلب والخنزير والسُّور والشاة وبول الرجل.
وتلاثين لماء المطر المغالط للبول والعدرة وخمر الكلب وعطرة نبيد مسكر في
رواية كردويه^٥.

وعشرين لقطرة الخمر عند الصدوق^٦. وللدم ولحم الخنزير في رواية زرارة^٨.

١ من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١١٢ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٧٤ - ١٧٥ والعلامة في إرشاد
الأدهان، ج ١، ص ٢٣٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢، ج ٦٩٨: الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ج ٩٥، وص ٤٥، ج ١٢٥.

٣ المهذب، ج ١، ص ٢١ وفيه غاملاً ما ينتزح جميع الماء - وموت البعير فيها، وكل ما كان جسمه مقدّر جسمه أو
أكثر ولم يذكر «الفيل».

٤ الكافي في الفقه، ص ١٢٠.

٥ من قوله: «غير المنصوص» - إلى - عند أبي الصلاح «في بعض النسخ هكذا: «ولعرق الجنب حراماً، وعرق الإبل
الجلالة، والفيل عند ابن البرّاج. ولروث وبول غير المأكول عند أبي الصلاح. وقيل. في غير المنصوص أربعون،
وروي ثلاثون وإن كانت مبيخة».

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢، ج ٦٩٨: الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ج ٩٥، وص ٤٥، ج ١٢٥.

٧ المقنع، ص ٣٤.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١، ج ٦٩٧: الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ج ٩٦.

ولغاية الدم عند المرتضى، والمبدأ دلو^١.

وعشر ليابس العذرة، وقليل ادم

وتسع أو عشر للشاة عند الصدوق^٢.

وسبع لموت الطير، واغتسال الجنب، وللأفارة مع التفسخ أو الانتفاخ، ولخروج

الكلب حيّاً، وبول الصبي غير الرضيع.

وحمس لذرق الدجاج، وخصه جماعة بالجلال^٣.

وثلاث للأفارة مع عدم الأمرين، وروي: خمس^٤، وللحية ولا شاهد به، وللورغة،

والعقب، وقيل: يستحب لهما^٥.

ودلو لبول الرضيع وللعصفور

ولو تغيرت البثر بزحت، فإن غلب نماء اعتبر أكثر الأمرين، من روال التغير

والمقدّر وقيل: بالتراوح مع الأغلثة^٦، كما في كل موضع يجب نزحها، فيزح

أربعة رجال متنى يوماً إلى الليل وإن قصر النهار، ولا يجزئ الليل، ولا الملق

منه ومن النهار، ولا الساء على الأقرب، ولا الخناسي ويجزئ ما فوق الأربعة

من الرجال.

ولو اتصلت بالجاري ظهرت، وكذا بكثير مع الامتزاج، أمّا لو تسنما عليها من

علوّ فالأولى عدم التطهير؛ لعدم الاتحاد في المسعى.

ولا تطهر بإجرائها، ولا بزوال تغيرها من نفسها، ولا بتصفيق الرياح، ولا بالعلاج

١ حكاة عن مصباح العلامة في مختلف الشبهة، ج ١، ص ٣٥، المسألة ١٥

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٩، ديل الحديث ٢٢

٣ منهم المفيد في المغنّة، ص ٦٨؛ وسلار في المرسوم، ص ٣٥-٣٦؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٧٩.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البثر وما يقع فيها، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٤

٥ من القائلين به المحقق في المختار، ج ١، ص ١٧٥ ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١١٩ والسلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٨٨

٦ من القائلين به الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٩، ديل الحديث ١٢٤؛ وسلار في المراسم، ص ٣٥.

بأجسام طاهرة، وكذا حكم باقي المياه النجسة. ويلزم من قال بالطهارة بإتمامها كراً طهارتها بذلك كله.

ولا يعتبر في المزيل للتغير دلو، حيث لا مقدّر، وفي المعدود نظر أقربه اعتبارها. وقيل: تجزئ آلة تسع العدد^١.

والدلو هي المعتادة، وقيل: هجرية^٢ ثلاثون رطلاً^٣، وقيل: أربعون^٤. ولو تضاعف المنجّس تضاعف النزع، نحالف أو تماثل في الاسم أو في المقدّر. ويعفى عن المتساقط من الدلو، وعن جوانبها وحماتها. ولو غارت ثمّ عادت فلا نزع، وبطهرها يظهر المباشر والدلو والرشاء. ولو شك في تقدّم الجيفة فالأصل عدمه.

ولا يلحق بول المرأة ببول الرجل، خلافاً لابن إدريس^٥. والنزع بعد إخراج المجاسة أو عدمها.

ولو تمّقط^٦ الشعر فيها كفى عبثه الطنّ بخروجه وإن كان شعراً نجساً. ولو استمرّ خروجه استوعبت، فإن نعدّر واستمرّ سقطت حتى يظنّ خروجه أو استحالت. ولا تنجس بالبالوعة القريبة إلا أن يغلب الطنّ بالاتصال فتنجس عند من اعتبر الطنّ، والأقوى عدمه. وستحبّ تباعدهما خمس أذرع مع فوقية البئر، أو صلابة الأرض، وإلا فسمع، وفي رواية: «إن كان الكنيف فوقها فائناً عشر ذراعاً»^٧.

١. من القائلين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٨٨.
٢. في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٥، ص ٢٤٧ فُجِرَ التي تنسب إليها القِلَال للهجرية فهي قرية من قرى المدينة، «هجر».

٣. حكاة عن قوم القاضي في المذهب، ج ١، ص ٢٣.

٤. حكاة أيضاً عن الجمعي للسوري في التنقيح الرائع، ج ١، ص ٥٣.

٥. السرائر، ج ١، ص ٧٨.

٦. تمّقط الشعر: تساقط وتناثر النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٣٤٣، «سقط».

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٠، ج ١٢٩٢.

[١٨]

درس

المستعمل في الوضوء طهور، وكذا في الأغسال المسنونة، وفي رفع الحدث الأكبر طاهر، وفي طهوريته قولان^١، أقربهما الكراهية. واستحب المفيد التنزه عن مستعمل الوضوء^٢.

والمستعمل في الاستنجاء طاهر ما لم يتغير أو تلاقه نجاسة أخرى، وقيل: هو عفو^٣. ولا فرق بين المخترحين، ولا بين المتعدي وغيره.

وفي إزالة النجاسة نجس إن تغير، ولا فنجس في الأولى على قول^٤، ومطلقاً على قول^٥، وكرافع الأكبر على قول^٦، وطاهر إذا ورد على النجاسة على قول^٧. والأولى أن ماء القسلة كمغسولها قبلها وفي الخلاف طهارة غسلي الولوغ^٨. والأخبار غير مصرحة بنجاسته.

والمضاف ما لا يتناوله إطلاق الماء - كما في الورد، والممزوج بما يسلبه الإطلاق - طاهر، ويسحب بالملاقاة وإن كثر، ويظهر بصيرورته مطلقاً وقيل: باختلاطه بالكثير وإن بقي الاسم^٩.

١ من القائلين بالطهورية السيد المرتضى في المسائل ٣٠ ص ٦٨، ص ٧٧، المسألة السادسة ١ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٦١ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١ ص ٦٨، المسألة ٣٦ ومن القائلين بعدم الطهورية الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٣، ذيل الحديث ١٧، والمفيد في المقطع ص ١٦٤ والشيخ في النهاية، ص ٤ المقبعة، ص ٦٤

٢ حكاه عن مصباح السيد المرتضى المحقق في المختار، ج ١، ص ١٩١ وقال به العلامة في منتهى المطلب، ج ١، ص ١٤٣

٤ من القائلين به الشيخ في الخلاصة، ج ١، ص ١٧٩، المسألة ١٣٥

٥ من القائلين به العلامة في منتهى المطلب، ج ١، ص ١٤١

٦ راجع الفقيه، ج ١، ص ١٣، ذيل الحديث ١٧

٧ من القائلين به السيد المرتضى في المسائل المصريات، ص ٧٢ - ٧٣، المسألة ٣

٨ الخلاف، ج ١، ص ١٨١، المسألة ١٣٧

٩ من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣، مسألة ٩

ولا يرفع حدثاً، خلافاً لابن بابويه^١. ولو اضطرَّ إليه تيمم ولم يستعمله، خلافاً لابن أبي عقيل^٢.

ولا يزيل الخبث، خلافاً للمرتضى^٣.

ولو مزج بالطلق موافقاً له في الصفات اعتبرت المغالفة المقدرة، والشيخ يعتبر حكم الأكثر^٤، فإن تساوى استعمال، وابن البرزح يطرح^٥.

ويظهر الخمر بالخلية وإن عولج إذا كان بظاهر، والعصير المشتد بها، وبذهاب ثلثيه بالغليان.

والمرق المنجس بقليل الدم يظهر بالغليان في المشهور، واجتنابه أحوط. ولو اشتبه المطلق بالمضاف وفقد غيرهما تظهر بكل منهما، بخلاف المشتبه بالنجس أو المنصوب. ويمزج المطلق بالمضاف غير السالب وجوباً عند عدم ماء مطلق، ويتخير بينهما عند وجودهما.

والسور ينزع الحيوان طهارةً ونجاسةً وكراهةً. وبكره سور الجلال، وأكل الجيعم مع الغلوة عن النجاسة، والحائض المنيمة، والدجاج، وسور غير مأكول اللحم على الأقرب؛ ومنه الفأرة والوزغة والحية والثعلب والأرنب والمسوخ - ونجسها الشيخ^٦ - وكذلك الزنى، وما مات فيه العقب. ويحرم استعمال الماء النجس، والمشتبه به في الطهارة، فلو صلى به أعاد في الوقت وخارجه على الأقوى. وفي إزالة الحبت، فيعيد إن علم قبله ويقضي، وإن جهل فلا. ويجوز شربه للضرورة.

ولا يشترط في التيمم عند اشتباه الآنية إهراقها على الأقرب.

١. الهداية، ص ٦٥.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٥٧، المسألة ٣٠.

٣. المسائل الناصرات، ص ١٠٥، المسألة ٢٢.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٨.

٥. المذهب، ج ١، ص ٢٤.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ١٦٥ - ١٦٦؛ وراجع الخلاصة، ج ٢، ص ١٨٣ - ١٨٤، المسألة ٣٠٦؛ وج ٦، ص ١٧٣.

المسألة ٢

[١٩]

درس

النجاسات عشر: البول، والغائط من غير المأكول وإن عرض تحريره، أو كان طيراً على الأقوى، أو بول رضيع لم يأكل اللحم، خلافاً لابن الحنيد^١. وفي بول الدابة والبغل والحصار قولان، أقربهما الكراهية.

والمني، والدم من ذي النفس وإن كان بحرثاً كالتمساح، أو كان علقاً في البيضة أو غيرها، أما الدم المتخلف في اللحم بعد الذبح والقذف فطاهر، وكذا دم البراعيث، وقيل: عفو^٢.

والميتة من ذي النفس حل أو حرم، وكذا ما قطع من الحيوان مما تحلّ الحياة ولا تنجس ميتة ما لا نفس له، ولا دمه، ولا منيّه

والكلب، والحرير ولعابهما وفروعهما، وإن كان كلب صيد لم يكف الرش، خلافاً لابن بابويه^٣ ويحس منهما ما لا يحلّ الحياة كالعظم، والشعر، خلافاً للمرتضى^٤

والمسكرات، خلافاً لابن بابويه^٥، وحسن^٦ والجعفي^٧ والعقاع، والكافر أصلياً أو مرتدّاً، أو مستعلاً بالإسلام جاحداً بعض ضروريّاته، كالخارجي والناصبي والغالي والمجسمي.

والإنفحة طاهرة ولو من الميتة^٨، وكذا اللبن من الميتة في الأصح. ولو اشتبه الدم الطاهر بغيره فالأصل الطهارة، وكذا كلّ مشتبّه بطاهر، ومنه آنية

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٠١، المسألة ٢٢٢

٢. راجع المقتضى، ص ٧٠

٣. الفقيه، ج ١، ص ٧٣، ذيل الحديث ١٦٧.

٤. المسائل الناصريّة، ص ١٠٠، المسألة ١٩

٥. الفقيه، ج ١، ص ٧٤، ذيل الحديث ١٦٧

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٠، المسألة ٣٣٠

٧. حكاه عنه الشهيد أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٧٤ (ضمن الموسوعة، ج ٥)

٨. في أكثر النسخ: «الميتة».

المشرك. ولو اشتبه الدم المعفو عنه بغيره كدم لقصد بدم الحيض فالأقرب العفو.
ولا ينجس لبن البنت، ولا القيء، والقيح، والصدید الخالي عن الدم، والمسك،
وذرق الدجاج غير الجلال، وعرق الحنب حراماً، والإبل جلالةً، والمذي وإن كان
عقيب شهوة خلافاً لابن الجنيّد^١، والودي - بالذال المهملة - وهو الخارج عقيب
البول، والوذي - بالذال المعجمة - عقيب المنى.

ويجب إزالة النجاسة للصلاة، والطواف، ودخول المسجد مع التعدي، والأكل
والشرب، وعن المصحف، والمساجد، والضرائح المقدسة. والواحب زوال العين، ولا
عبرة بالرائحة واللون إذا شقَّ روائه. ويستحب صبغ الدم بالمشق^٢.

والعصر في غير الكثير، ولو لم يمكن نزع الماء عن المصول لم يظهر إلا الماء،
وفي المانع إذا اختلطت بالكثير وجه بالطهارة.

ولا يجب العصر في الحشاياء والجلود، وكفي التغمير وفي طهارة الحديد المشرب
بالنجس إذا شرب بكثير احتمال وتطهر الحبوب المبتنة، والخبز إذا علم الوصول في
الكثير. وكفي المرة بعد زوال العين، ولودي في البول مرتين^٣، فيحمل غيره عليه.
وفي إناء ولوغ الكلب المراتان بعد تعفيره بتراب طاهر مزج بالماء أو لا، فإن فقد
التراب فمناسيه، فإن فقد فالأقرب إجزاء الماء مع زول اللعاب، ولا تراب في باقي
أعضائه، خلافاً للمفيد^٤، ولا في الخربز، خلافاً للخلاف^٥، والأقرب السبع فيه
بالماء، وفي الفأرة والخمر.

ويغسل الإناء من غير ذلك ثلاثاً يصب فيه الماء، ثم يحرك ويفرغ وهكذا، وإن
كان إناء الخمر غير مغضور ولا مقير في الأقوى. وقيل: يكفي المرة^٦ ويستقط العدد
في الكثير، ولا يكفي عن التعفير مع القدرة عليه على قول.

١. حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٤١٧ والعلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٣٠٤، المسألة ٢٢٦.

٢. المشق والمبشق المغرة، وهو صبيح أحمر لسان العرب، ج ١، ص ٣٤٥، «مشق».

٣. الكافي، ج ٢، ص ٥٥، باب البول يصبغ الثوب أو للجسد، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٩ - ٢٥١،
ج ٧١٤ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧٢٢.

٤. المغيرة، ص ٦٨.

٥. الخلاف، ج ١، ص ١٨٦، المسألة ١٤٣.

٦. من القائلين يد المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٤٦٢ والعلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٢٤٠، المسألة ٣٦١.

[٢٠]

درس

المطهرات عشرة. الماء كما مر.

والشمس إذا جففت الأرض والعُصْر والبواري وما لا ينقل، وزالت العين لا
بتجفيف الريح، خلافاً للمبسوط^١.

وتطهر الأرض والحجر النعل والقدم إذا زالت العين بمشي أو غيره، وفي رواية:
بمشي خمس عشرة ذراعاً^٢.

والنار ما أحواله زماداً، أو دخاناً، أو أجراً، أو خزفاً عند الشيخ^٣.
والاستحالة في الطفة والعلقة حيواناً، وفي السجس إذا استحال ملحاً أو
تراباً.

وأدوات الاستنجاء.

وإسلام الكافر.

واستبراء الحيوان

ونقص العصير وانقلابه.

وانقلاب الخمر خلاً.

وتطهر الأرض بكثير الماء، وبالدنوب^٤ في قول مشهور إذا أُلقي على البول،
ويشترط ورود الماء حيث يمكن.

ويطهر الدم بانتقاله إلى البعوض والبرغوث، والبواطن يزوال العين

١. في المبسوط، ج ١، ص ٢٨ وإن جففته غير الشمس لم يطهر؛ وأفتى بخلافه في الخلاف، ج ١، ص ٢٦٨،
المسألة ١٨٦

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٨، باب الرجل يطأ على العذرة...، ج ١

٣. الخلاف، ج ١، ص ٤٩٩، المسألة ٢٣٩

٤. الذنوب: الدلو المملوء ماء، الصحاح، ج ١، ص ١٢٩، «ذنب».

ولا يطهر الدم بالبصاق، خلافاً لابن الجنيد^١، والرواية ضعيفة^٢. ولا الجسم الصغير كالسيف بالمسح، خلافاً للمرتضى^٣.
ولا يتعدى النجاسة مع اليبوسة، وفي الميت رواية يفهم منها النجاسة مطلقاً^٤، ويعارضها غيرها^٥.
والدباغ غير مطهر، وقول ابن الجنيد شاذ^٦، وأشد منه قول ابن بابويه بالوضوء والشرب من جلد الميتة^٧.
وعفي عمّا نقص عن سعة الدرهم البغلي - بإسكان الفين - من الدم غير الثلاثة ونجس العين. وقدره الحسن بسعة الدينار^٨، وابن الجنيد بحقد الإبهام الأعلى^٩.
وطرد العفو عن هذا القدر في سائر النجاسات.
وعن دم القروح والجروح الذي لا يرقأ
وعن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه وحده وإن غلظت نجاسته. وعدّ ابن بابويه منه الإمامة^{١٠}، واشترط بعضهم كونها في محلها^{١١}، وآخرون كونها ملابس^{١٢}. والخبر عام في كلّ ما على الإنسان أو معه^{١٣}.

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣١، المسألة ٢٥١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٦٠، باب التوب بصبه الدم والعدّة، دليل الحديث ٨.

٣. حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٤٥٠، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٢، المسألة ٢٤٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ج ١٣٧٣، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٠-١٠١، ج ٣٢٨.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٤٢، ج ٤٠٠، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ج ١٣٧٠.

٦. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٤٢، المسألة ٢٦٢.

٧. المقنع، ص ١٨.

٨. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٥.

٩. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٧، المسألة ٢٣٣.

١٠. حكاة عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢٧، المسألة ٢٤٢، وقاله الصدوق في المقنع، ص ١٤.

١١. كالعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ١٥٩، الرقم ٥١٢، ومختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢٦، المسألة

٢٤٢، ومنتهى المطلب، ج ٣، ص ٢٦٠.

١٢. كابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٨٤.

١٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٥، ج ٨١٠.

وعن نجاسة ثوب المربية للصبي ذات ثوب واحد إذا غسلته كل يوم وليلة مرة، ويلحق به الصبيّة والمربي والولد المتعدد وعن خصي يتواتر بوله إذا غسل ثوبه مرة في النهار. وعن النجاسة مطلقاً مع تعذر الإزالة.

[٢١]

درس

إذا صلى مع نجاسة بدنه أو ثوبه عالماً عامداً مختاراً بطلت. ولو جهلت النجاسة فالأقوى الصحة. وقيل: بعيد في الوقت^١، وحملناه في الذكرى على من لم يستبرأ به بدنه وثوبه عند المطّة^٢؛ للرواية^٣. ولو جهل الحكم لم يعذر. ولو نسي فالأقوى الإعادة مطلقاً.

ولو علم في أثناء الصلاة أزالها وأتم، وإن اهتمر إلى فعل كثير بطلت. وعلى القول بإعادة الجاهل في الوقت تطل وإن تعكّر من الإزالة، أمّا لو شك في حدوثها ونقدّمها أزالها ولا إعادة ولو اضطّر إلى الصلاة فيه لبرد وشبهه وليس غيره فلا إعادة على الأصح. ولو لم يكن ضرورة فالأقرب تخيره بين الصلاة فيه وعارياً. وقيل: يتعين الثاني^٤. وهو أشهر.

ولو اشتبه الظاهر بالحس وفقد غيرهما صلى فيهما، ولو تعددت زاد على عدد النجس واحداً، ولو جهل العدد صلى في الجميع. ولو ضاق الوقت فالأقرب الصلاة فيما يحتمل الوقت، والمشهور أنه يصلي عارياً، وعلى ما قلناه من التخير هناك فهنا أولى. ولو عدم أحد الشوبين المشتبهين صلى في الباقي، قيل:

١. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٩٠؛ والمحقق في المستبرأ، ج ١، ص ٤٤٢.

٢. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٩٩ (حسن الموسوعة، ج ٥).

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٦، باب الرجل يصلي في الثوب و...، ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٤، ح ١٣٤٦؛

وج ٢، ص ٢٠٢، ح ٧٩١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٢-١٨٣، ح ٦٤٠.

٤. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٩١؛ وتعلّامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢٨، المسألة ٢٤٥.

وعارياً^١. وقول ابن إدريس بالصلاة مع الاشتباه عارياً^٢ مدخول.
ولو صلى حاملاً لحيوان طاهر صح، وفي القارورة المصمومة^٣ النجسة خلاف،
مبناه المساواة للحيوان، أو كونها ممّا لا تتم فيه الصلاة، أو عدم الأمرين.
ولو جبر بعظم نجس وجب قلعه إجماعاً ما لم يخف التلف أو المشقة الشديدة،
ويجبره الإمام، ولو مات لم يقطع.

ولو شرب خمرأً أو منجساً، أو أكل ميتة، أو احتقن تحت جلده دم نجس احتمل
وجوب الإزالة مع إمكانها. ولو علّلت القارورة بأنها من باب العفو احتمل ضعيفاً
أطراده هنا، ولأنّه التحق بالباطن.

ويحرم اتّخاذ الآنية من الذهب والفضة للاستعمال والتزيين على الأقوى للرجل
والمرأة، وفي المفضّض روايتان^٤، والكراهية أشبه. نعم، يجب تجنّب موضع الفضّة
على الأقرب.

ولا بأس بصبغة السيف ونعله من الفضّة، وحلقة القصعة، وتحلية
المرأة بها. وروى: جواز تحلية السيف والمصحف بالذهب والفضّة^٥، والأقرب
تحريم المتكحلة منهما وظرف العالية، أمّا الميل فلا.

ولا يحرم المأكول والمشروب في الإبناء المحرّم، ولا يبيعه. نعم، يجب سبكه على
المشتري. ولا تبطل الطهارة منه أو فيه.

ولا يحرم غيرهما من الجواهر.

١. راجع إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢

٢. السرائر، ج ١، ص ١٨٥

٣. الصمام: ما أدخل في فم القارورة. مقولة صححت القارورة، أي سدّها لسان الصرب، ج ١٢، ص ٣٤٤، صمم.

٤. رواية الجوار في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩١ - ٩٢، ج ٣٩٢ ورواية الكراهية في الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧، باب الأكل والشرب في آية الذهب والفضّة، ج ٥: وقفه ج ٣، ص ٣٥٢، ج ٤٢٤١: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٠ - ٩١، ج ٣٨٧

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب التحلي، ج ٧

ويجوز الإناء من العظام مع طهارة أصهارها إلا الآدمي، وكذا ممّا لا تحلّه الحياة ولو من الميتة، ويشترط في إناء الحديد مع طهارة الأصل التذكية والدسغ إن كان غير مأكول اللحم في قول^١.

[٢٢]

درس

يستحب الاستحمام غتاً^٢، ويوم الأربعاء والجمعة أفضل، ودخوله بمئزر، والدعاء عند مزع الباب وعند الدخول، ووضع ابناء الحارّ على الهامة^٣ والرجلين، وابتلاع جرعة منه، وسؤال العنة، والاستعاذة من السار، والاطلاء، والغضاب، والتعمّم عند الخروج شتاءً وصيفاً، وأن يقال له طاب ما طهر منك وطهر ما طاب منك

ويكره الاتكاء فيه، وغسل الرأس بالطين، ومسح الوجه بالإرار، والسواك فيه، ودخوله على الريق وبغير مئزر

ويحرم إبراز العورة حيث التافّر

ويستحب التبوّ فائماً وفي كلّ خمسة عشر يوماً، وهي عن ترك العانة أربعين يوماً^٤ وحلق الإبط أفضل من نتعه، وطلبه أفضل من حلقه.

ويستحب القلم والأحد من الشارب يوم الجمعة، وقول «بسم الله وبالله وعلى سنة محمّد وآل محمّد عليهم السلام» فيهما، وحلق الرأس، وغسل الرأس بالسدر والحطمي، وتسريح اللحية سبعين مرّة، وجزّماً أفضل عن القبضة منها، والتمشيط بالعاج، وخدمة الشعر لمن اتّخذته وفرقه.

١. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥.

٢. وهو أن يدخل الحمام يوماً ويتركه يوماً وفي سن العرب ج ١، ص ٦٣٥، «عيب» الثيب من وزد الماء، وهو أن تشرب يوماً ويوماً لا والصب من العتي أن تأخذ يوماً وتدع آخر

٣. الهامة الرأس، والجمع هام الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٦٢، «هيم»

٤. الكافي، ج ٦، ص ٥٥، باب النورة، ج ١١: الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ج ٢٦٠

ويكره تنف الشيب، ولا بأس بجزءه.

ويكره للمرأة ترك الحلّي.

والسنن الحنيفة خمس في الرأس: المصمصة، والاستنشاق، والسواك، وفرق الشعر، وقصّ الشارب.

وخمس في البدن: قصّ الأظفار، وحلق لعانة والإبطين، والختان، والاستنجاء. ويتأكد السواك عند الوضوء، والصلاة، ولسخر، وقراءة القرآن، وتغير النكحة. ويكره تركه أزيد من ثلاثة أيام. وفيه اثنا عشرة خصلة: هو من السنّة، ومطهرة للقم، ومجلاة للبصر، ويُرَضِّي الرحمن، ويبيض الأسنان، ويذهب بالحفر، ويشدّ اللثة، ويُسَهِّي الطعام، ويذهب بالبلغم، ويزيد في الحفظ، ويضاعف الحسنات، وتفرح به الملائكة.

ويستحبّ الاكتحال بالإتمد^١ عند النوم وتراً وتراً، وفراغة الدابة، وحسن وجه المملوك، وإظهار العمة.

وروي أن النبي ﷺ: «لعن الواصلة، والموصلة - أي في الشعر - والواشمة والمستوشمة، والواشرة والمستوشرة»^٢، أي في الأسنان بالترقيق.

[٢٣]

درس

من لم يجد الماء تبمّ بالصعيد وهو التراب بأيّ لون اتفق، أو المدر، أو الحجر دون المتصل بالأرض من النبات الظاهر، ولمشوب بعيره مجزئ إذا لم يخرج منه عن الاسم، والرحام، والإبرام، وأرض النورة، وأرض الجصّ^٣. وحوز المرتضى بالنورة

١ الإتمد: حجر يتخذ منه الكحل. وقيل ضرب من الكحل رقيق. هو من الكحل لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٥، «تمد».

٢ معاني الأخبار، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، باب معنى الواصلة و... ح ١، ص ٢٥٠، باب معنى آخر للمواصلة والموصلة، ح ١.

٣ في بعض النسخ بزيادة «قبل الإحراق».

والجص^١. ومنع ابن الجنيد^٢ والمحقق من لخرف^٣.
ولا يجوز بالمعدن والنجس والمفصوب والرماد.
ويجوز بتراب القبر إلا أن يعم اختلاطه بالصدید ولمّا يستحل تراباً. ويجزئ المستعمل، وهو المنقوض أو الممسوح به لا المضروب عليه.
ومع فقد الصعيد عبار ثوبه، ولَبَد سرحه، وعرف دابته، ثمّ الوحل.
ويستحب من العوالي، ويكره من الطريق.
ويجب شراء التراب أو استجاره.
وجوز المرتضى التيمم بنداوة الثلج^٤، والشيخان قدّما التراب عليه^٥. فإن فقد
أذهن به. ويظهر من المبسوط اعتبار الفصل به وإلا فالتيمم بالتراب^٦.
ويجب الطلب في الجهات الأربع غنوة غنوة في حزن الأرض وإلا ففلوتين إلا
مع يقين العدم وقبل: بطلب ما دام في الوقت^٧. وروي: لا طلب^٨
ولو وهب الماء، أو أراقه في الوقت، أو ترك الطلب وصلى أعاد، وأولى بالإعادة
ما لو وجد الماء في موضع الطلب، ولو تسي الماء فالأقرب للإعادة.
ويجوز التيمم سراً وحضراً، ولا يعيد للحاضر خلافاً للمرتضى^٩.
ويجب شراء الماء - ولو بلغ ألف درهم - مع القدرة وعدم الضرر الحالي. ولو
وهب الماء، أو أغير الآلة، أو بيع بثمن مؤجل يقدر عليه عند الأجل وجب، بخلاف
ما إذا وهب الثمن أو الآلة

١. جمل العلم والممل، ص ٥٥.

٢. يظهر من كلامه على ما حكاه عنه العلامة في مختلف شعبة، ج ١، ص ٢٦٠، المسألة ١٩٤.

٣. المختار، ج ١، ص ٢٧٥.

٤. حكاه عن مصباحه المحقق في المختار، ج ١، ص ٣٧٧.

٥. المقمقة، ص ٥٩: النهاية، ص ٤٧.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٣١.

٧. من القائلين به المحقق في المختار، ج ١، ص ٣٨٢ و٣٩٣.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٢، ج ٥٨٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٦٥، ج ٥٧٢.

٩. حكاه عنه المحقق في المختار، ج ١، ص ٣٦٥.

وإزالة النجاسة عن الثوب أو البدن.

والشرب أولى من الطهارة إذا كان الشارب حيواناً له حرمة.

ولو تعذر ما يتيمم عليه فالطهارة أولى من إزالة النجاسة، وكذا لو كانت النجاسة معفواً عنها.

ولو وجد ماءً يكفي^١ بعض أعضائه تركه وتيمم، ولو تضرر بالماء في بعض الأعضاء تيمم، وفي الميسوط: يغسل الصحيح ويتيمم^٢.

ولا تيمم عن نجاسة البدن إجماعاً.

ولو خاف من لص أو سبع على نفسه أو ماله، أو خافت المرأة على بضعها، أو خيف التلف باستعماله أو الشين تيمم وإن أجنب عمداً على الأشياء. وأوجب المفيد على العائد الغسل وإن خاف على نفسه^٣. وفي النهاية: إذا خاف التلف تيمم وصلى وأعاد^٤، وهو ضعيف.

وكذا لا يصيد المتيمم لزحام غرقة، أو الجمعة، أو مع نجاسة ثوبه على الأقوى. والجنب أولى من الميت والمحدث بالماء المبدول للأحوج، وكذا يقدم الجنب على باقي المحدثين. ومزيل النجاسة أولى من الجميع وفاقد الطهورين الأشبه قضاؤه.

[٢٤]

درس

لا يجوز تقديم التيمم على الوقت إجماعاً ووقت الفائتة ذكرها، والاستسقاء الاجتماع في الصحراء. وفي صحته مع السعة خلاف، أشهره وجوب التأخير إلى الضيق إلا مع الضرورة، نحو ارتحال القافلة وغيره وخصوصاً مع الطمع في الماء.

١. في بعض النسخ: «ما يكفي».

٢. الميسوط، ج ١، ص ٣٥.

٣. المقنع، ص ٦٠.

٤. النهاية، ص ٤٦.

ولو ظنّ ضيق الوقت فتيمّم ظهر خلافه فالأقرب الإجزاء. ولو دخل الوقت عليه تيمّماً فوجوب تأخير الصلاة أضعف وقطع في المبسوط بصحتها في أول الوقت^١. ويجب فيه تية الاستباحة لا رفع الحدث إلا أن يقصد رفع الماضي، والقربة، والبدلية ومقارنتها للضرب على الأرض، واستدامتها حكماً، ومباشرة الأرض بيديه معاً. ولا يكفي التعرّض لمهبّ الريح، ولا تمعّيك الأعضاء في التراب.

والأقرب أنّه لا يشترط الاعتماد على اليدين بل يكفي وضعهما على الأرض. والأشهر في عدد الصرب اثنين للفصل، وواحدة للوضوء، وتكرّر التيمّم في الفصل المكمل بالوضوء. ولا يشترط عبوق الغبار باليدين، خلافاً لابن الجبيد^٢. ويجب مسح الجبهة من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى، بادئاً بأعلاها، ملصقاً باطن كفّيه بها. ولا نعزّي الوحدة اختياراً وإن كانت يُعنى، خلافاً لابن الجبيد^٣.

ثم مسح ظهر الكفّ اليمنى ببطن اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم مسح اليسرى ببطن اليمنى وأوجب ابن بابويه استيعاب الوجه والذراعين^٤. والموالاة، وإن كان بدلاً من غسل يحوز تفرقة، ولا يصحّ الفصل بما لا يعدّ تعريقاً، والمباشرة بنفسه إلا مع العذر. وطهارة موضع المسح، ولو تعدّر فالأقرب الصلّة مع عدم تعدّي النجاسة إلى التراب.

ولا يشترط خلوّ غير الأعضاء عن النجاسة في أقوى الوجهين، ويقدم الاستنجاء وإزالة النجاسة عليه إن اعتبرنا ضيق الوقت. ويستحبّ السواك، والتسمية، وتفريغ الأصابع عند الضرب، ونفض اليدين، ومسح الأقطع مستوعباً ما بقي، وأن لا يرفع يده عن العضو حتّى يكمل مسحه.

١ المبسوط، ج ١، ص ٣٤

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٠، المسألة ٢٠١.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧١، المسألة ٢٠٢.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٧، مسألة ١٩٩.

ولا يستحبّ تخليل الأصابع في المسح ولا التكرار في المسح.
ويستباح به كلما يستباح بالماء حتى لطواف ودخول الكعبة على الأظهر^١.
ولا يبطل بالرّدّة، ولا بنزع العمامة والخُفّ، ولا بظنّ الماء أو شكّه.
ويبطل بالتمكّن من استعمال الماء، فلو وجده قبل الصلاة تطهّر، وبعدها لا إعادة،
وفي أثنائها روايات^٢، أقواها البناء ولو على التكبير، وجوّز بعضهم المدول إلى
النفل^٣، وهو ضعيف.

ولو فقد الماء بعدها قبل التمكن من استعماله لم يجب إعادة التيمم، سواء كان في
فرض أو نفل على الأقوى نعم، لو وجده في صلاة غير مُقنّية عن القضاء عند من
قال به فالأقرب انقطاع الصلاة، وكذا لو وجد التراب في أثناء الصلاة لحرمة الوقت.
ولو أحدث الميّم في الصلاة ووجد الماء تطهّر وبني إن كان الحدث سيّئاً عند
الشيخين^٤، والرواية الصحيحة مطلقة^٥، وعندها الحسن^٦.

ولا يرفع التيمم الحدث، فلو تيمّم المجنب ثمّ وجد ماء يكفيه للوضوء، فلا
وضوء، خلافاً للمرضى^٧، ويعيد التيمم بدلاً من الغسل، وعنده بدلاً من الوضوء.
ويجوز المسح على الجبائر مع تعذّر نزاعها، فلو زال العذر بعد التيمم فالأقوى
بقاء التيمم.

ولو وجد الماء بعد تيمم الميت وجب تفسيكه وإعادة الصلاة لو سبقت. نعم،
لا تعاد لو دفن إلا أن يقطع.

١. في بعض النسخ بزيادة «والاجتناب أحوط»

٢. راجع وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٢٨١، الباب ٢٦ من أبواب التيمم.

٣. كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٤٠

٤. المقنعة، ص ١٦١ النهاية، ص ٤٨.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٨، ح ٢١٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨.

ح ٥٨٠

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨١، المسألة ٢٠٩

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٩١، المسألة ٢١٧



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

كتاب الصلاة

وهي إمّا واجبة، وهي سبع: اليوميّة، والجمعة، والعيدان^١، والآيات، والطواف،
والجنائز، والمليّز، والمنزلة بنذر وشبهه.
أو مندوبة وهي ما عداها.
فاليوميّة خمس: الظهر والعصر والعشاء، كلّ واحدة أربع ركعات، والمغرب
ثلاث، والصبح ركعتان.

والوسطى هي الظهر عند الشيخ^٢ والعصر عند المرتضى^٣. ولا يجب الوتر.
ويوافلها أربع وثلاثون ركعة في فتوى الأصحاب، وهو أشهر رواية^٤، وفي رواية
يحيى بن حبيب عن الرضا^٥، وأبي بصير عن الصادق^٦: تسع وعشرون^٧، بنقيصة
أربع من سنة العصر والوتر، وهي ركعتان بعد العشاء تعثان بركعة تصلّيان من
جلوس، ويجوز القيام فيهما.
وروى زرارة عن الصادق^٨: سبعاً وعشرين^٩، فاقصر من سنة المغرب على
ركعتين مع سقوط ما مرّ.

١ في بعض النسخ: «والعيدة».

٢ المبسوط، ج ١، ص ٧٥: الخلاف، ج ١، ص ٢٩٤، المسألة ٤٠.

٣ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧٥.

٤ راجع وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٤٥-٥٨: الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ج ١٠: الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩، ج ٧٧٦.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ج ١١: الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩، ج ٧٧٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧-٨، ج ١٣، وفيه عن أبيه عن أبيه.

وأفضلها ركعتا الفجر، ثم ركعة الوتر، ثم ركعتا الزوال، ثم أربع المغرب بعدها، ثم تمام صلاة الليل - وهي ثمان مع الشفع وهي ركعتان - ثم تمام نوافل النهار، وهي ثمان للظهر قبلها وثمان للمصر قبلها وقال الحسن: أكدها الليلة^١.

وفي السفر والخوف تنتصف الرباعيات، وتسقط نوافلها سراً، وفي الخوف نظر. ويكره الكلام بين المغرب ونافلتها، وبحوز السجود بينهما، والأفضل بعد النافلة. وكلّ النوافل تصلّى ركعتين بتشهد وتسليم إلا الوتر وصلاة الأعرابي، وهي عشر ركعات كالصبح والظهرين كهيئة وترتيباً، ولم أشتت^٢ طريقها في أخبارنا. ووقتها عند ارتفاع نهار الجمعة والأقرب عدم شرعيته الركعة الواحدة في غير الوتر.

ويستحب الضحمة بعد نافلة الفجر على العابد الأيمن، وقراءة الخمس من آخر «آل عمران» إلى «الميعاد»^٣، والدعاء فيها والشفع مفصول عن الوتر في أشهر الروايات^٤.

ويستحب الاستغفار في قنوت الوتر سبعين مرة، والدعاء فيه للإخوان، وأقلهم أربعون، ويجوز الدعاء فيه على الكد^٥.

ويستحب ركعتا الغفيلة بين المغرب والعشاء، ويقرأ في الأولى بعد الحمد «وَذَا الْكُونِ» الآيتين^٦ وفي الثانية بعد الحمد «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ» الآية^٧. ويسأل حاجته.

ومن قام قبل الفجر فصلّى الشفع والوتر وسنة الفجر كتبت له صلاة الليل. ويستحب الدعاء بالمأثور في النوافل

١ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٢، لمألة ٢٢٢

٢ أشتت في أمره: إذا شاور ومحص عنه. لسان العرب ج ٢، ص ١٩، «ثبت»

٣ يصي من الآية ١٩٠-١٩٤

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٨٤-٤٩٤ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٣١٠-١٣١٦

٥ الأنبياء (٢١): ٨٧-٨٨

٦، الأتعام (٦): ٥٩

ويجوز من جلوس اختياراً، والأفضل انقيام، ثم احتساب كل ركعتي جلوس بركعة.

ويستحب تمرين الصبي على الصلاة لست، ويضرب عليها لعشر، ويتخير بين تبة الوجوب والندب. ورخص للصبيان الجمع^١ بين العشاءين والظهرين. ويستحب تفريقهم في صلاة الجماعة.

والبلوغ بالإتيان أو الاحتلام في الرجل والمرأة، وبالحيض فيها، وبلوغ خمس عشرة في الذكر، وتسع فيها. وقيل: عشر^٢، وروي فيها ثلاث عشرة^٣، وهو شاذ.

[٢٥]

درس

لا يجوز تقديم الصلاة على وقتها ولا تأخيرها عنه. ورواية الحلبي بجوازها للمسافر في غير وقتها^٤ محمولة على التأخير عن وقت الفضلة. وتجب بأول الوقت موسعاً. وقال المفيد: لو مات قبل أدائها في الوقت كان مضيعاً، وإن بقي فأذاها عفي عنه^٥.

فوقت الظهر زوال الشمس، ويعلم بزيادة لظل بعد نقصه، أو حدوثه بعد عدمه - كما في مكة وصنعاء - في أطول الأيام، أو يميل الشمس إلى العاجب الأيمن لمستقبل قبلة العراق. ويختص بقدر دائها.

ثم يدخل وقت العصر، فلو ظنَّ فعل لظهر فصلَّى العصر أو قدَّمها ناسياً عدل، وإن فرغ صعدت العصر وأتى بالظهر بن صادفت المشترك وإلا أعادهما.

١. في بعض النسخ: «في الجمع».

٢. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٦٦؛ وابن حمره في الوسيلة، ص ١٣٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٥٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٦٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٨، ح ١٥٧٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٥، ح ٦١٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٤٤.

ح ٨٦٩.

٥. المقنعة، ص ٩٤.

فرع: لو صلى الظهر أول الوقت فنسي بعض الأفعال كالقراءة والأذكار لم يجب تأخير العصر عن الفراغ منها بقدر الأذكار المنسية على الأقرب، ولو كانت ممّا يتلافى وجب فعله قبل العصر، وكذا الاحتياط، وكذا سجدة السهو على الأحوط.

ويمتدّ وقت فضيلة إلى أن يصير طُلّ الشخص الحادث بعد الزوال مثله، لا مثل المتخلف قبل الزوال، وروي: أربعة أقدم^١، وروي: ذراع، أو قدمان^٢، واختلاف الرواية بحسب حال المتقلّين في السرعة والبطء والفراغ والشغل، أو بحسب الأفضلية في الوقت.

ووقت الإجزاء إلى أن يبقى من الغروب قدر أدائها، ثمّ العصر. وفضيلة العصر إلى المتلين أو الدراعين، وإجراؤها إلى أن يبقى للغروب^٣ قدرها ويستحبّ تأخير العصر إلى آخر وقت فضيلة الظهر إلّا مع العذر، أو في يوم الجمعة، أو ظهري عرفة. ورواية حمّاس الناقض عن الصادق^{عليه السلام} باستحباب الجمع^٤ غير صريحة، مع معارضتها بأشهر منها^٥. وأوّل وقت المغرب غروب الشمس، ويعلم بذهاب الحمرة المشرقية على الأقوى لا باستتار القرص، ويختصّ بقدر أدائها، ثمّ يدخل وقت العشاء الآخرة. وفضيلة المغرب إلى ذهاب المغرّبة، وإجراؤها إلى أن يبقى لانتصاف الليل قدر إجزاء العشاء.

وفضيلة العشاء إلى ربع الليل، وإجراؤها إلى أن يبقى للنصف قدرها. وفي المعتمد: آخر وقتها طلوع الفجر^٦ وهو مروى^٧، لكنّ الانتصاف أشهر.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦، ح ٧٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٩٢٦.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩ - ٢٠، ح ١٥٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٨، ح ٨٨٨.

٣. في بعض النسخ، «من الغروب».

٤. للكافي، ج ٢، ص ٢٨٧، باب الجمع بين الصلوتين، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ١٠٤٩.

٥. راجع وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٤٠ - ١٥٦، الباب ٨ و ٩ من أبواب المواقيت.

٦. المعتمد، ج ١، ص ٤٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ١٠١٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٩٣٢.

وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني المستطير في الأفق، وفضيلته إلى التنوير، ويعبر عنه بالإسفار ويطلوع الحمرة، وإحزاؤها إلى طلوع الشمس.

[٢٦]

درس

وقت نافلة الزوال منه إلى أن يصير الفيء، اسعادت على قدمين، ونافلة العصر إلى أربعة أقدام، وتسمى الأولى صلاة الأوابين، ولثانية السُّبُحَة، وقيل: يمتدّان بامتداد وقت الاختيار^١، وله شواهد من الأخبار^٢.

وحينئذ الأقرب استئثار الناقلتين بجميع وقت الاختيار. وظاهر المبسوط استثناء قدر إيقاع الفريضتين من المثل أو المثلين^٣، وروى: جواز الناقلتين في كلِّ النهار^٤، وحملت على الضرورة.

نعم، في يوم الجمعة تريد أربعاً، ويفرق سداساً عند انبساط الشمس، ثم ارتفاعها، ثم قيامها، وركعتان عند الزوال، ويجوز تأخيرها عن العصر. وصلاة ست بين الفريضتين، والتقديم على الزوال أفضل على الأشهر

ولو خرج وقت نافلتي الزوال وقد تلبّس بركعة أتمّها في غير يوم الجمعة، وفيه لا مراحة بعد الزوال، وكذا لا مزاحمة لو قلنا بامتدادها طول النهار؛ إذ يستثنى منه قدر الفرضين، فلو بقي مقدار الفرضين لا غير قطع النافلة مطلقاً، والأقرب أنّها مع المزاحمة أداء.

ووقت نافلة المغرب بعد فراغها إلى ذهاب المغريّة في المشهور بين المتأخّرين،

١ من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٧٦ ولين دهره في عية النزوع، ج ١، ص ٧١.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢١٧ - ٢١٨، ح ٦٥٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩ - ٢٠، ح ٥٥ الاستبصار، ج ٨،

ص ٢٥٠، ح ١٨٩٩ وللمريد راجع المختار، ج ٢، ص ٤٨.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٧٢ و٧٦.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٥٤، باب تقديم النوافل وتأخيرها، ح ١٤.

ولا يزاحم بها، ولو قيل بامتدادها كوقت لمریضة كان وجهها. نعم، تقديمها أفضل.

ووقت الوتيرة بعد العشاء، ويمتد كوقتها، وينبغي الختم بها.

ووقت الليلة بعد نصفه، وقربها من الفجر الثاني أفضل، وروي: جوازها قبل

الصف^١ وحمل على العذر كالشباب والمسافر ولا يبعد توقيت الليلة والنهارية بطولهما وإن كان فعلهما في المشهور أفضل.

ولو تعارض تقديم الليلة وقضاؤها فالقضاء أفضل ولو طلع الفجر الثاني وقد

تلبس بأربع أتمها مخففة بالحمد أداء. ولو كان دون الأربع قطعها.

ووقت الشفع والوتر بعد صلاة الليل، والأفضل بين العشرين، ويجوز تقديمهما

حيث يجوز تقديم ثماني الليل. ولو ظن ضيق الليل^٢ اقتصر على الشفع والوتر

وسنة الفجر. فلو تبين بقاء الليل أصاف^٣ ما صلى ستاً وأعاد ركعة الوتر

وركعتي الفجر، هاله المعيد^٤. وقال علي بن بابويه: بعد ركعتي الفجر لا غير^٥.

وفي الميسوط لو سبي ركعتين من صلاة الليل ثم ذكر بعد أن أوتر قضاها وأعاد الوتر^٦.

ووقت ركعتي الفجر بعد المراء من الليلة، وتأخيرهما إلى طلوع الفجر الأول

أفضل، وتسعى الدنساتين؛ لدسهما في صلاة الليل ويمد وقتها إلى طلوع

الحرمة. ويستحب إعادتهما إن قدمهما على الفجر الأول بعده.

والأشهر انعقاد النافلة في وقت العريضة أداء كانت النافلة أو قضاء، والرواية عن

الباقري^٧: «لا يتطوع بركعة حتى يقضي العريضة»^٨. يمكن حملها على الكراهية؛

١ راجع وسائل الشيعة، ج ١، ص ٢٤٩ - ٢٥٤، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت

٢ في بعض النسخ: «الوقت» بدل «الليل».

٣ المقنعة، ص ١٤٤

٤ حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣٠٨، وملازمة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٤، المسألة ٢٢٥

٥ الميسوط، ج ١، ص ١٣١

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، باب من ساء عن صلاة أو تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٦٨٥.

ومن ٢٦٦، ح ١٠٩٥؛ وج ٣، ص ١٥٩، ح ٣٤١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٦

لاشتهار أَنَّ النبي ﷺ قضى النافلة في وقت صلاة الصبح^١. وحملها الشيخ على انتظار الجماعة^٢.

وتكره النافلة المبتدأة عند طلوع الشمس حتى تذهب الحمرة، وروي: حتى ترتفع^٣، وغروبها، وهو ميلها إلى الغروب، أي اصفرارها حتى يكمل الغروب بذهاب الشفق المشرقي، وقيامها نصف النهار، لا نصف يوم الجمعة، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر إلى غروبها.

ولا يكره قضاء الفريضة فيها، إلا ما رواه أبو بصير، عن الصادق ﷺ في نفيه عند طلوعها^٤. ولا قضاء النافلة، خلافاً للمعتمد في بطوع والغروب^٥. ولا نافلة لها سبب، خلافاً لظاهر النهاية^٦.

ولا تعزم النافلة بعد طلوعها إلى الروال، خلافاً للمرتضى^٧.

ولا يكره إعادة الصبح والعصر في جماعة.

ولو تعرض لسبب النافله كالريارة صلاها، خلافاً للمعتمد في الطلوع والغروب^٨. ولا فرق بين مكة وغيرها.

ولا يكره سجود النلاوة في الأوقات الحمسه، ولا المُرغَمَتان^٩ إلا ما رواه عمار، عن الصادق ﷺ^{١٠}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥ - ٢٦٦، ديل الحديث ١٠٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، ديل الحديث ١٠٤٩.

٣. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٩، الباب ٤٧، ح ١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١، ح ١٠٧٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٤.

٥. المقنعة، ص ١٤٤.

٦. النهاية، ص ٦٢.

٧. الانتصار، ص ١٥٩، المسألة ٥٨، المسائل الناصريّة ص ١٩٩، المسألة ٧٥.

٨. المقنعة، ص ١٤٤.

٩. المُرغَمَتان، سجدتي السهو، كانتا ترعياً للشيطان. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٣٩، رحمه.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ١٤٦٦.

[٢٧]

درس

تجب معرفة الوقت؛ لئلا يصلي في غيره، ولا يكفي الظن إلا مع تعذر العلم، فيعول على الأمارات كالأوراد والأحزاب. وروي في الروال: تجاوب الديكة أو تصويته ثلاثاً^١.

فلو صلى ظاناً ثم ظهر الخلاف، فإن وقعت بعد الوقت أجزاء، وقبله لا تجزئ إلا أن يدخل عليه الوقت متلبساً.

ولو صلى متعدياً قبل الوقت بطلت، وظاهر النهاية أنه كالطأن^٢. أما الناسي ففيه قولان، أحوطهما أنه كالعامد، إلا أن ينسى المراجعة ويصادف الوقت.

وأما الجاهل فالحقه أبو الصلاح بالناسي الملحق بالطأن عنده^٣ وبشكل إن كان جاهل الحكم؛ إذ الأقرب الإعادة، إلا أن يجهل المراجعة ويصادف الوقت بأسره.

والمكفوف يقلد العدل العارف بالوقت مؤدياً أو غيره، وفي حكمه المحبوس والعامي الذي لا يعرف الأوقات أما العارف المتمكن ففي تعويله على الأذان وجهان، أقربهما المنع إلا مع حصول اليقين.

وفي وقوع صلاة المتبين سبقها على وقت نفلأ وجهان، ويقوى المنع لو ركع في الثالثة، وأولى بعدم الجواز العدول بها إلى قضاء فائتة مرضاً.

ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم خالف فالأقرب الإجراء ولو كان الوقت باقياً،

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٥، باب الصلاة في يوم الغيوم، ح ١٥، الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢-٢٢٣، ح ٦٦٩-٦٧٠،

تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٠١٠

٢ النهاية، ص ٦٢

٣ الكافي في الفقه، ص ١٢٨

ولا نصير قضاءً بمجرد ظنه إذا ظهر فسادُه فيؤديها.

والأفضل تقديم الصلاة أول وقتها إلا في الظهر للإيراد عند شدة الحر، سواء كان في بلاد حارة أو لا، وسواء الجماعة والانفراد. وإذا أراد المنفرد فعلها في المسجد فيستحب التأخير، وقيل: رخصة^١.

وتؤخر الظهر حتى يأتي بالسُّبُحَتَيْنِ، والعصر إلى المثل، والعشاء إلى ذهاب الشفق وناظلة الليل

ويؤخر الحاج العشاءين إلى جمع للجمع، والمستحاضة الظهر والمغرب إلى دخول الثانية، والقاضي يؤخر الأداء إلى آخر الوقت على الأقرب، والصائم تتارعه نفسه أو يتوقع غيره فطره، ولا انتظار الجماعة، وللمتمكّن من الطهارة، واستيفاء المندوبات، ولزوال العذر مع رجائه

ويكره تأخير الصبح عن الإسفار، والعصر إلى الاصفرار، بل يكره التأخير عن وقت الفضيلة إلا لعذر وما استثنى. لو شك في فعل الصلاة وهو في وقتها أعادها وإلا فلا.

وصلاة الصبح من صلاة النهار. وتارك الصلوات الواجبة من المسلمين مستحلّاً مرتدّاً يقتل إن كان ولد على الإسلام، ويستتاب إن كان مسلماً عن كفر، فإن امتنع قتل. ولو ادعى الشبهة المحتملة قبل منه إذ أمكن، كقرب عهده بالإسلام وشبهه. والمرأة لا تقتل بل تحلّد السجن ويضيق عليها ونصب أوقات الصلوات وإن كانت عن فطرة.

ولو تركها غير مستحلّ عزر، فلو تكرّر التعزير قتل في الرابعة. والمشهور أنّ أصحاب الكبائر يقتلون في الثالثة وفي البسوط.

إذا خرج وقت الصلاة أمر بقضائها فإن أبى عزر، وإن أقام على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات وعزر فيها ثلاث مرّات قتل في الرابعة، ولا يقتل حتى

١ من القائلين به الشيخ في الخلاص، ج ١، ص ٢٩٣، دهن المسألة ١٣٩ ويظهر أيضاً من ابن حنبل في الوسيلة.

يستتاب، فإن تاب ولا قتل^١.

وتبعه في المعتبر^٢

ولو صلى الكافر لم يحكم بإسلامه وإن كان في دار الإسلام، فلو أعرب الكافر بعدها فليس بمردّد.

[٢٨]

درس

يجب قضاء فائت الفرائض مع البلوغ والعقل والإسلام، والسلامة من الإغماء والحيض والنفاس. ولو فاتت يوم أو سكر أو ردة قضيت، وفي المغمى عليه رواية بقضاء يومه إن أفاق قبل الغروب^٣، وروى^٤ ثلاثة أيام^٥، وروى: جميع الإغماء^٦، وكلها متروكة.

ولا قضاء على المخالف إذا استبصر وكان قد صلى.

ووقت القضاء الذكر، إلا أن تطيق الحاضرة، والأصح تخير^٧ بين القضاء والأداء مع سعة وقت الحاضرة، والقضاء أفضل وأكثر الأصحاب على وجوب الفورية وتأخير الحاضرة وهو أحوط. ويجب ترتيبها كما فاتت.

والقضاء تابع في القصر والتمام، فيقضي الحاضر ما فاتته سفرًا قصرًا، والمسافر ما فاتته حضرًا تمامًا. ولو اشتبهت الفائتة صلاها قصرًا وتمامًا.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٢٩

٢ المعتبر، ج ٢، ص ٦٨١ في الصوم.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢-٢٠٤، ح ٩٢١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٨

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٩٢٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٩٢٥ و٩٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٧٨٢.

٦ في بعض النسخ: «تعيّره».

ولو اشتبه ترتيبها صلى بحسب ظنه أو وهمه. ولو انتفيا صلى كيف شاء.
والجهر والإخفات كما فات، لئلاً كان القضاء أو نهاراً.
ولو فات ما لم يحصه تحري ظن البراءة.
ولو علم تعدد الفائتة المعيّنة كثرها حتى يغلب الوفاء.
ولو كانت الفائتة غير معلومة العين ولا العدد، صلى الحاضر صباحاً ومغرباً
ورباعيةً مرددةً حتى يغلب الوفاء، والمسافر مغرباً وتنائيةً
ويستحب قضاء النوافل الراتبة، ويتحرى ظنه لو لم يعلم كميتها، ولو شق عليه
أجزاً الصدقة لكل ركعتين بمد، فإن شق فكل أربع مد، فإن عجز فمد لصلاة الليل
ومد لصلاة النهار، والصلاة أفضل والمريض لا يتأكد عليه قضاء ما فات منها، ولكن
بتصدق.

ويستحب تعجيل فائتة النهار ليلاً وبالعكس. وروى: تحري مثل وقت الفوات^١.
ويقضى الوتر وتراً أبداً. وروى: إذا زالت الشمس من يوم فواته صلى متيناً^٢. ويحوز
أن يجمع أو تاراً في ليلة قضاء وأداء.
والأصح شرعية قضاء فريضة فعلت على غير الوجه الأكمل إذا تخيل فيها فوات
شرط أو عروض ماع.

ويجب أن يقضى الولي جميع ما فات الميت. وخير ابن الجنيد بنه وبين الصدقة
المذكورة آنفاً^٣. وبه قال المرتضى^٤. وابن زهرة^٥. وقال ابن إدريس^٦ وسبطه:
لا يقضى إلا ما فات في مرض موته^٧. وقال المحقق: يقضى ما فات له لعذر، كمرض، أو

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٥-٢٧٦، ح ١٠٩٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٦٥٢ و٦٥٤ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٧٧ و١٠٧٩

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيع، ج ٢، ص ٤٥٥، المسألة ٣١٥

٤ بجل العلم والعمل، ص ٧٣-٧٤

٥ عمدة التزويج، ج ١، ص ١٠٠

٦ السرائر، ج ١، ص ٢٧٧

٧ الجامع للشرائع، ص ٨٩

سفر، أو حيض بالمسبة إلى الصوم، لا ما تركه عمداً^١
والولي هو الولد^٢ الأكبر، وظاهر الرويات أنه الأقرب مطلقاً^٣، وهو الأحوط
ولو أوصى الميت بقصائنها سقطت عنه، ووجب إخراجها من ثلث ماله مع عدم
الإجازة وقيل: هي كالحيج من أصل المال ولو لم يوص بها^٤، ولا بأس به.
وقد ذكرنا الروايات الدالة على القضاء عن الميت لما فاتته من الصلوات وأحكام
ذلك في الذكرى^٥.

[٢٩]

درس

يجب ستر العورة في الصلاة، وهو شرط في صحتها، وهي السوءان من الرجل
لا الأليان والفخذان، وأوجب الحلبي^٦، والطرايلسي سر ما بين السرة إلى الركبة^٧،
وهو أحوط.

وبدن المرأة ورأسها عورة إلا لوجهها وكفهاين والقدمين ظاهرهما وباطنهما، إلا
الامة والصبيّة فيباح لهما كشف رأسيهما
وروي استحباب كشف الرأس للامة^٨ والمعتق بعضها كالحرّة، والخشى كالمرأة.
ولو أعتقت في الأثناء وعلمت استمرت، فإن استنزلت المنافي بطلت مع سعة الوقت.
والصبيّة إذا بلغت في الأثناء تستأنف إذ بقي من الوقت مصحح الصلاة.

١. المسائل البعدادية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٥٨، المسألة ٣٢

٢. في بعض النسخ «الذكر»

٣. راجع وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢٧٨، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، ج ٦، ص ٢٨١، ج ١٨

٤. يظهر من شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٩٢، والمختصر النافع، ص ٢٦٧

٥. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٨-٣٤٩ (ضمن الموسوعة، ج ٦)

٦. الكافي في الفقه، ص ١٣٩

٧. المهذب، ج ١، ص ٨٣

٨. علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٢، الباب ٥٤، ج ١-٢، المحاسن، ج ٢، ص ٣٧، ج ١١١٦

والظاهر أنَّ الأذنين والشعر في العورة من العورة.
والأفضل للرجل ستر بدنه والعمامة والسرَّويل والرداء والحنك وتحري
الأبيض.

ويكره للرجل الأسود والأحمر والمزعفران إلا العمامة السوداء، وفي
توب مثل أو معلَّم، أو خاتم أو سيف ممَّشِين - ولا فرق بين صور الحيوان وغيرها،
خلافًا لابن إدريس حيث خصَّ الكراهة بالحيوانية^١.

واشتمال الصَّماء، بأن يلتحف بالإزار ويدخل طرفه تحت يده ويجمعهما على
منكب واحد. وترك التعتك، والصلاة في توب المتهم بالنجاسة أو الغصبية، وفي
الرقيق غير الحاكي، واللثام غير المانع من تكليم الواجبة، والقباب للمرأة كذلك،
واستصحاب الحديد بارزاً، لا لنجاسته؛ إذ الأصح طهارته، وفي قباء مشدود في غير
الحرب، ومشدود الوسط، والسَّدْل وهو إلقاء طرفي الرداء من الجانبين، بل ينبغي ردَّ
أحد طرفه على الكتف، والإزار فوق القميص بل كحته، وكذا التوشع فوق القميص،
والرداء فوق الوشاح، والصلاة في خرقَة الخضاب، وصلاة المرأة عطلاً بل بقلادة
وإن أسنت، والصلاة في الثوب الذي ثحنه وَبَرَّ السَّعَالِبِ والأرانب أو فوقه، وفي
الثوب المصلَّب على قول^٢.

وتستحب في النعل العربيَّة، ورَزَّ الثوب، وجعل اليدين بارزتين أو في الكُمَيْنِ
لا تحت الثياب، وجعل المصلي في سراويله شيئاً على عاتقه ولو نكَّةً أو خيطاً، أو
يتقلَّد سيفاً، ويُئس أخشن الثياب وأغلظها، وروي أجملها^٣.

ولا تبطل الصلاة بانكشاف العورة في الأثناء من غير فعل المصلي، نعم، يجب
المبادرة إلى الستر.

ولو صلى عارياً ناسياً فالأصحَّ الإعادة في الوقت وخارجه. ولو وجد ساتر

١. السرائر، ج ١، ص ٢٦٣.

٢. من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٦، ديل المسألة ١٣٤.

٣. تفسير المياثني، ج ٢، ص ١٤٣، ج ١٥٧١، ديل الآية ٣١ من سورة الأعراف (٧).

إحدى العورتين فاقبل أولى. ولو كان في ثوب خرق فأمسكه بيده أجزاً إذا جمعه. ولو ستره بيده لم يجزئ

ويجوز الاستتار بكل ما يستر العورة ولو بالحشيش وورق الشجر مع تعذر الثوب، ولو تعذر ذلك فطتين العورة وستر حجمها ولونها أجزاً، ولو بقي الحجم وستر اللون أحرأ مع التعذر وفي لا يسماء هنا نظر. ولو وجد ماء كدراً ولا ساتر غيره استتر به. ولو لم يجد إلا حفرة^١ ولجها، ويركع ويسجد عند المحقق^٢؛ للرواية^٣.

ويجب شراء الساتر أو استعاره وإن زاد عن عوض الثل مع القدرة وعدم الضرر. ولا يراعى الستر من تحت.

ولو فقد الساتر أصلاً صلى عارياً قائماً مع أمن المطلع، وجالساً مع وجوده، ويومئ برأسه للركوع والسجود، والسجود أريد.

وقال المرتضى: يصلي جالساً مطلقاً^٤، وابن إدريس: قائماً مطلقاً^٥.

وتشرع^٦ الجماعة للمرأة فيجلسون ويومئ الإمام ويركع المأمومون خلفه ويسجدون؛ لرواية إسحاق بن عمار عن الصادق^٧. والمرتضى^٨، والمفيد^٩ يومئ الجميع^٩. ولو كان فيهم مستور أمهم إن كان بالشرائط.

ويستحب إعارة الثوب للعاري، وتقديم المرأة، ثم الخش، ثم الأفضل بورع أو علم.

١. في بعض النسخ: «حفرة».

٢. المختار، ج ٢، ص ١٠٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ج ١٥١٧، ج ٢، ص ١٧٩، ج ٤٠٥.

٤. جمل العلم والعمل، ص ٨٥.

٥. المراتب، ج ١، ص ٢٦٠.

٦. في بعض النسخ: «وتسوغ».

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ج ١٥١٤.

٨. جمل العلم والعمل، ص ٨٥.

٩. المقنعة، ص ٢١٦.

[٣٠]

درس

لا تجوز الصلاة في جلد الميتة ولو دُبغ سبعين مرة^١ أو كان^٢ لا تتم الصلاة فيه منفرداً ولو شِشعاً.

وفي حكمه ما يوجد مطروحاً، أو يؤخذ من كافر، أو من سوق الكفار، أو مستحل الميتة بالدباغ على قول^٣، إلا أن يخبر بالتذكية فيقبل.

وتجوز فيما كان في سوق الإسلام، أو مع مسلم غير مستحل، أو مجهول الحال في الاستحلال.

ولا تجوز في جلد ما لا يؤكل لحمه وإن دُكِّي ودُبغ، ولا في شعره ووبره، إلا الخنزير^٤ وبرا وجلداً على الأصح، والسنجاب، وهي الشعلب، والأرنب، والفنك^٥ رواية بالجواز^٦ متروكة. وفي القلنسوة، أو التكة^٧ مما لا يؤكل لحمه تردّد أشبهه النع. وفي الحواصل الخوارزمية رواية بالجواز^٨ مهبورة.

ولا في الحرير المحض للرجل، والرواية بالكراهية^٩ منزلة على التحريم. وكذا لا يجوز له لبسه أصلاً إلا في الحرب أو لضرورة. ويجوز الكف به واللينة^{١٠} منه. وفيما لا تتم الصلاة فيه خلاف أقرب الكراهية. ويجوز افتراشه والصلاة عليه والتكأة. ويجوز لبسه للنساء إجماعاً والصلاة فيه لهن، خلافاً للصدوق^{١١}. ويجوز الممتزج

١. في نسخة بزيادة: «مما».

٢. حكاه عن ابن الجبلة العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٤٢، المسألة ٣٦٢.

٣. الفنك - كمثل - دويبة برية غير مأكول اللحم يؤخذ منها قرو، ويقال: إنه مخرج من جراء الشعلب الرومي مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٨٥، «فنك».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١٠.

٧. اللينة: رقعة تصل موضع جيب القميص والجيبة النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٢٣٠، «لينة».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٣، دليل الحديث ٨١١.

للرجل ولو قلّ الخليط إلّا مع صدق الحرير عليه، وأمّا العنثو به فالأقرب المنع، وفي مكاتبة العسكري رحمه الله جواره^١. ولو لم يجد إلّا الحرير صلى عارياً. ولو اضطرّ فوجده مع النجس يتخير^٢ النجس.

ولا تجوز في الذهب للرجل ولو حاتمًا على الأقرب ولو ممّوهاً به، وقول أبي الصلاح بكراهة المذهب^٣ ضعيف، والعنثى كالرجل في هذين

ولا تجوز في المنصوب، فتبطل مع نعم بالنصب وإن جهل الحكم والأقرب إعادة الباسي في الوقت خاصّةً ولا يختصّ البطال بما إذا ستر به العورة أو قام فوقه، خلافاً للمحقق^٤. والمستصحب مفصّلاً كغاتم وشبهه كاللباس، خلافاً له^٥. ولو أذن المالك للعاصب، أو لغيره صحّت نصلاة، ولو أذن مطلقاً جاز لغير العاصب. ولا في سائر ظهر القدم على الأقرب إلّا أن يكون له ساق كالخفّ والعزموق^٦ ولا في الرقيق العاكي للعورة.

ولا في الثقل المانع من بعض الواجبات إلّا مع الضرورة. ويجوز لبس غير المأكول في غير الصلاة إذا كان طاهراً في حال الحاة ذكراً. والأشهر اشتراط دبهغه.

تتمّة: يستحبّ إظهار النعمة، ونظافة الثوب، والترين حتّى للمصاحب، وإكثار الثياب وإجاداتها واستشعار العليظ، وتجنب ما فيه شهرة، والأفضل العطن الأبيض. ولا بأس بالمصبوغ والوشّي في غير الصلاة ويستحبّ قصر الثوب، ورفع الثوب بطويل عن الأرض، ولا يتجاوز بالكُم أطراف الأصابع، ولا يبتذل ثوب لصون

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٠١، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه - ج ١٥، الفقيه، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٨١١.

٢ في أكثر النسخ: «يتخير».

٣ الكافي في الفقه، ص ١٤٠.

٤ المختبر، ج ١، ص ٩٢.

٥ المختبر، ج ١، ص ٩٢.

٦ العزموق: حفّ صغير وقيل حفّ صغير يليق فوق الخفّ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥، «عزموق».

ويستحبّ رقع الثوب، والدوام على التحنّك وخصوصاً للمسافر وخصوصاً حالة الخروج. وروي: سُدُّل طرفي العمامة من قُدَم وأخَر^١. ويجوز لبس القلنسوة بأذنين. ويستحبّ إجابة الحذاء، والبداة باليمين جالساً، والخلع باليسار، والتحفّي عند الجلوس، واختيار الصفراء لا السوداء، ولُبس الخفّ. ويكره الأبيض المقشور، والنعال المثلّس والممسوحة، بل ينبغي المُخَصَّرة^٢، ولا يترك تعقيب النعل، ويكره عقد الشراك وينبغي لقلالان^٣. ويستحبّ التختّم بالورق في اليمين، ويكره في اليسار، وليكن الفصّ ممّا يلي الكفّ. والتختّم بالعقيق ينبغي الفقر والفاق، ويقصّى له بالعسنى، ويأمن في سفره. وباليافوت ينبغي الفقر. وبالزمرد يُشر لا عُشر فيه وبالفيرورج وهو الظفر. وبالعجر العروي على اختلاف ألوانه، ولأبيض أفضل. وبالجزع البعاسي ونقش الخاتم



ويكره التختّم بالحديد.

ويستحبّ القناع بالليل، ويكره بالنهار. ويكره لبس البُرْطُلَة^٤، والزيادة على ثلاثة فرس له ولأهله ولضيفه. ويستحبّ التمرول جالساً والتعمّم قائماً.

[٣١]

درس

تجوز الصلاة في المكان المباح، أو المملوك إمّا عيناً أو منفعةً، بعوض أو غير

١. الكافي، ج ٦، ص ٤٦٠ - ٤٦١، باب الصلوات، ح ٢ و ٤.

٢. خُصِر النعل، ما استُدِّي من قدام الأدين منها حل مُخَصَّرة له خُصِرَان. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤١، «خَصِر».

٣. قِيَال النعل - بالكسر - الزمام الذي يكون بين الإصبع الأوسط والتي تليها يقال: قايبت النعل وأقبلتها إذا جعلت لها قبالين. الصحاح، ج ٢، ص ١٧٩٥، «قبيل».

٤. البُرْطُل - بالضم - قلنسوة. لسان العرب، ج ١، ص ٥١، «برطل».

عوض، أو المأذون فيه إمّا صريحاً كقوله: صلّ فيه، أو تضمناً كقوله: كن فيه، أو فحوى كإدخال الضيف منزله، أو بشاهد الحال كالصعاري ما لم يثب عنها المالك، أو يتوجّه عليه ضرر بذلك.

وتحرم في المكان المنصوب ولو كان صحراء، خلافاً للمرتضى والعلامة أبي الفتح الكراجكي (رحمهما الله تعالى)^١، ولو أذن المالك صحت لمن أذن له، ولا يدخل الغاصب في الإذن المطلق بل ولا في العام. ولو صرح بالإذن له صحت مع بقاء الغصبية.

وتبطل الصلاة في المكان المنصوب عندنا ولو للمنفعة، كادعاء الوصية بها، أو الاستتجار كذباً، وكإخراج روشن، أو سباط في المتنوع منه. ولا فرق بين الجمعة وغيرها. ولو صلى المالك في المنصوب صحت صلاته، خلافاً للزيدية^٢.

ولو أذن بالصلاة أو الكون، ثم نهى قبلها ترك، فلو ضاق الوقت صلى خارجاً، ولو كان في أثنائها قتالت الأوجه الصلاة خارجاً، ورايعها الإتمام لو أذن في الصلاة، بخلاف الكون.

وتبطل الطهارة في المكان المنصوب، خلافاً للمعتبر^٣، وكذا أداء الزكاة والخمس فيه، أو قراءة المنذور فيه، أمّا الصوم فلا.

ويشترط طهارة موضع الجبهة مطلقاً، أمّا مساقط الأعضاء فلا، إلا أن تتعدى النجاسة إلى المصلي أو ثوبه واعتبر طهارتها أبو الصلاح^٤ واعتبر المرتضى طهارة جميع المصلي^٥.

١ سبب الشهيد هذا القول أيضاً إلى المرتضى في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٣ (ضمن الموسوعة، ج ٧). ولم نشر على هذا القول للمرتضى والكرجكي ولا على من حكاه عنهما من تقدم على الشهيد، ومن تأخر عنه حكاه عنهما المحقق الثاني في جامع المقاصد، ج ٢، ص ١١٦ والفاضل الأصبهاني في كشف اللثام، ج ٣، ص ٢٧٤.

٢ حكاه عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٩٨، المسألة ٨٣.

٣ المعتبر، ج ٢، ص ١٠٨-١٠٩.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٤٠-١٤١.

٥ حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٤٣١.

وفي جواز محاذاة المرأة للرجل، أو تقدّمها عليه روايتان^١، أقربهما الكراهية. ولا فرق بين المحرم والأجنبيّة، والمقتدية والمنفردة، والصلاة الواجبة والمندوبة. ويزول المنع بالتأخّر^٢ أو بعد عشرة أذرع. ولو تعذر استحبّ تقدّم الرجل إلّا مع ضيق الوقت.

وعلى المنع لو اقترنتا بطلتا، ولو سبقت إحداهما ثمّ لحقت الأخرى فالأقرب بطلانها. وفي رواية لو صلّت حيال الإمام السابق عليها أعادت وحدها^٣. ولو اقتدت بإمام بطلت صلاة من على جانبها وورائها من الرجال. ولو حاذت الإمام وعلم المأمون بطلت صلاة الجميع ولو جهلوا بطلت صلاتها وصلاة الإمام. وأطلق الشيخ صحّة صلاة المأمومين^٤.

وتكره الفريضة جوف الكعبة ولا تحرم، خلافاً للخلاف^٥، بناءً على أنّ القبلة جميع الكعبة، ولرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٦.

وروي: أنّه لو اضطرّ إلى الصلاة فيها صلّى إلى جوانبها الأربعة^٧. وروي: جوازها عند خوف الفوات^٨. وكذا تكره على سطحها. وعن الرضا عليه السلام: «يستلقي ويصلي مومناً إلى البيت المعمور»^٩. ولم يثبت سنده.

ولا تكره النافلة فيها^{١٠}.

١. رواية الجواز في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٩١٢ ورواية عدم الجواز في ص ٢٣٠-٢٣١، ح ٩٠٥-٩١١.

٢. في بعض النسخ: «بالتأخير».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٩١٣، وص ٣٧٩، ح ١٥٨٣.

٤. المبوط، ج ١، ص ٨٦.

٥. الخلاف، ج ١، ص ٤٢٩، المسألة ١٨٦.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٩١، باب الصلاة في الكعبة و... ح ١١٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ١٥٦٤.

وص ٤٨٣، ح ١٥٩٧ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٨، ح ١١٠١ و١١٠٢.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٢٩١، باب الصلاة في الكعبة ر. ذيل الحديث ١٨.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٩، ح ٩٥٥. جملة الشيخ على حال الضرورة في نفس المصدر دليل الحديث.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٣.

١٠. أي في جوف الكعبة وسطحها وفي بعض النسخ: «فيها».

وإلى المقابر إلا بحائل ولو عَرَّةً أو ثوباً، أو قدر لينة ولو كان قبر إمام، وعلى ظهر القبر، ولو تكرر النش وعلم نجاسة التراب بالصديد لم يجز إذا وقع عليه الجبهة، أو تعدى إلى المصلي.

وفي البيع والكنائس، وفي المصورة أكد، وبيوت المجوس، وإلى نجاسة ظاهرة، وعلى الجادة لا الظواهر، ومرابط الخيل والبغال والحمير، دون الغنم. وفي بيوت الفانط، ومعاطن الإبل، والبيداء، وذات الصلاصل، وصحنان، وفي الطين والماء، والعتام لا المسلخ. وقري النمل، ومجرى الماء، والسبخة، والثلج، والرمل المنهال لا الملبد، وفي بيت فيه حمر أو مكر أو مجوسي وإلى مصحف مشور، أو باب مفتوح، أو إسان مواجه، أو حديد، أو نار ولو سراحاً أو بمخترقة، وبيوت النيران، ووادي الشقرة، وكل موضع خُسف به أو عذب أهله، وفي المذلة والمجزرة.

والتوجه إلى السلاح المتواري، والسيف المشهور أشد كراهة، وإلى المرأة النائمة، وإلى حائط ينز من بالوعة البول أو القدر، وقال الحمفي: لا يصلي خلف نيام ولا متحدثين^١.

ونهي عن الصلاة على كُذس الحنطة لمطّين وإن كان مسطحاً^٢. وروي: كراهة الصلاة في المساجد المصورة إلا في زمان غيبة الإمام^٣.

وبسحب السترة فليقرب من حائط امكان. وفي الصحراء يحل شاخصاً بين يديه ولو عَرَّةً، أو حجرأ، أو سهماً، أو كومة من تراب، أو خطأ في الأرض. وبسحب الدنو من السترة ودرء المار لا قتاله، وسترة الإمام للمأموم. ومكة كغيرها، خلافاً للتذكرة^٤، وكذا الحرم.

١ حكاه عنه أيضاً الشهيد في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٣ (ضمن الموسوعة، ج ٧).

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١٢٥٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠، ح ١٥٢٩.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٣٦٩، باب بناء المساجد، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٧٢٦.

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٢٠، المسألة ٨٩.

[٣٢]

درس

أحكام المساجد

تستحب المكتوبة في المساجد والمشاهد. ففي المسجد الحرام بعشرة آلاف، وفي مسجد المدينة بألف، وروي: «بعشرة آلاف»^١، وفي المسجد الحرام بمائة ألف، وفي مسجد الكوفة والأقصى بألف، وفي الجامع بمائة، وفي مسجد القبيلة بخمسين، وفي مسجد السوق بאתني عشرة.

ويستحب اتخاذ المساجد وكشفها، وتوسطها في العلو وعدم الشرف والمحاريب الداخلة، وعدم توسط المنارة بل مع حائطها، وعدم تعليتها، وترك الزخرفة والتصوير، وقيل: يحرم أن؟

وترك البع والشرأ، والمجانين، والصبيان، والأحكام، وتعريف الضال، وإقامة الحدود، ورفع الصوت.

وترك إخراج الحصى منها فيعاد إليها أو يرمى غيرها، وقيل: يحرم إخراجها^٢.
وترك البصاق، والوضوء من البول والعائط.

وترك الشعر والنوم فيها وخصوصاً المسعدين إلا لضرورة.

وترك رطانة^٤ الأعاجم، وعمل الصانع وترك أحاديث الدنيا، ورمي الحصى خذفاً.
وترك كشف العورة والسرة والفخذ

وترك سلّ السيف وبري النبل، وجعلها طريقاً. وفعل هذه التروك مكروه.

ويستحب كنسها، والإسراج فيها، وكثرة اختلاف إليها، وتعاهد النعل، والدخول

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٥٦، باب المنبر والروضة و...، ج ١١-١٢.

٢. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٦٠، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٧.

٣. من القائلين به المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٨.

٤. الرطانة - يفتح الراء وكسرهما - والتراطم. كلام لا يهتمه الجمهور، وأب هو مواصلة بين اثنين أو جماعت والعرب

تخص بها غالباً كلام المعجم. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٣٣، «رطم».

باليمين والخروج باليسار والدعاء فيهما، وصلاة التحية والدعاء عقيبها، والجلوس مستقبلاً، وحمد الله، والصلاة على النبي وآله، وسؤال حاجته.

ويحرم تلويثها بالنجاسة، وتملكها وإن زالت آثارها، وجعلها في طريق أو ملك، وكذا البيع والكنائس. وتبنى مساجد لو اندرس أهلها أو كانوا أهل حرب، ولا يجوز اتخاذها في الأماكن المنصوبة، ولا في الطريق، ولا الدفن فيها، ولا تمكين المشرك من دخولها.

ويستحب للنساء الاختلاف إليها كالرجال، وإن كان البيت أفضل وخصوصاً لذوات الهيئات^١.

ويستحب الوقف عليها، وروى ابن بابويه^٢ منه^٣. ويصير مسجداً بالوقف، وبقوله جعلته مسجداً مع صلاة واحدة فيه. ولو نوى المسجدية وأذن بالصلاة فيه فصلّي فظاهر الشيخ صيرورته مسجداً^٤.

ولو اتخذ في داره مسجداً لنفسه ولم يقيم ولا أذن بالصلاة فيه جاز له تغييره.

{ ٣٣ }

درس

لا يجوز السجود بالجهة إلا على الأرض أو ما ينبت منها مما لا يؤكل ولا يلبس ولو حرج عنها بالاستحالة كال معدن لم يجر، ولو اضطرّ سجد على القطن والكتان لا اختياراً على الأصح، فإن تعذر فعلى المعدن أو القير أو الصهريج^١، فإن تعذر فعلى كفه. ويجوز السجود على الخثرة المعمولة بخيوط يجوز عليها السجود، ولو عملت بسبور اشترط وقوع الجهة على غير السبور.

ويجوز السجود على ما هو حامله إذا كان بالشرط

١. الجميلة من النساء.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٧١٩.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٦٢.

٤. وهو البورة.

ولا كراهة في السجود على المروحة والسواك والثود.
ولا يجوز السجود على ما لا تتمكن منه الجبهة كالرمل المنهال. ويستحب زيادة
التمكن. ولا بأس بالقرطاس، ويكره المكتوب منه للقارئ المبصر. ولو اتخذ
القرطاس من القطن أو الكتان أو الحرير لم يجز. ولو وقعت الجبهة على ما لا يسجد
عليه فإن كان أعلى من لينته رفضها، وإن كان لينته فما دون جرحها.
ويكره السجود على ما وضع على الثلج إلا مع تلبدته، ولو كان ممّا لا تستقرّ عليه
الجبهة لم يجز.
والواجب في المساجد مستأها، والاستيعاب أفضل وقتر ابن بابويه موضع
الجبهة بدرهم^١.
ولا يجوز علوّ موضع الجبهة عن الموقف بأزيد من لينته موضوعة على أكبر
سطوحها، وفي رواية عتار مساواة النزول القلوي^٢، فلا يجوز أن يكون موضع الجبهة
أخفض من الموقف بما يزيد عن لينته والظاهر اعتياد ذلك في بقية المساجد.
ويكره نفخ موضع السجود.
ولو خاف في المظلمة من أذى الهوامّ وليس معه إلا الثوب جاز السجود عليه. ولو
خاف على بقية الأعضاء ولا وقاية جاز الإيماء، وكذا في كل موضع يتعذر السجود.
ويجب إدناء الجبهة إلى ما يمكن، والوخل والمطر يجوران الإيماء، ولو سجد
فيهما جاز إذا تمكّنت الجبهة.
ويستحب السجود على الأرض وعلى التربة الحسينية.

[٣٤]

درس

يجب استقبال القبلة في الصلاة الواجبة، وبالمثبت في أحواله السابقة، وعند

١. أفتى به الصدوق في المفتح، ص ٨٧، وحكاه عن والده في النقيض، ج ١، ص ٢٦٩، ديل الحديث ٨٣١.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٤١١-٤١٢، باب صلاة الشيخ الكبير والمريض، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ٩٤٩.

الذبح إلا مع التمدن.

ويستحب الاستقبال في الدعاء وإقضاء، بل مطلقاً إلا في مواضع التحريم والكراهية.

والكعبة معتبرة للمشاهد ومن بحكمه، فعلى المكي أن يشاهدها ولو كان بالصعود على سطح ما لم يتيقن مسامتها، وكذا من بالحرم إذا كان يراها بعلوه على الحبال، والنائي يتوجه إلى الجهة لا إلى الحرم على الأقوى.

ولو صلى فوقها أبرز بين يديه منها قبلاً ولا يحتاج إلى شاخص، والمصلي على جبل أبي قبيس يستقبل جهتها في القلوة.

ولو خرج صف المأمومين عن سمت مع المشاهدة بطلت صلاة من خرج، ولو اسداروا حولها صحت لكن ينبغي أن يكون المأموم مساوياً في القرب إليها لإمامه أو أبعد منه، ولو صلياً داخلها واستدير أحدهما صاحبه أمكن الصحة إذا علم أفعاله وشاهده ولو في بعض الأحيان

ويتوجه كل قوم إلى ركنهم، فعلامة العراق: جعل الجذّي خلف منكبه الأيمن، والمغرب على يمينه، والمشرق على يساره، وعين الشمس عند الروال على طرف الحاجب الأيمن ممّا يلي الأنف.

وعلامة الشام جعل الجذّي طالعاً على الكتف الأيسر، وسهل طالعاً بين العينين وعارباً على العين اليمنى، وبيات نعش عاتبه خلف الأذن اليمنى.

وعلامة المغرب: جعل الثريا على يمين، والعنق على اليسار، والجذّي على الخد الأيسر.

وعلامة اليمن: جعل الجذّي طالعاً بين العينين، وسهل غائباً بين الكتفين، والجنوب على مرجع الكتف اليمنى

وما بين هذه البلدان قد ذكرنا علامتها في الذكرى^١، والمشهور استحباب التياسر لأهل العراق.

١ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٠١ وما بعده (مصر للموسوعة، ج ٧).

[٣٥]

درس

القادر على العلم بالقبلة ليس له الاجتهاد، والقادر على الاجتهاد ليس له التقليد إلا مع خوف فوت الوقت بالاجتهاد. وقيل يصلي إلى أربع^١ أو إلى ما يحتمله الوقت، ولو خُفيت عليه الأمارات ففيه القولان.

أما العاجز عن الاجتهاد وعن التعلم - كالمكفوف - فيقلد المسلم العدل العارف بالأدلة وإن كان عبداً أو امرأة. وفي العاسق والكافر عند التعذر وإفادة الظن وجه قوي بالجواز. وقيل: يصلي إلى أربع^٢.

ولو وحد مجتهدين قلّد أعلمهما، فإن تساوبا تغيّر. والعامي إن أمكنه التعلم وجب، والأصح أنه فرض عين.

ولو وحد العاجز مخبراً عن علم وآخر عن اجتهاد، عدل إلى الأول ولو وجد القادر على الاجتهاد مخبراً عن علم أمكن الرجوع إليه وإن منعاه من التقليد. ولو اجتهد فأخبره بخلافه ركن إليه. ولو أخبره مجتهد بخلافه عول على أقوى الظنّين، وقيل: على اجتهاد نفسه^٣.

وعول على قبلة البلد ما لم يعلم بناؤها على خطأ. ويجوز الاجتهاد في تيامنها وتياسرها. وفي التمويل على قبلة أهل الكتاب مع تعذر غيرها احتمال قوي. ومع تعذر الأمارات والتقليد فالصلاة إلى أربع جهات مع سعة الوقت، ومع ضيقه إلى المحتمل ولو جهة واحدة.

ولو اختلف الإمام والمأموم في الاجتهاد تيامناً وتياسراً فالأقرب جواز القدوة ولو تغيّر اجتهاد المأموم في الأثناء إلى انحراف يسير انحرّف مستمراً، وإن كان كثيراً

١. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٧٨

٢. من القائلين به الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٣٠٢، المسألة ٤٩.

٣. سبه إلى قائل أيضاً المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٥٦ ولم يشر على مائله بشخص.

نوى الانفراد. ولو عول المقلد على رأيه لأماره صح، وإلا أعاد وإن أصاب.
ولو أبصر في الأثناء وكان عامياً اسمر، وإن كان مجتهداً اجتهد، فإن وافق أو
كان منحرفاً يسيراً استقام وأتم، وإن كان كثيراً أعاد. ولو افتقر إلى زمان طويل أو
فعل كثير فالأقرب البناء على حاله.

ولو كف البصر^١ في الأثناء بس، فإن نوى قلد في استقامته، فإن تعذر قطع
مع سعة الوقت، واستمر مع ضيقه إلا عن واحدة، ولو وسع أربعاً كرر واحتسب بما
هو فيه.

ومن صلى إلى جهة باحتهاد أو تقليد^٢ وضيق الوقت وتتن الخطأ، فإن كان
منحرفاً يسيراً استقام إن كان في الأثناء ولا أجزأ. وإن كان إلى عين اليمين أو
اليسار استأنف، ولو كان قد فرغ أعاد في الوقت لا خارجه، ولو كان مستدبراً
فالأقرب المساواة. وفيل: يقضي لو خرج^٣ وأما الناسي فالظاهر أنه كالطأن.

ويسقط الاستقبال عند الضرورة وإن علم القبلة كصلاة المطاردة، وكالمصلوب،
والمريض الذي لا يجد من يوجهه^٤ باليه.

ولا تصح الغريضة على الراحلة اختياراً وإن تمكّن من استيفاء الشرائط والأفعال
على الأصح، وكذا لو كان البعير معقولاً، وفي الأرجوحة وحهان أما الزف المعلق
بين حائطين أو نخلتين فجائز ما لم يضطرب المصلي عليه.

ولو احتمل قوم سريراً عليه مصل وأمر مهم الاضطراب والاحراف فالأقرب المنع.
وظاهر الأصحاب أن الصلاة في السفينة مقننة بالضرورة إلا أن تكون مشدودة.

ولو اضطرت إلى الصلاة على الراحلة أو لسفينة وجب تعزّي القبلة، فإن تعذر
فبالبعض، فإن تعذر فبالتحريم، فإن تعذر سقط. أما النافلة فجائزة فيهما، وقبلته
رأس الدابة. ولو أمكن التوجه إلى القبلة في الجميع أو البعض فهو أفضل.

والمضطر إلى الصلاة ماشياً حكمه حكم الراحلة وتجوز النافلة ماشياً اختياراً.

١ في بعض النسخ، «البصيرة».

٢ من القائلين به المعيد في المقننة، ص ٩٧.

[٣٦]

درس

يستحبّ مؤكّداً الأذان والإقامة. وصورة الأذان: «الله أكبر» أربع مرّات. «أشهد أن لا إله إلا الله» «أشهد أن محمّداً رسول الله» «حيّ على الصلاة» «حيّ على الفلاح» «حيّ على خير العمل» «الله أكبر» «لا إله إلا الله» مثنى مثنى، فيكون ثمانية عشر فصلاً. والإقامة فصولها مثنى إلا التهليل في آخرها فإثني مرّة، ويزيد «قد قامت الصلاة» بعد التعميل مرّتين.

وروي: أن الأذان عشرون برادة تكبيرتين في آخره، وأن الإقامة عشرون بزيادة تهليل في آخرها ومساواة التكبير في أولها للأذان^١.
وروي اثنان وعشرون بزيادة التكبيرتين آخرها أيضاً^٢ قال الشيخ: لا يأنم بهذه الزيادات^٣.

وأما الشهادة لعليّ عليه السلام بالولاية، وأن محمّداً وآله خير البريّة فهما من أحكام الإنسان لا من ألفاظ الأذان، وقطع في النهاية بخطّة قائله^٤. ونسبه ابن بابويه إلى وضع المفوضة^٥. وفي المبسوط: لا يأنم به^٦.
ويكره الترجيع، وهو تكرار التكبير^٧ وشهادتين إلا للتنبيه، وكذا يجوز تكرار باقي الفصول لذلك.

والتثويب، وهو قول: «الصلاة خير من النوم» في الصبح. وفي النهاية: لا يجوز^٨.

١. النهاية، ص ٦٨ - ٦٩.

٢. الهداية، ص ١٣١، النهاية، ص ٦٩.

٣ و٤. النهاية، ص ٦٩.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٩٠، ديل الحديث ٨٩٠.

٦. كما في المبسوط - المطبوع في مؤسسة النشر الإسلامي - ج ١، ص ١٤٨، وفيه: لم يأنم به، وفي المطبوع في المكتبة المرتضوية، ج ١، ص ٩٩ جاء «يأنم به» بدل «لا يأنم به» وهو سهو.

٧. ليس في بعض النسخ: «التكبير».

٨. النهاية، ص ٦٧.

وفي الخلاف: تثويب العشاء بدعة^١ و جعفي وابن الحنيد: لا بأس به^٢. ورواه
البرنظي^٣، وهو شاذ.

ويجوز إفراد فصولهما سراً، والإقامة لثلاثة أفضل من إفرادهما، ولا تتأكد في
حق النساء، ويجزئها التكبير والشهادتان.

ولا يقدّم على الوقت إلا في لصبح، فيعاد ومنعه فيها الجعفي^٤، والمرتضى^٥.
وروي: التقديم للمنفرد في الصبح لا الجامع^٦.

والترتيب شرط فيهما.

والإقامة أفضلهما، وأن يؤمّ أفضل منهما، ولا يستحب الجمع سنهما وبين أن يؤمّ
لأمرأ السرايا.

ويستحب الحكاية.

وتحور الخوّلقة بدل الخنقلة ويجوز في الصلاة إلا الخنقلة فيخولق، ويقطع
لأجله الكلام وإن كان قرآناً، وينمّ الحاكّي ما تقص المؤذن ويدعو.

والطهارة، وفي الإقامة أكد. ولقيام، وفيها أكد وأوجبها المرتضى في الإقامة^٧
ولزوم القبلة من غير البواء، ووضع إصبعه في أذنيه، والارتفاع ولو على منارة

وإن كره علوّها، ورفع الصوت للرجل وقنه إسماع نفسه، وذكر الله تعالى بين
الفصول، والصلاة على النبي وآله عند ذكره فيهما، والوقوف على الفصول بلا إعراب

فيهما، والترتيل فيه، والحدّز^٨ فيها، وحفض الصوت بها دون الأذان

١. الخلاف، ج ١، ص ٢٨٨. المسألة ٣٦.

٢. حكاه عنهما أيضاً الشهيد في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٣٧ و ١٧٠ (ضمن الموسوعة، ج ٧)، ولم نثر على من
حكاه عنهما مقدّماً عن الشهيد.

٣. رواه عنه المحقّق في المعتمد، ج ٢، ص ١٤٥.

٤. حكاه عنه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٦٩ (ضمن الموسوعة، ج ٧).

٥. المسائل الناصريّة، ص ١٨٢، المسألة ٦٨.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٦، باب بدء الأذان وإقامة، ج ٢٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٧٦.

٧. جمل العلم والعمل، ص ٦٤.

٨. الحدّز الإسراع منتهي المطب، ج ٤، ص ٣٨٨.

ويستحب رفع الصوت بهما^١ في المنزل ليكثر الولد وتزول العلل.
ويكره الكلام في خلالهما، وفي الإقامة أكد، فيبني في الأذان لو تكلم ويعيد الإقامة،
وتأكد كراهيته بعد «قد قامت». وحرمه جماعة إلا لتسوية صف، أو تقديم إمام^٢.
وكذا يكره كون المؤذن لخائفاً، أو غير فصيح، أو أعمى إلا بسدد.
ويستحب الفصل بينهما بركعتين في الظهرين من سنتهما، وبجلسة في الصبح
والعشاء، وروي: في المغرب^٣. والمشهور فيها بخطوة أو سكتة أو تسبيحة، وتجزئ
الثلاثة في الكل.

ويشترط إسلام المؤذن وعقله، وصحوه من السكر والإغماء، وذكرورثته إذا أذن
للرجال الأجانب، ويجوز أذان المرأة للنساء ومحارم الرجال، ويعتد بأذان المميز لا
غيره، وبأذان الفاسق - خلافاً لابن الجندب^٤ - لا بأذن المغالط، فلو خشي القوات
اقتصر على قوله: «قد قامت» إلى آخر الإقامة، ولو خشي من الجهر أسر.
ولا تشترط الحرية.

ويستحب عدالته، ونداوة صوته، وطيبه، وبصرة، وإطلاعه بمعرفة الوقت وأحكام
الأذان ومع التشاخ يقدم من فيه صفة كمال فالفرجة^٥.
ويجوز تعدده، ومنع في الخلاف من الزيادة على اثنين^٦، فيؤذنون جميعاً، ومع السعة
يترتبون. ويكره التراسل^٧. ويجوز أن يقيم غير المؤذن، والإقامة منوطة بالإمام.
ولو لم يوجد متطوع جاز الرزق من بيت المال، أو من الإمام، أو من الرعية.
وتحرم الأجرة، وكرهها المرتضى^٨.

١. في بعض النسخ: «بها» بدل «بهما».

٢. كالمفيد في المقننة ص ١٩٨ والسيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ١٦٤ والشيخ في النهاية ص ٦٦ -

١٦٧ وحكاة عن ابن السيد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٠. المسألة ٨٤

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٤ - ٦٥، ح ٢٣١، الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٩ - ٣١٠، ح ١١٥١.

٤. حكاة عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٠. المسألة ٨٣

٥. الخلاف، ج ١، ص ٢٩٠. المسألة ٢٥.

٦. في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٧٢ ويكره التراسل. وهو أن يبني أحدهما على فصول الآخرة.

٧. حكاة عن مصباحه المحقق في المعبر، ج ٢، ص ١١٣٤ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٤٨. المسألة ٨٦.

[٣٧]

درس

لا يحب الأذان عيناً ولا على أهل المصر كفايةً. ويستحب في الخمس خاصةً، جماعةً وفرداً، أداءً وقضاءً، حضراً وسفراً، ويتأكد في الجماعة، وأوجبه جماعة^١ لا بمعنى اشتراطه في الصحة بل في ثواب الجماعة. وفي الجهرية أكد، وفي الفداء والمغرب أشد. وأوجبه قوم فيهما، وأوجبوا الإقامة في الباقي^٢.

ويسقطان وجوباً عند ضيق الوقت، ونهياً عن الجماعة الثانية قبل تفرق الأولى، وكذا عن المنفرد قبل التفرق.

وتجتزئ الجماعة بأذان غيرهم وإقامته، مع أنه لو أذن بثبته الانفراد ثم أراد الجماعة لم يجزئه الأول واستأنف، واجتزأ به في المعبر^٣، وهو نادر.

ويسقط استحباب الأذان في عصر عرفة، أو غشاء مزدلفة، وعصر الجمعة، وربما قيل بكراهته في الثلاثة وحصولاً الأخيرة، وبإلحاح من قال بالتحريم^٤.

وسقوط الأذان هنا لخصوصية الجمع لا للمكان والزمان، بل كل من جمع بين الصلاتين لم يؤذن ثانياً على المشهور، بل الأذان لصاحبة الوقت، فإن كان الوقت للثانية أذن لها وصلى الأولى بإقامة، ثم أقام للثانية.

ويجترئ القاضي بالأذان لأول ورده وإقامة للباقي، وإن كان الجمع بينهما أفضل، وهو ينافي سقوطه عمن جمع في الأداء، إلا أن نقول: السقوط فيه تخفيف، أو أن الساقط أذان الإعلام لحصول العلم بأذان الأولى لا الأذان الذكري، ويكون الثابت في القضاء الأذان الذكري، وهذا متجه.

١. كالسيد في المنتقى، ص ٩٧، والشيخ في النهاية، ص ٦٤ - ٦٥، والسيوط، ج ١، ص ٩٥، وابن حمزة في الوسيلة، ص ٩١.

٢. حكاه العلامة عن ابن الجيد وابن أبي عقيل في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٣٥ - ١٣٦، المسألة ٧٢.

٣. المعبر، ج ٢، ص ١٣٧.

٤. منتهى المطلب، ج ٤، ص ١٤١٩، وج ٥، ص ٤٦٠ - ٤٦١.

وناسيهما يرجع ما لم يركع، فيسلم على النبي ﷺ ويقطع الصلاة. ولا يرجع العائد في الأصح، ويرجع أيضاً للإقامة. وروى: التلغظ بـ«قد قامت» في الصلاة مرتين^١. وهو بعيد.

ومن أحدث في أثنائهما تطهر وبني، والأفضل إعادة الإقامة. ولو أحدث في الصلاة أعادها، ولا يعيد الإقامة إلا مع الكلام. ويستحب الأذان في المواضع الموحشة، وفي أذن من ساء خلقه، وفي أذن المولود اليمنى ويقام في اليسرى. وفي الأذان والإقامة ثواب كثير أوردنا طرفاً منه في الذكرى^٢.

وأما أفعال الصلاة

فهي إما واجبة أو مندوبة. والواجب ثمانية:

[٣٨]

يُدرس

أولها: النية

وتبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً، وهي تشبه الشرط من وجه. ولما كان القصد مشروطاً بعلم المقصود، وجب إحضار ذات الصلاة وصفاتها الواجبة، من التعيين والأداء والقضاء والوجوب، ثم القصد إلى هذا المعلوم لوجوبه قرباً إلى الله، مقارناً لأول التكبير، مستديماً له إلى آخر التكبير فعلاً، ثم إلى آخر الصلاة حكماً، فإن عسر استدأته فعلاً إلى آخر التكبير كفى في أوله. ولا يشترط تعيين الأفعال مفصلة، ولا عدد الركعات إلا في مواضع التخير على الأقرب. نعم، يجب التعيين في صورة اشتباه القصر بالتمام إذا أراد قضاء.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ١١٠٤ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٤، ح ١١٢٨

٢. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٣٢ (ضمن الموسوعة، ج ٧).

فروع:

- الأول: لو نوى العرض قاعداً وهو مخاطب بالقيام أو بالعكس بطلت.
- الثاني: لا بد في النافلة من نية سببها كالعيد ندباً، وفي الراتبة مشعصها كالزوال.
- الثالث: لو نوى الخروج من الصلاة أو فعل المناهي فالوجه البطلان، وكذا لو شك هل يخرج أم لا، أمّا ما يحظر في النفس من الوسواس فلا.
- الرابع: لو نوى الرياء أو غير الصلاة ببعض الأفعال بطلت.
- الخامس: يجوز العمل إلى العائنة، ويحب إلى السابقة من الأداء والقضاء، ومن الفرض إلى النفل دون العكس في الأصح.
- السادس: لو نوى الفريضة، ثم ذهب وهنّه إلى النافلة فأتتها بنية النافلة أجزأت؛ للرواية، عن الصادق عليه السلام^١.

وثانيها، تكبيرة الافتتاح

- وهي ركن يبطل الصلاة بتركها سهواً في أشهر الروايات^٢، وعليه انعقد الإجماع. وتتبع فيها «الله أكبر» مراعيّاً لهذه الصيغة مادةً وصوراً.
- ويجب فيها الموالاة والعريّة، ومع ضيق الوقت يحرم بالترجمة، والألسنة متساوية على الأشبه، وربما يرخّص السرياني والعبري ثم الفارسي. ويجب التعلّم طول الوقت.
- ويعبر فيها جميع ما يعتبر في الصلاة، من الضهارة والقيام وغيره. فلو كثر وهو أخذ في القيام، أو منعنياً في الأصح، أو كثر المأموم أخذاً في الهوي لم يجزئ.
- ولو نوى بها الافتتاح والركوع بطلت إلا على رواية^٣. ولو كثر ثانياً للافتتاح بطلت، وصحّت الثالثة، وهكذا كلّ مرد صحيح وكلّ زوج باطل، إلا أن ينوي الخروج فيصح ما بعده.

ولا يحوز مدّهزة «الله» فيصير استنهماً، ولا مدّه باء «أكبر» فيصير جمع «كبر»

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٧٧٦، وص ٣٤٣ ح ١٤١٩ - ١٤٢٠.

٢ راجع وسائل الشيعة، ج ٦، ص ١٢، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام والافتتاح.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٥٦٦ الاستبصار ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٣٣٤.

ولا وصل الهمزتين منهما.

ويستحب فيها أن يرفع يديه معاً حال التكبير إلى جذاء أذنيه، يبتدئ بالتكبير عند ابتداء الرفع، وينتهي عند انتهائه. ولا يكبر عند وضعهما في الأصح، ولا في حال قرارهما. وأوجب الرفع المرتضى فيها وفي سائر التكبيرات^١، والأصح استحبابه في الجميع، ويتأكد في تكبيرة الافتتاح، ويتأكد في حق الإمام في جميع، ولورفعهما تحت ثيابه أحزاً. والجهر بها للإمام والإسرار للمأموم، ويتحيز المفرد.

وإضافة ست إليها، يكبر ثلاثاً ويدعو، ثم اثنين ويدعو، ثم اثنين ويتوجه. وروى: إحدى وعشرون^٢ ويحور الولاء والافتصار على خمس أو ثلاث. والتوجه عام في جميع الصلوات حتى الوافل، ولا يختص بالمواضع السبعة على الأصح.

[٣٩]

درس

وثالثها: القيام

وهو ركز في الصلاة أو بدله، وحذاء الانتصاب، ويحصل بصب الفقار وإقامة الصلب. وروى الصدوق عن النبي ﷺ أنه قال: من لم يقيم صلبه فلا صلاة له^٣. ولا يضرب إبط الرأس. ويجب الإقلال بحيث لا يستند إلى ما يعتمد عليه، ورواية علي بن جعفر عن أخيه^٤ لا تنافيه.

ولو عجز عن الانتصاب لمرض، أو كبر، أو خوف وشبهه صلى منحنياً ولو إلى حد الرامع. ولو عجز عن الإقلال استند ولو بأجرة إذا كانت مقدورة، فإن عجز قعد، سواء قدر على المشي بقدر زمان صلاته أو لا، إلا على رواية^٥.

١ الانتصار، ص ١٤٧، المسألة ٤٥.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٤٣-٣٤٤، ج ١٠٠٣: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٤، ج ٥٦٤.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٠٢-٣٠٣، ج ٩١٦.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٦٥، ج ١٣.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٨، ج ٤٠٢.

ولو قدر على الصلاة ماشياً قيل: يقدمه على القعود^١.
ويقعد كيف شاء. والأفضل التربع قارئاً، وثني الرجلين راكعاً، والتورك متشهداً.
ويجب أن يرفع الفخذين في الركوع وينحني قدر ما يحاذي وجهه ما قدام
رُكبتيه من الأرض.

فروع:

الأول: لو لم يقدر القاعد إلا على هذا الانحناء فعله مرةً للركوع، ومرةً
للسجود. ولا يجب كون السجود هنا أخفض؛ لعدم القدرة عليه، وليس له أن ينقص
من انحوائه في الركوع ليصير السجود أخفض؛ لأن نقص الركن غير جائز.
الثاني: يجوز القعود مع القدرة على القيام لخائف المدوّ، أو زيادة المرض، أو
المشقة الشديدة، وكذا يجوز لقصر السقف.

الثالث: الأشبه وجوب الاعتماد على الرجلين معاً في القيام، ولا يكفي الواحدة
للقادر.

الرابع: لا يجوز تباعد الرجلين بما يخرج عن حدّ القيام. ولو تعارض الانحاء
وتفريق الرجلين ففي ترجيح أئهما نظر.

ولو عجز عن القعود استند، فإن عجز، صطحع على جانبه الأيمن كالملحود، ثم
الأيسر، ثم الاستلقاء كالمحتضر. ويومنون بالرأس، ثم بتخميض العينين في الركوع
والسجود، ويفتحهما في الرفع منهما مع التلقظ بالأذكار، فإن عجز كفاه تصوّرها،
ويتصوّر الأفعال عند الإيماء.

وجوز الاستلقاء للقادر على القيام لمعالجة العين، وينتقل القادر والعاجز إلى
الأعلى والأدنى ولا يستأنفان. قيل: ويقرأ في الانتقال إلى الأدنى لا الأعلى^٢.
ولو خفّ بعد القراءة قام للركوع، والأحوط وجوب الطمأنينة، ثم الهوي. ولو

١. من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٩٢، المسألة ١٩٢.

٢. من القائلين به العلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ١، ص ٢٣٥، الرقم ٧٨٤؛ وتذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٩٧ -
٩٨، المسألة ١٩٧.

خَفَّ في ركوعه قاعداً قبل الطمأنينة كفاً، أن يقوم راکعاً. ولو خَفَّ بعد الطمأنينة قام للاعتدال من الركوع. ولو خَفَّ بعد الاعتدال قام للطمأنينة فيه. ولو خَفَّ بعد الطمأنينة قام للهوي إلى السجود.

ولا يجوز الاضطجاع ولا الاستلقاء في النافلة إلا مع العجز. وسنن القيام: الدعاء عند إرادته بقوله: «اللهم إني أقدم إليك محمداً بين يدي حاجتي وأتوجه به إليك، فاجعلني به وجهاً في الدنيا والآخرة ومن العقربين، واجعل صلاتي به متقبلة، وذنبي به مغفوراً، ودعائي به مستجاباً، إنك أنت الغفور الرحيم».

وأن لا يقوم متكاسلاً ولا متناعساً ولا مستجلاً، وأن يكون على سكينته ووقاره، وأن يتخشع، وينظر موضع سجوده، وأن يقيم نحوه ويجعل بين رجله قدر ثلاث أصابع إلى شبر، وأن لا يراوح بين رجله في الاعتماد، وأن يستقبل بإبهاميه القبلة، وأن يترك التقدم والتأخر، وأن لا يرفع يديه إلى السماء، وأن يقبل بقلبه على الله، ويقوم قيام العبد الذليل بين يدي الملك الجليل.

وأن يقنت قبل الركوع في كل ثانية، وفي مكررة الوتر قنوت قبله وآخر بعده. وفي الجمعة قنوتان، في الركعة الأولى قبله وفي الثانية بعده، وأوجه ابن يايويه في كل صلاة^١، والحسن في الجهرية^٢. ويتأكد في الوتر والجهرية.

والدعاء فيه بكلمات الفرح، والتكبير له في الأصح، ورفع اليدين تلقاء وجهه. وقال المفيد: يحاذي بهما صدره^٣، وجعل بطونهما إلى السماء مبسوطتين، ويفرق الإبهامين، والجهر فيه مطلقاً، والمرضى هو تابع في الجهر والإخفات للصلاة^٤.

ويقضيه الناسي بعد الركوع، ثم بعد الصلاة وهو جالس. ولو انصرف قصاه في الطريق مستقبل القبلة. وأقله البسملة ثلاثاً، أو سبحان الله خمساً، أو ثلاثاً. وعند

١. راجع الفقيه، ج ١، ص ٣١٦، ذيل الحديث ٩٣٢.

٢. حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٤٢، والملازمة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٩، المسألة ١٠٨.

٣. المقنعة، ص ١٢٤.

٤. حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٤٣.

التقية لا يرفع يديه ولا يؤمن فيه. وجوز بن الجنيد تأميس المأموم فيه^١، وهو شاذ. ويجوز الدعاء فيه، وفي سائر الصلاة للدين والدنيا ما لم يكن محرماً. ويجوز بغير العربية مع القدرة والعجز، بخلاف لأذكار الواجبة. ومنع سعد من الدعاء بالفارسية^٢ ويتبع المأموم فيه الإمام وإن لم تكن ثانية المأموم.

[٤٠]

درس

ورابعها. القراءة

وهي واجبة وليست ركناً على الأصح

ويتعين الحمد في الثابتة وفي الأولين من غيرها. والبسمة آية منها ومن كل سورة، والرواية بعدمها^٣ مؤولة وقول ابن الجنيد بأنها ليست آية من غير الحمد^٤ شاذ. وتجب سورة كاملة معها في مواضع نعيها

ويجب مراعاة إعرابها وبائها وترتيبها على الوجه المقبول، وإخراج حروفها من مخارجها، وتشديد مداها ومولاتها، فيعيد لها لو قرأ خلالها من غيرها نسياناً أو عمداً. وقيل: تبطل صلاة العامد^٥. وكذا لو سكنت في أثنائها بنيتة القطع والأقرب بناؤه على تأثير نيّة المنافى، أو على طول السكوت بحيث يخرج به عن اسم الصلاة.

وتحوز القراءة بالسبع والعشر لا الشوذ، ومنع بعض الأصحاب من العشر^٦. ويجب تقديم الفاتحة على السورة فيعيد المخالف عامداً لا ساهياً، بل يستدرك ما لم يركع.

١ لم نشر على من حكاه عنه مقدماً عن الشهيد

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩٨، المسألة ١١١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٨، ج ٢٤٧، ومن ٢٨٨، ج ١١٥٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣١٢، ج ١١٥٩.

٤ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ١٨٠.

٥ من القائلين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٧٢.

٦ منهم العلامة في تنكرة الفقهاء، ج ٣، ص ١٤١، المسألة ٢٢٧، وبهاية الإحكام، ج ١، ص ٤٦٥.

وتجب القراءة بالعريّة فلا تجزئ العجميّة ولو مع العجز؛ لقوات ما به حصل الإعجاز، ومن ثم لم تجزئ القراءة مقطعةً كأسماء العدد. ويجب عن ظهر القلب على الأصح، وتجزئ من المصحف عند ضيق الوقت.

ويجب التعلّم مع السعة، ومع الضيق يقرأ ما يحسن منها إذا سمي قرآناً، فإن أحسن معه غيره من القرآن عوض عما بقي منها مراعيّاً للترتيب بين العوض والأصل، فلو حفظ النصف الأول أخر العوض، وبالعكس يقدّم العوض. ولو لم يحسن شيئاً منها وضاق الوقت قرأ ما يحسن من غيرها بقدرها فرائداً متتالياً، وإن تعذر التالي جاز متفرقاً^١. وإن أحس ما ينقص عن قدرها اجتزأ به إذا سمي قرآناً. وفي وجوب تكرار ما يحسن منها أو من غيرها حتى يصير بقدرها نظراً، أقربه العدم. ولو لم يحسن شيئاً عوض بالتسبيح وهو المعجز عندها في موضع التخيير على الأقرب، وقد يتناه في الذكرى^٢. ولو أحسن بعضه أتى به، وفي تكراره الوحهان. ولو أحسن الذكر بالعجميّة فالأقرب وجوبه، وفي ترجمته على القراءة بالعجميّة نظراً. ولو لم يحسن قرآناً ولا ذكراً وجب الوقوف بقدرها. ولو أمكن الاتّمام وجب، ولا يسقط به وجوب التعلّم. وفي السورة يقرأ ما تيسر عند العجز عن لكاملة، فإن تعذر أجزأت الفاتحة عند الضيق.

فرع: لو تعلّم في أثناء الصلاة انتقل من البدل إليه ولو كان بعد فراغه منه ما لم يركع. والأخرس يحرك لسانه ويعقد قلبه بمعناها إن أمكن فهمه. والألثغ^٣ وشبهه يجب عليه إصلاح اللسان، فإن تعذر أجراً، والأشبه عدم وجوب الاتّمام عليه. ويجزئ في غير الأوليين: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ»

١. في بعض النسخ «متفرقاً»

٢ ذكرى الشهادة، ج ٣، ص ٢٢٣ وما بعدها (صن الموسوعة، ج ٧)

٣ اللثغة في اللسان، هو أن يصير الراء غيباً أو لاماً، والسبب ثناء الصالح، ج ٣، ص ١٣٢٥، «الفتح»

ثلاثاً. وقال الحسن: الأكمل سبع أو خمس، والأدنى الثلاث^١. والأقرب إجزاء باقي الأقوال من الأربع والتسع والعشر

ووجوب الإخفات فيه، والترتيب.

وتجب الموالاة والعريضة إلا مع العجز.

ويجب الجهر بالقراءة في الصبح وروبي العشاءين، وأقله إسماع القريب ولو تقديراً. والإخفات فيما عداها، وحده إسماع نفسه ولو تقديراً. ويسقط الجهر عند التقية. وجعل المرتضى^٢ وابن الحيد الجهر والإخفات مستحبين^٣.

ولا جهر على المرأة، ولو جهرت بحيث لا يسمع الأجنبي حار، والأولى وحوه على الخشي حيث لا يسمع أجنبي.

ولا تجوز العزيمة في الفريضة، خلافاً لابن الجني^٤، ولا ما يعوت الوقت بقراءته. وفي القرآن قولان^٥، أحدهما الكراهة، لا في سورتي الضحى وألم شرح، وسورة الفل والإبلان. وتحب البسملة بينهما. ولو جعلها سورة واحدة لم تحب البسملة على الأنشبه

ويجوز العدول من سورة إلى أخرى ما لم تبلغ النصف، إلا التوحيد والحمد، فبحرم. وكرهه في المعتبر^٦، إلا إلى الجمعة والمافيين، فيحور منهما إليهما ما لم يبلغ النصف. وإذا عدل أعاد البسملة، وكذا لو بسل بغير قصد سورة قصد وأعاد. ولو جرى لسانه على بسملة وسورة فالظاهر، لإجزاء.

ونسقط السورة في الأخيرتين. والمعوذتان من القرآن إجماعاً.

١ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ١٠.

٢ و٣ حكاة عنه المحقق في المعبر، ج ٢، ص ١٧٦؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٠، المسألة ٩٣.

٤ حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ١٧٥.

٥ من القائلين بالحرمة السك المرتضى في رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٢٠، المسألة ١٦٦، والشيخ في النهاية، ص ٧٥-٧٦، والخلاف، ج ١، ص ٣٣٦-٣٣٧، المسألة ٨٧، ومن القائلين بالكراهية الشيخ في الاستبصار، ج ١، ص ٣١٧، دليل الحديث ١١٨١، ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٢٠.

٦ المعتبر، ج ٢، ص ١٩١.

ويحرم هنا أمران: أحدهما: الترجيع المطرب في القراءة، فتبطل الصلاة به.
وثانيهما: قول «آمين» وهو حرام مبطل على الأصح سرّاً أو جهرّاً، في الفاتحة
وغيرها. وقول ابن الجنيّد^١ شاذّ، واحتمال الكراهية في المعتبر^٢ مردود والرواية
المجوزة له^٣ محمولة على التقيّة، ولا ريب في جوازه حينئذٍ.

[٤١]

درس

سُنَنُ القراءة: الاستعاذة هي أوّل ركعة لا غير سرّاً، وروي. الجهر به^٤، وأوجبها
ولد الشيخ^٥، والجهر بالبسطة فيما يُخَافُ فيه، وإنكار ابن إدريس الأخيرتين^٦
تعكّم. وإيجاب القاضي الجهر بها مطلقاً^٧، والحلي في أولي الطهرين^٨
ضعيفان.

ونعمد الإعراب، والوقوف في مواضع، والركل، وسؤال الرحمة والاستعاذة
من النعمة عند آيئتهما، والسكوت عقيب العاتحة واليسورة بقدر نفس، وإحضار
القلب.

وقراءة مطوّلات المفصل في الصباح، ومتوسّطاته في الظهر والعشاء، وقصاره في
العصر والمغرب، وقراءة هل أتى والفاشية في صبح الإثنين والخميس، والجمعة
والأعلى في العشاءين ليلة الجمعة. وروي في المغرب ليلة الجمعة: الجمعة

١ لم نثر على من حكاه عنه مقدّمات عن الشهيد.

٢ المعتبر، ج ٢، ص ١٨٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٥، ج ٢٧٧ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٨، ج ١١٨٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٩، ج ١١٥٨.

٥ حكاه عنه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٧ (صن الموسوعة، ج ٧).

٦ السرائر، ج ١، ص ٢١٨.

٧ المهذب، ج ١، ص ٩٢.

٨ الكافي في الفقه، ص ١١٢.

والتوحيد، وفي صبحها: بها وباتوحيد^١. وقال الصدوق^٢، والمرضى، بها وبالمناققين، وفي ظهرها: بها وبالمناققين، وكذا في الجمعة^٣. وأوجبها الصدوق في الظهر والجمعة إلا لضرورة كمرص وشبهه^٤، وهو متروك.

والجهر بالقراءة في صلاة الجمعة ولا في الظهر على الأقرب وإن ضلّيت جماعة. وإضافة السورة إلى الحمد في النافذة ويجوز التبعض فيها، ولو بقض في الركعة الأولى لم يجزئه الإكمال في الركعة الثانية عن أحمد، خلافاً للحسن^٥. وتطويل قراءة الركعة الأولى، وقيل: هما سواء^٦.

وتغاير السورة في الركعتين، فيكره تكرار الواحدة وقراءة التوحيد والجحد في سنة الظهر، وركعتي الروال وأولي سنة المغرب، وأولي صلاة الليل، وركعتي الإحرام ويحرم إذا أصبح بها، وركعتي الطواف. وروي: البدأة بالجحد^٧

وقراءة التوحيد في أولى صلاة الليل ثلاثين مرة، وفي البواقي بالسور الطوال كالكهف، والإسراء، وال«حم» ويجهر بها. وفي بواقي النهار بالقصار ويسر بها. والقضاء تابع للأداء في الجهر والسر.

والجهر في الكسوف والخسوف والعيد والاستسقاء. وإسرار المأموم القراءة والأذكار. والقراءة في الأخيرتين للإمام، والتسبيح للمنفرد. وقيل: هما سواء^٨ ولا يسقط التحيير بنسيان القراءة في الأولى على الأصح. وإسماع الإمام من خلفه، وإن بلغ العلو لم يلزمه بل يقرأ وسطاً.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥-٦، ح ١٣

٢. المقنع، ص ١٤٦، الفقيه، ج ١، ص ٤١٥، ذيل الحديث ١٢٢٦

٣. الانتصار، ص ١٦٦، المسألة ٦٥

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤١٥، ذيل الحديث ١٢٢٦

٥. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٦، المسألة ٩٨

٦. من القائلين به الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٣٣٨، المسألة ٨٩

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٥٢١

٨. واجع الاقتصاد، ص ٢٦١، المراسم، ص ٧٢

[٤٢]

درس

وخامسها: الركوع

ووجوبه وركنيته إجماعي، وهو في كل ركعة مرة، وهي الكسوف والآيات خمس في كل ركعة. وظاهر الشيخ نفي ركنيته في الأخيرتين من الرباعية^١؛ بناءً على أن الناسي يحذف السجود ويعود إليه. ولو فسر الركن بما تبطل الصلاة بتركه بالكلية لم يناف القول بعدم بطلان الصلاة بتركه حتى يسجد؛ لأنه لم يتركه في جميع الصلاة. ويجب فيه الانحناء حتى تصل كفاء ركبته، فهو وصلتا بالانحناس^٢، أو بمشاركة الانحناء إتياء لم يكف، وعاقد اليدين وقصيرهما وطويلهما ينحني كمستوى الخلقة. ويستحب زيادة الانحناء حتى يستوي الظهر والرأس والأسافل. ويكره النبازخ، وهو تسريع الظهر وإخراج الصدر، ولو كمل مسمى الركوع به لم يجزئ.

والتدبيح، وهو أن يقبب ظهره ويطأ طئ رأسه

والتطبيق، وهو وضع اليدين مطبقتين بين الركبتين، ولا يحرم في الأقوى.

فرع: الراكع خلقة أو لعارض يجب أن يزيد انحناءً على الأقرب. وفي المبسوط. لا يلزم ذلك^٣. نعم، لو أمكنه أن يعتمد حال قراءته على شيء يرتفع به عن حد الراكع لم يجب زيادة الانحناء قطعاً.

ويجب أن يقصد بهويته الركوع، فلو هوى بقصد غيره لم يعتد به، ويجب

١ المبسوط، ج ١، ص ١٠٩

٢ قال في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٩٦ (ممن الموسوعة، ج ٧) هي عداد مكروهات الركوع: الانحناس... وهو تقويس الركبتين والتراجع إلى الوراء.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١١٠

الانتصاب ثم الركوع. ولو افتقر إلى ما يعتمد عليه في الانحناء وجب، وينحني إلى أحد الجانبين لو تعذر الانحناء المعهود، فله في المسوط^١.

ويجب الطمأنينة فيه وإن لم يحسن الذكر، وفي ركبتها قولان^٢ ولا تجزئ الزيادة في الهوي عنها مع اتصال الحركات.

وحدها أن يسكن بقدر الذكر الواجب، عليه أو لا، وهو «شُبحان رَبِّي العظيم وبحمده» على الأقرب، أو «شُبحان الله» ثلاثاً، ويحرى المضطر واحدة.

ويستحب ثلثته وتحميسه وتسبيحه، ويتعدّه أكثر الأصحاب. وفي رواية أبان عن الصادق عليه السلام «ثلاثون مرّة»^٣. وفي رواية حمزة بن حمران «أربع أو ثلاث وثلاثون»^٤. وهو حسن للمفرد مع إقبال القلب، وللإمام إن رضي المأمومون وانحصروا، وإلا فلا يتجاوز الثلاث. ويكره لنقص عنها مطلقاً إلا لضرورة. وفي صحيح الهشامن: يحرى الذكر المطلق^٥.

ويستحب الدعاء أمامه، وإيتاره، وإترائيله، وإعرابه. ويجب رفع الرأس منه معتدلاً مطمئناً فيه بأن ترجع الأعضاء إلى مستقرها وسكن ولو يسيراً وفي ركبتها وركنة الرفع قولان^٦. ويستحب أن يقول بعد انتصائه: «سَمِعَ لِلَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَهْلِي الْجَبَرُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ، وَالْعِظْمَةُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» جهراً للمأموم.

١ المسوط، ج ١، ص ١٠٩.

٢ من القائلين بالركنية الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٣٤٨ المسألة ٩٨ ومن القائلين بعدم الركنية المحقق في الاعتبار، ج ٢، ص ١٩٤.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣٢٩، باب أدنى ما يجري من السبوح في الركوع، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٦٦٠ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٥، ح ١٢١٤.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٢٩، باب أدنى ما يجري من السبوح في الركوع، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٢١٧.

٦ من القائلين بالركنية الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٣٥١ المسألة ١٠٢ ومن القائلين بعدم الركنية المحقق في الاعتبار، ج ٢، ص ١٩٧.

ولا «واو» قبل الحمد كما لا «واو» في «ربنا لك الحمد» رواه محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام، وأن المأموم يقول بعد تسميع الإمام^١. وأنكر وروده بعض الأصحاب مع أنه جوزه^٢.

وزاد أبو بصير في روايته عنه: «بحول الله وقوته أقوم وأقعد»^٣. ولا بأس به. والأقرب أن تطويل الدعاء هنا غير مستحب، فلو عمله فالأقرب عدم البطلان ما دام اسم الصلاة.

ويستحب التكبير للركوع قائماً. وفي الخلاف: يجوز هاوياً^٤. ورفع اليدين به كما سلف، ووضع اليدين على الركبتين، ولبدأة بالبسمي، وتفريج الأصابع، وحمل شبر بينهما وبين الرجلين تقريباً، وتسوية الركبتين، وتجنيع العضدين، وفتح الإبطين، وإخراج الذراعين عن الجنبين، والمظر إلى ما بين القدمين، وجعل اليدين بارزتين أو في الكُتفين، ويكره كونهما تحت الثياب. وجوز ابن الجنييد إدخالهما للمؤتر أو المتسول^٥ وجعل التسبيحة الأولى (الواجبة) فلم يجعله غيرها فالأقرب الجواز

فرع: لا توصف الطمأنينة الزائدة فيه أو هي الانتصاب منه بالوجوب، إلا في صورة تقديم الذكر المستحب على الأقرب، وكذا زيادة القيام إلا في تطويل السورة أو الوقوف المستحب في القراءة.

وأوجب سَلَار^٦ والحسن تكبير الركوع والسجود^٧

١ رواه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٢ (صن الموسوعة، ج ٧) ورواه عن ذكرى الشيعة في وسائل

الشيعة، ج ٦، ص ٣٢٢، الباب ١٧ من أبواب الركوع، ج ٤.

٢ راجع المبسوط، ج ١، ص ١١١٢، المعبر، ج ٢، ص ٢٠٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٥، ج ١٣٣٢.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٧، المسألة ٩٦.

٥ حكاه عنه أيضاً الشهيد في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٩٧ (صن الموسوعة، ج ٧)، ولم يجد من حكى عنه مقدماً عن الشهيد.

٦. المراسم، ص ٦٩ و ٧١.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٧، المسألة ١٠٥.

وروي معاوية بن وهب^١، وابن مسكان استحباب رفع اليدين عند الانتصاب من الركوع^٢. واختاره الصدوقان^٣، ولجعفي^٤ وهو قريب؛ لصحة الرواية. ويقارن بأوله أول الرفع من الركوع، ويؤخر التسميع حتى ينتصب على الأقرب ويستحب للإمام رفع صوته بالذكر ولتسميع، وتجاوز الصلاة على النبي وآله في الركوع والسجود، ونكره قراءة القرآن فيهما، ولا يمد التكبير للركوع والسجود. وروي: أن «زين العابدين عليه السلام كان إذا سجد انكب وهو يكبر»^٥.

فروع خمسة:

الأول لو أتى بالذكر قبل إكمال الهوي أو أتمه بعد رفعه عامداً بطل، فإن تداركه صح ما لم يخرج عن حدِّ الراكع
الثاني: لو منع من الانتصاب سقط ويسقط ذكره، فلو قدر قبل الشروع في السجود لم يُعد عند الشيع^٦.
الثالث. لو سقط قبل الركوع أعاده، ولو سقط بعد الطمأنينة أجراه، وقلها فولان^٧
الرابع. لو ترك الطمأنينة عمداً في أسفلة فالوجه البطلان وكذا رك كل ما يبطل المريضة إلا السورة، والشك في العدد، ورياده سهواً وإن كان ركناً على الطاهر
الخامس. لو شك في إكمال الهوي بعد الانتصاب لم يلتفت، وكذا لو شك في الركوع أو في الانتصاب بعد جلوسه للسجود على الأقوى.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٥، ح ٢٧٩. وفيه من معاوية بن عمار

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٥ ح ٢٨٠

٣. حكاية من علي بن بابويه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ١٩٧، المسألة ١١٠ وأتى به محمد بن علي بن بابويه في الفقيه، ج ١، ص ٣١١-٣١٢، دليل الحديث ٩٢٧، والهدية ص ١٦٢

٤. حكاية عنه الشهيد أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٣٠٤ (ضمن الموسوعة، ج ٢).

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣٣٦، باب القيام والقعود في الصلاة ح ٥.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٣٥٢، المسألة ١٠٥

٧. من القائلين بالإجراء المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ١٢٠٥، والعلامة في منتهى المطالب، ج ٥، ص ١٣٧، ومظهر عدم الإجراء من الخلاف، ج ١، ص ٣٤٨، المسألة ٩٨ وذكر الاحتمالين من غير ترجيح العلامة في تدكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٢.

[٤٣]

درس

وسادسها: السجود

ويجب في كل ركعة سجدتان هما معاً ركن وإن كانتا في الركعتين الأخيرتين على الأصح ولا يبطل الإخلال بالواحدة سهواً وإن كان في الأوليين على الأقوى. ويجب الانحناء فيه إلى أن يساوي مسجد الجبهة موقعه، أو يعلو عنه بلبنة لا أزيد، فإن تعذر الانحناء أتى بما يمكن منه، فإن تعذر رفع ما يسجد عليه، فإن تعذر أوماً

ويجب السجود على الجبهة واليدين ولركبتين وبهامي الرجلين. والواجب في كل منها مستأه، ولا ينقص في الجبهة عن درهم واجترأ المرتضى برووس الرتدين^١

ويجب الاعتماد على الأعضاء بغير تعامل عنها، فلو منعه قرح بالجبهة فالمروي: احتقار حفيرة له^٢، فإن تعذر سجد على أحد الجبينين، فإن تعذر فعلى الذقن. وقال الشيخ: يسجد على أحد الجبينين، فإن تعذر فعلى الذقن، وإن احتقر جاز^٣. ولا يجزئ ملاقة الأعضاء منقطعاً^٤ إلا مع التعذر.

وتجب وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه، والذكر فيه، والأقرب تعيين «سبحان ربّي الأعلى وبحمده» أو «سبحان لله» ثلاثاً، وتجزئ الصغرى للضرورة. ويجب الطمأنينة بقدره ولو لم يعدمه، والاعتدال في الرفع منه مطمئناً. وحكم الشيخ بركيئة الطمأنينة فيهما وبينهما^٥.

١. جمل العلم والعمل، ص ٦٦

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٣-٢٢٤، باب وضع الجبهة على الأرض، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣١٧.

٣. النهاية، ص ٨٢-٨٣.

٤. منقطعاً أي مكتباً على وجهه، راجع لسان العرب، ج ٢، ص ٤١٢، طبع ٥.

٥. الجمل والعقود، ضمن الرسائل المشر، ص ١٨٠.

فروع:

لو انحنى لا للسجود لم يجزئ وعليه العود له
ولو وضع الحبهة والأعضاء بقصد غير السجود احتل البطلان نعم، لو صار
ساجداً بغير قصد السجود ولا ضده فلا قرب الإجزاء، وأولى منه ما إذا قصد
السجود فسقط على مساجده اتفاقاً.
ولو زال ألم الساجد على الجبين أو على الدقن، فإن كان بعد الذكر أجزأ
والأستدرك.

وسننه: التكبير له قائماً رافعاً يديه، ثم الهوي متخوياً سابقاً بيديه معاً، وروي:
البدء باليمين^١، وروي: التخير بين البدء باليدين والركبتين^٢.
وجعل يديه بجزاء أذنيه مضمومتين، الأصابع ورؤوسهما إلى القبلة، والسنجيع،
ورفع الذراعين عن الأرض، والتجافي، ومساولة مواضع الأعضاء، ونحو التفات
بليظة لا أريد. وزيادة التمكن في السجود ليحصل السجاء^٣.
والإرعاء بالأنف، ولا يتعين طرفه الأعلى، خلافاً للمرتضى^٤. ونظره إلى طرفه،
وبين السجدين إلى حجره.
والذكر أمام التسبيح، وتكراره كما سبق في الركوع، والدعاء فيهما وبينهما،
والتكبير للرفع من الأولى معتدلاً، ثم للهوي إلى الثانية، ثم للرفع منها معتدلاً. ولو
فعله في الهوي والارتفاع كان أدون فصلاً.
والتورك بين السجدين، ويكره الإبقاء على الأقوى، وقيل: لا^٥.

١. روه أيضاً الشهيد في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٣١٧ (من الموسوعة، ج ٧). ولم يجد في غير الذكرى. ولم نقر

على من حكاه عن الشهيد إنما حكاه عن ذكرى الشيعة التفاضل الإسهاني في كشف النمام، ج ٤، ص ١٠٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٢١١ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٦، ح ١٢١٩.

٣. قوله تعالى في سورة الفتح (٤٨): ٢٩ ﴿سَيَمُوتُ بِي رُجُوعِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾

٤. جمل العلم والعمل، ص ٦٦.

٥. حكاه المحقق عن السيد المرتضى في المعبر، ج ٢، ص ٢١٨؛ وظهر من المبسوط، ج ١، ص ١١٣.

وجلسة الاستراحة متوڑكاً، وهي عقیب الثانیة حیث لا تشہد، وأوجبها المرتضیٰ^١. قیل: ویقول فیها: «بحولِ اللہ وقوتہ أقومُ وأقعد»^٢. والأشہر أن یقال هذا فی قیامہ.

وفي رواية عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام: «اللهم ربِّي بحولِكَ وقوتِكَ أقومُ وأقعد، وإن شئتُ [قلتُ]: وأركع وأسجد»^٣. وإذا قام اعتمد على يديه مبسوطتين سابقاً برفع ركبتيه.

ويكره بفتح موضع السجود بما لا يؤدي إلى حرفين، وترك قُصَّة المرأة^٤ على الجبهة بل يستحب لها كشفها، ويستحب لرجل كشف باقي الأعضاء، وأمَّا كشف قدر مسحد الجبهة فواجب عليهما.

[٤٤]

درس

وسابعا وثامنها: التشهد والتسليم
ويجب التشهد في الثنائية مرة، وفي الثلاثية والرباعية مرتين، وليس ركناً. وفي الخلاف: الصلاة على النبي وآله ركن^٥.

وصورته: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد».

ويجب الإتيان بلفظه ومعناه، ومع التعذر تجزئ الترجمة ويجب التعلم، ومع ضيق الوقت يجزئ «الحمد لله» بقدره؛ لفحوى رواية بكر^٦ بن حبيب عن

١. الانتصار، ص ١٥٠، المسألة ٤٧، المسائل الحاصرات، ص ٢٢٣.

٢. من الثقاتين به المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢١٦؛ والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٠٠، المسألة ٢٧١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣٢٠.

٤. قُصَّة المرأة: ناصيتها. لسان العرب، ج ٧، ص ٧٤، «قصص».

٥. الخلاف، ج ١، ص ٣٦٩، المسألة ١٢٨.

٦. في بعض النسخ: «بكر».

الباقر^١، والجلوس بقدره مطمئناً

ويستحب التورك، ووضع اليدين على مخذين مبسوطتين مضمومتين الأصابع، والنظر إلى حجره، وسبق «باسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله» وزيادة الثناء والتحيات في التشهد الذي يسلم فيه لا في لأول، والريادة في الصلاة على النبي وآله، والدعاء، وإسماع الإمام من خلفه، ويكره الإلقاء فيه كراهة مغلظة. وقال الصدوق والشيخ: لا يحوز^٢

ثم يحب التسليم آخر الصلاة، وصورته: «السلام عليكم» وعليه الموجبون^٣، وبعضهم أضاف: «و رحمة الله وبركاته»^٤. وهو أولى؛ لرواية ابن أذينة عن الصادق^٥ في صفة صلاة النبي^٦ في لسماء^٧. وأكثر القدماء على الخروج بقوله: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» وعليها معظم الروايات^٨، مع فتواهم بنديتها^٩ ومنهم من قال: يخرج بالصلاة على النبي وآله (صلى الله عليهم) في التشهد^{١٠}. وخير بعض المتأخرين بين الصيغتين^{١١} ولا بأس به.

ويحب الجلوس بقدره، والطمأنينة فيه، ومراعاة لفظه، ولا يجب نية الخروج به، وسننه تقديم السلام على النبي وسائر الأنبياء والملائكة والأئمة، وإتباعه بـ «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، كل ذلك وهو لازم سميت القبلة مفرداً

١ الكافي ج ٢، ص ٢٣٧ باب التشهد في الركعتين الأولىين و ج ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠١، ح ٣٧٨

الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٢٨٨

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣١٤، ح ٩٢٩، النهاية، ص ٧٢

٣ كالمرتضى في المسائل الناصرية، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، المسألة ٨٢، والحلي في الكافي في الفقه، ص ١١٩ وسائر في المراسم، ص ١٦٩ وابن رهرة في غية النزوع ج ١، ص ١١٨ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٧٩

٤ حكاية المحقق عن ابن بابويه، وابن أبي عقيل، وابن النجاشي في المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٦

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٨٢ - ٤٨٣ باب النوادر، ح ١

٦ راجع وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٢٦ - ٤٢٧، الباب ٤ من أبواب التسليم، ح ١، ٢، ٥، ٦

٧ كالمفيد في المقنعة، ص ١٢٩، والشيخ في النهاية، ص ٨٩، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٤١، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٤٩، المسألة ٢٩٩، وقواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٧٩.

٨ لم نثر على قائل به

٩ كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٧٩، والمعتمد، ج ٢، ص ٢٣٤

كان أو غيره. فإذا تلفظ بـ«السلام عليكم» أو ما الإمام بها عن يمينه بصفحة وجهه، والمنفرد بمؤخر عينه، والمأموم يسلم مرتين عن جانبيه، وإن لم يكن على يساره أحد ولا حائط اجتزأ بيمينه. وفي رواية علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام: التسليم على الجانبين مرتين مطلقاً. ويقصد المصلي الأنبياء، والملائكة، والحفظة، والأئمة، والموتى ينوي بالأولى الرد على الإمام، ويقصد بالثانية المأمومين.

[٤٥]

درس

المرأة كالرجل في جميع الأفعال إلا ما سبق، وأنها تجمع بين قدميها قائمة، وتضم يديها تذيئياً، وتضع يديها في الركوع فوق رُكبتيها، وتبدأ في الهوي بالركبتين قبل اليدين، وبالجلوس قبل السجود، وتسجد لاطئة بالأرض مستقيمة من غير محاف، وإذا جلست بين السجدين أو في التشهد ~~بمكب~~ فخذيها ورفعت رُكبتيها من الأرض، وإذا نهضت لم ترفع عجزها أولاً بل تعتمد على جنبها بيديها وتنسل انسلالاً. والخشي يتحيز بين هيئة الرجل والمرأة. وكل ذلك ندب.

ويستحب الدعاء عند إرادة الصلاة بالمأثور، والذهاب إلى المسجد بالسكينة والوقار، وحفظ القلب في الصلاة، وعلم ما يقول، وأن يخطر بباله أنها صلاة مودع. ويكره الالتفات يميناً وشمالاً، والتشاوب^٢، والتعطى^٣، والمبث، والتنغم^٤، والامتخاط^٥، والبصاق، وفرقة الأصابع، وانزوك حال القيام، وهو أن يعتمد بيديه على وركيه.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٢٩٦

٢. التشاوب: فترة تعثر الشخص مفتح عندها فيه المصباح الميسر، ج ١، ص ٨٧، «تأب».

٣. التطي: التبخر ومد اليدين في المشي. الصحيح ج ٤، ص ٢٤٩٤، «طبي».

٤. التنغم: دفع بشيء من صدره أو أفعه. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧٢، «نغم».

٥. الامتخاط: ما يسيل من الأنف. الصحيح، ج ٢، ص ١١٥٨، «مخط».

وكذا تكره المراوحة بين القدمين في القيام، ونفخ موضع السجود، ومسح وجهه من أثر السجود قبل الفراغ، وتركه بعده.

والتأوه بحرف، ومدافعة الحدث، حبثاً كان أو ريحاً أو نوماً. ولبس الخف الضيق. والإيماء والإشارة إلا لضرورة، فيومئ برأسه أو يديه، أو يضرب إحدى يديه على الأخرى. والتنبيه بالتسبيح والتكبير، والقرآن أولى.

وفي رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام: «الرجل يومئ بيده ويشير برأسه، والمرأة تُصَفِّقُ بيديها»^١، وكره أبو الصلاح التجشّي^٢.

ويستحب التعقيب مؤكداً، وليبدأ بالتكبير ثلاثاً رافعاً بكل واحدة يديه إلى أذنيه، ثم التهليل، والدعاء بالمأثور، وتسبيح الزهراء عليه السلام من أفضله، وهو التكبير أربع وتلاثون، ثم كل من التحميد والتسبيح^٣ ثلاث وتلاثون

والدعاء رافعاً يديه لنفسه ولوالديه وإخوانه وللمؤمنين^٤، وسؤال الجنة، والاستعاذة من النار، ومسح وجهه بهما عند الفراغ وصدرة. وهول: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ»^٥ الآتين.

وافتح الدعاء واخسامه بالصلاة على النبي وآله، والإقبال بالقلب، وتيقن الإجابة، وسجدتا الشكر، والتعفير بينهما، وسؤال الحاجة فيهما، وقول: «شكراً» مائة مرة أو «عفواً» ويجزئ ثلاث فما فوقها، ورفع يديه فوق رأسه، والانصراف عن اليمين. وتحب سجدة التلاوة في العزائم الأربع على التالي والمستمع، وفي السامع قولان^٦.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٦٥، باب ما يقطع الصلاة من الضحك و... ج ٧، الفقيه، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١٠٣٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٢٨ بظاوت يسير

٢. الكافي في الفقه، ص ١٢٥

٣. في بعض النسخ: «والتسبيح والتحميد».

٤. في أكثر النسخ: «ولإخوانه المؤمنين».

٥. الصافات (٣٧): ١٨٠-١٨١

٦. من القائلين بعدم الوجوب الشيخ في العلامه ج ١ ص ٤٣١، المسألة ١٧٩؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٧٧، ومن القائلين بالوجوب ابن الجبلة على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٤، المسألة

١٠٢؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٢٦

أحوطهما الوجوب. ويستحب في باقي السجدة مطلقاً. ولا يشترط الطهارة، ولا استقبال القبلة على الأصح. وتقصى بوفات و وجوبها أو نديها فوري. ويستحب الذكر فيها، والتكبير للرفع منها خاصة^١.

ويُبطل الصلاة مبطل الطهارة وإن كان سهواً على الأصح، والردة، والالتفات دبراً، والكلام بحرفين عمداً ولو من النفخ والأتين والتأوه.

وفي الإكراه عليه، وإشارة الأخرس، والعراف المعهم نظر.

ولو تكلم بظن الخروج بعد أن سلم عامداً فالأقرب أنه كالناسي. وفي النهاية: يعيد الصلاة بالكلام^٢. أما لو أحدث أو استدير فالأشبه بالإعادة، وكذا لو فعل فعلاً كثيراً، والمشهور أنهما لا يبطلان سهواً.

والتهفئة لا التبسم، والبكاء للديا لا للأخرة، والفعل الكثير عادة لا القليل، كقتل الحية، والكشف^٣ إلا لتقية وكرهه أبو الصلاح، والمحقق^٤، واستحب تركه ابن الجنيدي^٥. وقد سبقتهم الإجماع.

والأكل والشرب إذا كثيراً أو آدماً^٦ بالإعراض على الصلاة، لا بابتلاع ما يخرج من بقايا الغذاء وشبهه. ويجوز الشيخ للشرب في السائلة^٧. ورواية سعيد الأعرج مخصوصة بالوتر لمريد الصيام وهو عطشان خائف فجأة الصبح^٨.

والأقرب كراهة عقص الشعر^٩، ورواية مصادف عن الصادق عليه السلام بإعادة الصلاة منه^{١٠} تحمل على الندب.

١. «خاصة» ليس في أكثر النسخ.

٢. النهاية، ص ٩٣.

٣. أي التكفير.

٤. الكافي في الفقه، ص ١١٢٥، المصنوع، ج ٢، ص ٢٥٧.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٠٩، المسألة ١٢٠.

٦. في بعض النسخ: «أدياً».

٧. البسوط، ج ١، ص ١١٨، الخلاف، ج ١، ص ٤١٣، المسألة ١٥٩.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٤٩٤، ح ١٤٢٣: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ١٣٥٤.

٩. عقص الشعر جمعه وجعله في وسط الرأس وشده مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٧٥، «عقص».

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٩، باب الرجل يهتلي وهو مثله أو - ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٩١٤.

ويجوز تسميت العاطس، والحمد عبد العطاس، والردّ على المسنّت، وردّ السلام بغير «عليكم السلام». ويجوز بصيغتي القرآن، ويقول: «السلام عليك»؛ لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، ولو حيّ بغير السلام جاز الدعاء. ولو ترك إجابة السلام فعل حراماً ولا تبطل الصلاة ويحرم قطع الصلاة إلا لضرورة، كفوت مال، أو تردّي طفل

[٤٦]

درس

تجب صلاة الجمعة ركعتين بدلاً من الظهر شرط الإمام أو نائبه، وفي الغيبة تُجمّع الفقهاء مع الأمن.

وتجرى عن الظهر على الأصح مع البلوغ والعقل والحضّر والحريّة والدكورة، والصحة من العسى والمرض والإبعاد، والشيخوخة المانع، وعدم البعد بأريد من فرسخين، وعدم اشتغاله بجهار ميّت أو مريض، أو حبس بباطل أو حقّ عجز عنه، أو خوف على نفسه ظلماً أو ماله، أو مطر، أو وّخل شديد. ولو حصروا وجبت عليهم وانعقدت بهم، إلا غير المكّنّف ولمرأة على الأصحّ ويجب الحضور على من بُعد بفرسخين فاقصاً، أو صلاها في منزله إن اجتمعت الشرائط وبعد بفرسخ، وإلا تعيّن الحضور.

والإسلام شرط في الصحة لا الوجوب. والعقل شرط فيهما. وتصحّ من المميّز. واجتماع خمسة أحدهم الإمام في الأصحّ، واتّحاد الجمعة في فرسخ، فلو تعدّتا واقتربتتا بطلتا، وإن سبقت وتعيّنت صحّت، وصلّت اللاحقة الظهر، ولو لم تتعيّن صلياً الظهر، ولو اشتبه السبق والاقتران أعاد الجمعة على الأصحّ مع بقاء الوقت، والظهر مع الخروج ونية الاقتداء فلا تقع فرادى، والأقرب وجوب نيّة الإمامة هنا وفي كلّ ما يجب الاجتماع فيه.

وتقديم الخطبتين، فلا تنعقد بغيرهما، ولا تكفي الواحدة. ويجب قيام الخطيب مع القدرة، وحمد الله، والثناء عليه، والصلاة على النبي وآله، والوعظ، وقراءة سورة خفيفة في الأولى وفي الثانية كذلك، ويصلي على أئمة المسلمين، ويستغفر فيهما^١ للمؤمنين والمؤمنات.

ويجب الجلوس بينهما على الأقوى، وإيقعهما بعد الزوال، والمروي جوازهما قبله^٢.

والطهارة من الحدث فيهما على الأقوى، وفي المعتبر: لا يشترط الطهارة من الخبث ولا من الحدث الأصفر^٣.

والأولى وجوب الإصغاء، وتحريم الكلام في أثنائهما لا بعدهما وحرّم المرتضى فيهما كلّ ما يحرم في الصلاة^٤.

ويستحبّ بلاغة الخطيب وفصاحته، واتصافه بما يأمر به وانتهاءه عما ينهى عنه، ومحافظة على أول أوقات الصلوات، والتعمّم وكلم قنطأ^٥، والارتداء ببرد يحمية، وصعوده على عال، والاعتماد على قوس لوسيف أو قصيب، والتسليم على الناس قبل جلوسه فيحب عليهم الرد، واستئذانهم، وجلوسه حتى يفرغ المؤذّنون. وقال أبو الصلاح: يؤذّنون قبل صعوده^٦، وبه رواية مقطوعة^٧، ورفع صوته.

والأقرب عدم تحريم الكلام عليه في الأثناء، ووجوب إسماع العدد، وجواز مغايرة الخطيب للإمام، خلافاً للراوندي^٨، وشروط عدالته كالإمام. أمّا البلوغ والعقل وطهارة المولد والإيمان فشرط فيهما.

١. في بعض النسخ «فيها».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢-١٣، ح ٤٢.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٢٨٥-٢٨٦.

٤. حكاه عنه المحقق عن مصباحه في المعتبر، ج ٢، ص ٢٩٥-٢٩٦.

٥. القبط صميم الصهد، مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٩٠، «قبط».

٦. الكافي في الفقه، ص ١٥١.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٤٢٤، باب تهيئة الإمام للجمعة و...، ج ٧ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨.

٨. فقه القرآن، ج ١، ص ١٣٥.

والأقرب جوار إمامة العبد والمسافر ولأعمى والأجدم والأبرص وإن كره ذلك. ووقت الجمعة وقت الظهر بأسره، وقيل: يختص بوقت الاختيار^١. وقدّره أبو الصلاح بالأذان والخطبتين والركعتين من الزوال^٢، فلو خرج وقد تلبس بركعة أتمّها، وقيل: يجزئ التحريم^٣.

ويجب الدخول فيها إذا علم أو ظنّ أو شكّ في سعة الوقت للخطبتين وركعة، والمشهور اعتبار ركعتين مع الخطبتين.

ويجب على البعيد السعي قبل الروال ليدركها. والمأموم يدركها بإدراك الإمام راکعاً ولو في الثانية، ولا يضره فوات الخطبتين بشرط الشيخ إدراك تكبيرة الركوع، ولو فاته الركوع في الثانية صلى ظهراً^٤ وعلى ما قلناه لا تتحقق فوات الجمعة مع الشرائط إلا بخروج وقت الظهر، وعلى لقولين الأخيرين تفوت وتبقى الظهر ولو صلى الظهر المكلف بها بطلت ووجب عليه السعي، فإن أدركها، وإلا أعاد، بخلاف غير المكلف بها. أمّا الصبيّ لو بلغ بعد فعل الظهر لم تحرّنه ووجب الجمعة، ولا يستحبّ لغير المكلف بها تأخير الظهر إلى فراع الجمعة.

[٤٧]

درس

يستحبّ حضور من لم نجب عليه إذا كان تصبّع منه كالعبد^٥ والمسافر، والنسل. والمباكرة إلى المسجد متطبياً لا يساً، أفضل ثيابه متعماً مرتدياً قد حلق رأسه، وقلم أظفاره بادناً بخنصر اليسرى خاتماً بخنصر اليمنى، قائلاً: بسم الله وبالله وعلى ستّة رسول الله ﷺ، وحزّ شاربه قائلاً ذلك، واستاك، ودعا قبل خروجه بالمأثور.

١ من القائمين به المتحقّق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٧٥؛ والعلامة في منتهى المطلب، ج ٥، ص ٢٤٥

٢ الكافي في الفقه، ص ١٥٣.

٣ من القائمين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٠، المسألة ٣٧٦.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨.

٥ في بعض النسخ: «كالعبد» وفي بعضها: «كالعبد»

والتنفل بما مرّ، والمشي بالسكينة والوقار، والجلوس حيث ينتهي به المكان.
ولا يتخطى الصف إلا أن يكون فرجة أمامه، وليس له إقامة غيره من مجلسه،
ولا يصير أولى بفراشه.

واستقبال الخطيب، وقراءة الجمعة والمناقين، والحهر بالقراءة.
 وإخراج المسجونين لصلاة الجمعة.

ويستحب يوم الجمعة الإكثار من الصلاة على النبي وآله إلى ألف مرة، وفي غيره
مائة مرة، والإكثار من الصدقة والعمل الصالح
وقراءة النساء وهود والكهف والصافات ولرحمن.
وزيارة النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وخصوصاً مولانا الحسين عليه السلام.
وقراءة الإخلاص بعد الصبح مائة مرة، والاستغفار مائة مرة.
 وإيقاع الظهر في المسجد الأعظم، وتغديها على جمعة غير المقدي به، ولو
صلى معه ركعتين وأتمها بعد فراغه جاز في أي مسجد
ويكره فيه الحجامة، وإنشاد الشعر.

وهنا مسائل:

لو انقضى^١ المدد في أثناء الخطبة أو بعدها قبل التحريم سقطت، وبعده يتمها ولو
بقي وحده.

ولو مات الإمام أو عرض له عارض قدّموا من يتم بهم، وإمام الأصل يتعين عليه
الحضور إلا مع العذر.

والمعتبر في سبق الجمعة بالكبير لا بالتسليم، ولا بجمعة الإمام الأعظم، ولو علم
في الأثناء سبق غيره استأنف الظهر إن لم يسع الوقت للسعي^٢ إليهم، ولا يجزئ العدول.
وتسقط عن المدير والمكاتب ولو تحرّر بعضه أو هاباه مولاه وانفقت في نوبته

١. في بعض النسخ: «نقص».

٢. في بعض النسخ: «السعي».

على الأقرب. ويستحب للمولى الإذن عبده في الحضور.

وتجب على من بُعد بفرسخين على الأقرب، خلافاً للصدوق^١؛ لرواية زرارة - الصحيحة - عن الباقر^٢. وتعارض بموم الآية^٣، وحسنة محمد بن مسلم عن الصادق^٤.

ولو نوى المسافر الإقامة عشراً وحبس، ولا تكفي الخمسة، خلافاً لابن الجنيد^٥، ويكفي ثلاثون يوماً للمتردد، ويتخير من كان في الأماكن الأربعة. ولا يشترط المصير ولا القرية، خلافاً للحسن فيما يلوح من كلامه^٦، وتردد فيه الشيخ في المبسوط^٧.

ويحرم البيع بعد الأذان على الخطيب بالجمعة، ولا يحرم على غيره، ولو عقد معه كره في حقه عند الشيخ^٨، والأقرب التحريم وكذا ما يشبه البيع من العقود، والأقرب انعقادها

ويحرم الأذان الثامن بالزمان، سواء كان بين تذي الخطيب أو لا ويحتمل أن يحرم غيره وإن تقدّم عليه؛ تأسيماً بالأذن بين يدي النبي^٩، والكراهية أقوى. وفسره ابن إدريس بالأذان بعد فراع الخطيب^{١٠}

والمُراخمة عن السجود لا يسجد على ظهر غيره، بل يسجد بعد قيامهم ويلحون، ولو تعذر وركع الإمام في الثانية لم يتابعه، ويسجد معه بيته أنهما للأولى، والأقرب الاكتفاء بعدم نية أنهما للثانية فلو نوهما للثانية بطلت. وفي رواية حفص عن

١ الهدية، ص ١٤٤

٢ الكافي ج ٣، ص ٤١٩، باب وجوب الجمعة ح ١٦، الفقيه ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٢٠.

٣ الجمعة (٦٢)، ٩.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤١٩، باب وجوب الجمعة، ح ٣.

٥ حكاة عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٤، المسألة ١٣٧.

٦ حكاة عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٦، المسألة ١٣٦.

٧ المبسوط، ج ١، ص ١٤٤.

٨ المبسوط، ج ١، ص ١٥٠.

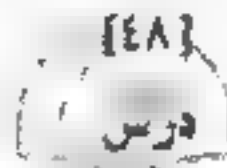
٩ للسرائر ج ١، ص ٢٩٥.

الصادق عليه السلام: يسجد آخرتين^١ للأولى^٢.

ولو تعذر السجود في الثانية فانت الجمعة، واستأنف الظهر، ولا يجوز العدول.
ولو زوحم عن ركوع الأولى أتى به ولو في ركوع الثانية، ثم يتم بعد فراغ الإمام.
ولو زوحم في ركوع الأولى وسجودها تلافاهما في الثانية.
ولو شك المأموم هل دخل قبل رفع الإمام من الركوع أو بعده، رجحنا الاحتياط
على أصل البقاء.

ويحرم السفر بعد الزوال على المخاطب بها، وبكره بعد طلوع الفجر.

فرع: لو سافر بعد الزوال لم يقصر في الرمان الذي يمكنه العود إليها، فإذا مضى
اعتبر المسافة بعده.



تجب صلاة العيدين بشرائط الجمعة إلا أنها مع اختلالها تصلّى ندباً جماعةً
وفردى^٣، وكذا لو فانت مع الإمام وظاهر الحسن^٤، والصدوق سقوطها بفوات الإمام^٥؛
لصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام^٦. وقال علي بن بابويه، وابن الجنيد: تصلّي مع
الشرائط ركعتين، ومع اختلالها أربعاً^٧، لما روي عن علي عليه السلام: «من فاتته فليصل أربعاً»^٨.

١. في بعض النسخ: «أخرى» وفي بعضها: «آخرين».

٢. الكافي، ج ٢، ص ١٢٩ - ١٣٠، باب سواد الجمعة، ج ٩: الفقيه، ج ١، ص ٤١٩ - ٤٢٠، ج ١٢٢٨: تهذيب
الأحكام، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٨.

٣. في بعض النسخ بزيادة «ومع أبو الصلاح من الجماعة مع فقد شرائط الوجوب».

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٥، المسألة ١٦٢.

٥. المقنع، ص ١٤٩: الفقيه، ج ١، ص ٥٠٦، ذيل الحديث ١٤٥٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٢٧٥: الاستبصار، ج ١، ص ١١١، ح ١٧١٥.

٧. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٧، المسألة ٦٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٢٩٥.

ثم إن ابن بابويه يجعلها بتسليمه، وابن الجنيد بتسليمتين^١.
ويشترط فيها الاتحاد كالجمعة إذا كانت واحيتين، فينقصد في الفرسخ الواجبة مع
المندوبة والمندوبتان فصاعداً.
ولا تقضى مع القوات وجوباً، وجوؤه الشيخ^٢، واستحبّه ابن إدريس^٣. وفصل
ابن حمزة بقضاء مستمع الخطبة دون غيره^٤؛ لصحيفة زرارة عن الصادق عليه السلام^٥. ومنع
الحلي من القضاء مطلقاً^٦.
والعدد كالجمعة. وقال الحسن سبعة هـ^٧.
والحطبتان بعدها، وتقديمها بدعة غير محرمة، وهما سنة في المشهور،
وصفتها كما مرّ
وسحب ذكر العطرة وأحكامها في عيد لغيره، ولأضحته وأحكامها في الأضحى،
والحثّ عليهما. وإمام الحاج ذكر المناسك. ولو قلنا بوجوبهما لم يوجب القيام
ووقتها ما بين طلوع الشمس إلى الرواق.
وسبغت بأخير صلاة العطر في الأضحى، لأن يطعم قبل حروجه فيه، وبعد
عوده في الأضحى من أضحيتهم
ويحرم السفر بعد طلوع الشمس على المخاطب بها، ويكره بعد طلوع الفجر
والأقرب بحريم البيع وشبهه إذا قال المؤذن الصلاة.
وكيفيتها، أنها تصلّى ركعتين كسائر صلوات، ويزيد تسع تكبيرات وجوباً في
الأقوى، خمس للركعة الأولى، وأربع للثانية، وتسع قننات وجوباً بما سنع،
والمرسوم أفضل.

١ حكاة عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٨، المسألة ١٦٦

٢، المبسوط، ج ١، ص ١٦٩

٣ الرائر، ج ٢، ص ٣١٨

٤ الوسيلة، ص ١١١

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٣٠١

٦ الكافي في الفقه، ص ١٥٥

٧ حكاة عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٥، المسألة ١٥٣

وستنهما: الإصحار بها إلا بمكة، قيل: وبالمدينة^١، ويسقط الإصحار بالمطر وشبهه.

وخروج الإمام حافياً، ماشياً بالسكينة والوقار، ذاكراً لله تعالى، موصوفاً بما ذكرناه في الجمعة، وكذلك المأموم.

والجهر بالقراءة والقنوت، وقراءة الأعلى في الأولى والشمس في الثانية، أو يقرأ الشمس في الأولى والغاشية في الثانية، أو بالعكس، أو في الأولى الغاشية وفي الثانية الأعلى.

ورفع اليدين بالتكبير.

ويكره الخروج بالسلاح إلا لضرورة. وتنقل قبلها وبعدها إلا بمسجد النبي ﷺ. وألحق ابن الجنيد مسجد مكة، وكل مكان شريف يجتاز به^٢ - فإنه يصلي ركعتين فيه قبل خروجه. ومع الحلبي الصلاة من الطلوع، وانقضاء قبلها وبعدها إلى الزوال إلا بمسجد النبي ﷺ^٣، ولم يثبت.



ويعمل مبر في الصحراء ولا يعمل مبر الجامع. ولو قَدَّمَ التكبير على القراءة ناسياً أعاده ولو سبه حتى ركع، قيل: يعصيه بعد التسليم^٤ ولو سبق المأموم والي بين اشكير، فإن تعذر قضاؤه، وتجب سجدة السهو لنسيانه.

ولو وافق العيد الجمعة تخير مصلي العيد في صلاة الجمعة وإن كان من أهل البلد. ويجب الحضور على الإمام، وأوجب الحضور الحلبي^٥، والقاضي مطلقاً^٦.

١. حكاه عن قوم في السرائر، ج ١ ص ٢١٨؛ وقال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٢، المسألة ١٧٢ الظاهر أن مراده ابن الجيب.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٩، المسألة ١٦٨.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٥.

٤. حكاه عن الشيخ المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٣٦٥.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٥٥.

٦. المهذب، ج ١، ص ١٢٣.

وابن الجنيد على غير قاصي المنزل^١.

ويستحب التكبير في الفطر عقب أربع صلوات، أولها المغرب ليلته وآخرها صلاة العيد، وأضاف ابن بابويه الظهري^٢

وفي الأضحى عقب خمس عشرة نذرًا بمعنى أولها ظهر العيد، وفي الأمصار عقب عشر. وأوجبه المرتضى^٣ وابن العبد^٤، وهو: «الله أكبر» ثلاثاً «لا إله إلا الله، والله أكبر، الحمد لله على ما هدانا وله لشكر على ما أولانا»، ويريد في الأضحى: «وَرَزَقْنَا مِنْ يَمِينِ الْأَنْعَامِ».

[١٩]

درس

تجب صلاة الآيات بكسوف الشمس والقمر والزلزلة وكل مخوف سماوي ولا تحب بكسوف الكواكب، ولا بكسوف النهرين بها ووقتها في الكسوف من الاحتراق من تمام الانجلاء، وفي غيرها عند حصول السبب، فإن قصر الوقت سقطت في الكسوف، ووجب أداءة في غيره، وتقضى مع الفوات عمداً أو نسياناً لا جهلاً إلا مع إيجاب التبرين. ولو اتفقت مع الحاضرة واتسع الوقتان تخير، ويقدم المضيق منهما، ولو تضيقا فدم الحاضرة ولو كان في الكسوف فتضيق وقت الحاضرة قطعها، ثم بنى في الكسوف، على الرواية الصحيحة^٥ والمشهور بين الأصحاب.

١ حكاة عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٧٢، المسألة ١٦٠. قاصي المنزل بعيد المنزل، راجع لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٣، «قصا».

٢ حكاة العلامة عن المقنع في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٥، المسألة ١٧٦. ولكس في المقنع - المطبوع - ص ١٥٠ «ومن السنة التكبير ليلة الفطر، ويوم الفطر في عشر صلوات».

٣ الانتصار، ص ١٧٢، المسألة ١٧٢. جمل العلم والعمل، ص ٧٥.

٤ حكاة عن المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢١٩، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٤، المسألة ١٧٥.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٥٤٨، ج ١٥٢٩، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ج ٣٣٢، ص ٢٩٣، ج ٨٨٨.

وكيفيتها كالیومیة فيما يجب ويستحب ويترك، إلا في الركوع فإنه خمسة في كل ركعة، وفي جواز التبعض في السورة، فلا تكرر الفاتحة. ولو أكمل السورة وجبت الفاتحة، وقال ابن إدريس: تستحب^١. وأقل المجزئ في الخمسة الفاتحة وسورة، وأكثره الحمد خمساً والسورة خمساً.

ويستحب الجماعة وخصوصاً مع الإيعاب، والصدوقان نفياً الجماعة في غير المؤعب^٢، والجهر بها ليلاً ونهاراً، وقراءة الطوال كالكهف، والقنوت على كل مزدوج من القراءة وأقله على الخامس والعاشر، ومساواة الركوع والسجود والقنوت للقراءة، والتكبير عند كل رفع، وفي الخامس والعاشر «سمع الله لمن حمده»، والبروز تحت السماء، والإعادة لو فرغ قبل الانجلاء، ونهاها ابن إدريس^٣، وأوجبها المرتضى^٤.

[٥٠]

درس

تستحب صلاة الاستسقاء كالعيد، والقنوت بالاستغفار، وسؤال الرحمة، وتوفير المياه، وأفضله المرسوم.

ويستحب أمر الإمام الناس في خطبة الجمعة بالخروج من المطالم، والتوبة، وصوم الثلاثة التي تليها، فإن لم يكن فالتي ثالثها الجمعة، والخروج في الثالث خفاً بالسكينة والوقار، وفيهم أهل الصلاح والشيخوخة والشيخات والأطفال مفرقاً بينهم وبين الأمهات، ولا يكون معهم كافر.

ويقول المؤذن: الصلاة، ثلاثاً. وتصلّى جماعة، ويجوز فرادى ولو في الأوقات الخمسة، ويجهر فيها بالقراءة.

فإذا فرغ منها حوّل الإمام رداءه من اليمين إلى اليسار وبالعكس. قيل: ولا يستحب

١. السرائر، ج ١، ص ٣٢٤.

٢. حكاها عنهما العلامة في مختلف الشعة، ج ٢، ص ٣٩٩ المسألة ١٨٤، وقال به الصدوق في المنع، ص ١٤٣.

٤. جمل العلم والعمل، ص ١٨ وفي بعض النسخ بزيادة «و بالصلاة».

لغيره^١. ثم يستقبل القبلة، ويكبر مائة، ثم يسبح عن يمينه مائة، ويهلل عن يساره مائة، ويحمد مستقبل الناس مائة، رافعاً صوته بالجميع، ويتابعونه على ذلك. ثم يخطب خطبتين، ويجزئ الدعاء والذكر بدلها إن لم يحسنهما.

ويكرر الخروج لو تأخرت الإجابة، وليكن في الصحراء ويستحب دعاء أهل الخضب لأهل الجذب.

ولو نذر صلاة الاستسقاء وجبت في وقته، وهو فتور الأمطار وجفاف الآبار. ولا يلزم غيره الخروج معه، ويجب عليه إن انفرد، وكذلك في الإتمام إذا نزل الغيث قبل الفراغ، إلا مع العذر فيتم ولو ماشياً مخففاً، ويستحب له الخروج فيمن يطعمه.

ولو سُقوا في أثناء الخطبة صلّوا شكراً، ولو سُقوا في أثناء الصلاة أتموها، ولو كثر الغيث وخف منه استحب الدعاء بإزالته.

ويكره نسبة المطر إلى الأنواء، ويحرم اعتقاده.

وتسحب نافلة شهر رمضان، خلافاً للصدوق^٢، وهي ألف ركعة، خمس مائة في العشرين الأولين، لكل ليلة عشرون - ثمان بين العشاءين، واثنى عشرة بعدهما - ومائة في ليلة تسع عشرة، وخمسمائة في لعشر الأخير، في كل ليلة ثلاثون - ثمان بين العشاءين، واثنان وعشرون بعدهما^٣ - ومائتان في ليلتي إحدى وثلاث.

ويجوز الاقتصار في الليلي الثلاث على المائة، فيصلّي في الجُمع الأربع أربعون بالسوية، بصلاة علي وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي آخر جمعة عشرون بصلاة علي عليه السلام. وفي ليلة السبت عشرون بصلاة فاطمة عليها السلام.

ويستحب زيادة مائة ليلة النصف، وقراءة التوحيد في الليالي الثلاث في كل ركعة عشراً، والدعاء بين كل ركعتين بالمرسوم.

ويستحب صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الجمعة، وهي ركعتان، يقرأ في كل منهما

١. من القائلين به المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٣٦٤.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٦، ح ١٥٦٦.

٣. ليس في أكثر النسخ «واثنان وعشرون بعدهما».

الحمد مرةً، والقدر خمس عشرة مرةً، ثم يركع ويقرأها كذلك، ثم في رفعه، ثم في سجوديه ورفعيته.

وصلاة عليّ ؑ ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد مرةً والقدر مائة مرةً، وفي الثانية الحمد مرةً والتوحيد مائة مرةً.

وصلاة فاطمة ؑ أربع ركعات، في كل ركعة الحمد مرةً والتوحيد خمسون مرةً. وقيل: هذه صلاة عليّ ؑ والأولى صلاة فاطمة ؑ^١.

وصلاة الحَبِوة لجعفر ؑ أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في الأولى الزلزلة، وفي الثانية والعاديات، وفي الثالثة النصر، وفي الرابعة الإخلاص، كل ذلك مع الحمد، ثم يقول: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» خمس عشرة مرةً، ثم يقولها في ركوعه وسجوده والرفع من كل منهما عشرًا، فذلك ثلاثمائة. ويجوز تجريدتها وقضاؤه عند الحاجة.

وصلاة ليلة الفطر ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد مرةً والإخلاص ألف مرةً، وفي الثانية الحمد والإخلاص مرةً.

والصلاة الكاملة يوم الجمعة، وصلاة ليلة النصف من شعبان، وصلاة القدير، وليلة المبعث ويومه، والحاجة، والشكر، والاستخارة، والتوبة.

والاستطعام ركعتان، يقول بعدهما: «يا ربّ إني جائع فأطعمني»، فإنه يطعمه. وللعافية، والغنى، ودفع الخوف.

وللحَبَل ركعتان بعد الجمعة، يطيل فيهما لركوع والسجود، ثم يقول: «اللهم إني أسألك بما سألك^٢ زكريّا، إذ قال: «رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ»، اللهم هَبْ لي ذريةً طيبةً إنك سميع الدعاء، اللهم باسمك استحللتها، وفي أمانتك

١. من القائلين به الشيخ في النهاية، ص ١٤٠ - ١٤١، والمبسوط، ج ١، ص ١٣٢، والعللي في الكافي في الفقه، ص ١٦٦ وابن الجراح في المذهب، ج ١، ص ١٤٩، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٧٧، وسنن أبي المبراهيم، ص ١٨٤، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٠٠، والمعتبر، ج ٢، ص ٢٦٩، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٩٧.

٢. في بعض النسخ بزيادة «به».

أخذتها، فإن قضيت لي في رحمها ولدًا فحمله غلاماً، ولا تجعل للشيطان فيه نصيباً ولا شريكاً^١.

[٥١]

درس

كل من أخل بركن أو شرط أبطل صلاته وإن كان سهواً، وكذا بواجب عمداً وإن كان جاهلاً إلا في الجهر والسر، وكذا لو فعل ما يجب تركه ويتحقق العوات بالدخول في آخر، فهو لم يدخل تلافاه، ركناً كان أو غيره، في الأوليين أو غيرهما.

ويقضي بعد التسليم التشهد، والسجدة، والصلاة على النبي وآله عليهم السلام إذا ذكر ذلك بعد الركوع أو بعد التسليم بيته الأداء بما دام في الوقت وروي قضاء كل فائت وإن كان ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً، بطريق عبد الله بن سنان الصحيح، عن الصادق عليه السلام^٢ ولو ترك سجدة فشكل أتت من ركعة أو ركعتين أعاد، وكذا بعيد لو شك في عدد الثمانية والثلاثة، أو في الأوليين من الرباعية، أو لم يحرزهما.

ولو شك في فعل أتى به في محله، وبعده لا حكم له، ولو تبين فعله بطلت إن كان ركناً إلا الركوع إذا لم يرفع رأسه على قول قوي^٣ ولا تبطل لو تبين زيادة غير الركن أو زاده سهواً، بخلاف زيادة الركن، فإنها تبطل عمداً وسهواً.

ولا تبطل بنسيان غير الركن كالتقراءة والجهر والإخفات والتسبيح في الركوع والسجود، والطمأنينة فيهما، والرفع منهما، والطمأنينة فيه، ونسيان بعض الأعضاء، ولا حكم للشك مع الكثرة وتحصل بالتوالي ثلاثاً وإن كان في ثلاث فرائض.

١. رواه في الكافي، ج ٣، ص ٤٨٢، باب صلاة من أراد أن يدخل بآهله وس، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٦٥، ج ٩٧٢، والآية في الأنبياء (٢١): ٨٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٦، ج ١٠٠٨.

٣. من القائلين به السيد المرتضى في جمل العلم والعمل ص ٧١، والشيخ في النهاية، ص ٩٢، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٠١، وابن رهرة في عية التروع، ج ١، ص ١١٣، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٥١.

فيبني على وقوع ما شك فيه، فلو فعله فالأقرب البطلان.

ولا لشك الإمام وحفظ المأموم وبالعكس. ولا للسهو في السهو، كالشك في أثناء سجدة السهو في عددهما أو بعض أفعالهما، فيبني على فعل ما شك فيه.

أما الشك في عدد الاحتياط أو أفعاله فظاهر المذهب عدم الالتفات. ولو تلافي السجدة المنسية فشك في أثنائها فكذلك، ولو سها عن تسبيحها أو عن بعض الأعضاء لم يسجد لها سجدة السهو.

ولو شك في الركوع أو السجود فأتى به، ثم شك في أثنائه في ذكر أو طمأنينة فالأقرب التدارك.

ولو سها عن واجب في سجدة السهو كذكر أو طمأنينة لم يسجد له، ولو شك هل وقع منه سهو، أو في كون الواقع له حكماً، فلا شيء. ومأخذ هذه التفسيرات استعمال السهو في معناه وفي الشك.

ولو شك في الفاحشة وهو في السجدة أعادها وقال ابن إدريس: لا يلتفت، ونقله عن المفيد^١. ومن هذا لو شك في آية سابقة وهو في لأحقة

ولو شك في السجدة أو إحداهما وقد قام لم يلتفت. وأوجب في النهاية التدارك ما لم يركع، وكذا التشهد^٢.

والظان يتبع ظنه وإن كان في الأوليين. ويظهر من ابن إدريس تخصيصه بالأخيرتين^٣.

ولا يبطل الشك في أفعال الأوليين على لأصح ونقل الشيخ البطلان^٤. وفي النهاية: تبطل بالشك في الركوع منهما^٥.

١. السرائر، ج ١، ص ٢٤٨-٢٤٩.

٢. النهاية، ص ٩٢-٩٣.

٣. السرائر، ج ١، ص ٢٥٠.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٢٠-١٢١.

٥. النهاية، ص ٩٢.

ولو نسي سجدة قضاها بعد لصلاة. وسجد^١ لله وإن كانت من الأوليين. وقال في التهذيب: تبطل الصلاة فيهما^٢. وظهر الحسن البطلان وإن كان من الأخيرتين^٣؛ لرواية المعلى بن خنيس^٤.

ولا تقضى السجدة المنسبة في أثناء لصلاة. خلافاً لعلي بن بابويه حيث قال: تقضى السجدة من ركعة في تاليها^٥.

ولا تبطل زيادة السجدة سهواً، خلافاً للحسن^٦، والحلي^٧. ولا ينسيان سجديتين إذا ذكر بعد قيامه ولمّا يركع، خلافاً لابن إدريس مع موافقته على تدارك السجدة الواحدة إذا لم يركع^٨.

[٥٢]

درس

لو شك في عدد الأوليين بطمس الصلاة. ثم قال علي بن بابويه:

إذا شك بين الواحدة والاثنتين والثلاث والأربع صلى ركعة من قيام وركعتين من جلوس^٩ - وقال - وإن شك بين الواحدة والاثنتين أعاد. فإن شك فيهما ثانياً واعتدل وقمته تحرّج بين ركعة قائماً واثنتين جالساً^{١٠}. وكذا تبطل بالشك في المغرب.

١. في بعض النسخ: «يسجد».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٤، ذيل الحديث ٦٠٤.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٧٢ المسألة ٢٦٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٤، ح ١٦٤؛ لاستبصار، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٣٦٣.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٧٣ - ٣٧٤، المسألة ٢٦٤.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٧٥، المسألة ٢٦٤.

٧. الكافي في الفقه، ص ١١٩.

٨. السرائر، ج ١، ص ٢٤١.

٩. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٠، المسألة ٢٦٧.

١٠. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٧٨، المسألة ٢٦٦.

وقال ابنه. لو شك فيها بين الثلاث والأربع أتمها بركعة، وإن توهم الثلاث سلم واحتاط بركعتين جالساً^١؛ لرواية عمار^٢. واقتولان نادراً.

ولو شك في الرباعية بين الاثنتين والثلاث بنى على الثلاث وأتمها. واحتاط بركعة قائماً أو ركعتين جالساً. وقال علي بن بابويه:

إن توهم الأكثر بنى عليه واحتاط بركعة بعد التسليم، وإن توهم الأقل بنى عليه وتشهد في كل ركعة وسجد للسهو، وإن اعتدل تحير بين الأمرين^٣.

ولو شك بين الثلاث والأربع بنى على الأربع واحتاط كالأول.

وقال ابنه:

بتخير بين الباء على الأقل ولا شيء عليه، ولأكثر فاحتاط بركعة قائماً أو ركعتين جالساً^٤.

ولم يذكر الحسن في هاتين المسألتين سوى ركعتين من جلوس^٥؛ لرواية حسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام^٦.

ولو شك بين الاثنتين والأربع، سلم وصلى ركعتين قائماً، وظاهر الصدوق البطلان^٧؛ لرواية مقطوعة^٨ مؤولة بالشك قبل السجدة^٩.

ولو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع، سلم وصلى ركعتين قائماً، ثم ركعتين جالساً. وقال الصدوق: يصلي ركعة قائماً وركعتين جالساً^{١٠}. والأول مروى^{١١}، وعليه

١. العنق، ص ١٠١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٢، ح ٧٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧١، ح ١٤١٢.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٨١، المسألة ٣٦٨.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٢، المسألة ٢٦٩؛ وراجع أيضاً الفقيه، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٠٢٥.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٤، المسألة ٢٧١.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٥١، باب السهو في الثلاث والأربع، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٧٣٦.

٧. المطبوع، ص ١٠٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٧٤١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤١٢.

٩. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٤، المسألة ٢٧٢.

١٠. الكافي، ج ٢، ص ٣٥٢، باب السهو في الثلاث والأربع، ح ٦؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠٢٢؛ تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٧٤٢.

الأكثر. وجوَر المفيد ثلاث ركعات قائماً هنا^١. والأولى الترتيب؛ لمرسلة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام^٢

ولو شك بين الأربع والخمس فالمشهور وجوب سجدي السهو لا غير وقال الصدوق. يصلي ركعتين جالساً^٣ وأول بالشك قبل ركوعه.

وفي رواية الحلبي الصحيحة، عن الصادق عليه السلام: «إذا لم تدر أربعاً صليت أو خمساً زدت أو نقصت، فتشهد وسلم واسجد سجدي السهو بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيهما تشهداً حقيقاً»^٤.

ولو شك بين الأربع والخمس فصاعداً فكالحس عند ابن أبي عقيل^٥؛ لمفهوم الرواية^٦، وأصالة الصحة، وعدم الزيادة.

ولو شك في المأولة تخير في البناء، ولاقل أفضل.

فروع:

الأول: كل شك يتعلق بالأوليين فالظاهر أنه مشروط بإكمال السجدين، فلو حصل في الركوع أو قبله أو بينه وبين السجود أو فيه بطلت، والشك بين الثلاث والأربع غير مشروط بذلك.

أما الشك بين الأربع والخمس فإن كان قبل الركوع فهو شك بين الثلاث والأربع فيرسل نفسه، ويحتاط احتياطه، وعليه المُرْغِمَان، ونفاهما ابن إدريس^٧. وإن كان في الركوع أو بعده ولمّا يكمل السجود فقولان، أقربهما الإتمام والمُرْغِمَان.

الثاني: لو خالط الشك في المسائل لأول الشك في الخامسة، فالحكم واحد، إلا

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٦، المسألة ٢٧٤.

٢. تقدم تخريجه قبل أسطر عند قوله. والأول مروى

٣. المقنع، ص ١٠٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ج ١٠٢٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦، ج ١٧٧٢ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠.

ج ١٤٤١

٥. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٩٠، المسألة ٢٧٦.

٦. أي رواية الحلبي.

٧. السرائر، ج ١، ص ٢٥٦-٢٥٧.

أنه يزيد المُرغمَين، ويحتمل البطلان. أمّا الشك بين الإثنين والخمس فمبطل مطلقاً. والشك بين الثلاث والخمس كذلك ما لم يكن قبل الركوع، فيكون شكاً بين الإثنين والأربع.

الثالث: لو شك في ركوعات الكسوف بنى على الأقل، ولو شك في الركعتين بطلت. ولا بن طاوس^١ هنا قول ذكره في البشري حَقْناء في الذكرى^٢.

الرابع: يشترط في الاحتياط النية، وجميع ما يعتبر في الصلاة، وقراءة الفاتحة وحدها إخفاً. ولا يجزئ التسبيح، خلافاً للمفيد^٣ وابن إدريس^٤.

الخامس: لا تبطل الصلاة بتخلل المناهي بينه وبين الصلاة وفاقاً لابن إدريس^٥، وظاهر الأخبار يقتضي البطلان^٦. نعم، لو تبين النقصان فالأقرب البطلان.

السادس: لو تذكر بعده لم يلتفت زاد أو نقص طابق أو خالف، وفي أثنائه يتقه إن طابق، وإن خالف فإشكال^٧. وفي الاحتياطين يراعي المطابقة للمقدم منهما.

السابع: الأقرب المنع من الاقتداء فيه به، إلا في الشك المشترك بين الإمام والمأموم.

[٥٢]

درس

لو زاد خامسة سهواً فالمشهور البطلان مطلقاً.

وفي صحيح جميل عن الصادق^٨: «تصح الصلاة إن كان قد جلس عقيب الرابعة بقدر التشهد»^٩.

١. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٤ (ضمن الموسوعة، ج ٧)

٢. المقنعة، ص ١٤٦.

٣. السرائر، ج ١، ص ٢٥٤.

٤. السرائر، ج ١، ص ٢٥٦.

٥. راجع وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢١٦ وما بعدها. الباب ١٠ و ١١ و ١٣ من أبواب الحلل الواقع في الصلاة.

٦. في بعض النسخ بزيادة «يشأ من امتثال الأمر المقتضي للإجراء، ومن حصول الزيادة أو النقصان في الصلاة».

٧. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٩، ج ١٠، ١٧: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٤، ج ٧٦٦: الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٧، ج ١٤٣٦.

وفي تعدي الحكم إلى غير لرباعية^١ وإلى زيادة ركعتين فما زاد نظر.
ولو تلافي السجدة المنسية قبل ركوعه وجب الجلوس، ثم السجود ما لم يكن قد
جلس بعد السجدة الأولى. ولو نوى بها لاستراحة ففي إحزائها نظر، أقربه الإجزاء.
وفي المبسوط نفى وجوب الجلوس هنا مطلقاً^٢.

ولو سبي بعض التشهد فعاد به فالأقرب إجزاء المنسي، ويحتمل الاستئناف؛
تحصيلاً للموالاتة، ويضعف إذا كان المني الصلاة على النبي وآله؛ فإن قضاءها بعد
التسليم منفردة يستلزم انفرادها هنا بطريق الأولى. وأنكر ابن إدريس قضاءها بعد
الصلاة^٣؛ لعدم النص.

ولا تفني المُرغَمَتان عن قضاء التشهد المنسي، خلافاً للصدوق^٤. ولو نسي
التشهد الثاني قضاء كالأول.

ولو أحدث قبله أو قبل قضاء السجدة المستنة فوحيان، أقربهما صحة الصلاة
ويتطهر ويأبى بالمنسي. وقال ابن إدريس: لو كان المنسي التشهد الأخير بطلت^٥.
وهو تحكّم.

ولو أحدث بعد السجود قبل التشهد الثاني فالمشهور البطلان، واحترأ الصدوق
بالتطهارة وفعله في محله^٥؛ لرواية عبيد بن زرارة عنهما^٦، وخير فيها بين
الجلوس في مكانه أو غيره.

وتحب المُرغَمَتان؛ لما سبق، ولقضاء السجدة والتشهد، وللكلام سهواً، والتسليم

١ المبسوط ج ١، ص ١٢

٢ السرائر ج ١، ص ٢٥٧.

٣ المقنع، ص ١١٠، الفقيه ج ١، ص ٣٥٦، ديل الحديث ١٠٣٦

٤ السرائر ج ١، ص ٢٥٩

٥ المقنع، ص ١٠٩، الفقيه ج ١، ص ٣٥٦، ديل الحديث ١٠٣١

٦ الكافي ج ٢، ص ٣٤٦-٣٤٧، باب من أحدث قبل التسليم ج ١ و٢؛ تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٣١٨.

ج ١٢٩٩ و١٣٠٠؛ الاستبصار ج ١، ص ٢٤٢-٢٤٣، ج ١٢٩٦ وتعل في العبارة سقط والصحيح هكذا؛ لرواية

عبيد بن زرارة، وزرارة عنهما؛ لأن الرواية الأولى في الكافي والمروية في التهذيب عن عبيد بن زرارة، عن

أبي عبد الله^٧، والرواية الثانية في الكافي والمروية في الاستبصار عن زرارة عن أبي جعفر^٨

في غير موضعه سهواً. وقال المفيد: تجبان إذا لم يدرِ راد سجدة أو نقص سجدة، أو زاد ركوعاً أو نقص ركوعاً، وكان الشك بعد تجاوز محله^١. وقال المرتضى^٢، والصدوق: تجبان للعود في موضع قيام وبالعكس^٣، وزاد الصدوق: من لم يدر زاد أو نقص.

وفي الشك بين الثلاث والأربع إد، توهم أربعة؛ لرواية إسحاق بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «إذا ذهب وهنك إلى التمام أبدأ في كل صلاة فاسجد سجدتين بغير ركوع»^٤. وهو متروك.

ونقل الشيخ أنهما تجبان في كل زيادة ونقصان^٥ ولم نظفر بقائله ولا بمأخذه إلا رواية الحلبي السالفة^٦. وليست صريحة في ذلك، لاحتمالها الشك في زيادة الركعات ونقصانها، أو الشك في زيادة فعل أو نقصانه، وذلك غير المدعى، إلا أن يقال بأولوية المدعى على المنصوص.

وفرّع الشيخ عليه وجوبهما بزيادة النفل ونقصان^٧ وأوجبهما الحلبي للحن سهواً^٨ وقال ابن الجبلة: لو نسي الفريضة قبل الركوع وبعده قننت قبل أن يسلم في تشهدده وسجد سجدتي السهو^٩.

فرع: لو تعدّد سبب السجود تعدّد ما لم يدخل في حدّ الكثرة. وقال ابن إدريس: ما لم يتجاسس^{١٠}.

١. حكاة عن رسالته العريّة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤١٦، المسألة ٢٩٧

٢. جعل العلم والعمل، ص ٧٢

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٤١، دليل الحديث ٩٩١

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٧٣٠

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٢٤-١٢٥: الخلاف، ج ١، ص ٤٥٩، المسألة ٢٠١

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٧٧٢: الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١٤٤١

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٢٥

٨. الكافي في الفقه، ص ١١٨

٩. حكاة عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤١٥، المسألة ٢٩٦

١٠. السرائر، ج ١، ص ٢٥٨

وهما بعد التسليم. وقال ابن الجبيل لمنقصة قبله^١؛ لرواية صفوان^٢. وحملها الصدوق على التقيّة^٣.

ويجب فيهما النيّة وما يجب في سجود الصلاة إلّا أن ذكرهما: «بسم الله وبالله اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد» أو «بسم لله وبالله السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته».

ويتشهد بعدهما تشهداً خفياً. ويسمّ التسليم المخرج من الصلاة. وقال الحلبي يخرج منهما بالتسليم على النبيّ ﷺ^٤.

والأقرب فعلهما قبل الكلام، ولو أخرهما أتى بهما بعد. وليستا شرطاً في صحّة الصلاة، خلافاً للخلاف^٥، وقد يريد به تحتم فعلهما.

والأحوط متابعة المأموم إمامه فيهما لو خلا عن السبب، ووجوبهما عليه وإن خلا الإمام عن السبب. وفي الخلاف يتحلّل الإمام سهو المأموم إجماعاً^٦. وفي المختلف إن كان شكّاً^٧؛ جماعاً بين خبري استتال وجوبهما على المأموم^٨. وحقق بعدمه^٩

[٥٤]

درس

يجب قصر الرباعيّة بحذف الأخيرتين إلّا هي الأماكن الأربعة. وعمّم الصدوق

١. حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٢٦، المسألة ٢٩٩.

٢. التقيّة، ج ١، ص ٣٤١، ح ٩٩٦.

٣. التقيّة، ج ١، ص ٣٤١، ذيل الحديث ٩٩٦.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٤٨.

٥. الخلاف، ج ١، ص ٤٦٢، المسألة ٢٠٣.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٤٦٣-٤٦٤، المسألة ٢٠٦.

٧. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣٣-٤٣٤، المسألة ٧.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ١٤٦.

٩. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٩، باب من شك في صلاته كلها، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ١٤٢٨.

وشرط فيها إقامة عشرة^١ وطرد المرتضى^٢، وابن الجنيّد الحكم في مشاهد الأئمة^٣. وظاهرهما تحتمّ التمام في هذه المواضع. والأقرب التخصيص بالمساجد، وما دار عليه سور الحضرة الحسينية، فلا إتمام في بلدانها.

والفطر في الصوم الواجب، إلا صوم دم لمتعة، والبدنة للمفيض من عرفة. والنذر المقيّد بالسفر بشرائط ثمان:

الأول: ربط القصد بمعلوم، فلا يقصر الهائم وطالب الأبق وشبهه إلا في عوده إذا كملت المسافة. ومنتظر الرفقة على حدّ مسافة مسافر، وعلى حدّ البلد مقيم، وبينهما إن جزم بالسفر فمسافر، وإن وقف عليها فمقيم.

والمكره على السفر إذا ظنّ الوصول ولا مندوحة بقصر. وقصد المتبوع كافٍ عن قصد التابع كالزوجة والعبد. ولا يقدح عروص الجنون في الأثناء وكذا الإغماء. ولو منع من السفر فكمستطر الرفقة، وكذا لو ردّته الريح

الثاني: كون المقصود مسافة فصاعداً، وهي ثمانمائة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع، أو مدّ البصر في الأرض المستويّة، أو أربعة لمريد الرجوع ليومه أو ليلته.

ولو تردّد في أقلّ من أربعة لم يقصر وإن زاد عن النصاب، سواء انتهى إلى محلّ التمام أو لا.

ولو قصد أربعة ولم يرد الرجوع ليومه فرويتان^٤، جمع جماعة بينهما بالتخيير^٥.

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٢، ذيل الحديث ١٢٨٥.

٢ جمل العلم والعمل، ص ٨٣.

٣ حكاية منه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٥٥، المسألة ٤٠٠.

٤ رواية أطلق فيها الأمر بالتخيير في أربعة فراسخ، كالمروري في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٧ و٢٠٨، ح ٤٩٤ - ٤٩٥ و٤٩٧ - ٥٠٠، ورواية قدر المسافة فيها بثمانية فرسخ، كالمروري في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٤٩٢ - ٤٩٣.

٥ كالصديق في الفقيه، ج ١، ص ٤٣٦، ذيل الحديث ١٢٧٠، والمفيد في المقتعة، ص ٣٤٩، والشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٨، ذيل الحديث ٤٩٦، والمبسوط، ج ١، ص ١٤١.

وأهل مكة إذا قصدوا عرفات من هذا القبيل. وفي الخبر الصحيح قصرهم^١.
ويكفي مسير يوم مع الشك في النهار والسير المعتدلين، ولو لم يتفق وشك
فلا قصر، ولو تعارضت البيتان قصر.

الثالث: الضرب في الأرض، فلا يكفي القصد من دونه، ولا يشترط بقاء الضرب
بالنسبة إلى ما قصره، فلو صلى قصراً، ثم بدا له عن المسافة لم يعد وإن بقي الوقت
على الأقرب.

ثم إن كان قد خفي عنه الجدار والأذان قبل القصد اكتفى بالضرب، وإلا
اشترط إخفاؤهما، ولا يكفي إخفاء أحدهما على الأقرب، وكذا في رجوعه. وقال
علي بن بابويه: يكفي الخروج من مره فيقصر حتى يعود إليه^٢. ولا عبرة بالأعلام
والأسوار.

أما البلد العظيم فالأقرب اعتسار محنته، والبدوي يعبر خلتته، والمنزل المرتفع أو
المنخفض يقدر فيه التساوي، ولو ترخص^٣ بغير أعاد وإن كان جاهلاً وفي الكفارة
لو أخطر جاهلاً خلاف أقربيه فيها.

الرابع: كون السفر سائناً، فلا يقصر العاصي^٤، كالآبق وتارك وقوف عرفة، أو
الجمعة مع وحيه عليه، وسالك المخوف مع ظن القطب، والمتصيد لهواً وبطراً
والمشهور أن صيد التحارة يقصر فيه الصوم خاصة، أما الصيد للحاجة فيقصر مطلقاً
والعاصي في عايته لا يقصر، ولو كانت الغاية مباحة وعصى فيه قصر.

ويقصر في سر التزهد إذا لم يشتمل على غاية محرمة مقصودة.

الخامس: بقاء القصد، فلو عزم في أثناء المسافة إقامة عشرة أتم حينئذ، ولو كان
ذلك في ابتداء سفره اعتبرت المسافة إلى موضع العزم، ولو خرج بعد عزم الإقامة
وقد صلى تماماً اشترط مسافة أخرى

١. الكافي، ج ٢، ص ٥١٩، باب الصلاة في مسجد من... ج ١٥ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٣٠٣: تهديب الأحكام،
ج ٣، ص ٢١٠، ح ٥٠٧.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٤ مسألة ٣٩٢.

٣. في بعض النسخ بزيادة «فيه».

وينقطع السفر أيضاً بأن يمضي عليه في مصر ثلاثون يوماً وإن بقي العزم الجازم أو تردّد.

ولو رجع عن نية الإقامة وقد صلى على التمام أتمّ ما دام مقيماً وإلا قصر. وفي الاكتفاء بخروج الوقت على العزم، أو الشروع في الصوم، أو بالصلاة التامة في أحد الأربعة، أو بإتمام الصلاة ناسياً نظراً.

ولو رجع في أثناءها قصر ما لم يركع في الثالثة.
ولو نوى المقام في أثناءها أتمّها.

السادس: عدم وصوله إلى منزل له فيه ملك واستيطان ستة أشهر ولو متفرقة، والأقرب اعتبار كونه ممن يصلي تماماً فيها. وفي اعتبار كونه بمنى الإقامة نظراً.

وتظهر الفائدة لو صلى تماماً بعد مضي ثلاثين يوماً ولم يمس الإقامة، أو صلى تماماً في أحد^١ الأربعة وله فيها سرل، أو صلى تماماً ناسياً وخرج الوقت، أو صلى تماماً لكثرة السفر، أو لكونه عاصياً بحرقه.

أمّا لو نوى المقام فصلى صلاة على التمام، ثمّ بدا له فاسمّر على التمام، فالأقرب احسابه من ستة الأشهر.

ولا يشترط كون الملك صالحاً للسكنى، بل يكفي الضيعة بل النخلة، واستيطان كلّ ما يعدّ من البلد، والظاهر أنّ هذه محلّ لترخّص.

واشترط بعضهم بقاء الملك^٢، فلو خرج عنه ساوى غيره، وبعض المعاصرين سبق الملك على الاستيطان^٣، فلو تأخّر لم يعتدّ به، وهما قريبان.

ومن اتّخذ بلداً دار إقامته فالأقرب إلحاقه بالملك. ولا يكفي الوقوف العائمة، كالزُبط والمدارس والمساجد في الملك. أمّا الوقف الخاصّ، فالأقرب الاكتفاء به. ولو شكّ في المقام قدر النصاب فالأصل عدم

١. في بعض النسخ زيادة «الأمكن»

٢. كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢١١، وتذكرة فقهاء، ج ٤، ص ٣٩١، المسألة ٦٣٢

٣. لم نثر على هذا القول لمن تقدّم عن الشهيد. وحكاه عن الذكري والبيان والموجز وكشف الالتباس والهلالية والعروة... العاصلي في مفتاح الكرامة، ج ١٠، ص ٤١٦

السابع: أن لا يكثر السفر، فيتم المكاري والملاح والبريد والراعي والتاجر إذا صدق الاسم، وهو الثالثة على الأقرب. وقال ابن إدريس: أصحاب الصنعة كالمكاري والملاح والتاجر يتنون في الأولى، ومن لا صنعة له في الثالثة^١ وفي المختلف: الإتمام في الثانية مطلقاً^٢.

ولو أقام أحدهم عشرة أيام بنية الإقامة في غير بلده، أو في بلده وإن لم ينو قصر، وكذا يكفي عشرة بعد مضي ثلاثين في غير بلده وإن لم ينو

فروع ثلاثة.

الأول: لو سافر البدوي إلى مسافة لا يقطر والبيت، فالأقرب القصر؛ لتعليل إتمامه في الرواية بهما^٣ ويمكن ذلك في الملاح؛ لتعليل إتمامهم بأن «سوتهم معهم»^٤، بل يمكن اختصاص الإتمام بكون سفرهم لتلك الصاعات، فلو سافروا لغيرها قصرُوا. الثاني: لو سافروا بعد إقامة عشرة فلا بد من الكثرة المعبرة ابتداء سواء كان ذلك صنعة لهم أم لا.

الثالث: لو تردد في فرى دون المسافة لكل مكان يسمع أذان بلده فيه فيحكمه، وما لا فلا. نعم، لو كمل له عشرة متفرقة في بلد، قصر. واحتراز الشيخ بإقامة خمسة في تقصير صلاة النهار^٥، وليس بقوي واحتراز ابن حنيد في الخروج عن السفر بإقامه خمسة أيام أيضاً^٦، وهو متروك. ورواية محمد بن مسلم به محمولة على المقام بالأربعة^٧.

١ السرائر، ج ١، ص ٢٤٠

٢ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٦، المسألة ٣٩١

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤١٤، ج ١٢٨٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٤، ج ٥٢٤، وج ٤، ص ٢١٨، ج ١٦٣٥ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٢، ج ٨٢٦

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٨، باب الصلاة للملاحين والمكاريين و... ج ١٩: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٥، ج ٥٢٧: الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ج ٨٢٩

٥ النهاية، ص ١٢٢-١٢٣

٦ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٦ المسألة ٣٩٤

٧ الكافي، ج ٢، ص ٤٣٦، باب المسافر يقدم البلدة كم يقصر الصلاة، ج ٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٩-٢٢٠، ج ٥٤٨: الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٨، ج ٨٤٩

الثامن: أن يستوعب السفر الوقت، فلو خرج بعد وجوبها أو دخل في وقتها، فراجع الأقوال التمام في الموضعين^١، وهو أقرب. والظاهر أنه يشترط مضي كمال الصلاة في أول الوقت، ويكتفي بركعة في آخره. والقضاء تابع للأداء. ويقضي نافلة الزوال المسافر بعد دخول الوقت.

[٥٥]

درس

لا قصر في فوائت الحصر وإن صلاها سراً. ولو قصر ولا يعتد وحوب القصر أعاد وقضى قصرأ إذا كان يعلم المسافة، ولو لم يعلمها ثم علم والوقت باق أعاد قصرأ. ولو خرج الوقت ففي القضاء تمامأ أو قصرأ بطر. وكذا لو صلى بنية التمام، ثم سلم على الأولين وانصرف ناسياً، ثم تبين المسافة في الوقت أو بعده. ولو كان يعلم المسافة والقصر فتوى التمام سهواً، ثم انصرف ناسياً على القصر فالإشكال أقوى.

ولو قصر المغرب جاهلاً لم يعذر إلا في رواية شاذة^٢ ولو قصر الشنائة أعاد إجماعاً.

ولو أتم المسافر جاهلاً فلا إعادة في الصلاة والصوم. وقال الحلبي: يعيد الصلاة في الوقت^٣. ولو كان ناسياً فالأقرب لإعادة في الوقت خاصة. وقال علي بن بابويه^٤، والحسن: يعيد مطلقاً^٥. وهو قوي على القول بوجوب التسليم. أمّا الصائم فيعيد مطلقاً إجماعاً إذا تحتم القصر.

١ للاطلاع على الأقوال والفتاوى بها راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٤٠-٥٥١، المسألة ٣٩٦ و٣٩٧.
٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٥٠، ج ١٣٠٧، تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٢٦، ج ٥٧٢: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٠، ج ٧٧٩.

٣ الكافي في الفقه، ص ١١٦

٤ و٥، حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٨، المسألة ٣٩٥.

ولا ينقطع السفر بوصول منزل القريب أو الزوجة، خلافاً لابن الجنيّد^١؛ للرواية^٢،
وتحمل على نية المقام.

ولو خرج ناوي المقام عشرين إلى ما دون المسافة فإن عزم العود والمقام عشرين
مستأنفة أتم ذاهباً وعائداً ومقيماً، وإن عزم على المارقة قصر. وإن نوى العود
ولم ينو عشرين فوجهان، أقربهما القصر إلا في الذهاب.

ولا عبرة باقتداء المقصر بمتهم والأقرب استحباب الجمع بين الفريضتين سفرًا،
واستحباب الفرق حضراً.

ويستحب جبر المقصورة بالتسبيحات لأربع بعدها ثلاثين مرة.

[٥٦]

درس

الخوف مقصص لنقص كفاءة الصلاة مع عدم التمكن من إتمامها إجماعاً، وكذا
نقص العدد على الأقوى، سواء صليت جماعة أو فرادى.
وهي أنواع:

إحداها، صلاة ذات الرقاع، وشرطها كون العدو في غير القبلة، وقوته بحيث
يخاف هجومه، وكثرة المسلمين بحيث يمكنهم الافتراق فرقتين، وأن لا يحتاج إلى
الريادة على فرقتين، وإباحة القتال على قول^٣.

فيقف الإمام بطائفة بحيث لا يبلغهم ضرر العدو، والأخرى تحرسهم، فيصلّي
بالأولى ركعة، ثم يفارقونه بعد قيامه على الأقوى ويستمنون، ثم يحرسون
وتأتي الطائفة الأخرى فتدخل معه في الثانية، ثم يفارقونه في تشهده بنية
الانفراد على الأقرب، وتجب القراءة في الثانية لهم، ويطول تشهده، ثم يسلم بهم.

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٦٣، المسألة ١٠٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٦٠٨ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٨٢٥.

٣ من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٦٨، والعلامة في منتهى المطالب، ج ٦، ص ٤١٩.

ولو سلّم ولمّا ينتظر فالمروي: الجواز^١.

وفي المغرب يصلي بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين أو بالعكس، والأوّل أفضل على الأظهر.

ولا يشترط تساوي الفزقتين عدداً، ويجب على الفرقتين أخذ السلاح وإن كان نجساً على الأقرب، ولو منع واجباً في الصلاة لم يجز اختياراً، ولا يختص الوجوب بالفرقة المقاومة على الأقرب.

ولا حكم لسهو المأموم حال المتابعة، ولو صليت مع الأمن، أو مع تحرّيم القتال، أو حال طلب العدو فوجهان

ولو صلى بهم الجمعة في الحضر خطب بالأولى، واشترط كونها كمال العدد. ولو كان السفر ممّا لا يقصر فيه لكنّه مسافة، فالأقرب أنّه كالحضر، فيجري فيه الخلاف وتتأثّر الجمعة.

وثانيها: صلاة بطن النخل، وهي أن يكمل الصلاة بكلّ فرقة، والثانية نقل له، وهذه لا يشترط فيها الخوف، نعم، يرجّح قطعها حال الخوف بخلاف الأمن. ولا تجوز الجمعة الثانية هنا.

وثالثها: صلاة عُشّاق، ونقل لها كفتان. أن يصلي بكلّ فريق ركعة ويسلموا عليها، فيكون له ركعتان، ولكلّ فريق ركعة واحدة، رواها الصدوق^٢، وابن الجنيد^٣، ورواها حريز في الصحيح^٤.

وأن يصفّهم صفّين ويؤخّرهم بهم جميعاً ويركع بهم، فإذا سجد سجد معه الصفّ الأوّل وحرس الثاني، فإذا قام سجد الحارسون. وفي الركعة الثانية يسجد معه الحارسون أولاً، ويحرس الساجدون، سواء انتقل كلّ صفّ إلى موضع الآخر أو لا، وإن كان الانتقال أفضل، وهو المذكور في المبسوط^٥ والأقرب جواز حراسة الصفّ

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠-٤٦٣، ح ١٣٣٦؛ تفسير العياشي ج ١، ص ٤٣٧-٤٣٨، ح ٢٥٩/١١٠١

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥، ح ١٣٤٢

٣ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٠، مسألة ٣٢٩

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٥٨، باب صلاة المطاردة، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٩١٤

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٦٦

الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية، بل يجوز تولّي الصفّ الواحد الحراسة في الركعتين.

وهذه الصلاة وإن لم يذكرها كثير من الأصحاب فهي ثابتة مشهورة، وكفى بالشيخ ذاكراً.

وشروطها: كون العدو في القلعة، وإمكان الافتراق، ورؤية العدو. والأقرب جواز تعدّد الصفوف، ويترتبون في السجود والحراسة وفي جواز هذه الصلاة في الأمن وجهان؛ إذ ليس فيها إلا التخلّف بركن، وهو غير قاذح في الافتداء.

ورابعها: صلاة المطاردة والمعانقة، حيث لا يمكن الهيئات السابقة، فالواجب ما أمكن ماشياً وراكباً. ويسجد على قُربوس سرجه أو عُزف دابته، فإن تعذّر أوماً ويحمل السجود أخفض وبحسب الاستقبال ولو بتكسيرة الإحرام، فإن عجز سقط. ويجوز الانتماء هنا إذا اتحدت الجهة، ولو اختلفت فالأقرب أنه كالاستدارة حول الكعبة والفرق بينهم وبين مختلفي الاجتهاد أن صلاة كل إلى جهته يعلمها، وهي قلعة في حقّه، بخلاف المحنّذين.

والأفعال الكثيرة من الطعن والضرب مفتقر هنا إذا احتيج إليه. ومع تعذّر الأفعال يجزئ عن كلّ ركعة التسبيحات الأربع مع لبّة، والتكبير والتشهد والتسليم على الأقوى. وهي صلاة عليّ عليه السلام وأصحابه ليلة لهرير في الطهرين والعشاءين ولم يأمرهم بإعادتها.

ولا فرق في الخوف بين أن يكون من عدوّ أو لصّ أو سبع، لا من وُحليّ وغُزقيّ بالنسبة إلى قصر العدد، أمّا قصر الكيفيّة فسائع حيث لا يمكن غيرها. والأفضل تأخير العائف الراجي للأمن، فلو زال الخوف والوقت باقٍ أتمّ. ولو خرج قضى قصراً إن استوعب الخوف الوقت، أمّا الكيفيّة فلا يراعي إلا حالة فعل الصلاة أداءً وقضاءً.

ولا يقضي ما صلاه خائفاً مطلقاً، إلا أن يكون فازاً من الزحف أو عاصياً بقتاله.
وفي العاصي بسفره لو احتاح إلى الإيماء نظر.
ولو قصر كيفاً أو كتماً بظن العدو فظهر خطؤه، أو وجود حائل فلا إعادة. ولو خاف
في أثناء الصلاة قصرها، ولو أمن أتمها وإن كان قد استدبر، خلافاً للمبسوط^١.
والأقرب جواز التفريق في المغرب ثلاثاً ولو شرطنا في القصر السفر، جاز
التفريق في الرباعية أربعاً وثلاثاً واثنين، لا خمساً فصاعداً. ومنع الشيخ من زيادة
التفريق على فرقتين ولو قلنا باشتراط السفر في القصر^٢؛ اقتصاراً على موضع النقل.
ومنع ابن الجنيّد من قصر النساء في الحرب^٣، وهو بعيد.
ويحوز صلاة الكسوف والعيد والاستسقاء في الخوف بهيئة اليومية.
ولو حاف المَحْرَم فوت الوقوف فالأقرب حواز قصر الكيفية. وفي جواز نقص
العدد والاقتصار على السبّيع مع الحاجة إليه تردد
وكذا الكلام في المديون المعسر الهارب من الغندين، والمدافع عن ماله وإن كان
غير حيوان.

أما مستحق القود لو هرب رجاء العفو فالأقرب عدم تسويغ القصر بسوغيه في حقّه.

[٥٧]

درس

الجماعة مستحبة في الفرائض، وتؤكد في الخمس، وتحب فيما سبق وبالنذر،
وتحرم في النافلة إلا الاستسقاء، وما أصده فرض كالإعادة، والعيد، وألحق الحلبي
صلاة الغدير^٤.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٦٦

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٦٣ و ١٦٥.

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢ ص ٤٦٨، مسألة ٣٢٦.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٦٠.

وفضلها عظيم؛ لقول النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»^١.

وقال: من صلى الغداة والعشاء الآخرة في جماعة فهو في ذمة الله، ومن ظلمه فأتى يظلم الله»^٢.

وأمر أعمى أن يتخذ خيطاً من داره إلى المسجد لئلا كان يسمع النداء^٣.
وقال ﷺ: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان»^٤.

وقال ﷺ: «من صلى الخمس في جماعة فظنوا به كل خير»^٥. وتوعد بإحراق بيوت من لم يحصرها^٦.

والكلام إما في شروطها أو في أحكامها
والشروط عشرة:

أحدها: أهلية الإمام بإيمانه وعدالته وطهارته مولده وصحة صلاته، وفيما به إن أمّ القيام، وبلوغه وعقله واتقان القراءة (إلا بمثله) ودكوريته إن أمّ الرجال أو الخثاني، وكونه غير مؤتم. فلا تصح إمامة الكافر والمغالل والفاسق وولد الرنا وإن أموا أمثالهم

وتعلم العدالة بالشياع، والمعاشرة الباطنة، وصلاة عدلين خلفه.

ولا يكفي الإسلام في معرفة العدالة، خلافاً لابن الجنيّد^٧، ولا التعويل على حسن الظاهر على الأقوى. ولا يقدح الخلاف في الفروع إلا أن تكون صلاته باطلة عند المأموم.

١. الحصل، ج ٢، ص ٥٢١، أبواب العشرين وماهوقه، ح ١٠ بعاوث.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١٠٩٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٧٥٢. ومعه: «صلاة بدل» محيطاً.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٠، ح ١٥٤٧ مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٢١٢٠٣.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٣٧١، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٧١، ح ١٠٩٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥، ح ٨٧، وص ٢٦٦، ح ٧٥٢.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١٣، المسألة ٣٧٢.

ولا تصح إمامة فاقده شرائط صحة الصلاة إذا علم المأموم، فلو ظهر المانع من الاقتداء بعد الصلاة فلا إعادة وإن كان الوقت باقياً، خلافاً للمرتضى^١. ولو كان في الأثناء انفراد ولا يستأنف، خلافاً له^٢.

ولا إمامة الصبي وإن بلغ عשרاً عارفاً - خلافاً للشيخ^٣ - إلا بمثله، أو في النفل. ولا المجنون، ولو كان أدواراً جاز وقت الإفاقة على كراهية. ولا الأخرس والأبكم واللاحن والمبذل، إلا بمثله. ولا المرأة رجلاً ولا خنثى. ولا الخنثى رجلاً ولا خنثى، خلافاً لابن حمزة^٤. وتؤم المرأة النساء، خلافاً للمرتضى^٥. وتجاوز إمامة العبد مطلقاً على الأقرب، والمكفوف بضد، والعصبي بالسليم - خلافاً للحلي^٦ - والمتميم والمسافر والأعرابي والأجذم والأبرص والمفلوج، والأغلف غير المتمكن من الختان، والمحدود التائب بمن يقابلهم. والأقرب كراهة انتماء المسافر بالعاض.

ولو تشاح الأئمة قدم مختار المؤتمين، فإن اختلفوا فالأقرأ، فالأفقه، فالهاشمي، فالأقدم هجرة، فالأسن في الإسلام، فالأصبع وجهاً أو ذكراً، فالقرعة. والراتب والأمير وذو المنزل يعدمون على الجميع، قيل: والهاشمي^٧. وثانيها: العدد، وأقله اثنان إلا في الجمعة ولعيدين. وما روي: أن «المؤمن وحده جماعة»^٨ يراد به الفضيلة.

وثالثها: أن لا يتقدم المأموم على الإمام بعقبه، ولا عبرة بمسجده، إلا في المستديرين حول الكعبة بحيث لا يكون المأموم أقرب إليها.

١ و ٢ المسائل الناصريّة، ص ٢٤٢، المسألة ١٧

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٥٤

٤ الوسيلة، ص ١٠٥

٥ حكاة عنه ابن إدريس في المرائر، ج ١، ص ٢٨١

٦ الكافي في الفقه، ص ١٤٤

٧ من القائلين به المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٥، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٩٤٥، المسألة ٣٥٥

٨ الكافي، ج ٢، ص ٢٧٦، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ١٠٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٤٩

ورابعها: تية الاقتداء بعد تية الإمام، ولا يجرى معها على الأصح، فيقطعها بتسليمه، ثم يستأنف.

ولا يشترط في انعقادها تية الإمامة، لأن في الجماعة الواجبة، نعم، هي شرط في استحقاق ثواب الجماعة.

وخامسها: تعيين الإمام، فلو كان بين يديه اثنان ونوى الاقتداء بأحدهما لا بعينه بطل.

وسادسها: وحدة الإمام، فلو اقتدى بالمتعدد دفعة بطل، نعم، يجوز الانتقال من إمام إلى آخر عند عروض مانع من الاقتداء بالأول.

وسابعها: أن لا يعلو الإمام على المأموم ببناء لا يتخطى، وقيل: بشبر^١، ولا حَجَز في الأرض المسحرة وعلو المأموم جائز بالمعند.

وثامنها: مراعاة القرب بين الإمام والمأموم وبين الصفوف، والمحكم العرف. ويظهر من الشيخ جواز ثلاثمائة فراع^٢، ومن الحلبي التقدير بما لا يتخطى^٣، وهو مروى^٤، ويحمل على التدب.

ولو تكثرت الصفوف فلا حد للبعد، لأن يؤدي إلى التأخر المخرج عن اسم الاقتداء.

فرع: لو انتهت صلاة الصفوف المتوسطة قبل المتأخرة انتقلوا إلى حد القرب، ولو كان الانتقال قبل الانتهاء كان أولى ما به يؤد إلى كثرة العمل فينفرد.

وتاسعها: إمكان مشاهدة المأموم لإمام ولو بوسائط. ويجوز الحيلولة بين الرجال والنساء، وبالنهر وشبهه، والمَحْرَم، والقصير المانع حيناً. ولو صلى الإمام في

١ ثم نشر على قائل له، لكن قال العلامة في تذكرة لفظه، ج ٤ ص ١٥٩ ونهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤؛ وهل يتقدر بشبر أو بما لا يتخطى؟ الأقرب الثاني

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٥٦.

٣ الكافي في الفقه، ص ١٤٤.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٥، باب الرجل يحطو إلى نصف، ج ٤، الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١١٤٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٢، ح ١٨٢.

محراب داخل بطلت صلاة الجناحين من الصف الأول خاصة.
وعاشرها: توافق الصلاتين في المظم لا في النوع والشخص؛ فلا يقتدى في
اليومية بالكسوف.
ويجوز ارتباط الفرض بالنفل، والظهر بالعصر وبالعكس. ومنع الصدوق من صلاة
العصر خلف الظهر إلا أن يتوهمها العصر^١، وهو نادر.
ويتخير المأموم مع نقص صلاته بين التسليم و انتظار الإمام حتى يسلم، وهو أفضل.
ولو زادت صلاة المأموم فله الاقتداء في استمعة بآخر من المؤتمتين، وفي جوازه
بإمام آخر أو منفرد وجهان، مبنيان على جور تحددتية الائتنام للمنفرد، وجوزها
الشيخ^٢، وهو قوي.

[٥٨]

درس

تجب متابعة الإمام في الأقوال والأفعال، فلو تقدم المأموم عمداً أثم واستمر.
وفي المبسوط: لو فارق لا لعذر بطلت صلاته^٣.
ولو ركع أو سجد قبله سهواً رجح، ولو ترك الرجوع فهو متعمد. والظان
كالمساهي. ولو كان ركوع المتعمد قبل فراع قراءة الإمام بطلت صلاته إن علم.
ويتحمل الإمام القراءة في الجهرية والسرية. وفي التحريم أو الكراهية أو
الاستحباب للمأموم أقوال، أشهرها انكراهية في السرية والجهرية المسموعة ولو
همهمة، والاستحباب فيها لو لم يسمع، فلو نقصت قراءته عن قراءة الإمام أبقى آية
ليركع عنها، وكذا لو قرأ حلف غير المرضي.
ويدرك المأموم الركعة بإدراك الإمام راكمأ، إذا ركع قبل رفع رأسه على الأصح

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٨، دليل الحديث ١٠٣١.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٢، المسألة ٢٩٣.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

وإن كان بعد الذكر الواجب، ولو شك هل أدرك أم لا، أعاد. وفي تنزله منزلة من أدركه في السجود فيسجد معه ثم يستأنف النية نظر.

ولو أدركه متشهداً كثر وجلس معه وأجزأه عن تكبير آخر، فيتبعه إن بقي من الصلاة شيء، ويتم لنفسه إن لم يبق ولا قرب إدراك فضيلة الجماعة في الموضعين. وكذا لو أدرك معه سجدة، ويستأنف التكبير أيضاً.

ويراعي المسبوق نظم صلاته، فيقرأ في الأخيرتين بالحمد وحدها أو التسبيح وإن كان الإمام قد سبّح على الأصح.

وفي كراهة الجماعة الثانية في مسجد قولان^١ مع اتحاد الفريضة. ويجوز في السفينة والسفن مع مراعاة القرب.

ويستحب تسوية الصف باستواء المداكب، واختصاص الفضلاء بالأول ويمينه أفضل، ووقوف الإمام وسطه، ويكره تمكين العبد والصبان والمجانين منه.

ولنقف المأموم الرجل عن يمين الإمام، وكذا الصبي، وإن تعددوا خلفه، والنساء صف وكذا القراء، والمرأة الواحدة خلف الرجل، والمرأة عن يمين المرأة، ونصف النساء خلف الحنثاء، والحنثاء خلف الرجال المستحباً على الأقوى. ولو جاء رجال تأخرن مع عدم الموقف أمامهن.

ولو أحرم الإمام حال لبس الغير بدفلة قطعها واستأنف معه، ولو كان في فريضة وأمكن نقلها إلى العمل فعل، وإن خاف موت قطعها، ولو كان الإمام الأعظم قطعها مطلقاً مستحباً في الجميع ولو جوزنا لعدول إلى الائتعام من الانفراد. ولو كان ممن لا يقتدى به استمر مطلقاً، فإن اتفاهم في شهادته فعله قائماً، وكذا التسليم.

ويكره أن يصلي نافلة بعد الإقامة، ووقت القيام عند «قد قامت» وقيل: عند فراغ الأذان^٢.

ولو خاف الداغل فوت الركوع ركع مكانه، ويتخير بين السجود ثم اللحاق

١. من القائمين بالجواز ابن الجبيل على ما حكاه عنه علامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٤٧٩، المسألة ٣٤٠

ومن القائمين بالكراهة الشيخ في النهاية ص ١١٨ والمبسوط، ج ١، ص ١٥٢

٢. من القائمين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥٧

بالصف، وبين المشي في ركوعه إليه، فيستحب جرّ الرجلين بغير تخطّ، وليكن الذكر في حال قراره.

ويستحب للإمام التطويل إذا استشعر بداخل بمقدار ركوعين، ولا يفرّق بين الداخلين.

ويستحب للإمام تخفيف الصلاة، ويكره لتطويل وخصوصاً لانتظار من يأتي، وأن يستتاب المسبوق بل من شهد الإقامة، فيومن بالتسليم المسبوق.

ويستحب للمأموم قول «الحمد لله ربّ العالمين» إذا فرغ الإمام من الفاتحة.

[٥٩]

درس

يكره وقوف المأموم وحده اختياريّاً، وتجذبه آخر من الصف إليه على قول، ويخصيص الإمام نفسه بالدعاء بل سعيه، ولا يكره إمامه الرجل النساء الأجانب ويستحب للمنفرد إعادة صلاته مع الجماعة، والأقرب الاستحباب للجامع أيضاً إماماً ومؤتمّاً، وينوي التدب، ولو نوى الفرض جاز؛ لرواية هشام بن سالم^١ «ويختار الله أحبيهما إليه»^٢.

ولو اقتدى المسبوق في الخامسة سهواً أجزأ، وإن ذكر في الأثناء انفراد.

ويتابع المأموم الإمام في الأذكار المندوبة ندباً، وإن كان مسبوقاً تابعة في القنوت والتشهد، ولا يجزئ عن وظيفته

ويجوز التسليم قبل الإمام لعذر فيوي، لا أفراد، ولو سلّم لا لعذر عمداً فهو مفارق، وإن نوى الانفراد حيث يمكن فلا إثم، ويومن الإمام المسبوق بالتسليم، وروي: أنه «يقدم رجلاً منهم فيسلّم بهم»^٣.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤، ح ١١٢٢

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٩، باب الرجل يصلّي وحده ثم . ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٦

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤١-٤٢، ح ١٤٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٣-٤٣٤، ح ١٦٧٣.

ولو علم نحاسة على الإمام، أو عمت المؤتمّة عتق من أمّتها مع كشف رأسها فقي جواز الاقتداء بنظر.

ولو امتلأت الصفوف جاز وقوف المأموم عن جانبي الإمام، واليمين أفضل. ولا ينبغي ترك الجماعة إلا لعذر عام كالمرض، أو خاص كالمرض، فيصلي في منزله جماعة إن أمكن، ولو رجا زوال العذر وإدراك الجماعة استحب التأخير. ويستحب للإمام التعجيل في الحضور، وقيل: يتوسط^١. ولو علم تأخير المأمومين جاز التبرص ما لم يخرج وقت الفضيلة، وكذا بتأخير المأموم لو تأخر الإمام، ولا يجعل ذلك عادة.

ويستحب حضور جماعة العامة كالخاصة بل أفضل، فقد روى: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله ﷺ فيه»^٢. ويتأكد مع المجاورة. ويفرأ في الجهرية سراً ولو مثل حدث النفس، وتسقط لو فحأ ركوعهم فيتم فيه إن أمكن وإلا سقط.

وحق الاستنابة للإمام لو عرض له عارض، وللمأمومين لو مات أو جُنَّ أو ترك الاستنابة. ولو استناب في أثناء القراءة جاز للمأتب الباء، والاستشاف أفضل. ويفتح المأموم على الإمام لو ارتج عليه، ويسبّه إذا أخطأ وحوياً، فلو ترك فالأقرب صحة الصلاة، وإن تلفظ بالمتروك كان حسناً. ولا تقرب القدوة بفوات أريد من ركن وإن نقص عدد المأموم، فيتقّه بعد تسليم الإمام.

ويستحب قصد أكثر المساجد جماعة إلا أن يكون في جواره مسجد يتعطل عند غيبته فيصلي فيه، وملازمة الإمام مجلسه حتى يتم المسبوق، ولا يصلي فيه نافلة بل يتحوّل إلى غيره.

١ لم يشر على قاتل له

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١١٢٦

كتاب الزكاة

وهي الصدقة المقررة بالأصالة ابتداءً، وبقعة التطهير والسماء.^١

قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾^٢.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمُ الصَّلَاةَ، زَكُّوا

أَمْوَالَكُمْ تُقْبَلُ صَلَاتُكُمْ»^٣.

وأحرج خمسة من المسعد وقال «لَا تَصَلُّوا مَعَهُ وَأَنْتُمْ لَا تَزْكُونَ»^٤.

وقال ﷺ: «مَا مِنْ ذِي رِكَاءٍ مَالٍ يَخْلُ أَوْ زَرْعٍ أَوْ كَزْمٍ يَمْنَعُ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا قَلَّدهُ اللَّهُ

تَرْبَةً^٥ أَرْضُهُ يَطْلُوقُ بِهَا مِنْ سَبْعِ أَرْصِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٦

وقال ﷺ: «مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ لَا يَرْكِي»^٧

وقال الصادق عليه السلام: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ الْحِطَّةِ، وَالشَّعِيرِ،

وَالْتَمَرِ، وَالزَّبِيبِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالنَّعْمِ»^٨. وعليها الإجماع.

١. النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢، ص ٣٠٧، «ركي»

٢. قد ورد في آيات كثيرة، منها البقرة (٢) ٤٣، ٨٣، ١١٠، ٢٧٧.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٧، باب فرض الزكاة...، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٢-١٤، ح ١٦٠ بمحاوت.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٣، باب منع الزكاة، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٢، ح ١٥٩٤

٥. في أكثر النسخ: «برنة».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٣، باب منع الزكاة، ح ٤؛ ومحوه في الفقيه، ج ٢، ص ٩-١٠، ح ١٥٨٥

٧. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤، باب منع الزكاة، ح ٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩-١٠، ح ١٥٨٨ بتفاوت يسير

٨. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩، باب ما وضع رسول الله (صلى الله عليه وعلى أهل بيته) الزكاة عليه، ح ٢؛ لمهدي

الأحكام، ج ٤، ص ٣، ح ٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢، ح ٦

وقول يونس^١، وابن الجنيد بوجوبها في جميع الحبوب^٢ شاذ، وكذا إيجاب ابن الجنيد الزكاة في الزيتون والربث في الأرض العُشْرِيَّة^٣، وكذا العسل فيها لا في الخراجيَّة^٤، نعم، يستحب فيما يكال أو يوزن عدا الخُضَر كالبطيخ والقُضْب. وروي: سقوطها عن القُضْ كالْفَرْزِيك - وهو الفُوخ - وشبهه^٥، وعن الأَشْنان^٦، والقُطْن، والزعفران^٧ وجميع الثمار^٨، والقَلَس حطة، والسُّلْت شعير عند الشيخ^٩. ويُكْفَر مستحل ترك الزكاة المجمع عليها، إلا أن يدعي الشبهة الممكنة. ويقال مانعها حتى يدفعها، ولا يُكْفَر ولا تُسبى أطله. وليس في المال حق واجب سوى الزكاة والعمس. وقيل: يجب إخراج الضمَّت عند الجُذاد، والحُفنة عند العَصَاد^{١٠}.

ولا زكاة واجبة في مال الطفل وإن كان علة أو ماشية على الأقرب، إلا أن يتحرر له الولي فتستحب، والأقرب استحبابها في الغلة والماشية أيضاً. ويتولى الإخراج الولي، فيضمن لو أهمل مع القدرة في ماله وجوباً أو تدباً لا في مال الطفل. ويحور للولي العلى اعتراض مال الطفل فلو تحرر به اسحتت الزكاة عليه، ولو انتفت الملاء فالربح لليتيم إن لشترى بالعين، والأقرب استحباب زكاة التجارة حينئذ. وإن اشترى في الذمة فهو له ويضمن لمال ويأثم ولو انتفت الولاية واشترى في الذمة فهو له، وإن اشترى بالعين وأجار لولي فالربح لليتيم وإلا فالبيع باطل. وحكم المجنون حكم الطفل.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩، باب ما وضع رسول الله (صلى الله عليه وعلى أهل بيته) الزكاة عليه، ديل الحديث ٢.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٠، المسألة ٤٥.

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧١، المسألة ٤٦.

٤ حكاه عن ابن الجنيد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٢، المسألة ٤٧.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٥١٢، باب ما لا يجب فيه الزكاة، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٢.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٥١٢، باب ما لا يجب فيه الزكاة، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٢.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٥١٢، باب ما لا يجب فيه الزكاة، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٢.

٨ الكافي، ج ٣، ص ٥١٣، باب ما لا يجب فيه الزكاة، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٢.

٩ الخلاف، ج ٢، ص ٦٥، المسألة ٧٧، المبسوط، ج ١، ص ٢١٧.

١٠ من القائمين به الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٥، المسألة ١.

[٦٠]

درس

يشترط أيضاً في وجوبها الملك، فلا زكاة على العبد وإن قلنا بملكه؛ لعدم التمكن من التصرف، ولو صرفه موله فهو تصرف متزلزل. ولو تحرر بعضه وجبت في نصيب الحرّية.

ولا تجب في مال بيت المال، ولا في الموهوب قبل القبض، ولا الوصية قبل الموت والقبول، ولا الغيمة قبل القسمة والقبض. وعزل الإمام كافٍ فيه على قول^١.

وإمكان التصرف، فلا زكاة في الوقف وإن كان خاصاً.

والمبيع بخيار البائع يجري في الحول من حين العقد على الأصح، والصدّاق من حين عقد النكاح، والخلع من حين البذل والقبول^٢، والأجرة من حين العقد وإن كان ذلك في معرض الزوال.

ولا في الرهن مع عدم التمكن من فكّه إمّا لتأجيل الدين أو لعجزه. ولا يكفي في الرهن المستعار تمكّن المستعير من الفكّ.

ولا تجب في المال المخصوب، والضالّ، ولموجود مع عدم الوصلة إليه، ولا في المال الغائب ما لم يكن في يد وكيله. ولو عادت هذه إليه استحبّت زكاتها لیسة.

ولا في السفقة المخلفة لعياله مع الغيبة، وتجب مع الحضور، وقول ابن إدريس بعدم الفرق^٣ مزيف.

ولا يمنع الدين من وجوبها ولو لم يملك سوى وفائه، ولا الكفر. نعم، لو أسلم استأنف الحول. أمّا الردّة فإن كانت عن فطرة انقطع الحول وإلا فلا، ما لم يقتل أو يمت، وفي المبسوط: أو ينتقل إلى دار الحرب^٤. وليس المنع من التصرف هنا مانعاً.

١. من القائلين به العلامة في منتهى المطلب ج ٨، ص ٦٨.

٢. السرائر، ج ١، ص ٤٧٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٤.

كما لا يمنع خسر السفه والمرض. وقال الشيخ: يمنع خسر المُفْلِس^١. وفي وجوبها في الدين مع استناد التأخير إلى المدين قولان^٢، أقربهما السقوط. نعم، تستحب زكاته لِسَبِّ بعد عوده.

ولو شرط المقرض الزكاة على المقرض فالوجه بطلان الشرط، والأقرب إبطال الملك أيضاً. ولو تبرّع المقرض بالإخراج عن المدين فالوجه اشتراط إذنه في الأجزاء.

وإمكان الأداء شرط في الضمان لا لوجوب كالإسلام، فلو تلف النصاب قبل التمكن من الأداء فلا ضمان، ولو تلف البعض فبالسبة، وكذا لو تلف قبل الإسلام أو بعده ولم يحل الحول.

ولا يسقط الزكاة بالموت بعد الحول، وفي سقوطها بأسباب الفراق قولان^٣، أشهرهما السقوط.

فروع

الأول: هي الصداق لو تنطّر قبل ادخول وبعد الحول فالزكاة عليها. وفي جواز الفسقة هنا نظر، أقربها الحوار وضمانها، وبه قطع في المبسوط^٤، فلو سدر أحد الساعي من نصيب الزوج ورجع الزوج عليها. ولا يسقط وجوب الزكاة في الصف هنا لو طلق قبل إمكان الأداء؛ لرجوع تعرض إليها.

الثاني: لو استرد المهر برّدتها بعد الحول فالزكاة عليها، ويقدم حق الزكاة

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٤

٢ من القائلين بالوجوب الشيخ في النهاية ص ١٢٦؛ ولخلاف، ج ٢، ص ٨٠، المسألة ٩٦؛ والمبسوط، ج ١، ص ٢١١ وعدم الوجوب ابن إدريس في السرائر، ج ١ ص ٤٤٤ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٥، المسألة ٦

٣ من القائلين بالسقوط العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣ ص ٣٢، المسألة ١٥ وابن الجوزي على ما حكاه عنه السيد المرتضى في الانتصار، ص ٢١٩، المسألة ١٠٨ وعدم السقوط السيد المرتضى في الانتصار، ص ٢١٩، المسألة ١٠٨؛ والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٠٦ والخلاف، ج ٢، ص ٥٧، المسألة ٦٦؛ وظاهر المعيد في المقتعة، ص ٢٣٥

٤ المبسوط ج ١، ص ٢٠٨

وتغرمه للزوج. ولو كان المهر حيواناً أو نقداً في الذمة فلا زكاة عليها في الموضعين على الأقرب

الثالث: لو طلقها بعد الإخراج من العين غرمت له نصف المُفْرَج، ولا ينحصر حقه في الباقي، خلافاً للمبسوط^١.

[٦١]

درس

يشترط في زكاة الأنعام شروط:

أحدها: الحول، وهو مضي أحد عشر شهراً كاملاً، واحتساب الحول الثاني من آخر الثامن عشر، ويسقط باختلال بعض الشروط فيه كالمعاوضة ولو كان بالجنس. ويصدق المالك بغير يمين في عدم الحول إلا مع قيام البينة. ولو تعدد ولا إخراج سقط من المال في كل حول قدر المستحق وزكي الباقي حتى ينقص النصاب.

وللسبخال حول بانفرادها بعد غنائها بالرعي، قاله الحلتيان^٢. واعتبر الشيخ^٣ وابن الجنيّد الحول من حين التّاج^٤، وهو المروي^٥.

فرع: لو حال الحول عليها ولم تكن فيها الفريضة كسب وعشرين فصيّلاً ليس فيها بنت مخاض أخرج منها، وحينئذ قد تتساوى النّصّب المختلفة في الفريضة. وكذا لو كانت بنات مخاض أو بنات لبون أو حِقاقاً أخرج منها وتساوت النّصّب، على إشكال في الجميع. ويحتمل اعتبار قيمة الصغار والكبار وينقص من الواجب

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٨.

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٣٢؛ مختلف الشيعة ج ٣، ص ١٢، المسألة ١٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٠ و ٢٠٢.

٤. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٢-٤٣، المسألة ١٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٠٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٦.

بالنسبة، فلو سادت قيمة ستّ وثلاثين صغاراً مائتين وكباراً ضعفها أخرج بنت لبون خسيصة بقيمة نصفها محرقة.

ولو ملك مالا آخر في أثناء الحول من جنس ما عنده، فإن كان نصيباً مستقلاً، كخمس من الإبل بعد خمس، وكأربعين بقرة وعنده ثلاثون، أو مائة وإحدى وعشرين من الغنم وعنده أربعون، فلكلّ حول بانفراده، ولو كان غير مستقلّ كالأشناق، استوفى الحول للجميع عند تمام الحول الأول على الأصح.

ولو ملك إحدى وعشرين بعد خمس فالشيء بحالها، وكذلك إلى خمس وعشرين، ولو ملك ستّ وعشرين جديدة ففيها بنت مخاض عند تمام حولها، وفي أربعين من الغنم بعد أربعين، وثلاثين من البقر بعد ثلاثين وجه بالوجوب، وقيل: لو ملك بعد الأربعين إحدى وثلاثين فلكلّ حول^١، ورّد بثلم النصاب بمستحقّ المساكين فاشترط زيادة واحدة {وهو سهو} قلنا بأنّ الركاة في الذمة على القول النادر.

الثاني: السوم، فلا تجب في المعلوفة وإن كان لا مؤونة فيه أو بعض الحول. ولا عبرة باللحظة، وفي اليوم في السنة بل في الشهر تردّد، أقربه بقاء السوم للعرف، والشيخ اعتبر الأغلب^٢. ولا فرق بين أن يكون العلف لعذر أو لا، وبين أن تعلف بنفسها أو بالمالك أو بغيره، من دون إذن المالك أو بإذنه، من مال المالك أو غيره، ولو اشترى مرعى فالظاهر أنّه علف، أمّا استئجار الأرض للرعى أو ما يأخذه الظالم على الكّال فلا.

الثالث: أن لا تكون عوامل ولو في بعض الحول، فلا ركاة فيها وإن كانت سائمة. وشرط سلار كونها إناثاً^٣، وهو متروك.

١. من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١٠١-١٠٢، المسألة ٥٦.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٩٨؛ الخلاص، ج ٢، ص ٥٣-٥٤، المسألة ٦٢.

٣. المراسم، ص ١٢٩.

الرابع: النصاب، ففي الإبل اثنا عشر.

خمس، كل واحد خمس، وفيه شاة.

ثم ست وعشرون، ففيها بنت مخاض دخلت في الثانية.

ثم ست وثلاثون، فبنت لبون دخلت في الثالثة.

ثم ست وأربعون، فبحقة دخلت في الرابعة.

ثم إحدى وستون، فجدعة دخلت في الخامسة.

ثم ست وسبعون، فبنتا لبون.

ثم إحدى وتسعون، فحقتان.

ثم مائة وإحدى وعشرون، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون.

وقال الحسن وابن الجنيدي، في خمس وعشرين بنت مخاض^١. وقال ابن أبي يونس: في

إحدى وثمانين ثني^٢ وقال المرتضى: لا يتغير الفرض من إحدى وتسمين إلا بمائة

وثلاثين^٣. وكل^٤ متروك.

ويتخير المالك في مثل مائتين بين الحقة وأيناب اللبون. وفي الخلاف.

الساعي^٥. ولا فرق بين العرابي والبيخاري وفي الإخراج سقط، وكذا في البقر

والجاموس والمعز والضأن. والشق ما بين لصب ولا زكاة فيه. ولو تلف بعد الحول

لم يسقط من القريضة شيء، وكذا الوقص في البقر، والعفو في الغنم.

وللبقر نصابان:

ثلاثون، وفيه تبيع أو تبعة دخل في الثانية.

وأربعون، وفيه مسنة دخلت في الثالثة. وأوقاصها تسعة إلا ما بين أربعين إلى

ستين فتسعة عشر.

١. حكاه عنهما العلامة في مختلف الثبوت، ج ٣، ص ٤٣، المسألة ١٣.

٢. حكاه عنهما العلامة في مختلف الثبوت، ج ٣، ص ٤٨، المسألة ١٥، وقاله الصدوق في الهداية، ص ١٧٢.

٣. الانتصار، ص ٢١٥-٢١٦، المسألة ١٠٤.

٤. في بعض النسخ: «والكل».

٥. الخلاف، ج ٣، ص ١١٤، المسألة ٨.

وللقسم خمسة نُصب على الأقوى:
 أربعون، وفيه شاة. وقال ابن بابويه: يشترط إحدى وأربعون^١.
 ثم مائة وإحدى وعشرون، فثلاثان.
 ثم مائتان وواحدة، فثلاث.
 ثم ثلاثمائة وواحدة، فأربع.
 ثم أربعمائة، ففي كل مائة شاة. وقيل: يسقط الاعتبار من ثلاثمائة وواحدة^٢.
 وعلى الأول لا يتغير الفرص عن الرابع حتى يبلغ خمسمائة، وعلى الثاني لا يتغير
 عن الثالث حتى يبلغ أربعمائة، وإنما المغير معنوي، وتظهر الفائدة في المَحَل، ويتفرع
 عليه الضمان، وقد بيّناه في شرح الإرشاد^٣. والشاة المأخوذة هنا وفي الإبل أقلها
 الجَدَع من الضأن لسعة أشهر. وقيل ابن الهَرَمَيْن لشامية أشهر، والثني من المعز
 بالدخول في الثانية^٤.

فرع: لو فُقد في غنمه دفع الأقل وأتمّ القيمة، أو الأكثر واستردّ

ولا تؤخذ الرُبِّي إلى خمسة عشر يوماً؛ لأنها كالنَّسَاء، ولا الماخض، ولا
 الأَكولة والفحل، وفي عَدهما فولان^٥، ولعرويّ المنع^٦. ولا ذات عَوَارٍ، أو مريضه،
 أو مهرولة إلّا من مثلهنّ. ولا الأردأ والأحود بِل لأوسط والحيار إلى المالك وقال
 الشيخ: يفرع^٧.

١. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٤ - ٥٥، المسألة ٢١؛ وقال المصنف في المنع، ص ١٦٠،
 والفقيه، ج ٢، ص ٢٦ - ٢٧، ديل الحديث ١٦٠٩.

٢. من القائلين به المصنف في المنع، ص ٢٣٨، والسيد المرعشي في جمل العلم والعمل، ص ١٢٦.

٣. حاشية المراء، ج ١، ص ١٧٣ - ١٧٤ (ضمن الموسوعة ج ١).

٤. حكاه عن ابن الأعرابي الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٩٩، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١٠٧، المسألة ٥٧.

٥. من القائلين بالعدّ ابن إدريس في المراتب، ج ١، ص ١٤٢٧، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٥، المسألة

٢٢، ومن القائلين بعدم العدّ أبو الصلاح في الكافي في تفهّمه، ص ١٦٧، والمعقّق في المختصر النافع، ص ١١٥؛

والعلامة في إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٢٨١.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٥٣٥، باب صدقة النعم، ج ٢، ص ٢٨، ح ١١١٠.

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٩٥.

وتجبر السنّ الناقصة في الإبل بشاتين أو عشرين درهماً فتساوي تاليتها. وقيل:
الجبر بشاة^١، ويدفع الساعي ذلك في الزائدة.
ولا جبر بتضاعف الدرّج، ولا فيما زاد على الجذعة، ولا في غير الإبل. بل
القيمة، وتجزئ في الجميع، والعين أفضل.
ويجزئ ابن اللبون عن بنت المخاض، وفرص كلّ نصاب أعلى عن الأدنى. وفي
إجزاء البعير عن الشاة فصاعداً لا بالقيمة وجهان. ومنع المفيد من القيمة في الأنعام^٢.
ويجزئ شياه الإبل من غير غنم البلد، أمّا شياه الغنم فلا، إلا أن يكون أجود أو
بالقيمة، ويجزئ الذكر والأنثى عن مثلها ومخالها
ولا يفرّق بين مجتمع في الملك كما لا يجمع بين متفرّق فيه. ولا عبرة بالخلطة
سواء كانت خلطة أعيان كأربعين بين شريكين أو ثمانين بينهما مشاعة، أو
خلطة أوصاف كالاتحاد في المرعى والمشرّب والمراح مع تميّز المالكين. ولا يجبر
جنس بآخر.

(١)

[٢٢]

درس

يشترط في زكاة النقدين، الحول، والسبكة وإن هجرت، فلا زكاة في السبائك
والنقار والخلي، وزكاته إعارته.
والنصاب، فلا زكاة فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب، ولا فيما دون أربعة
بعده، ولا في ما دون مائتي درهم من الفضة وأربعين بعدها.
والمُخرج ربع العشر عيناً أو قيمة والدرهم نصف المثقال وخُمسه وزناً، أو
ثمانية وأربعون حبة شعير هي ستة دوانيق.

١ حكاه عن أبي يايويه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٥٠، المسألة ١٧، وقاله الصدوق في المقتضب.

ص ١٥٨.

٢. المقتضب، ص ٢٥٣.

والمغشوش يشترط بلوغ خالصة بصاباً، فإن شك فيه فلا شيء، وإن علم وشك في قدر الغش صُفي إن ما كسر، ثم يخرج عن المغشوشة منها أو صافيه بحسابها، ولا عبرة بالرغبة، والإخراج بالقسط. وفي الميسوط: يجري الأدون مع تساوي العيار^١. ويشترط في الغلات، تملكها بالزراعة، وانعقاد الحب وبُدو الصلاح. ويكفي انتقالها قبلهما إلى ملكه، فلا زكاة في البَلَح. وتجب في البُسر والحِضرم على الأصح. ووقت الإخراج عند الجفاف والتصفية.

والنصاب، وهو ألفا رطل وسبعمائة رطل بالعراقي. هي^٢ ثلاثمائة صاع، هي خمسة أوسق. ويعتبر جافاً مشمساً، فيخرج منها العشر إن سقيت سيعاً أو بَقلاً أو عِذياً، ونصفه إن سقيت بالدوالي والقَرْب^٣، وما فيه مؤونة. ولو اجتمعا اعتبر الأغلب في عيش الزرع والشجر، فإن تساويا فنلثة أرباع العشر. وتجب في الزائد وإن قل. كل ذلك بعد المؤونة وحصة السلطان ولو جائزاً وفي الخلاف، والميسوط: المؤونة على المالك^٤ ولا تتكرر فيها الزكاة بعد وإن مضى عليها أحوال.

وبضم الزروع والثمار المتاعذة في النصاب وإن اختلف في الإطلاع والإدراك، وفيما يحمل مرتين قولان^٥.

ويجوز الحرص، فيضمن المالك للزكاة، أو الساعي للمالك، أو تبقى أمانة. واستقرار الضمان مشروط بالسلامة، ويصدق المالك في تلفها بظالم أو غيره بيمينه. ويجوز التخفيف للحاجة، ويسقط بالحساب.

ويجوز دفع الثمر على الشجر. ولعنّب الذي لا يصير زيبياً، والرطب الذي لا يصير تمرأ، يخرص على تقدير الجفاف. وعلى الإمام بحث خارص، ويكفي الواحد العدل، والعدلان أفضل والحنطة والشعير جنسان هنا.

١ الميسوط، ج ١، ص ٢٠٩.

٢. في بعض النسخ: «هو».

٣. القرب: الراوية التي يحمل عليها الماء والقرب: دلو عظيمة من شوك ثور لسان العرب، ج ١، ص ٦٤٢، «قرب».

٤ الخلاف ج ٢، ص ٦٧، المسألة ١٧٨ الميسوط ج ١، ص ٢١٧.

٥. من القائلين بالصتم العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٦١، المسألة ٢٠، وبعدم الصتم الشيخ في الميسوط،

ج ١، ص ٢١٥.

ولو اختلف الثمار والزرع في الجودة قُط، ولو أخذ العنب عن الزبيب أو الرطب عن التمر رجع بالقيصة عند الخفاف.
ولا يكفي الخراج عن الزكاة.

قرع: لو مات المديون قبل بدو الصلاح وزع الدين على التركة، فإن فضل نصاب لكل وارث ففي وجوب الزكاة عليه قولان^١. ولو مات بعد بدو الصلاح وجبت، ولو ضاقت التركة قُدمت، وفي المبسوط: تُوزع^٢.

وتجب الزكاة على عامل المزارعة والساقاة بالشرائط، خلافاً لابن زهرة^٣. نعم، لو أحر أرضاً بطعام لم يزكّه. وحكم ما تستحب فيه الزكاة من الغلات حكم الواجب.

ولو باع النصاب كان نصيب المستحق مراعى بالإخراج، لتعلق الزكاة بالعين، ومن ثم لم يمنعها الدين.



[١٣]

درس

تستحب زكاة التجارة، وأوجبها ابن بابويه^٤. وهي الاسترباح بالمال المنتقل بمقد المعاوضة، فلا زكاة في الميراث والموهوب، ولا في القنينة، ولو تجدد قصد الاكتساب كفى على الأقوى.

ويشترط فيها حول النقدين ونصاهاهما، ولا بد من بقاء النصاب وسلامة رأس

١. من الثقاتين بالوجوب العلامة في إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٢٨٤ وعدم الوجوب المحقق في شرائع الإسلام.

ج ١، ص ١٤٣؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٧٥، الرقم ١٢٦٣

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢١٩

٣ غنية النزوع، ج ١، ص ٢٩١.

٤. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشبهة، ج ٣، ص ٦٧، تتممألة ٤٢؛ وقاله الصدوق في المقنع، ص ١٦٨؛

والتقريب، ج ٢، ص ٢٠، ذيل الحديث ١٦٠٤.

المال طول الحول، ولو زاد اعتبر له حول من حين الزيادة، ولا يشترط بقاء العين في الأصح، فلو تبدلت زكيت، وفي بناء حول القرض^١ على حول النقد قولان^٢، ولا إشكال في بناء حول النقد على حول انصرص ما دامت التجارة.

وتعلق بالقيمة لا بالعين، فلو باع العين صحت، ولو ارتفعت قيمتها بعد الحول أخرج ربع عشر القيمة عند الحول، ولو نقصت بعده وقبل إمكان الأداء فلا ضمان، وإلا ضمن النقص، سواء كان لميب أو نقص سوق.

وفي المعسر الأنسب تعلقها بالعين^٣، فعلى هذا يثبت تقيض الأحكام، ولا يمنعها الدين، والأقرب أنه على القول بالقيمة لا يمنعها أيضاً.

ولو اشترى نصيباً زكوتياً وأسامة قدمت المائة ولو قلنا بوجوبها، ولا يجتمعان إجماعاً.

ولو زرع أرض التجارة أو استثمر نعمها فغشرها لا يُضي عن ركة التجارة في الأصل، خلافاً للمبسوط^٤ ولا يمنع انعقاد الحول على الفرع.

وعامل المضاربة بخرجها إذا بلغ نصيبه نصيباً وفي تعجيل الإخراج قبل القسمة قولان^٥ والجمع بين كون الربح وفاهم وبين تعجيل الإخراج بتفريم العامل قولٌ مُخَدَّثٌ، مع أن فيه تعريفاً بمال المالك لو أعسر العامل ونتاح مال التجارة منها، ويجبر منه نقصان الولادة

والعبارة في التقويم بالنقد الذي اشترت به لا بنقد البلد، فلو اشترى بدراهم وباعها بعد الحول بدنانير قومت السلعة دراهم، ولو باعها قبل الحول قومت الدنانير

١. القرض - يسكون الزاء - ما خالف الثمن الدرهم ودينار من متاع الدنيا وأمانتها لسان العرب، ج ٧، ص ١٧٠، «عرض».

٢. من القائلين بالبناء الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٢١ وعدم البناء المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٥٧.

٣. المعتمر، ج ٢، ص ٥٢٠.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٢.

٥. من القائلين بجواز الإخراج المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٤٦، وعدم الجواز العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٨٨، الرقم ١٣٦٤.

دراهم عند الحول. وقيل: لو بلغت بأحد النقيدين لنصاب استعبت^١، وهو حسن إن كان رأس المال غرضاً. ولو مضى عليه سنون ناقصاً عن رأس المال استعبت زكاة سنة. وتستحب في الخيل بشرط الأنوثة والسوم والحول، ففي العتيق ديناران، وفي البرذون دينار، والأقرب أنه لا زكاة في المشترك حتى يكون لكل واحد فرس. وفي اشتراط كونها غير عاملة نظر، أقرب به نعم؛ لرواية زرارة^٢.

ولا زكاة في البغال والحمير والرقيق إلا في النجارة. والعقار المثخذ للنماء تستحب لركاة في حاصله فيل: ولا يشترط فيه النصاب ولا الحول^٣، والمخرج ربع العشر.

ولا زكاة في الفرش والآنية والأقمشة للثنية. وروى شعيب عن الصادق^٤: «كل شيء حرّ عليك المال فزكّه، وما ورثته أو اتهمته فاستقبل به»^٥.

وروى عبد الحميد عنه^٦: «إذا ملك مالا آخر في أثناء حول الأول زكاهما عند حول الأول»^٧.

وفيهما دلالة على أن حول الأصل يستقيم الرائد في التجارة وغيرها، إلا السبخال، ففي رواية زرارة عنه^٨: «حتى يحول عليها الحول من يوم تتج»^٩. وروى رفاعه عنه^{١٠}: «لا عشر في الحراجية»^{١١}. وفي إحصاء ما يأخذه الطالم ركاة قولان^{١٢}، أحوطهما الإعادة

١. من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٢٠، لمسألة ١٥١

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٢، باب ما يجب عليه الصدقة من العيور، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٧-٦٨، ح ١٨٤

٣. من القائلين به المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٦، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٢٥،

المسألة ١٦١

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٧، باب ما يستفيد الرجل من المال، ح ١ بتفاوت.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٧، باب ما يستفيد الرجل من المال، ح ٢ بتفاوت.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٣، باب صدقة الإبل، ح ٣

٧. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٣، باب فيما يأخذ السلطان من العراج، ح ٣

٨. من القائلين بالأجزاء الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٩، دين الحديث ٩٧، والمبسوط، ج ١، ص ٢٤١؛

وبعدم الإجراء الصلابة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٩٦، الرقم ١٣٤٦

[٦٤]

درس

أصناف المستحقين للزكاة ثمانية.

الفقراء والمساكين، ويشملهما من لا يملك مؤونة سنة له ولعِياله. وقيل: من لا يملك نصيباً ولا قيمته^١ والمروى: أن لِمساكين أسوأ حالاً^٢ ويعطى ذو الدار والخادم والدابة مع حاجة أو اعتياده لذلك ويمنع من يكتفي بكسبه ولو ملك خمسين، كما لا يمنع من لا يكتفي به ولو ملك سبعمائة درهم، وكذا ذو الصعة والصبعة. ولو كان أصلها يقوم به دون النماء استحق. وهل يأخذ تتمّة السنة أو يسرسل الأُحد؟ قولان^٣. ولو اشتغل بالفقه ومحصلاته عن التّكسّر حار الأُحد. ولو نَعَف المسحوق ففي رواية: هو كمن سَتَعَ من أداء ما وجب عليه^٤. ويحمل على الكراهية إلا أن يخاف التلف فيحرّم الاِمتناع^٥. والعاملون، وهم السعاة في تحصيلها جباية وكتابة وحساباً وحفظاً ودلالة. والمؤلفة قلوبهم، وهم كفار يستمانون بها إلى الجهاد. وقال ابن الجبّيد، هم المتفاقون^٦. وفي مؤلّفة الإسلام قولان، قُرْبهما، تُهم بأُحدون من سبيل الله^٧. وفي الرقاب، وهم المكاتبون، والعبيد في الشّدّة. وفي جواز شراء العبد منها بغير

١ من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٢، باب فرض الزكاة وما يجب في المال، ج ١٨

٣ من القائلين بالأُحد العلامة في منتهى المطالب، ج ٨، ص ٢٣٤. وبعدم الأُحد السيّد المرتضى في المسائل الناصريّة، ص ٢٨٨، المسألة ١٢٥

٤. قريب منها في الكافي، ج ٣، ص ٥٦٤، باب من تعلّق له الزكاة...، ج ٤

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٧، المسألة ٤٩

٦. من القائلين بالأُحد ابن إدريس في السرر، ج ١، ص ١٤٥٧. وحكاه أيضاً فيه عن السيّد، وبعدم الأُحد الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٤٩

شدة، أو ليكفر به في المُرْتَبَةِ أو المخيرة مع لعجز خلاف. ويجوز صرفها إلى المكاتب، وإلى سيده بعد حلول النجم وقبله، إذا لم يجد ما يصرفه في كتابته. ويقبل قوله في المكاتب إلا أن يكذبه السيد. ولو دفعه في غيرها ارتجع.

والغارمون، وهم المديون في غير معصية ولا يتمكّنون من القضاء. ولو كان في معصية جاز من سهم الفقراء مع توبته إن شرطنا العدة له. ولو جهل الحال فالمروي: المنع^١. ويجوز الدفع إلى رب الدين بغير إذن الغارم، وبعد وفاته.

ودين واجب النفقة وغيره سواء إلا ما يجب قضاؤه منه. ويجوز مقاضة المستحق حياً وميتاً إذا لم يترك ما يصرف في دينه. وقيل: وإن ترك، مع تلف المال، وإعطاء الغارم لإصلاح ذات البين وإن كان غنياً^٢.

وفي سبيل الله، وهو الجهاد، سواء كان العازي متطوعاً أو مرتزقاً مع قصور الرزق. والأقرب إلحاق القرب به، كعمارة المساجد، والزُّبُط، ومعونة الحاج والرائين وابن السبيل، وهو المتقطع به في غير بلده وإن كان غنياً في بلده. فيأخذ ما يبلغه بلده، ولو فضل أعاده وقيل: منشئ السفر كذلك^٣، وهو حسن مع فقره إلى السفر ولا مال يبلغه وإن كان له كفاية في الحضر وقيل: ابن السبيل، هو الضيف إذا كان محتاجاً في الحال وإن كان غنياً في بلده^٤، روه لشيخان^٥.

ولو نوى المسافر إقامة عشرة خرج عن ابن السبيل عند الشيخ^٦، ولم يخرج عند ابن إدريس^٧.

ولو كان السفر معصية فلا استحقاق.

١. الكافي، ج ٥، ص ٩٣-٩٤، باب الدين، ج ٥: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٥-١٨٦، ح ٣٨٥

٢. راجع تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٥٩، المسألة ١١٧٣ انتهى المنصب، ج ٨، ص ٣٥١-٣٥٢

٣. قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٥٢؛ وحكا، عن ابن الحنيد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨١، المسألة ٥٣

٤. قال به المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٥٠، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨١، المسألة ٥٣

٥. المقنعة، ص ١٢٤١ المبسوط، ج ١، ص ٢٥٢

٦. المبسوط، ج ١، ص ٢٥٧

٧. السرائر، ج ١، ص ١٥٨

[٦٥]

درس

يشترط فيهم - إلا المؤلفة - الإيمان، فلا تعطى المخالف وإن كان مستضعفاً، ولو في زكاة العطرة على الأقرب وتعطى أطفال المؤمنين وإن كان آباؤهم فساقاً، دون أطفال غيرهم.

وفي اشتراط العدالة أقوال ثالثها شتراط محاببة الكبار^١. وفي الساعي يعتبر إجماعاً

ولا تعطى واجب النفقة، كالروجة وولد. وفي رواية عمران القمي: يحوز للولد^٢. وفي رواية أخرى: تعطى ولد ابنت^٣. وتحملان على المندوبة.

ولو أخذ من غير المخاطب بالإتفاق فالأقرب جوازه، إلا الروجة، إلا مع إعرار الزوج وعقرها

ويحوز للروحة إعطاء زوجها، وإعطاء الروجة المستمتع بها، وفي إعطاء الباشز على القول بجوار إعطاء الفاسق تردّد، أشبهه الجواز أمّا المعقود عليها ولما نبذل النكاح فيها وجهان مرتبان وولي بالجمع ولو قلنا باستحقاقها النفقة فلا إعطاء ولا تعطى الهاشمي إلا من قبله، وقصور الخمس، فبعطى التّمة لا غير على الأقوى.

ويقبل دعوى الفقر والعجز عن التّكسب إلا مع علم الكذب.

ولو ادعى تلف ماله كُلف البينة عند الشيخ^٤، ودعوى الثّرم ما لم يكذّبه المستحق.

١. قال باشرط محاببة الكبار ابن الجعيد على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٢، المسألة ٥٧.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٥٥٢، باب تفصيل القرابة في زكاة، ح ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٥٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٠٣.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٥٥٢، باب تفصيل القرابة في الزكاة، ح ١٠.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٥٣.

ولا تعطى القِنَّ، ولا المدبِّر، ولا أمُّ الولد من المالك ولا غيره.

ويعيد المخالف ما أعطاه فريقته إذا استبصر، ولا يعيد عبادة فعلها سوى الزكاة.

ولو ظهر الآخذ غير مستحق أجزاء مع الاجتهاد وإلا فلا، ولو أمكن ارتجاعها أخذت، ولو ظهر عبده لم يجزئ، بخلاف ما لو ظهر واجب النفقة كالزوجة، وفي الزوجة مع عدم إنفاقه عليها نظر، نعم، لا يرتجع منها مع التلف ولو قلنا بعدم الإجزاء، ولو دفع زيادة عن النفقة الواجبة ارتفعت إن أمكن وإلا أجزاء.

ولو صرف الغارم والغازي وابن السبيل في غير سبب استحقاقه ارتجع، ولا يخبر على الباقيين. ولو فضل عن الغرم أو السفر أعاده بخلاف ما يفضل مع الغازي. ولا يشترط فيه ولا في العامل الفقير. ويجوز الدفع إلى واجب النفقة عازياً ومكاتباً وعاملاً وابن السبيل ما زاد على النفقة في العصر.

ويتخير الإمام بين الأجرة للعامل والجُعل المعين، فلو قصر المصيب أتم له الإمام من ييب المال أو من سهم آخر، إذا كان موصوفاً بسبب ذلك السهم. ويجوز أن تعطى جامع الأسباب بكل سبب، وإغناء الصغير، بقول الباقر عليه السلام: «إذا أعطيته فأغنيه»^١. نعم، لو تعدد الدفع حرم الزائد على مؤونة السنة.

والأفضل بسطها على الأصناف، ولو حصّ صنفاً بل واحداً بها جاز.

ويستحب التفضيل بمرجع، كالعقل والفقير والهجرة في الدين وترك السؤال، وشدة الحاجة والقراية.

وإعطاء زكاة الخُفِّ والظِّلْفِ المتجمل، وبقي الزكوات المُذَقِّع^٢، والتوصل بها إلى من يستحي من قبولها هدية.

وروى محمد بن مسلم: «إن لم يقبلها عني وجه الزكاة فلا تُعطيه»^٣.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨، باب أقل ما يعطى من الزكاة - ج ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٤، ح ١٧٤.

٢. في التواتي، ج ١٠، ص ٢٠٥، ذيل الحديث ٨/٩٤٤٣، تصحيف كتابه عن الإبل، والظلف: عن البقر والغنم، والمذقع: كمنع من الملتصق بالدفعاء، وهو الثراب.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٤، باب من تحلل له الركة فيستع من أخذها، ح ٤.

وإذا نوى بما أخرجته من ماله إعطاء رجل معين فالأفضل إيصاله إليه. ولو عدل به إلى غيره جاز.

ويكره جعل الزكاة وقاية للمال، بل ينبغي أن تدفع إلى من لا يعتاد الإهداء إليه، وبزء من غيرها.

وروى الواشي: جواز شراء الأب من زكاة^١

وروى عبيد بن زرارة: جواز الإعتاق مطلقاً مع عدم المستحق، فإن مات ولا وارث له فلاهل الزكاة ميراثه؛ لأنه اشترى بماله^٢، وفيه إيحاء إلى أنه لو اشترى من سهم الرقاب لم يطرد لحكم؛ إذ اشترى بصيبه لا بمال غيره، فبرئته الإمام.

وروى أبو بصير: جواز التوسعة بالزكاة على عياله^٣.

وروى سماعة ذلك بعد أن يدفع منها شيئاً إلى المستحق^٤. كل ذلك مع الحاجة. وروى علي بن يقطين فيمن مات وعليه زكاة وولده معاويح يدفعون إلى غيرهم منها شيئاً ويعودون بالباقى على أنفسهم^٥. وأهل ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول من التقديس، إلا مع الاجتماع والفصول. ولو كان الوكيل في دفعها من أهل السهمان، فالمروى. جواز أخذه كواحد منهم إلا أن يعين له قوماً^٦.

ويكره إعادة الزكاة إلى ماله، ولو عادت بملك قهري كالإرث فلا بأس، وكذا لو اضطر إليها.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٢، باب نادر، ح ١

٢ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٧، باب الرجل يبيع من أركته أو يعق، ح ٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٢٨١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٥٦٠، باب من يعل له أن يأخذ الزكاة، ح ١٣، الفقيه، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٦٣٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٥٦٢، باب من يعل له أن يأخذ الزكاة، ح ١١.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٥٤٧-٥٤٨، باب قضاء الزكاة عن الميت، ح ٥، الفقيه، ج ٢، ص ٢٨-٢٩، ح ١٦٤٣.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٥، باب الرجل يدفع إليه الشيء يفرقه و...، ح ١-٢، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٥-٢٩٦.

[١٦]

درس

يجب دفع الزكاة عند وجوبها. ولا يجوز تأخيرها إلا لعذر، كانتظار المستحق وحضور المال، فيضمن بالتأخير. وكذا الوكيل والوصي بالترقة لها أو لغيرها من الحقوق المالية. وهل يأنم؟ الأقرب نعم، إلا أن ينتظر بها الأفضل أو التعميم. وروي: جواز تأخيرها شهراً أو شهرين^١، وحمل على العذر^٢.

ولا يجوز تقديمها على وقت الوجوب. وروي جوازه: بأربعة أشهر^٣، وبسبعة أشهر^٤، وفي أول السنة^٥. وقال الحسن: تقدم من ثلث السنة^٦ وحمل على القرض، فتحسب عند الوجوب بشرط بقائه على صفة الاستحقاق.

ولو استغنى بها احتسبت^٧ وأحرأت وإن لم ينتزعها منه، ثم يعيدها إليه. ولو استغنى بغيرها لم تجزى وإن كان بنحوها أو ارتقاع قيمتها.

وللمالك ارتجاعها وإن كان باقياً على الاستحقاق، فيعطىها غيره، أو يعطيه غيرها، أو يعطي غيره غيرها. ولو تم بها لنصاب سقط الوجوب، خلافاً للشيخ مع بقاء العين^٨. ولا تعاد الزيادة المنفصلة ولا المتصلة على الأقرب، بل له إعطاء القيمة

١ روى الشيخ جواز تأخيرها شهرين في تهذيب الأحكام ج ٤، ص ٤٤، ح ١١١٤ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ح ٩٦ وقال في النهاية، ص ١٨٣ وإدعول ما يجب عليه من الزكاة فلا بأس أن يقرقه ما بين شهرين وشهرين.

٢ حمله الشيخ في النهاية، ص ١٨٣

٣ رواه المعيد في المقنة، ص ٢٤٠

٤ لم يثر على رواية جوازه بسبعة أشهر، وروى الصدوق جوازه بسنة أشهر في القلبي، ج ٢، ص ١٧، ذيل الحديث ١٦٠٢.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٤، ح ١١١٣ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ح ٩٥

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ١١٦، المسألة ٨٥

٧ في أكثر النسخ: «احتسب».

٨ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٩-٢٣١

يوم القبض. وقال الشيخ: تؤخذ منه الزيادة؛ لأنه إنما أقرضها زكاة فلا تملك^١. ولو كان القرض مثلياً فمثله، فإن تعدد قيمته يوم التعذر.

ولو أقرضها عتيماً أو فاسقاً فصار عند لوجوب أهلاً جاز الاحتساب.

ولو تسلف الساعي بإذن المستحق وهلك فمِن مال المستحق، بخلاف ما إذا كان المالك هو الآذن فإنها من ماله. ولو أدنا قال الشيخ: تكون منهما^٢.

ولو اختلفا في كونها زكاة أو قرضاً تبع اللفظ، فإن اختلفا فيه حلف المالك واستعادها. ولو قال: هذه صدقة، ثم قال: أردت لقرض، فالأقرب عدم السماع، فإن ادعى علم القابض أحلفه، فإن نكل حلف المالك واستعادها.

ويجب دفع الزكاة إلى الإمام أو نائبه مع الطلب وإلا استحب، وفي الغيبة إلى العقيه المأمون، وخصوصاً الأموال الطاهرة. وأوجب المفيد^٣، والحلي حملها إلى الإمام، فنائبه، فالعقيه استدأ^٤ ومع الوجوب لو فرقتها بنفسه فالأجود عدم الإجراء.

ويجب على الإمام الدعاء لصاحبها عند الأخذ وقيل: يستحب^٥.

ولا يجوز نقلها مع وجود المستحق فيضمن. وقيل يكره ويضمن^٦.

وقيل: يجوز بشرط الضمان^٧ وهو قوي.

ولو عدم المستحق ونقلها لم يضمن، وجرية الاعتبار على المالك، ويجوز للمالك تفريقها^٨ بنفسه ونائبه.

وتجب النية عند الدفع إلى الوالي أو المستحق، مشتتة على الوجوب أو الندب، وكونها زكاة مال، أو فطرة، أو صدقة. ولا يشترط تعيين المال. ولا يفتقر الساعي إلى

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٩.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٨، القلام، ج ٢، ص ٤٥، المسألة ٤٨.

٣. المفصلة، ص ٢٥٢.

٤. الكافي في العقد، ص ١٧٢.

٥. قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٤٤.

٦. قال به العلامة في منتهى المطلب، ج ٨، ص ٤٠٢.

٧. قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٤٥.

٨. في بعض النسخ: «تفرقتها»، وفي بعضها: «تفرقتها».

نية أخرى عند الدفع إلى الفقراء. ولو نوى المالك بعد الدفع فالأقرب الإجزاء مع بقاء العين أو تلفها وعلم القابض بعدم النية.

ويجب على الوكيل النية عند الدفع إلى المستحق، والأقرب وجوبها على الموكل عند الدفع إلى الوكيل، فإن فقدت إحداهما فالأقرب إجزاء نية الوكيل. وقال الشيخ: لا يجزئ إلا نيتاهما^١.

ولو لم ينو المالك عند أخذ الإمام، أو الساعي، أو الفقيه أجزاء إن أخذت كرهاً. ويجب عليهم النية عند الدفع إلى المستحق، ولو أخذت طوعاً فوجهان، أقربهما الإجزاء إذا نوى الثلاثة.

ويجب فيها الجزم، فلو قال: هذه زكاة أو خمس أو فرض أو نفل، أو إن كان مالي الغائب باقياً فهو زكاة أو نفل لم يجزئ، ولو قال: إن لم يكن باقياً فنفل أجزأ.

ولو دفعها عن المال الغائب فبان تالفاً، فالأقرب جواز صرفه إلى غيره مع بقاء العين أو تلفها وعلم القابض بالحوال.

()

()

درس

إذا قبض أحد الثلاثة الزكاة من المالك برئت ذمته ولو تلفت، بخلاف ما لو قبضها الوكيل وكان قد تقدّم تقريظ من المالك فتلفت في يد الوكيل.

ولو عزلها المالك إمّا وجوباً عند إدراك الوفاة، أو ندباً، فإن لم يكن تمكن من الإخراج فلا ضمان مع التلف، وإلا ضمن.

ولو عين المالّة أو الفطرة في مال تعين مع عدم المستحق، والأقرب التعيين مع وجوده، فليس له إيداله في الموضعين في وجهه، نعم، لو نما كان له.

وروي الكليني عن الباقر عليه السلام: «أنّه لو أثمر بها نبعها ربحها^٢. ولو أثمر بحاله

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٣٢.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٦٠-٦١، باب النوادر، ح ٢.

ولمّا عزلها فلها بقسطها ولا وضيمة عليها ولو كان المال غائباً عنه ضمن بنقله إلى بلد آخر.

ويستحبّ صرف الفطرة في بلده، والمالكة في بلدها. وصرف صدقة البوادي على أهلها، والحاضرة على أهلها. ووسم النعم في القويّ الظاهر، كالنخذ في الإبل والبقر، وأصول الأذن في الغنم ويكتب في الميسم اسم الله، وأنها زكاة أو صدقة أو جزية. ويجب على الإمام بعث عامل إلى كلّ بلد. ويراعى فيه البلوغ والعقل والإيمان والعدالة والفقّه في الزكاة، وأن لا يكون هاشمياً ولا عبداً على الأقوى. ولو كان مكاتباً فالأقرب الإجزاء. ولو تولّى الهاشمي العمالة على قبيله احتمل الحواز، وكذا لو تطوّع بها بغير سهم.

ولو فرّقها الإمام أو الفقيه سقط سهم العامل، وكذا لو فرّقها المالك بنفسه على الأصناف وسقط مع العبة أيضاً إلا مع تمكّن الفقيه من نصبه، وسهم المؤلفة إلا مع وجوب الجهاد

ولا يسقط سهم سبيل الله، ولو قصّرتاه على الجهاد كان تابعاً له.

ويجوز الدفع إلى موالي الهاشميين، وكرهه ابن الحنيد^١، وإلى بني المطلب، خلافاً للمفيد^٢

[٦٨]

درس

تجب زكاة الفطرة عند هلال شوال على البالغ العاقل الحرّ غير المغمى عليه، المالك أحد نُصَب الزكاة، أو قوت سنته على الأقوى ولا تجب على الفقير، خلافاً لابن الحنيد^٢، وتجب على المكتسب قوت سنته إذا فضل عنه صاع.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٩٤، المسألة ٦٧.

٢. حكاه عن رسالته العزّة المحقّق في المعتمد، ج ٢، ص ٥٨٥.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٣٧، المسألة ١٠٦.

ويجب إخراجها عن عياله، وجبت نفقتهم كالزوجة والمودين^١ والرقيق، أو استعبت كالقريب والضيف ولو كان كافراً.

ولو أبق العبد فالوجوب باق ما لم يعلم موته، أو يعله مكلف بالفطرة.
ولو كانت الزوجة صغيرة، أو غير ممكنة، أو ناشراً، أو مستمتعاً بها فلا وجوب على الزوج، خلافاً لابن إدريس^٢ ولو أعسر الزوج، فالأقرب الوجوب عليها مع يسارها.
ولو أيسر الصغير فلا زكاة إلا أن يعوله الأب تبرعاً. وأوجبها الشيخ على الأب^٣.
وتجب فطرة خادم الزوجة والولد والأب مع الزمانة. ولو غصب العبد وعاله الغاصب وجبت عليه، وإلا فعلى المالك، إلا أن تجعل الزكاة تابعة للميلولة. ولو تبعضت الحرية وجبت بالنسبة، وللشيخ قول بعدم الوجوب عليهما^٤.
وتجب عن المكاتب المشروط - خلافاً لابن البراج^٥ - لا عن المطلق إلا مع الميلولة. وفي مرفوعة محمد بن يحيى: تجب عن المكاتب وما أغلق عليه بابه^٦.

فروع خمسة:

الأول: لو مات المولى قبل الهلال وعليه دين مستوعب فلا زكاة في رقيقه عند الشيخ^٧: بناءً على أن التركة لم تنتقل إلى الورث.
الثاني: لو أوصي له بعبد وقيل بعد الهلال، وجبت زكاته على القابل إذا كانت الوفاة قبل الهلال. وفي المبسوط: لا زكاة على أحد^٨.

١ المودين اصطلاحان: الأول: الأب مع جملة أجداده، والأم مع جملة أجدادها والثاني: الآباء وإن علوا، والأبناء وإن سفلوا، والمراد هنا الثاني.

٢ السراقرء ج ١، ص ٤٦٦.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٣٩، الخلاف، ج ٢، ص ١٣٤، المسألة ١٦٤.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٦.

٥ المذهب، ج ١، ص ١٧٤، وأفتى في الكامل على خلاف ذلك، على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ١٤٥، المسألة ١١٠.

٦ الكافي، ج ٤، ص ١٧٤، باب الفطرة، ح ١٢٠ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٩٥.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠، الخلاف، ج ٢، ص ١٤٤، المسألة ١٧٩.

٨ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠.

الثالث: لو وهب له عبد فقبله وتأخر لقبض عن الهلال بني على ملك الموهوب. والمشهور أنه بالقبض. ولو مات المتهب بعد القبول وقبل القبض، فعلى اشتراط القبض تبطل الهبة، وعلى عدمه يقبض الوارث.

الرابع: فطرة العبد في خيار الثلاثة على المشتري. وفي الخلاف: على البائع؛ لأنه لو تلف كان منه^١.

الخامس: فطرة المشترك على ملاكه بالنسبة، وقيل: لا فطرة فيه^٢.

ويستحب للفقير إخراجها ولو بصاع يديره على عياله بنيت الفطرة من كل واحد، ثم يتصدق به على غيرهم.

ولو ملك عبداً، أو ولد له، أو تزوج بعد الهلال استحقت إلى صلاة العيد والمراد بالهلال دخول شوال

ويكفي في الضيف أن يكون عنده في آخر جزء من رمضان متصلاً بشوال، سمعناه مذاكرةً، والأقرب أنه لا بد من الإفطار عنده في شهر رمضان ولو ليله. وقيل: عشرة الأخير، أو نصفه، بل كلّه^٣.

ووقتها يمتد إلى زوال الشمس يوم لفطر، ولا يقدم على شوال، والمشهور جوازها من أول شهر رمضان، والأولى جعلها قرصاً واحتسابها في الوقت.

وقال المرتضى^٤، والمفيد: وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر إلى قبل صلاة العيد^٥، واختاره الشاميون الثلاثة^٦. والإجماع على أن إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة أفضل.

١. الخلاف، ج ٢، ص ١٤٢، المسألة ١٧٧.

٢. من القائلين به الصدوق في الهداية، ص ٢٠٥.

٣. من القائلين به المفيد في النقطة، ص ٢٦٥.

٤. جمل العلم والعمل، ص ١٢٩.

٥. المقمعة، ص ٢٤٩.

٦. وهم: أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٦٩؛ وابن البراج في المهذب، ج ١، ص ١٢٦؛ وابن زهرة في غنية النروع، ج ١، ص ١٢٧.

ولو خرج وقتها فالأقرب وجوب قضائها سواء عزلها أو لا. وقال ابن إدريس: تكون أداء^١

والواجب صاع، وزنه ألف درهم ومائة وسبعون درهماً شرعية من القوت الغالب. وأكثر الأصحاب حصروه في السبعة: التمر، والزبيب، والعنطة، والشعير، والأرز، والأقط، واللبن. والأقرب أنه للفضيلة. وأفضله التمر، ثم الزبيب، ثم القوت الغالب. وفي الخلاف: المستحب القوت الغالب^٢. وقال سَلار: أعلاها قيمة^٣. وتجزئ القيمة بسفر الوقت. وروي: درهم في الغلاء والرخص^٤. وروي: ثلثاه في الرخص^٥.

فروع:

الأول: الدقيق والسويق والخبر ليست أصولاً، وكذا الرطب والعنب، وفيها نظر. وقال ابن إدريس: الخبز أصل^٦.

الثاني: لا يجزئ المعيب ولا غير المصفى لا بالقمة.

الثالث: لو أخرج نصف صاع أعلى قيمة يساوي صاعاً أدنى، ففي إجزائه تردد، وقطع بالإجزاء في المختلف^٧.

الرابع: لو أخرج صاعاً من جسين أو أجناس فالأقرب المنع، سواء كان عن عبد مشترك بين اثنين مختلفي القوت أو لا.

ومصرفها المالية. ويستحب اختصاص القرابة والجيران مع الصفات، وأن لا يعطى المستحق أقل من صاع مع الإمكان.

١. السرائر، ج ١، ص ٤٧٠.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ١٥٠، للمسألة ١٨٩.

٣. المراسم، ص ١٣٥.

٤ و ٥. المغنعة، ص ٢٥١.

٦. السرائر، ج ١، ص ٤٦٩.

٧. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٦٦، المسألة ١٣٢.



كتاب الصدقة

وهي العطية المتبرع بها - بالأصالة من غير نصاب - للقرية.
 قال الله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ﴾^١.
 وقال النبي ﷺ: «الصدقة تدفع ميتة السوء»^٢.
 وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُدْفَعُ بِالصَّدَقَةِ الدَّاءَ، وَالذُّبِيلَةَ وَالْحَسْرَةَ، وَالْفَرْقَ، وَالْهَذْمَ،
 وَالْعَنُونَ» إلى أن عَدَّ سَبْعِينَ بَاباً مِنَ السُّوءِ^٣.
 وقال الصادق ﷺ: «المعروف شيء، سوى الزكاة، فَعَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ بِالْبِرِّ وَصَلَةَ الرَّحِمِ»^٤.
 وقال عليّ ﷺ: «كَانُوا يَرُونَ [أَنْ] الصَّدَقَةُ يُدْفَعُ بِهَا عَنْ الرَّجُلِ الظُّلُومُ»^٥.
 وقال الباقر ﷺ: «صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَدْفَعُ مَصَارِعَ السُّوءِ»^٦.
 وقال النبي ﷺ: «الصدقة بعشرة، والقرض بثمانية عشر، وصلة الإخوان بعشرين،
 وصلة الرحم بأربعة وعشرين»^٧.

١. البقرة (٢) ٢٧٢.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٢، باب فضل الصدقة، ح ١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٥، باب أن الصدقة تدفع البلاء، ح ١٢، الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٦ يتفاوت يسير.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٧، باب فضل المعروف، ح ٥.

٥. أصفاء من المصدر.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٥، باب أن الصدقة تدفع البلاء، ح ٤.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٢٩، باب أن صنائع المعروف تدفع مصارع السوء، ح ١٤، الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٦٨٩.

٨. الكافي، ج ٤، ص ١٠، باب الصدقة على القرابة، ح ١٢، الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٤٠ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٣٠٢.

وقال الصادق عليه السلام: «ذأوا مرضاكم بالصدقة، وادفعوا البلاء بالدعاء، واستنزوا الرزق بالصدقة، وهي تقع في يد الرب قبل أن تقع في يد العبد»^١.
ويستحب للمريض أن يعطي السائل بيده، ويؤمر بالدعاء له، والصدقة عن الولد ويستحب بيده، والتبكير بالصدقة لدفع شر يومه، وكذا في أول الليل للحاضر والمسافر.

ويكره رد السائل ولو كان على فرس، وخصوصاً ليلاً.

وثواب إطعام الهوام والحيتان عظيم.

والصدقة تقضي الدين، وتخفف بالبركة، وتزيد المال.

وإن التوسعة على العيال من أعظم الصدقات، ويستحب زيادة الوُقود لهم في الشتاء.

وتحوز على الذمي وإن كان أجنبيّاً، وعلى المخالف إلا الناصب، ومنع الحسن

من الصدقة على غير المؤمن ولو كانت بدناً^٢.

وفي رواية في المجهول حاله: «أعط من وقعت له الرحمة في قلبك»^٣.

وأكثر ما يعطى ثلثا درهم، وإعطاء السائل ولو ظلفاً محرقاً^٤، أو تمرّة أو شِقْها،

واكثرها أفضل.

ولو كثر السؤال أعطى ثلاثة وتحتر في الزائد، ويؤمر السائل بالدعاء ولو كان كافراً.

والوكيل في الصدقة أحد المتصدقين ولو تعدّد.

وأفضل الصدقة جُهد المِلّ، وهو الإيثار.

وروي: «أفضل الصدقة عن ظَهر غنيٍّ»^٥. والجمع بينهما أن الإيثار على نفسه

مستحب، بخلافه على عياله.

١. الكافي، ج ٤، ص ٣، باب فضل الصدقة، ح ٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٦، ح ١٧٣٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٣٦.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٦، المسألة ٥٨.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٤، باب الصدقة على من لا تمره، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٧، بتفاوت.

٤. بالفارسية: شَم سوحته.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٦، باب النوادر، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٦٩٠.

وتستحب الصدقة بالمحبوب، وتكره بالخبث.

والضيافة من أفضل الصدقة، وكذا سقي الماء، والحج عن الميت وخصوصاً الرحم، وبذل الجاء، والكلمة اللينة، والصدقة على الرحم، والعلماء، والأموات، وذرية رسول الله ﷺ؛ ليكافئه ويشفع له، وإنظار المسر، والإهداء إلى الإخوان، والبداة بها قبل السؤال، وتمجيلها وتصغيرها وسترها.

ويجب شكر المنعم بها، ويحرم كفرانها.

ويكره أن يتصدق بجميع ماله إلا مع وثوقه بالصبر ولا عيال له، وصدقة المديون بالمحلف، والصدقة مع الضرر بها، والمن بها، والسؤال لغير الله، فمن فتح باب مسألة فتح الله عليه باب فقر^١.

وقال زين العابدين عليه السلام: «من سأل من غير حاجة اضطر إلى السؤال من حاجة»^٢. وإظهار الحاجة وشكاية الفقر. ولو اضطر إلى المسألة فلا كراهة.

وتملك بالإيجاب والقبول والقبض وإن كان بالفعل، ولا بد فيها من نية القرية. ولا يصح الرجوع فيها بعد القبض لرحم كانت أو لأجنبي. وجوز الشيخ الرجوع فيها^٣، وهو بعيد.

والصدقة سرّاً أفضل، إلا أن يتهم بترك الموساة، أو يقصد اقتداء غيره به. أمّا الواجبة فإظهارها أفضل مطلقاً.

١. راجع الكافي، ج ٤، ص ١٩، باب من سأل من غير حاجة، ح ٢؛ والفتاوى، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٥

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٩، باب من سأل من غير حاجة، ح ١؛ والفتاوى، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٤

٣. المبسوط، ج ٣، ص ٣٠٣



كتاب الخمس

وهو حق يثبت في الفنائم لبني هاشم بالأصالة عوضاً من الزكاة.
ويجب في سبعة:

الأول: ما غَنِمَ من دار الحرب على الإطلاق، إلا ما غَنِمَ بغير إذن الإمام فله، أو سرق أو أخذ غِيْلَةً فلاحذه، وما يملك من أموال البغاة غنيمه، وكذا فداء المشركين وما صولحوا عليه. وألحق ابن الجنيّد: الجرية وعشيرة أهل الحرب^١.

الثاني: جميع المكاسب من تجارة وصناعة ورياسة وعُزُس بعد مؤونة السنة له ولعِياله الواجبى النفقة والضيف وشبهه. ولو عال مستحب النفقة اعتبر مؤونته، ولو أسرف حُسِبَ عليه، ولو قُتِر حُسِبَ له.

ورخص ابن الجنيّد في ترك خمس المكاسب^٢. وأضاف العلبي الميراث والهبة والهدية والصدقة^٣. ومنعه ابن إدريس^٤، وهو طاهر ابن الجنيّد^٥. وأضاف الشيخ العسل الجبلي والمن^٦. وأضاف الفاضلان: الصمغ وشبهه^٧.

١ لم يشر على من حكاه عنه.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٥، المسألة ١٤١.

٣ الكافي في الفقه، ص ١٧٠.

٤ السرائر، ج ١، ص ٤٩٠.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٦، المسألة ١٤١.

٦ الميسوط، ج ١، ص ٢٢٧.

٧ قاله العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٨ المسألة ١٤٣ ولم يشر على قول المحقق.

ولا يتوقف الوجوب على الحول، خلافاً لابن إدريس^١. نعم، يحوز تأخيرُه احتياطاً للمكلف.

ولا يعتبر الحول في كلِّ تكسّب، بل يُبتدأ الحول من حين الشروع في التكسّب بأنواعه، فإذا تمَّ خمس ما فضل، ولو من قبل الحول ما يزيد على المؤونة دفعة أو دفعات تخير في التعجيل والتأخير.

ومؤونة الحجّ لا خمس فيها نعم، لو اجتمعت من فضلات أو لم يصادف سير الرفقة الحول وجب الخمس، والأقرب أنّ الحول هنا تامّ فلا يجزئ الطعن في الثاني عشر. والمؤونة مأخوذة من تلاد المال في وجه، ومن طارفه في وجه، ومنهما بالنسبة في وجه، ولا يجبر ما تلف من التلاد بالطارف.

ويجبر خسران التجارة والصناعة و الرراعة بالربح في الحول الواحد، والدين المقدم أو المقارن للحول مع الحاجة إليه من المؤونة. ولو وهب المال في أثناء الحول أو اشترى بغير حيلة لم يسقط ما وجب.

الثالث: الحلال المختلط بالحرام ولا يعلم صاحبه ولا قدره. ولم يذكره جماعة من الأصحاب ولو علم صاحبه صالحه ولو علم قدره تصدّق به. ولو كان الحليط ممّا يجب فيه الخمس ففي تعدّده نظر ولو علم زيادته على الخمس حمسه وتصدّق بالزائد في ظنّه الرابع: أرض الدمي إذا اشتراها من مسلم وإن لم يكن في أصلها الخمس، إمّا من رقيتها أو من ارتفاعها.

والتيّة هنا غير معتبرة من الدمي، وفي وجوبها على الإمام أو الحاكم نظر، أقربها الوجوب عنهما لا عنه عند الأخذ والدفع.

وهذه الأربعة لا نصاب لها، بل يجب فيها وإن قلت. ويظهر من المفيد في العروة اعتبار عشرين ديناراً في الغنيمة^٢

الخامس: الكنز والركاز إذا وجد في دار الحرب مطلقاً أو في دار الإسلام ولا أثر له، ولو كان عليه أثر الإسلام فنقطة، خلافاً للحلاف^٣.

١. السرّاتر، ج ١، ص ٤٨٩.

٢. حكاه عنه العلامة في مخطّط الشيعة، ج ٣، ص ١٩١، المسألة ١٤٨.

٣. الحلاف، ج ٢، ص ١٢٢، المسألة ١٤٨.

ولو وجده في ملك مُبتاع عَرَفَه البائع وَمَنْ قبله، فإن لم يعرفه فَلَقَطَةٌ أو رِكَاز بحسب أثر الإسلام وعدمه. والظاهر أَنَّ مجرد قول المَعْرِف كافٍ بلا بَيِّنَة ولا يمين ولا وصف. نعم، لو تداعيا كان لذي اليد يمينه. ولو كان مستأجراً فقولان للشيخ^١. ولا فرق في الرِكَاز بين أصناف الأموال، ولا بين الواجدين حتَّى العبد والكافر والصبي. ولا يسقط الخمس بكتمانه.

ونصابه عشرون ديناراً عيماً أو قيمة بعد اسؤونة، ولا يعتبر فيه نصاب ثان ولا حول. السادس: المعادن على اختلاف أنواعها حتَّى المَعْرَة والجِصّ والثورة وطين الفُسل والعلاج وحجارة الرُحى والملح وكبريت. ونصابه عشرون ديناراً في صحيح البزنطي، عن الرضا^٢. واعتبر الحبيبي ديناراً^٣؛ لرواية قاصرة^٤، والأكثر لم يعتبروا نصاباً. وكل ذلك بعد مؤونة الإخراج والتصفية.

ولا فرق بين أن يكون الإخراج دفعةً أو دفعات كالكنز، وإن تعددت بقاعها وأنواعها. ولا بين كون المخرج مسلماً أو كافراً بل يفتى بالإمام، أو صبيّاً، أو عبداً ولو اتجر بالمعدن أو الكثر خمس ربحهما بعد المؤونة

السابع: كل ما أُخرج بالغوص إذا بلغ قيمته ديناراً، دفعةً أو دفعات، أُعرض أولاً أو لا، وكذا العبر المأخوذ بالغوص. ولو كان بغير غوص فالأقرب أَنه معدن. وصيد البحر يلحق بالمكاسب على الأصح، وفي قول لا خمس فيه^٥، وفي وجه من الغوص. وألحق ابن الجنيد الفل من انصائم^٦ وقال الشيخ لا خمس فيه^٧.

١ قال بتقديم قول المستأجر مع يمينه في الخلاف، ج ٢، ص ١٢٢، المسألة ١٥١، وبإتقديم قول السالك في المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨ - ١٢٩، ح ٣٩١

٣ الكافي في الفقه، ص ١٧٠

٤ الكافي، ج ١، ص ٥٤٧، باب الفبي والأفعال، ح ٢١؛ نفيه، ج ٢، ص ٣٩ - ٤٠، ح ١٦٤٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢١، ح ٣٥٦

٥ من الثقلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٣٧

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٨٩، المسألة ١٤٦

٧ المبسوط، ج ٢، ص ٦٦

[٦٩]

درس

مستحق الخمس الإمام عليه السلام واليتامى والمساكين وأبناء السبيل من الهاشميين بالأب. فهو بينه وبينهم نصفين وفي رواية رثعي. له خمس الخمس والباقي لهم^١. وفي أخرى: له الثلث^٢.

وظاهر ابن الجنيد أن سهم الله يليه الإمام، وسهم الرسول ﷺ للأقرب إليه، وسهم ذوي القربى لهم، ونصف الخمس للثلاثة لاقية من المسلمين بعد كفاية أولي القربى ومواليهم المعتقين^٣، وهو شاذ. وأعطى لمرتضى المسسوب بأمه^٤، والمفد^٥، وابن الجنيد بي المطلب^٦.

ويعتبر في الأصناف الإيثار لا العدالة على الأقوى، وفي المسكين وابن السبيل ما مر^٧. وفي اعتبار فقر اليتيم نظر. ولم يعتبره الشيخ^٨ وابن إدريس^٩، وكذا في اعتبار تعميم الأصناف. أمّا الأشخاص فيعلم الحاضر^{١٠}

ولا يجوز النقل إلى بلد آخر إلا مع عدم المستحق، كالزكاة

ومع وجود الإمام يصرف الكل إليه، فيعطي الجميع كفايتهم والفاضل له والمُعوز عليه، وأنكره ابن إدريس^{١١}.

وفي غيبته قيل: يدين، أو يسقط، أو يصرف إلى الدرّة وفقراء الإماميّة مستحبّاً،

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٣٦٥: الاستبصار، ج ٢، ص ٥٦-٥٧، ح ١٨٦

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٣٦٦: الاستبصار، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٨٥

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠١، المسألة ١٥٨

٤. راجع رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨ وحكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٣، المسألة ١٥٩

٥. حكاية من رسالته العزّة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٠، المسألة ١٥٧

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٠، المسألة ١٥٧

٧. تقدّم في الدرس ٦٤

٨. الميسوط، ج ١، ص ٢٦٢

٩. السرائر، ج ١، ص ٤٩٦

١٠. السرائر، ج ١، ص ٤٩٢-٤٩٣

أو يوصى به^١. والأقرب صرف نصيب الأصناف عليهم، والتخيير في نصيب الإمام بين الدفن والإيصال.

وصلة الأصناف مع الإعواز بإذن نائب العيبة، وهو الفقيه العدل الإمامي الجامع لشرائط الفتوى، فيجب بسطه عليهم ما استطاع بحسب حاجتهم وغرمهم ومهور نسائهم، فإن فضل عن الموجودين في بلده فله حمله إلى بلد آخر. وفي وجوبه نظر، والأقرب أن له الحمل مع وجود المستحق لطلب المساواة بين المستحقين، وهم أولاد أبي طالب والعبّاس والحارث وأبي لهب،

وينبغي توفير الطالبين على غيرهم، وولد فاطمة عليها السلام على الباقيين.

ولا يتجاوز بالإعطاء مؤونة السنة وقضاء الدين.

وتجوز المقاصة بالخمس للحَيِّ والميت على الأقوى؛ لأنَّ جهة التزم أقوى من جهة المسكنة، والتكفين به.

ومصرف المختلط بالحرام والمعدن والركاز مصرف الباقي لا مصرف الزكاة. والأنفال للإمام عليه السلام، وهي الأرض [التي ياد أهلها] أو انجلوا عنها، أو سلّموها بغير قتال. ومنها البحرين في رواية محمد بن مسلم^٢، والمفاوز، وموات الأرض، ورؤوس الجبال، ويطون الأدوية وما يكون بها، والآجام، وصفايا ملوك الكفر وقطائعهم غير المفصوبة من مسلم أو مسالم وصفايا الغنائم، كالأمة الرائقة، والفرس الجواد، والثوب الفاخر، والسيف القاطع، والدرع.

وميرات الحربي^٣ وإن كان كافراً، وغنيمة من غرا بغير إذنه في رواية العبّاس المرسلة عن الصادق عليه السلام^٤. ولا يجوز التصرف في حقه بغير إذنه.

١ حكى هذه الأقوال المفيد في المصنعة، ص ٢٨٥-٢٨٦، والنسخ في النهاية، ص ٢٠٦، والمبسوط، ج ١،

ص ١٢٦٤، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٧

٢. ثم نثر على رواية بهذا المصنوع لمحمد بن مسلم، بل مروي عن سماعة بن مهران في تهذيب الأحكام، ج ٤،

ص ١٢٣، ج ٣٧٣

٣. في بعض النسخ «الحشري» بدل «الحربي».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٥، ج ٣٧٨

وفي الغيبة تحلّ المناكح كالأمة المسيّبة ولا يجب إخراج خمسها. وليس من باب تبعض^١ التحليل بل تملك للحصة^٢ أو للجميع من الإمام عليه السلام. والأقرب أن مهور النساء من المباح وإن تعدّدت؛ لرواية سالم^٣، ما لم يؤدّ إلى الإسراف كإكثار التزويج والتفريق.

وتحلّ المساكن إمّا من المختصّ بالإمام كالثي اسجلى عنها الكفار؛ أو من الأرباح، بمعنى أنّه يستثنى من الأرباح مسكن فما زاد مع الحاجة. وأمّا المتاجر فعند ابن الحنيد على العموم^٤؛ لرواية يونس بن يعقوب^٥، وعند ابن إدريس أن يشتري متعلّق الحمس من لا يحمس، فلا يحب عليه إخراج الخمس إلّا أن يتجر فيه ويربح^٦.

والأشبه بحكم إباحة الأنفال حال غيبة، كالصرف في الأرضين الموات، والآجام، وما يكون بها من معدن وشجر ونبات؛ لفحوى رواية يونس^٧، والحارث^٨، لا يباح الميراث إلّا لفقراء بلد الميت. وأمّا المعادن المطلقة فالأشهر أنّ الناس فيها شرع، وجعلها المفيد^٩ وسلار من الأنفال^٩، وكذا البحار.

١ «تبعض» ليس في بعض النسخ

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٢٨٤ الاستبصار ج ٢، ص ٥٨، ح ١٨٩

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٥ المسألة ١٤١

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٦٦١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٢٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٥٩، ح ١٩٤

٥ السرائر، ج ١، ص ٤٩٨

٦ المتقدم قبل هذا

٧ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٥، ح ٤٠٥ وفيه: الميراث

٨ المقصود، ص ٢٧٨

٩ المراسم، ص ١٤٠ ولفظه «البحار» في كلام المفيد لا في كلام سلار

كتاب الصوم

وهو توطين النفس لله على ترك الثمانية:

الأكل والشرب المعتاد وغيره.

والجماع قبلاً أو دبراً، لأدمي وغيره على لأقرب.

والاستمنا.

وإيصال الغبار الغليظ إلى الحلق.

والبقاء على الجنابة مع علمه ليلاً

والخفنة بالمائع.

والارتماس على الأقوى.

من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس من المكلف، أو المميز المسلم الخالي

عن السفر والمرض، والحيض والنفاس والجنابة على وجه، والإغماء، والسُّكر.

وطول النوم.

فيشترط نية الوجوب أو الندب والقربة ليلاً أو نهاراً للناسي إلى زوال الشمس،

وكذا الجاهل بوجوب ذلك اليوم، أو من تجدد له العزم على صوم غير معين زمانه،

كالقضاء أو النقل، والأقرب امتداد النفس بامتداد النهار لا الفرص، خلافاً

لابن الجنيّد^١.

وفي التهذيب روايتان بجواز نية القضاء بعد الروال^٢

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢٢٨، المسألة ٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٨، ح ٥٢٩ - ٥٣٠.

ويشترط فيما عدا شهر رمضان تعيين سبب الصوم وإن كان نذراً معيناً وشبهه على الأقوى.

وفي المبسوط فشرية القرية بأن يوي صوم شهر رمضان^١. ولا ريب أنه أفضل. وكذا الأفضل أن ينوي الأداء. ولا يجب تجديدها بعد الأكل أو النوم أو الجنابة على الأقوى، سواء عرضت ليلاً أو نهاراً بالاحتلام.

وتتعدد النية بتعدد الأيام في غير شهر رمضان إجماعاً، وفيه قولان، أجودهما التعدد^٢. ولو تقدمت عليه في شعبان لم تحز على الأقوى. ويشترط الجزم مع علم اليوم، وفي يوم الشك بالمرتدة قول قوي^٣.

ويجب استمرارها حكماً، فلو نوى الإفطار في الأثناء أو ارتد ثم عاد، فالمشهور الإجزاء وإن أتم وكذا لو كره الامتناع عن المفطرات بأثم ولا يبطل. أما الشهوة لها مع بقاء إرادة الامتناع أو الاستمرار عليها حكماً فلا إثم

ولو ترد في الإفطار أو في كراهة الامتناع فوجهان مرتبان على الحزم، وأولى بالصحة هنا، والوجه الإفساد في الجميع.

ولو نوى إفطار غداً، ثم جدد قبل الزوال فوجهان مرتبان، وأولى بالإبطال. ولو نوى التذب فظهر الوجوب حذو نية الوحوب وأجراً وإن كان بعد الزوال. وكذا لو نوى الوحوب عن سبب فظهر استحقاق صوم اليوم بغيره جدد التعيين، وهذا يعيب التعيين في رمضان.

فروع:

لو عدل من فرض إلى فرض لم يجز مع تعيين الزمان للأول، ولو صلح الزمان لهما فالأقرب المنع أيضاً.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦

٢ من القائمين بالتعدد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٢، المسألة ١١، وبعدم التعدد المفيد في المقننة،

ص ١٣٠٢ والسيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ٩٥ والشيخ في النهاية، ص ١٥١ والمبسوط، ج ١،

ص ٢٧٦، والعليني في الكافي في الفقه ص ١٨١، وسار في المراسم ص ٩٦

٣ من القائمين به الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ١٧٩، المسألة ٢٦

ولو كان بعد الزوال في قضاء رمضان لم يَجُزْ قطعاً. ولو عدل من فرض غير معين إلى نفل فوجهان مرتبان وأولى بالمنع. ويجوز العدول من نفل إلى نفل ما دام محل النية باقياً.

ويتأدى رمضان بنية النفل مع عدم علمه، والأقرب سرية في غيره من الواجبات المعينة. ويتأدى رمضان وكلّ معين بنية الفرض وغيره بطريق الأولى. وفي تأدي رمضان بنية غيره فرضاً أو نفلاً مع علمه قولان^١، أقربهما المنع. وينسحبان في المعين غيره لو نوى فيه غيره، ولا يجرى عما نواه في الموضعين إجماعاً.

ويتأدى قضاء رمضان بنية أدائه في الجاهل بالشهور، ولو ظهر سبق صومه على رمضان لم يحرى، وحكم المعين كذلك. ويجب على هذا في كلّ سنة شهر بحسب ظنه، ولو فقد الظن تخير. ويجعله هلاكياً إن أمكن وإلا عددياً، فلو ظهر نقص الهلالي عن رمضان قضى يوماً.

ويتحرى أيضاً ما ذكر الدهر لو بحر، فيجوز فيه النسيان لمصان. ولو قيده بالسفر وسافر لم يتحرّ في إفتاراه ولا إفتار العيدين، ويحرى التحري في كلّ صوم متعين. ولا يجب في النية المقارنة لطلوع الفجر وإن كان جائزاً. وظاهر كلام المفيد^٢، والحسن منعه^٣.

[٧٠]

درس

لا يجب الصوم على الصبي وإن أطاق. نعم، يُمرّن عليه لسبع، ويشدّد عليه لتسع،

١ من القائلين بوقوعه من رمضان الشيخ في المبسوط ج ١، ص ٢٧٦، والصلاب، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ١٤ وعدم الوقوع ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٧٢، وحكاة عن الصدوق في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢٤٦، المسألة ١٣.

٢. المقنعة، ص ٣٠٢.

٣. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢٣٥، المسألة ٧.

ويكون صوماً شرعياً، بمعنى استحقاق ثواب ودخوله في اسم الصائم. ولو أطلق بعض النهار فعل وقيل: إنما يؤمر إذا أطاق ثلاثة أيام تباعاً^١.

ولو بلغ في أثناء النهار أمسك مستحباً إن كان لم يتناول، وفي الخلاف: يجب^٢، وتأديباً إن تناول، ولو شك في البلوغ فلا وجوب. ولو ظن أنه يمني بالجماع لم يجب التعرض له.

ولو وجد على ثوبه المختص منياً فالأقرب البلوغ مع إمكانه. ولو كان مشتركاً فلا. ولو اشترك بين صبيين فأحدهما بالغ فالأولى تعبدتهما.

ولا يجب على المحزون، ويسقط بعروضة وإن كان بسبب المكلف ولا تمرين في حقّه.

ولا على المغمى عليه. ولا يقضي بسبق النية وإفطاره ومداواته بالمفطر، خلافاً للمبسوط^٣. وقال المفيد^٤ يقضي ما لم ينو قبل الإغماء، فيجزئ^٥

ولا يصح من السكران وإن وجس عليه. والنائم بحكم الصائم مع سبق النية أو تناسه قبل الزوال وتجديدها، ولو نام أياماً قضى ما لم يبوله. وفي المبسوط، يصح كتبها مع سبق النية^٦، بناءً على إجراء النية للأيام.

والكافر يجب عليه ولا يصح منه إلا ما أدرك فجره مسلماً. وفي المبسوط، لو أسلم قبل الزوال أمسك^٧. ورواية العيص تدفعه^٨.

١. من القائلين به المفيد في المقتطع، ص ٣٦٠-٣٦١.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٢٠٣، المسألة ٥٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٦.

٤. المقتطع، ص ٣٥٢.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦ و ٢٨٥.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٦.

٧. الكافي، ج ٢، ص ١٢٥، باب من أسلم في شهر رمضان، ج ٣، الفقيه، ج ٢، ص ١٢٩، ح ١٩٣٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٥-٢٤٦، ح ١٧٢٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ٢٤٩.

ولو ارتدَّ المسلم في الأثناء فالتوجه فساد لصوم وإن عاد، خلافاً للمبسوط^١ والمعتبر^٢.

ولا على المسافر حيث يجب القصر، ولا يصح منه صوم رمضان وإن نذره، ولو صام رمضان ندباً، أو كان عليه صوم شهر مقيد بالسفر فصامه عنه فظاهر الشيخ الحواز^٣ ومنعه الفاضلان^٤.

ولا يصح في السفر غيره من الواجبات إلا ثلاثة: الهدي، وثمانية عشر البدنة للمفيض من عرفات، والنذر المقيد بالسفر.

وجوز المرتضى صحة صوم المعين إذا وفق السفر^٥، وبه روايتان^٦، وإنا بابويه جزاء الصيد^٧، والمفيد ما عدا رمضان في فعوى كلامه^٨، والكل متروك.

والأقرب كراهة التدب سراً إلا ثلاثة أيام للحاجة بالمدينة، وألحق المفيد المشاهد^٩، وإنا بابويه^{١٠}، وابن إدريس الاعتكاف في المساجد الأربعة^{١١}.

وإنما يفطر إذا خرج قبل الزوال على الأقرب، بفتح التثنية أو لا.

ويفطر المسافر للثزهة، خلافاً للمحسن حيث أوجب الصوم والقضاء^{١٢}.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٦.

٢. المعتبر، ج ٢، ص ٦٩٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٧.

٤. المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٦٤٤، والملازمة في منتهى المطالب، ج ٢، ص ١٩.

٥. الانتصار، ص ١٩٢، المسألة ٨٧، جعل العلم والعمل، ص ٩٧.

٦. الأولى رواية الجوزي، رواها في الكافي، ج ٤، ص ١٤٣، باب من جعل على نفسه صوماً...، ح ١٩، وتهذيب

الأحكام، ج ٤، ص ٢٣٥، ح ٦٨٨، والانتصار ج ٢، ص ١١٠، ح ٣٣٠، الثانية هدم الجواز، رواها في تهذيب

الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ١٠٢٢.

٧. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٢، المسألة ٧٦، وقال به الصدوق في المقنع،

ص ١٩٩.

٨ و ٩. المقنعة، ص ٣٥٠.

١٠. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٢، المسألة ٧٦، وقال الصدوق في المقنع، ص ١٩٩.

١١. السرائر، ج ١، ص ٣٤٩.

١٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤١-٣٤٢، المسألة ٧٨.

ولا يحرم السفر على من شهد الشهر حاضراً، خلافاً للحلبي^١. نعم، يكره إلى ثلاث وعشرين.

ولو قديم قبل الزوال ولم يتناول أمسك واحباً وإلا تأدياً. ولو علم القدوم قبل الزوال تخير في الإفطار والإمساك، وهو أفضل؛ لرواية رفاعه^٢. وهو تخير^٣ في صوم رمضان تابع لسببه، كما يتخير المسافر بين ثمة المقيم وعدمه فيتبعه الصوم. والقدوم يحصل برؤية الجدار أو سماع لأذان.

ولا يحرم الجماع على المسافر، خلافاً للنهاية^٤. وحرمه الحلبي على كل مفطر إلا مع الضرورة^٥، وكذا التملّي من الطعام والشراب. والوحدة الكراهة.

ولا على المريض المتضرر به بحسب وحدانه أو ظنه بقول عارف. ولو صام لم يجزئه ولو كان جاهلاً على إشكال؛ لرواية عقبة من أجزاء صيام المريض^٦، فتحمل على الحاهل أو على من لا يضروه. ويروى كقدوم المسافر

ولا على العائض والنفساء ولو في حرم من النهار، ولو رال في الأثناء استعت الإمساك. ولو طهرت ليلاً فتركت الغسل قصت، ولا كفارة على الأقرب.

ويصح من المستحاضة إذا اعتسلت غشلي النهار، فلو تركت فكالعائض. ومن الجنب إذا لم يتمكن من الغسل، والأقرب وجوب التيمم. ولو تمكن ليلاً وتعمد البقاء فسد، وكذا لو نام غير نائم للغسل، أو عاود النوم بعد انتباهة فصاعداً.

ولو أصبح حياً ولما يعلم انعقد المعيش خاصة. وفي الكفارة وما وجب تتابعه وجهان.

١. الكافي في الفقه، ص ١٨٢.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٣٢، باب الرجل يريد السفر أو . ج ٥، الفقه، ج ٢، ص ١٤٣، ج ١٩٨٦ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥٥-٢٥٦، ج ٢٥٦، ص ٢٢٧، ج ١٠١٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٩٨، ج ٣١٨.

٣. في بعض النسخ: «يختر».

٤. النهاية، ص ١٦٢.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٨٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥٧، ج ٣٦٢، ص ٣٢٥، ج ١٠٠٨.

وإن كان نفلًا ففي رواية ابن بكير صحته وإن علم بالجنابة ليلاً^١. وفي رواية كليب إطلاق الصحة إذا اغتسل^٢، وتحمل على المعين أو التدب؛ للهي عن قضاء الجنب في رواية ابن سنان^٣.

ولو احتلم نهاراً لم يفسد مطلقاً. ولو نسي الغسل فالوجه وجوب قضاء الصوم كالصلاة.

ويجب القضاء على كل تارك مع تكليفه وإسلامه، ولا يقضي المخالف صومه لو استبصر. ولو أغشى عليه بفعله قصي كاسكران. ولو لم يعلم فأذاه التناول إلى الإغماء والسُكر فلا قضاء.

ولا بد من قبول الزمان للصوم، فلا يصح صوم العيدين مطلقاً، ولا أيام التشريق لمن كان بمنى. وألحق الشيخ مكة^٤، واشترط الفاضل كونه ناسكاً بجمع أو عمرة^٥. والرواية مطلقة^٦.

ولو نذر هذه الأثام بطل، ولو وأقت نذره لم يصحها وفي صيام بدلها قولان أحوطهما الوجوب^٧.

ولا صيام يوم الشك بنية شهر رمضان على الأظهر. وقال الحسن، وابن الجنيدي^٨.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٥، باب فيس أجيب بالليل في شهر رمضان، ح ٢.

٢. في الحقائق الناضرة، ج ١٣، ص ١٢٢-١٢٣ بعد نقل رواية الكلب من الشهيد في الدروس الشرعية قال: ما أسنده إلى رواية كليب هو مضمون رواية ابن بكير الثانية، والرواية التي ذكرها لم ألق عليها في كتب الأخبار بعد الفحص والتبج.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٠، ح ١١٩٠٦ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧٧ ح ٨٢٧.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٠.

٥. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٧٤.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ٨٩٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٤٢٩.

٧. من القائلين بوجوب القضاء للشيخ في النهاية، ص ١٦٣؛ والمبسوط، ج ١، ص ٢٨١؛ وعدم وجوب القضاء للشيخ في موضع آخر من المبسوط، ج ١، ص ٢٨٢؛ وعلي في الكافي في الفقه، ص ١٨٥؛ وابن البراج في المهذب، ج ١، ص ١٩٨؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣٩٤؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٤٧، المسألة ٨٣.

٨. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٥٠، مسألة ١٦.

والشيخ في الخلاف لا يحرم ويجزئ^١. ولا صيام الليل، فإن ضمه إلى النهار فهو الوصال المنهي عنه^٢. وكذا لو جعل عشاءه سحوره حرم

[٧٨]

درس

يفسد الصوم بفعل الثمانية عمداً لا سهواً، وإن كان في النفل؛ للرواية^٣ علماً وجهلاً. ويجب القضاء والكفارة على العالم، لا في الحقة فإنه لا كفارة، وكذا لا يكفر الجاهل على الأقوى ولو كان بعد إبطاره ناسياً إذا توهم إباحة الإفطار وفي حكم تمتد البقاء على لعناية الإعراض عن نية العسل، ومعاودة النوم بعد انتباهتين وإن نوى العسل إذا طلع الفجر.

وفي حكم الاستسقاء النظر لمعتاده، والاستماع، والملاعبة، والتخيل إذا قصد، ولو أكره على الإفطار فلا إفساد سواء وَجِزَّ في حلقه أو خُوف على الأقوى. ولو أكره زوجته تحتمل عنها الكفارة لا القضاء. وفي المحتمل عن الأمة، والأجنبية، والأجنبي، وتحتمل المرأة لو كرهته، وتحتمل الأجنبي لو أكرههما نظر، أقر به التحتمل إلا في الأخير.

ولو نزع المجمع لما طلع الفجر فلا شيء، ولو استدام كفر، وكذا لو نزع بيته الجماع. وتعلق الكفارة بتناول غير المعتاد من المأكول والمشرب، خلافاً للمرتضى، وأسقط القضاء أيضاً، ونقل وجوبه^٤.

ولا تسقط الكفارة بعروض الحيض والسفر الضروري على الأشبه.

١ الخلاف، ج ٢، ص ١٨٠، المسألة ٢٣

٢ الكافي، ج ٤، ص ٨٥، باب وجوه الصوم، ج ١، ورجع ص ٩٥، باب صوم الوصال وصوم الدهر؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٧٨٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٦، ح ٨٩٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٨٤٠

٤ جمل العلم والعمل، ص ٩٦.

والكفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً. وقال الحسن^١، والمرضى: مرتبة^٢

ولو أفطر على محرّم كزني، أو مال حرام وجبت الثلاثة على الأقرب. ولو عجز عن بعضها ففي بدله نظر.

ويجب القضاء خاصةً بتناول المفسد ظاناً بقاء الليل ولما يرصد مع القدرة، سواء أخبره غيره ببقائه أو زواله أو لا، إلا أن يكون معلوم الصدق، أو عدلين فيكفر.

وكذا لو أفطر لظن دخول الليل مع قدرته على المراعاة. ولو راعى فظن ففي القضاء قولان أشهرهما القضاء^٣. والفرق اعتضاد ظنه بالأصل هناك ومخالفته الأصل هنا.

ويتعمد القيء، ولو ذرعه فلا. وقال المرتضى: لا قضاء بتعمده، ونفل وجوب الكفارة^٤ ولو ابتلع ما خرج منه كقرء واقتصر في النهاية^٥، والقاضي على القضاء^٦. وفي رواية محمد بن سنان: «لا يفطر»^٧ وتعمل على عوده بغير قصد

ويسبق الماء إلى الحلق إذا تمضمض أو استنشق للتبرّد، لا للطهارة للصلاة وإزالة النجاسة وفي الصلاة المندوبة رواية حسة بالقضاء^٨

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٣، ص ٥-٣، المسألة ٥٤

٢. وهو أحد قوليه حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٦٧٢

٣. من القائلين بوجوب القضاء المفيد في المغفرة، ص ١٣٥٨ والسيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ٩٧؛ والجلبي في الكافي في الفقه، ص ١٨٣؛ وعدم وجوب القضاء الصدوق في الفقه، ج ٢، ص ١٢١، ديل الحديث ١٩٠٤؛ والشيخ في النهاية، ص ١٥٥

٤. جمل العلم والعمل، ص ٩٦.

٥. النهاية، ص ١٥٥.

٦. المذهب، ج ١، ص ١٩٢

٧. لم نشر على رواية بهذا المضمون عن محمد بن سنان. ورواها عن عبدالله بن سنان في تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٥، ج ٢٦٦.

٨. الكافي، ج ٤، ص ١٠٧، باب المصيبة والاستثنائ مناصم، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٢٤، ص ٣٢٤، ج ٩٩٩.

ويكره المبالغة فيه للصائم. وقال يونس: الأفضل أن لا يتمضمض^١. ولو سبق بالتداوي أو طرح شيء في فيه لغرض صحيح فلا شيء، بخلاف العبت. وبمعاودة اليوم بعد انتباهة عن نوم يعقب لجنازة فيطلع الفجر، ولا شيء في النوم الأولى وإن طلع الفجر، وبالنظر إلى المحرمة بشهوة فيمنى بغير قصد ولا اعتياد.

[٧٢]

درس

في القضاء والكفارة

اختلف في وجوب القضاء والكفارة بالكذب على الله أو رسوله، أو الأئمة (صلّى الله عليهم) متعمداً. وتعتمد الارتعاس والمشهور الوجوب وإن ضعف المأخذ. وتعتمد ترك الية فأوجبها الحنابلة وبعض شيوخي المعاصرين^٢، وهو نادر وشتم الرائحة العنقطة التي تصل إلى الحوف، فأوجبها الشيخ^٣ والعاضي^٤ ونقل المرتضى وجوبها بالخفنة^٥، وهما متروكان. والسعوط^٦ بما يتعدى الحلو متعمداً كالشرب، لا ما يصل إلى الدماغ. وأوجبها المفيد به مطلقاً^٧. ولو ابلع ما أخرجه الحلال متعمداً كفر. وفي الخلاف: القضاء^٨.

١ الكافي، ج ٤، ص ١٠٧، باب المصصة والاستساق بمصائم، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٥٩٣.

الاستساق، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٠٤.

٢ الكافي في الفقه، ص ١٨٢.

٣ الظاهر أن المذكور أراد شيخه قمر المحققين، ولم يثر على هذا القول في إيضاح القوائد.

٤ النهاية، ص ١٥٤.

٥ المهذب، ج ١، ص ١٩٢.

٦ جمل العلم والعمل، ص ٩٦.

٧ السعوط - بالفتح - اسم الدواء يصب في الأنف لئلا يهرب، ج ٧، ص ٣١٤، فسطح؛ وفي تكميل مشارق

الشموس، ص ٤١٤؛ هو - بالضم - صب الدواء في الأنف، وبالفتح ذلك الدواء.

٨ المقنعة، ص ٣٤٤.

٩ الخلاف، ج ٢، ص ١٧٦، المسألة ١٦.

ولو قصد الإمذاء بالملاعبة فلا كفارة، خلافاً لابن الجنيّد^١.

واختلف في وجوب القضاء بالحُقنة بالجامد، والصب في الإحليل فيحصل الجوف، وفي طعنه نفسه برُمح كذلك، أو دلوى جُرّحه كذلك، أو قطر في أذنه دهناً، أو مَضَغ عِلْكَاً، أو جلست المرأة في الماء، أو أكرهها الزوج على الجماع، أو أمذى عن ملاعبةٍ بغير قصد. والأشبه عدم القضاء في الجميع.

وتتكرر الكفارة بتكرر الوطء مطلقاً، وبتفاير الأيام مطلقاً، ومع تخلل التكفير على الأقرب. وفي تفاير الجنس قولان أحوطهما التكرّر. ومع اتحاده لا تكرار قطعاً. ومن أفطر في شهر رمضان مستحلاً فهو مرتد، وغيره يعزّر مرتين، وقيل: يقتل في الثالثة^٢، لرواية سماعة^٣، وهي مقطوعة.

ولو استحل غير الجماع والأكل والشرب المعتادين لم يكفر، خلافاً للحلي^٤. ولو ادّعى الشبهة الممكنة قُبِلَ منه. ويعزّر المجامع بخمسة وعشرين سوطاً، والمطاوعة مثله، فلو أكرهها عزّر خمسين. وإنما يحب الكفارة في شهر رمضان [والنذر للمعسر] وشبهه، والاعسكاف الواجب، وفضاء رمضان بعد الزوال. وقال الحسن: لا كفارة في غير رمضان^٥، وهو شاذ. وإنما يكون القضاء في المتعين، وأما غيره فلا يسمى قضاء وإن وجب الصوم ثانياً بالفساد.

ولو أفطر لخوف التلف فالأقرب القضاء، وفي الرواية: «يشرب ما يمسك الرمق خاصة»^٦. وفيها دلالة على بقاء الصوم وعدم وجوب القضاء، كما اختاره الفاضل^٧.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٠٢-٢٠٣، المسألة ٥٢.

٢. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٧٤-٢٧٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٣، باب من أفطر متعمداً من غير عذر... ح ٦: الفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٩٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٩٨.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٨٣.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٩، المسألة ٦٥.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١١٧، باب الشيخ والمجوز يصحان عن الصوم، ح ١٦: الفقيه، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١١٥٠ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٧٠٢.

٧. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ٢١٥-٢١٦، المسألة ١٥٠، وراجع مستهل المطب، ج ٩، ص ٤١١-٤١٢.

وكفارة النذر والعهد كرمضان. وكفارة المتعين باليمين يمين. وكفارة القضاء إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام. وروي: كبيرة^١. كقول ابن بابويه^٢. ويمين كقول القاضي^٣. ولا شيء كقول الحسن^٤. وظاهر الحسن^٥. والحلي تحريم إبطاره قبل الزوال^٦. ونحو ابن بابويه (عليه)^٧. والحلي قضاء النذر به^٨.

ولا يجب في القضاء الفورية، خلافاً للحلي^٩. ويستحب فيه التتابع لا التفرقة على الأصح، ولا ترتيب فيه، فلو قدم آخره فالأشبه الجواز. وهل يستحب تقديم الأول فالأول؟ إشكال. وكذا في وجوب تقديم القضاء على الكفارة.

ويكفي في تتابع الشهرين يوم من تناسي، فيباح التفريق بعده على الأقرب.

ولو أفطر لعذر بني مطلقاً، ولا تجب الفورية بعد زوال العذر.

والعبد يتابع خمسة عشر يوماً في كفارته^{١٠}، الإططار والطهار على قول الشيخ^{١١}. وكذا من نذر شهراً متتابعاً

ويجب في الرقة الإسلام أو حكمه على الأشبه.

وإطعام المسكين شبعه، أو مد، ولا يجب مدار، خلافاً للشيخ^{١٢}.

ولو عجز عن الخصال الثلاثة صام ثمانية عشر يوماً يتابعاً على الأشبه، أو تصدق

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٨٤٦ الاستبصار، ج ٢، ص ١٢١، ح ٣٩٣

٢ قاله الصدوق في المقنع، ص ٢٠٠ وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤١٨، المسألة ١٣٤

٣. للمهذب، ج ١، ص ٢٠٣

٤ و ٥ حكاها عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤١٨-٤١٩، المسألة ١٣٤.

٦. الكافي في الفقه، ص ١٨٤

٧ حكاها عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤١٠ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٢٣، المسألة ١٣٦.

٨. راجع الكافي في الفقه، ص ١٨٤

٩ الكافي في الفقه، ص ١٨٤

١٠. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٠: الاقتصاد (الهادي إلى طريق الرشاد)، ص ٢٩١

١١ المبسوط، ج ١، ص ٢٧١: النهاية، ص ٥٦٩.

بما يطبق؛ جمعاً بين الروايتين^١ وإن كان الأول أشهر.
ولو عجز عن الثمانية عشر أتى بالممكن من الصوم والإطعام، وفي وجه مخرج
الإتيان بالممكن منهما ابتداءً، حتى لو أمكن الشهران متفرقين وجب، ولو عجز
استغفر الله، فلو قدر بعد الاستغفار فإشكال؛ إذ لا تجب الكفارة على الفور؛ ومن
الامتنال. أمّا لو قدر بعد الثمانية عشر أو ما أمكن منها فلا شيء.
ولو تبرّع عن غيره بالكفارة أجزاء إذا كان ميتاً في أقوى القولين^٢. وفي الحي
وجهان مرتبان، وأولى بالمنع؛ لعدم إذنه. وفي وجه ثالث يجزئ غير الصوم؛ لأنه
كقضاء الدين.

[٧٣]

درس

لا يُفطر بابتلاع ريقه ولو خرج طعم اللسان^٣، لو انفصل عن باطن الفم أظفر
بابتلاعه، وكذا لو ابتلع ريق غيره. وإن كان أحد الزوجين فالمرءي؛ جواز
الامتصاص^٤، وهو لا يستلزم الابتلاع. نعم، في التهذيب عن أبي ولادة: لا شيء في
دخول ريق البنت المقبلة في الجوف^٥، وبحمل على عدم القصد.
والفضلات المسترسلة من الدماغ إذا لم تصر في فضاء الفم لا بأس بابتلاعها؛
للرواية^٥ ولو قدر على إخراجها. ولو صارت في الفضاء أظفر لو ابتلعها. وفي

١ إحداهما دلت على التصديق بما يطبق، مروية في الكافي ج ٤، ص ١٠١، باب من أظفر متمتداً من غير عذر...
ج ١١ والقياس، ج ٢، ص ١١٥، ج ١٨٨٦؛ وتهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٥-٢٠٦، ج ٥٩٤ والاستبصار، ج ٢،
ص ٩٥-٩٦، ج ٢١٠ وثانيتها دلت على صوم ثمانية عشر يوماً وهي مروية في تهذيب الأحكام، ج ٤،
ص ٢٠٧-٢٠٨، ج ٦٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٧، ج ٣١٤.
٢ من القائلين بالإجراء العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٧٦، وتحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٨٤.
الرقم ١٦٨٤، ولم يشر على القائل بعدم الإجراء.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٢٠، ج ٩٧٨

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٩، ج ٩٧٦

٥ الكافي، ج ٤، ص ١١٥، باب في الصائم يردد بجمته، ج ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٢، ج ٩٩٥

وجوب الكفارات الثلاث هنا نظر، وتجب لو كانت تُخامة غيره.

وكل ما يحرم في غير الصوم يتأكد به، كالسبابة والكذب.

ويجوز التبرّد بالغسل وصب الماء على الرأس ولو علم دخوله الأذن

ولو غمس رأسه في الماء دفعة أو على لتعاقب فقي إلحاقه بالارتعاس نظر نعم،

لو سبق الماء إلى حلقه قصي. ولو سبق في الاعتسال الواجب أو المستحب فلا

شيء، وهي التبرّد احتمال.

ولا إظهار بسبق الغبار إلى الحلق، أو نذباب وشبهه، ويجب التحفظ من الغبار

لمزاوله.

ويكره مضغ العلك، وتقطير الدواء في الأذن، والسعوط بما لا يتعدى إلى الحلق.

ويستحب للمُتَمَصِّص أن يَتَقَلَّ ثلاثاً، وكذا دائق الطعام وشبهه.

ولا بأس بالسواك أول النهار وآخره وكرهه الشيخ^١، والحسن بالترطب^٢؛ للرواية^٣.

ويكره مباشرة النساء بغير الجماع إلا لمن لا تتحرك شهوته، والاكتحال بما فيه

مسك أو صبر^٤، وإخراج الدم المُضْغِف، ودخول الحَقَام المُضْغِف، وشم الرياحين

وخصوصاً النرجس ولا يكره شم لطيب بن روي استحبابه للنصائم^٥.

وعن عليّ عليه السلام بطريق عياث كراهة المسك^٦، نعم، في رواية الحسن بن راشد.

تعليل شم الرياحين باللذة، وأنها مكروهة لنصائم^٧.

١ الاستبصار، ج ٢، ص ٩٢، ديل الحديث ٢٩٣

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢٩٤، المسألة ٤٥

٣ الكافي، ج ٤، ص ١١٢، باب السواك للنصائم، ج ٢ - ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٢ - ٢٦٣، ج ٧٨٥ -

٧٨٧: الاستبصار، ج ٢، ص ٩١ - ٩٢، ج ٢٩٢ - ٢٩٣

٤ الصبر - ككَيْف، عصارة شجر من القاموس المعوط، ج ٢، ص ٦٧، «صبر».

٥ الكافي، ج ٤، ص ١١٣، باب الطيب والريحان للنصائم، ج ٣، الفقيه، ج ٢، ص ١١٢ - ١١٣، ج ١٨٧٤،

تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٥ - ٢٦٦، ج ٧٩٩

٦ الكافي، ج ٤، ص ١١٢، باب الطيب والريحان للنصائم، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٦، ج ٨٠١

٧ الكافي، ج ٤، ص ١١٢، باب السواك للنصائم، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٧، ج ٨٠٧، الاستبصار، ج ٢،

ص ٩٢، ج ٣٠١

ويكره نزع الضرس؛ لمكان الدم، رواء عتار^١، والاحتقان بالجماد على الأقرب، وبلى الثوب على الجسد، ورشاد الشعر وإن كان حقاً، والهذر والمراء، والسفر إلا لحج أو عمرة، أو ضرورة، كحفظ مال، أو أخ في الله، أو تشييعه، أو تلقيه.

ويستحب الإكثار من تلاوة القرآن، والدعاء والتسبيح بالمأثور، والصدقة، وتفطير الصائمين، ولزوم المساجد، والسحور ولو بشربة ماء، وأفضله السويق والتمر. ويتأكد السحور في الواجب، وفي المعين أكد، وفي رمضان أشد تأكيداً. وكلما قرب من المجر كان أفضل. وتعجيل الفطور إلا لمن لا تنازعه نفسه، فيؤخره عن الصلاة إلا أن يتوقع غيره فطره.

ويستحب الإفطار على الماء الفاتر، أو الخلو، كالتمر والزبيب أو اللبن، وإتيان النساء أول ليلة من الشهر، وإحياء ليلة القدر بإحياء الثلاث الفرائد وخصوصاً إحدى وثلاثاً، وقراءة سورتي المكنيات والروم في ليلة ثلاث وعشرين، والاعكاف في العشر الأواخر، والمواظبة على النوافل المختصة به بدعواتها المأثورة، والدعاء عند الإفطار فيقول: «اللهم لك صُفنا» وعلى رزقك أفطرتنا فتقبله منا، ذهب الظمأ، وابتلت العروق وبقي الأجر، اللهم تقبل منا، وأعنا عليه، وسلمنا فيه، وتسلمه منا^٢.

ودعاء الصائم مستجاب وخصوصاً عند الإفطار، ويتأكد استحباب الاستغفار في الصيام.

وليصم سمعه وبصره وجوارحه، وليظهر عليه وقار الصوم. ويجوز ذوق المرق، ومضغ الخبز؛ لعمل فاطمة عليها السلام^٣، ورق الطائر، ومنع الخاتم، ويكره منع النواة.

١ الكافي، ج ٤، ص ١١٣، باب السواك للصائم، ج ٤: تنقيته ج ٢، ص ١١٢، ح ١٨٧٣

٢ الكافي، ج ٤، ص ٩٥، باب ما يقول الصائم إذا فطر ج ١- ٢: تنقيته، ج ٢، ص ١٠٦، ح ١٨٥٢-١٨٥٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٩٩- ٢٠٠، ح ٥٧٦- ٥٧٨، بمحاوت يسر

٣ الكافي، ج ٤، ص ١١٤، باب في الصائم يدق القدر، ج ٢

[٧٤]

درس

ينقسم الصوم بانقسام الأحكام الأربعة.

فالواجب ستة: صوم رمضار، والنذر وشبهه، والكفارات، ودم المتعة، والاعتكاف إذا وجب، وقضاء الواجب.

والمستحب، صوم جميع الأيام إلا ما نذكر. ويتأكد أول خميس في العشر الأول، وأول أربعاء في العشر الثاني، وآخر خميس في لعشر الأخير، وروي: خميس بين أربعاءين، ثم أربعاء بين خميسين^١، كقول ابن العبد^٢، وروي: مطلق^٣ الخميس والأربعاء في الأعشار الثلاثة^٤، كقول أبي لصلاح^٥.

ويؤخر من الصيف إلى الشتاء عند المشقة، ثم يقضي، بل يستحب قضاؤها عند الموت مطلقاً، أو صدق عن كل يوم بدرهم أو مد

والمبعت، والمولد، والقدير، والدحو، وأيام البيض، وعرفة لمن لا يضعف عن الدعاء، وتحقق الهلال، والمباهلة، وأول ذي الحجة وباقي العشر، ورجب، وشعبان، وكل خميس، وكل جمعة.

وقول ابن الجنبند: صيام يوم الاثنين والخميس^٦ مسوخ، لم يثبت، نعم، روي: كراهة الاثنين^٧، وكذا لم يثبت قوله بكراهة إفراد الجمعة^٨، وإن كان قد رواه العامة، عن أبي هريرة^٩

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٩١٨؛ لاستبصار ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤٤٨.

٢ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٤، لمسألة ١٠١.

٣ في تكميل مشارق الشموس، ص ٤٤٩: المراد بالإطلاق عدم قيد الخميس والأربعاء بالأول أو الآخر من العشر.

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٧٩٨.

٥ الكافي في الفقه، ص ١٨٠.

٦ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٧، لمسألة ٩٨.

٧ الكافي، ج ٤، ص ١٤٦، باب صوم عرفة وعشور، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٠١، ح ١١١.

٨ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٩، للمسألة ٩٧.

٩ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٢٤٢٠ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٤٩، ح ١٧٢٣.

ومن المستحب التاسع والعشرون من ذي القعدة، وأوّل يوم من المحرم وثالثه وسابعه، وروى: عَشْرُهُ^١، وكَلَّه^٢، وستّة أيام بعد عيد الفطر، وفيها بحث ذكرناه في القواعد^٣، وروى صحيحاً: كراهة صيام ثلاثة بعد الفطر بطريقتين^٤.

وصوم داود^٥، ويوم التروية، وثلاثة أُنّام للحاجة وخصوصاً بالمدينة، ويوم النصف من جمادى الأولى.

وروى المفيد: «من صام الخميس والجمعة والسبت من شهر حرام كتب الله له عبادة تسعمائة سنة»^٦.

وفي صوم عاشوراء حزناً كَلَّه^٦، أو إلى لعصر^٧، أو تركه روايات^٨. وروى: «صمه من غير تبسّيت، وأفطره من غير تسميت»^٩ ويفهم منه استحباب ترك المفطرات لا على أنّه صوم حقيقي، وهو حسن. وكذا اختلفت الرواية في صوم يوم السبت^{١٠}، والأشهر استحبابه، خلافاً للمفيد^{١١} إلا مع مانع الرؤية.

ولا يجب صوم النعل بالشروع فيه إلاّ ~~إلاّ العكس~~ على قول^{١٢} نعم، يكره الإفطار بعد الروال إلاّ أن يدعى إلى طعام، وعليه تحمل رواية مسعدة بوجوبه بعد الروال^{١٣}.

١. راجع وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٤٥٧، الباب ٢٠ من أبواب الصوم المندوب.

٢. راجع وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، الباب ٢٥ من أبواب الصوم المندوب، ح ٧ و ٨.

٣. القواعد والقوائد، دليل القاعدة ١٥٧، قاعدة (ضمن الموسوعة، ج ١٥).

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٤٨، باب صوم العبدین، ح ٢ - ٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٨٩٩، وص ٣٣٠، ح ١٠٣١، الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٤٣١.

٥. المقنعة، ص ٣٧٥.

٦. راجع وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٤٥٧، الباب ٢٠ من أبواب الصوم المندوب، ح ١ و ٦ و ٨.

٧. مصباح المتعبد، ص ٧٨٢ - ٧٨٣، دليل الرقم ٨٥٢.

٨. راجع وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٤٥٩، الباب ٢١ من أبواب الصوم المندوب.

٩. مصباح المتعبد، ص ٧٨٢ - ٧٨٣، دليل الرقم ٨٥٢.

١٠. راجع وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٠ - ٣٠، الباب ٥ و ٦ من أبواب وجوب الصوم وتبسه.

١١. المقنعة، ص ٢٩٨.

١٢. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٨٩.

١٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٨٥٠، الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٣٩٧.

ويشترط فيه كَلَّةُ خلْوِ الذِّمَّةِ عن صوم واجب يمكن فعله، فيجوز حيث لا يمكن، كشعبان لمن عليه كفارة كبيرة ولم يبق سواه. وجوز المرتضى التسفل مطلقاً^١، والرواية بخلافه^٢.

ويستحب الإمساك للمسافر ولمرضى برؤال عذرهما وقد تناولا، أو كان بعد الرؤال. والحائض والنفساء إذا طرأ الدم في أثناء النهار أو انقطع فيه، والكافر يسلم، والصبي يتلغ. والمكروه صوم الدهر خلا الأيام المعزومة، ويوم عرفة مع شك الهلال أو الضعف عن الدعاء، والنافلة سفرأ كما سلف^٣، ومدعو إلى الطعام، والضيف ندباً إذا لم يؤمر ولم ينه من المصيف. وروي: كراهة العكس أيضاً^٤.

وأما الولد والزوجة والعبد فالأقرب شترائط الإذن في صحته. وفي المعتبر: لا يلزم استئذان الوالد بل يستحب^٥، ورواية هشام بن الحكم مصرّحه بعقوبه^٦. والمحظور صوم العدين، والتشريق، ويوم الشك بنته رمضان. ولو نواه واجباً عن غيره لم يحرم. ونذر المعصية، والصمت، والوصال. ويظهر من ابن الجنيد عدم تحريم الوصال^٧، وهو مبروك، والواحد سفرأ كما من الصوم الأربعة المذكورين مع النهي أو عدم الإذن على الخلاف.

وروي زرارة عن الباقر عليه السلام: جواز صيام العيد والتشريق للقاتل في أشهر الحرم^٨، بل طاهرها الوجوب.

١ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٦.

٢ الكافي، ج ٤، ص ١٢٣، باب الرجل يتطوع بالصيام... ح ١ - ٢، الفقيه، ج ٢، ص ١٣٦، ذيل الحديث ١٩٦٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ٨٣٥ - ٨٣٦.

٣ تقدّم في الدرس ٧٠.

٤ الكافي، ج ٤، ص ١٥١ - ١٥٢، باب من لا يجوز له صيام التطوع... ح ٢، الفقيه، ج ٢، ص ١٥٤ - ١٥٥، ح ٢٠١٥.

٥ المعتبر، ج ٢، ص ٧١٢.

٦ الكافي، ج ٤، ص ١٥١، باب من لا يجوز له الصيام التطوع... ح ٢، الفقيه، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٢٠١٦.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٠، مسألة ٩٩.

٨ تقدّم في الدرس ٧٠.

٩ الكافي، ج ٤، ص ١٣٩ - ١٤٠، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين... ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ٨٩٦.

وروى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «صيام أيام التشريق بدلاً عن الهدي^١، والأقرب المنع فيهما».

وفي رواية الزهري عن زين العابدين عليه السلام جعل قسم من الصوم من باب التخيير وهو الجمعة، والخميس، والبيضا، وستة الفطر، وعرفة وعاشوراء^٢، وهو يشعر بعدم التأكيد.

[٧٥]

درس

يُصام شهر رمضان برؤية هلاله وإن اُمر، عدلاً أو لا، ردّت شهادته أو لا. ولو لم يره ومضى من شعبان ثلاثون يوماً، أو رؤي شائعاً، أو شهد به عدلان في الصبح أو الغيم، من البلد أو خارجه، وجب الصوم على من علم الشياع أو سمع المدلين وإن لم يحكم بهما حاكم؛ لقول الصادق عليه السلام: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأيهما رأياه فاقضه»^٣. وفي رواية أبي أيوب: يعتبر حملون مع الصبح، أو اثنان من خارج مع العلة^٤، وحملت على عدم العلم بعد التهم أو على التهمة^٥. واجتزأ سلار بالواحد في أوله^٦، والمرضى برؤيته قبل الزوال^٧، فيكون لليلة الماضية؛ لرواية حماد^٨، وهي حسنة لكنها معارضة^٩، وعمل بها الفاضل في أوله

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٩، ح ١٧٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ٩٨٦.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٨٣-٨٤، باب وجوه الصوم، ح ١١، تنقيح، ج ٢، ص ٧٧-٧٨، ح ١٧٨٦، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٤، ح ٨٩٥.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٦٣-٦٤، ح ٢٠٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١.

٥ من العاملين عليه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٥٧، المسألة ٨٨.

٦ العراسم، ص ٩٦.

٧ المسائل الناصية، ص ٢٩١، المسألة ١٢٦.

٨ الكافي، ج ٤، ص ٧٨، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٦، ح ١٤٨٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٧٢-٧٤، ح ٢٢٥.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٦، ح ١٤٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٢٦.

خاصة^١؛ فلو لم ير الهلال ليلة أحد وثلاثين صام.

والصدوق جعل غيبوبته بعد اشفق ليلتين، ورؤية ظل الرأس فيه لثلاث^٢. وتبعه الشيخ إذا كان هناك علة، وحمل التطوق لليلتين عند العلة أيضاً^٣. والمشهور عدم اعتبار الثلاثة

ولا عبرة بالعدد، وهو نقبضة شعبان^٤ بدأ وتمام رمضان أبداً، خلافاً للحسن^٥. ولا بالجدول، خلافاً لشاذ من الأصحاب^٦، ولا بعدم طلوعه من المشرق في دخول الشهر لليلة المستقبل، إلا في رواية داود الرقي^٧. ولا بعد خمسة أيام من العاضية وستة في الكبيسة^٨ إلا أن تُقَمَّ^٩ الشهور كلها

ولا تقبل شهادة النساء فيه مفردات ولا منضّات، ولو حصل بهنّ الشيعاء أو بالفستاق ثبت.

والبلاد المتقاربة كالبصرة وبغداد متحدة لا كبغداد ومصر. قاله الشيخ^{١٠}.
ويعتدل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برويته في البلاد المشرقية وإن
باعدت^{١١} للقطع بالرؤية عند عدم المنع.
وسنحت الترائي ليلتي الشك وأوجب الفاضل على الكفاية^{١٢}. والدعاء عند
رؤية الهلال بالمأثور^{١٣}. وأوجب الحسن أن يقال عند هلال رمضان «الحمد لله

١ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٨، المسألة ٨٩.

٢ المقنع، ص ١٨٢ - ١٨٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨ - ١٧٩، ح ١٩١ و ١٩٥، الاستبصار ج ٢، ص ٧٥، ح ٢٢٨ و ٢٢٩ ودلّهما.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٤، المسألة ٩٢.

٥ حكاه عن شاذ من الأصحاب العلامة في مختلف الشيعة ج ٣، ص ٣٩٢، المسألة ٩١.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٤٧.

٧ في أكثر النسخ. «الكبيسة».

٨ غمّ الهلال على الناس غمّاً ستره القيم وعمره فلم يرَ ليلة غمّاء. آخر ليلة الشهر، سئيت بذلك، لأنه غمّ عليهم أمرها، أي ستر، فلم يدرَ من المقبل هي أم من الماضي لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٤٣، غمّ.

٩ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

١٠ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٩٣، الرقم ١٧٠٩.

١١ راجع وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٦، الباب ٢٠ من أبواب أحكام شهر رمضان.

الذي خلقتني وخلقك، وقدر منازلك، وجعلك مواقيت للناس، اللهم أهله علينا إهلاً مباركاً، اللهم أَدْخِلْهُ عَلَيْنَا بِالسَّلامَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَالْيَقِينِ وَالْإِيمَانِ، وَالْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَالتَّوْفِيقِ لِمَا تَحِبُّ وَتَرْضَى»^١. ولعله أراد تأكيد التندب.

وروي النهي عن أن يقال: رمضان، بل شهر رمضان، عن النبي ﷺ^٢، وعليه ﷺ^٣، والباقر ﷺ^٤. وهو للتنزيه؛ إذ الأخبار مملوءة عنهم ﷺ بلفظ رمضان^٥ ووقت الإفطار غيبوبة الشفق المشرقي، ولا اعتبار بثلاثة أنجم، خلافاً للصديقين^٦، ولا يكفي ستر القرص على الأصح. ولو أفطر قبله كفر إلا لتقية يخاف معها التلف فيقضي، كما لو أفطر مع الرؤية أول يوم للتقية، وهو منصوص عن فعل الصادق ﷺ في زمن السَّفَاح^٧.

فروع ثلاثة:

الأول: لو رأى الهلال في بلد وسافر إلى آخر يخالفه في حكمه انتقل حكمه إليه، فصوم رائداً ويُفطر على ثمانية وعشرين، حتى لو أصبح معيداً ثم انتقل أمسك. ولو أصبح صائماً للرؤية ثم انتقل، ففي جواز الإفطار نظر. ولو روعي الاحتياط في هذه الفروض كان أولى.

الثاني: لو اختلف الشاهدان في صفة لهلال بالاستقامة والانحراف فالأقرب البطلان، بخلاف ما لو اختلفا في زمان الرؤية مع اتّحاد الليلة. ولو شهد أحدهما برؤية شعبان الأربعاء وشهد الآخر برؤية رمضان الجمعة احتمل القبول.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٦، المسألة ٩٤.

٢. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٧٩٠٤-٧٩٠٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٦٩، باب قلبي عن قول رمضان بلا شهر، ح ١، الفقيه، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٣، ح ٢٠٥٣.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٦٩-٧٠، ح ٢، الفقيه، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٥٢.

٥. راجع وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٣٥، الباب ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان.

٦. قاله الصنوق في المقنع، ص ٢٠٥، وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٦، المسألة ٩٥.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٨٢-٨٣، باب اليوم الذي شئت فيه من رمضان هو أو من شعبان؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٩٦٥.

الثالث: لا يكفي قول الشاهد. اليوم لصوم أو الفطر؛ لجواز استناده إلى عقيدته. بل يجب على الحاكم استفساره. وهل يكفي قول الحاكم وحده في ثبوت الهلال؟ الأقرب نعم. ولو قال اليوم الصوم أو الفطر، ففي وجوب استفساره على السامع ثلاثة أوجه، ثالثها إن كان السامع محتجاً.

[٧٦]

درس

لا يجوز تأخير فضاء رمضان عن عدم القوات اختياراً. ويستحب المبادرة به. ولا يكره في عشر ذي الحجة، والرواية عن علي عليه السلام بالنهي عنه^١ مدخولة.

وحيث تجب الكفارة يقدم ما شاء منها ومن القضاء، قاله ابن إدريس^٢. فإن أدركه رمضان آخر وكان عازماً على العضاء إلا أنه مرض أو حاضت المرأة عند التصيق فضى خاصة.

ولو كان غير عازم، أو عازماً على تركه، أو تعمد الإفطار وقد تصيق وجبت الفدية أيضاً بعد عن كل يوم. ويستحب مدان على الأصح لمستحقّي الزكاة لحاجتهم.

وأطلق الصدوقان وجوب الفدية على من أدركه رمضان وكان قادراً فلم يقض^٣. واكتفى ابن إدريس بالقضاء وإن توانى^٤ وخبر محمد بن مسلم يدفعه^٥. ولكنه جعل دوام المرض مقابل التواني، وهو يشعر بقول الصدوقين^٦، ولعله الأقرب.

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ٨٢٣ الاستبصار ج ٢، ص ١١٩، ح ٢٨٧

٢ السرائر، ج ١، ص ٤٠٦.

٣ قاله الصدوق في المقنع، ص ١٢٠٢ وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٣٨٨، المسألة ١١٤.

٤ السرائر، ج ١، ص ٣٩٧.

٥ الكافي، ج ٤، ص ١١٩، باب من توالى عليه رمضان، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٧٤٣؛

الاستبصار، ج ٢، ص ١١٠، ح ٣٦١.

٦ المتقدم قيل هذا.

ولو استمر المرض إلى رمضان آخر فالفدية لا غير. وقال الحسن: القضاء لا غير^١.
والأول مروي^٢. واحتاط ابن الجنيّد بالجمع بين القضاء والصدقة^٣. وهو مروي
أيضاً^٤. ويحمل على الندب.

ولا تتكرر الفدية بتكرر السنين. ولا فرق بين فوات رمضان واحد أو أكثر. وقد
يظهر من ابن بابويه أن رمضان^٥ الثاني يقضى بعد الثالث وإن استمر المرض^٦. ولا
وجه له.

فزع: هل يلحق غير المريض به كالمسافر؟ توقّف فيه المحقق في المعبر^٧.
وتظهر الفائدة في وجوب الفدية على القادر، وسقوط القضاء عن العاجز. وكلام
الحسن^٨ والشيخ^٩ يؤذن بطرد الحكم في ذوي الأعذار، وربما قيل بطرده^{١٠} في
وجوب الكفارة بالتأخير لا في سقوط القضاء بدوام العذر.

ولو مات قبل النكح من القضاء فلا قضاء ولا كفارة، ويستحب القضاء وفي
التهديب يقضي ما فات بالسفر ولو مات في رمضان^{١١}: لرواية منصور بن حازم^{١٢}
والسرّ فيه تمكّن المسافر من الأيلة، وهو: يبلغ من التمكّن من القضاء إذا كان تركه
للسفر سائناً.

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٣٨٣، المسألة ١١١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٩ - ١٢٠، باب من توالى عليه رمضان، ج ١ و ٣: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥٠.

٣. ٢٥١، ج ٧٤٣ - ٧٤٥؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١١٠ و ١١١، ج ٣٦٣ - ٣٦٤.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٣٨٦ - ٣٨٧، المسألة ١١٣.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥١ - ٢٥٢، ج ٧٤٧ - ٧٤٨، ج ٢، ص ١١٢ - ١١٣، ج ٣٦٧.

٦. في بعض النسخ «الزمان» ولكن الصواب أن يكون «رمضان»: إذ هو علم ومسوخ من النص.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٨، دليل الحديث ٢٠٠٩: المقبح، ص ٢٠٢.

٨. المعبر، ج ٢، ص ٧٠.

٩. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٣٩٠، المسألة ١١٥.

١٠. الخلاف، ج ٢، ص ٢٠٦، المسألة ٦٣.

١١. في أكثر النسخ، «يطرده».

١٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٩، ذيل الحديث ٢٣٩.

١٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٩، ج ٧٤٠.

ولو تمكّن من القضاء ومات قبله فالمشهور وجوب القضاء على الولي، سواء كان صوم رمضان أو لا، وسواء كان له مال أو لا، ومع عدم الولي يتصدق من أصل ماله عن كل يوم بمدة. وقال المرتضى يتصدق عنه، فإن لم يكن له مال صام وليه^١. وقال الحسن يتصدق عنه لا غير^٢. وقال الحلبي: مع عدم الولي يصام عنه من ماله^٣. كالحج، والأول أصح.

والمرأة هنا كالرجل على الأصح، أمّا العبد فمشكل، والمساواة قريبة. ثم الولي عند الشيخ أكبر أولاده الذكور لا غير^٤، وعند المفيد لو فقد أكبر الولد فأكثر أهلته من الذكور، فإن فقدوا فالسواء^٥. وهو طاهر القدماء والأخبار^٦، والمختار.

ولو كان له ولتان فصاعداً متساويان توزّعوا إلا أن يتبرّع به بعضهم. وقال القاسمي: بقرع بينهما^٧. وقال ابن إدريس: لا قضاء^٨. والأول أثبت.

فروع خمسة.

الأول لو استأجر الولي غيره فالأقرب الإجزاء، سواء قدر أو عجز. ولو تبرّع الغير بفعله احتمل ذلك.

الثاني: لو مات الولي ولمّا يقض، فإن لم يتمكّن من القضاء فلا شيء على وليه. وإن تمكّن فالظاهر الوجوب عليه، ويحتمل الصدقة من تركه والاستتجار.

١ الانتصار، ص ١٩٧، المسألة ٩٣

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٣، ص ٣٩٢، المسألة ١١٦

٣ الكافي في الفقه، ص ١٨٩

٤ المسوط، ج ١، ص ٢٨٦

٥ المقنعة، ص ٣٥٣

٦. راجع الكافي، ج ٤، ص ١٢٣ - ١٢٤، باب الرجل يسوت وعليه صيام شهر رمضان... ج ١، ص ٤٠٤، وتهذيب

الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٦، ج ٧٣٦، ص ٢٤٩، ج ٧٣٩، والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٨، ج ٣٥٤.

٧. المهذب، ج ١، ص ١٩٦

٨. السرائر، ج ١، ص ٣٩٩

الثالث: لو انكسر يوم فكفرض الكفاية، فإن لم يقم به أحدهما وجب عليهما، فلو كان من قضاء رمضان وأفطرا فيه بعد الزوال فالأقرب عدم الكفارة. ولو قلنا بها ففي تعددها أو اتحادهما عليهما بالسوية أو كونها فرض كفاية كأصل الصوم نظر.

ولو أفطر أحدهما فلا شيء عليه إذا ظن بقاء الآخر، وإلا أثم لا غير.

الرابع: لو استأجر أحدهما صاحبه على لجميع يطل في حصّة الأجير. ولو استأجره على ما يخصّه فالأقرب الجواز.

الخامس: لو تصدّق الولي بدلاً عن الصوم من مال الميت أو من ماله لم يجز. ويظهر من كلام الشيخ التخيير^١.

نعم، لو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شهراً وتصدّق من مال الميت عن آخر، وليكن الشهر الثاني؛ لرواية الوشاء^٢، وأوجب ابن إدريس قضاءهما إلا أن يكونا من كفارة مخيرة فتعذر^٣. وتابعه الفاضل^٤؛ لضعف الرواية^٥، والأول ظاهر المذهب.

[٧٧]

درس

يجب الإمساك مع عدم صحّة الصوم في متعمّد الإفطار لغير سبب مبيح، وفي المتناول يوم الشك فيظهر وجوبه، فلو فطر كفر.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٦؛ الجمل والمفرد، ص ١٨٨؛ الرسائل العشر، ص ٢٢٠.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٢٤، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان. ج ٦: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، ج ٧٤٢.

٣. السرائر، ج ١، ص ٣٩٨.

٤. المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٧٠٢؛ وشرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨٥؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٠١، الرقم ١٧٤١.

٥. أي رواية الوشاء.

ويجب الإمساك عن جميع المحرمات مؤكداً في الصوم وإن لم يفسد بارتكابها، وفي التعاسد^١ قول للشيخ بالاستحباب^٢، ولعله أراد به ما يخطر بالقلب، ولو أكره المجنون أو المسافر زوجته فلا تحل.

وتجب الفدية على الحامل لمقرب، والمرضع القليلة اللبن إذا خافتا على الولد مع القضاء.

وكذا تجبان على من به عطاش فيزول.

وعلى الشيخ والشيعة إذا أمكنهما لقضاء، وإلا فالفدية لا غير. وقال المفيد^٣ والمرضى: إن عجزا فلا فدية، وإن أطاها بمشقة فدياً^٤. وقال هيمن به عطاش يرجى بُرؤه بقضي ولا فدية^٥ وقال سار: لو لم يُرَخ بُرؤه لم يَفِد ولم يقض^٦.

وفي التهذيب عن أبي بصير «صوم عنه بعض ولده، فإن لم يكن له ولد فادنى مراتبه، فإن لم يكن يصدق بعد، فإن لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه»^٧ وظاهرها أنه في حياته. وتحمل على المدب.

وظاهر علي بن بابويه وجوب الفدية وسقوط القضاء عن حامل تخاف على ولدها^٨. وروايه محمد بن مسلم بخلافه^٩ والفدية مدّ - لا مذار - للقادر على الأصح

١. أي الإمساك عنه.

٢. النهاية، ص ١٤٩.

٣. المقنعة، ص ٢٥١.

٤. الانتصار، ص ١٩٢، المسألة ٨٩: جمل العلم والعمل، ص ٩٨.

٥. المقنعة، ص ٢٥١: جمل العلم والعمل، ص ٩٨.

٦. المراسم، ص ٩٧.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٦٩٩ بتفاوت يسير.

٨. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤١٢، المسألة ١٣٠.

٩. الكافي، ج ٤، ص ١١٧، باب الحامل والمرضع يصومان عن الصوم، ح ١: الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٢.

تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، ح ٧٠١.

فروع ستة:

- الأول: لا فرق بين الجوع والعطش لخائف التلف، ولا بين الهرمين^١ والشابين.
- الثاني: لو خافت المرأة على نفسها دون ولدها ففي وجوب الفدية وجهاً، والرواية مطلقة^٢، ولكن الأصحاب قيدوا بالولد^٣.
- الثالث: هذه الفدية من مالها ولو كانت ذات بعل.
- الرابع: لا فرق بين خوف المرضع على ولدها نسباً أو رضاعاً، ولا بين المستأجرة والمتبرعة على الظاهر، إلا أن يقوم غيرها مقامها.
- الخامس: لو قام غير الأم مقامها روعي صلاح الطفل، فإن تم بالأجنبية فالأقرب عدم جواز الإفطار. هذا مع التبرع أو تساوي لأجرتين. ولو طلبت الأجنبية زيادة لم يجب تسليمه إليها وجاز الإفطار.
- السادس: هل يجب هذا الإفطار عليها؟ الظاهر نعم، مع ظن الضرر بتركه، وأنه لا يدفعه إلا إرضاعها.

[٧٨]

درس

نذر الصوم، أو المعاهدة عليه، أو الحلف يوجبه بحسب السبب، فلو أطلق أجزأ يوم، ولو عيّن عدداً أو زماناً تعيّن. ولو نذر صوم زمان كان خمسة أشهر، وصوم حين ستة أشهر ما لم ينو غيرهما.

وإنما يجب تتابعه مع التعيّن لفظاً كشهر متتابع، أو معي كشهر معيّن، ولا يكفي مجاوزة النصف في المعيّن مطلقاً، ولا في المطلق غير الشهر الواحد أو الشهرين.

١. أي الشيخ والشيخة بلغا أقصى العمر.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٧، باب العامل والمرضع يصغران عن الصوم ح ١؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١٩٥٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٧٠١.

٣. كالنفيد في النقعة، ص ٢٥٢، والشيخ في البسوط، ج ١، ص ٢٨٥.

وطرده الشيخ في السنة^١، وهو أعدم. وقال القاضي: لو نذر شهراً مطلقاً وجب فيه التتابع كما لو شرطه^٢، وهو خلاف المشهور.

ولو نذر الصوم الواجب كرمضان لم ينقذ عند المرتضى^٣، والشيخ^٤، والحلي^٥، وابن إدريس^٦. وكذا لو نذر يوماً فوافق شهر رمضان. والأقرب انعقاد نذر كل واجب للطف بالانبعاث؛ حذراً من الكفارة، فعلى هذا يجوز تراخي النذر، وتتعدد الكفارة بتعدده وينبغي التعرض في النية للمؤكد مع الأصل ولا يجب إتمام اليوم أو الشهر المنذور مطلقاً بالشروع. خلافاً للحلي^٧. ويجب فعله في مكان عيّنه بالنذر وفاقاً له^٨ وللشيخ في قول^٩، وقيد الفاضل بالمزنية^{١٠}.

ولو نذر صوم داود^{١١} فتابعه استأنف عند الحلي^{١٢}، وكفر للخلف عند ابن إدريس^{١٣}. وأجراً عند الفاضل ولا كفارة^{١٤}.

ولا يبطل نذر صوم يوم قدوم ريد إذا قديم نهائياً قبل الزوال ولما يتناول على الأقوى، وفاقاً للشيخ^{١٥}، بل لو علم قدومه نوى ليلاً وإن قديم بعد الزوال. ولو نذر الدهر حُرف إلى غير المحرم منه. ولو قصد المحرم صح في المحلل.

١. النهاية. ص ٥٦٤.

٢. المذهب، ج ١، ص ١٩٨.

٣. راجع رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٤١.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٨٥.

٦. السرائر، ج ٣، ص ٦٨.

٧. الكافي في الفقه، ص ١٨٦.

٨. الكافي في الفقه، ص ١٨٥.

٩. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٢.

١٠. مختلف الشيعي، ج ٣، ص ٤٢٧، المسألة ١٤٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ٢٢٩-٢٣٠، المسألة ١٦٢.

١١. الكافي في الفقه، ص ١٨٥.

١٢. السرائر، ج ١، ص ٤١٧.

١٣. مختلف الشيعي، ج ٣، ص ٤٢٣، المسألة ١٥١.

١٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٨١.

وقيل: يبطل رأساً^١.

ولا يصوم سفره إلا مع التقييد، ولا يحرم عليه السفر، ولكن الأقرب وجوب العِدَّة بمدّة عن كلّ يوم، كالعاجز عن صوم النذر على الأصحّ؛ لروايات في الكليني^٢. ولو عيّن سنة سقطت الأيام المحرّمة أداءً وقضاءً، ورمضان. وعلى القول بجواز نذره يدخل هنا، فتعمّد الكفّارة.

ولو نذر سنة مطلقة أتمّ بدلها وبدل شهر رمضان، ويجزئ في نذر الشهر ما بين الهالكين وثلاثون يوماً.

ولو وجب على ناذر الدهر قضاء رمضان قدّمه على النذر، فإن كان قد تعمّد سبب القضاء فالأقرب العِدَّة عن النذر، ويحتمل سقوطها مع إباحة السبب كالسفر، لا مع تحرّمه كتمعّد الإفطار.

ولو وجب عليه كفّارة فهو عاجز عن الصوم. ولو نذر إلا خميسه^٣ دائماً فليس معاذر عن الصوم على الأصحّ، ولا يقدح في تنافح الكفّارة على الأصحّ لا في الشهر الأوّل ولا الثاني.

ويجوز نذر الصوم ممّن عليه صوم واجب، ويقدم النذر إن عيّنه بزمان على ما في ذمّته من غير تعيين زمان. ولو لم يعيّنه فالأقرب التخيير نعم، لو كان عليه قضاء من رمضان وتضيّق قدّمه على النذر. وقال الحسن: لا يجوز صوم النذر والكفّارة لمن عليه قضاء رمضان^٤.

ولو عيّن زماناً فاتّفق مريضاً فالأقرب قضاؤه. وكذا العائض. ولو حلف على صيام يوم وجب، وكذا لو حلف على عدم الإفطار في النذر، أو نذر. وفي تمخّض هذا للصوم نظر، أقربه ذلك، فيسوي الوجوب حيث.

١. راجع تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ٢٢٨، المأثّة ١٦١، وفيه ولو نذر صوم الدهر واستثنى الأيام المحرّمة صومها أنعم.

٢. راجع الكافي، ج ٤، ص ١٤٣، باب كفّارة الصوم وفديه، والتصحيح في الكافي للكليني.

٣. جمع خميس.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٢٢، المأثّة ١٣٥.

أما لو نذر إتمام النذر فهو صوم^١، ويعقد على الأقرب، بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم.

وقال ابن الجنيد: لو حلف أن لا يُفطر فسأله من يرى حقه الفطر أفطر وكفر^٢ ويشكل بأنه إن كان كالأب فلا كفارة وإلا فلا إظهار.

[٧٩]

درس

الصوم إما مصيّق، أي لا بدل له، وهو شهر رمضان إلا هي مثل الهرمين، والنذر إلا مع المعجز، والاعتكاف، وصوم كفارة الجمع على الطاهر.

وإما مخيّر، ككفارة رمضان، وأدى الحق، وحلف النذر والعهد، والاعتكاف، وما تعلق به النذر تخييراً

وإما مرتّب، ككفارة اليمين، وقتل الخطأ، والظهار، وحزاء الصيد على الأقرب، وبدل الهدى والبذنة في الإفاصة من عرفات، وكفارة فضاء رمضان على الأقوى، وما تعلق به النذر ترتيباً

وإما مخيّر بعد الريب، وهي كفارة الوطن أمتة المخرمة بإذنه وهو مجلّ وكل الصوم يلزم فيه التتابع إلا خمسة:

النذر المطلق، خلافاً لما ظهر من كلام شامسي^٣

وحزاء الصيد، إلا بدل النعامة عند المعيد^٤، والمرتضى^٥، وسأله^٦. وقال في

١ في بعض النسخ «صوم يوم»

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٣٦-٤٣٧، المسألة ١٥٧

٣ وهم: أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٨٦، والقاضي في المهدب، ج ١، ص ١٩٨؛ وابن زهرة في غية السروح، ج ١، ص ١٤٣

٤ المقنعة، ص ٤٣٥

٥ الانتصار، ص ٢٥١، المسألة ١٣٥؛ جمل العلم والعمل، ص ١١٨

٦ المراسم، ص ١١٩

الصوم من المختلف المشهور أنَّ فيها شهرين متتابعين^١.
 والسبعة في بدل الهدي، خلافاً للحس^٢، والحلي^٣، وعولا على رواية حسنة^٤.
 وقضاء رمضان.
 وقضاء النذر المعتن. ولو كان قد شرط فيه التتابع ففي وجوبه في قضائه وجهان،
 أقربهما الوجوب.
 وأما بدل البذنة للمفطر بالأحوط فيه التتابع
 وذكر الشيخ صوم الرقيق في جناية الإحرام^٥. وذكر آخر صوم الأمة تجماع في
 الإحرام بدلاً عن البذنة^٦. ولا نص فيه ولا في تناهيه
 وقد روى الجعفري عن أبي الحسن^٧: «إنما الصيام الذي لا يُفَرَّقُ، كفارة الظهار
 والقتل واليمين»^٨.
 وكل ثلاثة وجب متابعتها وأخلَّ به فالتاخر استئنافها، سواء كان لعذر أو لا، إلا
 ثلاثة الهدي إذا صام يومين وكان الثالث العيد، فإنه يبنى. وفي المبسوط لم يشترط
 فصل العيد^٩. وأما الشهران أو الشهر لكما مر^{١٠}.
 وفي رواية في التهذيب يستأنف المريض^{١١}. وتعمل على مرض غير موجب للإفطار.
 ولا يعذر بفجأة مثل رمضان أو العيد، سواء علم أو لا، بخلاف فجأة الحيض
 والنفاس. وأما السفر الضروري فعذر إذا حدث سببه بعد الشروع في الصوم.

١. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٣، المسألة ١٠٢

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٣، المسألة ١٠٢

٣. الكافي في الفقه، ص ١٨٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٩٥٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨١، ح ٩٩٩

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٠؛ الاقتصاد، ص ٢٩١

٦. كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٦٩.

٧. الكافي، ج ٤، ص ١٢٠، باب قضاء شهر رمضان، ح ١؛ تنقيح، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٢٠٠١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤،

ص ٢٧٤ - ٢٧٥، ح ٨٣٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١١٧، ح ٢٨٢

٨. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٠

٩. تقدم في الدرس ٧٢

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، ح ٨٦ - ٨٦٢



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

كتاب الاعتكاف

وهو اللَّبْثُ في مسجد جامع ثلاثة أيّام فصاعداً صائماً للعبادة، فلا يصحّ في غير المسجد وإن كان المعتكف امرأة. وشرط الأكثر المساجد الأربعة، وأضاف بعضُ مسجد المدائن^١.

وكُلّما لم يصحّ الصوم باعتبار المكلف أو لزمان لم يصحّ الاعتكاف. ويُسَرَّن عليه الصبي. ويحور جعله في صيام مستحق وإن كان قد نذر الاعتكاف على قول^٢. ويشترط النية في ابتدائه، وهو قبل طلوع الفجر، فيكون في الأيّام الثلاثة ليلان. وفي موضع من الخلاف: إن شرط التتابع فكذلك لله وإلا أجزاء ثلاثة أيّام بلا لياليهن^٣. وهو متروك.

ولو نذره أو نذر أقلّ من ثلاثة بطل إذا نفى الأزيد، أمّا لو نذر اعتكاف يوم فإنه يضمّ إليه آخرين.

ويشترط الإسلام، فلا يصحّ من الكافر. ولو ارتدّ في الأثناء فكالارتداد في الصوم، والأقرب الجزم بالبطلان هنا، للنهي عن لبث الكافر في المسجد^٤. وإذن الزوج والعولي والوالد، وله^٥ الرجوع ما لم يجب، والمبعض كالقنّ. نعم، لو

١. قاله الصدوق في المقبح، ص ٢٠٩.

٢. من الفاتلين به العلامة في منتهى المطلب ج ٩، ص ٤٧٣؛ وتذكّرة الفقهاء، ج ٦، ص ٢٤٩، المسألة ١٧٦.

٣. الخلاف، ج ٢، ص ٢٣٩، المسألة ١١٥.

٤. التوبة (٩) ٢٨ وللمزيد راجع تذكّرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٣٢-٤٣٣، المسألة ٩٩.

٥. في تكميل مشارق الشموس، ص ٤٩٦ أي لمن له الولاية من الثلاثة.

هاياه مولاه واعكف في نوبته فالأقوى جوازه ما لم يؤدّ إلى الضعف في نوبة السيد، فيعتبر إذنه.

ولو نذر بإذن الوالي فله المبادرة، معشاً كان أو مطلقاً على الأقوى. وقال الفاضلان: للوالي المسمع في المطلق^١ والأقرب أن لأجير والضيف يستأذنان في الاعتكاف. ولو زال المانع في الأثناء كعتق العبد، وطلاق الزوجة لم يجب الإتمام إذا كان الشروع بدون الإذن وقال الشيخ: يجب لو أعتق^٢.

ولروم المسجد. فلو خرج بطل إلا لضرورة، أو تشييع جنازة، أو عيادة مريض، أو إقامة شهادة وإن لم تتعين عليه، وإقامة الجمعة إن أقيمت في غيره، وصلاة العيد قاله في المبسوط^٣، وهو مبني على جواز صومه للقاتل في الأشهر الحرم ولا يجلس لو خرج إلا لضرورة، ولا يعيشي تحت ظل كدلك. وفي المبسوط: لا يجلس تحت ظل^٤. وقال المفيد لا يجلس تحت سقف^٥. فحضاء بالجلوس، واختاره الفاضلان^٦، وهو المروي^٧.

ولا يصلي خارج المسجد إلا بمكة. أو لضيق الوقت عن الرجوع ولو طُلقت اعتذرت في منزلها مع عدم تعيين الزمان، وإلا ففي المسجد ولو أخرج كرهاً ففي بطلان الاعتكاف أوجه، ثالثها البطلان بطول الزمان، أما السامي فمعدور، ويجب عليه العود كما ذكر^٨، فلو تلوم^٩ بطل. وكذا من خرج

١ المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٧٢٨؛ وشرائع الإسلام، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤؛ ولقول العلامة راجع مسهب

المطلب، ج ٩، ص ٤٧٦؛ وتحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥١٩، الرقم ١٧٩٥

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٩٠

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٩٢

٤ المبسوط، ج ١، ص ٣٩٣

٥ المقتضى، ص ٢٦٣

٦ المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٧٣٥؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٩٤؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٩١

٧ الكافي، ج ٤، ص ١٧٨ - ١٧٩، باب المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة، ح ٢ - ٣؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٨٧،

ح ٢١٠٠ - ٢١٠١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧٨ - ٢٨٨، ح ٨٧٠ - ٨٧١

٨ في تكميل مشارق الشموس، ص ٥٠٠؛ أي حين ذكر ورفع السهو عنه

٩ تلوم في الأمر تمكث وانتظر لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٨، «لوم».

لضرورة فزالت. ولو دامت فخرج عن كونه معتكفاً بطل.

و لا يجب تجديد النية إذا عاد بسرعة.

وتخرج العائض والنفساء والمريض إذا لم يمكن تمريره فيه، أو أمكن وأدى إلى تلويث المسجد.

والمُحرم إذا خاف فوت عرفة أو المشعر.

ومن يخاف على نفسه أو ماله بمقامه.

وبعضه ككله في الإخراج، إلا أن يخرج رأسه لفعل تأسيماً بالنبي ﷺ. ولو خرج لضرورة تحرّى أقرب الطرق.

وفي خروجه للأذان في المأذنة قول^١، وقبده بعضهم بكونه معتاداً للأذان ولا يبلغ صوته تماماً إلا بها^٢. ولو صعد سطح المسعد فكالمعروج، وقيل: لا^٣.

ويحرم عليه نهاراً ما يحرم على الصائم، وكذا البيع والشراء، والطيب حتى الريحان على الأقوى، والاستمتاع بالسماء، والمعمارة ليلاً ونهاراً.

ولو اضطُرَّ إلى شراء شيء وتعدّرت المعاطاة جار، وكذا البيع

وللشيخ قول بتحريم محرّمات الإحرام^٤، وهو ضعيف، ولا يفسد العقد، خلافاً له^٥.

ويجوز له النظر في معاشه، والحوض في المباح وإن كان تركه أفضل. وأمّا درس العلم وتدريسه، وتلاوة القرآن فهو أفضل من الصلاة ندباً.

ولا يستحب له الصمت عن ذكر الله بل يحرم إن اعتقده. ولو نذره في اعتكافه بطل، ولو جعل كلامه في أغراضه بالقرآن كره.

١ راجع صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٥، ج ٢٩٥-٢٩٦ وج ٢، ص ٧١٤، ج ١٩٢٦، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٢٢، ج ٢٤٦٩

٢ من الثقاتين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٩٤

٣ كالعلامة في منتهى المطلب، ج ٩، ص ٥٠٧.

٤ من الثقاتين به العلامة في منتهى المطلب، ج ٩، ص ٥٠٧.

٥ النهاية، ص ١٧٢، الجبل والنفود ضمن رسائل العشر، ص ٢٢٢.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٩٥

[٨٠]

درس

لا يجب الاعتكاف إلا بنذر، أو عهد أو يمين، أو نيابة عن الأب أو غيره باستشعار، أو مضي يومين في المندوب على الأقوى، وفي الميسوط: إن شرط الرجوع عند العارض رجوع متى شاء ما لم يمض يومان، وإن لم يشترط وجب بالدخول ثلاثة أيام^١. وقال المرتضى: لا يجب النفل مطلقاً^٢. والرواية بخلافه^٣.

ولو زاد على الثلاثة يومين وجب السادس، وكذا كل ثالث. ولو قيد في النذر بعدد معين، ولا تجب فيه المتابعة إلا في كل ثلاثة، إلا أن يشترط ذلك أو تعين زمانه. ولو نذر اعتكاف أربعة لم يجب الزيادة. ولو نذر خمسة فالأقرب وجوب السادس.

ونجب الليالي في الجميع إلا في اليوم الأول إلا أن يعين الزمان كرجب، فالأقرب وجوب البدأ في أول ليلة.

ويستحب له أن يشترط في اعتكافه الرجوع مع العارض كالمتحرم، فيرجع عند العارض وإن مضى يومان على الأقرب، وفاقاً للنهاية^٤، تعين الزمان أو لا. ولو شرط الرجوع متى شاء أتبع ولم يفتد بالعارض. ولو جعل الشرط في نذره أو عهده أو يمينه فكذا. ولو خلا النذر من الشرط فلا عبرة بالشرط عند الشروع في الاعتكاف.

وإذا خرج للشرط في الاعتكاف المندوب فلا قضاء، وإن كان في الواجب

١. الميسوط، ج ١، ص ٢٨٩.

٢. المسائل الناصية، ص ٣٠٠، المسألة ١٣٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٧٧، باب أقل ما يكون الاعتكاف، ح ٣؛ القلبي، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٢٠٩٧؛ تهذيب الأحكام،

ج ١، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، ح ٨٧٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٢١.

٤. النهاية، ص ١٧١.

المعتن فكذاك، وإن كان غير معتن ففي القضاء نظر، وقطع في المعتبر بوجوبه^١. وقال ابن إدريس: إذا شرط التابع ولم يعتن الزمان وشرط على ربه فخرج فله البناء والإتمام دون الاستثناء، وإن لم يشترط استأنف^٢. ولعله أراد أنه شرط على ربه في التابع لا في أصل الاعتكاف. ولو شرط فعل المنافي بطل رأساً.

ويُفسد الاعتكاف نهراً مفسد الصوم، ومطلقاً الاستمتاع بالنساء، والخروج من المسجد، وأما البيع والشراء والبراء والسب فمناقبات عند ابن إدريس^٣. خلافاً للشيخ^٤.

ثم إن أفسده وكان متعتاً ولو بمضي يومين كفر إن كان به جماع أو إنزال وغيره من مفسدات الصوم. ونقل الشيخ أن ما عدا الجماع يوجب القضاء خاصة^٥ والظاهر أنه يراد به مع عدم التعيين ولو أفسده بالخروج، أو باستمتاع لا يفسد الصوم، أو بسبب يوجب قضاء الصوم خاصة فكفارة حلف النذر أو العهد أو اليمين بحسب سببه الموجب. ولو كان الخروج في نالت السب فلا كفارة وإن وجب القضاء.

ثم كفارة إفساده بمفسدات الصوم كبيرة إن وجب بنذر أو عهد أو بمضي يومين، وإن وجب باليمين فالظاهر أنها كفارة يمين.

وإن كان الفاسد غير متعتن، فإن وجب وجبت الكفارة بالجماع وغيره في ظاهر كلام الشيخين^٦. وبالجماع خاصة عند آخرين^٧، وهو ظاهر الرواية^٨. ثم هي مخيرة

١. المعتبر، ج ٢، ص ٧٣٩.

٢. السرائر، ج ١، ص ٤٢٣.

٣. السرائر، ج ١، ص ٤٢٤-٤٢٥.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٩٢ وفيه، لا يجوز له البيع والشراء لأنه منهى عنه.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٩٤.

٦. المقنعة، ص ٣٦٣: المبسوط، ج ١، ص ٢٩٤.

٧. كالمحقق في المعتبر، ج ٢، ص ١٧٤٢ والعلامة في منتهى المطلب، ج ٩، ص ٥٢٣.

٨. راجع وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٥٤٦، الباب ٦ من أبواب الاعتكاف.

عند الأكثر ومرتبته عند ابن بابويه^١؛ لرواية زرارة^٢
ولو جامع نهاراً في رمضان أو في المعين فكفارتان، وليلاً واحدة، وأطلق الأكثر
هذا التفصيل ولم يعتبروا المعين ولا رمضان، ولعله الأقرب؛ لأن في النهار صوماً
واعتكافاً. ولو كانا معكفين فعلى كل منهما ذلك.
ولو أكرهها نهاراً فالمشهور أربع، لا يعلم فيه مخالفاً سوى المعبر؛ فإنه اقتصر
على كفارتين^٣.

وأما تدارك الاعتكاف بعد فساد، فإنه إن كان ندباً أو شرط فلا تدارك إلا على
قول المعبر في تدارك غير المعين وإن اشترط^٤ وإن كان واجباً ولم يشترط، فإن كان
معيناً وجب الإتيان بما بقي، وقضى ما ترك، وصح ما مضى إن كان ثلاثة فصاعداً،
إلا أن يكون قد شرط فيه التابع فيجب، لاستثاف على قول متابعاً في وجه^٥. وإن
كان غير معين صح ما مضى إن لم يشترط التابع إذا كان ثلاثة فصاعداً ويأتي بما
بقي، وإن شرط التابع استأنف

ولو عتس شهراً ولم يعلم به حتى خرج قضاء ولا كفارة، ولو اشتبه فالظاهر
التحير وكذا لو عتت^٦ الشهور عليه ولو أطلق الشهر كفاه الهلالي والعددي، وكذا
لو عتت العشر الأخير كفاه التمتع أو نقص.

ولو مات قبل القضاء بعد التمكن وجب على الولي قضاؤه عند الشيخ^٧. والرواية

١ حكى عن ظاهر كلامه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٥٨، المسألة ١٨٢

٢ الكافي، ج ٤، ص ١٧٩، باب المعتكف يجامع أهله ج ١، الفقيه ج ٢، ص ١٨٨، ج ٢١٠٤، تهذيب الأحكام،
ج ٤، ص ٢٩١، ج ٨٨٧، الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ج ٤٢٤.

٣ المعبر، ج ٢، ص ٧٤٢

٤ المعبر، ج ٢، ص ٧٣٩

٥ من القائمين به المحقق في المعبر ج ٢، ص ٧٣٩

٦ غمّ الهلال على الناس غمّاً ستره الغيم وغيره صم يُرَى وليلة غمّاء؛ آخر ليلة الشهر، سُتِيت بذلك،
لأنه غمّ عليهم أمرها، أي ستر، فلم يُدر أمر المقيم هي أم من الماضي لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٤٣.

«غمم»

٧ انظر المبوط، ج ١، ص ٢٩٣

لا دلالة فيها إلا على قضاء الصوم^١، وجوز الفاضل الاستتابة فيه للولي^٢.
ولو بقي من الاعتكاف أقل من ثلاثة، أو نذر الأقل أكمل ثلاثة ووجب الجميع.
ولو عتّن ثلاثة فجاء الثالث العيد بطل من أصله، ويجيء على القول بقضاء
صومه وجوب ثلاثة غيرها.
ولو فرّق الاعتكاف المتذور في أثناء اعتكاف آخر بحيث لا يحصل الخروج من
مسمى الاعتكاف، قيل: صح^٣، أما توزيع الساعات فلا.
وأوجب في المبسوط وتنعه في المعبر قضاء الاعتكاف على الفور^٤. والظاهر أنه
من فروع الفورية في الأمر المطلق لا من خصوصيات الاعتكاف.

١. راجع الكافي، ج ٤، ص ١٢٢، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان أو غيره، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٧٣٦.

٢. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٠٣، الرقم ١٨٣٤.

٣. انظر مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٩، المسألة ١٦٩.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٣٩٤، المعبر، ج ٢، ص ٧١١.



كتاب الحج

وهو لغة: القصد المتكرر^١. وشرعاً: القصد إلى مكة ومشاعرها لأداء المناسك المخصوصة. وقيل: هو اسم للمناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة^٢. ويلزم منه النقل، ومن الأول التخصيص وهو خير من النقل.

وحج الإسلام فرض على من استكمل شروطاً ثمانية، من الرجال والنساء والعفاني.

أحدها البلوغ، فلا يجب على الصبي، ولا يصح له مباشرة إلا أن يكون ممبراً وأذن له الولي.

ولو بلغ قبل أحد الموقفين صح حجه، وكذا لو فقد التمييز وباشر به الولي فاتفق البلوغ والعقل، ولو بلغ بعد الوقوف والوقت باق حدد البيه وأجزأ

والولي ولي المال، كالأب والجد والوصي ووكيل أحدهم والأُم على الأُموي

والنفقة الزائدة على نفقة الحضر تلزم الولي

وكذا كفارات المحظورات اللارمة عمداً وسهواً كالصيد، وأما اللازمة عمداً خاصة كالوطء واللبس فبناها الشيخ على أن عمد الصبي هل هو عمد أو خطأ^٣، وقد نصوا على أن عمده في الجناية على الآدمي خطأ^٤.

١. لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢٦، «حجج».

٢. من القائلين به المحقق في المعبر، ج ٢، ص ٧٤٥؛ وشرائع الإسلام، ج ١، ص ١٩٨.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٩.

٤. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ٤٠٠، باب ١١ من أبواب النفقة.

وأما الهدي فعلى الولي. ولو كان مميزاً وفقد الهدي جاز للولي الصوم عنه وأمره به.

ولو وطئ قبل أحد الموقفين متعمداً بني على العمد والخطأ، وقوى الشيخ أنه خطأ^١ فلا إفساد. ولو قيل بالإفساد لم يجزئه القضاء حتى يبلغ. ولا يحزى عن حجة الإسلام إلا أن يكون قد بلغ في الفاسد قبل الوقوف.

ويجب تقديم حجة الإسلام حيث يجبان، فلو قدم القضاء احتل إجزاؤه عن حجة الإسلام، وفي وجوب مؤونة القضاء على الولي نظر، أقربه الوجوب. وثانيها: العقل، فلا يجب على المحض ولا يصح منه. وتحريم به الولي كغير المميز.

ويجوز للولي الإحرام بهما مجللاً ومحرماً، لأنه ليس نائباً عنهما، وإنما هو جاعلها مخرمين فيقول اللهم إني قد أحرمت بهذا... إلى آخر السنة ويكون حاضراً مواحهاً له. وأمره بالسبية إل أحسها وإلا لئى عنه، ومجلسه الثوبين، ويجنبه محرمات الإحرام، وإذا طاف به فليكونا متطهرين. ويكفي في الصبي صورة الوضوء، ويحمل الاجتزاء بطهارة الولي ولو أركبه دابة فيه أو في السعي وحسب كونه سائقاً به أو قائداً، إذ لا قصد للصبي والمجنون.

ويصلي عنه ركعتي الطواف إذا لم يكن مميزاً؛ لأنه لا حكم لصلاه غير المميز. وعلى ما قال الأصحاب من أمر ابن سئ بالصلاة بشرط نقصه عنها. ولو قيل: يأتي بصورة الصلاة كما يأتي بصورة الطواف أمكن. ولو كان الجنون دورباً وجب عليه إن وسعت التوبة الأفعال. ولو أفاق قبل الوقوف فكالصبي.

فرع: لو استقر الحج في دمه ثم حن لم يحب على الولي الخروج به، فلو فعل وأنفق

عليه من ماله ثم أفاى قبل الوقوف أجراً ولا غُرمَ، ولا غُرم الولي النفقة الزائدة.

وثالثها: الحرية، فلا يجب على العبد وإن تشبَّث بالحرية، وتصحَّ منه المباشرة بإذن المولى، فلو بادر فللمولى فسخه، ولو أذن فله الرجوع قبل التلبس لا بعده، فلو رجع ولمَّا يعلم حتَّى أحرم فالأقرب بطلان الرجوع. وقال الشيخ: إحرامه صحيح والسيد فسخه^١.

ولو أُعتق قبل الوقوف أجراً عن حجة الإسلام بشرط تقدّم الاستطاعة وبقاتها. ويجب عليه الدم لو كان متمتعاً، وكذا الصبي لو كمل^٢ والمجنون. وبحب عليهم تجديد نية الوجوب لا استئناف الإحرام. ويعتد بالعمرة المتقدمة لو كان الحج متمتعاً في ظاهر العنوى.

فرع: لو حجَّ العبد الآفاقي^٣ أو المميَّز كذلك قِرباً أو إفراداً، أو حجَّ الولي بغير المميَّز، أو المجنون كذلك وكمَّلوا قبل الوقوف، فكميَّ العدول إلى السحَّ مع سعة الوقت نظر: من الأمر بإتمام التَّسكُّ، والأقرب لعدول للحكم بالإجراء مطلقاً، ومع عدم القول بالعدول، أو لم يمكن العدول فكميَّ جزاء الحج هنا نظر: من مغايرته فرصهم: ومن الضرورة المسوغة لانتقال الفرض، وهو قوي.

ولو باعه مُحرماً صحَّ، وتحير المشتري إن لم يعلم على الفور، إلّا مع قصر الرمان الباقي بحيث لا يفوت شيء من المنافع.

والأمة تستأذن الروح والسيد، والمبعَّض كابقن، إلّا أن يُهايأ وتسع النوبة ولا خطر ولا ضرر على السيد، فالأقرب الحواز.

ولو أفسد العاذنون أتم وقضى في الرقِّ قيل: ويجب على المولى تمكينه منه^٤.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧

٢. في أكثر النسخ: «وكذا لو كمل الصبي».

٣ «الآفاقي» هو من نأى مراره عن مكة بمرحلتين. وسائل الشَّهيد الثاني، ج ١، ص ٣٣٩

٤ من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧

ولو أعتق في الفاسد قبل الوقوف أجراه مع القضاء عن حجة الإسلام، ولو كان العتق بعده لم يجزئه ووجبت حجة الإسلام مقدّمة، فلو قدّم القضاء قال الشيخ: يجزئ عن حجة الإسلام^١.

ووجوب القضاء يكفي فيه الاستطاعة العادية، بخلاف حجة الإسلام؛ فإنه بالاستطاعة الشرعية، فلو حصلت صَرْفُهَا إلى حجة الإسلام، وإلا فالظاهر أنّ القضاء مقدّم، ولا ينتظر استطاعة حجة الإسلام

ولو نذر العبد بإذن مولاه وعيّن ربه فليس للمولى منعه منه وهل يجب على المولى الرائد عن نفقة الخضر؟ الأقرب وجوب ولو أخلّ بالمعيّن حتّى صار قضاءً، أو كان الدر مطلقاً، فالوجه عندي عدم منع السيّد من البدار، وكذا الزوجة.

ولو أرم المحطورات على العبد، وتكون الصوم عوضاً عن الدم، قاله الشيخ^٢ وقال المفند: على السيّد فداء الصيد وقضاء العاسد^٣ وفي وجوب التحكين من الكفارة على السيّد وجهان. وفي المعبر جباياته كلّها على السيّد^٤؛ لرواية حريز^٥. وتعارضها رواية عبد الرحمن بعدم وجوب فداء الصيد على السيّد^٦ وخُيِّلَتْ على أنّه أحرم بغير إذن^٧.

وتختبر المولى في الهدى بيته وبين أمره بالصوم؛ لرواية جميل^٨. وفي وجوب التمكين من الكفارة وقضاء العاسد على السيّد وجهان

١ و٢ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٨.

٣ المقنعة، ص ٤٣٩.

٤ المعبر، ج ٢، ص ٧٥١.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٣٠٤، باب حجّ الصبيان والمجانين، ج ٧، الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٠، ج ٢٨٨٨، تهذيب الأحكام،

ج ٥، ص ٣٨٢، ج ١٣٣٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ج ٧٤١.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٣، ج ١٣٣٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٦، ج ٧٤٢.

٧ حمله الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٣، ديس الحديث ١٣٣٥، والمحقق في المعبر، ج ٢، ص ٧٥١.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠١-٢٠٠، ج ٦٦٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٢، ج ٩٢٥.

[٨١]

درس

ورابعها: **مِلْكُ الزَادِ وَالرَّاحِلَةِ فِي الْمُفْتَقِرِ إِلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ**. ويكفي ملك المتفعة، فلا يجب على فاقدهما ولو سهل عليه المشي وكان معتاداً للسؤال.

ويكفي البذل في الوجوب مع التملك، أو الوثوق به، وهل يستقرّ الوجوب بمجرد البذل من غير قبول؟ إشكال؛ من ظاهر انقل^١؛ وعدم وجوب تحصيل الشرط. ولو حجّ كذلك أو في نفقة غيره أجزاء، بخلاف ما لو تسكّع^٢؛ فإنه لا يجرى عندنا. وفيه دلالة على أنّ الأجزاء فرع الوجوب، فيقوى الوجوب بمجرد البذل، لتحقيق الأجزاء، إلا أن يقال: الوجوب هنا يقبل البذل.

ولو وهبه راداً وراحلة لم يجب عليه القبول. وفي الفرق نظر. وابن إدريس قال: لا يجب الحجّ بالبذل حتى يملكه المذلول^٣ وجنح إليه الفاضل^٤.

فرع: لا يمنع الدين الوجوب بالبذل، وكذا لو وهبه ماله بشرط الحجّ به، أمّا لو وهبه ماله مطلقاً فإنه يجب قضاء الدين منه.

ولا يجب على المذلول له إعادة الحجّ مع اليسار، خلافاً للشيخ^٥. نعم، يستحبّ؛ لرواية الفضل بن عبد الملك^٦.

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٦٦-٢٦٧؛ باب استطاعة الحجّ، ج ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣، ح ٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٤٥٥.

٢ التسكّع لغة التردد. والمراد هنا تكلف الحجّ مع تحمّل مشقة فيه. لعدم اجتماع أسبابه، كأنه يصير بسبب ذلك متردداً في أمره متعيراً في اكتساب رزقه. مالك الألف، م، ج ٢، ص ١٢٣.

٣ السرائر، ج ١، ص ٥١٧.

٤ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٨، المسألة ٣.

٥ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٣-١٤٤، دليل الحديث ٤٦٨.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٢٧٤، باب ما يجرى من حجة الإسلام و...، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧، ح ١١٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٤٦٧.

ويصرف في الاستطاعة ما عد داره وثيابه وخادمه ودابته وكتب علمه.

فروع ثلاثة.

الأول: في استثناء ما يضطر إليه من أمتعة المنزل والسلاح وآلات الصنائع عندي نظر.

الثاني: لو غلبت هذه المستثنيات وأمكن الحجّ بشمها والاعتياص عنها فالظاهر الوجوب، ويجب لو رادت أعيانها عن قدر الحاجة قطعاً، ولا يجب بشمها لو كان يعتاض عنها بالوقوف العامة وشبهها قطعاً

الثالث: لو لم يكن له هذه المستثنيات ومثلك مالا يستطيع به صرف فيها، ولا يجب الحجّ إذا لم ينع المال

أما النكاح تزويجاً أو تزواً، فالحجّ مقدّم عليه وإن شقّ تركه، إلا مع الضرورة الشديدة

والمديون ممنوع إلا أن يستطيع بعد قضاءه، مؤجلاً كان أو حالاً، والمدين مستطيع مع إمكان إسقاء قدر الاستطاعة، وإلا فلا

وتجب الاستدانة عبناً إذا تعذر بيع ماله وكان وافياً بالقضاء، وتخيراً إذا أمكن الحجّ بماله. وروى سعيد بن يسار: الحجّ من مال الولد الصغير^١. وحُملت على الاستدانة^٢ وقال في الخلاف: لم يُروَ خلافها فدلّ على إجماعهم عليها^٣

ويصرف العقار والبضاعة في الاستطاعة وإن التحق بالمساكين، إلا أن نشترط الرجوع إلى كفاية.

ولا ينفع الفرار بهبة المال، أو إتلافه، أو بيعه مؤجلاً إذا كان عند سنّ الوعد. ولو حجّ المستطيع منسكاً، أو في نفقة غيره، أو بمال مغبوب أجزاً، ولو طاف

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥، ح ١١: الاستبصار، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٦٥

٢ حمله الشيخ في الاستبصار، ج ٣، ص ٥٠، ذيل الحديث ١٦٥

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٢٥٠، المسألة ٨

أو سعى على معصوب، أو كان ثمن الهدى أو ثوب الإحرام مفضوياً مع الشراء بالعين لم يجزئ.

والمعتبر في الراحلة ما يناسبه ولو مخملاً إذا عجز عن القتب، ولا يكفي علو منصبه في اعتبار المعمل أو الكنيسته؛ فإن النبي والأئمة عليهم السلام حجوا على الزوامل^١. والآلات والأوعية من الاستطاعة

ويجب حمل الزاد والعلف ولو كان طول الطريق، ولم يوجب الشيخ حمل الماء زيادة عن مناهله المعتادة^٢.

ولو زادت الأثمان عن المعتاد وتمكّن منها فالأولى الوحوب. ولا يجب تحصيل الاستطاعة بإجارة، أو تزويج، أو تكسب وإن سهل. والمعصوب^٣ لو بُذل له النيابة عنه لم يجب عليه أمره عند الشيخ^٤. ولا يستقر سره وإن وثق بوعده، سواء كان الباذل ولدًا أو لا، أهلاً للمباشرة أو لا، مستطعاً أو لا، مشغولاً بحجّه الإسلام أو لا، وسواء كان المعصوب آسأً من البرء أو لا، ذا مال أو لا، إلا أن نقول بوجوب الاستئابة علمه وهو الأقوى، وبوجوب قبول البذل على غير المعصوب، وهو المشهور، فيجب أمره هنا على تردّد، ولو أمنع أمره الحاكم. ولو حجّ عن المعصوب فبرأ حجّ ثانياً، فلو مات استؤجر عنه من ماله. والأقرب أن وجوب الاستئابة فوري إن يش من البرء، وإلا استحبّ الفور.

وفي حكم المعصوب المريض والهرم والممنوع بعدوّ، سواء كان قد استقرّ عليه الوحوب أو لا، خلافاً لابن إدريس؛ حيث قال لا يجب إلا مع سبق الاستقرار^٥. ولو بُذل للمعصوب الفقير مال يكفي لسياحة، ففي وجوب قبوله وجهان مبنيان

١. الكافي، ج ٢، ص ١٨٠، باب المصاحمة، ح ٥، وراجع مفهيه، ج ٢، ص ٥٢٣، ديل الحديث ٣١٢٨

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٠٠-٣٠١

٣. المعصوب: الضيف... والمعصوب في كلام العرب: المحبول الزم الذي لا حراك له لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٩، «عضب».

٤. راجع المبسوط، ج ١، ص ٣٠٠-٣٠١

٥. البرائر، ج ١، ص ٥١٦. وليس في أكثر النسخ، «حيث قد» إلى «الاستقرار».

على قبول الصحيح، وأولى بالمنع. ويلزم من وجوب قبول المال وجوب قبول بذل النيابة بطريق الأولى. ولو وجب عليه الحق بإفساد، أو بدر فهو كحجة الإسلام بل أقوى

فرع: لو استتاب المعضوب فشفي انقضت النيابة، ولو كان بعد الإحرام فالأقرب الإتمام، فإن استمر الشفاء حث ثانياً، وإن عاد المرض قبل التمكن فالأقرب الإجزاء.

[٨٢]

درس

وخامسها. أن يكون له ما يَمُونُ به عيه حتى يرجع إذا كانوا واجبي النفقة؛ لأنَّ حقَّ الأدمي مقدَّم؛ ولرواية أبي الربيع الشامي^١.

وسادسها: الصَّحَّةُ من المرض والقَضْب، وهو شرط في الوجوب البدني لا المالي، ولو لم يتضرَّر بالركوب وجب.

وسابعها: تخلية السَّرْب، فيسقط مع الخوف على النفس، أو المال، أو البُضْع إذا غلب الفلَن على ذلك. ولو احتاج إلى حُدْرَة، أو مال للعدوِّ وجب مع انشُكَّة ما لم يجحف.

ولو دفع إليه مال لمصانة^٢ العدوِّ، قيل لم يجب قبوله^٣، ولو دفع المال إلى العدوِّ وخلا السَّرْب وجب.

ويجب سلوك الآمن من الطرق وإن بُعد، أو كان في البحر. ولو اشتركت في التعطُّب سقط، وكذا لو خاف هيجان البحر

فرع. لو خرج مع الآمن فحاف في أثناء الطريق، أو هاج عليه البحر رجع إن آمن. ولو تساوى الذهاب والإياب والمقام في الخوف احتمل ترجيح الذهاب.

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٦٧، باب استطاعة الحق، ح ١٣، الطيه، ج ٢، ص ٤١٨ - ٤١٩، ح ٢٨٦٠، تهذيب الأحكام.

ج ٥، ص ٢ - ٣، ح ١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٤٥٣.

٢. في بعض النسخ، «لمصالحة».

٣. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٩٠، المسألة ٦١.

ولا يجب قتال العدو وإن كان كافراً وظن السلامة. نعم، يستحب، بخلاف ما لو كانوا مسلمين إلا من حيث النهي عن العنكر ويجب الیدار مع أول رفقة إلا أن يثق بالمسير مع غيرها.

وثانها: التمكن من السير بسعة الوقت، فلو ضاق أو احتاج إلى سير عنيف ليطوي المنازل وعجز سقط في عامه، وكذا لو قدر بمشقة غير محتملة. ولو حج فاقده هذه الشرائط لم يحرمه. وعندى لو تكلف المريض والمعضوب والممنوع بالعدو وتضييق الوقت أجزاء؛ لأن ذلك من باب تحصيل الشرط، فبأنه لا يجب، ولو حصله وجب وأجزأ. نعم، لو أدى ذلك إلى إضرار بالنفس يحرم إنزاله، ولو قارن بعض المناسك احتمال عدم الإجزاء.

وهنا شروط غير معتبرة عندنا، وهي أربعة: أولها: الإسلام، فوجب على الكافر وإن لم يصح منه، وأولى بالوجوب المرتد، ولو أحرما فسد، فإن زال المانع أعادوا إن دركا الوقوف، ولو ارتد بعد الحج لم يعد على الأقوى، ولو كان في أثناء الإحرام وعاد إلى الإسلام بى. وثانيها: البصر، فيجب على المكفوف إذ وجد قائداً، أو أمكنه الاستقلال. وثالثها: المخرم في النساء إلا مع الحاجة، وأجرته ونفقته جزء من الاستطاعة، ولا يجب على المخرم الإجابة.

وتتحقق الحاجة بالخوف على البضع، فهو ادعى الزوج الخوف وأنكرت عجل بشاهد الحال أو بالبيئة، فإن انتفىا قدم قولها، والأقرب أنه لا يمين عليها. ولو زعم الزوج أنها غير مأمونة على نفسها وصدقته فالظاهر الاحتياج إلى المخرم؛ لأن في رواية أبي بصير^٢، وعبد الرحمن. تحج بغير مخرم إذا كانت مأمونة^٣.

١ في بعض النسخ «صيق».

٢ تهذيب الأحكام ج ٥، ص ٤٠٠-٤٠١، ح ١٣٩٢.

٣ تهذيب الأحكام ج ٥، ص ٤٠١، ح ١٣٩٤.

وإن أكذبت وأقام بينة بذلك، أو شهدت به القرائن فكذلك، وإلا فالقول قولها. وهل يملك الزوج محققاً منعها باطلاً؟ نظر.

ورابعها: إذن الزوج، وليس شرطاً في الوجوب، ولا في الإِدَار في الحجِّ الواجب المضيق. نعم، يستحبُّ استئذانه، فإن امتنع خالفته. ويشترطُ إذنه في التبرُّع. والمعتدة رجعية زوجة بخلاف البئن. ونفقة الحَضَر على الزوج حيث يجوز الخروج.

واختلف في الرجوع إلى كفاية بنحو صناعة أو بضاعة أو ضيعة، فقل الشيع الإجماع عليه^١، وأنكره العلّيون^٢، وهو أصح.

واختلف في اشتراط الإِيمان في الصفة، والمشهور عدم اشتراطه. فلو حجَّ المخالف أجزأ ما لم يحلَّ بركن عدنا لا عنده، فلو استبصر لم تجب الإعادة وقال ابن الجنيد^٣ والقاضي: تحب^٤ لزواجه ضعيفة^٥ معارضة بصحيحة^٦ محمولة على الندب^٧.

ولو حجَّ المحقَّ حجَّ غيره جاهلاً ففي الأجزاء تيرد: من التعريط، وامتناع تكليف الغافل، مع مساواة المخالف في شبهة.

وبصَحَّ من السعيه، ويجب مع الاستطاعة، فإن افتقر إلى حافظ فأجرته جره معها

١. الخلاف، ج ٢، ص ٢٤٥-٢٤٦، المسألة ٢.

٢. وهم ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٥٠٨ والمحقق في المستبر، ج ٢، ص ٧٥٦، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٥، المسألة ١.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٦، المسألة ١١.

٤. المهذب، ج ١، ص ٢٦٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٢٧٣-٢٧٤، باب ما يجرى من حجة الإسلام و...، ج ١، ص ٢٧٥، ح ١٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٢، ح ٢٨٦٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩، ح ٢٢، و ص ١٠، ح ٢٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤٧٣-٤٧٤.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٢٧٥، باب ما يجرى من حجة الإسلام و...، ج ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٩، ح ٢٨٨٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٧٢.

٧. حمله الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩، دليل حديث ٢٢.

فانقسمت الشرائط إلى أربعة أقسام:

الأول: ما يشترط في الصحة خاصة، وهو الإسلام.

الثاني: ما يشترط في المباشرة، وهو الإسلام والتمييز.

الثالث: ما يشترط في الوجوب، وهو ما عدا الإسلام.

الرابع: ما هو شرط في الإجزاء، وهو ما عدا الثلاثة الأخيرة. وفي ظاهر

الفتاوى كل شرط في الوجوب والصحة شرط في الإجزاء.

ومع الشرائط يجب في العمر مرة إجماعاً، والرواية بوجوبه على أهل الجدة في

كل عام^١ مؤولة بالتارك، أو بالاستحباب المؤكد^٢

ويستقر الوجوب بمضي زمان يمكن فيه على جامع الشرائط، ولا يكفي

إمكان دخول الحرم، فيقضى من أصل تركه من منزله، ولو ضاق المال فمن

حيث يمكن ولو من المقات على الأقوى ولو قضى مع السعة من المقات أجزاء

وإن أتم الوارث، وملك المال الفاضل، ولا يجب صرفه في نُسك أو بعضه، أو في

وحوه البر^٣

ولو حج فمات بعد الإحرام ودخول لحرم أحزاً، ولا يكفي الإحرام على

الأقرب، ولا فرق بين موته في الحِل أو الحرم، مُجَلّاً أو مُخَرَّماً كما لو مات بين

الإحرامين.

والمشي أفضل من الركوب؛ فقد حجّ الحسن بن عليّ عليه السلام عشرين حجة ماشياً^٤.

ولو ضعف به عن التقدّم للعبادة بمكة كان الركوب أفضل. ولو قصد بالمشي حفظ

المال ولا حاجة إليه، ففي رجحانه على الركوب هنا نظر؛ من المشقة، والنية.

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٦٥-٢٦٦، باب فرض الحج والحرة، ج ٥-١٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٦-٤٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٤٨٦-٤٨٨.

٢ أوله الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦، دليل الحديث ٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٩، ذيل الحديث ٤٨٨.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٣-١٤، ح ١٣٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩١.

[٨٣]

درس

قد يجب الحج والعمرة بالنذر، والعهد، واليمين، والنيابة، والإفساد.
ويشترط في صحة النذر وقسميه اشكليف، والإسلام، وإذن الزوج والمالك، أو
إحازتهما بعده، أو زوال الولاية عنهما قبل إبطال الوالي، وإذن الأب في العهد
واليمين، وفي النذر نظراً من الشك في تسميته يميناً. وفي تبويض الحل احتمال
قوي سواء كان في الأجزاء أو في الأوصاف

وتشترط الالتزام بهذه الثلاثة بحسب القيد إذا كان مشروعاً، كعام معين أو نوع من
أنواع الحج بعينه، أو ركوب، أو مشي حيث يكون أفضل، ولا يتعقد نذر الحقاء في
المشي؛ للخبر عن النبي ﷺ^١، ولو أطلق تخير في الأنواع.

وهل يحزى النذر المطلق عن حجة الإسلام؟ قيل: نعم^٢، لرواية رفاعه^٣، وهل
لا^٤؛ لاختلاف السبب.

ولو حج بنية حجة الإسلام ثم يجرى عن النذر على القولين.

ولو نذر حجة الإسلام وقد وجبت، فهو من باب نذر الواجب، وإلا تُقيد
بالاستطاعة، ولا يجب تحصيلها إلا فيما مر من تكلف المريض وشبهه^٥، على
إشكال، أقربه عدم الوجوب.

ولو نذر المستطيع الصرورة أن يحج في عامه غير حجة الإسلام لم ينعقد ما دام
مستطيعاً، وإن قصد مع فقد الاستطاعة ورلت صح، ولو خلا عن قصد فالأقرب
المراعاة، فإن تمت الاستطاعة لما النذر ولا صح

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٣-١٤، ح ١٢٧، الاستبصار، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩٠.

٢. من القائلين به الشيخ في النهاية، ص ٢٥٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢، ح ٣٥.

٤. من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١٠٧، المسألة ٧٦.

٥. تقدم في الدرس ٨٢.

والظاهر أنَّ استطاعة النذر شرعية لا عقديّة، فلو نذر الحج ثم استطاع صرف ذلك إلى النذر، فإن أهمل واستمرت الاستطاعة إلى القابل وجبت حجة الإسلام أيضاً. وظاهر الأصحاب تقديم حجة الإسلام مطلقاً، وصرف الاستطاعة بعد النذر إليها، إلا أن يعين سعة للنذر فيصرف الاستطاعة فيها إلى حجّ النذر.

ولو حجّ الناذر عن غيره أجزأ في صحيح رفاعة^١، واحتاره الشيخ^٢، والأقرب عدمه. وتحمل الرواية على من قصد مطلق لحجّ^٣.

وقال الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد^٤: لا يشترط في وجوب حجّ النذر الاستطاعة بالعمل إلا أن يشترطها^٥. وفي المبسوط وغيره: لا يراعى في صحة النذر شروط حجة الإسلام^٦، فينقذ نذر من ليس بواجب للراد والراحلة.

ومن مات وعليه حجة الإسلام والنذر أخرجتا من صلب ماله على الأصح، ومع القصور إلا عن واحدة تصرف في حجة الإسلام، ويستحب للولي أن يحجّ عنه للنذر، وقد يظهر من كلام ابن الجنيّد [الوجوب]

ولو نذر الحجّ بولده أو عنه لزم، فإن مات الناذر استؤجر عنه من الأصل، ولو مات الولد قبل التمكن فالأقرب السقوط، ولو مات بعده وجب القضاء. والظاهر مراعاة التمكن في وجوب القضاء على الناذر أيضاً.

ولو قيد الحجّ بعام فمرض أو صدّ فلا قضاء، وكذا لو لم يستطع. ولو قيد بالمشي وجب من بلده على الأقوى، ويسقط المشي بعد طواف النساء، فلو ركب طريقه أعاد ماشياً، فإن تعيّن الزمان قضى وكفر. وفي المعتبر: يمكن إجراء الحجّ وإن

١. الكافي، ج ٤، ص ٢٧٧، باب ما يجري من حجة الإسلام و...، ج ١١٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٦-٤٠٧، ج ١٤١٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٦، دبل الحديث ١٤١٤.

٣. حمله عليه فطر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٧.

٤. الجامع للشرائع، ص ١٧٤.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٩٦: الجبل والقيود، ضمن الرسائل العشر، ص ٢٢٤.

٦. حكاية العلامة في معتل الشجرة، ج ٤، ص ٢٨٠، المسألة ٣٢٤.

وجبت الكفارة^١. وإن ركب بعضه قصي ملفقاً، فيمشي ما ركب، ويتخير فيما مشى منه. ولو اشتبهت الأماكن احتاط بالمشي في كل ما يجوز فيه أن يكون قد ركب. ولو عجز عن المشي فالأقوى أنه يحجّ راكباً، وفي حوِّب سوق بَدَنَة لرواية الحلبي^٢، أو استحبابه جبراً، قولان^٣. وإذا عبر في بحر أو نهر فالأولى القيام؛ لرواية السكوني^٤.

[٨٤]

درس

تجوز النيابة في الحج، وتقع للمنوب بشرط إسلامهما، وإيمان المنوب عنه إلا أن يكون أباً. والأقرب اختصاص المنع بالنصب. ويستثني الأب، ويلحق به الجدُّ له لا للأُم.

ولو حجَّ المخالف عن مثله أجراً قيل وعن المؤمن، لصحة حجّه^٥ فلو استبصر الوليُّ أو النائب لم يجب الفضل.

وشروط النيابة في الواجب موت المنوب عنه أو عجزه، ولا يشترط ذلك في التذلل إجماعاً، فتجوز الاستنابة في الحجّ ندباً للمحي، وفيه فضل كثير. فقد أحصى في عام واحد خمسمائة وخمسون رجلاً يحجّون عن عليّ بن يقطين صاحب الكاظم عليه السلام أقلهم بسبعمائه دينار وأكثرهم عشرة آلاف^٦.

١. المعتبر، ج ٢، ص ٧٦٤-٧٦٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢، ح ٣٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٤٨٩.

٣. القائل بالوجوب الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٠٢، وبالاستحباب المعيد في المقنعة، ص ٤٤١.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٥، باب الدور، ح ٦؛ التقيم، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ٤٣١٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٨، ح ١١٦٩٣؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٥٠، ح ١٧١.

٥. من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١١١، المسألة ٨١.

٦. لم يجده بالرغم عن المعص. وكل من سقاه حكة، عن الشهيد في الدروس وقال في صوائف الأئمة، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٢٥ وفي الأحاديث الصحيحة، وذكر الحديث وقريب منه في رجال النجاشي، ص ٤٣٤، الرقم ٨٢٠.

ويشترط في النائب العقل، فلا تصح نيابة المجنون، ولا الصبي غير المميز، وفي صحة نيابة المميز وجه للمحقق^١ رجع عنه في المعتبر^٢.

والعدالة شرط في الاستنابة عن الميت، وليست شرطاً في صحة النيابة، فلو حجّ الفاسق عن غيره أجزأ. وفي قبول إخباره بذلك تردد، أقربه القبول؛ لظاهر حال المسلم، ومن عموم قوله تعالى: ﴿فَتَشِيرُوا﴾^٣

ولا يشترط الذكورة، فتجوز نيابة المرأة عن الرجل والمرأة وإن كانت ضرورة^٤ على الأقوى. ومنع في التهذيب من نيابتها ضرورة^٥ عن الرجل^٦؛ لرواية الشَّحَام^٧. وفي النهاية أطلق المنع من نيابة المرأة الصرورة^٨. وفي المبسوط صرح بالمنع عن الرجل والمرأة^٩. ولا يشترط الحرّية على الأشبه إذا أذن السيد.

ويشترط الخلو من حجّ واجب على النائب إلا أن يعجز عن الوصلة إليه، فيجوز عند ضيق الوقت. ولا يقدح في صحتها نجاسة العدة وكذا لا تفسخ الإجارة بتجدد الاستطاعة لحجّ الإسلام، ولا يستقرّ حجّ الإسلام إلا ببقاء الاستطاعة إلى القابل.

ويشترط قدرة الأجير على العمل وفقهه في الحجّ، وهي الاكتفاء بالعلم الإجمالي احتمال. نعم، لو حجّ مع مرشد عدل أجزأ. ولا يشترط أن يشترط على الأجير السنن الكبار، خلافاً لابن الجنيّد^٨

ويجب تعيين المنيوب عنه قصداً، ويستحبّ لفظاً في جميع الأفعال، فيقول عند الإحرام: اللهم ما أصابني من تعب أو ثَقُوب أو نُصَب فأجر فلان بن فلان وأجرني في نيابتي عنه. فلو أحرم عنه، ثم عدل إلى نفسه لغا العدول، فإن أتمّ الأفعال عن

١. راجع شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠٧

٢. المعتبر، ج ٢، ص ٧٦٦

٣. المعجرات (٤٩): ٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٤، دبل الحديث ١٤٣٨

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٤، ح ١١٤٣٩ الاستبصار ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٣.

٦. النهاية، ص ٢٨٠.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٦

٨. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٢٩، المبكرة ٢٨٠

نفسه أجزأ عند الشيخ عن المنوب عنه^١، بناءً على أن نية الإحرام كافية عن نية باقي الأفعال، وأن الإحرام يستتبع باقي الأفعال، وأن النقل فاسد؛ لمكان النهي وتبعه في المعتبر^٢ دون الشرائع^٣.

وفي رواية ابن أبي حمزة: لو حجَّ الأجير عن نفسه وقع عن المنوب^٤. وهذا أبلغ من الأول.

ولو أحرم عن نفسه وعن لمنوب فاعروي عن الكاظم^٥ وقوعه عن نفسه^٥، ويستحق المنوب عنه ثواب الحج وإن لم يقع عنه. وقال الشيخ: لا ينعقد الإحرام عنهما ولا عن أحدهما^٦.

ولا يعوز أن ينوب عن اثنين في حجتين لعام، ويعوز في عمرتين مفردتين، وعمرة مفردة، وحجة مفردة.

ولو استأجراه لعام صحَّ الأسبق، فإن اقترنا في العقد وزمان الإيقاع بطلا، وإن اختلف زمان الإيقاع صحَّ إلا أن يكون المتأخر يجد من حجَّ عن منوبه لذلك العام، فالأقرب بطلان العقد المؤخر^٧.

ولو حجَّ اثنان عن فرضي ميمتد، أو تمصوب في عام واحد فالأقرب الإحراء وإن كان يمتنع من المنوب حجتان بالمباشرة في عام، ولا فرق بين أن يكون فيهما حجة الإسلام أو لا.

ولو قلنا بوجوب تقديم حجة الإسلام من المنوب إتما لسبق وجوبها، أو مطلقاً ففي وجوب تقديمها من النائب نظر، ولو تقدّم نائب المنذورة ففضية كلام الشيخ وقوعها عن حجة الإسلام^٧، ويستحق الأجرة على إشكال، أقرب ذلك؛ لإتيانه بما

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٩٩، العلاف، ج ٢، ص ٢٥٢ المسألة ١٣

٢. المعتبر، ج ٢، ص ٧٧٧

٣. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢١٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦١، ح ١٦٠٥ ورواه مرسل في الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٨٨٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٣٩.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٣.

٧. راجع المبسوط، ج ١، ص ٣٢٥.

استؤجر له، والقلب من فعل الشارع، وحيثئذ تنفسح إجارة الآخر.
ويجوز أن ينوب الواحد في الشُّك المندوبة عن جماعة، ولا يجوز في الواجب،
فلو فعل عنهم لم يقع لهم. وفي وقوعها لنفسه تردد؛ لرواية [ابن] ^١ أبي حمزة ^٢، ولأنه
لم ينو عن نفسه.
ولو اشتركوا في نذر حجٍّ مشترك صحَّ من النائب الواحد وإن كان واجباً على
الجماعة.

وتجوز النية في أعضائ الحجَّ القابلة لذلك، كالطواف والسعي والرمي والذبح،
لا الإحرام والوقوف والمبيت بمنى والحلق. ويشترط في الجميع العجز بغيبة أو
غيرها، وقُدِّرت الغيبة بعشرة أميال في الطواف.
والحمل جائز في الطواف والسعي، ويحتسب لهما إلا أن يستأجره على حمله لا
في طوافه.

ولو تعذرت الطهارة عليه في الطواف استأنف فيه وفي الصلاة، وفي استئناة
الحائض عندي تردد

ويجب أن يأتي بالسوء المشروط عليه، ولو عدل إلى الأفضل جاز إذا قصد
المستأجر ذلك وكان الحجَّ بدءاً، أو واجباً محيئاً كالنذر المطلق، وحجٍّ متساوي
الإقامة بمكة وغيرها، وإلا فلا. ويجوز الشيخ لعدول إلى الأفضل مطلقاً ^٣ ولو عدل
إلى المفضل، أو إلى الحجَّ عن العمرة، أو بالعكس وتعيّن الزمان بطل.

ولو استأجره مطلقاً وقع عن المنوب عنه، ولا يسقط فرضه المستأجر عليه ولا
أجرة وهذا يتم على القول بأن الأمر بالشيء نهى عن جميع أضداده، وعلى القول
بالفرق بين الواجب على الفور بسبب الشرط وبين الواجب على الفور بسبب
الإطلاق، وفيهما منع.

ولو شرط سلوك طريق معيّن وجب مع الفائدة، ولو سلك غيره رجع عليه بالتفاوت

١. أصمها من المصدر.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٢، ح ١١٤٢٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٣٩

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٤

وقال الشيخ: لا يرجع^١؛ لإطلاق رويته حريز فيمن استؤجر للحج من الكوفة فحج من البصرة قال: «لا بأس»^٢ وفيها دليل على أنه لا يتعين المسير من نفس بلد الميت، ولو شرط سنة معينة وجب.

ولا يجوز لوصي الميت تأخير الاستئجار إلى عام آخر مع الإمكان، ولو أطلق اقتضى التعجيل، فلو خالف الأجير فلا أجرة له، ولو أهمل لعذر فلكل منهما الفسخ في المطلقه في وجه قوي، ولو كان لا لعذر نخير المستأجر خاصة.

ولو صد أو أحصر تحلل بالهدي، وبفسخت الإجارة إن تعين الزمان، وإن كان مطلقاً ملكاً الفسخ كما قلناه، ويملك من الأجرة بسببه ما عمل، ويستأجر آخر من موضع الصد، ولو كان بين المبيعات ومكة فمن المبيعات.

ولو مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ عنهما، ولا يكفي الإحرام، خلافاً للحلاف^٣.

وكفارة حمانه الأخير في ماله، ودم الهدي عليه. ويستحب له إعادة فاصل الأجره، ويسحب للمستأجر الإتمام لو أعوز وفي استحباب إجابة الوارث إلى أخذ الأريادة، وإجابه النائب إلى قبول التكمله نظر. ولو جامع قبل الوقوف أعاد الحج وأحرأ عنهما، سواء كانت الإجارة معينة أو مطلقة على الأقوى.

[٨٥]

درس

لا يشترط في صحة الإجارة تعيين مبيعات، فإن عينه تعين، فإن خالف أجزأ.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٥

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٠٧، باب من يعطى حجة معروفة فيستنجح ح ٢؛ الفقيه ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٥، ح ٢٨٧٥؛

تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٤٤٥

٣ الحلاف، ج ٢، ص ٢٩٠، المسألة ٢٤٤

وقال الشيخ: لا يردّ التفاوت^١.

ولو شرط الإحرام قبل الميقات صحّ إن كان قد وجب على المنوب ذلك بالنذر وشبهه، وإلا فسد العقد، والشيخ حكم بالبطان مطلقاً^٢.

ولا تجوز النيابة في نُسك عن الحيّ إلا بإذنه، بخلاف الميت، ولو كان النُسك مندوباً لم يشترط إذن الحيّ على الأئمة.

وتجوز النيابة في نُسك لمن لم يجب عليه وإن وجب عليه النُسك الآخر. وكذا لو استأجره أحدهما لعمره والآخر لحجّة مفردة. ولو اعتمر عن نفسه، ثمّ أتى بالمستأجر عليه تامّاً أجزأ.

وإن تعذّر عليه العود إلى الميقات قال الشيخ: يُخرم من مكّة ويحزئ ولا يردّ التفاوت^٣، وقيل: يردّ بنسبة ما فات من الميقات إلى مكّة^٤. ويحتمل ما بينهما^٥ وبين بلده.

ولو أمكنه العود إلى الميقات لم يحزئه. وقال الفاضل: يحزئ ويردّ التفاوت مع تعيين المصاعب^٦.

ويشكل صحّة الحجّ إذا تعدّد النائب الاعتمار عن نفسه ولمّا يُعَدّ إلى الميقات، سواء تعذّر عليه العود أو لا، إلا أن يطرأ إمكار العود، أو يفرق بين المتمعر عن نفسه وغيره. وفي الخلاف: لا خلاف في إجزائه مع تعذّر العود^٧.

ولا يجوز للنائب الاستنابة إلا مع التفويض، وعليه تحمل رواية عثمان بن عيسى^٨.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٥

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٣-٢٢٤

٤. من القائلين به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٢٥-٣٣٦. المسألة ٢٧٤

٥. في بعض النسخ: «بينهما».

٦. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٩٧، الرقم ٢٥٦٧.

٧. الخلاف، ج ٢، ص ٣٩١. المسألة ٢٤٦

٨. الكافي، ج ٤، ص ٣٠٩. باب الرجل، يأخذ الصلّة...، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٧، ع ١٤٤٩.

وص ٤٦٢، ع ١٦٠٩.

ويستحق الأجرة بالعقد، ولا يجب التسليم إلا بالعمل. ولو توقف الحج على الأجرة فالأقرب جواز فسخ الأخير. ولا يجوز لوصي الميت التسليم قبل الفعل إلا مع الإذن صريحاً أو بشاهد الحال.

وتجوز الجعالة على الحج والعمرة، فإن عيّن الجعل والتشك و أتى به استحققه، وإن لم يعيّن الجعل فله أجرة المثل، ولو قال: من حج عني، أو اعتمر فله عشرة، فالأقرب الصحة، بخلاف الإجارة.

ويجب سائر الأجير مع أول رفقة، فإن تأخر وأدرك أجزاء، وإن فاته الموقوفان فلا أحرة له، ويتحلل بعمرة عن نفسه، ووفاته بغير تفريط فله من المستى بالنسبة. ولو عيّن الموصي النائب أو القدر تعيّن، ولا يجب على النائب القبول، ولو زاد القدر عن أجرة المثل فمن التلت إلا مع إجازة الوارث.

ولو امتنع المعين وأراد الريادة عن أجرة المثل لم يخط؛ لأنها وصية بشرط الساية، ثم يستأجر غيره بذلك القدر إلى علم أن غرض الموصي تحصيل الحج، وإن تعلّق العرض بالمعين استؤجر غيره بأجرة المثل.

ولو أطلق القدر وعيّن الأجير أعطى أقل أحرة يوحد من يحج عنه بها، قاله في المبسوط^١ ويحتمل أن يعطى جرة مثله إن اتسع التلت، فلو امتنع استؤجر غيره بأقل أجرة. ولو أطلق الوصية بالحج فكذا.

ولو مات من استقر عليه الحج أخرج عنه وإن لم يوص، ولو لم يخلف شيئاً استحب للولي الحج عنه، ويتأكد في لو الدين، ولو تبرع عنه أجنبي أجزاء ولو ترك مالاً.

ولو خلف شيئاً لا يقوم بالحج من قرب المواقيت ولو من مكة عاد ميراثاً، ولو وسع أحد التوسكين فالأقرب وجوبه، ولا كذا لو وسع بمص الأفعال.

ولو أوصى بالحج الواجب مع واحد آخر وضاعت التركة وزعت، فلو قصر نصيب الحج صرف في الباقي، ولو كان معه ندب قدم الواجب، وكذا لو جمع

الوصايا في الثلث ولا يُوزَّع على الأقرب؛ لرواية معاوية بن عمار^١. فلو أوصى بحج واجب وعتق وصدقة ندباً وقصر المال أو الثلث عمّا عدا الحج سقطاً، ولا يجوز صرفه في إعانة الحاج والساعي في فك رقبة وفي الصدقة.

ولو أطلق الموصي الحج حمل على النذب إذا لم يعلم الوجوب، ولا يجب التكرار إلا أن يعلم منه ذلك فيحج عنه بثلاث ماله، وعليه تحمل رواية ابن أبي خالد^٢. ولو عيّن لكل سنة قدرًا فقصر تتم في لثانية فما بعدها، ولو فضل عن سنة صرف في حجة أخرى لتلك السنة، فلو قصرت الفضلة كملها من الفضلات الآتية، ولو قصر مال الآتية عن السنة كملها بتلك نفصلة

فروع ثلاثة:

الأول: هل للموصي التكتسب بهذا المال، أو للوارث مع الضمان؟ يحتمل ذلك؛ للأصل، والمنع؛ لعدم دخوله في ملك الوارث. فلو تكتسب به وربح وكان الشراء بالمين احتمل صرفه إلى الحج، أو إلى الوارث على بعد.

الثاني: الأقرب أن الاستتجار هنا من بعد الميت مع السعة، وإلا فمن حيث يمكن، وسيله سبيل حجة الإسلام.

الثالث: لو كان الوصية بقله بستان أو دار فمؤونتها على الوارث؛ لأن الأصل ملكه، ويحتمل تقديمها على الوصية؛ لتوقفها عليها.

وروى بزيّد فيمن استودع مالا فهلك وعليه حجة الإسلام: يحج عنه المودع^٣. وحملها الأصحاب على العلم بأن الورثة لا يؤدّون، وطردوا الحكم في غير الوديعة، كالدين والعصب والأمانة الشرعية.

١. الكافي، ج ٧، ص ١٨ و ١٩، باب من أوصى بعقوبة، ج ٨ و ١١، الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٢، ج ٢٩٢٢، وج ٤، ص ٢١١، ج ١٥٤٩٤ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢١٩، ج ٨٥٨، ص ٢٢١، ج ١٨٦٩ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٥، ج ٥٠٨-٥٠٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٨، ج ١٤٢٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٩، ج ١١٢٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٠٦، باب الرجل يسمو ضرورة، ج ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٥، ج ٢٩٢٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٦، ج ١٤٤٨.

فروع:

الأول: خرّج بعضهم وجوب استئذان الحاكم مع إمكانه^١.

الثاني: ظاهر الرواية مباشرة لحجّ بفسه، والأقرب جواز الاستئجار أيضاً، والظاهر أنّ الحجّ هما من بلد الميت كغيره.

الثالث: لو تعدّد الودعي توازعا الأجرة، ويمكن جعله من فروض الكفايات. ولو حجّوا جميعاً قدّم السابق، ولا غُرم على الباقيين مع الاجتهاد على تردّد. ولو اتفق إحرامهم دفعة سقط من وديعة كلّ منهم ما يحصّه من الأجرة الموزّعة. ولو علموا بعد الإحرام أفرع بينهم، وتحلّل من لم تخرج له القرعة.

الرابع: الظاهر أطراد الحكم في غير حجة الإسلام كالنذر، وفي العمرة، بل وفي قضاء الدين. وأمّا حجّ الإفساد، فسيأتي إن شاء الله تعالى^٢. وما عدا ذلك مسنون ويشترط في صحّة الدب العلوّ من الواجب، سواء كان حجة الإسلام أو لا. فلو نوى الدب لم ينعقد إحرامه. وقال الشيخ: يستند بحريّ عن حجة الإسلام^٣. وفي التهذيب ظاهره جواز الحجّ ندياً وإن لم يجرى عن حجة الإسلام^٤.

ولو أوصى بالحجّ ندياً أحرّح من الثمن. فلو كان هناك واجب فأوقعهما الأخيران في عام، فالأقرب الصّحة وإن تقدّم الدب أو فارن الواجب. ولو قصرت الأجرة عن الرغبة فهي اصدقة بها، أو توريتها قولان^٥.

ويجوز الحجّ ندياً بغير إذن الأبوين، وإن كان الأفضل استئذانهما، قاله الشيخ^٦. ويكره تركه خمس سنين: لما روي: أنّه لمحرّوم^٧.

١ كالعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١٠٦، المسألة ٧٤.

٢ سيأتي في الدرس ٨٨.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٣٠٢.

٤ راجع تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤١٢، ديل للمحدث ١٤٣٢.

٥ من القائمين في الصدقة بها العلامة في تحرير الأحكام شرعية، ج ٢، ص ١٠٤، الرقم ٢٥٩٤ قال فيه: «صرف في وجوه البر» وتوريتها للشيخ في المبسوط ج ٤، ص ٢٥.

٦ الغلاف، ج ٢، ص ٤٢٢، المسألة ٣٢٧.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٢٧٨، باب من لم يحجّ بين خمس سنين، ج ١ - ٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧٠.

[٨٦]

درس

أقسام الحج ثلاثة: التمتع والقران والإفراد.

وأفعال التمتع الواجبة مرتبة، خمسة وعشرون.

النية، والإحرام بالعمرة، والتلبية، ولبس ثوبي الإحرام، والطواف، وركعتاه، والسعي، والتقصير، والنية، والإحرام بالحج، والتلبية، واللبس، والوقوف بعرفات، والكون^١ بالمشر، والوقوف به، ورمي جمرة العقبة، والذبح، والحلق أو التقصير، وطواف الزيارة، وركعتاه، والسعي، وطواف النساء، وركعتاه، والمبيت بمعنى ليالي التشريق، ورمي الجمرات الثلاث.

وفي التبيان^٢ يستحب الحلق أو التقصير والرمي أيام منى^٣. وهو متروك. والأركان من ذلك ثلاثة عشر: النية، والإحرام بالعمرة، والتلبية، وطوافها، وسعيها، والنية، والإحرام بالحج، والتلبية، والوقوف بعرفات، والكون بالمشر، وطواف الحج، وسعيه، والترتيب.

وينتفق البطلان بفوات شيء من الأركان عمداً لا سهواً، إلا أن يكون الفائت الموقفين فيبطل وإن كان سهواً. ولا يبطل بفوات باقي الأفعال وإن كان عمداً.

وفي ركنية التلبية خلاف ورواية ابن عذر تقتضي توقف الإحرام عليها^٤. وهذه الأفعال لقسيمة، ويؤحرار العمرة عن الحج، ويزيدان فيها طواف النساء وركعتيه بعد الحلق أو التقصير، وكذا في كل عمرة مفردة. وقال الحلبي: الحلق آخرها^٥.

١ في بعض النسخ «المبيت» بدل «الكون»

٢ التبيان، ج ٢، ص ١٥٤، دليل الآية ١٩٦ من البقرة (٢).

٣ الكافي، ج ٤ ص ٣٣٥-٣٣٦، باب التلبية، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩١-٩٢، ج ٢٠٠.

٤ الكافي في الفقه، ص ٢٢٢

والرواية بخلافه^١. وظاهر الجعفي أنه ليس في لمفردة طواف النساء، ونقل عن بعض الأصحاب أن في المتمتع بها طواف النساء. وفي المبسوط: الأشهر في الروايات عدمه^٢، وأشار به إلى رواية سليمان بن حفص عن الفقيه: «التمتع إذا قصر فعليه إتحللة النساء طواف وصلاة»^٣.

ولا هدي على المفرد. وبسياق الهدي يتميز عنه القارن في المشهور. وقال الحسن: القارن من ساق وجمع بين الحج والعمرة، فلا يتحلل منها حتى يحل من الحج^٤. فهو عنده بمثابة المتمتع إلا في سؤق الهدي وتأخير التحلل وتعذر السعي؛ فإن القارن عنده يكفيه سعيه الأول عن سعيه في طواف الزيارة. وظاهره وظاهر الصدوقين الجمع بين التوسكين بيته واحدة^٥.

وصرح ابن الجنيد بأنه يجمع بينهما^٦ فإن ساق وجب عليه الطواف والسمي قبل الخروج إلى عرفات ولا ينحلل، وإن لم يسق جدد الإحرام بعد الطواف، ولا تحل له النساء وإن قصر

وقال الجعفي: القارن كالمتمتع غير أنه لا يحل حتى يأتي بالحج للسياق وفي الخلاف: إنما يحل من أتم أفعال العمرة إذا لم يكن ساق، فلو كان قد ساق لم يصح له المتمتع ويكون قارناً عندنا^٧ وظاهره أن المتمتع السائق قارن وحكاه الفاضلان عنه^٨ ساكتين عليه.

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٢٨، باب قطع تسلية المحرم و... ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٤، ج ٨٥٩،

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣١-٢٣٢، ج ٨٠٢

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٦٠

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٢، ج ٥٤٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٤، ج ٨٥٣.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٥١، مسألة ١٤

٥. حكاه عن علي بن بابويه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٥٧، المسألة ٣٠٢؛ ويظهر من كلام ابنه في

الفقيه، ج ٢، ص ٥١٤، دليل الحديث ٦ ٣١

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٥٧، مسألة ٢ ٣

٧. الخلاف، ج ٢، ص ٢٨٢، المسألة ٥٧.

٨. المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٧٩١؛ والعلامة في مسهل المطلب، ج ١٠، ص ٢٨٦.

ثم السياق يقارن الإحرام. وقال المفيد: إذا لم يقدر على المقارنة أجزأه قبل دخول الحرم^١.

ثم التمتع عزيمة في الثاني عن مكّة بشمانية وأربعين ميلاً من كلّ جانب، وأما قسيماه فلمن يقصر^٢ عنها؛ لرواية زرارة^٣، والحلي^٤، وأبي بصير^٥. وقال في المبسوط^٦، والحلي^٧، وابن إدريس: اثنا عشر ميلاً^٨. ولا نعلم مستنده. ويتخيّر المكي بين القسمين، وانقران أفضل. ويتخيّر الحاجّ ندباً في الثلاثة، وكذا النادر وشبهه، وذو المنزلين المتساويين في الإقامة. والتمتع أفضل مطلقاً؛ لقول الباقر^٩: «لو حججت ألفاً وألفاً لتمتعت»^{١٠}. ولو غلب أحدهما عمل عليه.

ولو أقام الثاني بمكّة ستين انتقل فرضه إليها في الثالثة، كما في المبسوط، والنهاية^{١١}. ويظهر من أكثر الروايات أنه في الثانية^{١٢}.

وروى محمد بن مسلم: «من أقام سنة فهو بمنزلة أهل مكّة»^{١٣}.

وروى حفص بن النخعي: أن من أقام أكثر من سنة أشهر لم تمتع^{١٤}.

واختلف في جواز التمتع للمكي اختصاراً في حج الإسلام باختلاف الروايات^{١٥}.

١ حكاه عن كتابه الأركان المألمة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٦١، المسألة ٢٢

٢ في بعض النسخ: «نقص».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢، ح ١٩٨ الاستبصار، ج ٢ ص ١٥٧، ح ٥١٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢، ح ١٩٩ الاستبصار، ج ٢ ص ١٥٨، ح ٥١٧.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٢٩٩، باب حج المجاورين، ح ٢.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٦.

٧ الكافي في الفقه، ص ١٩١.

٨ السرائر، ج ١، ص ٥١٩.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٦، وفيه: «لو حججت ألفاً لتمتعت فلا ترد».

١٠ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٨، النهاية، ص ٢٠٦.

١١ راجع وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٦٥، الباب ٩ من أبواب أقسام الحج.

١٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٦، ح ١٦٨٠.

١٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٦، ح ١٦٧٩.

١٤ راجع وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٦٤-٢٦٩، الباب ٨ و ٩ من أبواب أقسام الحج.

فجوزه الشيخ^١، وحوز فسخ الأفراد إليه محتجاً بالإجماع^٢، وتبعه في المعتبر^٣.
 وأسقط الشيخ عن المكّي الهدي لو تمتع^٤، وقال: إن رسول الله ﷺ حجّ قارناً
 على تفسيرنا^٥، لا على أنه جمع بين الحجّ والعمرة، والذي رواه الأصحاب^٦ والعامة
 أنه لم يعتمر بعد حجّه^٧، فكيف يكون قارناً على تفسير الشيخ؟ نعم، يتم على تفسير
 الحسن^٨، وابن الجنيد^٩، والجعفي وصرح الحسن بأنه ﷺ حجّ قارناً^{١٠}. وقيل: حجّ
 متمتعاً ولم يتحلّل لمكان السياق^{١١}. فيصير النزاع لفظياً.

ويجوز عدول المكّي والنائي إلى فرض الآخر عند الضرورة، كخوف الحيض
 المتقدم في العدول إلى القرآن والأفراد، وخوف الحيض المتأخر عن النفر في
 عدولهما إلى المتعة، وكذا لو خاف عدوّ أو فوت الصحبة.

ويجوز للفقار والمفرد إذا دخل مكة لطواف ندباً، وتقديم طواف الحجّ وسعيه
 على المضى إلى عرفات، خلافاً لابن إدريس في التقديم^{١٢}، وصحاح الأخبار^{١٣}
 وفتاوى الأصحاب على الجواز والأولى تجديد التلبية عقب صلاة كل طواف، فإن
 تركها ففي التحلل روايات نالتها بالحلل المفرد دون السائق^{١٤}.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٦.

٢ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٢، المسألة ٢٧.

٣ المعتبر، ج ٢، ص ٧٩٧.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٣٠٧، الخلاف، ج ٢، ص ٢٧٢، المسألة ٤٢.

٥ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٨، المسألة ٣٤.

٦ راجع وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢١٢، الباب ٢ من أبواب أقسام الحجّ.

٧ راجع صحيح البحاري، ج ٢، ص ٥٦٦-٥٦٧، ج ١٤٨٦-١٤٨٩، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٨٨،
 ج ٢٩٦٤-٢٩٦٦.

٨ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٥٩، المسألة ٢٠.

٩ لم يثر على من حكاة عنه.

١٠ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٥٩، المسألة ٢٠.

١١ من القائلين به العلامة في منتهى المطلب، ج ١٠، ص ٢٨٧.

١٢ السرائر، ج ١، ص ٥٧٦.

١٣ راجع وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٨٢، الباب ١٤ من أبواب أقسام الحجّ.

١٤ راجع وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٨٥، الباب ١٦ من أبواب أقسام الحجّ.

ولا يجوز تقديم الطواف والسعي للمتمتع إلا لضرورة، كخوف الحيض والنفاس، والأولى تجديد التلبية في حقه؛ لقول الباقر عليه السلام: «من طاف بالبيت وبالصفا والمروة أحل، أحب أو كره»^١. وأمّا طواف النساء، فلا يجوز تقديمه لأحد إلا عند الضرورة. وكما يجوز فسخ الحج إلى العمرة يجوز نقل العمرة المفردة إلى المتعة إذا أهل بها في أشهر الحج، إلا لمن لبى بعد طوافه وسعيه، فإن لبى فلا.

وفي التلبية بعد النقل تردد، وابن إدريس لم يعتبر التلبية، بل النية^٢. وكذا حكم تلبية فاسخ الحج إلى العمرة. وابن الجنيد جوّز العدولين، وشرط في العدول من الحج إلى المتعة أن يكون جاهلاً بوجوب لعمرة، وأن لا يكون قد ساق ولا لبى بعد طوافه وسعيه^٣.

[٨٧]

درس

لا يجوز إدخال الحج على العمرة إلا في حق من تعذر عليه إتمام العمرة، فإنه يعدل إلى الحج.

ولو أحرم بالحج قبل التحلل من العمرة فهو فاسد إن تعمد ذلك، إلا أن يكون بعد السعي وقبل التقصير، فإنه يصح في المشهور وتصير الحجة مفردة. والأقرب أنها لا تجزئ. ويشكل بالهبي عن الإحرام، ويوقع خلاف ما نواه إن أدخل حج التمتع، وعدم صلاحية الزمان إن أدخل غيره، فابطلان أنسب. ورواية أبي بصير^٤ قاصرة الدلالة، مع إمكان حملها على متمتع عدل عن الأفراد ثم لبى بعد السعي؛ لأنه روى التصريح بذلك في رواية أخرى^٥. ولو نسي صح إحرامه بالحج هنا، ويستحب جبره

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٩٩، باب فيما لم يؤم المتعة، ح ٢٠٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٢

٢ الصرائر، ج ١، ص ٥٣٦

٣ لم نشر على من حكى قول ابن الحبيد

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٩، ح ٥٢٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٨٤٦

٥ الفقيه، ج ٢، ص ٣١٤، ح ٢٥٥٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٩٥

بشاة على الأقوى. ولو نسي وأحرم به قبل كمال السعي لم ينعقد.
وكذا لا يجوز إدخال العمرة على الحج إلا في صورة الفسخ كما سلف، أو عند
الضرورة كخوف تعقب الحيض، فلو أحرم بالعمرة قبل إكمال التحلل من الحج
لم ينعقد، والظاهر أنه يؤخره عن البيت بمسعى ورمي الجمرات، ولا تنعقد العمرة
الواجبة قبل ذلك ولا المندوبة؛ للنهي عن عمرة التحلل في أيام التشريق، كما رواه
معاوية بن عمار^١، فغيرها أولى.

وكذا لا يجوز إدخال حج على حج، ولا عمرة على عمرة. ولا نية حجتين ولا
عمرتين، فلو فعل فالبطان أولى. وقيل: ينعقد إحداهما^٢.
ولا نية حجة وعمرة معاً إلا على قول الحسن. وابن الحنيد^٣. ولو فعل بطل
إحرامه، وفي المبسوط: يتخير ما لم يلزمه إحداهما^٤.

ولا ينعقد الحج وعمرة التمتع إلا في شهر الحج، وهي شوال وذو القعدة
وذو الحجة في الأقرب، للرواية^٥ وفي المبسوط والخلاف. وإلى قبل طلوع فجر
البحر^٦. وقال الحسن^٧. والمرضى^٨ وعشرون^٩ ذي الحجة^{١٠}. وقال الحلبي: وثمان من
ذي الحجة^{١١} وقال ابن إدريس: وإلى طلوع الشمس من العاشر^{١٢} قيل: وهو نزاع
لفظي^{١٣}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥، ح ٩٩٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٦.

٢. من القائلين به الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٣٨٢، المسألة ٢٣٥.

٣. حكى عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٥١، المسألة ١٤.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢١٦.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٢٨٩-٢٩٠، باب أشهر الحج، ح ١-٣، الحقي، ج ٢، ص ٤٥٦-٤٥٧، ح ٢٩٦١، تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٤٧-٤٨، ح ١٣٩، وص ٥١-٥٢، ح ١٥٥ و١٥٧.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٨، الخلاف، ج ٢، ص ٢٥٨، المسألة ٢٣.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٥٤، المسألة ١٦.

٨. جمل العلم والعمل، ص ١٠٩.

٩. الكافي في الفقه، ص ٢٠١.

١٠. السرائر، ج ١، ص ٥٢٤.

١١. العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٥٥، المسألة ١٦.

ولو أحرم بالحج في غيرها لم ينعقد. وروى: انعقاده عمرة مفردة^١، ولو أحرم بعمرة التمتع في غيرها احتتمل انعقادها مفردة أيضاً.

واختلف في فوات المتعة، فقال في النهاية: بزوال عرفة^٢. وقال علي بن بابويه: تفوت المتعة المرأة إذا لم تظهر حتى تزول الشمس يوم التروية^٣. وقال الحلبي: وقت طواف العمرة إلى غروب شمس التروية للمختار، وللمضطر إلى أن يبقى ما يدرك عرفة في آخر وقتها^٤. وظاهر ابن إدريس امتداده ما لم يفت اضطراري عرفة^٥.

وفي صحيح زرارة: اشتراط اختيارها^٦ وهو قوي. وفي صحيح جميل: له المتعة إلى زوال عرفة، والحج إلى زوال النحر^٧. وفي صحيح الميمني: توقيت المتعة بغروب شمس التروية^٨، وهو خيرة الصدوق^٩، والمفيد^{١٠}. ولعل الخلاف في أشهر الحج يناط بهذا.

وكلما فاتت المتعة فالحج مفرد إذا أدرك الوقوف المجزئ، وإلا فقد صارت عمرة مفردة للتحلل.

ولا يجوز للمتمتع بعد قضاء عمرته الخروج من مكة بحيث يعتقر إلى استئناف إحرام، بل إما أن يخرج محرماً، وإما أن يعود قبل شهر، فإن انتفى الوصفان جدد عمرة هي عمرة التمتع. وفي استدراك طواف النساء في الأولى احتمال.

١. الفقه، ج ٢، ص ٤٤٨-٤٤٩، ح ٢٩٣٩

٢. النهاية، ص ٢٤٧

٣. حكاية عنه المألمة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٣١، المسألة ١٨٧

٤. الكافي في الفقه، ص ١٩٤

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٨٢

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٤، ح ٥٨٥: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٠، ح ٨٨٠

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧١، ح ٥٦٩: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٨٦٤

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٢، ح ٥٧٤: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٨٦٩

٩. المقنع، ص ٢٦٥

١٠. المقنع، ص ٤٣١

ولو رجع في شهره دخلها مُعلَّلاً، فإن أحرم فيه من الميقات بالحج فالمروي عن الصادق عليه السلام: أنه فعله من ذات عِزْق، وكان قد خرج من مكة إليها^١.

ومنع الشيخ في النهاية^٢، وجماعه من الخروج من مكة؛ لارتباط عمرة التمتع بالحج^٣، فإن خرج صارت مفردة، والرواية تدل عليه^٤، وأطلقوا المنع، ولعلهم أرادوا الخروج المَحْجُوج إلى عمرة أخرى كما قدنه في المبسوط^٥، أو الخروج لا بنية العود، وفي كلامهم وفي الروايات دلالة على وجوب حج التمتع بالشروع في العمرة وإن كانت ندباً^٦، فحينئذ يحرم الخروج^٧، وابن إدريس قال: بکراهية الخروج^٨، وهو ظاهر المبسوط^٩.

والأفضل للمعتز في أشهر لحج مفرداً الإقامة بمكة حتى يأتي بالحج، ويجعلها متعة.

وقال القاضي: إذا أدرك يوم التروية فعليه الإحرام بالحج ويصير متمتعاً^{١٠} وفي روايه عمر بن يزيد: إذا أهل عليه فو العجة حج^{١١}، وتحمل على الدب؛ لأن الحسين عليه السلام خرج بعد عمره يوم التروية^{١٢} وقد يجاب بأنه مضطر.

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٤٢، باب المتمتع تعرض له الحاجة، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٤ - ١٦٥، ح ٥٤٩.

٢ النهاية، ص ٢٨.

٣ منهم ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٢٧٢، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧٦، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٧٠، السألة ٣١٥.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٤٤١ - ٤٤٢، باب المتمتع تعرض له الحاجة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٣، ح ٥٤٦.

٥ المبسوط، ج ١، ص ٣٠٤.

٦ راجع وسائل الشيعة، ج ١، ص ١، الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج.

٧ ليس في أكثر النسخ، فحينئذ يحرم الخروج.

٨ السرائر، ج ١، ص ٦٣٣.

٩ المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣.

١٠ المذهب، ج ١، ص ٢٧٢.

١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٦، ح ١٥١٧؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ١١٦١.

١٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٣٥، باب العمرة المبسوطة في أشهر الحج، ج ٢ - ٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٦ - ٤٣٧، ح ١٥١٦ و ١٥١٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٧ و ٣٢٨، ح ١٦٦٠ و ١٦٦٣.

[٨٨]

درس

تجب العمرة كالحج بشرائطه، وتجزئ المتمتع بها للمتمتع وأحد قسمي القارن على ما مر في كلام الشيخ^١، والقارن مطلقاً على قول الحسن^٢ وقد تجب بالنذر، والعهد، واليمين، ولا استيجار، والإفساد، وفوات الحج، ولوجوب الدخول إلى مكة، ووجوبها هنا تعيري إذ لو دخل الحج أجزأ. ولو كان متكرراً كالخطاب والحش، أو دخل لقتال مباح سقط الوجوب، وكذا لو كان عقيب إحلال من إحرام ولما يمض شهر منذ الإحلال، ولو دخلها بغير إحرام أساء ولا قضاء عليه.

وتستحب العمرة كاستحباب الحج

ووقت العمرة المفردة الواجبة بأصل الشرع عند الفراغ من الحج وانقضاء أيام التشريق؛ لرواية معاوية بن عمار السأفة^٣، وفي استقبال المحرم، وليس هذا القدر مناقياً للفقورية. وقيل - يؤخرها عن الأصح حتى يتمكن للموسى من الرأس^٤. ووقت الواجبة بالسبب عند حصوله.

ووقت المندوبة جميع السنة، وأفضلها الرحبة؛ لأنها تلي الحج في الفضل. وتحصل بالإحرام فيه، وروي: فضل العمرة في رمضان^٥.

ويجوز الاتباع بين العمرتين إذا مضى عشرة أيام؛ لرواية ابن أبي حمزة^٦. وأصح

١ النهاية، ص ٢٠٦، الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٨، المسألة ٣٤، وص ٢٨٢، المسألة ٥٧، ومركلام للشيخ في الدرس ٨٦.

٢ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٥١، المسألة ١٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥، ح ٩٩٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٦.

٤ من القائلين به الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٨، ذيل الحديث ١٥٢٠.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥٢٥ - ٥٣٦، باب الشهور التي تستحب فيها العمرة، ح ١ و ٢.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٥٣٤، باب العمرة المستولة، ح ١٣، الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٥،

ص ٤٣٥ - ٤٣٦، ح ١٥١٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ١١٥٨.

الروايات اعتبار شهر^١، واعتبر الحسن سنة^٢، وجوزّه المرتضى^٣، وابن إدريس بغير حد^٤؛ لقول النبي ﷺ: «العمره إلى العمرة كفارة لما بينهما»^٥.

وميقاتها ميقات الحج أو خارج الحرم، وأفضله الجفرائة؛ لإحرام النبي ﷺ منها^٦، ثم التنعيم؛ لأمره بذلك^٧، ثم الحديبية؛ لاهتمامه به^٨، ولو أحرم بها من الحرم لم يجزئ إلا لضرورة.

ويستحب الاشتراط في إحرامها، وانشط بها في دعائه أمام الإحرام وفي التلبية. ولو استطاع لها خاصة لم يجب، ولو استطاع للحج مفرداً دونها فالأقرب الوجوب، ثم يراعي الاستطاعة لها.

ولا تدخل أفعالها في أفعال الحج، ولا يكره إيقاعها في يوم عرفة، ولا يوم النحر، ولا أيام التشريق. ولو ساق فيها هدياً نحره قبل الحلق بالحرزورة على الأفضل.

ولو جامع فيها قبل السعي عالماً عامداً فسدت، ووجب عليه بذنة، وقصاؤها في زمان يصح فيه الاتباع بين العمرتين. وعلى المرأة مطاوعة مثله، ولو أكرهها تحلل البذنة. ولو جامع بعد السعي فالظاهر وجوب البذنة وإن كان بعد الحلق.

ولو جامع في المتمتع بها قبل السعي فسدت، ويسرى الفساد إلى الحج في احتمال. ولو كان بعده قبل التفصير فجزور إن كان موسراً، وبقرة إن كان متوسطاً، وشاة إن كان معسراً. وقال الحسن: بذنة^٩، وقال سلال: بقرة^{١٠}، وأطلقا، وعلى المطاوعة

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٢٤، باب العمرة المبتوتة، ج ١ و ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٤ - ٤٣٥، ح ١٥٠٧ و ١٥٠٩.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٤، ص ٣٦٨، المسألة ٣١٤.

٣. المسائل الناصريّة، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، المسألة ١٣٩.

٤. السرائر، ج ١، ص ٥٤٠ - ٥٤١.

٥. مستند أحمد، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ١٥٢٧٤، كثر المال ج ٥، ص ١٩٤، ح ١٢٢٩٢ - ١٢٢٩٤.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٢٥١ - ٢٥٢، باب حج النبي ﷺ، ج ١٠ و ١١، النقيض، ج ٢، ص ٤٥٠ - ٤٥١، ح ٢٩٤٥.

٧. لم نشر عليه.

٨. راجع الكافي، ج ٤، ص ٢٥١ - ٢٥٢، باب حج النبي ﷺ، ج ١٠ و ١٣.

٩. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٤، ص ١٧٥، المسألة ١٣٣.

١٠. المراسم، ص ١١٩ - ١٢٠.

مثله، وإن أكرهها تحمّل.

ولو قبلها قبل التقصير فشاة. فلو ظنّ إتمام السعي فجامع، أو قصر، أو قلّم أظفاره كان عليه بقرة وإتمام السعي؛ لرواية معاوية^١، وسعيد بن يسار^٢. وليس في رواية ابن مسكان^٣ سوى الجماع.

[٨٩]

درس

شروط التمتع أربعة:

النية، والإحرام بالعمرة في الأشهر، والحج في سنته، والإحرام بالحج من مكة. والمراد بالنية نية الإحرام، ويظهر من سلار أنها نية الخروج إلى مكة^٤. وفي المبسوط: الأفضل أن تقارن الإحرام^٥، فإن فائتم جار تجديدها إلى وقت التحلل ولعلّه أراد نية السمع في إحرامه لا مطلق نية الإحرام. ويكون هذا التجديد بناءً على جواز نية^٦ الإحرام المطلق، كما هو مذهب الشيخ^٧، أو يحلّ جواز العدول إلى التمتع من إحرام الحج أو العمرة المفردة، وهذا يشعر بأن النية المعدولة هي نية النوع المخصوص.

والاعتبار بالإهلال في أشهر الحج لا بالأفعال أو الإحلال، ويجب كونه من الميقات مع الاختيار، ومع الضرورة من حيث يمكن، ولو من أدنى الحلّ، بل من مكة.

١. الكافي، ج ٤، ص ٣٧٨، باب المحرم يأتي أهله و... ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٢٧ و ٥٣٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٥٠٤.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٣، ح ٢٨٥١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٣-١٥٤، ح ٥٥.

٤. المراسم، ص ١٤١.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٠٧.

٦. ليس في أكثر النسخ «نية».

٧. المبسوط، ج ١، ص ٣١٦-٣١٧.

ولو أتى بالحج في السنة القابلة فليس بمتمتع نعم، لو بقي على إحرامه بالعمرة من غير إتمام الأفعال إلى القابل احتسب الإجزاء، ولو قلنا: إنه صار معتمراً بمفرده بعد خروج أشهر الحج ولما يحل لم يجزى.

ولو تعذر إحرامه من مكة بحجة أحرم من حيث يمكن ولو بعرفة إن لم يتعمد، وإلا بطل حجه ولا يسقط عنه دم التمتع ولو أحرم من ميقات المتعة.

وفي المبسوط:

إذا أحرم المتمتع من مكة، ومضى إلى الميقات، ومنه إلى عرفات صبح، واعتد بالإحرام من الميقات، ولا يلزمه دم^١.

وعنى به دم التمتع، وهو بشر أنه لو أنشأ الإحرام من الميقات لا دم عليه بطريق الأولى. وهذا بناء على أن دم تمتع جبران لا نك، وقد قطع في المبسوط بأنه نك^٢. ولا جماعنا على جواز الأكل منه، وفي الخلاف قطع بذلك أيضاً^٣. وعدم سقوط الدم بالإحرام من الميقات^٤. وهو الأصح

وشروط القران والإفراد ثلاثة:

التي، والإحرام في أشهر الحج من ميقاته إن لم يكن مكياً، وإلا فمن دؤيرة أهله، والحج من سنه، قاله الشيخ^٥. وعنه إسماء إلى أنه لو فاتته الحج انقلب إلى العمرة، فلا يحتاج إلى قلبه عمرة في صورة الفوات.

والمواقيت عشرة

فأهل المدينة ذو الخليفة، وأفضله مسجد الشجرة، والأحوط الإحرام منه.

ولأهل الشام ومصر الجحفة.

ولأهل اليمن يلم.

١. المبسوط، ج ١، ص ٣٠٧.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣١٠.

٣. الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٩، المسألة ٣٥.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ٢٧٠، المسألة ٣٩.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٠٧.

ولأهل الطائف قرن المنازل، بسكون الراء.

ولأهل العراق العتيق، وأفضله المسلخ، وأوسطه غُمرة، وآخره ذات عرق. وظاهر علي بن بابويه^١، والشيخ في النهاية، أن التأخير إلى ذات عرق للثبوت أو المرض^٢. وما بين هذه الثلاثة من العتيق، فيسوغ الإحرام منه. وهي لمن مر بها من غير أهلها. ولو اضطر المدني أجزأ من الجُففة بل من ذات عرق. ولو عدل إليهما اختياراً بعد مروره على ميقاته لم يجزئ. ولو صار إليهما فالصحة قوية وإن أساء. ولو لم يمر على ميقاته فالأقرب الجواز على كراهية. وفي رواية: «من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلا منها»^٣.

وكذا ينتقل الشامي إلى مسجد الشجرة للضرورة، أو لمروره عليه.

ولا يتجاوز المواقيت بغير إحرام، فإن تعدد التجاوز وجب العود إلى ميقاته في رواية الحلبي^٤. والأقرب إجزاء غيره، فإن تعدد بطل التمسك. وإن كان ماسياً أو جاهلاً وسدّر العود رجع إلى حيث يمكن، وإلا أحرم من موضعه ولو أدنى الحل. ولو قدم الإحرام عليها لم يجزئ إلا لنادر، خلافاً لابن إدريس^٥. فإن كان للعمرة المفردة ففي أي شهر شاء، وإن كان للمتعة أو احجّ اشترط أشهر الحج. ولا يفتقر إلى تجديد إحرام عند الميقات، خلافاً للروندي^٦.

أو لمعتمر في رجب إذا ظنّ خروجه قبل الميقات.

ومن كان منزله دون الميقات فميقاته منزله^٧.

وهذه مواقيت للحج مطلقاً، ولعمرة التمتع ولمفردة إذا مر عليها.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف النسخة، ج ٤، ص ٦٧، للمسألة ٢٦.

٢. النهاية، ص ٢١٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٥٧-٥٨، ح ١٧٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٥٨، ح ١٨٠.

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٢٧.

٦. لم نعر عليه.

٧. وهذا سادس مواقيت العشرة.

وميقات حج التمتع اختياراً مكة^١، ولأفضل المسجد، وأفضله المقام أو تحت الميزاب.

ولو سلك طريقاً بين ميقاتين أحرم عند محاذة الميقات في بَرٍّ أو بحرٍ^٢. وقال ابن إدريس: ميقات من صعد البحر جدة^٣ ويكفي الظن، فلو تبين تقدمه أعاد، ولو تبين تأخره فالظاهر الإجزاء ولا دم عليه.

ولو لم يُحاذَ ميقاتاً ففي إحرامه من أدنى الحل، أو من مساواة أقرب المواقيت إلى مكة وجهان.

ولو منعه مانع من الإحرام من الميقات جاز تأخيرُه عنه، قاله الشيخ^٤. وحصل على تأخير ما يتعذر منه كلُّيس التوبين وكشف الرأس، دون الممكن من النية والتلبية. ولو حنَّ في الميقات، أو أغمي عليه أحرم عنه وليه، وجنبه ما يتجنبه المُحرم.

وإحرام الصبيان من فتح^٥ وقيل من الميقات ويجزؤون من فتح^٦. وطاهر روايه معاوية الأول؛ حيث قال: «قدموا من معكم من الصبيان إلى الجُحفة أو إلى بطن مر، ثم يصنع بهم ما يصنع بالمحرم»^٧.

والمجاور بمكة قبل انتعال فرضه يخرج إلى ميقات أهله أو غيره، فإن تعذر فمن أدنى الحل، فإن تعذر فبمكة.

ولو تجاوز الميقات من لا يريد التَّسكُّ وحسب الرجوع إليه إن أمكن، وإلا فبحسب المكنة.

١. وهذا سابع مواقيت العشرة.

٢. وهذا ثامن مواقيت العشرة.

٣. السرائر، ج ١، ص ٥٢٩.

٤. وهذا تاسع مواقيت العشرة.

٥. قاله في النهاية، ص ٢٠٩.

٦. وهذا عاشر مواقيت العشرة.

٧. من الفاتلين يد الشيخ في النهاية، ص ٢١٦؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٣٧.

٨. الكافي، ج ٤، ص ٣٠٤، باب حج الصبيان والسنن، ج ٤، التقي، ج ٢، ص ٤٢٤، ح ٢٨٩٨، تهذيب الأحكام

ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٣

[٩٠]

درس

يستحب لمن أراد الحج أن يقطع العلائق بينه وبين معامليه، ويوصي بما يهتبه، وأن يجمع أهله ويصلي ركعتين، ويسأل الله الخيرة في عاقبته^١، ويدعو بالمأثور، فإذا خرج وقف على بابه تلقاء وجهه وقرأ بفاعحة، ثم يقرأها عن يمينه ويساره، وكذا آية الكرسي، ويدعو بالمنقول، ويتصدق بشيء، وليقل «بحول الله وقوته أخرج»، ثم يدعو عند وضع رجله في الركاب وعند الاستواء على الراحلة، ويكثر من ذكر الله تعالى في سفره.

ويستحب الخروج يوم السبت أو الثلاثاء، ويستحب العصا وخصوصاً اللوز المر. وتوفر شعر رأسه ولحيته من أول ذي القعدة، ويتأكد عند هلال ذي الحجة. وقال المعبد: يحب، ولو حلق في ذي القعدة فدم^٢، والأول أظهر والمعتمد يوقره شهراً. واستكمال التنظيف بإزالة شعر الأظفار^٣ وللعانة بالخلق، والاطلاء أفضل، ولو كان مطلباً أو قد أزال الشعر بغيره أحزاً ما لم يمض خمسة عشر يوماً، والإعادة أفضل وإن قرب العهد به.

وقص الشارب والأظفار، وإزالة انشمت. والغسل وأوجبه الحسن^٤، ولو فقد الماء نيم عند الشبغ^٥ ويجزئ غسل النهار ليومه، والليل لليلته ما لم ينم فيعيده، خلافاً لابن إدريس^٦، والأقرب أن الحدث كذلك. ويجوز تقديمه على الميقات لخائف الإعواز، فإن تمكن بعد استحبت

١. في أكثر النسخ. «عامية».

٢. المقعدة، ص ٢٩١.

٣. حكاه عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٧٦، المسألة ٣٧.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٣١٤.

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٣٠.

الإعادة، وكذا تمتحِبُ إعادته لو أكل أو تطَيَّب أو لَيس بعده ما يحرم على المحرم، ولو قلَّم أظفاره بعد الغسل لم يُعَد ويمسحها بالماء.

وصلاة سنَّة الإحرام، وهي ستُّ أو أربع أو ركعتان، ثمَّ الفريضة. والأفضل إحرامه عقيب الظهر، ثمَّ الفريضة مطلقاً. ولو لم يكن وقت فريضة فالظاهر أنَّ الإحرام عقيب فريضة مقصَّية أفضل، فإن لم يكن فعقيب النافلة. ويقرأ في الركعتين الحمد في الأولى والتوحيد في الثانية. وقال ابن الجنيد: لا ينعقد الإحرام بدون الغُسل والتجُرُّد ولصلاة^١

ولو نسي الغُسل أو النافلة أعاد الإحرام بعدهما مستحباً، خلافاً لابن إدريس؛ إذ نفى الإعادة مع صحَّة الإحرام^٢، والمعتبر هو الأوَّل. ويستحبُّ أن يقول بعد صلاته: «اللهمَّ إِنِّي أسألك أن تجعلني ممَّن استجاب لك، وآمن بوعدك» إلى آخره.

ثمَّ يقول: «اللهمَّ إِنِّي أريد ما أُمِرتَ به من التَّمتُّع بالعمرة إلى العبح على كتابك وسنة بيك^٣، أو القرآن، أو الإفراد، فإن عرض لي عارض بحبسني جعلني حيث حبستني لقدرك الذي قدَّرت عليّ، اللهمَّ إن لم تكس حجَّه فعمره، أحرم لك شعري وجسدي وشري من نساء والطب والثياب، أتعي بذلك وجهك والدار الآخرة»^٤.

ويجب في الإحرام أربعة:

الأوَّل: لُبْس الثوبين غير المخيطين، من جنس ما يصلَّى فيه خالين من نجاسة، ويجوز للنساء الإحرام في المخيط والحريز على قول المعيد^٥؛ لرواية يعقوب بن

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٧٧-٧٨، المسألة ٤٠.

٢ السرائر، ج ١، ص ٥٣٣.

٣ رواه غني الكافي ج ٤، ص ٣٣١-٣٣٢، باب صلاة لإحرام وعقده و...، ج ٢، والفقهاء، ج ٢، ص ٣٦٨، ج ٢٥٦٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٧، ج ٢٥٣.

٤ أحكام النساء، ص ٣٥ (ضمن مصنفات الشيخ المعيد، ج ٩).

شعيب^١. ومنعه الشيخ^٢؛ لروايات أشهر^٣، وهو الأصح.
ولو لم يجد إزاراً أجزأ السراويل، ولو فقد الرداء أجزأ القباء أو القميص منكوساً،
ولا يكفي قلبه، ولا فدية في الموضعين.
ولو كان الثوب طويلاً فاتزر ببعضه وارتدى بالباقي أو توشح أجزأ.
ولو حكى الإزار العورة لم يجزئ، أمّا لرداء فالأحوط أنه كذلك.
ولا يجوز عقد الرداء، ويجوز عقد الإزار ويجوز لبس الطيلسان ولا يزره
عليه وجوباً.

والأقرب تحريم لبس ما أحاط بالبدن من اللبد وغيره، وكذا ما أشبه المخيط
كالدرع المنسوح، والثوب المعقود؛ لفحوى رر الطيلسان^٤، ومشابهيته المخيط في
الترقه، وللتأسي^٥ وإن لم يكن محيطاً.

ويجوز أن يلبس أكثر من ثوبين لنحو الحر أو البرد، وأن يتدل الثياب.
وبستحت له الطواف فيما أحرم منه، وروى محمد بن مسلم أنه يكره غسلهما
وإن توشحاً إلا لتعاسة^٦، وروى معاوية بن عمار كراهية بيعهما^٧
وهل اللبس من شرائط الصلوة حتى لو أحرم عارياً أو لباساً مخطأ لم ينعقد؟
نظروا وظاهر الأصحاب انعقاده، حيث قالوا لو أحرم وعليه قميص نزع ولا يشقه،

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٤-٧٥، ج ٢٤٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٩، ج ١١٠٠

٢ النهاية، ص ٢١٨؛ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٠

٣ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٤-٢٤٦، باب ما يجوز للمعترفة أن تلبسه من الثياب والعلل، ج ١٠، ص ١، ٢، ٥، ٦، ١٨،
تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٢-٧٥، ج ٢٤٢، ٢٤٧

٤ راجع الكافي، ج ٤، ص ٣٤٠، باب ما يلبس المحرم من الثياب، ج ١٠، ص ٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٨-٣٣٩،
ج ٢٦١٦

٥ راجع الكافي، ج ٤، ص ٣٣٩، باب ما يلبس المحرم من الثياب، ج ١٠، ص ١-٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٩-٢٤٠،
ج ٢٢٩٥-٢٢٩٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٦٦، ج ٢١٣

٦ الكافي، ج ٤، ص ٢٤١-٢٤٢، باب ما يلبس المحرم من الثياب، ج ١٠، ص ١٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥، ج ١٢٦٠١،
تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧١، ج ٢٢٤

٧ الكافي، ج ٤، ص ٣٤١، باب ما يلبس المحرم من الثياب، ج ١٠، ص ١١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ج ٢٦٢١؛ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٧١، ج ٢٣٣

ولو لبسه بعد الإحرام وحبب شقه وإخرجه من تحت كما هو مروي^١. وظاهر ابن الجنيّد اشتراط التجرد^٢.

وأفضل الثياب البيض من القطن، ويعوز في غيرها.

ولكن يكره في السواد والمُشَبَّع بِمُضْفَرٍ أو غيره، ولا بأس بغير المشبع كالْمَشْقُ لِلنَّصْرِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام^٣ وَالْوَبِيخَةُ، وَالْمُعْلَمَةُ، وَالْيَوْمَ عَلَى الْفَرَّاشِ الْمَصْبُوغِ وَخُصُوصاً الْأَسْوَدَ، وَالْمَمْتَرَجَ بِالْحَرِيرِ جَانِباً مَا لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ اسْمُهُ.

الثاني. النية. وهي القصد إلى الحج أو العمرة، ونوع الحج من التمتع وقسيمة، ونوع العمرة من المتعة والمفردة، وصفيهما من الوحوب أو الندب، والسبب، من حجة الإسلام أو النذر، والعمرة كذلك، ويتقرب إلى الله تعالى.

ولو أطلق الإحرام صحّ عند الشيخ، ويعنبر إن كان في غير الأشهر، وبشخص إن كان فيها بين الحج والعمرة قال ولو قال. كإحرام فلان صحّ؛ لما روي عن عليٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ «إِهْلَالاً كإِهْلَالِ سَكٍّ». فَإِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ حَالُهُ تَمَتَّعَ احْتِيَاباً لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَلَوْ ظَهَرَ غَيْرُ مَحْرَمٍ تَحْتَرِّبُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ^٤. فَلَوْ طَافَ فَبَلَ بَعِيْنٍ أَحَدَهُمَا فَلَا حَكْمَ لَهُ. وَلَوْ سَـيَّ بِمَا ذَا أَحْرَمَ صَرَفَهُ إِلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ، فَإِنْ كَانَ خَالِياً مِنْهُمَا بَحَرَ

ولو شك قبل الطواف بما ذَا أَحْرَمَ فَكَذَلِكَ. وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ الطَّوَّافِ قَالَ الْفَاضِلُ: يَتِمَّتْ^٥. وَهُوَ حَسَنٌ إِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِلَّا صَرَفَ إِلَيْهِ

ولو نوى سُكّاً وَتَلَفَّظَ بِغَيْرِهِ فَالْمَعْتَبَرُ مَا نَوَاهُ. وَبَسْتَحَبَّ التَّلَفُّظَ كَمَا مَرَّ^٦.

وروي زرارة أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يُهَلُّ بِأَحَجٍّ، فَإِذَا طَافَ وَسَمِيَ وَقَصَرَ أَهْلٌ بِالْحَجِّ^٧.

١. الكافي، ج ٤، ص ٣٤٨، باب الرجل يحرم في قميص أو... ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٢، ح ٢٣٨

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٧٨، مسألة ٤

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥-٣٣٦، ح ٢٦٠-٢٦١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٦٧-٦٨، ح ٢١٩

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢١٦، والحديث مروي في الكافي، ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٦، باب حج النبي عليه السلام، ح ١٤

وتهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥١-٤٥٦، ح ١٥٨٨

٥. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٧٠، الرقم ١٩٥٣

٦. تقدّم في الدرس ٨٨

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦، ح ١٠٧

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^١.
وروى إسحاق بن عمار: تبة المتعة^٢.

وروى الحلبي أن علياً عليه السلام قال: «ليتك بعجة وعمرة معاً»^٣. وليس يبعد إحزاء الجميع؛ إذ الحج المنوي هو الذي دخلت فيه العمرة فهو دالٌّ عليها بالتضمن، ويتبعها معاً باعتبار دخول الحج فيها. والشيخ يابغ في الاختصار على تبة المتعة والإهلال بها، وتأويل الأخبار المعارضة لها^٤.

الثالث: مقارنة النية للتلييات، فلو تأخرن عنها أو تقدمن لم ينعقد، ويظهر من الرواية^٥ والعنوى جواز تأخير التلبية عنها.

روى معاوية بن عمار بعد دعاء الإحرام: «ثم قم فامش هنيئة، فإذا استوت بك الأرض فلب»^٦. وعبد الله بن مسنان^٧ نحوه.

وقال ابن إدريس: التلبية كالحرمة في لصلاة^٨، وبعض الأصحاب جعلها مقارنة لشدة الإزار^٩، وعقل بعضهم من قول الشيخ بتجديدها إلى وقت التحلل^{١٠} تأخير النية عن التلبية^{١١}. وعلى ما فسرناه به لا دلالة فيه.

الرابع التلييات الأربع. وأتمها: «لبيك اللهم لك الحمد والنعمة لك

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥-٢٦، ح ١٧٥، الاختصار، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩٣.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٣٣، باب صلاة الإحرام، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٠، ح ١٢٦٥، الاختصار، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٥٥٥.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٥-٨٦، ح ٢٨٢، الاختصار، ج ٢، ص ١٧١، ح ٥٦٤.

٤ راجع تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٥-٨٦، دليل الحديث ٢٨١ و٢٨٤، الاختصار، ج ٢، ص ١٧٢، دليل الحديث ٥٦١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٩، ح ١٢٦٣، الاختصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٥٣.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٣٣١-٣٣٢، باب صلاة الإحرام، ح ٢: الفقيه، ج ٢، ص ٣١٨-٣١٩، ح ٢٥٦٠، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٧، ح ٢٥٣.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٩، ح ٢٦٢.

٨ السرائر، ج ١، ص ٥٣٦.

٩ لم يشر عليه.

١٠ الميسوط، ج ١، ص ٣٠٧.

١١ لم يشر عليه.

والملك لك لا شريك لك لبيك» ويجزئ: «لبيك اللهم لبيك لبيك، لا شريك لك لبيك». وإن أضاف إلى هذا «إن الحمد والنعمة من الملك، لا شريك لك» كان حسناً. والأخرس يعقد بها قلبه، ويحرك لسانه، ويشير بإصبعه. وقال ابن الجنيد: يلبي غيره عنه^١ ولو تعذر على الأعجمي التلبية ففي ترجمتها نظراً، وروى: أن غيره يلبي عنه^٢.

ويستحب أن يضيف إليها: «لبيك ذا المعارج، لبيك لبيك بعمره وبمئته إلى الحج لبيك». إلى آخر التلبيات المشهورة.

وقال الشيخ في موضع يستحب أن يقول: لبيك بحجة وعمره معاً^٣، كما سلف^٤ وروى أيضاً عن الصادق عليه السلام^٥، وفيه دلالة على قول الحسن^٦، وابن الجنيد^٧، ونهى في التهذيب عن ذلك إلا لتقته^٨، وكذا أبو الصلاح^٩، وعلى ما قلناه لا يكاد يتحقق الخلاف.

وتكرار التلبية في أديار الصلوات المقرضة والمسنونة، وإذا نهض به غيره، أو علا شرفاً، أو هبط وادباً، أو لقي راكباً، أو استيقظ، أو لأسعار، وعند اختلاف الأحوال والحهر بها للرحل، وفي التهذيب: يجب^{١٠}، وليكن الحهر للراحل حيث تُحرم، وللراكب إذا علت راحلته التبداء، والحاج تمتعاً إذا أشرف على الأبطح. ويستحب فيها الطهارة، والسالي بغير تغسل كلام إلا أن يرد السلام، والصلاة على

١. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٨٣، المسألة ٤٤.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٥٠٤، باب الحلق والتقصير، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٨٢٨.

٣. النهاية، ص ٢٦٥: المبسوط، ج ١، ص ٣١٦.

٤. تقدم قبل هذا.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٣٢٣، باب صلاة الإحرام و...، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٥ الاستبصار، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٥٥٥.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٨٩، المسألة ٥٠.

٧. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٨١، المسألة ٤٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٧-٨٨، ديل الحديث ٢٩٠.

٩. الكافي في الفقه، ص ٢٠٨.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩٢، ديل الحديث ٣٠٠.

النبي ﷺ عند فراغها، والدعاء بعدها، ويجوز من الجنب والحائض.
ويقطعها المتمتع إذا شاهد بيوت مكة، وحذوها عقبة المدتين وعقبة ذي طوى.
والمعتمر مفردة إذا دخل الحرم، ولو كان قد خرج من مكة للإحرام فبمشاهدة الكعبة.
والحاج يقطعها بزوال عرفة وأوجب علي بن بابويه^١، والشيخ قطعها عند الزوال
لكل حاج^٢. ونقل الشيخ الإجماع على أن المتمتع يقطعها وجوباً عند مشاهدة
مكة^٣، وخير الصدوق في العمرة المفردة بين القطع عند دخول الحرم أو مشاهدة
الكعبة^٤.
ويستحب إكثار ذكر الله تعالى، وحفظ لسانه إلا من خير، فهو من تمام الحج
والعمرة.

[٩١]

درس

ينعقد إحرام الحائض والنفساء لكن لا يصلي له، ولا تدخل المسجد، وتلبس
ثياباً طاهرة، فإذا أحرمت نزعها، وينبغي أن تستنثر بعد الحشو وتمنطق ثم تُحرم.
ولو تركت الإحرام لظن فساد رجعت إلى الميقات، فإن تعذر فمن أدنى الحل.
وفي رواية معاوية بن عمار: «ترجع إلى ما قدرت عليه»^٥. فإن تعذر فمن خارج
الحرم، فمن مكة.

ولا ينعقد إحرام غير القارن إلا بالتلبية، فلو نوى ولم يلبّ وفعل ما يحرم على
المُحرم فلا حرج. وأما القارن فيتخير بينها وبين الإشعار بشق سنن البدنة من

١ لم نثر على من حكاه عنه مقدماً على الشهيد.

٢ البسوط، ج ١، ص ٣١٧.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٢٩٣، المسألة ٧١.

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٦، ذيل الحديث ٢٩٦.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٣٢٥، باب من جاوز ميقات أرضه بحر إجماع، ج ١٠: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٩.

الجانب الأيمن ولَطَخَهُ بدمه، ولو كانت بُدْأَ دَخَلَ بَيْنَهَا وَأَشْعَرَ إِحْدَاهُمَا يَمِيناً وَالْأُخْرَى يَسَاراً. أَوْ التَّقْلِيدَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَقَرِ وَالْعَنَمِ بِتَعْلِيقِ نَعْلِ قَدِ صَلَّى فِيهِ فِي الْعُنُقِ، أَوْ خِيطٍ، أَوْ سِيرٍ وَشَبَّهَهُ مِمَّا صَنَى فِيهِ.

ولو جمع بين التلبية وأحدهما كان شدي مستحباً، ويتحقق السياق بذلك. وقال المرتضى^١ وابن إدريس: لا عقد في الجميع إلا بالتلبية^٢. ويدفعه قول الصادق عليه السلام: «يوجب الإحرام ثلاثة أشياء: التلبية، والإشعار، والتقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد أحرم»^٣.

والحق القاصي المفرد بالقارن في الاعتقاد بهما^٤ وردَّ بعدم الفرق بينهما حيثنذ. وقد يريد بالقارن ما أراده الجعفي في تفسير القرآن، وبالمفرد من أفرد الحجَّ عن العمرة وساق، ويكون أحد قسمي المفرد بالمعنى الأعم، كما أنَّ القارن أحد قسمي المتمتع بالمعنى الأعم.

وناسي الإحرام حتى يكمل مناسكَه بصحَّ نُسْكُهُ فِي فَتَوَى الْأَصْحَابِ إِلَّا ابْنُ إِدْرِيسَ، فَإِنَّهُ حَكَمَ بِفُسَادِهِ^٥ وَلَمْ نَجِدْ شَاهِداً لَهُمْ سِوَى مَرْسَلِهِ جَمِيلٍ فِي رَجُلٍ سِوَى أَنْ يَحْرُمَ أَوْ يَحِلَّ وَقَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا وَطَافَ وَسَمِعَ قَالَ: «تَجَزَّئُهُ إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُحِلَّ»^٦. وفيها دليل على أنَّ المنسيَّ هو التلبية لا النية، وأنَّ الجاهل بعذر، وظاهره أنَّه جاهل بالحكم.

وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في المتمتع جهل الإحرام بالحجَّ حتى رجع إلى أهله. «إذا قضى المناسك تمَّ حجُّه»^٧.

وكلُّ ما يحب ويستحب في إحرام لعمرة فهو كذلك في إحرام الحجَّ، إلا في نية

١ الانتصار، ص ٢٥٣ المسألة ١٣٧

٢ السرائر، ج ١، ص ٥٣٢.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣ - ٤٤، ح ١٢٩

٤ المهذب، ج ١، ص ٢١٠

٥ السرائر، ج ١، ص ٥٢٩ - ٥٣٠.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٣٢٥، باب من جاور ميقات أرضه ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٦١، ح ١٩٢.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٦، ح ١٦٧٨

الحج والتلفظ به، ولا يبطله الطواف لسعي بعده، ولا يحرمان في رواية عبد الرحمن بن الحجاج^١، ولا يحتاج إلى تجديد التلبية.

وقال الشيخ: لا يجوز الطواف بعد الإحرام حتى يرجع من منى، فإن طاف ساهياً لم ينتقض إحرامه غير أنه يعقده بتجديد التلبية^٢. وقال ابن إدريس لا ينبغي الطواف ولو عمل لم يجدد التلبية^٣. وقال الحسن: يصوف أسبوعاً بعد الإحرام^٤. والوجه الكراهية لا غير.

وحكهما في استحباب الاشتراط أيضاً واحد، وفائدته جواز أصل التحلل عند العارض، كقول ابن حمزة^٥، وظاهر الشرائع^٦، أو جواز التعجيل للمحصر كقول النافع^٧، أو سقوط الهدي عن المخضّر والمصدود غير السائق كقول المرتضى^٨، أو سقوط قضاء الحج لمنمّع فاته الموقفان كقول الشيخ في التهذيب^٩؛ لرواية ضريس بن عبد الملك الصحيحة^{١٠}.



يجب على المحرم ترك ثلاثة وعشرين.

الأول: الصيد، وهو الحيوان المحلل - لا أن يكون أسداً، أو ثعلباً، أو أرنباً، أو

١. الكافي، ج ٤، ص ٣٠١-٣٠٢، باب حج المجاورين و... تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥-٤٦، ح ١٣٧.

٢. النهاية، ص ٢٤٨.

٣. السرائر، ج ١، ص ٥٨٤.

٤. حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٤٢، المسألة ١٩٥ و١٩٦.

٥. الوسيلة، ص ١٦٢.

٦. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٢٢.

٧. المختصر النافع، ص ١٧٤.

٨. الانتصار، ص ٢٥٨-٢٥٩، المسألة ١٤٢.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥، دليل الحديث ١٠٠٠.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٧٧٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥-٢٩٦، ح ١٠٠١، الاستبصار، ج ٢،

ص ٣٠٨، ح ١٠٩٨، في الفقيه: «ضريس الكناسي» وفي التهذيب: «ضريس بن أعين».

ضباً، أو قنقذاً، أو يربوعاً - الممتنع بالأصالة، البرّي، فلا يحرم قتل الضبّ والنسر والصقّر، وشبهها، والفأرة والحية، ولا رمي الجذأة والغراب عن البعير، ولا الحيوان الأهلي ولو صار وحشياً، ولا الدجاج وإن كان حبشياً ولا يحلّ الممتنع بصيرورته إنسياً، ويراعى في المتولد بين المحرم على المخرم والمحلّ الاسم. ولا صيد البحر، وهو ما يبيض ويفرخ فيه، بخلاف البطّ وإن لارم الماء، فإنه برّي؛ لعدم بيضه فيه. وكذا الجرّاد؛ لأنه لا يعيش في الماء.

فيحرم الصيد اصطليداً، وأكلأ وإن ذبحه المحلّ، وذبحاً، وإشارة، ودلالة، وإعلاقاً، مباشرةً وتسبباً ولو بإعارة سلاح لمن لا سلاح معه.

ويحرم الصيد في الحرم أيضاً على المحلّ والمحرّم، فلو ذبح فيه كان ميتة كما لو ذبحه المحرم، ويستحبّ دفنه، ولا يحلّ استعمال جلده

ويجوز للمحلّ أكل لحم الصيد في الحرم إذا كان مذكّياً بالمحلّ، وللمحرّم أكله في المخصّصه بقدر ما يمسك الرمي ولو وجد ميتة إذا تمكّن من العداء، وإلا أكل من السنة، ولا يملك المحرم الصيد بوجه من الوجوه، نعم لو أحلّ دخل الموروث في ملكه، ولا كذا لو أثبت يده عليه محرماً فأحلّ بل يجهد إزماله، ولو تلف عنده ضمن

ولو كان مقصوداً أو مريضاً حفظه حتى يستقلّ ومؤنّته عليه، وكذا لو أحرم وجب عليه إرسال ما معه من الصيد.

ولو كان وديعةً أو غاريةً وشبههما ونعذر المالك والحاكم وبعض العدول أرسله وضمن.

ولا يزول عن ملكه ما نأى عنه من لصيد وروى أبو الربيع عن الصادق عليه السلام في رجل خرج حاجاً فألف حمامه طائر لا يفرض أهله له في الوقت الذي يظنون إحرامه فيه إلى أن يحلّ بل يُطعم لا غير.

والشجرة النابتة في الحرم كالحرم وإن تفرّعت في الحلّ، ولو نبئت في الحلّ وتفرّعت في الحرم كانت تلك الفروع بحكم الحرم لا غيرها.

والصيد الذي بعضه في الحرم محرم، ولو أمّ الحرم كره على الأقوى، وأمّا حمام الحرم فالأولى تحريمه في الحل. ولا يحرم لصيد في حُرُم الحرم، وهو يريد من كلّ جانب، بل يكره على الأقوى.

ولو رمى من الحلّ قتل في الحرم أو بالعكس ضمن، ولا يضمن بمجرّد مرور السهم في الحرم.

والقماري^١ والدبائي^٢ مستثنى من الصيد، فيجوز على كراهية شراؤها وإخراجها من الحرم للمحلّ والمحرّم على الأقوى لا يتلافها، ولا فرق بين العامد والناسي والجاهل والعالم.

ولو كان الصيد مملوكاً فعليه الجزاء لله تعالى والقيمة للمالك، وفي القماري في الحرم نظر، أقربه وجوب جزاء وقيمة للمالك، فعلى هذا يجب جزاء لله تعالى أيضاً. ولو قيل بالمساواة بين الحرمي هنا وغيره كان قوياً.

ولو باض الطائر على فراش محرم فنقله فلم يخفّضه الطائر ضعه عند الشيخ^٣ ولو صال عليه صيد ولم يتدفع إلّا بالقتل أو الجرح فلا ضمان. والفرخ والبيض تابع في الحرمة والحلّ، وبعض كالكلّ.

[٩٣]

درس

حرم الحلبي قتل جميع الحيوان ما لم يحف منه أو كان حية، أو عقرباً، أو فأرة، أو غراباً^٤، ولم يذكر له فداء، ولا نعلم وجهه إلّا ما رواه معاوية: «أتى قتل الدواب

١. القمري: طائر يشبه الحمام. لسان العرب: ج ٥، ص ١١٥، فقرة.

٢. الدبسي - بالضم - صرب من الفواحت، قيل: نسبة إلى طير دبسي، وهو الذي لونه بين السواد والحمرة. المصباح المبرور: ج ١، ص ١٨٩، «دبسي».

٣. الميسوط: ج ١، ص ٢٤٨، الخلاصة: ج ٢، ص ٤١٦، المسألة ٢٩٨.

٤. الكافي في الفقه، ص ٢٠٣.

كلها إلا الأفعى والعقرب والقارورة والحيدة والعراة يرميهما عن ظهر بعيره^١
وعن حسين بن أبي العلاء: «أقتل كل شيء منهن يريدك»^٢. إلا أنه قد روى
معاوية أيضاً: قتل الحمل والبق والقمل في الحرم^٣. والإجماع على جواز ذبح النعم
في الحرم.

ويجب القيمة فيما لا نص فيه، ومنه الطقة^٤، والإوزة^٥، والكركي^٦، وقيل: فيها
شاة^٧؛ لما روى ابن سنان في ذبح الطائر^٨. ومنه البيض الخالي عن نص.
وأما المنصوص، فمنه ما لكفارته بمائة بدل مخصوص، وهو خمسة:
الأول: النعامة وفرحها. وفيها بدنة ثبته فصاعداً، وهي النهاية: حزور^٩. وهما
مرويان^{١٠} غير أن البدنة في الصحيح

وقال المفيد: في فرخها إبل في سنة^{١١}. فإن عجز فُضَّ قيمتها على البرِّ وأطعم
ستين مسكيناً، لكل واحد مثار. ولا يجب الإكمال لو نقصت، والعاقل له. فإن عجز
صام عن كل مدين يوماً، وفي الخلاف: عن كل مدين يوماً^{١٢}. وكذا إن كان البدل نافصاً

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٣، باب ما يجوز للمسلم من ماله وسحق^١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٥-٢٦٦.
ج ١٢٧٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٦، ج ١٢٧٤

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٥، ج ٢٣٨٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٦، ج ١٢٧٧

٤ الزطحة: طير من طيور الماء لسان العرب، ج ٧، ص ٢٦١، «بطط». ويقال بالفارسية مرغاي.

٥ الإوزة: البط لسان العرب، ج ٥، ص ٣٠٩، «أوز». ويقال بالفارسية غار.

٦ الكركي طائر. والجمع الكراكي لسان العرب، ج ١، ص ١٨١، «كركة». ويقال بالفارسية مرغ كلنگ.

٧ من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٤٦

٨ الكافي، ج ٤، ص ٢٣٥، باب صيد الحرم وسحق، ج ١٥، الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٢، ج ٢٣٦٨ تهذيب الأحكام،
ج ٥، ص ٣٤٧، ج ١٢٠٤

٩ النهاية، ص ٢٢٢ و٢٢٥ وقال به أيضاً في المبسوط ج ١، ص ٣٣٩

١٠ وجوب البدنة مروي في الكافي، ج ٤، ص ٢٨٥-٢٨٦، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ج ١، ص ٤٠٥،

والفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤-٣٦٥، ج ٢٧٢٥، ج ٢٧٢٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤١، ج ١١٨١-١١٨٢،

وص ٣٤٢، ج ١١٨٥-١١٨٦ وجوب الحرور مروي في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤١، ج ١١٨٠،

١١ المقنعة، ص ٤٣٦.

١٢ الخلاف، ج ٢، ص ٤٠٢، المسألة ٢٦٨

على قول^١، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً، والحلبي يتصدق بالقيمة، فإن عجز فظها على البر^٢. وقال ابن بابويه^٣، والحسن: إن عجز عن البذنة أطعم ستين مسكيناً لكل واحد مد، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً^٤؛ لصحيح معاوية بن عمار^٥.

الثاني: بقرة الوحش وحماره. وفي كل منهما بقرة أهلية، ثم فُضَّ قيمتها على البر وإطعام ثلاثين كما سبق، ثم صيام بعدد الماكين، ثم صيام تسعة أيام. والحلبي على أصله في الصدقة بالقيمة، ثم العَضُ^٦ وقال الصدوق: في الحمار بذنة^٧؛ لصحيح أبي بصير^٨. وخير ابن الجنيد بينها وبين البقرة^٩. وفي صغارهما من صغار البقر في سنه. قاله المفيد^{١٠}.

الثالث: الظبي. وفيه شاة، ثم العَضُ، فإطعام عشرة مساكين كما مر، ثم صيام عشرة، ثم صيام ثلاثة أيام. وألحق الثلاثة به شاة الثعلب والأرنب^{١١}، والحلبي أيضاً، ثم هو على أصله فيما بلوح من كلامه^{١٢}، فإن لم نقل به عاد إلى الرواية الآتية والأبدال الثلاثة الأول في الأقسام الثلاثة على التخيير في قول الخلاف^{١٣} وابن إدريس^{١٤}، والترتيب أظهر

١ من القائلين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٥٨

٢ الكافي في الفقه، ص ٢٠٥.

٣ يعني علي بن بابويه. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٤، ص ١١٥-١١٧، المسألة ٨٠.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١١٥-١١٧ المسألة ٨٠.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ١١٨٧

٦ الكافي في الفقه، ص ٢٠٥

٧ المقنع، ص ٢٤٦

٨ الكافي، ج ٤، ص ٣٨٥، باب كفارات ما أصاب المحرم من نوحش، ح ١: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٢٢٧.

٩ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٢٠، المسألة ٨١

١٠ المقنعة، ص ٤٣٦.

١١ وهم المفيد في المقنعة، ص ٤٣٥ والسيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ١١٨؛ والشيخ في الميسوط.

ج ١، ص ٣٤٠.

١٢ الكافي في الفقه، ص ٢٠٥.

١٣ الخلاف، ج ٢، ص ٣٩٧-٣٩٨، المسألة ٢٦٠

١٤ السرائر، ج ١، ص ٥٥٧.

الرابع: يَبْضُ النِّعَام. وفي كسره مع تحرك الفَرْخ للْبَيْضَةِ بَكْرَةً، وَإِلَّا أُرْسِلَ فُحُولَةٌ الْإِبِلِ فِي إِبَاتٍ بِعَدَدِ الْبَيْضِ فَمَا سَجَّ فَهَدِيٌّ بِالْغِ الْكَعْبَةِ، فَإِنْ عَجَزَ فَشَاةٌ، فَإِنْ عَجَزَ فإِطْعَامُ عَشْرَةِ أُمْدَادٍ لِعَشْرَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ. وَلَمَّا أَفْتَى بِهِ الْعَسَنُ رحمته قَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رحمته. «قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْإِبِلَ رَبَّمَا أَزَلَّتْ أَوْ كَانَ فِيهَا مَا يَزَلُّ» فَقَالَ «وَالْبَيْضُ رَبَّمَا أَمْرَقَ أَوْ كَانَ فِيهِ مَا يَمْرُقُ» فَقَالَ «صَدَقْتَ»^١. وَلَوْ ظَهَرَ فَاسِدًا أَوْ الْفَرْخَ مَبْتَأًا فَلَا شَيْءَ.

الخامس: يَبْضُ الْقَطَا^٢ وَالْقَبِج^٣. وفي كسر الْبَيْضَةِ مع تحرك الْفَرْخِ مَخَاضٌ مِنَ الْغَنَمِ، أَيْ مِنْ شَأْنِهَا الْحَمْلَ، وَإِلَّا أُرْسِلَ فُحُولَةٌ بِغَنَمٍ فِي إِبَاتِهَا بِالْعَدَدِ، فَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ لِعَشْرَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقِيلَ: مَعَ لِعَجَزَ تَحِبُّ الشَّاةَ، ثُمَّ الْإِطْعَامُ، ثُمَّ الصِّيَامُ^٤. وَهُوَ بَعْدُ. وَقَالَ ابْنُ حَمْرَةَ. مَعَ الْعَجَزِ يَنْصَدِّقُ عَنْ بَيْضَةِ الْقَطَا بِدَرَاهِمٍ^٥ وَلَمْ نَقِفْ عَلَى مَا حَذَّهَ وَالْحَقُّ الْقَاصِي بَيْضَ الْحَمَامِ^٦ وَطَرْدَ ابْنِ الْحَسَدِ فِي كُلِّ بَيْضَةٍ فِدَاءُ أَتَمَّهَا شَاهٌ^٧.

()
[٩٤]

فَرْخٌ

فِي الْحَمَامِ - وَهُوَ كُلُّ مَطْوُوقٍ - شَاةٍ عَلَى الْمَحْرَمِ فِي الْحَلِّ، وَدَرَاهِمٍ عَلَى الْمَحَلِّ فِي الْحَرَمِ. وَفِي فَرْخِهَا حَمْلٌ قُطِمَ وَرَعَى، سَنَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، أَوْ حَذَى - فِي رَوَايَةٍ^٨ - عَلَى الْمَحْرَمِ فِي الْحَلِّ، وَنِصْفَ دَرَاهِمٍ عَلَى الْمَحَلِّ فِي الْحَرَمِ، وَفِي بَيْضَتِهَا دَرَاهِمٌ

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٤، ٣٥٥، ح ١٢٢١

٢. القطا صرب من الحمام. المصباح المبرج، ج ٢، ص ٥١٠، «قطا» يقال بالفارسية. مرغ سنگ حوار.

٣. القبيج: المحمل، الواحدة: قبجة. المصباح المبرج، ج ٢، ص ٤٨٧، «قبيج» يقال بالفارسية كبد.

٤. من القائلين به السيد في المقعة، ص ٤٣٦

٥. الوسيلة، ص ١٦٩

٦. المهذب، ج ١، ص ٢٢٣ - ٢٢٤

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٣٦، المسألة ٩٣

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ١٢٠١، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٢

على المحرم في الحل وزُئِعه على المحلّ في الحرم، ويجتمع الأمران على المحرم في الحرم.

ومع العجز عن الشاة يدخل في عموم صحيح معاوية: «من كان عليه شاة فلم يجد أطعم عشرة مساكين، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج»^١. وكذا كل شاة لا نصّ في بدلها.

وقال الحسن: في الحمامة على المحرم في الحرم شاة^٢.

ولو كسر بيضة حمامة تحرك فرخها وجب ما في الفرخ مع التلف.

وفي كل من القطاة والدَّرَاحَة والحَجَلَة^٣ حمل. وهو يتألف وجوب محاض في فرخها مع شهرته.

وروى سليمان بن خالد: «في بيضها بكرة من الغنم»^٤. وهي جمع بكرة. وفي بعض رواياته مخاض^٥. ولعلّ المحاص إشارة إلى بنت المحاص: توفيقاً بين العاريتين وبين ما يجب في القطاة والتبج، أو تقول: فيه دليل على أنّ في القطاة مخاضاً بطريق الأولى.

وقد روى سليمان أيضاً أنّ في كتاب عليّ عليه السلام: «من أصاب قطاة أو حجلة أو دراجة أو نظيرهنّ فعليه دم»^٦. ويجمع بين لأخبار بالتخيير.

ويشتري بقيمة حمام الحرم علف لحمامه ويكف قنصاً، رواه حماد بن عثمان^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ١١٨٧

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٤٧، المسألة ١١

٣ الحجل، طير معروف على قدر الحمام، أحمر المنقار، يسمى دخاج البرّ الواحدة: حجلة، وزان قصب وقصبة مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٤٩، ح ٤٠٠

٤ الكافي، ج ٤، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبهيض، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٥، ح ١٢٣٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٧

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٦ - ٣٥٧، ح ١٢٣٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، ح ٦٩٢

٦ الكافي، ج ٤، ص ٢٩٠، باب كفارة ما أصاب المحرم من نظير والبهيض، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩١

٧ الكافي، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبهيض، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٣، ح ١٢٣٨

وفي رواية ابن فضيل: جوار الصدقة به وشراء العلف^١، وكذا في رواية علي بن جعفر^٢.

وفي رواية يزيد بن خليفة: أن قيمة البيض يعلف به حمام الحرم أيضاً^٣، ومثله رواه علي بن جعفر^٤.

وقيمة الأهلي إذا كان في الحرم صدقة، ويحتمل كونها للمالك مع القداء. وفي القُفْد والضَبّ واليزْبُوع جَدْيٌ وألحق الشيعان ما أشبهها^٥. وقال الحلبي: فيها حمل فطيم^٦

وفي المَضفور والضعوة^٧ والقُبْرة^٨ وشبهها مَذْ طعام. وقال علي بن بابويه: في كل طير شاة^٩

وفي الجراذة تمر، وتمر خير من جَرْدَة، وروى محمد بن مسلم: كف من طعام، فيتخير، وإن كان كثيراً فشاة^{١٠} ولو لم يمكن التحرر منه فلا شيء.

وفي العطاية^{١١} كف طعام.

ولو كان الصيد معيباً أحرأ منه، خلافاً لابن الحبيد^{١٢}

١ الفقيه، ج ٢ ص ٣٦٧ - ٣٦٩، ج ٢٧٣٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٥ - ٣٤٦، ح ١١١٩٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٩، ح ١٢١١

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٧، ح ١١٢٤١، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٦٩٤

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٨، ح ١١٢٤٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٦٩٧

٥ الشيخ المفيد في المقمة، ص ٤٣٥، والشيخ في تهذيبه، ص ٢٢٣، والمبسوط، ج ١، ص ٢٤٠

٦ الكافي في الفقه، ص ٢٠٦

٧ الصمغ صغار العصافير الواحدة: صمغ. وهي حمر برزوس. المصباح السير، ج ١، ص ٣٤٠، «صمغ».

٨ القُبْرة - ورن شكر - ضرب من العصافير الواحدة قُبْرة. والقُبْرة: لنة فيها المصباح السير، ج ٢، ص ٤٨٧، «قُبْرة».

٩ - حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٢٦، المسألة ٨٥.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١١٢٦٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧٠٨

١١ العطاء - مسدود - جمع عطاءة، وهي دويبة أكبر من الوزغة، ويقال في الواحدة: عطاءة وعطاية أيضاً الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٣١، «عطاءة».

١٢ - حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٤٠، المسألة ٩٥

وفي شرب لبن الظبية في الحرم دم وقيمة اللبن، والمروي: دم وجزء^١، وقيدته بالمحرم في الرواية. فيحتمل وجوب القيمة على المحل في الحرم، والدم على المحرم في الحل.

وفي عثني الصيد كمال قيمته، وهي إحداهما نصف وكذا قيل: في يديه ورجليه^٢. وفي قزئيته نصف القيمة، وهي إحداهما الربع؛ لرواية أبي بصير^٣. وقال المفيد يتصدق في العين والقرن بشيء^٤.

والإعلاق على الحمام والفراخ واليئص كالإتلاف، إلا أن يعلم خروجها سالمة وفي الزنبور عمداً كفّ طعام أو تمر. وقال المفيد: في الواحد تمرّة وهي الكثير مدّ طعام أو تمر^٥ وقال الحلبي: في الواحد كفّ طعام، وفي الزناير صاع، وفي كثيرها شاة^٦.

واحصل في القتل والبراغيت فحور قتلها في المبسوط، وإن ألقاها فداها^٧. وفي النهاية: لا يجوز قتلها للمحرم ويحور للمحل في الحرم^٨. وقال المفيد^٩ والمرنضي: في قتل القنقة أو رميها كفّ طعام^{١٠}؛ لصحيح حماد بن عيسى في رميها^{١١}، وهي صحيح معاوية بن عمار^{١٢} لا شيء فيها ولا في التبق^{١٣}. وفي

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٨٨، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٢، وص ٤٦٦، ح ١٦٢٧.

٢ من القائلين به الشيخ في النهاية، ص ٢٢٧.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٧، ح ١٣٥٤.

٤ المقنعة، ص ٤٣٩.

٥ المقنعة، ص ٤٣٨.

٦ الكافي الفقه، ص ٢٠٦.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٣٣٩.

٨ النهاية، ص ٢٢٩.

٩ المقنعة، ص ٤٣٥.

١٠ جعل العلم والعمل، ص ١١٨.

١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ١١٥٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٦٥٦.

١٢ الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢٢٨٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٢٧٦.

التهديب: لا يجوز قتلها، ولا قتل البق والبرغيث للمحرم^١.
ويجوز قتل الأفعى والعقرب وأنفارة ولأسد إذا أرادته، ولو لم يردده فقولان^٢.
أحوطهما كبش إذا قتله في الحرم، سواء كان محلاً أو محرماً.

[٩٥]

درس

يجتمع الفداء والقيمة على المحرم في الحرم، وقال المرتضى^٣ وابن الجنيد: يجب
الحزاء مضاعفاً^٤، ولو بلغ بدنة لم يتضاعف ولرواية به مرسله^٥. وضاعفه ابن إدريس^٦.
وقال الحلبي: يتضاعف الصوم في البدنة والبقرة والغنم إذا كان في الحرم^٧. وقال
في موضع آخر: عليه الفداء والقيمة^٨. وروي: الحزاء مضاعفاً، ولم يذكر البدنة^٩
ولا فرق في التضاعف وعدمه بين العامد والحاطن، والعالم والجاهل. وقال
المرتضى: على العامد جزاءان في الحل^{١٠}، وقته في الماصرة بقصد رخص
إحرامه، وعلى الحاطن والجاهل واحد^{١١}. وتقل عنه وجوب جزاءين على المحرم
في الحل إذا تعمد، وضاعفهما لو كان محرماً في الحرم^{١٢}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٦، ديل الحديث ١٢٧٥

٢. من القاتلين بالجاء - ولو لم يرد - الشيخ في النهاية، ص ٢٢٩ وابن البراج في المهدب، ج ١، ص ٢٢٥، وعدم
الجاء الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٢٨ - ٣٢٩؛ والعلامة، ج ٢، ص ٤١٧، المسألة ٢٩٩

٣. الانتصار، ص ٢٤٩، المسألة ١٣٢

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٤، ص ١٤٦، المسألة ١٠٠

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٢، ج ١٢٩٤

٦. السرائر، ج ١، ص ٥٦٣

٧. الكافي في الفقه، ص ١٨٧

٨. الكافي في الفقه، ص ٢٠٥

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٠، ج ١٢٨٨

١٠. الانتصار، ص ٢٤٩، المسألة ١٣٢

١١. المسائل الناصرية، ص ٣١٢، المسألة ١١٤

١٢. نقله عنه العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٥٤، رقم ٣ ٢٤

ولو أخطأ أحد الراميين فهو كالمصيب في الفداء، ونفاه ابن إدريس^١، والأول مروي^٢، وفي تعذيبه إلى الرماة نظر.

والمشتركون يتعدّد عليهم الجزاء، محرّمين كانوا أو محلّين في الحرم. ولو أوقدوا ناراً في الحرم فوقع فيها صيد تعدّد الجزاء إن قصدوا، وإلا فواحد. ولو قصد بعضهم تعدّد على من قصد، وعلى أباقيين فداءً واحداً، ولو كان غير القاصد واحداً على إشكال ينشأ من مساواته القاصد ويحتمل مع اختلافهم في القصد أن يجب على من لم يقصد ما كان يلزمه مع عدم قصد الجميع، فلو كان اثنين مختلفين فعلى القاصد شاة وعلى الآخر نصفها لو كان الواقع كالحصاة. ولا إشكال في وجوب الشاة على الموقد الواحد، قصد أو لا.

ولو نفر حَمَامَ الحرم فعاد فص الجميع شاة، ولو لم يُعدّ فص كلّ واحدة شاة قاله عليّ بن بابويه^٣، ولم يجد الشيخ به خيراً مسنداً^٤

فرع لو كانت واحدة فالظاهر المساواة، وفي استصحابه على الطيّاء وغيرها نظر؛ لعدم النصيص.

وفي وجوب الفداء والقيمة على المحرم مع العود أو لا معه نظر. ولو شك في العدد بنى على الأقل. ولو شك في العود فكيفين عدمه. ويكفي إعادتهنّ بفعله أو فعل غيره.

ولو شك في كون المقتول صيداً، أو في كونه في الحرم أو في الحلّ، فالأصل عدمه. وكذا في الإصابة إلا عند القاصي^٥.

ولو شك في تأثير الإصابة أو في البرء ضمن كمال الجزاء. ولو رآه سويّاً بعد

١. السرائر، ج ١، ص ٥٦١

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥١-٣٥٢، ح ١٢٢٢-١٢٢٣

٣. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٦١، المسألة ١١٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٠، ذيل الحديث ١٢١٧

٥. المهدب، ج ١، ص ٢٢٨

الجرح قُرْبُجِ الفداء والذي روي عن الكاظم عليه السلام في صيد كسر يده أو رجله، ثم رعى: فيه ربع الفداء^١ وعن الصادق عليه السلام: ربع تقيمة^٢ والشَّيْحُ الْحَقُّ إِدْمَاءَهُ بِذَيْنِكَ^٣. ولو ضرب الحامل فماتا صبيها بحمل، فإن تعذر قَوْمُ الْجِزَاءِ حَامِلًا، ولو أَلْقَتْهُ ثُمَّ مَاتَا ضَمَنْهُمَا بِفِدَائِهِمَا، ولو عاشَا وَتَعَيَّيَا فَالْأَرْضُ، وكذا لو تَعَيَّيَا أَحَدَهُمَا أو تَعَيَّيَا مطلق الصيد ثم الأرض جزء من الفداء والتقيمة، وقيل: لا يلزم الجزء من العين إلا مع مشارك^٤.

ويتضاعف ما لا نص فيه بتصنيف قيمته، وما فيه نص غير الدم بوجوب قيمة فوقه كالعصفور فيه مدّ وقيمة.

وروي سليمان بن خالد في القمري والدبسي والشَّيْحُ الْحَقُّ وَالْعُصْفُورُ وَالْبُلْبُلُ: القيمة، فإن كان محرماً في الحرم فعليه فيماتان ولا دم عليه^٥. وهذا حراء الإيتلاف، وحمه تقوية تحريم إخراج القمارى واندباسي

ولا بد في التقويم من عدلين عارفين ولو كان لقاتل أحدهما، إذا تاب أو كان مخطئاً. وقمحه المسموع معتبرة يوم الفصح والصدقة، وقيمة الصيد يوم الإيتلاف، والمخل مأكلاً إن كان في إحرام العمرة، ومضى عليه السلام كأنه في إحرام الحج وأوجب الحلبي سائر الفداء من حيث قتل الصيد إلى محله فإن تعذر فمن حيث أمكن^٦.

فروع أربعة:

الأول. لو زاد جزاء الحامل عن الطعام المقدّر، كالعشرة في شاة الطيبي فالأقرب وجوب الرياءه بسبب الحمل، إلا أن يبلغ العشرين فلا يجب الرائد.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٩، ج ١١٤٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ج ٦٩٨.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ج ٢٧٢٨، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٩، ج ١٢٤٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ج ٦٩٩.

٣. النهاية، ص ٢٢٨.

٤. من القائنين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٦٠.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٣٩٠، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبيض، ج ٧: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧١.

ج ١٢٩٢.

٦. الكافي في الفقه، ص ١٩٩ - ٢٠٦ و ٢٠٦.

الثاني: لو تبين أنها حامل بائتين فصاعداً تعدد الجزء والقيمة، لو كان محرماً في الحرم.

الثالث: لو لم ترد قيمة الشاة حاملاً عن قيمتها حائلاً، ففي سقوط اعتبار الحمل هنا نظر.

الرابع: لو لزمه أرش نعامه وهو محرم في الحرم، ففي تضاعف القيمة هنا على القول بعدمه فيما يبلغ بدنة نظر؛ من المساواة بين الجزء وكله؛ ومن عدم بلوغ البدنة، وهو قوي.

[٩٦]

درس

لو صرب بطير على الأرض في الحرم فعليه دم وقيمة له، وقيمة أخرى لاستصغاره. والذي في رواية معاوية بن عمار: ثلاث قيم، إما بالصيد أو بالحرم^١. وتظهر الفائدة فيما لو ضربه في المحل، **بَلَا أَنْ يَرَادَ** بالاستصغار بالصيد المختص بالحرم. وفي انسحابه على غيره إشكال، ولو كان نعامه فالإشكال أقوى. ولا شيء على المحل حال الرمي وإن كان محرماً حال الإصابة. وكذا لو دخل الصيد المرمي في المحل فمات في الحرم؛ لصحيح ابن الحجاج^٢. وقال في النهاية: يضمه^٣؛ لرواية عقبة بن خالد^٤، وهي ميتة على القولين^٥. وفي اشتراط قرار الحياة إشكال.

ولو كان الرامي محرماً احتتم الأمران إن قلنا بصمان المحل. قيل: وكذا لو جعل

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٠-٣٧١، ح ١٢٩٠.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٢٢٤، باب صيد الحرم وما تجب فيه التكفارة، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥٢.

٣. النهاية، ص ٢٢٨.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٣٩٧، باب سواد من كتاب الحج، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١١٢٥١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٣.

٥. أي على القول بالصمان كما عن الشيخ في النهاية، ص ٢٢٨. وعدم الصمان كما عن العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٤٨-٤٩، الرقم ٢٣٨٩.

في رأسه ما يقتل القتل مُحللاً فقتله محرماً^١.

ولو أكل من لحم الصيد فعليه فداء آخر؛ لرواية علي بن جعفر^٢.

ويضمن الدالّ والمُغري والسائق مطلقاً، والراكب والقائد إذا جنت دابته واقفاً بها مطلقاً، أو سائراً برأسها ويديها وناصب لشبكة. ومن قتل مجروحاً صيداً آخر، وهلمّ جرّاً والممسك والمعين وكذا لو تلف الولد بإمساك الأم في الحرم ولو كان الولد في الحلّ عند الشيخ^٣، كالرمي من الحرم، معللاً بأن الآفة من الحرم في رواية مسمع^٤. وكذا من حلّ الكلب لمشدود، أو شدّ المحلول إذا تلف بسبب الشدّ. وكذا لو شدّ صيداً أو أطلقه من شبكة أو سبع، أو حفر بئراً في غير ملكه عدواناً، أو في الحرم مطلقاً، أو نقل يتضاً عن موضعه إلا أن يخرج الفرج الفرج سليماً.

ومن تنف ريشة من حمام الحرم صدقة بتلك اليد ولا يجزئ بغيرها، والطاهر بعدّها بتمتدّ الريش، ولا تسقط الصدقة بسات الريش وفي السعدي إلى غيرها وإلى تنف الوبر بظفر، ويمكن ههنا الأرض. وكذا لو حدث بتنف الريش عيب في الحمامة ضمن أرشه مع الصدقة، ولأقرب عدم وجوب تسليم الأرض باليد الحانية. ولو تنفه بغير يده تصدّق بما شاء، وكذا لو اضطرب في يده فنسل ريشه. ومن أخرج حماماً من الحرم فعليه ردّه إليه، فإن تلف ضمه. وفي رواية علي بن جعفر: عليه ثمنه يتصدّق به^٥.

ومن ربط صيداً في الحلّ فدخل الحرم حرم اجتارته ووجب ردّه، ولو كان الداخِل سبُعاً كالقهد لم يحرم إخراجه.

١. من القائلين به العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٤٩، الرقم ٢٣٨٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥١، ح ١٢٢١.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٧.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٣٥، باب صيد الحرم وما يجب فيه الكفارة، ح ١٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٩، ح ١٢١١.

وتتكرر الكفارة بتكرر الصيد خطأ وسهواً، وفي العمدة قولان^١، أظهرهما تكرارها. وظاهر الأخبار عدمه، كصحيح الحلبي، وفيها: أنه يتصدق بالصيد على مسكين^٢، وفيها دلالة على أن مذبوح المحرم لا يحرم على المحل كقول الصدوق^٣، وابن الجنيد^٤ إذا كان الذبيح في الحل وإن كان الأكل في الحرم، ومثلها روايتان صحيحتان عن حريز^٥، وجميل^٦، وتعارضها روايات ليست في قوتها^٧ وإن كان التحريم أظهر.

وبعزّ متعمّد قتل الصيد، وهو مروى فيمن قتله بين الصفا والمروة، وإن تعمد قتله في الكعبة ضرب دون الحد^٨.

ويدفن المحرم الصيد إذا قتله، فإن أكله أو طرحه فعليه فداء آخر على الرواية^٩.

فروع أربعة:

الأول، لو ذبحه المحرم في المَحْتَضَةِ أمكن كونه ذكياً، لإباحته، وحرمه الشيخ^{١٠}، وابن إدريس^{١١}، وهذا الاحتمال قائم وإن كان الذبيح في الحرم. نعم، لو أمكنه ذبحه في الحل وجب.

١ من القائلين بالتكرار الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٤٢؛ والخلاف، ج ٢، ص ٣٩٧، المسألة ٢٥٩، وابن

إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٦٢؛ وعدم التكرار المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٦٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١١٢٩٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٠.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٢، ديل الحديث ٢٧٢٤؛ المقنع، ص ٢٥٣.

٤ حكماء عهدة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣، المسألة ١١٠.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٥، ح ١٣٠٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٧.

٦ لم يثر على رواية بهذا المضمون لجميل بل مروى عن معاوية بن عمار في الكافي، ج ٤، ص ٣٨٢، باب النهي

عن الصيد وما يصح به، ج ٦، وتهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٥-١٣١٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٣ و٧٣٤.

٨ الكافي، ج ٤، ص ٣٩٦، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ج ٦، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩١.

٩ الكافي، ج ٤، ص ٢٢٣-٢٢٤، باب صيد الحرم وما...، ج ٨، الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٢-٣٧٣، ح ٢٧٣٥؛ تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣١٩-١٣٢٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٩-٧٤٠.

١٠ النهاية، ص ٢٣٠.

١١ السرائر، ج ١، ص ٦٨٠.

الثاني: يجوز للمحرم إذا أكل لحم ما صاده مُحِلٌّ في الحِلِّ وإن كان في أيام التشريق، ومنع منها ابن الحنيد^١.

الثالث: الظاهر أنه لا يزول ملك المحرم عن الصيد الثاني عنه، ويلزم منه دخوله في ملكه ثانياً كما قوَّاه الشيخ، وقوى أيضاً دخول الحاضر في ملكه^٢، ثم يزول. وتظهر الفائدة في الصمان مع اليد، وفي تمتك البائع الثمن.

الرابع: لو باع صيداً بصيد وكانا محرمين، فعلى القول بعدم التملك^٣ يضمن المتبايعان الصيدين إذا أثبتا أيديهما عليهما. وعلى قول الشيخ^٤ ينفي ذلك أبصاً؛ لأنه يزول ملك المحرم عنه فلا يصادف البيع ملكاً.

[٩٧]

درس

لو اشترى مُحِلٌّ بَتَضَرُّ نَعَامٍ لمَحْرَمٍ عَاكَلَهُ، فعَلَى المَحْرَمِ عَنِ السَّهْوِ شَاةٌ، وَعَلَى المَحَلِّ دَرَاهِمٌ هَذَا إِذَا اشْتَرَاهُ مَكْسُوراً، أَوْ كَسَرَهُ المَحَلُّ، أَوْ كَانَ مَسْلُوقاً؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَكَسَرَهُ المَحْرَمُ عَلَيْهِ الإِرْسَالُ كَمَا سَلَفَ، وَلَا تَسْقُطُ الشَّاةُ لَوْ جُوبِهَا بِالْأَكْلِ وَفِي تَعَدُّدِ الْجَزَاءِ هُنَا لَوْ كَانَ المَحْرَمُ فِي الْحَرَمِ نَظَرًا. وَكَذَا لَوْ وَجِبَ الإِرْسَالُ فَتَجِبَ الْقِيَمَةُ مَعَهُ. وَيُمْكِنُ وَجُوبُهَا فِي صُورَةِ الإِرْسَالِ لَا فِي غَيْرِهِ؛ لِسَبْقِ التَّلَفِ عَلَى أَكْلِ المَحْرَمِ. وَفِي اسْتِحَابِّ شَرَاءِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ نَظَرٌ.

ولو كان المشتري محرماً ففي وجوب شاة أو الدرهم نظر، بل يحتمل وجوب الدرهم لو اشتراه المحرم لنفسه وأكَّله، أو بذله المحل له من غير شراء، أو تملكه بغير البيع كالهبة. ويحتمل وجوب الدرهم هنا على المحل.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشیعة، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣، المسألة ١١٠.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٤٧.

٣. من القائلين بعدم التملك العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٦٥.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٣٤٧.

٥. تقدّم في الدرس ٩٣.

ويضمن المحرم ما أتلفه عبده بإذنه وإن كان محلاً في الحل. وفي وجوب جزاء ما قتله العبد المأذون في الإحرام على المولى روايتان^١، أصحهما الوجوب. ولا يجوز الصدقة بالحيوان المماثل إلا بعد الذبح، ومستحقه الفقراء والمساكين بالحرم.

وفي رواية إسحاق بن عمار: يجزئ الذبح عند أهله لو خرج من مكة ويتصدق به^٢. وهي متروكة.

ولا يجوز الأكل من الجزاء في الأشهر. وروى عبد الملك. الأكل من كل هدي نذراً كان أو جزاءً^٣، وحوزه الشيخ إذا تصدق شمنه^٤.

ولا يجزئ إخراج الجزاء قبل استقرار العناية على الأقوى. ويجوز في الإطعام التملك والأكل.

ولا فرق بين الحمام المسرول وغيره، ولا بين رفض الإحرام وغيره، ولا بين الجمع وأبعاضه، ولا بين القارن وغيره، فلا يتعدى الجزاء بسبب القران.

وخير الشيخ فيما لا مثل له بين إطعام المساكين بقيمته، وبين الصوم عن كل مد يوماً، ولم يجوز الصدقة بالقيمة^٥. وكذا الحلبي. إلا أنه لكل نصف صاع يوم^٦.

والظاهر أنه مع عدم البز ينتقل إلى الصيام لا إلى طعام آخر مع احتمال له. وقيل: يجزئ كل طعام ابتداءً فيكون البز على الأفضل^٧. وفيه قوة

١ إحداهما ما دلّت على وجوب الفداء المروية في الكافي ج ٤، ص ٣٠٤، باب حجّ الصبيان والمعالين، ح ١٧ الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٠، ح ٢٨٨٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٢، ح ١٣٣٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤١. وثانيهما ما دلّت على عدم الوجوب المروية في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٢، ح ١٣٣٥؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤٢.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٨٨، باب من يجب عليه الهدي ر ١٠، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨١ - ٤٨٢، ح ١٧١٢.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨١، ح ١٧٢٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨١، ديل الحديث ١٧٢٣.

٥ العلق، ج ٢، ص ٣٩٧ - ٣٩٨، المسألة ٢٦٠.

٦ الكافي في الفقه، ص ١٨٧ و ٢٠٥.

٧ من القائمين به العلامة في منتهى المطلب، ج ١٢، ص ٣٧٧.

ويجوز رمي القُرَاد^١ والحَلَم^٢ عن بَدَنِهِ؛ لرواية عبد الله بن سنان^٣. وكذا القُرَاد عن بَعِيرِهِ. وروى معاوية بن عمار: عدم جواز إلقاء الحَلَم عن البعير^٤. ولو أبطل امتناع الصيد فالأقرب أنه كأنه كان يلف وقافاً للشيخ^٥، ويحتمل الأرض. نعم، لو أبطل أحد الامتناعين فالأرض قطعاً. ويفدى الذكر بمثله، وبالأُنثى. وبالعكس. ولو حكم عدلان بأن للصيد غير المصوص مثلاً من النعم، رجع إليهما إن أمكن هذا الفرض، قاله الشيخ في الخلاف^٦.

وروى في التهذيب، عن الصادق عليه السلام فيما سوى النعمامة والبقرة والحصار والظبي: قيمته^٧.

وروى أيضاً: أن ذوي العدل النبي وإماماً عليه السلام^٨، فيمتنع حكم غيرهما. فعلى الأول لو عارضهما مشهما، يفتى في مثل آخر، أو شهدا بأنه لا مثل له، ففي الترجيح وتعيينه نظر.

[٩٨]

درس

الترك الثاني: الاستمتاع بالنساء بهجماع ومقدماته حتى العقد، فيبطل إذا كان أحدهما مُحَرَّمًا، سواء عقد لنفسه أو لغيره، محلاً أو محرماً، أو عقد له غيره كذلك. نعم، لو وكله حال الإحرام فعقد بعد الإحلال صحيح.

١. القُرَاد: دويبة صغيرة تفضّ الأبل. لسان العرب، ج ٣، ص ٣٤٨، «قُرَاد».

٢. الحَلَمَة: الصغير من القردان. وقيل الصم منها. والجمع الحَلَم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦، «حَلَم».

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٦٢، باب المحرم يلقي الدواب من نفسه، ج ٤: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٨-٣٥٩، ج ٣: ١٢٧٠، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٧، ج ١١٦٢.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ج ١٧٢١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٣٨، ج ١١٦٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٤٤.

٦. الخلاف، ج ٢، ص ٢٩٩، المسألة ٢٦١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤١، ج ١١٨٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١٤، ج ٨٦٧.

وكذا تحرم الشهادة على العقد وإقامتها وإن تحمّلها محلاً أو كان في عقد بين محليين، فلو أقامها لم تسمع، قاله الشيخ^١، وابن إدريس^٢، إلا أن الشيخ قيده بما إذا تحمّلها وهو محرم.

ولو ادّعى أحد الزوجين الإحلال حال انعقد قضي به مع اليمين، وعدم البينة، ويلزم مدّعي الإحرام لوازم الفساد، فتحرم عليه لو كان المدّعي. وظاهر الشيخ انفساخ العقد حينئذ، وجوب نصف المهر إن كان قبل المسيس، وجميعه لو كان بعده^٣. ويشكل بأنه إقرار على الغير فيجب كمال المهر في الموضعين. ولو كان المنكر فليس لها مطالبة بالمهر مع عدم الدخول، وبمده يطالب بأقلّ الأمرين من المستى ومهر المثل مع جهلها.

ولو شكّا في وفوع العقد حال الإحرام أو الإحلال فالأصل الصحة. ويجوز الطلاق، ومراجعة المطلقّة وإن كانت مختلفة إذا رجعت في البذل. وشراء الأمة للتسري، وفي حوازم نظره إليها للسموم، أو نظر المحطوبة بغير شهوة نظر، أقربه الحوازم. وكذا المطرة المباحة في الأجنبية بغير شهوة.

وتنقسم الكفارة بانقسام الاستمتاع إلى أنواع:

الأول: الجماع قبل المشعر وإن كان وقف بعرفة على أقوى القولين^٤، واعتبر المفيد^٥، وسلا^٦، والحلي قبليّة عرفة^٧. ولم يرتض القولان^٨. وفيه على المتعمّد العالم بالتحريم بذّته وإتمام الحج وإعادته من قابل فوراً إن

١. المبسوط، ج ١، ص ٣١٧.

٢. السرائر، ج ١، ص ٥٤٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣١٨.

٤. من الثقاتين بوقوعه قبل المشعر وبعد الوقوف بعرفة الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٣٦.

٥. المقبلة، ص ٤٣٣.

٦. المراسم، ص ١١٨.

٧. الكافي في الفقه، ص ٢٠٣.

٨. قال باعتبار قبليّة عرفة في جمل العلم والعمل، ص ١١٧: وقال بعدم اعتبار قبليّة عرفة الآخر في الاتصاف، ص ٢٤٣، المسألة ١٢٨.

كان الأصل كذلك. وعلى المرأة المطاوعة ذلك.

ويجب عليهما، لا افتراق من حين الجماع إلى أن يقضيا المناسك، فإذا حجّتا في القابل على تلك الطريق وبلغا موضع الدحشة افترقا إلى آخر المناسك، ومعناه مصاحبة ثالث، ولو حجّتا على غير تلك الطريق فلا تفريق وقال ابن الجنيد: يستمرّ التفريق في الحجّة الأولى، ويحرم الجماع إلى أن يعودا إلى مكان الخطيئة وإن كانا قد أحلّا، وبذا قضيا وبلغا الموضع لم يجتمعا حتّى يبلغ الهدي محلّه^١.

ولو أكرهها تحمّل عنها الدية، ولا قضاء عليه عنها؛ لبقاء صحّة حجّها. ولو أكرهها على الجماع أو أحدهما فلا شيء على المكره. ولو أكرهته ففي تحمّلها البدنة نظر. ولو أكره أمته تحمّل عنها الكفارة ولا يجب الحجّ بها، خلافاً لابن الجنيد^٢. ويحتمل وجوب تمكسها قوتاً.

ولا فرق بين الوطء قبلاً أو دبراً، ونقل الشيخ أنّ الدبر لا تتعلق به الإفساد وإن وجبت البدنة^٣. وكثير من الأصحاب أطلق أنّ الجماع في غير الفرج يوجب البدنة لا غير

ولا بين كون الموطوءة أجنبية، أو زوجة، أو أمة، أو كان ذكراً. وقال الحلبي: في الذكر بدنة لا غير^٤.

ولا بين الإزال وعدمه. لا بوطء البهيمة، ونقل الشيخ الإفساد به^٥. وهو قول ابن حمزة^٦.

ولا بين كون الحجّ واجباً في أصله أو دبراً.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٦٨، المسألة ١٢٧

٢. لم يشر على من حكاه عنه مقدّمات عن الشهيد.

٣. النهاية ص ٢٣٠، المبسوط، ج ١، ص ٣٣٦، الخلاف، ج ٢، ص ٣٧٠، المسألة ٢٠٩، وللمزيد راجع مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٧٠، المسألة ١٢٨.

٤. الكافي في الفقه، ص ٢٠٣.

٥. الخلاف، ج ٢، ص ٣٧٠-٣٧١، المسألة ٢١٠.

٦. الوسيلة، ص ١٥٩.

وروى زرارة: أن الأولى فرضه^١، وتسميتها فاسدة مجاز. وقال ابن إدريس:
الثانية فرضه^٢.

وتظهر الفائدة في الأجبر، وفي كفارة حلف النذر لو عيَّنه بتلك السنة، وفي
المصدود المفسد إذا تعلَّل ثم قدر على الحج لسته أو غيرها.

الثاني الجماع المتكرر بعد الإفساد يوجب تكرار البدنة لا غير، سواء كفر عن الأول
أو لا، وتردَّد في الخلاف إذا لم يكفِّر^٣، نعم، لو جامع في القضاء لزمه ما لزم أولاً.

الثالث: الجماع بعد الموقفين قبل إكمال طواف الزيارة وفيه بدنة، فإن عجز
فبقرة، فإن عجز فشاة. وفي رواية معاوية بن عمار جزور^٤، وأطلق

الرابع: الجماع قبل أن يطوف من طواف النساء خمسة أشواط وفيه بدنة.
وقال الشيخ: تكفي الأربعة^٥، وهو مروي صريحاً عن أبي بصير^٦، وروى حمران:

لا شيء إذا طاف خمسة، وتجب البدنة إذا طاف ثلاثة^٧، واعتبر ابن إدريس البناء
في الأربعة لا في سقوط الكفارة^٨.

الخامس جماع أمته المخرمة ببدنه وهو محل وفه بدنة، أو بقره، أو شاة. فإن
عجز عن الأولين تختير بين الشاة، وصيام ثلاثة أيام، وفي التهذيب: عليه بدنة، فإن

عجز فشاة، أو صيام ثلاثة^٩، والأول مروي^{١٠}.

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٧٣، باب المحرم يوقع امرأته قبل، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١٧، ح ١٠٩٢

٢ السرائر، ج ١، ص ٥٥٠

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٣٦٦، المسألة ٢٠٤.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٨، باب المحرم يأتي أهله و...، ح ١٣: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٤

٥ النهاية، ص ٢٢٦، المبسوط، ج ١، ص ٣٣٧

٦ الفقيه، ج ٢، ص ٣٩١، ح ٢٧٩١

٧ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٩، باب المحرم يأتي أهله و...، ح ٦: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٣، ح ١١١٠.

٨ السرائر، ج ١، ص ٥٥٢

٩ لم يثر على هذا الكلام للشيخ في التهذيب، بل قال به في النهاية، ص ٢٣٠ - ٢٣١، والمبسوط، ج ١،
ص ٣٣٦ - ٣٣٧

١٠ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٤ - ٣٧٥، باب المحرم يوقع امرأته قبل، ح ١٦: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٠،
ح ١١٠٢: الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٦٣٩

السادس: الاستمنا، وفيه بدنة

وروى إسحاق بن عمار الحجّ ثانياً إذا أمنى بعثته بالذكر^١. ولم تقف على معارض لها.
السابع: النظر إلى غير أهله فيمنى يوجب بدنة^٢. فإن عجز بقرة، فإن عجز فشاءة.
وفي رواية أبي بصير على الموسر بدنة، ولو وسط بقرة، والفقير شاة^٣. وفيها تصريح
بأن الكفارة للنظر لا للإمساك. وقال الصدوق: يتخير بين الجزور والبقرة، فإن عجز
فشاءة^٤؛ لصحيح زرارة^٥.

ولو نظر إلى أهله بغير شهوة فلا شيء وإن أمنى، ولو كان بشهوة فأمنى فجزور.
الثامن: لو قتل امرأته شهوة فجزور أنزل أو لا، ولو طأوعته فعلها مثله. ولو
قتلها بغير شهوة فشاءة. وقال ابن إدريس: في القبلة بشهوة فينزل جزور، وبغير إنزال
شاءة. كما لو قتلها بغير شهوة^٦. ويجوز له تقبيل أمه رحمة لا شهوة.

التاسع في الملاعة إذا أمنى بدنة، وعنها مطاوعة مثله.
العاشر: لو عقد المحرم على امرأة ودخل فعلى كل واحد كفارة وإن كان العاقد
محللاً، ولو كانت المرأة محللة فلا شيء عليها^٧.
الحادي عشر: لو مس امرأته بشهوة فعليه شاة^٨ أمنى أو لا، وبغير شهوة لا شيء.
وإن أمنى.

الثاني عشر قال المفيد من قتل امرأته وقد طاف للنساء ولم تطف هي، مكراً لها،
فعليه دم، فإن طأوعته فالدّم عليها دونه^٩. وروية زرارة بالدم هنا^{١٠} ليس فيها ذكر الإكراه.

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٦، المحرم يقتل امرأته وينظر إليها، ج ٦، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٣.
الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣، ح ٦٤٦.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٧، باب المحرم يقتل امرأته وينظر إليها، ج ١٧، الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ٢٥٩٢؛ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٥.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، دليل الحديث ٢٥٩١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٦.

٥ السرائر، ج ١، ص ٥٥٢.

٦ المقنعة، ص ٤٣٩-٤٤٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٥، ح ١٧٣٢.

ولا شيء في الإمداء بالنظر ولو كانت مجزدة، وكذا لو فكر فأمنى أو استمع فأمنى.
ولو عجز عن البدنة الواجبة بالإفساد فعليه بقرة، فإن عجز فسبع شياه، فإن عجز
فقيمة البدنة دراهم تصرف في الطعام ويتصدق به، فإن عجز صام عن كل مد يوماً،
قاله الشيخ^١. وقال في التهذيب: روي إطعام ستين لكل مسكين مد، فإن عجز صام
ثمانية عشر يوماً، ذكره في الرجل والمرأة^٢. وقال ابن بابويه: من وجب عليه بدنة
في كفارة وعجز فسبع شياه، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو منزله^٣؛
لرواية داود الرقي^٤، غير أن فيها كون البدنة في فداء، وهو أخص من الكفارة.
ولا يمنع الإفساد تحلل المخضر، ولو زال لإحصار بعد التحلل قضى الحج مع
سعة الزمان لسنته؛ بناءً على أن الأولى عقوبة، وأنها تسقط بالتحلل، وهما مسوعان.
ولو أفسد حج التطوع ثم أحصر، فعليه بدنة للإفساد، ودم للتحلل، وقضاء واحد
بسبب الإفساد؛ لأن التطوع يسقط بالتحلل منه.

{ ٩٩ }

درس

الترك الثالث: الطيب

وهو حرام بأنواعه. وفي التثديب. إنما يحرم المسك، والعنبر، والزعفران،
واللوزس^٥. وفي الخلاف^٦، والنهاية أضاف الكفور، والعود^٧. وفي صحيح حريز:

١. الخلاف، ج ٢، ص ٣٧٢، المسألة ٢١٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٤.

٣. المقنع، ص ٢٤٨.

٤. الكافي ج ٤، ص ٣٨٥، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ١٢، الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٢٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨١، ح ١٧١١.

٦. اللوزس: زيت أصفر يكون باليمن تتخذ منه القمرة للوجه. سار نريد، ج ٦، ص ٢٥٤، «لوزس».

٧. الخلاف، ج ٢، ص ٣٠٢، المسألة ٨٨.

٨. النهاية، ص ٢١٩.

«لا يمسّ المحرم شيئاً من الطيب»^١.

ولا بأس بخلوق الكعبة ورعرها وقال الشيخ: لو دخل الكعبة وهي تُجَمَرُ أو تُطَيَّبُ لم يكن له الشتم^٢

والعطر في المسمى كذلك في رواية هشام بن الحكم^٣. وفي الرياحين فولان، أقربهما التحريم^٤، إلا الشيخ^٥، والحرمي^٦، والإذخري^٧؛ لرواية معاوية بن عمار^٨، وقيدتها بعضهم بالحرم^٩.

واختلف في الفواكه ففي رواية ابن أبي عمير: يحرم شتمها^{١٠} وكرهه الشيخ في المبسوط^{١١}. ويحور أكلها إذا قبض على شتمه، وكذا قبض لو اضطرَّ إلى أكل مُطَيَّب، ويحرم القبض من كربه الرنحة، ويُبس ثوب مُطَيَّب مطلقاً، والنوم عليه، إلا أن يكون فوقه ثوب يمنع الرائحة

ولو أصابه طيب أمر الخلال^{١٢} بغسله، أو غسله بآلة. وفي رواية ابن أبي عمير

١ الكافي ج ٤، ص ٣٥٣ - ٣٥٤، باب الطيب للمحرم، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٧ ح ١٠٠٧، الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨

٢ الخلاف، ج ٢، ص ٣٠٧، المسألة ٩٦

٣ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٤، باب الطيب للمحرم، ج ١٥، الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣، ح ١٨٠، الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٥٩٩

٤ من القائلين بالتحريم المفيد في المقعة، ص ٤٢٢، وبالكراهة الشيخ في النهاية ص ٢١٩، والمبسوط ج ١ ص ٣٦٩

٥ الشيخ، نبات سهلي - له رائحة طيبة وطعم مُر ليس للعرب، ج ٢، ص ٥٠٢، هشج، ٥

٦، الحرمي، نبت طيب الريح، واحد، حزامه ثمان التحريم ج ١٢، ص ١٧٦، «حرم».

٧ الإذخر، حبش طيب الريح، واحدتها إذخرة سائر العرب ج ٤، ص ٣٠٢، «ذخر».

٨ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٥، باب الطيب للمحرم، ج ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٥، ح ١٠٤١

٩، حكاة عن ابن الحنبل المأثمة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٧، المسألة ٥٨.

١٠ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٦، باب الطيب للمحرم، ج ١٦، الفقيه ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٥ - ٣٠٦، ح ١٠٤٢، الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦٠٦

١١ المبسوط، ج ١، ص ٣٥٢

١٢ رجل خلال، أي غير محرم ولا متلبس بأسبب الحج النهائية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٤٢٨، «حلل».

يجوز غسله بيده^١، أو مسحه بمنعله. وصرف الماء في غسله أولى من الطهارة وإزالة النجاسة فيتيقن، ولو فقد الماء مسحه بالتراب والحشيش وشبهه.

ويحرم الاكتحال بالمطيب؛ لرواية ابن عقار^٢، وابن سنان^٣، وكرهه القاضي^٤.

ويمنع المُحْرَم لو مات من الكافور في الغسل والحنوط.

ويحرم الدهن المطيب ولو كان قبل الإحرام إذا كانت الرائحة تبقى إلى الإحرام.

وفي الخلاف: يكره هذا^٥. وظاهره إرادة لتحريم. واحتار ابن حمزة الكراهة^٦.

وفي رواية الحلبي: «لا تَدْهَن حين تريد أن تحرم بدهن فيه مسك ولا عنبر من أجل بقاء الرائحة»^٧.

ولو زالت الرائحة عن الدهن جاز استعماله. قاله في التهذيب^٨، وجوز في المبسوط استعمال المغموس في ماء العواكيد الطيبية كالتفاح، وكره المُنَشَّق والمُعَضَّر^٩.

وكفارة الطيب شاء مع النعقد والعلم ثَمَةً وشَعَوَطاً وَحُقَنَةً واطَّلَاةً وصَبْغاً كما يغمس في ماء الورد والكافور، وما يصنع بالزعفران وَيَحُوراً كَالْيَدِ^{١٠}. وأكلاً ابتداءً واستدامةً، سواء مسَّته النار أم لا، طيَّب جميع أعضاؤه لا. وقال الصدوق في الخبيص^{١١}

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٤، باب الطيب للمحرم، ج ١٨، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، ح ١٠١٧.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٧، باب ما يكره من الزينة للمحرم، ج ١٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٨.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٦.

٤ المهذب، ج ١، ص ٢٢٦.

٥ الخلاف، ج ٢، ص ٣٠٣، المسألة ٩٠.

٦ الوسيلة، ص ١٦٤.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٣٢٩، باب ما يجوز للمحرم بعد - ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ١١٠٣٢.

٨ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨١ - ١٨٢، ح ٦٠٣.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٣، ديل الحديث ١٠٣.

١٠ المبسوط، ج ١، ص ٣٥٦.

١١ - اليد: ضرب من الطيب يذوّب به لسان العرب، ج ٣، ص ٤٢١، «تذوّب».

١١ - الخبيص: طعام معمول من التمر والريب والنسج مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٦٧، «خبيص».

المزعفر لو أكل: إنه إذا تصدق بتمر يشتريه بدرهم كان كفارة له^١. ولعله أراد الناسي. وروى حريز في شتم الرياحين: الصدقة يشبهه^٢. ويجوز شراء الطيب ولا يمسه، ولو كان يابساً فمسه فلا فدية إلا أن يعلق بثوبه أو بدنه ريحاً، أو شيء منه، ولو كان أحدهما رطباً فدى بشاة^٣. وخص الحلبي الشاة بالمسك والعنبر والزعفران والورس، وفيما عداها يأثم لا غير^٤.

الترك الرابع: الإذهان مطلقاً

وسوء المفيد غير المطيب^٥، ولا خلاف في جوار أكله وحوازي الإذهان عند الضرورة. وتجب الشاة باستعمال المطيب وإن كان لضرورة، وينتفي الإثم حينئذ. وفي التهذيب: يجب على من داوى قرحة بدهن بفسج عمداً شاة وجهلاً طعام مسكين^٦. وأما غير المطيب فقال في الخلاف: لا نص لأصحابها في كفارته^٧. وصرح ابن إدريس^٨، والفاضل بعدم الكفارة فيه^٩.

الترك الخامس: المخيط

ويجب تركه على الرجال وإن قلت الحبة في ظاهر كلام الأصحاب، ولا يشترط الإحاطة، ويظهر من كلام ابن الجنيد اشتراطها: حيث قيد المخيط بالصام للبدن^{١٠}.

١ المقنع، ص ٢٢٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١١٠٠٧، الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩١.

٣ في أكثر النسخ: «فدى شاة».

٤ الكافي في الفقه، ص ٢٠٤.

٥ المقنع، ص ٤٣٢.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٣٨.

٧ الخلاف، ج ٢، ص ٣٠٢، المسألة ٩٠.

٨ السرائر، ج ١، ص ٥٥٥.

٩ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٩٢، المسألة ١٤٧.

١٠ لم تمر على من حكاه عنه من تقدم على الشهيد، وحكاها أيضاً عن الدروس الشرعية في كشف اللثام، ج ٥، ص ٢١٤.

فعلى الأول يحرم التوشُّح بالمخيط والتدثر، وعلى القولين^١ يجوز لبس الطَّيْلَاسِ.
ويحرم الزُّرُّ والخِلَالُ.
ويجوز افتراشه، والمنطقة والهنَّان. وللنساء خلافاً للنهاية، إلا الغلالة تحت
التياب لتقيها من النجاسة^٢.
والخلاف في الحرير بين الشيخين، فجوزه المفيد^٣؛ لرواية يعقوب بن شعيب^٤،
ومنه الشيخ^٥؛ لرواية العيص^٦، ودادود بن الحصين^٧، وهي أشهر.
والخنثى تجتنب المخيط والحرير.
وفدية المخيط شاة ولو اضطرَّ. ولا فدية على الخنثى، إلا أن تجمع بين المخيط
وتغطية الوجه.

[١٠٠]

درس

الترك السادس: لبس ما يستر ظهر القدم كالخف، والشُّعْشُك، فبعدي بشاة لو
فعله، ولو اضطرَّ فلا شيء عليه عند الشيخ^٨، وقيل^٩ يجب^{١٠}.
ويجب شقُّه عن ظهر القدم على الأصح، لرواية محمد بن مسلم^{١١}.

١ أي على القول باشتراط إلاحاطة وعدمها

٢ النهاية، ص ٢١٨.

٣ المغنعة، ص ٢٩٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٤-٧٥، ح ٢٤٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١١٠٠

٥ النهاية، ص ٢١٧

٦ الكافي، ج ٤، ص ٣٤٤، باب ما يجوز للمحرمة أن تلبسه... ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٣-٧٤.

ح ٢٤٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١٠٩٩

٧ الكافي، ج ٤، ص ٣٤٥، باب ما يجوز للمحرمة أن تلبسه... ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٥، ح ٢٤٧؛

الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١١٠١.

٨. النهاية، ص ٢١٨.

٩. من الثمانين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٧٠.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٦١٨.

وفي الحلاف: لا يحب^١: لمقطوعة رفاعه^٢. ولو وجد نعلين فهما أولى من الخُفّ المشقوق.

والظاهر جواز الخُفّ للمرأة كما حاله الحسن^٣. ولا يحرم تغطية القدم بما لا يسمى لُبساً.

السابع: لبس الحاتم للزينة، وبحوز لِسْتَه، وكلاهما مروى^٤.

الثامن: لبس المرأة ما لم تعتده من الخُلْي، وبحوز المعتاد بغير قصد الزينة. ويحرم إظهاره للروح. ويحرم عليها لبس ثَقَازين؛ لرواية داود^٥، وعيص^٦. وهما وقاية للبدن من البرد محشوان بُرْزَان عنيهما وقال ابن دريد. هما ضرب من خُلْي اليمين^٧.

التاسع: لبس السلاح اختباراً في المشهور، والكراهة نادرة، وحرّم أبو الصلاح شَهْرَه^٨. ويجوز لبسه وشهره عند الضرورة؛ لرواية الحلبي^٩.

العاشر: التظليل للرجل سائراً اختياراً في المشهور؛ لرواية إسحاق بن عمار^{١٠} وقال ابن الحنيد: يستحب تركه^{١١}.

ويجوز للمريض، ومن لا يطبق الشمس، وللنساء، وعند الروول مطلقاً. وروى

١ الحلاف، ج ٢، ص ٢٩٥، المسألة ٧٥

٢ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٧، باب المحرم يضطر إلى ما لا يجوز له لبسه، ج ٢ الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٩١٧

٣ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٨٨، المسألة ٤٩

٤ رواية عدم الجواز للزينة مروية في الكافي، ج ٤ ص ٣٤٣، باب ما يلبس المحرم من الثياب... دليل الحديث ١٢٢ وتهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٣، ح ٢٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٥ - ١٦٦، ح ٥٤٤. ورواية الجواز للسنة مروية في الكافي ج ٤، ص ٣٤٣، باب ما يلبس المحرم من الثياب... ج ١٢٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٣، ح ٢٤٠؛ الاستبصار ج ٢، ص ١٦٥، ح ٥٤٢

٥ تقدم تخريجها قبيل هذا في الترك الخامس

٧ جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٢، مقرر.

٨ الكافي في الفقه، ص ٢٠٣

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨٧، ح ١٣٥١

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥ ص ٢٠٩، ح ١٠٥٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٨

١١ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٨٤ - ١٨٥، المسألة ١٤٢

علي بن جعفر جوازه مطلقاً، ويكفر^١. وفي رواية مرسلة عن الرضا^{عليه السلام}: يجوز تشريك^٢ العليل^٣ والأشهر اختصاصه به.

واختلف في كفارة التطليل، فقال الحسن: فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك كالخلق لأذى^٤.

وقال الصدوق: لا بأس بالظل، ويتصدق لكل يوم بمدة^٥.

وقال العلبي: على المختار لكل يوم شاة، وعلى المضطرّ بجملة المدة شاة^٦. وروى سعد بن سعد فيمن يؤذيه حرّ الشمس: «يطلّل ويفدي»^٧. وروى ابن بزيع: شاة للتطليل لأذى المطر والشمس^٨، والروايتان صحيحتان. وروى أبو علي بن راشد حواره لمن تؤذيه الشمس، وعليه دم لكل نُسك^٩. وبه أخذ الشيخ^{١٠}.

وفي رواية سعيد الأعرج: لا يحوز الاستار من الشمس بفؤد أو بيده إلا من علة^{١١}.

ويجوز المشي تحت الظلال، وفي ظلّ المحمل وشبهه، وفي المسوط: ترك التطليل للنساء أفصل^{١٢}.

فرع هل التحريم في الظلّ لفوات اصحى، أو لمكان السترة؟ فيه نظر؛ لقوله^{١٣}:

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٣، ح ١١٥٠

٢ في بعض النسخ «لشريك».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١١ ح ١١٠٦٩، لا استبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٧

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٥، المسألة ١٤٢

٥ المقنع، ص ٢٣٤.

٦ الكافي في الفقه، ص ٢٠٤.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١١-٣١٠ ح ١١٠٦١، لا استبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٤

٨ الكافي، ج ٤، ص ٣٥١، باب الظلال للمحرم، ج ٥، ص ٢٥٤ ح ٢٦٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٥،

ص ٣١١ ح ١١٠٦٥، لا استبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٥

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١١ ح ١٠٦٧.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١١، ديل الحديث ١٠٦٦

١١ الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ٢٦٨٥

١٢ المبسوط، ج ١، ص ٣٢١.

«أضح لمن أحرمت له»^١. والفائدة فيمن جلس في المحمل بارزاً للشمس، وفيمن تظلل به وليس فيه.

وفي الخلاف: لا خلاف أن المحرم للاستظلال بثوب ينصبه ما لم يكن فوق رأسه^٢. وقضيته اعتبار المعنى الثاني.

الحادي عشر. تغطية الرأس للرجل ولو كان بالعسل وشبهه أو بارتعاس. وقديته شاة ولو كان مضطراً. والأقرب عدم تكرارها بتكرار تغطيته به، لو فعل ذلك مختاراً تعددت، ولا تتعدّد بتعدّد العطاء مطلقاً. ويجوز التوسّد.

ولا يجوز حمل ساتر على الرأس، وجوز الفاصل ستر رأسه بيديه^٣؛ لرواية معاوية «لا بأس أن يستر بعض جسده بعض، وأن يضع ذراعه على وجهه من حرّ الشمس»^٤ وليس صريحاً في الدلالة، فالأولى المع. وتجب الفدية بتغطية بعضه

وتجوز العصابة للصداع، وحمل عصا التزيّن على الرأس؛ لرواية محمد بن مسلم^٥. ولو عطف رأسه ناسياً إلى العطاء واجباً وجدّد اللبسه استحباً

الثاني عشر. تغطية الوجه للمرأة وقديته ثمانية كحند الشيخ في المبسوط^٦. وقال الحلبي: لكل يوم شاة، ولو اضطرت فتاة لجميع المدة. وكذا قال في تغطية الرأس^٧.

واختلف في تغطية الرجل وجهه، فقال في النهاية، والمبسوط بجوازه^٨. وكذا في

١. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ١١٢. ح ٩١٩٢ ومن طرقاً مروية عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى في

الكافي، ج ٤، ص ٣٥٠. باب الظلال للمعمر، ج ٢، الفقه، ح ٢، ص ٣٥٥. ح ٢٦٨٢

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٣١٨. المسألة ١١٨.

٣. منتهى المطلب، ج ١٢، ص ٦٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٨. ح ١٠٥٥.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٦. ح ٢٦٤٤.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٠.

٧. الكافي في الفقه، ص ٢٠٤.

٨. النهاية، ص ٢٢١. المبسوط، ج ١، ص ٣٢١.

الخلافاً مدّعياً للإجماع^١. وهو قول ابن الجنيّد^٢؛ لقول النبي ﷺ: «إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها»^٣. والتفصيل قاطع للشركة. ومنعه الحسن وحمل كفّارته إطعام مسكين في يده^٤. وجوّزه في التهذيب^٥ بشرط هذه الكفّارة؛ لرواية الحلبي^٦. وحملت على الندب^٧. وفي هذه الرواية: «لا بأس أن ينام المحرم على وجهه على راحلته». وروى معاوية: كراهة أن يتجاوز ثوب المحرم أنفه^٨ ولا بأس بعمده من أسفل حتّى يبلغ أنفه. والخنثى تغطّي ما شاءت من الرأس أو الوجه ولا كفّارة، ولو جمعت بينهما كفّرت.

فرع: يعارض في المرأة وجوب كشف جزء من الرأس؛ لتحريم تغطية الوجه، وستر جزء من الوجه؛ لوجوب ستر الرأس، وهما متناقضان، فالأولى تسقيم حلق الرأس؛ احتياطاً في الستر؛ ولحصول مسّ الوجه بفوات الجزء اليسير.

الثالث عشر: النقاب للمرأة؛ لتحريم التغطية.

وفي رواية معاوية: «لا تطوف المرأة بالبيت وهي متقبة»^٩. وروى الحلبي أنّ الباقر عليه السلام قال لامرأة متقبة: «أحرمني وأسفري وأرخي ثوبك

١. الخلاف، ج ٢، ص ٢٩٨-٢٩٩، المسألة ٨١.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٤، ص ١٨٧، المسألة ١٤٣.

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٧٤، ح ١٠٤٨ ومن طرفاً مروية عن أبي عبد الله عليه السلام في الكافي، ج ٤، ص ٣٤٥-٣٤٦، باب ما يجوز للمحرم أن تلبسه، ح ٧ والفتاوى، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٦٢٩.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٤، ص ١٨٨، المسألة ١٤٣.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٨، ديل الحديث ١٠٥٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ١٠٥١.

٧. حمله عليه العلامة في منتهى المطالب ج ١٢، ص ٦٩.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٨٢٦.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٦، ١٦٧٧٦.

من فوق رأسك»^١. وجوزّه إلى فيها، ولم يذكر عدم إصابة وجهها والمشهور منع ذلك إلا بحشبة تحته وشبهها تمنعه من إصابة الوجه.

وفي رواية حريز تُشَدُّه إلى السَّقْ^٢ ولو أصاب الوجه رفعته بسرعة، وإلا وجب الدم، قاله الشيخ^٣.

الرابع عشر: قَلَمُ الأظفار، ففي كُلِّ ظفر مَدٌّ من طعام، وفي الرواية قسمة مَدٍّ^٤. وفي أظفار يديه أو رجليه شاة ما لم يكن كَفَّرَ عن الماضي. وفي جميعها شاة إن اتحد المجلس، وإلا فشاتان

ولو كان له إصبع زائدة أو يد رائدة فطاهر أنها كالأصلية. وقال ابن الحنيد: في الطَّعْر مَدٌّ، وقيمته حتى يبلغ خمسةً فصاعداً، فدم إن كان في مجلس واحد، فإن فَرَّقَ بين يديه ورجليه فليديه دم، ولرجليه دم^٥. وقال الحلبي: في قَصِّ طعْر كَفٍّ من طعام، وفي أظفار إحدى يديه صاع، وهي أظفار كليهما شاة وكذا حكم أظفار رجليه، وإن كان الجمع في مجلس قدم^٦.

وقال الحسن: من انكسر ظفره فلا يَقْصُهْ، فإن فعل أظعم مسكيناً في يده^٧. وقال الفاضل: لو انكسر ظفره فله إزنته إجماعاً. وتوقف في الفدية^٨ والأقرب التساوي بين قَصِّ بعض لظفر وكَلِّه. نعم لو قَصَّه في دفعات فالظاهر عدم التعدّد مع اتّحاد الوقت، ولو تغيّر احتمال التعدّد.

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٤، باب ما يجوز للمحرمة أن تلبسه، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٤، ح ٢٤٥

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٦٢٧

٣ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١١١٤١ الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٦٥١

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٨٢، مسألة ١٤٠

٦ الكافي في الفقه، ص ٢٠٤.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٨٢، مسألة ١٤٠

٨. منتهى المطلب، ج ١٢، ص ١٠٢

[١٠١]

درس

الخامس عشر: إزالة الشعر عن رأسه وبدنه، ويجوز حلق الرأس لأذى. وعليه شاة، أو إطعام عشرة. لكل واحد مد، أو صيام ثلاثة أيام. وقال المفيد: يطعم ستة ستة أمداد^١. وقال الحسن وأبو الجنيد: يطعم ستة اثني عشر مداً^٢. وهو في صحيح حرير^٣. ولتخيير بين العشرة وبين هذا وجه قوي. ولو حلقه لغير أذى فكذلك وبأثم. ولا فرق بين بعضه وكله. ولو لم يسم حلقاً تصدق شيء^٤.

ولو اختلف الوقت في الحلق تعددت الكفارة. ولو قصره في أوقات ثم حلقه احتمل التعدد.

وهي تنبئ الإبطين شاة، وكذا حلقهما. وفي أحدهما إطعام ثلاثة مساكين. ولو أسقط^٥ شيئاً من شعر لحيته أو رأسه فعليه كفٌّ من طعام، ولو كان في الوضوء فلا شيء، وكذا في الفسل على الأقرب. وأوجب المفيد الكف في السقوط بالوضوء، وقال: ولو كثر الساقط من شعره فشاة^٦ وقال سَلار: في القليل كف، وفي الكثير شاة^٧. وأطلق. وقال الحلبي: في قص الشارب وحلق العانة والإبطين شاة^٨.

١. المقنع، ص ٤٣٤.

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٢، المسألة ١٤٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٥٨، باب العلاج للمعمر إنما مرص...، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ١١٤٧.

الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٦٥٦.

٤. في النسخ التي بأيدينا «سقط»، والصحيح ما أثبتناه.

٥. المقنع، ص ٤٣٥.

٦. المراسم، ص ١٢٢.

٧. الكافي في الفقه، ص ٤٤٢.

فروع سبعة:

الأول: الأقرب أنه لا شيء على الناسي والجاهل، وأوجب الفاضل الكفارة على الناسي في الحلق والقلم؛ لأن الإلتلاف ينساوي فيه العمد والخطأ كالمال^١، وهو بعيد؛ لصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام «من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه»^٢.

ونقل الشيخ الإجماع على عدم وجوب الفدية على الناسي^٣، والقياس عندنا باطل وخصوصاً مع معارضة النص.

الثاني: لو نبت في عيبه شعر، أو طل حاجبه فغطى عينه فأزاله فلا فدية ولو تأذى بكثرة الشعر في الحر فأزاله فدى. والفرق لعوق الضرر من الشعر في الأول، ومن الزمان في الثاني. وفي إزالته لدفع القتل الفدية؛ لأنه محل المؤذي لا مؤذي.

الثالث في حواز حلق المحرم رأس المحل كولان للشيخ^٤، والهي رواية معاوية عن الصادق عليه السلام^٥.

الرابع: لو قلع جلدة عليها شعر قيل لا يضمن^٦.

الخامس: لو علم أن الشعر كانت مسئلة فلا شيء فيها، ولو شك في كونها نابتة أو لا، فالأقرب الفدية.

١. لم يثر على هذا القول للعلامة ولكن حكاه عن الشافعي في تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ١٥ قال فيه: وإن كان جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عندما.. وقال الشافعي، يجب عليه الفدية؛ لأنه إلتلاف، فاستوى عمد وخطأ.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٣٦١، باب المحرم يحتجم أو...، ج ١٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ١١٧٤، ورواه مرسل في الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٦.

٣. الخلاف، ج ٢، ص ٣١١، المسألة ١٠٢.

٤. قال بالجواز في الخلاف، ج ٢، ص ٣١١، المسألة ١٠٢، وبعدم الجواز في تهذيب الأحكام ج ٥، ص ٣٤٠، دليل الحديث ١١٧٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٣٦١، باب المحرم يحتجم أو...، ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٤٠، ح ١١٧٩، ورواه مرسل في الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٨.

٦. من القائلين به العلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ٢، ص ٦٧، الرقم ٢٤٦٥.

السادس: لا يجوز التكفير قبل الحلق على الأصح.
 السابع: لو أفتاه مفت بالحلق فلا شيء عليه. والأقرب عدم ضمان المفتي أيضاً.
 ولو أفتاه بالقلم فأدعى فعلى المفتي شاة.
 والظاهر أنه لا يشترط إحرام المفتي، ولا كونه من أهل الاجتهاد.
 ولو تعدد المفتي دفعة فالأشبه التعدد عليهم. ولا دفعة على الأول. ويحتمل
 التعدد. والأقرب قبول قول القالم في الإدماء.
 ولو أفتى غيره فقلم السامع فأدعى فالظاهر الكفارة أيضاً. ولو تعدد الإدماء فلا
 شيء على المفتي.
 ولو أفتاه بالإدماء فأدعى، أو بغيره من المحظورات احتمل الضمان؛ لما روي أن
 «كل مفت ضامن»^١.

[الترك] السادس عشر: قتل هوائم الجسد كالقمل، سواء كان على الثوب أو
 البدن. وحور^٢ في المبسوط^٣، وتبعه ابن حزم^٤ قتل على البدن^٥. وكذا البرغوث. قال
 الشيخ: فإن ألقى القمل عن جسمه فدى^٦، والأولى أنه لا يفرص له ما لم يؤذ. ومنع
 في النهاية من قتل المحرم البق والبرغوث، وشبههما في الحرم. وإن كان محلاً في
 الحرم فلا بأس^٧.

وأوجب المرتضى في قتل القملة أو الرمي بها كف طعام^٨. والذي في صحيح
 حماد بن عيسى: «يطعم مكانها طعاماً»^٩.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٠٩، باب أن المفتي ضامن، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣٠.

٢. في بعض النسخ: «جوزة».

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٩.

٤. الوسيلة، ص ١٦٣.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٩.

٦. النهاية، ص ٢٢٩.

٧. جمل العلم والعمل، ص ١١٨.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٦، ح ١١١٥٨، الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٦٥٩.

وفي صحيح معاوية بن عمار: «لا شيء فيها»^١. وأنه: «لا بأس بقتل النمل والبق والقمل في الحرم»^٢.

وروى هو أيضاً عن الصادق عليه السلام: «أتى قتل الدواب كلها إلا الأفعى والعقرب والفأرة»^٣.

ويجوز تحويلها من مكان إلى آخر من جسده، وإلقاء القراد، والحلم عن نفسه وبغيره. وقال الشيخ لا يلقي الحلم عن غيره، ولا يجوز فعل شيء من ذلك^٤.

السابع عشر: الاكتحال بالسواد للرجل والمرأة، وفي الخلاف: يكره^٥. والذي في صحيح معاوية: لا يكتحل المحرم إلا من علة^٦. وروى حريز في الصحيح: لا يكتحل المحرم بالسواد؛ لأنه زينة^٧. وقال البيهقي: «الحاج أشعث أغبر»^٨.

الثامن عشر: الجناء للزينة على قول^٩؛ لأنه رينة. والكراهية مشهورة؛ لصحيح ابن سنان^{١٠}؛ حيث أطلقت استعماله وحملت على غير الزينة^{١١} وحكم ما قبل الإحرام إذا قارنه حكمه.

التاسع عشر: النظر في المرأة لصحيح حماد^{١٢} ومعاوية^{١٣} معللاً بالزينة وقال

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٢، باب المحرم ينظر الدواب عن نفسه، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٧، ح ١١٦٦، الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٦٦٤.

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢٢٨٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٢٧٧-١٢٧٦.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٣، باب ما يجوز للمحرم قتله، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٥-٣٦٦، ح ١٢٧٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٨، ذيل الحديث ١١٦٦.

٥ الخلاف، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ١٠٦.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٣.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٥.

٨ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٩٣، ح ٩١٠٩-٩١١٠، تفاوت.

٩ من القائلين به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٠٢، المسألة ٦٣.

١٠ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٦، باب الطيب للمحرم، ج ١٨، الفقيه، ج ٢، ص ٣٥١، ح ٢٦٧٠، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ١٠١٩، الاستبصار، ج ٢، ص ١٨١، ح ٦٠٠.

١١ راجع مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٠٣، المسألة ٦٣.

١٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٩.

١٣ الكافي، ج ٤، ص ٣٥٧، باب ما يكره من الرينة للمحرم، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٣٠.

القاضي^١، وابن حمزة: يكره^٢. تبعاً للشيخ في الخلاف^٣.
 العشرون: الحجامة إلا مع الحاجة في الأظهر؛ لرواية الحسن الصيقل^٤. وقال في
 المبسوط: يجوز للمعمر أن يحتجم ويفتصد^٥. وقال في الخلاف - وتبعه ابن حمزة^٦ -:
 يكره^٧. وهو في صحيح حرير^٨. وفي حكم الحجامة القصد وإخراج الدم ولو
 بالسواك، أو حك الرأس.
 وفدية إخراج الدم شاة. ذكره بعض أصحاب المناسك^٩. وقال الحلبي: في حك
 الجسم حتى يدمي مد طعام لمسكين^{١٠}.
 الحادي والعشرون: الجدل، وهو قول «لا والله، وبلى والله» ففي الثلاث
 صادقاً شاة، وكذا ما زاد ما لم يكفر، وفي الواحدة كذباً شاة، وفي الاثنين بقرة ما
 لم يكفر، وفي الثلاث بدنة ما لم يكفر، قيل: ولو زاد على الثلاث فبدنة ما لم يكفر^{١١}.
 وروى محمد بن مسلم: إذا جادل فوق مرتين مخطئاً فعليه بقرة^{١٢}.
 وروى معاوية: «إذا حلف ثلاث أيمان في مقام ولاء فقد جادل فعليه دم»^{١٣}.
 وقال الحمصي الجدل فاحشة، إذا كان كاذباً أو في معصية فإدا قاله مرتين
 فعليه شاة

١. المذهب، ج ١، ص ٢٢١

٢. الوسيلة، ص ١٦٤

٣. الخلاف، ج ٢، ص ٣٦٩، المسألة ١١٩

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٦، ح ١٠٤٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦٠٨

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٥٤

٦. الوسيلة، ص ١٦٣

٧. الخلاف، ج ٢، ص ٣١٥

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٨، ح ٢٦٥٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٦، ح ١٠٤٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦١٠

٩. لم يشر عليه

١٠. الكافي في الفقه، ص ٢٠٤

١١. من القائلين به المفيد في المقعة، ص ٤٣٥

١٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ١١٥٣

١٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ١١٥٢

وقال الحسن:

من حلف ثلاث أيمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل وعليه دم - قال - وروي:
أنَّ المحرمين إذا تجادلا على مصيب مهما دم شاة، وعلى المخطئ بدنة^١.

فروع ثلاثة:

الأول: خصَّ بعض الأصحاب الجدل بهاتين الصيغتين^٢ والقول بتعديته إلى ما
يسمى بيميناً أشبه.

الثاني: لو اضطرَّ إلى اليمين لإثبات حق أو نفي باطل فالأقرب حوازه وفي
الكفارة ردّد، أشبه الانتفاء.

وقال ابن الجنيد: يعفى عن اليمين في طاعة الله تعالى، وصلة الرحم ما لم يدأب
في ذلك^٣، وارتضاء الفاضل^٤.

وروى أبو بصير في المتحالمين على عمل «لا شيء»: لأنه إنما أراد إكرامه، إنما
ذلك على ما كان فيه معصية^٥ وهو قول الجعفي.

الثالث: لا كفارة في اللغو من ذلك؛ لأنه في معنى الساهي.

الثاني والعشرون: الفسوق، وهو لكذب والسباب؛ لصحيح معاوية^٦. وفي
صحيح علي بن جعفر: «هو الكذب ولمعاخرة»^٧. وتحصيص ابن البرّاج بالكذب
على الله ورسوله والأنمة^٨، وقول مفيد: إن الكذب يفسد الإحرام^٩، ضعيفان.

١. لم يثر على من حكاه عنه متقدماً على الشهيد، ومن تأخّر عنه حكاه عن الشهيد في الدروس الشرعية.

٢. منهم الشيخ في النهاية، ص ٢١٩؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١١١، المسألة ٧٨.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١١١، المسألة ٧٨.

٤. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١١١، المسألة ٧٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٣٢٨، باب ما ينبغي تركه للمحرم...، ج ١٠٥ الفقه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٥٩٤.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٣٢٧-٣٢٨، باب ما ينبغي تركه للمحرم...، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٦-٢٩٧، ح ١٠٠٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٥.

٨. المهذب، ج ١، ص ٢٢١.

٩. المقبلة، ص ٤٣٢.

ولا كفارة في الفسوق سوى الكلام الطيب في الطواف والسعي، قاله الحسن^١.
وفي رواية علي بن جعفر: «يتصدق»^٢.
الثالث والعشرون: قلع الضرس وفيه دم، والرواية به مقطوعة^٣. وقال ابن بابويه^٤
وابن الجنييد: لا بأس به مع الحاجة^٥. ولم يوحى شيئاً.

[١٠٢]

درس

يكره الإحرام في الثياب الوسخة وإن كانت طاهرة، ولو عرض الوسخ في الأثناء
بلا نجاسة لم تغسل.
ويستحب الإحرام في القطن المحض الأبيض، ويكره في الثياب المصبوغة،
ويتأكد السواد، وحرمة الشيخ^٦. وابن حمزة^٧ لرواية الحسين بن المختار^٨.
ويكره أيضاً النوم على المصبوغة، ولئس الثياب المخلعة، ودخول الحمام،
وتدليك الجسد فيه وهي غيره، ولو في الطهارة، وغسل الرأس بالسدر والخطمي،
وتلبية مناديه، بل يقول: يا سعد، أو: ينعديك^٩.
واستعمال الرياحين، وخطبة النساء، والمبالغة في السواك، وفي ذلك الوجه
والرأس في الطهارة، والهذر من الكلام، والاعتسال للتبرّد، وحرمة الحلبي^{١٠}.

١ لم نشر على من حكاه عنه مقدّمًا على الشهيد، ومن تأخر عنه حكاه عن الشهيد في الدروس الشرعية.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨٥، ح ١٣٤٤

٤ المقنع، ص ٢٣٤.

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٤، ص ١٩٣، المسألة ١٥٠

٦ النهاية، ص ٢١٧

٧ الوسيلة، ص ١٦٣

٨، الكافي، ج ٤، ص ٣٤١، باب ما يلبس المحرم من الثياب و ١٢: الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٢٦٠٤؛ تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١٤

٩، هي بعض النسخ، «يا سعديك».

١٠ الكافي في الفقه، ص ٢٠٣

ويستحب حك الرأس بأطراف الأصابع لا بالأظفار؛ لرواية أبي بصير^١. ويجوز له التخلل ما لم يذم. ولو كان متبداً، فلا يمس على رأسه الماء إلا من الاحتلام. ويكره الاحتباء للمحرم، وفي المسجد الحرام ويكره له المصارعة أيضاً؛ خوفاً من جرح أو سقوط شعر.

ويجوز حك الجرب وإن سال منه الدم في رواية عمار^٢.

ويجوز للمحرم أن يؤذّب عبده إلى عشرة أسواط.

ويحرم قلع شجر الحرم على المحرم والمحل. وحده بريد في بريد. ففي الكبيرة بقرة، وفي الصغرة شاة، وفي الأغصان لقيمة ونقل في الخلاف الإجماع فيه^٣. وأطلق ابن الجنيّد القيمة في القلع^٤، وقال الحلبي: في قلع الشجرة شاة، وفي بعضها ما تيسر من الصدقة^٥، وظاهر ابن إدريس لا كفارة^٦.

والذي رواه سليمان بن خالد: «لا يسرع من شجر مكة شيء إلا النخل وشجر الماكهة»^٧.

وروي مرسلًا إذا كان في داره شجره فنزعها ببقرة^٨.

ويحوز قطع عودِي المَخَالَة؛ لرواية زرارة أن النبي ﷺ رخص فيهما^٩.

ويكفي في تحريم الشجرة كون شيء منها في الحرم، سواء كان أصلها أو فرعها؛ لرواية معاوية^{١٠}.

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٥، باب أدب المحرم، ج ١

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٧، باب أدب المحرم، ج ١٢

٣ الخلاف ج ٢، ص ٤٠٨، المسألة ٢٨١

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٩٠، مسألة ١٤٥

٥ الكافي في الفقه، ص ٢٠٤

٦ المراتب، ج ١، ص ٥٥٤

٧ الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ج ٢٣٤٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٩، ج ١٣٢٤

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨١، ج ١٣٣١

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨١، ج ١٣٣١

١٠ الكافي، ج ٤، ص ٢٣١، باب شجر الحرم، ج ٤، حقه، ج ٢، ص ٢٥٤، ج ٢٣٤٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٩، ج ١٣٢١

وفي النهاية: لا بأس بقلع ما أنبتته الإنسان في الحرم^١. وفي الخلاف: لا ضمان فيما ينبت الآدمي في العادة وإن أنبتته الله، وكذا لا ضمان فيما أخذه الآدمي من الحل فأنبتته في الحرم^٢.

ويجب إعادة المقلوعة إلى مفرسها أو غيره، فإن جفت وجبت الكفارة وإلا سقطت، ويجوز أخذ ما حفر من الشجر وإن كان متصلاً بالرطب

ويحرم نزع الحشيش إلا الإذخر، ولا يحرم رعيه، لصحيح حريز^٣. وقال ابن الجنيد: لا أختار رعيه؛ لأن البعير ربما نرعه من أصله، ويجوز حصده إذا بقي أصله^٤. وفي صحيح ابن أبي نجرم ومحمد بن حمران: «أما شيء تأكله الإبل فليس به بأس أن تنزعه»^٥. وأسند الشيخ السري إلى الإبل^٦.

ولو قلنا بتحريم نزعه فلا كفارة فيه سوى الاستغفار. ومال الفاضل إلى وجوب القيمة^٧.

ولو اقتتل اثنان في الحرم فعلى كل واحد دم عند الشيخ^٨، لرواية أبي هلال عن الصادق عليه السلام^٩.

لواحق:

كلّ مُحَرَّم أكل أو لبس الممنوع منه فعليه شاة، وتعمّد الكفارة باحتلاف الجنس.

١ النهاية، ص ٢٢٤

٢ الخلاف، ج ٢، ص ٤٠٧، المسألة ٢٨٠

٣ الكافي ج ٤، ص ٢٣١، باب شجر الحرم، ح ١٥ عليه، ح ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٢٤٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨١، ح ١٣٢٩.

٤ حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٩١ مسألة ١٤٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٠، ح ١٣٢٨

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨١، دليل الحديث ١٣٢٨

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٩١-١٩٢، المسألة ١٤٦، وراجع منتهى المطلب، ج ١٢، ص ١٣٣.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٤، دليل الحديث ١٣٤٢

٩ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٧، باب أدب المحرم، ح ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٤-٣٦٥، ح ١٦١٨، وص ٣٨٥، ح ١٣٤٣.

وبتكرّر الوطء. أمّا الحلق والقلم فتتعدّد بتعدّد الوقت، وإلا فواحدة. وكذا الاستمتاع باللبس والطيب والقُبلة.

ولا فرق في التعدّد بين التكبير عن لأوّل أو لا، قاله في المبسوط^١. وأنكر ابن حمزة تكرّر الكفارة بتكرّر الجماع المفسد^٢. والمحقق جعل تعدّد الكفارة في الحلق تابعاً لتغاير الوقت، وفي اللبس وطيب تابعاً لتغاير المجلس^٣. وتبع في اللبس النهاية^٤. وفي رواية محمد بن مسلم في اللبس: «لكلّ صنف فداء»^٥. ولا كفارة على الجاهل والناسي إلا في الصيد ونقل الحسن. أن الناسي فيه لا شيء عليه^٦.

ومحل الذبح والنحر والصدقة مكّة، إن كانت الجنابة في إحرام العمرة وإن كانت متعة؛ ومنى، إن كان في إحرام الحجّ، وحور الشخّ إحراح كفارة غير الصيد بمعنى وإن كان في إحرام العمرة^٧ وألحق ابن حمزة^٨ وابن دريس عمرة التمتع بالحجّ في الصيد^٩. ويستحبّ كونه بالحزورة^{١٠} - بحضف الواو - بفناء الكعبة. وحور الشخّ فداء الصيد حيث أصابه، واسحبّ ما حيره إلى مكّة^{١١}؛ لصحيحة معاوية بن عمار^{١٢}

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٥١

٢ الوسيلة، ص ١٦٥ - ١٦٦

٣ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧٢ - ٢٧٣

٤ النهاية، ص ٢٣٤

٥ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٨ باب ما يجب فيه الفداء. ح ٢ الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٢٦٢٥ تهذيب الأحكام،

ج ٥، ص ٢٨٤، ح ١٣٤٠

٦ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٩٧، المسألة ١٤٨

٧ النهاية، ص ٢٢٦ المبسوط، ج ١، ص ٣٤٥

٨ الوسيلة، ص ١٧١

٩ السرائر، ج ١، ص ٥٦٤

١٠ الحزورة، موضع عند باب الحياطين، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٣٨٠، «حزورة».

١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٣، دليل الحديث ١٢٠، لا تبصر، ج ٢، ص ٢١٢، دليل الحديث ٧٢٣ وفيهما؛ فإنّ الأصل أن يقديه من حيث أصابه.

١٢ الكافي، ج ٤، ص ٢٨٤، باب المحرم بصيد الصيد من. ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٣، ح ١٣٠١،

الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٤

وفي رواية مرسلّة: ينحر الهدي الواجب في الإحرام حيث شاء إلا فداء الصيد فبمكّة^١.
وقال الشيخ في الخلاف:

كلّ دم يتعلّق بالإحرام كدم المتعة، وقران، وجزاء الصيد؛ وما وجب بارتكاب
معظورات الإحرام إذا أحصر، جاز له أن ينحر مكانه، في حلّ أو حرّم، إذا
لم يتمكن من إنفاذه بلا خلاف^٢.

[١٠٣]

درس

يحب الطواف في العمرة والحجّ والكلام في مقدّماته وكيفيّته وأحكامه.

الأوّل [في مقدّماته]:

يستحبّ للمتمتع وغيره الغسل عند دخول الحرم، ومضغ الإذخير، والمشي حافياً
ونعله بیده، والدعاء عند دخوله. فإذا أراد دخول مكّة (زادها الله شرفاً) اغتسل من
بئر ميمون بالأبطح، أو بئر عبد الصمد، أو فتح، أو غيرها. ولو تعذر اغتسل بعد
دخوله. ولو أحدث بعد غسله أعاده.

ودخول مكّة من أعلاها من عقبة المديّنين، والخروج من أسفلها من ذي طوى،
داعياً حافياً بسكينة ووقار.

ويستحبّ عندنا دخوله من ثنية كداء - بانفتح والمدّ - وهي التي ينحدر منها إلى
الحجون مقبرة مكّة، ويخرج من ثنية كدّى - بالضمّ والقصر منوّناً - وهي بأسفل
مكّة. والظاهر أنّ استحباب الدخول من الأعلى والخروج من الأسفل عامّ. وقال
الفاضل: يختصّ بالمديني والشامي^٣، وفي رواية يونس بن يعقوب إيماء إليه^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ٢٨٤، باب المحرم يصيد الصيد من ١، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٤، ح ١٣٠١

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٤٢٨، المسألة ٣٣٥

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٨٠، المسألة ٤٤٥

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٩٩، باب دخول مكّة، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩٨، ح ٣٢١

ويعتسل لدخول المسجد الحرام، وأوجبه الحنفى. ويدخله حافياً خاضعاً خاشعاً من باب بنى شيبة ليظاً هبل، ويقف عنده داعياً مصلياً على النبي وآله عليهم السلام، فإذا دخل المسجد استقل الكعبة الشريفة ورفع يديه ودعا بالمقول

ويجب قبله أربعة أشياء: إزالة النجاسة عن الثياب والبدن. وفي الغفو عما يعفى عنه في الصلاة نظر. وقطع ابن دريس^١، والفاضل بعدمه^٢، وكره ابن الجنيد^٣ وابن حمزة الطواف في الثوب المحس^٤؛ رواية البرزطي إجراء الطواف في ثوب فيه دم لا يعفى عن مثله في الصلاة^٥.

وستر العورة. والتوقف فيه لا وجه له^٦.

والختان في الرجل مع مكة ويظهر من ابن دريس التوقف فيه^٧. والطهارة من الحدث وتجزئ طهارة لمستحاضة، والتميم مع تعدد المائتة على الأصح

ولا يشترط طهارة الحدث في الطواف المندوب، خلافاً للحلى^٨، وخصوص رواية رزاره^٩، وعبد الدالة عليه^{١٠} تدفع بحسكه بعموم كون «الطواف بالبيت صلاة»^{١١}.

ولا يشترط في الطواف المشي، فيجوز راكباً اختياراً على الأصح، ومنع

١ السرائر، ج ١، ص ٥٧٤

٢ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢١٣، المسألة ١٦٦

٣ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢١٣، المسألة ١٦٦

٤ الوسيلة، ص ١٧٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٦-١٢٧، ح ٤١٦ ورواها مرسلة في الفقيه، ج ٢، ص ٥٢١-٥٢٢، ح ٣١٢٣

٦ يظهر التوقف من العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢١٥، المسألة ١٦٨

٧ السرائر، ج ١، ص ٥٧٤

٨ الكافي في الفقه، ص ١٩٥

٩ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٠، باب من طاف على غير وضوء، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١٦، ح ٣٧٨

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٧٦٢

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١٧، ح ٣٨٢-٣٨٣، استبصار ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٦ و٧٦٧

١١ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤٤، باب الكلام في الطواف سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٢٩، ح ٢٩١٩

ابن زهرة^١ مدفوع بفعل النبي ﷺ^٢.

ويجب في المشي المعهود، فلو مشى على أربع لم يجزئه، ولو نذره فالعروي وجوب طوافين^٣. ولو تعلّق نذره بطواف التّسكع فالأقرب البطلان، وظاهر القاضي الصّحّة، ويلزمه طوافان^٤، وأطلق ابن دريس البطلان^٥، ومال إليه المحقّق إن كان الناذر رجلاً^٦.

فرع: لو عجز عن المشي إلّا على الأربع فالأنثى فعله، ويمكن تعيّن الركوب؛ لثبوت التّعبّد به اختياراً.

الثاني في الكيفيّة. وتشتمل على واجب وتنب

فالواجب اثنا عشر:

[أولها] ٧: النّية. ولا بدّ من قصد القرية، وكونه طواف عمرة أو حجّ، وطواف النساء أو غيره، لوجوبه أو نديه.

وظاهر بعض القدماء أنّ نية الإحرام كافية عن خصوصيات نيات الأفعال. نعم، يشترط أن لا ينوي بطوافه غير التّسكع إجمالاً. ويجب استدامة حكمها إلى الفراغ. وثانيها: مقارنتها لأوّل جزء من الحجر الأسود، بحيث يكون أوّل بدنه بإزاء أوّل الحجر حتّى يمرّ عليه كلّه بجميع بدنه. ولا يشترط استقباله ثمّ الانحراف، بل يكفي جعله عن اليسار ابتداءً.

وثالثها: البدء بالحجر، فلو ابتدأ بغيره فلنقوّ حتّى يأتيه فيجدد عنده النّية.

١ غنية التزوع، ج ١، ص ١٧٦.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٩، باب تولّد الطواف، ح ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ٢٨٢٠.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٩، باب تولّد الطواف، ح ١٨، الفقيه، ج ٢، ص ٥٢١، ح ٣١٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥،

ص ١٢٥، ح ٤٤٦.

٤ المهدّب، ج ١، ص ٢٣١.

٥ السرائر، ج ١، ص ٥٧٦.

٦ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٤٦.

٧ أضواء لاقتضاء السياق.

ورابعها: الختم به، فلو نقص خطوة أو أقل من ذلك لم يحزى، ولو زاد عليه متعمداً بطل ولو خطوة.

وخامسها: إكمال السبع، من الحجر إليه شوط.

وسادسها: إدخال الحجر في طوافه، فلو طاف فيه أو مشى على حائطه لم يحزى، سواء قلنا بأنه من البيت - كما هو المشهور - أو لا، كما في رواية زرارة عن الصادق عليه السلام^١، وقطع به الصدوق^٢ ولو جعل يده على جداره فالأولى المنع، أمّا لو مس خارج الجدار منه لم يضر.

ولو اختصر شوطاً في الحجر ففي إعادته وحده أو الاستئناف روايتان^٣، ويمكن اعتبار تجاوز النصف هنا، وحينئذ لو كان السامع كفاء إتمام الشوط من موضع سلوك الحجر.

وسابعها: الطواف بين البيت والمقام، فلو أدخله لم يصح في المشهور وجوز ابن الحبيد الطواف خارج المقام عند الضرورة^٤؛ لرواية محمد الحلبي: «ما أرى به بأساً، ولا تفعله إلا أن لا يجد منه بدءاً»^٥، ويجب مراعاة قدره من كل جانب وثامنها: أن يكون البيت على يساره، فلو استنكبه بوجهه أو ظهره، أو جعله على يمينه بطل.

وتاسعها: خروجه بجميع يده عن البيت، فلو مشى على شاذروانه - أي أساسه - بطل. ولو كان يمس الجدار بيده أو بدنه وهو خارج عنه في مشيه، فالأقرب البطلان. وعاشرها: حفظ عدده، فلو شك في لقيصة بطل مطلقاً. وقال علي بن بابويه^٦

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٣.

٢. راجع الفقيه، ج ٢، ص ١٩٣، ديل الحديث ٢١١٩.

٣. ما دلّت على إعادة الشوط وحده مروية في الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٨٠٨، وتهذيب الأحكام، ج ٥،

ص ١٠٩، ح ٣٥٣، وما دلّت على وجوب الاستئناف مروية في الكافي، ج ٤، ص ٤١٩، باب من طاف واحتصر

في الحجر، ج ٢، الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٨ - ٣٩٩، ح ٢٨٠٩.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٠٠، المسألة ١٥٤.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٨١١.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٠٢ - ٢٠٤، المسألة ١٥٩.

وجماعة: بنى^١ على الأقل^٢، والأوّل أشهر. ولو شك في الزيادة ولمّا يبلغ الركن بطل، ولو بلغ الركن قطع وصحّ طوافه، ولو شك بعد فرائعه لم يلتفت مطلقاً.

ولو كان الطواف نفلاً وشك في أثنائه بنى على الأقل. ويجوز الإخلاء إلى غيره في الحفظ، فإن شكاً جميعاً فكما قلنا. ولو اختلف شكهما اعتبر حكم شك الطائف.

وحادي عشرها: الموالاة فيه، فلو قطعه في أثنائه ولمّا يطفأ أربعة أعاد، سواء كان لحدث أو خبث، أو دخول البيت، أو صلاة فريضة على الأصح، أو نافلة، أو حاجة له، أو لغيره أم لا

أمّا النافلة فيبني فيها مطلقاً. وجوز العلبي البناء على شوط إذا قطعه لصلاة فريضة^٣. وهو نادر، كما ندر فتوى النافع بذلك وإضافته للوتر^٤.

وإنما يباح القطع لفريضة أو نافلة بخلاف هونها. أو دخول البيت، أو ضرورة، أو قضاء حاجة مؤمن. ثم إذا عاد بنى من موضع القطع ولو شك فيه أخذ بالاحتياط. ولو بدأ من الركن قبل: جاز^٥. وكذا لو استأنف من رأس يحرى في رواية ذكرها الصدوق^٦.

وفي مراسيل ابن أبي عمير: إذا قطعه لحاجة له، أو لغيره، أو لراحة جاز وبني وإن نقص عن المصنف^٧.

وثاني عشرها: الركعتان في مقام إبراهيم عليه السلام حيث هو الآن. فلو صلى حيث كان، أو في غيره لم يصح. ولو منعه زحام أو غيره صلى خلفه، أو إلى جانبه.

١. في أكثر النسخ: «يبنى».

٢. منهم المصنف في المقتعة، ص ٢٤٤٠، وأبو الصلاح في التكملة في الفقه، ص ١١٩٥ وحكاية عن ابن الجوزي العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٠٤. المسألة ١٥٩

٣. التكملة في الفقه، ص ١٩٥.

٤. المختصر النافع، ص ١٦٦

٥. من القائلين به العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٨٧، الرقم ٢٠٣١.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٢٨٠٠

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٣-٣٩٤، ح ٢٧٩٧

وتقل الشيخ استحباب الركعتين^١، وهو شاذ، وجوز في الخلاف فعلهما في غير المقام^٢. وصرح الحلبي بفعلهما حيث شاء من المسجد الحرام مطلقاً^٣، وكذا قال ابن بابويه في ركعتي طواف النساء خاصة^٤ والأول أشهر. أمّا ركعتا طواف النفل فحيث شاء من المسجد.

ولو نسي الركعتين رجع إلى المقام، فإن تعذر فحيث شاء من الحرم، فإن تعذر فحيث أمكن من البقاع

وروى ابن مسكان مقطوعاً^٥، ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: الاستسابة فيهما^٦، واختاره في المبسوط^٧، وتبعه الفاضل^٨. والأول أظهر.

والجاهل كالناسي لو تركهما، للنص^٩، ورويت رخصة صلاتهما بمنى^{١٠}. ولو مات قضاهما الولي

ولا نكره ركعتا المريضة في وقت من الخمسة على الأظهر، وينبغي المبادرة بهما؛ لقول الصادق عليه السلام: «لا تؤخرهما ساعة، إذا طفت فصل»^{١١}.

١. الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ١٢٨، حكاه لأحد قولي الشافعي

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ١٢٩

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٨

٤. حكاه عن علي بن بابويه الملامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٢١٥-٢١٦، المسألة ١٦٩، وقال به الصدوق في المقنع، ص ٢٨٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤٠، ح ١٤٦٢، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١٢

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧١، ح ١٦٥٢

٧. لم يثر على هذا القول في المبسوط، ولكن قال في المبسوط، ج ١، ص ٣٦، والنهاية، ص ٢٤٢. فإن خرج من مكة وقد سي ركعتي الطواف، فإن أمكن الرجوع إليها رجع وصلى، وإن لم يمكن الرجوع صلى حيث ذكر ولا شيء عليه.

٨. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٨٢، الرقم ٢٠٠٨

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٨-٤٠٩، ح ٢٨٣٦

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٨، ديل الحديث ٢٨٣٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٧١، ح ١٦٥٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٦

١١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤١، ح ١٤٦٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨٢٠

تنبيه: معظم الأخبار وكلام الأصحاب ليس فيها الصلاة في المقام، بل عنده، أو خلفه^١.

وعن الصادق عليه السلام: «ليس لأحد أن يصلّيها إلا خلف المقام»^٢.
 أمّا تعبير بعض الفقهاء بالصلاة في المقام^٣ فهو مجاز؛ تسمية لما حول المقام باسمه؛ إذ القطع بأن الصخرة التي فيها أثر قدمي إبراهيم عليه السلام لا يصلّي عليها، ولا خلاف في عدم جواز التقدّم عليها، والمنع من استدبارها.

{ ١٠٤ }

درس

والمستحبّ فيه أربعة عشر:

أولها: المبادرة بالطواف كما يدخل للمسجد؛ لأنّه من تحيته، إلا أن يدخل والإمام يصلّي. أو قد قربت الإقامة فيصلّي مع الإمام وكذا لو دخل وقت الصلاة الواحدة قدّمها. قال الشيخ: وكذا لو حاف فوت صلاة الليل أو ركعتي العجر فإنّه يقدّمها^٤. ولو كان عليه فريضة فائتة قدّمها، قاله ابن الجنيّد، قال ولا يصلّي تطوعاً حتّى يطوف^٥.
 وثانيها: استقبال الحجر في ابتدائه بجميع بدنه، والدعاء والتكبير، والحمد والثناء.
 وثالثها: استلام الحجر ببطنه وبدنه أجمع، فإن تعذّر فبيده، فإن تعذّر أشار إليه بيده، يفعل ذلك في ابتداء الطواف وفي كلّ شوط. والأقطع بموضع القطع، فإن قطعت من المرفق استلمه بشماله، رواه المكوني، عن عليّ عليه السلام^٦.

١ راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٤٢٢-٤٢٦، الباب ٧١-٧٣ من أبواب الطواف.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٧، ح ٤٥١، وص ٢٨٥، ح ٩٦٩.

٣ كالشيخ في النهاية، ص ٢٤٢؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٤٢؛ والعلامة في منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٠٩.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٥٦.

٥ لم نثر على من حكاه عنه متقدماً على الشهيد.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٤١٠، باب الطواف واستلام الحجر، ح ١٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٥.

ورابعها: تقبيله، وأوجبه سكرًا^١. ولو لم يتمكن من تقبيله استلمه بيده، ثم قبلها. ويستحب وضع الخد عليه، وليكن ذلك في كل شوط، وأقله الفتح والختم، وليقل: أمانتي أدبته، وميثاقي تعاهدته، لتشهد لي بالموافاة، آمنت بالله، وكفرت بالجبوت والطاعوت واللات والعزى، وعباده كل نذ يدعى من دون الله وطاف النبي ﷺ على راحلته، وكان يستلم الحجر بمخجنه^٢. وروي: «أنه كان يقبل المخجن»^٣.

ولو خاف أن يؤذي أو يؤذى ترك الاستلام. رواه حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام^٤.

وخامسها: استلام الأركان كلها، وكدها العراقي واليماني، وتقبيلهما؛ لأنهما على قواعد إبراهيم عليه السلام وأوجب سكر استلام اليماني^٥. ومنع ابن الجنيد من استلام الشامي والغربي^٦. ويدفعه ما صح عن الصادق^٧، والرضا عليه السلام^٨.

وسادسها: الاقتصاد في مشيه على الأشهر وقال الحسن: الرمل^٩ فعل العامة^{١٠}. وقال ابن الجنيد: لا ترمل فيه، لأن فيه أذى الطائفين^{١١}. وقال الصدوق: قارب بين خطاك^{١٢}. وفي رواية ابن سينا: «مشي بين المشين»^{١٣}. وفي المسوط: يرمل ثلاثاً

١. المراسم، ص ١١٠.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ٢٨٢٠.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ٢٨٢١.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٠٩، باب الطواف واستلام الأركان، ح ١٧.

٥. المراسم، ص ١٠٥.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ص ٢٠٩، المسألة ١٦٣.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٠٨، باب الطواف واستلام الأركان، ح ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٢.

الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٧٤٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤٣.

٩. الرمل - هاتريك - الهرولة. لسان العرب، ج ١١، ص ٢٩٥، رمل.

١٠ و ١١. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٩٩، المسألة ١٥٣.

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١.

١٣. الكافي، ج ٤، ص ٤١٣، باب حذ المشي في الطواف، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٢.

ويمشي أربعاً في طواف القدوم؛ اقتداءً بالنبي ﷺ^١.

فروع:

على قوله ﷺ^٢، وهي عشرة:

الأول: الرَّمْل هو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى دون الوثوب والعُدْو، ويسمى الخَبَب.

الثاني: إنما يستحب على القول به في لثلاثة الأول، وأما الأربعة الأخيرة فمتوسط.

الثالث: لا فرق في الرَّمْل بين الركنين ليماتين وغيرهما عندنا.

الرابع: لو ترك الرَّمْل في شوط أتى به في شوطين، وكذا لو ترك في شوطين أتى به في الثالث، ولو تركه في الثلاثة لم يقضه فيما بعدها، عمداً كان أو سهواً.

الخامس: لو كان محمولاً رَمَلَ به الحامل، ولو كان راكباً حَرَك دابته

السادس: لا رمل على المرأة ولا الخنثى ولا المريض. قال الشيخ: ولا على من يحمله، أو يحمل الصبي^٣.

السابع: لو تعذر الرمل في موضع من المطاف رَمَلَ في غيره.

ولو احتاج إلى التباعد عن البيت ففي ترجيحه تحصيلاً للرمل على التداني من البيت نظراً؛ من حيث إن الرَّمْل فصيلة تتعلق بنفس العبادة، والقرب بموضعها ومراعاة ما يتعلق بنفسها أولى؛ ومن الخلاف في الرمل دون القرب.

الثامن: لو أدى رَمَله إلى أذاه أو أذى الغير ترك قطعاً. ولو أدى إلى مزاحمة النساء فالأقرب تركه أيضاً خوف الفتنة.

التاسع: لو تعذر الرَّمْل وأمكن التحرك في مشيه مشيراً إلى حركة الرَّمْل احتمل الاستحباب.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٥٦.

٢ أي قول الشيخ في المبسوط.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٥٦.

العاشر: ظاهر كلام الشيخ أنه يسنُّ في طواف القدوم، سواء كان واجباً أو ندباً، وسواء كان عقيب سعي - كما في طواف العمرة المتمتع بها وطواف الحجّ المقدم - أم لا، كما في طواف الحاج مفرداً إذا قدم ندباً فلا رمل في طواف النساء والوداع إجماعاً، ولا في طواف الحجّ تمتعاً، ولا فيه إفراداً إذا كان المفرد قد دخل مكة أولاً، ولو لم يكن دخل مكة حتى وقف، رمل في طواف الحجّ؛ لأنه قادم الآن.

ويمكن أن يراد بطواف القدوم الطواف المستحب للحاج مفرداً أو قارناً على المشهور إذا دخل مكة قبل الوقوف، كما هو مصطلح العامة، فلا يتصور في حقّ المكي، ولا في المعتمر متعة أو مفرداً، ولا في الحاج مفرداً إذا أخر دخول مكة عن الموفقين، فحينئذ يرمّل في الطواف المستحب للقدوم لا غير. ولكن الأقرب الأول؛ لأن المعتمر قادم حقيقة إلى مكة، وكذا الحاج إذا أخر دخولها، ويدخل طواف القدوم تحت طوافه.

وأما اشتراط السعي بعده فليس في كلامه دليل عليه. والفائدة أنه لو طاف للقدوم ولم يرد السعي بعده، لا يؤمّل إن شرطنا تعقّب السعي، ولو رمل لم يتأدّ المستحب، ويؤمّل إذا طاف لحجّة لاستعقب السعي، ولو ترك الرمل في طواف يعقبه السعي ثم عاد إلى مكة لطواف الحجّ، لم يرمّل فيه. ولو أشأ المكي حجّه من مكة لم يرمّل؛ إذ لا قدوم له، وإن اعتبرنا تعقّب السعي رمل إن يعقبه.

وسابعا^١: التّداني من البيت، ولا يبالي بقلّة الحطى معه وكثرتها مع البعد. وثامنها: المشي فيه لا الركوب وإن جاز. وقال ابن الجنيد: من طيف به فسحب رجله على الأرض، أو مسّها بهما كان أصح^٢. ومستنده ما روي من أمر الصادق عليه السلام وفعله ذلك في رواية أبي بصير^٣

١ أي من مستحبات الطواف.

٢ لم نثر على من حكاه عند.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ٢٨٢٢.

وتأسيها: الدعاء بالمرسوم والأذكار المروية^١ في ابتدائه وأثنائه، وتلاوة القرآن وخصوصاً القدر. ويستحب الصلاة على النبي ﷺ كلما حاذى باب الكعبة.

وعاشرها: الاضطباع للرجل على ما روي^٢. وهو إدخال وسط الرداء تحت المنكب الأيمن، وجعله مكشوفاً، ونظية لأيسر بطرفه^٣. وهو مستحب في موضع استحباب الرمل لا غير. ووقته حين الشروع في الطواف إلى الفراغ. ويترك عند الصلاة، وربما قبل: يضطبع فيها وفي السعي

وحادي عشرها: الخضوع حال الطواف والخشوع، وإحضار القلب، وحفظ الجوارح عن تعاطي ما لا ينبغي، وترك الكلام إلا بالذكر والقرآن. وتؤكد الكراهية في الشعر والأكل والشرب والتناوب والتمطي والفرقة والعث، ومداغة الأخشين، وكل ما يكره في الصلاة غالباً.

وثاني عشرها: التزام المستجار في الشوط السابع خاصة، وسط سديه على حائطه، وإصاق بطنه وخده به، وتعبد ذنوبه والاستغفار منها، والدعاء، والتعلق بأسرار الكعبة، ولو تجاوزه رجع مستحباً^٤ لم يبلغ الركن، وقيل لا يرجع مطلقاً^٥. وهو رواية علي بن يقطين^٦ وإذا التزم أو استلم حفظ موضع قيامه وعاد إلى طوافه منه؛ حذراً من التقدم

وثالث عشرها: قراءة النوح في الركعة الأولى، والحمد في الثانية، وروي العكس^٧، والدعاء عقيب الصلاة بالمأثور^٨، أو بما سنع.

ورابع عشرها: استحباب إكمال أسبوعين لمن زاد شوطاً ناسياً، ولو لم يبلغ الحجر قطعه وجوباً. وتقدم صلاة الفريضة على السعي، وتؤخر صلاة النافلة بعده.

١. راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ١٣٣-١٣٦، الباب ٢٠ من أبواب الطواف.

٢. سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٧٧، ج ١٨٨٢، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٩٢٥٥-٩٢٥٦.

٣. لبان العرب، ج ٨، ص ٢١٦، ص ٥.

٤. من القائلين به المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٤٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٣٥٠.

٦. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٩٣٢٥.

٧. راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٤٣٩، الباب ٧٨ من أبواب الطواف.

ويستحب التطوع بالطواف مهما أمكن، وسن ثلاثمائة وستون طوافاً بعدد أيام السنة، رواه معاوية^١، وأبو بصير، عن الصادق^٢، فإن عجز فأشواط، فالأخير عشرة، وزاد ابن زهرة أربعة أشواط^٣؛ حذراً من الكراهة؛ وليوافق عدد أيام السنة الشمسية، ورواه البزنطي^٤.

وقال الصادق^٥: «كان رسول الله ﷺ يطوف في اليوم والليلة عشرة أسابيع: ثلاثة ليلاً، وثلاثة نهاراً، واثنين إذا أصبح، واثنين بعد الظهر»^٦.

وعن الصادق^٧: «طواف قبل الحج أفضل من سبعين طوافاً بعد الحج»^٨.

وعنه^٩: «طواف في العشر أفضل من سبعين طوافاً في الحج»^{١٠}.

وروى محمد بن مسلم عن الباقر^{١١}: أنه لا يعحبه التطوع بالطواف بعد السعي حتى يقصر^{١٢}.

والأفضل عند التسع أن يقال طواف وطوافات، ويجوز شوط وأشواط^{١٣} والأحبار مملوءة بها^{١٤} وهذا الأفضل لا نعرف وجهه، إنما هو مذهب بعض العامة^{١٥} وفي المبسوط لا أعرف كراهة أن يقال لمن لم يحج ضرورة، ولا أن يقال لحجة الوداع. حجة الوداع، ولا أن يقال شوط وأشواط، بل ذلك كله في الأخبار^{١٦}.

١. الكافي، ج ١، ص ٤٢٩، باب موارد الطواف، ح ١٤، الفقيه، ج ٢، ص ١١١، ح ٢٨٤٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٤٤٥، وص ٤٧١ ح ١٦٥٦.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٥.
٣. صفة النروع، ج ١، ص ١٧٠.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٥.
٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٢٨، باب موارد الطواف، ح ١٥، الفقيه، ج ٢، ص ١١١، ح ٢٨٤٣.
٦. الكافي، ج ٤، ص ٤١٢، باب أن الصلاة والطواف أحسن فضل، ح ١٣، الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٨.
٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٢٩-٤٣٠، باب موارد الطواف، ح ١٧.
٨. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٣٧.
٩. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦: الخلاف، ج ٢، ص ٣٢٢، المسألة ١٢٨.
١٠. راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٣٦٣، الباب ٣٤ من أبواب الطواف.
١١. حكى عن مجاهد والشافعي في الأم، ج ٢، ص ١٧٦، باب لا يقال شوط ولا دور.
١٢. المبسوط ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦.

[١٠٥]

درس

في أحكامه وهي ستة عشر:

الأول: كل طواف واجب ركن إلا طواف النساء، فلو تركه عمداً بطل نسكه وإن كان جاهلاً، وفي صحيح علي بن يقطين: على الجاهل إعادة الحج مع بدنة^١. وفي وجوب هذه البدنة على العالم نظر؛ من الأولوية؛ ومن عدم النص^٢. ولو تركه ناسياً عاد له، فإن تعذر استناب فيه، والظاهر أن المراد به المشقة الكثيرة. ويحتمل أن يراد بالقدرة استطاعة الحج المعهودة.

الثاني: لا يبطل تعمّد ترك طواف النساء، ويجب الإتيان به ولو كان تركه نسياناً، ولا نحل النساء بدونه حتى العقد على الأقرب، سواء كان المكلف به رجلاً أو امرأة، فيحرم عليها تمكين الروح على الأصح ولا يحرم طواف الوداع عنه في الأظهر، واحتراً به علي بن بابويه^٣؛ لرواية إسحاق بن عمار: «لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا ولا ينبغي أن يمشوا ساءهم»^٤. ويمكن حملها على كون التارك عامياً

وحكم الخصي والغثى والصبي كذلك، ويجب الصود له إن تركه عمداً وإلا أجزأته الاستنابة

وروى علي بن جعفر: أن ناسي الطواف يمت بهدي ويأمر من يطوف عنه^٥. وحمله الشيخ على طواف النساء^٦. والظاهر أن لهدي ندب.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٧-١٢٨، ح ١٤٢٠ الاستبصار ج ٢ ص ٢٢٨، ح ٧٨٦

٢. ليس في أكثر النسخ، «ومن عدم النص».

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢١٧، المسألة ١٧٠

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٣، ح ٨٥٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٨، ح ١٤٢١ الاستبصار ج ٢ ص ٢٢٨، ح ٧٨٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٨، دليل الحديث ١٤٢١، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٨، ذيل الحديث ٧٨٨

وحكم البعض المقضي من غير طواف النساء حكم طواف النساء في عدم وجوب العود إذا رجع إلى بلده. وفي التهذيب: يجب العود إلى طواف النساء لو نسيه إلا مع التعذر فيستتيب^١، لرواية معاوية^٢. والأشهر جواز الاستئابة للقادر. وتحمل الرواية على الدب.

الثالث: لو طاف على غير طهارة أعدد الفريضة، عمداً كان أو نسياناً، ويعيد صلاة النافلة لا غير. ولو طاف في ثوب نجس أو على بدنه نجاسة أعاد مع التعمد، أو النسيان، ولو لم يعلم حتى فرغ صبح، ولو علم في الأثناء أزالها وأتم إن بلغ الأربعة وإلا استأنف. الرابع إذا وجب قضاء طواف العمرة أو طواف الحج، فالأقرب وجوب قضاء السعي أيضاً، كما قاله الشيخ في الخلاف^٣ ولا يحصل التحلل بدونهما، ولو شك في كون المترك طواف الحج أو طواف عمرة أعادهما وسعيهما، ويحتمل إعادة واحد عتاً في ذمته.

الخامس: لو واقع ناسي طواف الزيارة ذاكراً كفر بدمه، وإن كان ناسياً فالأشبه سقوط الكفارة، وهي النهاية أطلق الوجوب^٤، وفي رواية العيص^٥ ومعاوية^٦: احتمال الإطلاق، وهو بعيد.

السادس: لا يخرج وقت طواف بربابة وطواف النساء بخروج أيام التشريق، خلافاً للحلبي^٧.

السابع: من طيف به لعلة أجراً، ولا تحب إعادته لو برئ، وكذا السعي وأوحيهما ابن الجبيل^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٨، دبل الحديث ١٠٤٢١ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٨، دبل الحديث ٧٨٨.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٦، ح ٨٦٧ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٨٠٩.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٣٩٥، المسألة ٢٥٧.

٤ النهاية، ص ٢٤٠.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٩، باب المحرم يأتي أهله، ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٥.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٨، باب المحرم يأتي أهله، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٤.

٧ الكافي في الفقه، ص ١٩٥.

٨ حكاية العلامة في معتنق الشيعة، ج ٤، ص ٢٢١ المسألة ١٧٧.

الثامن: إنما تسلم المتعة للحائض بطواف العمرة كَمَلًا، أو بأربعة أشواط منه على الأظهر.

وقال الصدوق: تسلم بدونها وتعتد به وتأتي بالباقي^١؛ لرواية العلاء^٢، وحرير^٣، وهي متروكة.

التاسع: الأظهر أن الحائض إذا خافت فوت الوقوف بالتربص نقلت عمرتها إلى الحج ثم تعتمر بعده، ورواه جماعة، منهم جميل بن درّاج في الصحيح^٤، والعلبي^٥. وفي رواية «عليها دم»^٦. وحمله الشيخ عيسى الدب^٧. وروي أنها تسمى، ثم تحرم بالحج، وتقضي طواف العمرة مع طواف الحج^٨. وعليه علي بن بابويه^٩، وابن الحنيد^{١٠}، وأبو الصلاح الحلبي^{١١}، وجوز ابن الجنيّد لها الإفراد^{١٢}.

العاشر: القرآن بين الأسبوعين في طواف الفريضة حرام عند الشيخ^{١٣}، ومكروه عند ابن إدريس^{١٤}، وهو المروي^{١٥}، وفي النافلة أخف كراهة. ويستحب الانصراف

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٣، ذيل الحديث ٢٧٦٨

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٣، ذيل الحديث ٢٧٦٨

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٣ ح ٢٧٦٨

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨١ ح ١٢٧٦١ تهذيب الأحكام ج ٥، ص ٣٩٠ ح ١٣٦٤

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٩٠ ح ١٣٦٤

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨١ ح ١٢٧٦٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٠ ح ١٣٦٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٠ ح ١١٠٦

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٩٠، ذيل الحديث ١٣٦٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٠، ذيل الحديث ١١٠٦

٨. الكافي، ج ٤، ص ٤٤٧، باب ما يجب على نحاتص، ح ٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٩٤ ح ١٣٧٤ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٤ ح ١١١٥

٩. راجع ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٤٩، المسألة ٢٩٣

١٠. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٥٠، مسألة ٢٩٤

١١. الكافي في الفقه، ص ٢٦٨

١٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٥٠، المسألة ٢٩٤

١٣. للنهاية، ص ٢٣٨، المبسوط، ج ١، ص ٣٥٧

١٤. للسرائر، ج ١، ص ٥٧٢

١٥. الكافي، ج ٤، ص ٤١٨، باب الأقوال بين الأسابيع، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١٥ ح ١٣٧٢-١٣٧٣

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٠ ح ٧٥٧-٧٥٨

على وتر، كثلاثة أسابيع لا أسبوعين. قاله الشيخ في كنبه^١. وتزول بالتيقن.
الحادي عشر: أوجب الصدوق إعادة طواف لو راد عليه شوطاً سهواً^٢، لظاهر
رواية أبي بصير^٣، ويعارضها غيرها من أنه يكمل أسبوعين^٤. والثاني منهما هو
الفريضة عند ابن الجنيد^٥، وعلي بن بابويه^٦، وفيهم من الإبطال بالقرآن. وظاهر
الأصحاب أنه الأول، وإلا لوجب التكميل.

الثاني عشر: منع في النهاية من الطواف ببرطلة^٧؛ لرواية زياد بن يحيى^٨. وفي
التهديب: يكره^٩ وقال ابن إدريس. إنما يحرم إذا حرم السر^{١٠}. وهو قريب.

فرع: لو قلنا بالتحريم إتما تعيداً أو للسر فالأشبه أنه لا يقدر في صحة الطواف.
وكذا ليس المخيط وشبهه.

الثالث عشر: لو ذكر في السعي حذلاً في الطواف، أو الصلاة رجع إليه واستأنف
السعي في كل موضع يستأنف الطواف، ومنى^{١١} بينهما بيني في الطواف وحيز الصدوق
فيما إذا ذكر أنه لم يصل الركعتين بين قطع السعي والإتيان بهما، وبين فعلهما
بعد فرائعه^{١٢}؛ لتعارض الروايتين^{١٣}.

الرابع عشر: يجب تقديم طواف الحج والعمرة على السعي، فإن قدم السعي

١. النهاية، ص ٢٣٨؛ المبسوط، ج ١، ص ١٣٥٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١٦، ديل الحديث ٣٧٦.

٢. المقنع، ص ٢٦٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤١٧، باب السهو في الطواف، ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١١، ج ٣٦١، الاستبصار،
ج ٢، ص ٢١٧، ج ٧٤٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١١-١١٢، ج ٣٦٢-٣٦٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٨، ج ٧٤٨-٧٤٩.

٥ و ٦. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٠٦، المسألة ١٦٠.

٧. النهاية، ص ٢٤٢.

٨. الكافي، ج ٤، ص ٤٢٧، باب بواقي الطواف، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٣٤، ج ٤٤٢.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٣٤، ديل الحديث ٤٤١.

١٠. السرائر، ج ١، ص ٥٧٦.

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٧، ديل الحديث ٢٨٢٣.

١٢. أي الروايتين اللتين رويتهما الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٧، ج ٢٨٣٣.

لم يجزئ وإن كان سهواً. أما طواف النساء، فمتأخر عن السعي، فلو قدمه ناسياً أحزاً. وفي رواية سماعة إطلاق الإجزاء^١ ولم يقيّد بالنسيان. وكذا يجوز تقديمه على السعي للضرورة، والخوف من الحيض.

الخامس عشر: روى معاوية عن الصادق عليه السلام: «لا يطوف المعتمر بعد طواف الفريضة حتى يقصر»^٢. ولعله للكرامية؛ لرواية محمد بن مسلم السالفة^٣. وروى أبو خالد عن أبي الحسن عليه السلام: أنه ليس على المفرد طواف النساء^٤. وردّه الشيخ بالإجماع على وجوبه^٥. وروى عدم صلاة الركعتين جالساً لمن أعيا، كما لا يطوف جالساً^٦.

السادس عشر: الطواف للمجاور أفضل من الصلاة في السنة الأولى، وفي السنة الثانية يشترك بينهما، وفي الثالثة تصير الصلاة أفضل كالمقيم. والقراءة هي الطواف أفضل من الذكر، فإن مرّ بسعدة وهو يطوف أو ما برأسه إلى الكعبة، رواه الكليني عن الصادق عليه السلام^٧.



مباحث السعي ثلاثة:

الأول في مقدّماته، وهي أربع عشرة مسونة.
التعجيل عقيب الطواف أو قريباً منه.

١. الكافي، ج ٤، ص ٥١٤، باب الزيارة والنعل فيها، ج ١٧، عقيده، ج ٢، ص ٣٨٧، ح ١٢٧٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٤٢٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٨٠٠.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩١، ح ١٧٦٣.
٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٣٧.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٤، ح ٨٦٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٨٠٢.
٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩١، ديل الحديث ١٧٦٤.
٦. الكافي، ج ٤، ص ٤٢٤-٤٢٥، باب ركعتي الطواف، ح ١٩، الفقيه، ج ٢، ص ٤١١-٤١٢، ح ٢٨٤٥.
٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٢٧، باب توادر الطواف، ح ٣.

والطهارة من الحدث على الأصح، خلافاً للحسن^١؛ حيث أوجبها؛ لرواية الحلبي^٢، وابن فضال^٣، وهما معارضتان بأشهر^٤ ومن الخبث أيضاً. واستلام الحجر، ولشرب من زمزم، وصب الماء عليه من الدلو المقابل للحجر وإلا فمن غيره، والأفضل استقاؤه بنفسه ويقول عند الشرب والصب «اللهم اجعله عدماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كل داء وسقم»^٥.

وروي الحلبي أن الاستلام بعد إتيان رمزم^٦، والظاهر استحباب الاستلام والإتيان عقيب الركعتين ولو لم يرد السعي، وقد رواه علي بن مهزيار عن الجواد^٧ في ركعتي طواف النساء^٨.

وبستحب الإطلاع في زمزم كما روى عن علي^٩، ونص ابن الجنيد أن استلام الحجر من توابع الركعتين، وكذا إتيان رمزم^{١٠}، على الرواية عن النبي^{١١} والخروج إلى الصفا من الباب المقابل للحجر الذي خرج منه النبي^{١٢} - وهو الآن من المسجد، ثم يمشي بأسطواناتين معروفتين - فليخرج من بينهما، والظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لهما.

- ١ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٢٥ مسألة ١٨١
- ٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٩٤ ح ١٢٧٣ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٦٤ ح ١١١٤
- ٣ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٨، باب من قطع السعي للصلاة، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٤ ح ١٥٠٨ الاستبصار ج ٢، ص ٢٤١ ح ٨٢٩
- ٤ الكافي، ج ٤، ص ٤٣٨، باب من قطع السعي للصلاة، أو ح ٢ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٠ ح ٢٨١٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٤ ح ٥٠٦ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١ ح ٨٢٧
- ٥ الكافي، ج ٤، ص ٤٣٠، باب استلام الحجر، ح ١ و٢ المحاسن ج ٢، ص ٤٠٠ ح ٢٤٠٠
- ٦ الكافي، ج ٤، ص ٤٣٠، باب استلام الحجر، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤٤ ح ٤٧٧
- ٧ الكافي، ج ٤، ص ٤٣٠ - ٤٣١، باب استلام الحجر، ح ٢
- ٨ الفصول، ج ٢، ص ٦٢٥، حديث أرمسانة، دليل الحديث ١٠
- ٩ لم يثر على من حكاة عنه
- ١٠ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، باب حج النبي ﷺ، ح ٧
- ١١ الكافي، ج ٤، ص ٤٣١ - ٤٣٢، باب الوقوف على الصفا والدعاء، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤٥ - ١٤٧ ح ٤٨١

والصعود على الصفا بحيث يرى البيت من بابه.

واستقبال الركن العراقي.

وإطالة الوقوف على الصفا بقدر قراءة سورة البقرة مترسلاً: تأسيّاً بالنبي ﷺ^١.

وذكر الله تعالى بأن يحمده مائة مرة، ويكبره، ويستبّحه، ويهلّله، ويصلي على النبي وآله (صلى الله عليهم) مائة مائة، وأقنه أن يكبر الله سبعاً، ويهلّله سبعاً، ويقول ثلاثاً: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير»^٢. ولدعاء بالمنقول، وقراءة القدر. والوقوف على الدرجة الرابعة حيال الكعبة والدعاء، ثم ينحدر عنها كاشفاً ظهره يسأل الله العفو.

وليكن وقوفه على الصفا في الشوط الثاني أقل من الوقوف في الأول.

الثاني في كيفيته، وواحداً عشرة:

أولها: النيّة. ويذكر فيها مميّزاته عن غيره على وجهه تقرباً إلى الله تعالى، ويستديم حكمها إلى الفراغ.

وثانيها: المقارنة لوقوفه على الصفا في أي جزء منها، والصعود أفضل للرجال خاصّةً. قاله الفاضل^٣. والاحتياط الترقّي إلى الدّرج، ويكفي الرابعة، فيلصق عقبيه بالصفا إذا لم يصعد، فإذا عاد ألصق أصابعه بموضع العقب أولاً، فإذا ذهب ثانياً ألصق عقبيه. وفي المروة يصنع ذلك في الذهاب والعود.

وفي الصحيح عن أبي الحسن ﷺ: في نساء على الإبل يقفن تحت الصفا والمروة بحيث يرين البيت^٤.

١. تقدّم تخرجه قبيل هذا.

٢. تقدّم تخرجه قبيل هذا.

٣. راجع تذكّرة الفقهاء، ج ٨، ص ١٢٦، المسألة ٤٩٥: منتهى المطلب، ج ١، ص ٤١٢.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٣٧، باب الاستراحة في العمى، ج ١، ص ١٦، ح ٢٨٥٤، تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٧

وثالثها: البدأة بالصفاء والختم بالمروة، فلو عكس بطل عمداً وسهواً وجهلاً.
ورابعها: الذهاب بالطريق المعهود، فلو اقتحم المسجد الحرام ثم خرج من باب آخر لم يجزئ، وكذا لو سلك سوق الليل، وقد روي أن المسمى اختصر.^١
 وخامسها: استقبال المطلوب بوجهه، فلو أعرض، أو مشى القهقري فالأشبه عدم الإجزاء.

وسادسها: وقوعه بعد الطواف، فلو وقع قبله بطل مطلقاً، إلا طواف النساء، أو عند الضرورة.

وسابعها: إكمال الشوط، وهو من الصفا إلى المروة فلو نقص من المسافة شيئاً بطل وإن قلّ والعمود شوط كامل كما أن الذهاب كذلك، فلو اعتقدهما شوطاً أخطأ، وفي الرواية أنه بحرئ.^٢

وثامنها: إكمال السبعة، فلو نقص ولو شوطاً أو بعضه لم يجزئ، ويجب العمود له ومع التعمد الاستنابة، ولا يتحلل بدونه.

وتاسعها: عدم الزيادة على السبعة، فلو زاد عمداً بطل، ولو كان ناسياً نجزئ بين القطع وإكمال أسبوعين، ويحتمل انسحاب الخلاف في ثاني الطواف هنا، إلا أن يستند وجوب الثاني في الطواف إلى القرن ولو كان جاهلاً بالحكم فعلى الرواية الساقطة لا شيء عليه.

ولا يستحب السعي ابتداءً، وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج في المحرم بالحج: يطوف ويسعى ندباً ويجدد التلبية.^٣

وعاشرها: الموالاة المعتبرة في الطواف عند المفيد^٤، وسلار^٥، والحلي^٦، وظاهر

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٣٦، باب السعي بين الصفا والمروة، دليل الحديث ٩، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٤٨٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٢، ح ٥٠١، وص ٤٧٢، ح ١٦٦٢، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٤.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٣٠٠-٣٠١، باب حج المجاورين، ح ١٠٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦-٤٥، ح ١٣٧.

٤ المقنعة، ص ٤٤٠.

٥ المراسم، ص ١٢٢.

٦ الكافي في الفقه، ص ١٩٦.

الأكثر، والأخبار البناء مطلقاً^١. ورواية ابن فضال مصرحة بالبناء على شوط إذا قطعه للصلاة^٢، كقول ابن الجبيل^٣.

ومندوبها أربعة: السعي ماشياً مع القدرة، وأن لا يقطعه لغير العبادة بانصراف أو جلوس، إلا لضرورة. وحرم الحليتان الجلوس بين الصفا والمروة؛ لرواية قاصرة عن التحريم^٤. وجوزا الوقوف عند الإعياء^٥.

والهرولة ما بين المنارة وزقاق العطارين للرحل، وأوجبها الحلبي فروجه^٦. ولو نسيها رجع التفهري وتداركها.

والراكب بحرك دابته ما لم يؤذ أحداً. وفي رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «ليس على الراكب سعي، ولكن ليسرع شياً»^٧. والدعاء في خلاله.

الثالث في أحكامه

السعي ركن - كما تقدم^٨ - سواء كان سعي عمره أو حج، فلو تركه عامداً بطل النسك.

ولو كان ناسياً أتى به، فإن تعذر العود استتاب فيه. ولا يحل له ما يتوقف عليه من المحرمات كالنساء حتى يأتي به كتملاً.

ولا يجوز تأخير السعي عن يوم الطواف إلى الغد في المشهور إلا لضرورة، فلو

١ راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٤٩٩-٥٠١، الباب ١٨ و ١٩ من أبواب السعي

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٨، ح ٢٨٥٩ تهذيب الأحكام، ج ٥ ص ١٥٦، ح ٥١٨.

٣ راجع ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢١٠-٢١١، المسألة ١٦٥

٤ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٧، باب الاستراحة في السعي... ح ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٦.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٩٦: غيبة النزوع، ج ١، ص ١٧٩

٦ الكافي في الفقه، ص ١٩٦.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٧، باب الاستراحة في السعي، ح ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٥ تهذيب الأحكام،

ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١٥.

٨. تقدم قبيل هذا.

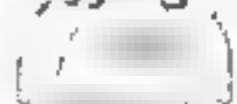
آخره أثم وأحزاً وقال المحقق: يجوز تأخيرهُ إلى الغد ولا يجوز عن الغد^١. والأوّل مرويّ^٢، وفي رواية عبد الله بن سنان: يجوز تأخيرهُ إلى الليل^٣. وفي رواية محمّد بن مسلم إطلاق تأخيرهُ^٤

ولو شكّ في أثماته بطل وبمده لا يلتفت.

ولو شكّ في المبدأ وتيقّن العدد، فإن كان زوجاً اعتبر كونه على الصفا في الصلّة، وعلى المروة في البطان^٥، وإن كان فرداً انعكس الحكم.

ولو شكّ بين السبعة والتسعة وهو على المروة لم يُعذّر، ولو كان على الصفا أعاد ويجوز الجلوس في خلاله للراحة، سواء كان على الصفا أو المروة أو بينهما. وقطعه لحاجة له أو لغيره. ويستحبّ قطعه لصلاة الفريضة، ولو تضيّق وقتها وجب

تنقّة. إذا فرغ من السعي قصّر وحبواً. وهو نُك في نفسه لا استباحة محظور ويجب كونه بمكّه، ولا يجب كونه على المروة؛ للرواية الدالة على جواره في غيرها^٦. نعم، يستحبّ عليها



ولا يحزى الحلق عنه للرجل، وقال في الخلاف: الحلق مجزئ والنقصير أفضل^٧. والأصحّ تحريره ولو بعد التقصير، فلو حلق عامداً عالماً فثا.

ويعرّ موسى على رأسه يوم النحر؛ لرواية إسحاق بن عمّار^٨، وأوجب الإمرار ابن إدريس^٩.

١ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٤٥ المختصر النافع، ص ١٦٧.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٢، باب من بدأ بالسعي قبل أو. ح ١٠٥ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩٢.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٨-١٢٩، ح ٤٢٣ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩٠.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٤ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٧، ح ٥٢٣.

٦ الخلاف، ج ٢، ص ٣٣٠، المسألة ١٤٤.

٧ الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٨، ح ٥٢٥.

٨ السرار، ج ١، ص ٥٨٦.

ويجزئ مسمى التقصير من شعر الرأس وإن قلَّ، واجتراً الفاضل بثلاث شعرات^١، وفي المبسوط: جماعة شعر^٢، ولا فرق بين ما على الرأس وبين ما نزل كالذوابة، والواجب إزالة الشعر بعديد، أو نورة، أو تنف، أو قرص بالسن، ويستحب بعده الأخذ من جميع حوانب شعره على المشط وليبدأ بالناصية، ثم يأخذ من أطراف شعر لحيته، ويقلِّم أظفاره، ولو اقتصر في التقصير على قلِّم أظفاره أو بعضها، أو أخذ من لحيته أو حاجبه أو شاربه أجزاء.

ولو حلق بعض رأسه أجزاء عن التقصير، ولا تعريم فيه. ولو حلق الجميع احتل الإجزاء؛ لحصوله بالشروع.

وعند التقصير يحلُّ له جميع ما يحلُّ للمحلِّ حتى الوقاع؛ للنص على جوازه قولاً وفعلًا^٣. نعم، يستحب له التشبه بالمحرمين في ترك لبس المخيط، وكذا لأهل مكة طول الموسم ويكره الطواف بعد السعي قبل التقصير

[١٠٧]

درس

إذا أحلَّ المتمتع من عمرته ولم يكن ساق الهدى أحرم بالحج إجماعاً، وكذا لو ساق إلا على ما مرَّ^٤، وأفضل أوقاته يوم التروية، وأوجه ابن حمزة فيه^٥، ويستحب كونه عند الزوال عقيب الظهرين المتمتعين؛ لسنة الإحرام السالفة، وقال المفيد^٦،

١. تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ١٥٠، المسألة ٥١٠: تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٩٨، الرقم ٢٠٦٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٢٨ - ٤٣٩، باب تقصير المنتع وأحلاله، ج ١: الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ١٢٧٤٣ تهذيب.

الأحكام، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٤٨٧.

٤. تقدّم في الدرس ٨٦.

٥. الوسيلة، ص ١٧٦.

٦. المقنعة، ص ٤٠٨.

والمرتضى: يصلي الظهرين بمنى^١. وكلاهما مرويان^٢. وجمع بينهما باختصاص الإمام بالتقدم^٣؛ لقول الصادق عليه السلام: «على الإمام أن يصلي الظهر يوم التروية بمسجد الخيف، ويصلي الظهر يوم النفر بالمسجد الحرام»^٤.

وفي استحباب الطواف وركعتيه قبل الإحرام بالحج قول للمفيد^٥، وابن الجنيدي^٦، والحلي^٧. والأقرب أن فعله في المقام أفضل من العبر تحت الميزاب. وكلاهما مرويان^٨.

وكيفيته في السنن والواجبات كما مر^٩. إلا أنه ينوي الحج. والأفضل الإتيان بمقدماته قبل الزوال. وقال الحلي، بعده^{١٠}.

ويرفع صوته بالتلبية في موضع الإحرام إن كان ماشياً، وإن كان راكباً إذا نهض به بعيره. وظاهر رواية أبي بصير^{١١} وجماعة أن لراكب يؤخر التلبية إلى أن ينهض به بعيره. وفي رواية معاوية: يلتبي عند الرقطاء دون الرذم^{١٢}. وهو ملتقى الطريقين حين يشرف على الأبطح. وأتفقوا على أنه يرفع صوته بها إذا انتهى إلى الرذم وأشرف على الأبطح. ولا طواف بعد إحرام الحج واستعنه الحلي^{١٣}. وبأسى الإحرام كما سيه فيما

١. جمل العلم والعمل، ص ١١٤.

٢. راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٥١٩-٥٢٠، الباب ١ من أبواب إحرام الحج، وص ٥٢٢-٥٢٤، الباب ٤ منها.

٣. راجع تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٥، دليل المحدث ٥٨٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٧، ج ٥٩٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥١، ج ٨٩٣.

٥. المقنعة، ص ٤٠٧.

٦. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٩، المسألة ١٩٠.

٧. الكافي في الفقه، ص ٢١٢.

٨. الكافي، ج ١، ص ٤٥٤، باب الإحرام يوم التروية، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٧، ج ٥٥٧.

٩. تقدم في الدرس ١٠٣-١٠٥.

١٠. الكافي في الفقه، ص ٢١٢.

١١. لم يثر على رواية بهذا المصمون من أبي بصير، ولكن رواها الشيخ عن عمر بن يزيد في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٩، ج ٥٦١، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٢، ج ٨٨٦.

١٢. الكافي، ج ٤، ص ٤٥٤، باب الإحرام يوم التروية، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٧، ج ٥٥٧، وفي

المصدرين، «الرفضاء» بدل «الرقطاء».

١٣. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٤٣، المسألة ١٩٦.

سلف، وتاركه جاهلاً كالناسي في رواية علي بن جعفر^١.

ولو ذكر عاد له، فإن تعذر جده ولو بالمشعر.

ويستحب لمن أحرم بالحج أن لا يقيم بعد إحرامه، بل يخرج إلى منى، سواء كان متمتعاً أو مكثراً أو محرماً من ديرة أهله. قاله في الخلاف؛ محتجاً بعمل الطائفة، والاحتياط^٢.

فرع: لو ذكر بعد الموقنين فوات الإحرام فالظاهر بطلان الحج، ولو كان بعد التحلل الأول أو الثاني فالإشكال أقوى.

[١٠٨]

درس

يجب الوقوف بعرفة بعد إحرام الحج. وبه مقدمات مسونة:

الخروج يوم التروية، إلا لمن يضعف عن الزحام، كالعليل والهرم والمريض والمرأة، فيتقدم بما شاء.

والدعاء عند التوجه إلى منى وفيها.

والنبيت بها ليلة عرفة إلى طلوع الفجر. ويكره الخروج منها اختياراً قبل طلوع الفجر. وظاهر الحلبي^٣، والقاضي تحريمه^٤، ثم لا يتجاوز وادي مُحَسَّر حتى تطلع الشمس فيكره قبله. وظاهر الشيخ^٥، والقاضي، تحريمه^٦؛ لرواية هشام بن الحكم^٧. ويجوز الخروج ليلاً والصلاة في طريقه للمعذور، كالماشي.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٥، ح ٨٦، وص ٤٧٦، ح ١٦٧٨.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٤٤٩، المسألة ٣٥٣.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٩٨.

٤. المهذب، ج ١، ص ٢٥١.

٥. النهاية، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، المبسوط، ج ١، ص ٣٦٦.

٦. المهذب، ج ١، ص ٢٥١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٣، ح ٦٤٠.

وتأخير الإمام حتى تطلع الشمس باسمشعر؛ للتأسي^١، ولقول الصادق عليه السلام: «إنه من السنة»^٢

والدعاء عند الخروج إلى عرفة.

وضرب الخبء بئيرة وهي بطن غرنة. وقال الحسن: يضربه حيث شاء^٣. والأول أصح. فعلى هذا لا يدخل عرفات إلى روال، فإذا رالت الشمس اغتسل، وتطهر، واستتر، وجمع رحله وسد الحلل به وبفسه، وتضام الناس وخطبة الإمام قبل الأذان لإعلام الناس، وليخطب أيضاً يوم النحر بمنى والنفر الأول، كما تستحب الخطبة يوم الساع.

والجمع بين الظهرين بأذان وإقامتين.

وتعجيل الصلاة حين تزول الشمس بعد الخطبة المختصرة؛ ليتفرغ للدعاء، فإنه يوم دعاء ومسألة.

والوقوف بالسفح هي مشرة التحيل والتفريط منه. ويكره الوقوف على الحبل، والماضي حرمة إلا لضروره^٤. وهو ظاهر ابن إدريس^٥ ويكفي في القيام بوظيفة المسيرة لحظة ولو في مروره. ومن المستحب القيام به إلا لضرورة، والمرأة كالرجل في ذلك.

واستقبال القبلة والصوم إلا أن يصعب عن الدعاء. وإحضار القلب وتفرغه من المشادة وإكثار التكبير، والتحميد، وتهليل، والتمجيد، والتسبيح، والثناء على الله تعالى والاستعاذة بالله من الشيطان؛ فإنه حريص على أن يذهل في ذلك الموطن. والدعاء بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وآله، والإمام الحسين، وزين العابدين عليه السلام.

وقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٥-٢٤٨، باب حج النبي صلى الله عليه وآله، ج ٤: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٤-٤٥٧، ج ١٥٨٨.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٦١، باب الصلوة إلى عرفات وحدها، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٨، ج ٥٩٨.

٣ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٤٨، المسألة ٢٠٠.

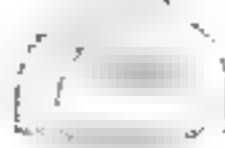
٤ المهدب، ج ١، ص ٢٥١.

٥ المرآة، ج ١، ص ٥٨٧.

قدير» مائتا مرة، وتعقيبها بما ذكره في التهذيب^١؛ لأنه دعاء النبي ﷺ والأنبياء (عليهم الصلاة والسلام). وأورده الصدوق أيضاً^٢.

والاستغفار باللسان والقلب. وتعداد الذنوب. والبكاء والتباكى، كما بكى ابن جندب^٣، وابن شعيب^٤، وغيرهما من أصحاب الأئمة ﷺ، فهو أعظم مجامع الدنيا. والدعاء لإخوانه وأقربهم أربعون. والبروز تحت السماء إلا لضرورة. وصرف الزمان كله في الدعاء والاستغفار والأذكار. وظاهر الحلبي^٥، والقاضي وجوبه^٦. ويستحب قراءة عَشْرِ من أول البقرة، ثم التوحيد ثلاثاً، وآية الكرسي والسحرة^٧، والمعوذتين، ثم يحمد الله على نعمة مفصلة ما حضره منها، وكذا على ما أبلى.

والصبر لو فجأته مصيبة. وترك الهذر. وفعل الخير ما استطاع. والتعريف بالأمصار، والرواية بعدمه ضعيفة^٨.



وأما واجبه فخمسة:

أولها: النية مقارنة لما بعد الزوال ولا يحور تأخيرها عنه، فيأثم لو تعمله ويجزئ، واستدامة حكمها إلى الفراغ.

وثانيها: الكون بعرفة. وحذوها بمرّة وثوية - بفتح الثاء وكسر الواو - وذو المعجاز والأراك، فلا يجوز الوقوف بالحدود. والظاهر أن خلف الجبل موقف؛ لرواية

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٨٣، ح ٦١٢.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٥٤١ - ٥٤٢، ح ٣١٣٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٦٥، باب الوقوف بعرفة وحذ السرف، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٨٤ - ١٨٥، ح ٦١٥.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٦٥ - ٤٦٦، باب الوقوف بعرفة وحذ المعصية، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٨٥، ح ٦١٧.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٩٧.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٨.

٧. آية السحرة هي سورة الأعراف (٧): ٥٤.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٩.

معاوية^١، وقال الحسن^٢، وابن الجبجد^٣، وحلي^٤؛ حذّها من المأزمين إلى الموقف^٥.
وثالثها: المقام بها إلى غروب الشمس، والركن منه مستواه ولو سارت به دابّته مع
النّية، فلو أفاض قبل الغروب عمداً اختياراً مع علمه ولمّا يَعدّ إلى الموقف صحّ
حجّه، وجبره ببذنه، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً متتابعة سَفْراً أو حضراً بمكّة أو
في أهله، ولا تسقط الكفّارة بعوده بعد الغروب، وقال ابن بابويه: الكفّارة شاة^٦.

ورابعها: السلامة من الجنون والإغماء والسكر والنوم في جزء من الوقت، فلو
استوعب بطل، واجتزأ الشيخ بوقوف اسم^٧، وكأنّه بنى على الاجترأ بنية الإحرام
فيكون كنوم الصائم، وأكره الحليّون^٨ ويتفرّع عليه، من وقف بها ولا يعلمها فعلى
قوله يجرى.

وخامسها: الوقوف في اليوم التاسع من ذي الحجّة بعد زواله، فلو وقفوا ثامنه
غلطاً لم يجرى، ولو وقفوا عاشره احتسب الإجراء؛ دفْعاً للسرّ؛ إذ يحتمل مثله
في القضاء، ولما روى عن النبي ﷺ: «حجّكم يوم تحجّون»^٩، وعنده، لعدم
الإسناد بالواحب والفرق بينه وبين الثامن، أنّه لا يَصوّر سِيان العدد من الحجّيج،
وبأمنون ذلك في القضاء، وقوى القاضل التّسوية في عدم الإجراء^{١٠} والحادي عشر
كالثامن.

ولو غلّط طائفة منهم لم يعذروا مطلقاً، وابن الجبجد يرى عدم العذر مطلقاً^{١١}.

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٦١-٤٦٢، باب الصدق إلى عرفات، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٩ ح ٦٠٠.

٢ و٣. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٥، المسألة ٢٠٣.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٩٦.

٥ حكاه عن عليّ بن بابويه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٥٧، المسألة ٢١١، وقاله الصدوق في المنقح، ص ٢٧٠.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٣٨٤.

٧ السرائر، ج ١، ص ٦٢٠؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٩٠؛ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٣٦.

٨ لم نشر على هذا الحديث في المساميع الحديثية وكس رواه العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ١٩٠، المسألة ٥٤٠.

٩. راجع تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٦٠٦، الرقم ٢٠٩٠.

١٠. لم نشر على من حكاه عنه.

ولو رأى الهلال وحده، أو مع غيره وردت شهادتهم وقفوا بحسب رؤيتهم وإن خالفهم الناس، ولا يجب عليهم الوقوف مع الناس، ولو غلطوا في المكان أعادوا. ولو وقفوا غلطاً في النصف الأول من اليوم، أو جهلاً لم يجزئ.^١
وأوجب الحلبي الدعاء والاستغفار^٢، وظاهر ابن زهرة إيجاب الذكر^٣.
وأما أحكامه فمسائل:

يبتل الحج بترك الوقوف بعرفات عمداً، ورواية ابن فضال - أنه سنة^٤ - مزيقة بالإرسال، ومعارضة بالإجماع، ومؤولة بالثبوت بالسنة.
ولو تركه ناسياً، أو لعذر، أو جاهلاً على شكل وقف به ليلاً إلى طلوع المعبر والواجب هنا مستمى الوقوف.

ولو عارضة اختياري المشعر فالمشعر أولى. ولو تعارض الاضطراريان ولم يكن وقف بعرفة، فعلى المشهور - من عدم إجزاء الاضطراري وحده - يؤثر عرفات رجاء إدراك المشعر وإن بعد، وعلى القول بإجزاء اضطراري المشعر^٥ يقف به.
ولو لم يدرك سوى الليل ويعلم المعبر عن المشعر نهراً، فالأقرب صرفه في المشعر إن جعلنا الوقوف الليلي اختياريّاً وهو كقولنا: وإن جعلناه اضطراريّاً فكالفرص السابق.

[١٠٩]

درس

إذا غربت الشمس أفاض إلى المشعر الحرام وحويّاً. ويستحب أن يدعو بالمأثور، ويسأل العتق من النار، ويكثر من الاستغفار، للآية^٦، والسكينة والوقار،

١. الكافي في الفقه، ص ١٩٧.

٢. غنية التروع، ج ١، ص ١٨٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨٧، ح ٩٧٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٠٨٠.

٤. راجع تفكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، المسألة ٥٥٣.

٥. البقرة (٢): ١٩٩.

فإذا بلغ الكتيب الأحمر عن يمين الطريق قال ما رواه معاوية عن الصادق عليه السلام: «اللهم ارحم موقفي، ورد في عملي، وسلم لي ديني، ونقبل مساسكي»^١ ويضيف إليه: «اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، وارزقيه بدأ ما أبقيتني».

والاقتصاد في السير لا وضماً وإيضاعاً^٢؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بالدعة»^٣. والمضي بطريق النازمين، والنزول ببطن الوادي عن يمين الطريق قريباً من المشعر. وتأخير العشاءين إلى جتمع^٤؛ للجمع بأذان وإقامتين إجماعاً. وأوجب الحسن تأخيرهما إلى المشعر في ظاهر كلامه^٥ وله التأخير وإن ذهب ثلث الليل، رواه محمد بن مسلم^٦. وأن لا يصلي سنة المغرب بينهما بل بعدهما، وروي: فعلهما بينهما^٧. وينبغي الصلاة قبل حطّ الرجل؛ للتأسي^٨ ولو منع صلى بعرفة أو في الطريق.

وأحياء تلك الليلة بالمردلة بالذكر والتلاوة والدعاء، فإذا طلع الفجر وصلى انتصب للدعاء والذكر والثناء والصلاة على النبي وآله عليه السلام إلى أن يشرق^٩ ثبير. والطهارة والفعل، قاله الصدوق^{١٠}، والشيخ في المصالح^{١١}.

ووطء الصرورة المشعر برجله أو بعيره، وقد قال الشيخ: هو قرح^{١٢}، فيصعد عليه

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٦٧، باب الاقاصه من عرفات ح ٢، وفيه «رد في علمي» بدل «رد في عملي» تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٨٧-١٨٨، ح ٦٢٣

٢ وضع البعير، وأوصعه راكبه إذا حمله على سرعة سير لسان العرب، ج ٨، ص ٣٩٩، «وضع».

٣ تقدم تخريجه في رواية معاوية عن الصادق عليه السلام المتقدمة فيل هذا.

٤ جتمع - بالفتح فالتجمع - المشعر الحرام، وهو أقرب الموقفين إلى مكة المشرفة. مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣١٥، «جمع».

٥ حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٦ المسألة ٨

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٨٨، ح ٦٢٥: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٨٩٥

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٠، ح ٦٣٢: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٩٠١.

٨ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٥، باب حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٤-٤٥٥، ح ١٥٨٨

٩ في أكثر النسخ «يشرف».

١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٥٤٥، في الوقوف بالمشعر الحرام

١١ الخلاف، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ٦٣

١٢ المبسوط، ج ١، ص ٣٦٨.

ويذكر الله عنده. وقال الحلبي: يستحب وطء المشعر^١، وفي حجة الإسلام أكد.
وقال ابن الجنيّد يظاً برجله أو بعيره المشعر الحرام قرب المنارة^٢. والظاهر أنّه
المسجد الموجود الآن.

والواجب فيه ستّة:

الثبّة به، والاستدامة حكماً.

وثانيها: العييت به؛ تأسيّاً بالنبي ﷺ^٣. وقيل: ليس بركن^٤. وفي التذكرة: ليس
بواجب^٥. والأشبه أنّه ركن عند عدم البدل من الوقوف نهاراً، فلو وقف ليلاً لا غير
وأفاض قبل طلوع الفجر صحّ حجّه، وجبره بشاة وقال ابن إدريس: يفسد حجّه^٦.
والروايات تخالفه^٧.

وفي صحيح هشام بن سالم، جواز صلاة الصبح بحنى^٨، ولم يقيّد بالضرورة.
ورخص النبي ﷺ للنساء والصبيان الإفاضة ليلاً^٩ وكذا يعور للحائض
وثالثها: الوقوف بالمشعر. وحدّه ما بين التّارميس إلى الحباض إلى وادي
مُحَسَّر، وفي رواية ررارة إلى الجبل إلى حباض محسّر^{١٠}. ويكره الوقوف على
الجبل إلّا لضرورة، وحرمه القاضي^{١١}. والظاهر أنّ ما أقل من الحبال من المشعر
دون ما أدبر منها

١ الكامي في الفقه، ص ١٩٨

٢. لم يشر على من حكاه عنه.

٣ تقدّم تخريجه في الهامش ١ قبل هذا

٤ من القائلين به ابن الجنيّد على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٣، المسألة ٢١٦

٥ تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٠٤، المسألة ٥٤٨

٦ السرائر، ج ١، ص ٥٨٩

٧. راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٧، الباب ١٦ من أبواب الوقوف بالمشعر

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٣ - ١٩٤، ج ٦٤٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٦، ج ٩٠٣

٩. الكامي، ج ٤، ص ٤٧٤، باب من تمجّل من المردفة قبل الفجر، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٤، ج ١٦٤٦

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٧، ج ٩٠٦

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٠ - ١٩١، ج ٦٣٤

١١. المهذب، ج ١، ص ٢٥٤

ورابعها: الوقوف بعد الفجر إلى طلوع الشمس، والأولى استئناف النية له. والمجزئ فيه الذي هو ركن مساء.

ولو أفاض قبل طلوع الشمس ولما يتجاوز مُحسراً فلا بأس، بل يستحب. وإن تجاوزه اختياراً أثم ولا كفارة. وقال الصدوقان: عليه شاة^١. وقال ابن إدريس: يستحبُّ المُقام إلى طلوع الشمس^٢. والأوَّ أشهر

ولا يُفِيض الإمام حتى تطلع الشمس ستحباً، وأوجه عليه ابن حمزة^٣. وخامسها: السلامة من الجنون، والإغماء، والسكر والنوم في جزء من الوقت، كما مرَّ. وسادسها كونه ليلة النحر ويومه حتى تطلع الشمس، ولمضطَرَّ إلى زوال الشمس. والكلام في العلط هنا كالكلام في عرفات

ونستحبُّ السكينة والوقار في إفاضة، وذكر الله تعالى، والاستغفار، والدعاء، والهرولة بوادي محسّر للماشي والراكب، ولو نسي الهرولة تَذَارَكها، ويقول فيها: «اللهم سلِّمْ عهدي، واقبل توبتي، وأجِبْ دُعوتي، واخلفني فيمن تركت بعدي»^٤. وقال الصدوق رحمه الله (جلَّاء ترك السعي في وادي محسّر بالرجوع إليه من مكة^٥).

والهرولة فيه قيل المود من عرق بدعة، قاله الحسن^٦. وروي: أن قدرها مائة ذراع^٧، أو مائة خطوة^٨، وأنه يكره الإقامة بالمشعر بعد الإفاضة^٩.

١. حكى عن علي بن بابويه العلامة في مختلف الشيعة ج ٤، ص ٢٦١، المسألة ٢١٥؛ وقاله الصدوق في المقيد،

ج ٢، ص ٥٤٦، باب الإفاضة من المشعر الحرام.

٢. الررائر ج ١، ص ٥٨٩.

٣. الوسيلة، ص ١٧٧.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٢٩٨٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٢، ح ٦٣٧.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٩، دليل الحديث ٢٩٩١.

٦. لم يشر علي بن حكاه عنه.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٧١، باب السعي في وادي محسّر، ح ٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٢٩٩١.

٨. الكافي، ج ٤، ص ٤٧١، باب السعي في وادي محسّر، ح ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٢٩٩٠.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٢٩٨٨.

وأوجب القاضي فيه ذكر الله تعالى، واصلاة على النبي وآله ^١؛ للآية ^٢؛
ولقول الصادق ^٣: «إن ذكروا الله أجزأهم» ^٤.
وقال ^٥: «يكفي اليسير من الدعاء» وقد سئل عن الوقوف ^٦.

وأما أحكامه فمسائل:

الوقوف بالمشر ركن أعظم من عرفة عندنا، فلو تعمد تركه بطل حجّه.
وقول ابن الجنيّد بوجوب البدنة لا غير ^٧ ضعيف، ورواية حريز بوجوب البدنة
على متعمّد تركه أو المستخفّ به ^٨ متروكة، محمولة على من وقف به ليلاً قليلاً
ثم مضى.

ولو تركه نسياناً فلا شيء عليه إذا كان قد وقف بعرفات اختياراً، ولو نسيهما
بالكلية بطل حجّه. وكذا الجاهل.

ولو ترك الوقوف بالمشر جهلاً ^٩ بطل حجّه ^{١٠} الشيخ في التهذيب ^{١١}. وروايه
محمّد بن يحيى ^{١٢} بخلافه. وتأولها الشيخ عني تارك كمال الوقوف جهلاً وقد أتى
باليسير منه ^{١٣}.

وأقسام الوقوفين بالنسبة إلى الاختيار ولاضطرار ثمانية مجزئة إلا الاضطراري

١. المهدّب، ج ١، ص ٢٥٤

٢. البقرة (٢): ١٩٨

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٢، باب من جهل أن يقف بالمشر، ج ١٠، ص ٤٧٠، ح ١٢٩٩٤ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٣-٢٩٤، ح ٩٩٥: الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٦، ح ١٠٩٣

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٢، باب من جهل أن يقف بالمشر، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٣، ح ١٩٩٤
الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٦، ح ١٠٩٢

٥. حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٣، تمبلة ٢١٦

٦. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٣، باب من جهل أن يقف بالمشر، ج ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٤، ح ٩٩٦

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢، ذيل الحديث ٩٩٠

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢-٢٩٣، ح ٩٩٢-٩٩٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٠٩٠-١٠٩١

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٣، ذيل الحديث ٩٩٣

الواحد منهما. وفي اضطراري المشعر روية صحيحة بالإجزاء^١، وعليها ابن الجنيد^٢، والصدوق^٣، والمرتضى في ظاهر كلامهما^٤. وقال ابن الجنيد: يلزمه دم لفوات عرفة^٥. ويمكن تأويلها بمن أدرك اضطرري عرفة. ولا يجزئ اضطراري عرفات قولاً واحداً.

وخرج الفاضل وحياً بإجزاء خبري المشعر وحده دون اختباري عرفة وحده^٦. ولعله لقول الصادق عليه السلام «لوقوف بالمشعر فريضة وبعرفة سنة»^٧. وقوله عليه السلام: «إذا فاتتك المزدلفة فاتك الحج»^٨.

ويعارض بما اشتهر من قول النبي عليه السلام «الحج عرفة»^٩. وأصحاب الأراكان لا حج لهم^{١٠}. ويستفزع عليه بخساري المشعر لو تعارضاً، ولا يمكن الجمع بينهما، وإن سويّا بينهما تحترق. ولو قيل بترجيح عرفات؛ لأنه المخاطب به الآن كان قوياً

خاتمة من فاتته الوقوفان سقطت عنه أعمال الحج ووجب عليه التحلل بعمره مفردة. والأفضل الإقامة بمعنى أيام التشريق، ثم الاعتمار وإن كان قد ساء هدياً نحره بمكة لا معنى، لعدم سلامه الحج به، وإلا فلا دم عليه؛ للفوات ونقل الشيع

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩١ - ٢٩٢، ح ٩٨٩ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٦

٢ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، المسألة ٢١٨

٣ علل الشرائع، ج ٢، ص ١٥٩، الباب ٢٠٤، دليل الحديث ١

٤ انظر الانتصار، ص ٢٤٣، المسألة ١٢٦

٥ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، المسألة ٢١٨

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٠٨، المسألة ٥٥٣، منتهى المطالب، ج ١١، ص ١٠٤

٧ النعمان، ج ٢، ص ٣١٧، ح ٢٥٥٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨٧، ح ٩٧٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٠٨٠

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ٩٩١، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٩

٩ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٠٣، ح ٢٦٥، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٨٢، ح ٩٨١٢

١٠ الكافي، ج ٤، ص ٤٦٣، باب الوقوف بعرفة وحده لسوقه، ج ٢، ح ٢، ص ٤٦٦، ح ٢٩٨١، تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ١٨١، ح ٦٠٦، وص ٢٨٧، ح ٩٧٥ و ٩٧٦

وجوبه^١. وهو المروي عن الصادق عليه السلام بطريق داود الرقي، وفي الرواية: أنه يعلق، ثم يتخير بين إنشاء العمرة من أدنى الحل فيجزئه عن الحج في القابل، وبين العود إلى أهله فيحج في القابل^٢ وحملها الشيخ على كون الفائت ندباً، أو على من اشترط في حال إحرامه^٣؛ لرواية ضريس، عن الباقر عليه السلام: فإنها مصرحة بأن المشرط تكفيه العمرة، وغيره يحج من قابل^٤. ولم يذكر فيها طواف النساء.

والعمل بهذه بعيد؛ لأن الفائت إن كان واجباً مستقراً لم يسقط بالاشتراط، وإن كان غير مستقر ولم يفت بفعل المكف لم يجب قضاؤه بعدم الاشتراط، وإن كان بفعله فكالمتقرر، وإن كان ندباً لم يجب قضاؤه مطلقاً وإن لم يعتمر.

وأوجب علي بن بابويه وابنه علي المنتع بالعمرة يفوته الموقفان العمرة، ودم شاة، ولا شيء على المفرد سوى العمرة^٥. ولم يذكر أيضاً طواف النساء

ولو أراد من فاته الحج البقاء على إحرامه إلى القابل فالأشبه المنع، وهل يقلب إحرامه أو يقلبه بالنية؟ الأحوط الثاني. ورواية محمد بن سنان: «فهي عمرة مفردة»^٦ تدل على الأول. ورواية معاوية: «فليجعلها عمرة»^٧. تدل على الثاني.

والقضاء تابع للأداء في الفور واتراخي والنوع. ومن جاوز العدول عن القران

١. العلاف، ج ٢، ص ٣٧٤، المسألة ٢١٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٥ - ٤٧٦، باب من فاته الحج ح ١: الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٢ - ٤٧٣، ح ١٢٩٩٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥، ح ١٠٠٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥، دليل الحديث ١٠٠٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٧، دليل الحديث ١٠٩٧.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٧٧٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٥ - ٢٩٦، ح ١٠٠١، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١٠٩٨.

٥. لم نثر على قولهما.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٠، ح ٩٨٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٣، ح ١٠٨٢.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٦، باب من فاته الحج ح ٢: الفقيه، ج ٢، ص ٤٧١ - ٤٧٢، ح ١٢٩٩٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٤، ح ٩٩٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٥.

والإفراد إلى التمتع في الأداء جوزه في قضاء.
ولا تجزئ عمرة التحلل عن عمرة الإسلام.

[١١٠]

درس

يستحب النقاط حصى الجمار من جمع، وهو سبعون حصاة، فإن أخذ زائداً احتياطاً فحسن. ويجوز من الحرم بأسره إلا المساجد مطلقاً على الأشبه. والقدماء لم يذكروا غير المسجد الحرام وانخيف ولا يجزئ من غير الحرم. ويجب كونها أبكاراً

ويستحب أن تكون بزشا كخينة منقطة شقطة رخوة، بقدر الأنملة، طاهرة مفسولة، وتكره الضلّة والمكشرة والموذ والبيض والحر.

وقال الحلبي الأفضل البزش، ثم البيض والحر.^١ وتعه ابن زهرة^٢ ورواية البيهقي تدفعه^٣. وجوز في الخلاف الرمي بالإبرام والجوهر^٤. وفيه بعد إن كان من الحرم، وأبعد إن كان من غيره.

ويستحب الاقتصاد في سيره إلى مى والدعاء بالمأثور. فإذا ورد لها لم يفرح على شيء سوى رمي جمرة العقبة بسبع حصيات، وهي حد منى، وحدها الآخر وادي محشر.

ويجب في الرمي ستة:

البيت، والأولى التعرض للأداء والعدد.

١. الكافي في الفقه، ص ١٩٨.

٢. غيبة النزوع، ج ١، ص ١٨٧.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٨، باب حصى الجمار من. ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٧، ح ٦٥٦.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ٢٤٢، المسألة ١٦٣.

وثانيها: إصابة الجمرة بها، فلو لم تصب لم تحتسب.

والجرمة: اسم لموضع الرمي وهو البناء، أو موضعه ممّا يجتمع من الخصى. وقيل: هي مجتمع الخصى لا السائل منه^١. وصرّح عليّ بن بابويه بأنّه الأرض^٢. ولو وقعت على الأرض، ثم وثبت إلى لجرمة بواسطة صدم الأرض، أو المحمل وشبهه أجزأت. ولو شك في الإصابة أعاد. ولو وثبت خصاة بها لم تحتسب الحصاة. فإن أصابت المرمية احتسبت. ولو وقعت على ما هو أعلى من الجمرّة ثم استرسلت إليها أجزأت.

وثالثها: إيصالها بما يسى رمياً، ولو وضعها وضعاً، أو طرحها من غير رمي لم تجزئ على قول^٣.

ورابعها: تلاحق الخصىات، فلو رمى بها دفعة فالمحسوب واحدة. والمعتبر تلاحق الرمي لا الإصابة، فلو أصابت المتلاحقة دفعة أجزأت، ولو رمى بها دفعة فتلاحقت في الإصابة لم يجزئ^٤. وخامسها: وقوع الرمي في وقته، وهو عند طلوع الشمس إلى غروبها، فلو رمى ليله النحر، أو قبل طلوع الشمس لم يجزئ إلا لضرورة، كالمرضى والمرأة والخائف والعبد. هذا إذا كان قد وقف بالمشر ليلاً وتعذر عليه الوقوف به نهاراً، فلو أمكنه الوقوف به نهاراً، ففي أجزاء الرمي ليلاً عندي نظر؛ لقضية الترتيب.

وروى الصدوق أنّ تارك المشر لو ذكر بعد الرمي يرجع فيقف به، ثم يرمي^٥. وفي رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «رخص رسول الله ﷺ للنساء والصبيان أن يفيضوا بليل، وأن يرموا الجمار بليل»^٥.

١. لم يثر عليه.

٢. لم يثر عليه.

٣. من القائلين به السلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٦١٧، الرقم ٢١١١.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، ح ٢٩٩٣.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٤ - ٤٧٥، باب من تمجّل من المردلة قبل النحر، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٤.

ح ٦٦٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٩٠٦.

وقال الصادق عليه السلام: «أفض بهنّ بليل ويرمين الجمرة»^١

وقال الشيخ^٢، وابن زهرة^٣، والفاضل: يجزئ رميها بعد طلوع الفجر اختياريًا^٤.
وسادسها، مباشرة الرمي، ولو سناّب غيره لم يجزئ إلا مع العذر، كالمرض
والغيبه والصبا. ولو شركه في الخصاة غيره ابتداءً، أو في أثناء المساهة لم يجزئ،
سواء كان إنساناً أو غيره.

ولو أغمي على الجنوب لم ينزل السائب؛ لزيادة العجز، وليس بوكالة محضة.
ولو أغمي عليه قبل الاستنابة وحيث فوت الرمي، فالأقرب رمي الولي عنه،
فإن تعذر فبعض المؤمنين؛ لرواية رفاعه عن الصادق عليه السلام: «يرمي عن أغمي
عليه»^٥.

ويجب الترتيب سابعاً^٦ إذا كان الرمي في أيام التشريق، فيبدأ بالأولى، ثم
الوسطى، ثم حمرة العقبة. كلّ حمرة بسبع حصيات في كلّ يوم من أيامه. ولو نكس
أعاد على ما يحصل معه الترتيب، وهو يحصل بأربع حصيات مع النسيان أو الجهل.
لا مع التعمد، فيعيد الأخيرتين وينبي على الأربع في الأولى، وكذا لو رمى الثانية
بأربع ورمى الثالثة بعدها بحزئ مع النسيان لا التعمد.

ولو نقص عن الأربع بطل ما بعده مطلقاً. وفي صحته قولان^٧. والمروي: المنع^٨.
فلو رمى ثلاثاً، ثم رمى اللاحقة استأنف فيهما. وقال ابن إدريس: ينبي على الثلاث^٩.

١ الكافي، ج ٤، ص ١٧١-١٧٥، باب من حنّ من البرد منه قبل الفجر، ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٥، ج ٦٤٧

٢ العلام، ج ٢، ص ٣٤٤، المسألة ١٦٧.

٣ غنية النروع، ج ١، ص ١٨٧

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٣٦١، المسألة ٦٧٩، تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٦١٩، الرقم ٢١١٧

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٨، ج ٩١٦

٦ في بعض النسخ: «متتابعاً».

٧ من القائلين بالصحة ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٦١٠، وبعدم الصحة الشيخ في النهاية، ص ١٢٦٧

والميسوط، ج ١، ص ٣٧٩، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٨٩، وابن البراج في المهذب، ج ١، ص ٢٥٦.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٦، ج ٩٠٥

٩ السرائر، ج ١، ص ٦١٠.

نعم، لو رمى الأخيرة بثلاث، ثم قطعه عمداً أو نسياناً بشئ عليها عند الشيخ في المبسوط^١، واستأنف عند علي بن بابويه^٢.

ويجب الرمي في الأيام الثلاثة لمن أقام اليوم الثالث عشر، ولا يجب على من نفر في الأول نفراً سائغاً، ولو كان غير سائغ كغير المتقي للصيد، والنساء، وكمن غربت عليه الشمس اليوم الثاني عشر وجب قضاؤه، فلو كان له ضرورة جازت الاستنابة.

ويجوز هنا ليلاً في مواضع جواره يوم النحر ولو فت في الموضعين واحد. وقال في الخلاف: لا يحوز الرمي أيام التشريق إلا بعد الزوال، وقد روي: رخصة قبل الزوال^٣. وقال ابن زهرة: وقته بعد الزوال في أيام التشريق^٤. وقال علي بن بابويه: يجوز من أول النهار إلى الزوال، وروي رخصة إلى آخره^٥. والكل ضعيف.

وأما المستحب فأحد عشر:

أولها: الطهارة، فلو رمى الجنب والمحدث فالأظهر الإحراء. وقال المفيد^٦ والمرتضى^٧، وابن الجنيد: لا يرمي إلا وهو عني طهر^٨، تعويلاً على صحيحة محمد بن مسلم^٩. وهي محمولة على اسدب الرواية أبي عثمان بجوازه على غير طهر^{١٠}.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٩

٢ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٢٠، المسألة ٢٦٧.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٣٥٦، المسألة ١٧٦.

٤ غيبة النروع، ج ١، ص ١٨٨.

٥ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣١٧، المسألة ٦٦٦. والرواية في الكافي، ج ٤، ص ٤٨١، باب

رمي الجمار في أيام التشريق، ج ٤ و ٥: الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٤، باب رمي الجمار

٦ المقنعة، ص ٤١٧.

٧ جمل العلم والعمل، ص ١١٥.

٨ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٧٣، المسألة ٢٤٤.

٩ الكافي، ج ٤، ص ٤٨٢، باب رمي الجمار في أيام التشريق، ج ١٠: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٧، ج ١٦٥٩

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٨، ج ٩١١

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٨، ج ٦٦٠: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٨، ج ٩١٢.

وثانيها: استحباب المشي في الرمي يوم المحر، وباقي الأيام على الأظهر.
وفي المبسوط: الركوب في جمرة بعقة يومها أفضل^١؛ تأسيًا بالنبي ﷺ.^٢
ورؤي الصادق عليه السلام يركب، ثم يمشي. فقيل له في ذلك، فقال: «أركب إلى منزل علي بن الحسين عليه السلام، ثم أمشي كما كان يمشي إلى الجمرة»^٣.
وثالثها: رمي جمرة العقبة مستدبراً للقبلة مقابلها. وقال الحسن: يرميها من قبل وجهها من أعلاها^٤.

وقال علي بن بابويه: يقف في وسط الوادي مستقبل القبلة ويدعو والخصى في يده اليسرى، ويرميها من قبل وجهها لا من أعلاها^٥. وهو موافق للمشهور إلا في موقف الدعاء.

ورابعها: رمي الأولى والثانية عن يسارهما ويمينه مستقبل القبلة.
 وخامسها: الدعاء في ابتداء الرمي ولحظات في يده اليسرى وبأخذ باليمنى
وسادسها: التكبير مع كل خصاة والدعاء
وسابعها: القيام عن يسار الطريق بعد فراقه من الأولى مستقبل القبلة، فيحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي ﷺ، ثم يتقدم قليلاً ويدعو ويسأل الله تعالى القبول. وكذا يقف عند الثانية بعد الفراغ داعياً. ولا يقف بعد الرمي عند جمرة العقبة، ولو وقف لفرض آخر فلا بأس. وليقل عند وصوله إلى رحله من الرمي: «اللهم بك وثقت، وعليك توكلت، فعمد الرب ومعك نصير»^٦.

وثامنها: تعجيل الرمي يوم النحر بعد طلوع الشمس، وفي باقي الأيام مقاربة

١. المبسوط، ج ١، ص ٣٦٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٧، مع ١٠٩٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٢.

٣. الكافي، ج ١، ص ٤٨٥-٤٨٦، باب الرمي عن الصبل و... ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٧-٢٦٨، ح ٩١٢، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٧.

٤. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٧٦، المسألة ٢٢٧.

٥. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٧٩، المسألة ٢٣٠.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٤٧٨-٤٧٩، باب يوم المحر و... ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٨، ح ٦٦١.

الزوال في المشهور وقال في المبسوط: الأفضل بعده^١. وقال ابن حمزة: عنده^٢.
وتاسعها: التباعد بعشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعاً. وقدرهما علي بن بابويه
بالخطي^٣.

وعاشرها: الرمي خذفاً، وهو أن يضع الحصى على بطن إبهام اليد اليمنى ويدفعها
بظفر السبابة، قاله المعظم. وأوجب المرتضى الخذف بأن يضعها على إبهام يده اليمنى
ويدفعها بظفر الوسطى مدعياً للإجماع^٤. وابن إدريس أوجب الخذف بالمعنى المشهور^٥.
وحادي عشرها: وضع الحصى في يد المنوب العاجز، ثم يأخذها النائب من يده
إن أمكن حمله إليها، فإنه مستحب، نص عليه علي بن بابويه. قال: ومرة أن يرمي
من كفّه إلى كفك وارم أنت من كفك إلى الجمرة^٦. وحمله، رواه إسحاق بن عمار،
عن الكاظم عليه السلام^٧.

وهنا مسائل:

الأولى: ذهب الشيخ^٨ والقاضي^٩ - وهو ظاهر المفيد، وابن الجنيّد^{١٠} - إلى
استحباب الرمي وقال ابن إدريس:
لا خلاف عندنا في وجوبه، ولا أقل أن أحداً من المسلمين يخالف فيه، وكلام
الشيخ أنه سنة محمول على نبوته بالسنة^{١١}.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨.

٢. الوسيلة، ص ١٨٨.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٧٩، المسألة ٢٣٠.

٤. الاختصار، ص ٢٦٠، المسألة ١٤٤.

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٩٠.

٦. انظر الفقه المبسوط للإمام الرضا عليه السلام، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٨٥، باب الرمي عن العليل و... ح ١٢ الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٦ - ٤٧٧، ح ١٣٠٠٨ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٨، ح ٩١٥.

٨. الجمل والعقود، ضمن الرسائل المشتركة، ص ٢٢٤: الاستيف، ج ٢، ص ٢٩٧ - ٢٩٨، دليل الحديث ١٠٦٦.

٩. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٩، المسألة ٢٢٢: وانظر المهدب، ج ١، ص ٢٠٨.

١٠. المقنعة، ص ٤٣٦: وحكاية العلامة عن ابن الجنيّد في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٧٠، المسألة ٢٢٢.

١١. السرائر، ج ١، ص ٦٠٦.

وقال المحقق: لا يجب قضاؤه في نقيل لو فات، مع قوله بوجوب أدائه^١.
والأصح وجوب الأداء والقضاء.

وحمل الشيخ رواية معاوية: «إنَّ أساسي والجاهل لا يعيد»^٢ على الإعادة في سنته؛ لخروج أيامه، ولكن يجب في النقيض^٣.

وفي الخلاف: لو فاتته ثلاث حصيات فما دون فلا شيء عليه، وإن رماها في القابل كان أحوط^٤.

الثانية: لو فاتته رمي يوم قضاء في غد في وقت الرمي مقدماً للفائت على الحاضر وجوباً، ويراعى فيه الترتيب في القضاء كالأداء، ولا يرمي الأداء إلا بعد فراغه من رمي الثلاث، ولو كان الفائت واحدة أو اثنتين قدمه أيضاً، بل لو كان حصاة وجب تقديمها.

ويستحب أن يرمي القضاء غداة بعد طلوع الشمس، والأداء عند الزوال في الأظهر؛ لرواه عبد الله بن سنان^٥. وروى معاوية أنه يجعل بينهما ساعة^٦. ولو فاتته رمي يومين قدم الأول فالأول.

الثالثة: لو فاتته جمرة وجهل تعيينها أعاد على الثلاث مرتباً؛ لإمكان كونها الأولى، وكذا لو فاتته أربع حصيات من جمرة وجهلها. ولو فاتته دون الأربع كرّره على الثلاث، ولا يجب الترتيب هنا. ولو فاتته من كلّ جمرة واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث وجب الترتيب ولو فاتته ثلاث، أو اثنتان وشك في كونها من واحدة

١. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥٦، المختصر النافع، ص ١٧٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٤، ح ٨٩٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٠٥٩؛ ورواه في الكافي، ج ٤، ص ٤٨٤، باب من سبي رمي الجمار أو جهل، ح ١، ولم يذكر فيها الجاهل.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٤، ذيل الحديث ٨٩٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٧، ذيل الحديث ١٠٥٩.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ٣٥٧، المسألة ١٨٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٨٤، باب من سبي رمي الجمار أو جهل، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٢، ح ٨٩٣.

٦. تقدم تعريجه قيل هنا

أو أكثر رمى العدد الفائت على كل واحدة مرتباً. ولو شك في أربع استأنف.
الرابعة: لو ذكر فوات الرمي أو بعضه وقد صار بمكة، أو غيرها وجب العود إليه ما دام الوقت، فإن تعذر استأنف.

وإن خرجت أيام الرمي وجب القضاء في القابل على الأصح، مباشرة، أو استئابة. ولا يحرم عليه شيء من محرمات لإحرام في الأظهر.

وفي رواية عبد الله بن جَبَلَة عن الصادق عليه السلام: «من ترك رمي الحمار متمتداً لم تحل عليه النساء، وعليه الحج من قابل». ولم نقف على قائل به من الأصحاب، فتحمل على الندب^١.

ولو فات رمي الجمرة يوم الحمر قضاء في ليوم الأول من أيام التشريق مقدماً له أيضاً. وتحب تبة القضاء في كل ما فات.

الخامسة: لا يشترط في استئابة المريض اليأس من برئه. ولو زال عذره بعد فعل ما فيه لم تحب الإعادة وإن كان في الوقت، خلافاً لابن الجند^٢ ولو زال عذره في أثناء الرمي بنى.

ولو اتفق الرمي بعد زوال عذره، لعدم إعلام النائب به مع إمكانه، أو لا معه، ففي إجراء فعله عندي نظر؛ من امتناع تكليف العفل مع امتثال أمره؛ ومن مصادقة المانع من الاستئابة.

السادسة: لو رمى بخصي بجس أجزاء نص عليه في المبسوط^٣، ومنعه ابن حمزة^٤؛ لما روي من غسله^٥. قلنا لا للحاسة، أو تحمل على الندب.

ولو رمى بخاتم قصه من حجارة لحرم أجراً. ولو رمى بصخرة عظيمة فالأقرب

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٤-٢٦٥، ح ١٠١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٠٦١.

٢. كما حمل عليه الشيخ في الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٧، ديل لتحديث ١٠٦١.

٣. لم يشر على من حكاه عنه.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٣٩٦.

٥. الوسيلة، ص ١٨١.

٦. دعائم الإسلام، ج ٤، ص ٢، ح ٣٢٣، باب ذكر رمي الحمار.

الاجزاء. ولو رمى بحجر مئته البار أجراً ما لم يستحل
 السابعة: لو نفر في النفر الأول استحَبَّ دفن حصي اليوم الثالث عشر. ولم أقف
 على استحباب الاستنابة في رميه عنه في الثالث عشر. نعم، قال ابن الجبيل: إنه
 يرمي حصي الثالث عشر في الثاني عشر بعد رمي يومه^١.
 الثامنة: روى معاوية عن الصادق عليه السلام، فيمن سقطت منه حصاة فاشتبهت: «يأخذ
 من تحت قدمه حصاة ويرمي بها»^٢.
 وروى عبد الأعلى أنه لو نسي رمي حصاة أعادها إن شاء من ساعته، وإن شاء
 في غده^٣.
 التاسعة: ينبغي أن يأخذ على الطريق الوسطى إلى الجمرة الكبرى؛ تأسيًا
 بالنبي صلى الله عليه وآله، قاله الشيخ في المبسوط^٤.

[١١١]

درس

يجب ذبح الهدي على المتمتع بعد رمي يوم النحر، أو نحره بمنى ولو تمتع
 المكّي فثالث الأوجه وجوبه عليه إن تمتع ابتداءً، لا إذا عدل إلى التمتع، وهو منقول
 عن المحقق^٥. ويحتمل وجوبه إن كان لغير حج الإسلام.
 وفي صحيح العيص: يجب على من اعتمر في رجب وأقام بمكة وخرج منها

١ لم نثر على من حكا عنه متقدماً على الشهيد.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٤٨٣ - ٤٨٤، باب من خالف الرمي أو... ح ١٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٤ - ٤٧٥، ح ٣٠٠٢؛
 تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٦، ح ٩٠٧.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٨٣، باب من خالف الرمي أو... ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٦، ح ٩٠٦.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٣٦٨.

٥. لم نثر على هذا القول في مصنفات المحقق عليه السلام، وكل من حكى هذا القول عن المحقق أخذ عن نقل الشهيد له

في الدروس الشرعية، كالعالم في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ١٦.

حاجاً، لا على من خرج فأحرم من غيرها^١، وفيه دقيقة.
وإنما يجب الهدي بإحرام الحج لا بالعمرة، قاله في الخلاف^٢. ولا بوقوف عرفة،
ولا برمي جمرة العقبة.

ولا تباع ثياب التجمل فيه، ولو باعها واشترى أجزاء.
ويجب كونه من النعم، وأفضله البُدن، ثم البقر، ثم الغنم. ولا يجزئ غير الشني،
وهو من البقر والمعز ما دخل في الثانية، ومن الإبل في السادسة. ويجزئ من الضأن
ما كمل سبعة أشهر، وقيل: ستة أشهر^٣.

وأن يكون تاماً، فلا يجزئ الأعور والمريض والأعرج البتس، ولا الأجرب، ولا
مكسور القرن الداخل وإن بقي ثلثه، خلافاً لنصار^٤، ولا مقطوع الأذن ولو قليلاً،
ولا الخصى.

ويكره الموجه وقال ابن إدريس: لا يجرئ^٥. وقال الحسن يكره الخصى^٦. ولو
تعدّر غيره أحزاً، وكذا لو ظهر خصيتاً وكان المشتري مفسراً؛ لصحيحة عبد الرحمن بن
الحجاج^٧، ولو كان محبوباً.

وروي السمع من المقابلة وهي المقطوعة طرف الأذن ويترك معلقاً. ومن المدبرة
وهي المقطوعة مؤخر الأذن كذلك ومن الغرقاء وهي التي هي أذنها ثقب مستدير.
والشرقاء وهي المشقوقة الأذنين باتنتين^٨.

ويحب كونه ذا شحم على الكليتين، ويكفي الطن وإن أخطأ، فلا يجزئ
الأعرج.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٩، ج ٦٦٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٩١٤

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٩، المسألة ٣٦

٣. من الثقاتين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٥٩، المسألة ٥٩٧

٤. حكاة عنه الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٦، دبل الحديث ٢٠٦٤

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٠٧

٦. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٢٩٠، المسألة ٢٤١

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١١١، ح ٧٠٨

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٩، ح ٣٠٤٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٢، ح ٧١٥

وتجزئ الجماء وهي فاقدة القرر خلقة. والضعاء وهي الفاقدة الأذن خلقة، أو صغيرتها على كراهية فيهما، وفي أجزاء البثراء وهي مقطوعة الذنب قول^١.

وتجب الوحدة على قول^٢، فلا يجزئ الواحد عن أكثر من واحد ولو عزت الأضاحي؛ لصحح محمد بن مسلم^٣، ورواه الحلبي^٤ وقيل: يجزئ عند الضرورة عن سبعة وسبعين أولي خوان واحد^٥، والذي رواه معاوية بن عمار: إجراء الخمسة لأولي الخوان الواحد^٦.

وروى أبو بصير: إجراء البدنة والبقرة عن سعة إذا اجتمعوا من أهل بيت واحد، ومن غيرهم^٧.

وفي رواية حمران: إجراء البدنة عن سبعين مطلقاً^٨ وروى علي بن أسباط: إجراء الشاة عن سبعين مطلقاً^٩.

وعال المفد^{١٠} وعلي بن بابويه: تجزئ البقرة عن خمسة إذا كانوا أهل ست^{١١}. وقال سَلار: تجزئ البقرة عن خمسة^{١٢} وأطلق، والاشتراك أظهر بين الأصحاب. وعلى القول بالوحدة لو تعذرت انتفل إلى الصوم

١ من القائمين به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٦٦، المسألة ٦٠١

٢ من القائمين به الشيخ في الخلاف، ج ٦، ص ٦٥، المسألة ٢٧

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٨، ج ٦٩٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٦، ج ٩٤١

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٧-٢٠٨، ج ٦٩٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٦، ج ٩٤٠

٥ من القائمين به الشيخ في النهاية، ص ٢٥٨، والمبسوط، ج ١، ص ٣٧٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٨، ج ٦٩٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٦، ج ٩٤٢

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٨، ج ٦٩٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٦، ج ٩٤٤

٨ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٦-٤٩٧، بساب البدنة وسقرة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٩، ج ٧٠٣

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٧، ج ٤٩٨

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٩، ج ٧٠٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٧، ج ٩٤٩

١ المقصود، ص ٤٥٢

١١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٨٨، المسألة ٢٤٠

١٢ المراسم، ص ١١٤

ولو اشتراها على أنها مهزولة، فخرجت سميئة أجزاء لصحيح الرواية^١، ومنعه الحسن^٢، والظاهر أنه أراد به لو خرجت بعد الذبح.
ولو ظنّ التمام فظهر النقص لم يجزئ بخلاف العكس، ويجيء على قوله عدم الإجزاء.

ولو تعذر إلا فاقد الشرائط أجراً و روى الحلبي إجزاء المعيب إذا لم يعلم بعيبه حتى نقد ثمنه^٣. وروى معاوية: عدم الإجزاء^٤.
ويستحب كونه إنثاءً من الإبل والبقر، ذكراناً من الضأن والمعز، وأن يكون كبشاً من الضأن، أو ثساً من المعز، وأن يكون ممثلاً عُرف به. ويكفي قول المالك.

وأن يكون سميئاً ينظر في سواد، ويمشي في سواد، ويترك في سواد، وفي رواية «ويترك في سواد»^٥. إما يكون هذه المواضع سوداً، وإما يكونه ذا ظل، أو يكونه رعى ومشى ونظر وبرك في الحضرة فمن ذلك، قال الراوندي والثلاثة مروية عن أهل البيت^٦.

ونكره الثور والجمال.

وتجب التتمة في الذبح. ويجزئ الاستدابة في ذبحه. ويستحب جعل يده مع يده فبنويان، ومباشرة أفضل إن أحسن. ويسحب للنائب ذكر المنوب لفظاً، ويجب تتمة. ونحر الإبل قائمة صواف مربوطة يدها ما بين الخف إلى الركبة، رواه

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٠-٤٩٢، باب ما يستحب من الهدى، ج ٦، ١٥، ١٦: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦١-٢٦٢.

٢ حكاة عنه العلامة في معتمد الشيعة، ج ٤، ص ٣٩١ مسألة ٢٤٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٤، ج ٢٢٠ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٩، ج ٩٥٣

٤ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٠-٤٩١، باب ما يستحب من الهدى، ج ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٤، ج ٧٢٦: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٦، ج ٩٥٤

٥ الكافي، ج ٤، ص ٢٠٩، باب حج إبراهيم وإسماعيل ر ج ١٠، الفقيه، ج ٢، ص ٢٣١، ج ٢٢٧٩

٦ لم يثر على من حكاة عنه مقدماً على الشهيد، وكل من حكاة أحده عن نقل الشهيد به في الدروس الشرعية، كالمحقق السيروري في ذخيرة المعاد ج ٢، ص ٦٦٩

أبو الصباح^١. وروى أبو خديجة. أنه يعقر يدها اليسرى^٢. وطعنها من الجانب الأيمن، والدعاء بالمأثور^٣. ويجب مراعاة شروط الذبيحة.

ومكان هدي التمتع منى، وزمانه يوم سحر، فإن فات أجزاً في ذي الحجة، وفي رواية أبي بصير بفيده بما قبل يوم النفر^٤. وحملت على من صام ثم وجد^٥. ويشكل بأنه إحداث قول ثالث. إلا أن ينى على جوار صيامه في التشريق.

ويجب أن يصرفه في الصدقة والإهداء والأكل، وطاهر الأصحاب الاستحباب.

مسائل:

الأولى: لو فقد الهدي ووجد ثمنه حله عند ثقة ليذبحه عنه في ذي الحجة، فإن تعذر من القابل فيه، ولو عجز عن الثمن صام. وأطلق الحسن وجوب الصوم عند الفقد^٦. وخبر ابن الحنفية بينهما وبين الصدقة بالوطئ من قيمة الهدي تلك السنة^٧ وحتم ابن إدريس الصوم مطلقاً^٨. والآول أظهر.

الثانية: إذا انتقل فرضه إلى الصوم فهو ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع. ولو جاور بمكة انتظر شهراً، أو وصوله إلى بلده، ولكن الثلاثة بعد التلبس بالحج، ويحوز من أول ذي الحجة. ويستحب السابع وتاليه ولا يجب.

ونقل ابن إدريس، أنه لا يحوز قبل هذه الثلاثة^٩ وجوز بعضهم صومه في إحرام

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٠، ح ٧٤٢

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٨، باب الذبح، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢١، ح ٤٧٥.

٣ راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٥٢، الباب ٣٧ من أبواب الذبح.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧، ح ١١١ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٩١٨.

٥ حملها عليه الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧-٣٨، دليل الحديث ١١١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٠، دليل الحديث ٩١٨.

٦ و٧ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٨١، المسألة ٢٣٢.

٨ السرائر، ج ١، ص ٥٩١-٥٩٢.

٩ السرائر، ج ١، ص ٥٩٣-٥٩٤.

العمرة^١. وهو بناء على وجوبه بها. وفي الخلاف: لا يجب الهدي قبل إحرام الحج بلا خلاف^٢.

ويجوز الصوم قبل إحرام الحج، وفيه إشكال. ويسقط الصوم بفوات ذي الحجة ولما يصم الثلاثة بكمالها، ويتعين الهدي.

الثالثة: لو صام ثم وجد الهدي في وقته استحَبَّ الدبح ولا يجب: لرواية حماد بن عثمان الصحيحة بإجزائه^٣. وتحمل رواية عقبة بن خالد بذبحه^٤ على الندب^٥ الرابعة: لو صام بعد التشريق ففي الأداء أو القضاء قولان، أشبههما الأول. وفي جواز صومها في أيام التشريق خلاف، فجوز الصدوقان^٦ والشيخ صوم الثالث عشر وما بعده^٧؛ لصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج: يصام يوم الحصة^٨ ولعله لعدم استيعاب مقامه بمس. وجوز ابن لجيند أيام التشريق^٩؛ للرواية عن علي بن^{١٠}.

ولو كان أيام التشريق بمكة ففي جواز الصوم تردّد، وقطع الشيخ بالعم^{١١} الخامسة: يجب التالي في الثلاثة، ولا يضّر فصل العبد إذا كان قبله يومان. ولو

١ حوّه العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٧١، المسألة ٦٠٨

٢ الخلاف، ج ٢، ص ٢٧٣، المسألة ٤٥

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٩، باب صوم المتمتع إذا لم يجد هدي، ج ١١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨، ح ١١٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٠-٢٦١، ح ٩١٩

٤ الكافي، ج ٤، ص ٥١٠، باب صوم المتمتع إذا لم يجد هدي، ج ١٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨، ح ١١٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٩٢٠

٥ كما حملها عليه الشيخ في تهذيب الأحكام، والاستبصار دين الحديث.

٦ حكاه عن علي بن بابويه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٨٣، المسألة ٢٣٣، وقاله الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٨، باب ما يجب من الصوم.

٧ النهاية، ص ٢٥٥.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٣٠، ح ٧٧٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٩٨٨

٩ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٨٣، المسألة ٢٣٣

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٩-٢٣٠، ح ٧٧٧-٧٧٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ٩٨٦-٩٨٧.

١١ النهاية، ص ٢٥٥، المبسوط، ج ١، ص ٣٧٠

أفطر عرفة لضعفه عن الدعاء وقد صام يومين قبله استأنف، خلافاً لابن حمزة^١.
السادسة: لو مات قبل الصوم مع تمكنه صام الولي عنه العشرة؛ لرواية معاوية^٢.
وغصّ الشيخ الوجوب بالثلاثة^٣.

السابعة: لو رجع إلى بلده ولم يصم ثلثه وتمكّن من الهدي وجب بعثه لعامة إن كان يدرك ذا الحجّة، وإلا ففي القابل. وقال الشيخ: يتخير بين البعث - وهو أفضل - وبين الصوم^٤، وأطلق.

الثامنة: المعتبر بالقدرة على الثمن في موضعه لا في بلده. نعم، لو تمكّن من الاستدانة على ما في بلده فالأشبه الوجوب.

التاسعة: لو دبح الهدي ليالي التشريق فالأشبه الحواز، ولو منعاه فهو مقيد بالاختيار، فيجوز مع الاضطرار نعم، بكره اختياراً، وكذا الأصحّ، بل يحوز مع الضرورة الدبح ليلة المحرك الحائف، رواه زرارة ومحمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام^٥.

العاشرة: يجوز اشتراك جماعة في الهدي المستحبّ إجماعاً ولو سبعمائة ولس المراد به هدي الحنّ المدبوح، لأنّ الشروع في الإحرام بحجّ أو عمرة يوجب إتمامه، فحب الهدي في النّسك، بل الأصحّ، أو هدي السياق.

الحادية عشرة: لا يحوز إحراح لحم لهدي عن مبي، بل بحب صرفه بها ولا يعطى الجزار منه، ولو كان فقيراً حذر لا أجره والأقرب وجوب الصدقة بعلمه؛ لأمر النبي ﷺ بذلك^٦ وفي رواية معاوية يتصدق به أو يجعله مصلّى^٧.

١. الوسيلة، ص ١٨٢.

٢. الكافي، ج ١، ص ٥٠٩، باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠، ح ١١٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٩٢١.

٣. النهاية، ص ٢٥٥، المبسوط، ج ١، ص ٢٧٠.

٤. النهاية، ص ٢٥٦، المبسوط، ج ١، ص ٢٧١.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٨٥، باب من سبي ربي الجزار أو جهل، ج ٤ الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٥، ح ٣٠٠٢ وم يرد في سد الفقه زرارة.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٨، ح ١٧٧١، لا تبصر، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ٩٨.

٧. تقدّم تعريضها في التعليق السابقة.

الثانية عشرة: المستحق الفقير المؤمن، فالتقاع السائل، والمعتز غير السائل.
وفي رواية معاوية «التقاع الذي يقنع بما أعطيته، والمعتز الذي يعتريك»^١.
وروى هارون بن خارجة: أن علي بن الحسين عليه السلام كان يطعم من ذبيحته
الحرورية عالماً بهم^٢.

الثالثة عشرة: روى العارث بن المغيرة عن الصادق عليه السلام في رجل تمتع عن أمه
وأهل بعجة عن أبيه، قال: «إن ذبح فهو خير له، وإن لم يذبح فليس عليه شيء»^٣.
الرابعة عشرة: لو ضل هدي التمتع فذبح عن صاحبه، قيل: لا يجزئ؛ لعدم
تعيينه^٤. وكذا لو عطب، سواء كان في الحل أو الحرم، بلغ محله أو لا. والأصح
الإجزاء؛ لرواية جماعة. إذا تلفت شاة التمتع، أو سرقت أجزأت ما لم يفرض^٥.
وفي رواية منصور بن حازم: لو ضل هدي غيره أجزأ^٦.
ولو تعيب بعد شرائه أجزأ في رواية معاوية^٧.

الخامسة عشرة: يخرج الهدي الواجب من أصل المال كالدين، ويقدم على
الوصايا، ويأحم الديون بالعصص.

[١١٢]

درس

الدماء الواجبة بالنص أربعة: دم انتعة وهو مضيق. ودم الإحصار، والمشهور فيه

١ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٠، باب الأكل من الهدي الواجب و...، ج ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٣، ح ٣٠٥٥؛ تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٣، ح ٧٥١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٤، ح ١٧٢١

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٣٩، ح ٧٨

٤ من القائمين به العلامة في إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٣٢

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٧-٢١٨، ح ٧٣٢-٧٣٥

٦ الكافي، ج ١، ص ٤٩٥، باب الهدي يعطى أو...، ج ١٨، الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٩-٥٠٠، ح ٣٠٧٢؛ تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٢١٩، ح ٧٣٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ٩٦٣

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٦، ح ٧٢٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧-٢٧١، ح ٩٥٩

التضييق. ودم الحلق، وهو مختير إجماعاً، ودم الجزاء، وفيه قولان سبقا^١.

وأما باقي الدماء فتجب بالنذر وشبهه، وإلا فهي مستحبة:

فمنها: هدي القرآن. ويستحب بأصل لشرع في العمره بنوعها، وهي الحج فيصير قراناً. ولو ساقه في عمرة التمتع فهو قرر على قول مر^٢. ويفيد تأخير التحلل حتى يتحلل من إحرام حجه، كما قاله الشيخ في الخلاف^٣ وإن لم يكن قراناً عنده، وعلى كل تقدير لا يخرج عن ملكه نعم، له إبداله ما لم يشعره أو يقلده، فلا يجوز حينئذ إبداله. ويتعين ذبحه أو نحره بمنى إن قرنه بالحج، وإلا فبمكة، والأفضل الخزوة بين الصفا والمروة. ولا تجب الصدقة به ومن الأصحاب من جعله كهدي التمتع^٤، وهو قريب، فيقسم في الجهات الثلاث وجوباً، وعلى القول الآخر يستحب قسمته فيها^٥. وأوجب الحلبي سوق جزاء الصيد مد قتل الصيد إن أمكن، وإلا فمس حيث أمكن^٦، ولم يوجب سياق باقي الكفارات.

ولو تلف لم يجب بدله نعم، لو ساق مضموماً كال كفارة ضمنه، وتأدى السياق المستحب بها، وبالمذخور.

ويستحب إشعار هدي التمتع وتقليده كهدي القرآن، ويتعين بهما كهدي القرآن.

ولو عطب الهدي نحره مكانه، وعمس بعله في دمه، وضرب بها صفحة سنامه، أو كتب عنه أنه هدي

والغمس^٧، والكتابة^٨ مرويان في مطلق الهدي مع العجز عن الصدقة حينئذ.

١. تقدماً في الدرس ١٠٢

٢. تقدّم في الدرس ٨٦

٣. الخلاف، ج ٢، ص ٤٣٨، المسألة ٣٣٥

٤. راجع السرائر، ج ١، ص ٥٩٤-٥٩٥، تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٩١، المسألة ٦٢٦

٥. من القائلين به الشيخ في النهاية، ص ٢٦١، والمبسوط، ج ١، ص ٣٧٤.

٦. الكافي في الفقه، ص ١٩٩.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٩٣، باب الهدي يطيب أو لا، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٦، ج ١٧٢٧، الاستبصار،

ج ٢، ص ٢٧١، ج ٩٥٨

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٠، ج ٣٠٧٤

وعدم من يعلم بأنه هدي، ويباح الأكل منه حينئذ للمستحق، وتكون النية عند ذبحه، وإعلامه كافية عن المقارنة للتناول ولا تحب الإقامة عنده ولو أمكنت. ولا يجب بدله إلا إذا كان مضموناً كالمتعة^١ والجزاء.

وفي رسالة حريز، عن الصادق عليه السلام: «كُنْ هدي دخل الحرم فغَطِبَ فلا بدل على صاحبه تطوعاً أو غيره»^٢. وحمله الشيخ على العجز عن البدل، أو على عطب غير الموت كالكسر فينحره على ما به ويجزئه^٣.

وفي النهاية أطلق أن الهدي إذا غَطِبَ دبح وأُعلم^٤. فظاهره دخول هدي المتعة. ولو كسر جاز بيعه فيتصدق بثمنه، أو يقيم بدله ندباً، ولو كان الهدي واجباً وجب البدل. وفي رواية الحلبي: يتصدق بثمنه ويُهدي بدله^٥. ولو ضل فأقام بدله، ثم وجد ذبحه وسقط وحوط ذبح البدل. ولو كان قد ذبح البدل استحب ذبح الأول، وأوجب الشخ إذا كان قد أشعره أو قنَّده^٦؛ لصحيح الحلبي^٧. وحكم هدي التمتع كذلك.

ولو ضل فذبحه الغير ناوياً عن صاحبه أجزأ إذا كان في محله. ويستحب لو أجدده تعريفه ثلاثاً: يوم النحر، ويومين بعده، ثم يذبحه عشته الثالث عن صاحبه ويجزئ. ولو ذبح هدياً فاستحق بيئته فللمستحق لحمه، ولا يجزئ عن أحدهما.

وحكم الشيخ بأن الهدي المضمون كالكفارة وهدي التمتع يتعين بالتعيين كقوله: «هذا هدي» مع نيته، ويزول عنه الملك^٨. وظاهر الشيخ أن النية كافية في

١. في بعض النسخ بزيادة «على قول حميف»

٢. تقدم تخريجها قبيل هذا.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٦، ديل الحديث ١٧٢٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٠، ديل الحديث ٩٥٨.

٤. النهاية، ص ٢٦٠

٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٩٤، باب الهدي يطلب أو . ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٧، ح ٧٣٠

٦. النهاية، ص ٢٦٠

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٩، ح ١٧٢٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٩٦٢

٨. الميسوط، ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٦

التعيين، وكذا الإشعار أو التقليد. وظاهر المحقق أنَّهما غير مخرجين وإن وجب ذبحه بعينه^١.

وتظهر الفائدة في النتائج بعد التعيين، فإن قلنا بقول الشيخ وجب ذبحه معه، وهو المروي^٢.

أما ركوبه وشرب لبنه إذا لم يضربا به وينتاجه فإنهما جائزان. وقال ابن الجنييد: لا يختار شربه في المضمون، فإن فعل غرم قيمته لمساكين الحرم^٣.

وفي رواية السكوني إذا أشعرها حرم طهرها على صاحبها^٤. وتعارضها رواية أبي الصباح بركوبها من غير عتف^٥.

وأما الهدى المتعين بالنذر ابتداءً مثل قوله: «لله علي أن أهدي هذه الشاة» فلا ريب في تعنته ويصير أمانة في يده.

وحكم الشيخ في المطلق بخروجه عن ملكه بالقول^٦، فإن عطب نحر مكانه وأعلم، ولو نتج فهو هدي، فلو صف عن المشي حملته على أمه أو غيرها ولا يجوز شرب لبنه إذا لم يفضل عنه فوض، ولو فصل فالأفضل الصدقة به، ويجوز شربه عند الشيخ^٧.

ولو تلف الهدى أو الولد أو اللب بغير تعريض فلا ضمان، ولو ضاع لم تجب إقامة بدله، ولو أقام كان كالمسوق تبرعاً^٨.

ولا يجوز الأكل من الواجب غير المتعة، فإن أكل ضمن القيمة، وجوز الشيخ الأكل منه للضرورة ولا قيمة عليه^٩.

١ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٢٨

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٩، ح ٢٠٧١

٣ حكاة عنه العلامة في مختلف الشعة، ج ٤، ص ٢٩٩، المسألة ٢٥٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٨، ح ٨٠٤

٥ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٢-٤٩٣، باب الهدى يبيع أو - ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٠، ح ٧٤٢، ورواها

عن أبي بصير في الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٤-٥٠٥، ح ٣٠٩٠

٦ و٧، المبسوط، ج ١، ص ٣٧٥

٨ المبسوط، ج ١، ص ٣٧٤

وروى عبد الملك القمي عن الصادق عليه السلام: «يؤكل من كل هدي نذراً كان أو جزاء»^١.

وروى عبد الله الكاهلي: «يؤكل من الهدي كله مضموناً أو غيره»^٢.
وفي رواية جعفر بن بشر يؤكل من الجراء^٣. وعملها الشيخ على الضرورة، أو على الصدقة بالقيمة^٤؛ لتصريح الباقر عليه السلام: «إذ كان واجباً فعليه قيمة ما أكل»^٥.
وإذا كان معه هدي واجب وتبرّع وبلغا المحل استحبّ البدأة بذبح الواجب، وتستحبّ تفرقة اللحم بنفسه ويحوز سائبه ولو خلى بينه وبين المساكين جاز.

فائدة: من نذر ذبح بدنة في مكان بعينه وجب، وإن أطلق نحرها بمكة.
ومكان نحر الجراء سبق^٦ ومكان هدي لإحصار مكة، أو منى بحسب النك.
وزمانه يوم النحر إن كان بمنى، قبل وأيام التشريق^٧.

ومكان هدي الصّد مكانه، ورماته إلى هوائ الحج فسعتن العمرة وأوجب الحلبي بعته كالْمُخَصَّر^٨، فإن كان مسوقاً بعته وإلا بعث كُفْمً وخير الشيخ بين ذبحه مكانه، وبعثه إلى منى أو مكة، وجعل البعث أفضل^٩. وقال ابن الجنيّد: يبعثه السائق، إلا أن يصدّ هديه أيضاً فيذبحه مكانه^{١٠}.

ومنها: ما يبعثه المحلّ ويواعد أصحابه يوماً فيقلّدونه، ويجتنب في وقت

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٤، ح ١٧٢٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٥، ح ١٧٥٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٦٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٥، ح ١٧٦٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٦٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٥، دليل الحديث ١٧٦٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٣، دليل الحديث ٩٦٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٥، ح ١٧٦١، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٧٠.

٦. تقدّم في الدرس ١٠٢.

٧. من القائلين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٤٣.

٨. الكافي في الفقه، ص ٢١٨.

٩. الخلاصة، ج ٢، ص ٤٢٤، المسألة ٣١٦.

١٠. حكاية العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٣٦٠، المسألة ٣٠٥.

المواعدة ما يجتنبه المحرم إلى يوم الحر إلا أنه لا يلبي، ثم يحل إذا بلغ محله في ظنه على ما تواعدوا عليه، وإن أخطأ ظنه فلا بأس.
ولو أتى بما يحرم على المحرم كفر مستحباً، وفي رواية هارون بن خازجة: يكفر ببقرة عن لبسه الثياب.^١
وعن الصادق عليه السلام، أنه إذا فعل ذلك وطاف به نائبه أسبوعاً، وذبح عنه، وعرف بمسجده إلى غروب الشمس فقد حج^٢ وإيثار ابن إدريس^٣ لا وجه له.

[١١٣]

درس

ومنها: الأضحية، وهي سعة مؤكدة، ويحزى الهدي الواجب عنها، والجمع أفضل وهي محتصة بالنعيم، والأفضل الشيء من الإبل، ثم الشيء من البقر، ثم الجذع من الضأن أو الجذعة، ثم الشيء من المعز، ولا يجري غير الشيء والجذع.
ويسحب التضحية بالإناث من الإبل والبقر، والذكوان من الغنم، وتكره التضحية بالثور والحاموس والموجوء وروى الصدوق: تحريم التضحية بالنحاتي^٤.
وستحب أن يكون أملح، سميت، ببطر ويمشي ويبرك في سواد كالهدي ولا يجرى ذات عوار.

ومنع في المبوط من التضحية بالثور والجمل يسمى لا بالأمصار، وقال:
أفضل ألوانها المنحما، وهي ما فيها بياض وسواد، والبياض أكثر، ثم الغراء، وهي البيضاء، ثم السوداء^٥.

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٤٠، باب الرجل يبعث بالهدي. ٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢٥، ح ١٤٧٤.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٨، ح ٣١١٢.

٣. السرائر، ج ١، ص ٦٣٩.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٠، ح ٢٠٥١ والبعث والبعثنة هي الإبل الخراسانية، تستج من بين عريضة وفالج.

٥. لسان العرب، ج ٢، ص ٩، دبعته.

٥. المبوط، ج ١، ص ٢٨٨.

وفي مقطوع الحلبي: ضَعَّ بكبش أسود أقرن، فإن لم تجد ففحل أقرن، ينظر ويأكل ويشرب في سواد^١.

وروي: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كان يكره التشريم في الأذن، بأن يشقها وتبقى مَدْلَاة من غير انفصال، ويكره الخَرْم^٢.

وأَيَّامها بمنى يوم النحر وثلاثة بعده، وبغيرها يوم النحر ويومان بعده، ولو فاتت لم تقض إلا أن تكون واجبة بنذر وشبهه. ووقتها بعد طلوع الشمس إذا مضى قدر صلاة العيد والخطبتين، ويكره ليلاً وتجزئ.

ولا تجب بالأضالة، نعم، كانت من حصائص النبي صلى الله عليه وآله.

وروي: أَنَّهُ ضَحَّى بكبش عن نفسه وعن من أضح من أهل بيته عليهم السلام، وبكبش عن نفسه وعن من أضح من أمته^٣. وصحَّت فاطمة عليها السلام بالمدينة بسبعة أكبش^٤. وضحَّى أمير المؤمنين عليه السلام بكبش عن النبي صلى الله عليه وآله وبكبش عن نفسه^٥ وقال: «لا يضحِّي عتاً في البطن»^٦. وفيه إشعار بأن الأضحية عن الغير مستحبَّة وإن كان ميتاً، وأنه ينبغي أن ينوي بها عن العيال أجمعين.

وقد روى الصدوق خبرين يوجبها على الواحد^٧ وأخذ ابن الجنيّد بهما^٨ ويحملان على تأكيد الاستحباب.

ولا يكره قصُّ الأظفار وحلق الرأس في لعشر لمرید التضحية. ويأتي في رواية كراهته^٩.

١. الكافي، ج ٤، ص ٤٨٩ - ٤٩٠، باب ما يستحب من الهدى...، ح ٤

٢. الكافي، ج ٤، ص ٤٩٠، باب ما يستحب من الهدى...، ح ٧

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٩٥، باب المدينة والبقرة...، ح ١١ الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٩، ح ٣٠٤٨ وليس في الكافي. «وعن من أضح من أهل بيته»

٤. لم نثر عليه.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٤٩٥، باب المدينة والبقرة...، ح ١١ الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٩، ح ٣٠٤٨.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٦، ح ٣٠٦٣.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٨، ح ٣٠٤٥ - ٣٠٤٦.

٨. انظر ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٤، ص ٢٩٩، المسألة ٢٥٠.

٩. لم نثر عليه.

وبكره التضحية بما يريد. ويستحبّ بما يشتريه، وبما عرّف به.
ولو تعذرت تصدّق بثمنها، فإن اختلفت قيمة منسوبة إلى القيم بالسوية، فمن
الثلاث التلت، ومن الأربع الربع. واقتصار الأصحاب على الثلاث؛ تبعاً للرواية
التابعة لواقعه هشام^١.

ويحوز اشتراك جماعة فيها وإن لم يكونوا أهل بيت واحد.
وروى السكوسي: إجزاء البقرة والجدة عن ثلاثة من أهل بيت واحد، والمستة
عن سبعة متفرقين، والجزور يجرى عن عشرة متفرقين^٢.
وفي مكاتبة الهادي عليه السلام: يجرى الجاموس الذكر عن واحد، والأنثى عن سبعة^٣.
وكذا يصح الاشتراك لو أراد بعضهم اللحم، وشاة أفضل من سبع بدنة، أو سبع بقرة.
ويستحبّ الاقتراض للأضحية؛ فإنه دين مقصي^٤.

ويحوز تضحية العبد بإذن مولاه، ولم يقض لو ملك يجرئه الحرّ جار من غير إذن
وتتعيّن بالنسبة حال الشراء عند الشيخ وإن لم يتلفظ، ولم يشعر، ولم يقلّد^٥. ولو
كانت في ملكه تعيّن بقوله: جعلتها أضحية، فيزول ملكه عنها وليس له إبدالها،
فإن أتلفها أو فرط فيها فتلفت فعليه قيمتها يوم أتلف، وإن أتلفها غيره فعليه أرفع
القيم عند الشيخ^٦، فيشتري به غيرها

ولو أمكن شراء أكثر من واحدة بقيمتها فعل ولو كان جزءاً من أخرى، ولو قصر
عن واحدة كفاه شيفص، ولو عجز عن شيفص تصدّق به.
ولو وحد بها عيباً سابقاً بعد اتعيين منه أرشه لا ردّها، وبصنع بالأرض ما

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٤٤، باب الوارد، ح ٢٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٧، ح ٦٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٣٨-٢٣٩، ح ٨٠٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٨، ح ٧٠٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٩٤٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٦، ح ٧٠١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٩٤٦.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٢١٩٣، وص ٤٨٩، ح ٣٠٤٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٩٠.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٣٩١.

ذكرناه^١. ولو عابت بعد القبض نحرها على ما بها.
ولو تلفت أو ضلت بغير تفریط لم يضمن، فإن عادت ذبحها أداءً، وإن كان بعد
الأيام ذبحها قصاءً. ولو ذبحها غيره عنه أجراً وفي وجوب الأرش هنا بعد، فإن قلنا
به تصدق به إن لم يكن الشراء به.

وإذا ذبحها استحب الأكل منها؛ تأسيًا بالنبي ﷺ^٢. ويستحب أن يُهدي قسماً
ويتصدق بقسم، قال الشيخ والصدقة بالجمع أفضل^٣. والمشهور الصدقة بأكثرها.
ولو استوعب الأكل ضمن للفقراء نصيبهم وجوباً، أو استحباباً بحسب حال
الأضحية. ويجزئ اليسير، والثلت أفضل.

ولا يجوز بيع لحمها.

ويستحب الصدقة بجلودها وجلالها وقلاندها؛ تأسيًا بالنبي ﷺ^٤. ويكره بيع
الجلود وإعطائها الجزار أجرًا لا صدقةً. ويكره إطعام المشرك من الأضحية.
وجوز ادخار لحمها بعد ثلاث، وكان محرمًا قديمًا^٥
ويكره أن يخرج بشيء منها عن سبيل، ولو أُهدي له جاز، وكذا لو اشراه من
المسكين. ويجوز إحراج السنام.

فائدة: الأيام المعدودات أيام التشريق، وآخرها عروب الشمس من الثالث.
والأيام المعلومات عشر ذي الحجة، وهو المروي في الصحيح، عن عليّ^٦.
وفي النهاية بالعكس^٧. وقال الجعفي: أيام لتشريق هي المعلومات والمعدودات.

١ تقدم ذكره في ص ٣٥٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٣، ح ٧٥٢

٣ المبسوط، ج ١، ص ٣٩٢.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٦، باب جلود الهدي، ح ٢

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٦، باب الأكل من الهدي الواجب و ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٦، ح ٧٦٣،

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٩٧٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٥٨، وص ٤٨٧، ح ١٧٣٦

٧ النهاية، ص ٢٨٦.

وتظهر الفائدة في نذر الصدقة والصيام.

ومن وجب عليه بدنة في كفارة، أو نذر وعجز كان عليه سبع شياه، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً

وفي رواية داود الرقي، عن الصادق عليه السلام في بدنة الفداء ذلك، وخير بين الصوم بمكة أو في منزله^١، وبه أفتى الشيخ في التهذيب^٢، وقال سائر لا بدل لما عدا بدنة النعامة^٣.

[١١٤]

درس

يجب الحلق بعد الذبح، واكتفى في المبسوط والنهاية^٤، وابن إدريس بحصول الهدى في رحله^٥، وهو مروى^٦ وفي الخلاف: ترتب ماسك من مسح^٧، وهو مشهور. وفي التبيان: الحلق أو التقصير مستحب، وهو نادر^٨ والترتيب ليس بشرط في الصحة وإن قلنا بوجوبه، نعم، يستحب لمن حلق قبل الذبح أن يعيد موسى على رأسه بعد الذبح؛ لرواية عمار^٩. وقال ابن الجندب: كل سائق هدياً - واحياً أو غيره - يحرم عليه الحلق قبل ذبحه،

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٧، ح ٨٠٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٧، ذيل الحديث ٧٩٩.

٣. المراسم، ص ١١٩.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٣٧٤، النهاية، ص ٢٦١.

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٩٩.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٥٠٢، باب الحلق والتقصير، ج ٤، تنقيح، ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٣٠٩١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٥، ح ٧٩٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١٠٠٧.

٧. الخلاف، ج ٢، ص ٣٤٥، المسألة ١٦٨.

٨. التبيان، ج ٢، ص ١٥٤، ذيل الآية ١٩٦ من البقرة (٢).

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٥، ح ١٧٣٠.

فلو حلق وجب دم آخر^١.

ولا يتعين الحلق على الصرورة والملبد عند الأكثر، بل يجزئ التقصير. وللشيخ قول بتعيينه عليهما^٢، وهو قول ابن الجنيد، وزاد: المعقوص شعره والمضفور^٣، ووافق الحسن على الأخيرين ولم يذكر الصرورة^٤.

وقال يونس بن عبد الرحمن: إن عقص شعره - أي ضفره - أو لبده - أي ألزقه بصمغ - أو ربط بعضه إلى بعض بسير، أو كان صرورة تعين الحلق في الحج وعمره الإفراد^٥.

وفي رواية أبي بصير: «الصرورة يحلق ولا يقصر، إنما التقصير لمن حج حجة الإسلام»^٦.

وفي رواية معاوية: إذا لبّد أو عقص فليس له التقصير^٧.

ويظهر من رواية العيص أنه إذا قصر ولم يحلق فعليه دم^٨. وفي التهذيب: وكذا يلزم الملبّد لو لم يحلق^٩ وصحيحة حرّ في مطلقة^{١٠} فمحمل غيرها على الندب. والعلق أفضل الواجبين، وهو معنى استحبابه.

وليس على النساء حلق ويجزئن من التقصير قدر الأنملة. وقال ابن الجنيد: مقدار القبضة^{١١}، وهو على الندب.

١. أنظر ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٩٧، المسألة ٢٤٩.

٢. النهاية، ص ٢٦٢ - ٢٦٣: المبسوط، ج ١، ص ٣٧٦.

٣ و ٤. حكاه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٠٠، المسألة ٢٥٤.

٥. لم نثر على من حكاه عنه مقدماً عن الشهيد، وكل من حكاه، حكاه عن الشهيد في الدروس، كالمحقق السيروري في ذخيرة المعاد، ج ٢، ص ٦٨١: والعلامة المحسني في ملاد الأحيار، ج ٢، ص ٤٨٨.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٥٠٣. باب العلق والتقصير، ج ١٧: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٣، ج ٨١٩، وص ٤٨٤، ج ١٧٢٥.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٥٠٢ - ٥٠٣. باب العلق والتقصير، ج ٦: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٣، ج ٨٢١، وص ٤٨٤، ج ١٧٢٦.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٠، ج ٥٣٤.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٦٠، ذيل الحديث ٥٣٢، وص ٢٤٤، ذيل الحديث ٨٢٣.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٣، ج ٨٢٢.

١١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٠١، المسألة ٢٥٥.

فرع: لو نذر الرجل الحلق في نسكه وجب إلا في عمرة التمتع، ولا يجزئ عنه التقصير، ولا إزالته ينتف أو نورة وشبههما. نعم، يجزئ التقصير في التحلل على الأقوى، ويكفر إن تعذر حلق محل التقصير، ولو بدرته المرأة فهو لغو.

ويجب فيه النية، وتحصيل مسماه ويستحب استقبال القبلة، والبداة بالقرن الأيمن من ناصيته، وتسمية المخلوق، والدعاء مثل قوله «اللهم أعطني بكل شعرة نوراً يوم القيامة»^١

والاستيعاب إلى العظمين الذين عمد منتهى الصديقين قبالة وتدي الأذنين، ودفن الشعر في قسطاطه، أو مزله بمى. وقسم الأظفار، وأخذ الشارب بعده، ولو راحل قلبه، حلق أو قصر مكانه وحواً، إن تعذر عليه العود، وبعث شعره إلى منى لدفن بها مستحباً. وأوجب العلبي دفنه بها^٢

وهي رواية معاوية كان الصادق عليه السلام يحرم إخراج الشعر من منى ويقول: «من أخرجه فعليه ردّه»^٣ وظاهر الروايات وجوبه^٤ وفي المختلف يجب ردّه لو حلق بعد خروجه عمداً لا سهواً^٥.

والأصح الاستحياب: لقول ربن العبد بن علي «كانوا يستحبون ذلك»^٦. يعني دفنه بمنى. ومع المحر لا شيء عليه على القولين

ومن لا شعر على رأسه يمرّ الموسى وفي وجوبه مطلقاً، أو لمن حلق في إحرام العمرة وحدها، أو فولان. ونقل في الخلاف الإجماع على استحبابه^٧.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٨٢٦

٢. الكافي في الفقه، ص ٢٠١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ٨١٥ الاستبصار ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٠١٤

٤. راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢١٥ الباب ٦ من أبواب الحلق والتقصير

٥. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٠٤، المسألة ٢٥٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ٨١٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٠١٤.

٧. الخلاف، ج ٢، ص ٣٣١، المسألة ١٤٦.

ولو أراد غسل رأسه بالخطمي أو غيره أخره عن التقصير.
ولا يجوز تقديم الحلق على يوم النحر، ولا تأخيره عن الطواف. فلو قدمه لم يجزئ، وفدى إن تمعد ذلك عالماً.
ولو أخره عن الطواف جهلاً فظاهر الرواية الإجزاء فيه، وفي الطواف^١، وإن كان عالماً وتمعد فعله شاة، قاله الشيخ^٢ وأتباعه^٣. وظاهرهم أنه لا يعيد الطواف. وإن نسي فلا كفارة، ويعيد الطواف بعد الحلق. وصحيحة علي بن يقطين بإعادة الطواف والسعي قبل التقصير^٤ مطلقة ليس فيها عمد ولا نسيان.
وفي صحيح حميل بن دراج: لا ينبغي زيارة البيت قبل أن يحلق إلا أن يكون ناسياً^٥. وظاهره عدم إعادة الطواف لو فعل.
والكلام في الطواف قبل الذبح كذلك. وقيل: يكفي وضع الهدي في رحله بمنى^٦. وهو ظاهر المبسوط^٧.
وفي صحيحة معاوية: من نسي أن يذبح بمنى حتى زار البيت فحرم بمكة يجزئ عنه^٨ ويشكل بأنه هي غير محل الذبح. وكذا لو قدم الطواف على الرمي، أو على جميع مناسك منى يجزئ مع الجهل وفي التعمد والنسيان الإشكال.
وجوز لحائفة الحيض الإفاضة ليلاً، ورمي والتقصير، ثم تمضي للطواف، وتستنيب في الذبح.

١ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٥، باب من قدم شيئاً أو...، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٠، ح ٨٠٩.

٢ النهاية، ص ٢٦٣: المبسوط، ج ١، ص ٣٧٦.

٣ كابن حمزة في الوسيلة، ص ١٨٦، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٦٠١، والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٣٠٢، المسألة ٢٥٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤١، ح ٨١١.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٤، باب من قدم شيئاً أو...، ج ١، الصفة، ج ٢، ص ٥٠٥-٥٠٦، ح ٣٠٩٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٣٦، ح ١٧٩٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١٠٩.

٦ من القائلين به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٣٤٢، المسألة ٦٦٤.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٣٧٤.

٨ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٥، باب من قدم شيئاً أو...، ج ٤، الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٦، ح ٣٠٩٤.

[التحلل للمتمتع]

وإذا حلق أو قصر بعد الرمي والذبح تحلل ممّا عدا الطيب والنساء وهو التحلل الأول للمتمتع.

وأما القارن والمفرد فيحلّ لهما الطيب إذا كانا قد قدّما الطواف والسعي. وأطلق الأكثر أنّهما يحلّ لهما الطيب، وابن إدريس قائل بذلك مع عدم تجويزه تقديم الطواف والسعي^١ وسوى الجمع بينهما وبين المتمتع.

ولو أتى بالحلق قبل الرمي والذبح، أو بينهما فالأشبه عدم التحلل إلا بكمال الثلاثة. وقال عليّ بن بابويه^٢ وأسه: يتحسّن بالرمي إلا من الطيب والنساء^٣ وقال الحسن به وبالحلق. وجعل الطيب مكروهاً للمتمتع حتى يطوف ويسعى^٤. وظاهره حلّ النساء بالطواف والسعي، وإن طوافه، نساء غير واجب: إذا جعله رواية شاذة^٥.

التحلل الثاني إذا طاف للربادة وسعى حلّ له الطيب، ولا يكفي الطواف خاصة على الأقوى. لروايه منصور بن حازم^٦ ورواية سعيد بن يسار، عن الصادق عليه السلام يحلّ الطيب بالحلق للمتمتع^٧، مروoke. وتطّيب رسول الله ﷺ بعد الحلق؛ لأنه ليس بتمتع^٨.

التحلل الثالث: إذا طاف للنساء حللن له.

والقارن والمفرد لهما تحللان: أحدهما عقيب الحلق، والثاني عقيب طواف النساء وكذا المعتنق إفراداً والمعدة فيها تحلل واحد

١ البرائر ج ١، ص ٦٠١

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٠٤ - ٥، ٣، المسألة ٢٥٨

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٥٤٩ باب الرجوع إلى من رمي الحمار

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٠٤ المسألة ٢٥٨

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٧، ٣، المسألة ٢٦

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٥، ح ٨٢٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ١٠١٨.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٥٠٥، باب ما يحلّ للرجل من اللبس و...، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٥، ح ٨٢٢؛

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ١٠٢١

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، ح ٨٢٤.

وأما الصيد الذي حرم بالإحرام فبطوف النساء، قاله الفاضل، وذكر أنه مذهب علمائنا؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾^١.
وروى الصدوق: تحريم الصيد بعد طواف النساء^٢؛ ولعله لمكان الحرم. وصرح ابن الجنيّد بتحريم لحم الصيد أيام منى ولو أحل^٣.
ويستحب ترك المخيط، وتغطية الرأس حتى يطوف ويسعى، وترك الطيب حتى يطوف للنساء.

فروع:

لو طاف الممنوع الطوافين وسمى قبل الوقوفين لضرورة فتحلله واحد عقيب الحلق بمنى، ولو قدم طواف الحج والسمي خاصة كان له تحللان.
ولو قدم الطوافين والسمي قبل مناسك منى لضرورة، أو ناسياً واجتزأنا بها، أو منعئداً على ما سلف، فالأشبه أنه لا يحل له شيء من محرمات الإحرام حتى يأتي بمناسك منى.
وإنما يحصل التحلل بكمال الطوافين والسعي؛ فلو بقي منها ولو خطوة فهو باق على ما كان.

[١١٥]

درس

إذا قضى الحاج مناسكه بمنى وجب عليه العود إلى مكة، ويستحب ليومه، فإن تأخر فمن غده، وفي جواز تأخره عن الغد اختياراً قولان^٤، أقربهما الجواز على

١ تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٣٤٣، المسألة ٦٦٦، والآية من المائدة (٥): ٩٥

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٧، ح ٣٠٩٧.

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٦٢، المسألة ١١٩.

٤ من القائمين بالجوار ابن أبي عقيل على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٠٩، المسألة ٢٦٦، وابن إدريس في المراسم، ج ١، ص ٦٠٢ ومن القائلين بعدم الجوار المعيد في المقعة، ص ٤٢٠؛ والشيخ في النهاية، ص ٢٦٤؛ وسأذكر في المراسم، ص ١١٤.

كراهية، وقد روي في الصحيح عن الصادق^١، والكاظم^٢.

ورواية منصور بن حارم^٣، ومحمد بن مسلم الصحيحة بالزيارة يوم النحر^٤ تحمل على الندب؛ توفيقاً.

وعلى القول بتحريم التأخير لا يقدح في الصحة وإن أتم. نعم، لا يجز تأخير الطواف والسعي عن ذي الحجة فيطل الحج - كما قاله ابن إدريس^٥ - إن تعمد ذلك. هذا حكم المتمتع، وأما القارن والمفرد فيؤحران طول ذي الحجة لا عنه ويستحب أمام دخول مكة ما سلف في دخولها لطواف العمرة وسعيها^٦، من الغسل، وتقديم الأظفار، وأخذ الشارب هـ، والدعاء، وغير ذلك.

ويجزئ الغسل بماء بل غل النهار ليومه، والليل لليلته ما لم يحدث، فبعيده، وإنكار ابن إدريس إعادته مع الحدث^٧ ضعيف، وجعله الأظهر عدم الإعادة غريب. ثم يأتي بطواف الحج وركعتيه وسننه بعده، ثم بطواف النساء وركعتيه على هذا الترتيب وكفتها في الواجب والمستحب كما تقدم^٨. غير أنه يسوي مميزاتها عن غيرها.

وليس طواف النساء مخصوصاً بمن يغشى النساء إجماعاً، فيجب على الخصي والمرأة والهم^٩. ومن لا إربه له في النساء.

١ الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٨، ح ٢٧٨٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٠، ح ٨٤٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١٠٣٤

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٨، ح ٢٧٨٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٠، ح ٨٤٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١٠٣٤

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٩، ح ٨٤٢، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١٠٣١

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٩، ح ٨٤١، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ١٠٣

٥ السرائر، ج ١، ص ٦٠٢

٦ تقدم في الدرس ١٠٣

٧ السرائر، ج ١، ص ٦٠٢

٨ تقدم في الدرس ١٠٣

٩ الهم - بالكسر - الكبير البالي. لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢١، هم.

ويحرم بتركه النساء وطءاً، وتقبيلاً، وملاعبةً، ونظراً بشهوة، وعقداً، وشهادةً، وكل ما كان قد حرّمه الإحرام منهنّ. ولا يكفي في حلّ النساء تجاوز النصف إلا في رواية أبي بصير رواها الصدوق^١

ويُلزَم به الصبيّ المميّز، ويطوف الولي بغير المميّز، فلو تركاه وجب قضاءه كما يجب على غيرهما. ويحرم عليهما النساء بعد البلوغ، ويمنعان من الاستمتاع بالحلائل قبل البلوغ.

وإذا استناب فيه من تركه ففعله النائب حلّت له النساء، ولو وأعده في وقت بعينه فالأقرب حلّهنّ بحضوره، عملاً بالظاهر، فهو تبيّن عدمه اجتناب. ولا يكفي عنه طواف النساء الذي يفعله داخل مكة بنسك واحد أو ندب، بل يأتي بهما، سواء كان هو التارك أو نائبه.

ولو مات قضاء الولي، قاله الأصحاب ورواه معاوية، عن الصادق عليه السلام، وفيها: لو قضاء غير وليّه أجزاء، وقال «ما دام حياً فلا يصلح أن يقضى عنه»^٢. وهو معارض برواية: القضاء عنه في حياته^٣.

[١١٦]

درس

إذا قضى مناسكه بمكة وجب العود إلى منى للرمي، وقد تقدّم كيفيّته^٤. وللعبث بها وجوباً ليالي التشريق الثلاث.

ويجوز لمن اتقى الصيد والنساء في إحرامه ترك مسبب الثالثة، إلا أن تغرب الشمس وهو بمنى فيتعيّن، والأفضل مسبب الثالثة للمتنقّي لينفر في النفر الثاني؛ إذ هو

١ الفقيه ج ٢، ص ٣٩١، ح ٢٧٩١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٥، ح ٨٦٥، وص ٤٨٩، ح ١٧٤٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٣، ح ٧-٨.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥١٣، باب طواف النساء، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٤٢٢، وص ٢٥٥-٢٥٦.

ح ٨٦٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٧٨٩، وص ٢٣٣، ح ٨٠٨.

٤ تقدّم في الدرس ١١٠.

أفضل على ما نص عليه الأصحاب

ولو بات بغيرها فعليه عن كل ليلة شاء، إلا أن يبيت بمكة مشغلاً بالعبادة الواجبة أو المستحبة فلا شيء، سواء كان خروجه للعبادة من منى قبل غروب الشمس أو بعده، ويجب استيعاب الليلة بالعبادة إلا ما يضطر إليه من غداء، أو شراب، أو نوم يغلب عليه ويحتمل أن يقدر الواجب هو ما كان يجب عليه بمنى، وهو أن يتجاوز نصف الليل.

وقال الشيخ: ليس له دخول مكة حتى يطلع الفجر، مع تجويزه الخروج بعد نصف الليل من منى ومببته بغير منى ومكة^١. ولم يقف له على مأخذ؛ إذ الروايات مطلقة في جواز الخروج بعد نصف الليل^٢.

ولو فرغ من العبادة قبل الانتصاف ولم يرد العبادة بعده وجب عليه الرجوع إلى منى، ولو علم أنه لا يدركها قبل انتصاف الليل على إشكال^٣ وأولى بعدم الوجوب إذا علم أنه لا يدركها حتى يطلع الفجر.

وروى الحسن فيمن زار وقضى نسكه، ثم رجع إلى منى فنام في الطريق حتى يصبح: «إن كان قد خرج من مكة وجار عقبة المدينين فلا شيء عليه، وإن لم يجر العقبة فعليه دم»^٤ ونحوه رواه هشام بن لحكم، عن الصادق عليه السلام^٥، إلا أنه لم يذكر حكم الذي لم يتجاوز مكة.

وفي رواية جميل: «من زار فنام في الطريق فإن بات بمكة فعليه دم، وإن كان قد

١ المبسوط، ج ١، ص ٣٧٨

٢ كالمروي في الكافي، ج ٤، ص ٥١٤، باب من بات عن منى في لياليها، ج ٢: وتهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٦ - ٢٥٧، ح ٨٦٨ - ٨٧٠؛ وراجع وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٢٥١، الباب ١ من أبواب العود إلى منى.

٣ في بعض النسخ زيادة «بشأ» من تحريم الكون بمكة بغير العبادة، ومن انتفاء الفائدة في الخروج إذا لا يدرك شيئاً من المبيت الواجب.

٤ لم أجد في مجاميع الحديث. وقال البحراني في المحقق المتأخر، ج ١٧، ص ٢٩٩ بعد نقل الرواية عن الدروس الشرعية: لم ألق عليها إلا في كلامه هنا.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥١٥، باب من بات عن منى في لياليها، ج ٤: المتفق، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٣٠١٤.

خرج منها فلا شيء عليه»^١

وفي رواية محمد بن إسماعيل: «إذا جاز عقبة المدتين فلا بأس أن ينام»^٢
واختار ابن الجنيد ما رواه الحسن^٣ وفيها دلالة على قول الشيخ، وعلى وجوب
الخروج من مكة لغير المتعبد مطلقاً.

ولا يجب في المبيت بمنى سوى النية وأوجب ابن إدريس على من بات بمكة
- وإن كان مشغولاً بالعبادة - الدم، وجعله غير متقي بمبئته، فيحرم عليه النفر في
الأول^٤.

وأوجب الشيخ في النهاية ثلاثة دماء لو بات بغيرها^٥. وفي المبسوط حمله على
غير المتقي، أو على الدب^٦.

ويضيق منع ابن إدريس المبيت بمكة لعبادة بالروايات الصحيحة، كرواية
معاوية وصفوان^٧. وجعله الاتقاء شاملاً لجميع المحرمات غير مشهور، بل هو
مقصود على الصيد والنساء، إلا ما رواه الصدوق، عن سلام، عن الباقر عليه السلام: «لمن
أتقى الرفث والفسوق والجدال وما حرم عليه في إحرامه»^٨. وأشد منه طرد الاتقاء
في غير الإحرام.

ورخص في ترك المبيت لثلاثة: الرعاة ما لم تغرب عليهم الشمس بمنى. وأهل
سقاية العباس وإن غربت الشمس عليهم بمنى. وكذا من له ضرورة بمكة، كمريض

١. الكافي، ج ٤، ص ٥١٤، باب من بات عن منى في لياليها، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٦، ح ٨٨١؛
الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ١٠٤٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٥١٥، باب من بات عن منى في لياليها، دليل الحديث ٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٩،
ح ٨٨٠ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ٦٠٤٧.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٣١٦، تمسألة ٢٦٥.

٤. السرار، ج ١، ص ٦٠٤ و٦٠٥.

٥. النهاية، ص ٢٦٦.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٣٧٨.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٥١٤، باب من بات عن منى في لياليها، ح ١١، الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٨، ح ٣٠١٠؛ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٢٥٨ - ٢٥٩، ح ٨٧٦ و٨٧٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٣ - ٢٩٤، ح ١٠٤٢ و١٠٤٣.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٠، ح ٣٠١٩.

يراعيه، أو مال يخاف ضياعه بمكة، وكذا لو منع من المبيت منعاً خاصاً أو عاماً كنصر الحجيج ليلاً، ولا إثم في هذه الموضع. وتسقط الفدية عن أهل السقاية والرعاة، وفي سقوطها عن الباقين نظر.

وأما نهار أيام التشريق فلا يحب فيه سوى الرمي، فإذا رمى جاز له مفارقة مي لزيارة البيت وغيره، وإن كان المقيم بمنى نهاراً أفصل، كما رواه لث المرادي، عن الصادق عليه السلام: أن المقيم بها أفصل من الطوف تطوعاً^١.

ومع الحلبي الضرورة من النفر في الأول^٢، والمشهور الحوار. ويحب كونه بعد الزوال إلا لضرورة، ويعوز تقديم رحله قبل الزوال ولو قدم رحله في النفر الأول وبقي هو إلى الأخير فهو متى تعجل في يومين على الرواية^٣.

أما النفر الثاني فيحوز قبله إذ رمى بجمار الثلاث، وعلى القول بأن وقت الرمي عند الزوال لا يحوز النفر إلا بعد الزوال

ولا فرق في جواز النفر في الأول بين المكّي وغيره، فحوز التعجيل له وللمجاور كما يجوز لغيرهما.

ويستحب إعلام الإمام الناس في خطبته يوم النفر الأول جوار التعجيل والآخر، وكيفية النفر والتوديع، ويردعهم، ويحثهم على طاعة الله تعالى، وعلى أن يهتموا بحجهم بالاستقامة والنبات على طاعة الله، وأن يكونوا بعد الحج خيراً منهم قبله، وأن يذكروا ما عاهدوا الله عليه من خير.

فروع:

لو اشتغل بالتأهب فغربت الشمس تعين المبيت والرمي. ولو ارتحل فغربت الشمس قبل تجاوز الحدود فالأشبه المقيم.

١ الكافي، ج ٤، ص ٥١٤، باب إتيان مكة بعد الزيارة بمصروف، ج ١٠، ص ٤٧٩، ج ٢، ص ٤٧٩، ج ٣، ص ٣٠١٦، تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٠، ج ٨٨٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٥، ج ١٠٥٣

٢ الكافي في الفقه، ص ١٩٨.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩٠، ج ١٧٥٧

أما لو انفصل برحله، ثم عاد بعد الغروب لحاجة أو لغيرها فلا مبيت عليه، فلو بات فقي وجوب الرمي نظر؛ لأنه خرج عن اسم الحاج، ومن أنه صاحب النسك^١ وقرب الفاضل الوجوب^٢.

ولو عاد قبل العروب فغربت الشمس عليه بمنى فقي وجوب المبيت هنا والرمي وجهان، ولو رجع لتدارك واجب عليه فالأقرب وجوبهما.

ويستحب للإمام النفر في الثاني مؤكداً، ويستحب له الخروج قبل الزوال ليصلي الظهرين بمكة، ويعلمهم كيفية الوداع.

ويستحب للمقيم بمنى أن يجعل صلاته في مسجد الخيف فرضها وفلها، وأفضله في مسجد رسول الله ﷺ، وهو من المنارة إلى نحو من ثلاثين ذراعاً إلى جهة القبلة، وعن يمينها ويسارها كذلك، فقد صلى فيه نبي. ويستحب صلاة ست ركعات به إذا نفر في أصل الصومعة كما روي عن الصادق عليه السلام^٣.

وروي: «من صلى في مسجد منى مائة ركعة عدلت عبادة سبعين عاماً، ومن سبح الله فيه مائة تسبيحة كتب الله له أجر حق وقيق، ومن هلل الله فيه مائة عدلت إحياء نسمة، ومن حمد الله عز وجل في مائة عدلت أحر حراح العراقين ينفق في سبيل الله»^٤.

والتكبير بمنى مستحب، وقال السيد يجب^٥، وقد سلف^٦. ولا يكبر عقيب النوافل، ولا في الطرقات، ولا قبل يوم النحر في أيام العشر عندنا. وأسماء أيام منى على الرء، فالعاشر النحر، والحادي عشر القر، والثاني عشر النفر.

١. ليس في بعض النسخ: «ومن أنه صاحب النسك».

٢. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ١٢، الرقم ٢٢٤٢، تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٧٤-٢٧٥، المسألة ٦٩٠.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٥١٩، باب الصلاة في مسجد منى. ج ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٤-٢٧٥، ج ٩٤٠.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٠، ج ٢١٨٠.

٥. الانتصار، ص ١٧٦، المسألة ٧٢.

٦. تقدم في الدرس ٤٨.

والثالث عشر الصدر، وليدته تسمى ليلة التحصيب، وفي المبسوط: هي ليلة الرابع عشر^١.

فوائد:

روى حماد عن الصادق عليه السلام: «أَنْ مَرَّ فِي الْأَوَّلِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصِيبَ الْبَصِيدَ حَتَّى يَنْفِرَ النَّاسُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَمَّا أَتَقَى﴾ أي الصيد»^٢.

وفي رواية معاوية بن عمار عنه عليه السلام: يحلُّ للسَّاعِرِ فِي الْأَوَّلِ الْبَصِيدَ «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ»^٣.

وروى غيلان عن أبي الحسن عليه السلام: أَنْ لَتَكْبِيرٍ بِالْأَمْصَارِ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ إِلَى الظُّهْرِ مِنَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ^٤. قال الشيخ: هذا موافق للعامة لا عمل عليه^٥.

وروى عمار عنه عليه السلام: «التَّكْبِيرُ بِمَنْى وَحَبِّ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ»^٦.
وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: السَّاءُ يَكْتَبَرْنَ وَلَا يَخْهَرْنَ^٧.

وروى محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: وَسَأَلَهُ عَنِ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ الشَّرِيقِ بَعْدَ كَمِ صَلَاةٍ؟ فَقَالَ: «كَمْ شَنَتَ إِلَهَ لَسِ بِمَوْقَتٍ» أي في الكلام^٨ كَذَا فَسُرَّ فِي الرِّوَايَةِ
وروى عمار عن الصادق عليه السلام: «إِذَا سَبَى التَّكْبِيرَ حَتَّى قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٩.

وروى إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام: إِتِمَامُ أَهْلِ مَكَّةَ الصَّلَاةَ إِذَا زَارُوا،
وَالْمَقِيمَ بِمَكَّةَ إِلَى شَهْرِ بَعْرَلَتِهِمْ^{١٠}.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩٠، ح ١٧٥٨، بتلخيص، والآية في البقرة (٢) «٢٠٣»

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩١، ح ١٧٥٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩٣، ح ١٧٧١

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٩٣، ذيل الحديث ١٧٧١

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٠، ح ٩٢٣، وص ٤٨٨، ح ١٧٤١

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨١، ح ١٧٠٨، وص ٤٨٨، ح ١٧٤٥

٨ الكافي، ج ٤، ص ٥١٧، باب التكفير أيام الشريق، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٧، ح ١٧٣٧

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٧، ح ١٧٣٩، الاستبصار ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٠٧١

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٧-٤٨٨، ح ١٧٤١

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: من قدم قبل يوم التروية بعشرة أيام فهو بمنزلة أهل مكة، يقصر إذا خرج إلى منى، ويتم إذا رار البيت، ثم يتم بمنى حتى ينفر^١.
وروى عمار عن الصادق عليه السلام في ناسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله: «عليه بدنة يسحرها بين الصفا والمروة»^٢. ويمكن حملها على من واقع ويكون وقاعه بعد الذكر.

وروى جميل عنه عليه السلام: «لا بأس أن يأتي لرحل مكة فيطوف أيام منى، ولا يبيت بها»^٣.

وروى العيص عنه: الهي عن الزبارة في أيام التشريق^٤. فالجمع بينهما بالحمل على أفضلية المقام بمنى، كما مر^٥.

[١١٧]

درس

يستحب العود إلى مكة بعد النحر من منى لطواف الوداع، وليس واجباً عندنا، ولو كان قد بقي عليه نسك أو عصه وجب العود له، ويطوف بعده طواف الوداع ويستحب للنافر في الأخير التحصيب، تأسيًا برسول الله صلى الله عليه وآله، وهو النزول بمسجد الحصبية بالأبطح الذي نزل به رسول الله صلى الله عليه وآله، ويستريح فيه قليلاً ويستلقي على قفاه^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٨، ح ١٧٤٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٨٩، ح ١٧٥٢.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٩، ح ٣٠١٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٦، ح ٨٨٣، وص ٤٩٠، ح ١٧٥٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٥، ح ١٠٥٠.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٥١٥، باب إتيان مكة بعد الزيارة للطواف، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٠، ح ٨٨٦، وص ٤٩٠، ح ١٧٥٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٥، ح ١٠٥٢.

٥. تقدم قبيل هذا.

٦. حكاية العقيد في العقبة، ص ١٤٢٣، وقال به الصدوق في المقبة، ج ٢، ص ٥٥٥، في النحر من منى؛ وراجع تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٥، ح ٩٤١.

وروي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ الظَّهْرَيْنِ وَالْعِشَاءَيْنِ وَهَجَعَ هَجْعَةً، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ^١.

وليس التحصيب من سنن الحج ومساكنه، وإنما هو فعل مستحب اقتداءً برسول الله ﷺ.

قال ابن إدريس: وليس للمسجد أثر لأن فتاؤي هذه السنة بالتزول بالمحطّ من الأبطح^٢. قال: وهو ما بين العقبة وبين مكة^٣. وقيل:

هو ما بين الجبل الذي عنده معبر مكة، والجبل الذي يعابله مصعداً في الشقّ الأيسر للقاصد مكة، وليست بمقبرة منه واشتقاقه من الخَصْبَاء، وهي الخَصْصِيّ المحمولة بالسيل^٤.

وقال السّيد ضياء الدين بن اعماخر شارح الرسالة.

ما شاهدت أحداً يعلمني به في زعمائي، وإنما فهمي واحد على أثر مسجد يقرب مني على يمين قاصد مكة في مسبل واد - قال - وذكر آخرون أنه عند معرج الأبطح إلى مكة^٥.

وروي الصدوق: أَنَّ السَّاقِرَ ﷺ كَانَ يَبْرُلُ بِالْأَبْطَحِ قَلِيلاً، ثُمَّ يَدْخُلُ الْبُيُوتَ^٦ وَأَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ لَيْسَ فِيهَا تَعْيِينَ مَسْجِدٍ^٧.

١ - سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢٠١٣؛ ورجع السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٢٦١ - ٢٦٢، ح ٩٧٣٦ - ٩٧٣٧.

٢ - السرائر، ج ١، ص ٦١٣.

٣ - السرائر، ج ١، ص ٥٩٢.

٤ - راجع عمدة القارئ، ج ١٠، ص ٩٥.

٥ - هو غير السيد ضياء الدين عبدالله بن أبي الفولرس بن عبيّ الحسوبي، وحكى عنه الشهيد أيضاً كلاماً في غاية المراد. ولم أقف على ترجمته بالرغم من الفحص الكثير، وأيضاً لم أعتز على من نقل عنه من المتقدّمين على الشهيد (طاب ثراه) راجع غاية المراد، ج ١، ص ٦٩، لها مش ٦ (ضمن الموسوعة، ج ١).

٦ - الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٢ - ٤٨٣، ح ٢٠٩٢.

٧ - راجع وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، الباب ١٥ من أبواب العود إلى مكة.

فإذا أتى مكة استحَبَّ له أمور:

أحدها: الغسل لدخولها ودخول مسجدها، والدخول من باب بني شيبه، والدعاء. وثانيها: دخول الكعبة وخصوصاً الضرورة بعد الغسل، وليكن حافياً بسكينة ووقار، ويأخذ بحلقتي الباب عند الدحول، ثم يقصد الرخامة الحمراء بين الأسطوانتين اللتين تليان الباب، ويصلي عليها ركعتين، يقرأ في الأولى بعد الحمد: حم السجدة، وفي الثانية بعد آيها، وهي ثلاث أو أربع وخمسون.

والدعاء والصلاة في الزوايا الأربع، كل راية ركعتين: تأسيماً بالنبِيِّ ﷺ^١.

والقيام بين الركن الغربي واليماني رافعاً يديه ملصقاً به والدعاء، ثم كذلك في الركن اليماني، ثم الغربي، ثم الركنين الآخرين، ثم يعود إلى الرخامة الحمراء، فبقف عليها ويرفع رأسه إلى السماء ويطلب الدعاء، وليبالغ في الخضوع والخشوع وحضور القلب في دعائه، وليحذر التصاق والامتشاط، ولا يشغل بصره بما يشغل قلبه. روي: أن رسول الله ﷺ لما دخلها لم يجاوز بحره موضع سجوده حتى خرج منها^٢، وذلك إعظام وإجلال لله ورسوله ﷺ.

ويستحب أن يصلي ركعتين بعد خروجه منها عن يمين الباب، رواه يونس، عن الصادق عليه السلام^٣، وهو موضع المقام في عهد رسول الله ﷺ، وهو الآن منخفض عن المطاف.

ويستحب التكبير ثلاثاً عند الخروج من لكعبة.

والدخول إلى الكعبة لا يتأكد في حق النساء وخصوصاً مع الزحام، ويجوز للمستحاضة الدخول على كراهية. وروي: أنه لا يجوز لها^٤، وهو فتوى المبسوط^٥.

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٢٩، باب دخول الكعبة، ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٨، ح ٩٤٩.

٢. المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٦٥٢، ح ١٧٦١: تهذيب الكبرى، ج ٥، ص ١٥٨، ح ٧، الدر المنثور، ج ٦، ص ٤٣، فہل الآية ٢٩ من الحج (٢٢).

٣. الكافي، ج ٤، ص ٥٣٠، باب دخول الكعبة، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٨، ح ٩٥٠.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٤٩، باب أن المستحاضة تطوف بالبيت، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٩.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٣٦-٣٣٢.

ونكره الفريضة فيها - على ما مر^١ - في الأقوى، وخصوصاً الجماعة. ولو وقعت الجماعة فيها انعقدت.

ولهم في موقفهم أحوال خمسة

الأول: أن يكونوا صفّاً واحداً، أو صفوفاً والإمام في سمتهم.

الثاني: أن يتقدّم الإمام عليهم. ولا ريب في حواز هذين

الثالث: أن يكون وجه المأموم إلى وجه الإمام، وفيه وجهان، والأشبه الجواز.

الرابع: أن يكون ظهر المأموم إلى ظهر الإمام، وفيه وجهان مرثبان وأولى بالمنع، والأشبه الجواز مع المشاهدة المعتبرة.

الخامس أن يكون ظهر المأموم إلى وجه الإمام، وهذا غير حائز على الأقوى.

وروي أن يوس سأل الكاظم عليه السلام عن صلاة الفريضة بالكعبة إذا لم يمكنه

الخروج «يستلقي على قفاه ويصلى إيماءً»^٢. والرواية مهجورة

وثالثها. إتيان الحطيم، وهو ما بين آياب والحجر الأسود، وهو أشرف المقام،

والصلاة عنده، والدعاء، والتعلق بأستار الكعبة عنده، وعند المستحار ويلى الحطيم

هي الفضل عند المقام، ثم الحمر، ثم كلّ ما دنا من البيت.

ورابعها: الشرب من رمزم، والإكثار منه، والتصلع منه، أي الامتلاء، فقد قال

النبي صلى الله عليه وآله «ماء رمزم لما شرب له»^٣

وقد روي أن جماعة من العلماء شربوا منه لمطالب مهمة ما بين تحصيل علم،

وقضاء حاجة، وشفاء من علّة، وغير ذلك فبالوها^٤ والأهم طلب المغفرة من الله

تعالى، فليسمّ ولينو بشر به طلب المغفرة، والفوز بالجنة، والسجدة من النار، وغير ذلك

ويستحبّ حمله وإهداؤه.

١ تقدّم في الدرس ٣١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٢

٣ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠١٨، ح ٣٠٦٢، المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٧٨٢، السنن

الكبرى، ج ٥، ص ٢٤١، ح ٩٦٦٠

٤ في سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠١٨، ذيل الحديث ٣٠٦٢ قال القسدي. قلت وذكر العلماء أنهم جرّوه فوجدوه كذلك

وفي رواية معاوية: «أسماء زمزم، ركضة جبرئيل، وشقيا إسماعيل، وحفيرة عبدالمطلب، وزمزم، والمصونة^١، والسيقا، وطعام طعم، وشفاء شقم^٢».

وخامسها: الإكثار من الطواف مهما استطاع.

وسادسها: ختم القرآن بها، إما في زمان لوداع أو غيره، فقد روى الشيخ، عن زين العابدين عليه السلام: «من ختم القرآن بمكة لم يمت حتى يرى رسول الله صلى الله عليه وآله، ويرى منزله في الجنة^٣» وكذا يكثر من ذكر الله تعالى، فعن زين العابدين عليه السلام أيضاً: «تسبيحة بمكة أفضل من خراج العرافين ينفق في سبيل الله^٤».

وسابعها: أنه إذا جلس في المسجد جلس قبالة العيزاب مستقبلاً للبيت، قاله الجعفي.

وثامنها: الصلاة في موضع المقام قديماً وخلف المقام الآن، وأفضل منهما عند الحطيم، وهو الموضع الذي تاب الله على آدم عليه السلام فيه.

وتاسعها: زيارة المواضع الشريفة بمكة، فمنها: إتيان مولد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو الآن مسجد في زقاق سمي زقاق المولد.

ومنها: إتيان منزل خديجة الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله يسكنه وخديجة به، وفيه ولدت أولادها منه عليه السلام، وفيه توفيت، ولم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله مقيماً به حتى هاجر، وهو الآن مسجد.

ويستحب أن يرور خديجة عليها السلام بالحجون، وقبرها معروف هناك قريب من سفح الجبل.

ومنها: إتيان مسجد الأرقم. ويقال للدار التي هو بها: دار العيثران، فيه استتر رسول الله صلى الله عليه وآله في أول الإسلام.

ومنها: إتيان الغار الذي بحبل جزاء الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله في ابتداء الوحي

١ في المصدر: «المصونة».

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤٥، ح ٢٧٩.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٢٢٥٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٤٠.

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٢٢٦٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٤٠.

يتعبد فيه، وإتيان العار الذي يجبل ثور، واستتر فيه النبي ﷺ من المشركين، وهو المذكور في الكتاب العزيز^١.

ومنها: طواف الوداع، وليكن آخر أعماله بحيث يخرج بعده بلا فصل وكيفية كما تقدّم^٢. ويستلم فيه الأركان والمستحار، ويدعو بالمأثور فيه وبعده، ويصلي ركعتيه.

وروي: وداع البيت بعد طواف الوداع من المستجار بين الحجر والباب^٣، ثم الشرب من زمزم.

وروي قُثم بن كعب عن الصادق عليه السلام جعل آخر عهده وضع يده على الباب^٤. ويقول في خروجه من المسجد وتوجهه إلى أهله: «أثبون تائبون عابدون، لربنا حامدون، إلى ربنا راغبون، إلى ربنا راجعون»^٥.

ومنها أن يشتري بدرهم شرعي ثمرأ ويصدق به قبضة قبضة: ليكون كفارة لما عساه لحقه من حرامه من حنك، أو سقوط قملة، أو شعرة ونحوه. وقال الجعفي: يتصدق بدرهم، فلو تصدق ثم ظهر له موجب بتأدي بالصدقة أجزأ على الأقرب

ومنها: الحروح من باب الحنّاطين، وهو باب بني جُمَح بإزاء الركن الشامي، والسجود عند الباب مستقبل الكعبة، ويطيل سجوده، والدعاء وليكن آخر كلامه وهو قائم مستقبل الكعبة: اللهم إني أنقلب على لا إله إلا الله.

فروع في طواف الوداع:

من أراد المجاورة بمكة فلا وداع في حقه، فإذا أراد الحروح ودّع، ويودّع

١. التوبة (٩): ٤٠.

٢. تقدّم في الدرس ٤ و ٥ و ٦.

٣. الكافي ج ١، ص ٥٣٠-٥٣١. باب وداع البيت. ح. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨٠، ح ٩٥٧.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٢-٥٣٣. باب وداع البيت. ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨٢، ح ٩٦٦.

٥. الكافي ج ٤، ص ٥٣١. باب وداع البيت. ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٩٥٧.

من كان منزله في الحرم.

ولا رَمَلَ في هذا الطواف ولا اضطباع، ولا يجب بتركه دم.

ولا طواف على العائض والنفساء للودع، وكذا المستحاضة إذا خافت التلويث،

بل يودعن من باب المسجد الأدمي إلى الكعبة

ولو خرج من مكة بعير وداع استحب له العود مع الإمكان، سواء بلغ مسافة

القصر أو لا. ولا يحتاج إلى إحرام إذا لم يكن مضى له شهر وإلا احتاج. وأطلق

الفاضل أنه يحرم إذا رجع^١ وروي أن طواف الوداع كاف لمن نسي طواف النساء^٢.

ولو طهرت الحائض والنفساء بعد مفارقة مكة لم يستحب لهما العود وإلا استحب.

ولو مكث بعد الطواف بمكة غير مشغول بأسباب الخروج، فالأشبه استعجاب

إعادته، ولو كان لاشتغاله بها كالترؤد فلا

ولا يعيد للدعاء الواقع بعده، ولا للصلاة بعده بالمسجد، سواء كانت فريضة أو

نافلة، ولكن الأفضل أن يكون آخر عهد الطواف.

ومنها: العزم على العود ما بقي؛ فإنه من المسببات في العمر، وليسأل الله تعالى

ذلك عند انصرافه.

رزقنا الله تعالى العود إلى بيته لحرام، وتكراره في كل عام بمنه وكرمه

[١١٨]

درس

مكة أفضل بقاع الأرض ما عدا موضع قبر رسول الله ﷺ. وروي في كربلاء

(على ساكنها السلام) مرجحات^٣. والأقرب أن مواضع قبور الأنمة ﷺ كذلك، أما

البلدان التي هم بها فمكة أفضل منها حتى من المدينة.

١. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ١٥، الرقم ٢٢٥٢ تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٣٨٠، المسألة ٦٩٤

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩١، دليل الحديث ٢٧٩١

٣. راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٥١٣ - ٥١٧، أبواب ٦٨ من أبواب الزار وما يناسبه.

وروى صامت، عن الصادق عليه السلام: «أنَّ لصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة^١. ومثله رواه السكوني، عنه، عن آتة عليه السلام^٢.

واختلفت الرواية في كراهية المجاورة بها واستحبابها^٣، والمشهور الكراهية؛ إمَّا لخوف الملالة وقلة الاحترام، وإمَّا لخوف ملازمة الذنوب؛ فإنَّ الذنب بها أعظم.

قال الصادق عليه السلام: «كلُّ الظلم فيه إلحاد حتَّى ضرب الخادم». قال: «ولذلك كره الفقهاء سكنى مكَّة»^٤ وإمَّا ليدوم شوقه إليها إذ أسرع خروجه منها، ولهذا ينبغي الخروج منها عند قضاء المناسك وروي: «أنَّ المقام بها يُقسي القلب»^٥.

والأصح استحباب المجاورة للنوائ من نفسه بعدم هذه المحذورات؛ لما رواه ابن بابويه، عن الباقر عليه السلام: «من جاور بمكَّة سنة عمر الله له ذنبه، ولأهل بيته، ولكلِّ من استعمر له، ولعشيرته، ولجيرانه ذنوب تسع سنين قد مصت، وعصموا من كلِّ سوء أربعين ومائة سنة»^٦.

وروي: «أنَّ الطاعم بمكَّة كالصائم فيما سواها، وصيام يوم بمكَّة يعدل صيام سنة فيما سواها»^٧.

و: «من ختم القرآن بمكَّة من جمعة، بي جمعة أو أقلَّ أو أكثر كتب الله له من الأجر والحسنات من أوَّل جمعة كانت في الدنيا إلى آخر جمعة تكون، وكذا في سائر الأيام»^٨.

١ الكافي، ج ٤، ص ٥٢٦، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام، ح ٥.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٢٦، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام، ح ٦.

٣ راجع وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٣٠، الباب ١٥ و١٦ من أبواب مقدمات الطواف.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٥٧، يعاوت راجع أيضاً الكافي، ج ٤، ص ٢٢٧، باب الإجماع بمكَّة والجبليات، ج ٢-٣، والفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢ ح ٢٣٢٢.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٢٣٠، باب كراهية المقام بمكَّة، ديل الحديث ١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤١.

٦ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٢٢٦٢.

٧ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٢٢٦١.

٨ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦-٢٢٧، ح ٢٢٥٨.

وقال بعض الأصحاب: إن جاور للعبادة استحَبَّ، وإن كان للتجارة ونحوها كره؛
جمعاً بين الروايات^١.

وروى محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام: «لا ينبغي للرحل أن يقيم بمكة سنة»^٢.
وفيها إشارة إلى التعليل بالمثل، وأنه لا يكره أقل من سنة.

ويكره منع الحاج ثور مكة، ولا يجعل أهلها على دورهم أبواباً لينزل الحاج
ساحة الدار، وأن يرفع بناء فوق الكعبة، وأن يحرج من الحرم بعد ارتفاع النهار
قبل أن يصلي الظهرين.

وروي: جوار استعمال بئارة الكعبة في المصاحف، والوسائد، وللصبيان عن
الصادق عليه السلام^٣.

والطواف للمجاور بمكة أفضل من الصلاة، والمقيم بالعكس. وتحصل الإقامة بالثالثة.
والمعتصم بالحرم من الجنة لا يستوفى منه فدية، بل بضيق عليه في المطعم
والمشرب، ولا يبايع حتى يخرج منه، ولو حتى في الحرم قبل بجناته.
ولا يجوز أخذ شيء من تربة المسجد **وحضاه**، فلو فعل وجب رده إلى موضعه
في رواية محمد بن مسلم^٤، وإلى مسجد في رواية زيد الشحام^٥، وهي أشبه،
والأولى على الأفضلية.

ويحرم الالتقاط في الحرم فيعززه سنة، فإن وجد مالكة، وإلا تصدق به وضمن

١ لم يشر على هذا القول فيمن تقدم على الشهيد، وكُنَّ من حكاه، حكاه عن الشهيد كالمحقق السيرولري في
ذخيرة المعاد، ج ٢، ص ٦٩٥؛ والناصل الهدي في كشف الغطاء، ج ٦، ص ١٢٨٥؛ وصاحب الجواهر في جواهر
الكلام، ج ٢٠، ص ٧٢.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٢٣٠، باب كراهية المقام بمكة، ح ١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤٠؛ تهذيب الأحكام،
ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٣، وص ٤٦٣، ح ١٦١٦.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٢٢٩، باب ليس ثياب الكعبة ح ١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢ - ٢٥٣، ح ٢٣٣٥؛ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٧.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٢٢٩، باب كراهة أن يؤخذ من ترب البيت وحضاه، ح ١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٧؛
تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٦٠، وص ٤٥٣، ح ١٥٨٢.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٢٢٩، باب كراهة أن يؤخذ من تراب البيت وحضاه، ح ٤ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٣٩؛ تهذيب
الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٨.

في رواية محمد بن مسلم^١، وعلي بن أبي حمزة^٢. وفي باب اللقطة من النهاية: لا يضمن^٣. وهو قول المفيد^٤، وسلار^٥، ونقاضي^٦، وابن حمزة^٧، ونقله الفاضل عن والده^٨، ولم نظفر بمأخذه من الحديث ولأمر بالصدقة لا ينافي الضمان.

وفي رواية الفضيل بن يسار، عن الباقر^٩: تلويح بأن للثقة أخذها ويعرّفها^{١٠}. ويجبر الإمام الناس على الحج ورياسة النبي^{١١} لو تركوهما، وعلى المُقام بالحرمين لو تركوه، فلو لم يكن لهم مال نُفق عليهم من بيت المال، وروي: «لو عطلوه سنة لم يناظروا»^{١٢}. وروي «لنزل عليهم العذاب»^{١٣}. وروي: «ما تحلف رجل عن الحج إلا بذنب، وما يعفو الله عنه أكثر»^{١٤}.

ولا يعرف أصحابنا^{١٥} كراهية أن يسمى من لم يحج. ضرورة، ولا أن يقال: حجة الوداع، ولا استحباب شرب نبيذ السفاية، ولا تحريم إخراج حصي الحرم وترايه، إلا ابن الحنيد؛ فإنه حرّم أخذ حجارة الحرم وتكسرها، وأخذ ترايه وتفريقه، فإن أخذه وجب رده إلى الحرم، فإن كان جاهلاً وتعدّر رده إلى الحرم جعله في أعظم المساحد التي يدر عليها حرمة، وجوز أخذ الصمغ وورق الطلح كماء رمزم، لأنه لا يتغير أصله بتغير فرعه^{١٦}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٠، ج ١١٦٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٨-٦٩، ج ٢٢٦

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢١، ج ١٤٦٢، ج ٦، ص ٢٩٥-٢٩٦، ج ١١٩٠

٣. النهاية، ص ٢٢٠.

٤. المغنّة، ص ٦٤٦.

٥. المراسم، ص ٢٠٦.

٦. المهذب، ج ٢، ص ٥٦٧.

٧. الوسيلة، ص ٢٧٨.

٨. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٤٦، المسألة ٣٦.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢١، ج ١٤٦١.

١٠. الكافي، ج ٤، ص ٢٧١، باب أنه لو ترك الناس الحج...، ج ٢.

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٩، ذيل الحديث، ٢٨٦٢.

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢، ذيل الحديث ٢٨٦٤.

١٣. في بعض النسخ «ولا يعرف لأصحابنا» وفي بعضها: «ولا يعرف من أصحابنا».

١٤. لم يثر على من حكاه عنه.

ويكره الاحتباء قبالة البيت واستدياره، والحج والعمرة على الإبل الجلالة، وعلى الزاملة، وترك الحج للموسر أكثر من خمس سنين، وترك العزم على العود؛ لأنه من قواطع الأجل، وإظهار السلاح بمكة، بل يعيب في جوالق أو يلف عليه شيء.

ويستحب الطواف عن النبي ﷺ والأئمة ﷺ، وعن الأبوين والأهل والإخوان، يقول في ابتدائه «بسم الله، اللهم تقبل من فلان»^١.

وأن يقال للقادم من الحج: «الحمد لله الذي يتر سبيلك، وهدى دليلك، وأقدمك بحال عافية وقد قضى الحج، وأعان على السعة، تقبل الله منك، وأخلف عليك نفقتك، وجعلها حجة مبرورة، ولذنوبك طهوراً»^٢.

وانتظار أصحاب الحائض طهرها بلا ر مأدن لهم، ودعاؤها في مقام جبرئيل ﷺ بعد الغسل لذهب الحيض.

وصرف المال الموصى به في الحج الواجب متعين، ولو خير الموصى بينه وبين الصرف في الفاطمتين صرفه في الحج. ولو كان الحج ندباً وخير فمفهوم الرواية أفضلية الصرف فيهم^٣.

ويستحب إقلال النفقة في الحج لينشط له، والاستدانة له؛ فإنه أقضى للدين. وروى عمر بن يزيد عن الصادق ﷺ: «ر النبي ﷺ حج عشرين حجة^٤، وفي خبر آخر: عشر. وما كانت حجة الوداع إلا وقد حج قبل ذلك^٥ ولا خلاف أنه ﷺ لم يحج بعد قدوم المدينة سواها. وروي أنه ﷺ حج عشر حجج مستسراً في كل واحدة ينزل فيبول بالمأزمين.

١. التقييد، ج ٢، ص ٤٠٦، ح ٢٨٣٦

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٤، ح ١٥٤٧

٣. الكافي، ج ٧، ص ١٧-١٨، باب من أوصى بحق أو... ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٥٩، وج ٩، ص ٢٢٩-٢٣٠، ح ٩٠١

٤. الكافي، ج ١، ص ٢٤٥، باب حج النبي ﷺ، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٤٠، وص ٤٥٨-٤٥٩، ح ١٥٩٢

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤١، وص ٤٥٨، ح ١٥٩١

رواه في موضعين من التهذيب^١.

وكان على بُدْن رسول الله ﷺ في حجة لوداع باحية بن جندب الخزاعي، وحالق رأسه معمر بن عبد الله بن حارثة القرشي العدوي^٢. وكانت بُدْنه ستاً وستين - وروي: سبع وستون^٣ - وبُدْن عليّ ﷺ نعام المائة، وشركه رسول الله ﷺ في الجميع، فأخذوا من كل بُدْن جذوة، ثم طبخت فتحتب من المرق، ليكونا قد أكلتا من الجميع^٤. ويستحبّ البدأة للعراقي بالمدينة قبل مكة خوفاً من عدم العود.

وروي عن الباقر ﷺ: «أبدأ بمكة واحتم بالمدينة»^٥. وحمل على غير العراقي كالشامي واليمني.

ومن جعل جاريته هدياً للكعبة صرفت قيمتها في معونة المحتاج إلى المعونة من الحاج

ويكره الإشارة بترك الحج على المتبرع به وإن كان المستشير ضعيفاً؛ حذراً من أن يمرض المشيرسة، كما وقع لإسحاق بن عمار وقد أنذره الصادق ﷺ بذلك قبله^٦. وروي عبد الله بن ميمون عن الصادق ﷺ أن المعام كان لاصفاً بالبيت فحوّله الثاني^٧.

وروي الحسين بن نعيم عنه ﷺ أن حُدَّ المسجد ما بين الصفا والمروة^٨. وروي عبد الله بن سنان عنه ﷺ أن خطَّ إبراهيم ﷺ - يعني المسجد - ما بين الحُرُورَة إلى المسمى^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٤٢، وص ٤٥٨، ح ١٥٩٠.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ١٢٢٩٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٨، ح ١٥٨٩.

٣. لم يثر عليه.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٤٧-٢٤٨، باب حج النبي ﷺ، ح ٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٧، ح ١٥٨٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٥٥٠، باب فصل الرجوع إلى المدينة، ح ٢.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٢٧١، باب نادر، ح (١) الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٦، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٦٩.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٤، ح ١٥٨٦.

٨. الكافي، ج ٤، ص ٢٠٩، باب حج إبراهيم وإسماعيل و...، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٤.

٩. الكافي، ج ٤، ص ٥٢٧، باب فضل الصلاة في مسجد الحرام، ح ١٠، الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ١٢٢٨٣.

تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٣-٤٥٤، ح ١٥٨٥.

وروى جميل أن الصادق عليه السلام، سئل عما ريد في المسجد أمن المسجد؟ قال: «نعم، إنهم لم يبلغوا [بعد] مسجد إبراهيم وإسماعيل»^١. وقال: «الحرم كله مسجد»^٢.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام أن المرتد إذا عاد إلى الإسلام حسب له عمله في إيمانه^٣.

وروى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام: «عليكم بالاحتياط»^٤، يعني في ما يرد ممّا لا تعلمونه من الأحكام.

وروى هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام أن الحرم أفضل من عرفة^٥.

وروى علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: أنه لا شيء على الناظر في فرج المحلّة بعد الحلق قبل الطواف^٦.

وعن الصادق عليه السلام، في محرم أكل لحم صيد لا يدري ما هو: عليه شاة^٧.

(١٩٩١)

درس

إذا أحصر المحرم بالمرض عن مكّة أو الموقفين، بعث هديه المسوق إلى مكّة إن كان معتمراً، ومنى إن كان حاجّاً، ويواعد نائبه وقتاً معيّناً، فإذا بلغ محله فصرّ وتحلّل بنيتّه إلا من النساء حتّى يحجّ في القابل، أو يعتصر مع وجوب الحجّ أو العمرة، أو

١. أصفاء من المصفر.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٥٢٦، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام، ح ٨.

٣. رواه الشيخ عن عبد الله بن عمر في الخلاف ج ٣، ص ١٨٩، المسألة ١٦، والزمخشري عن ابن عباس في الكشاف، ج ٢، ص ٦٤٧، دليل الآية ١ من الإجماع (١٧).

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٧.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٣٩١، باب القوم يجتمعون على الصيد، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٦ - ٤٦٧، ح ١٦٣١.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٤٦٣، باب العدو إلى عرفات وحفودها، ح ٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٨، ح ١٦٩٤.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٣٨٠، باب المحرم يأتي أهله، ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٩، ح ١٦٩٨.

٨. الكافي، ج ٤، ص ٣٩٧، باب موادر، ح ٧، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤٢.

يطاف عنه طواف النساء مع نديهما، قيل: «و مع عجزه في الواجب»^١
ولو أحصر في عمرة التمتع، فالظاهر حلُّ لنساء له؛ إذ لا طواف لأجل النساء فيها.
وخير ابن الجنيد بين البعث وبين الذبح حيث أحصر^٢. والجعفي: يذبحه مكانه
مالم يكن ساق

وروي المفيد رسالاً: أن المتطوع يسحر مكانه ويتحلل حتى من النساء،
والمفترض يبعث ولا يتحلل من النساء^٣ واختاره سائر^٤؛ لتحلل الحسين عليه السلام من
العمرة المفردة بالحلوق والبحر مكانه في حياة أبيه عليه السلام^٥. وربما قيل بجوار البحر
مكانه إذا أصرت به التأخير، وهو في موضع المنع، لحواز التحليل مع البعث.
ولو لم يكن ساق بعث هدياً أو ثمنه.

وقال إمامنا باهويه: لا يجري هدي الساق عن هدي التحلل^٦. وبه قال ابن الحيد إذا
كان فدأوحبه الله بإشعار أو غيره وإلا أحز^٧ والظاهر أنه مرادهما؛ لأنه قبل الإشعار
والتقليد لا يدخل في حكم السوق إلا أن يكون مندوراً بعينه أو معبئاً عن نذره.
وقيل: يتداحل إذا لم يكن السوق واجباً بنذر أو كفارة وشبههما^٨. وأطلق
المعظم التداحل.

ولو كان مشروطاً أنفذ ما ساق إجماعاً، ولا سقط عند المرتضى^٩، وابن إدريس^{١٠}

١. من القائلين به العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٥٦.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٣٥٣، مسألة ٢٩٩.

٣. المقنعة، ص ٤٤٦.

٤. العرائس، ص ١١٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٣٦٩، باب المحصور والمصدود، ج ٢، الفقيه، ج ٣، ص ٥١٦، ج ٣١٠٩، تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٤٢١-٤٢٢، ج ١٤٦٥.

٦. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٣٥٧، المسألة ٣٠٢؛ وقاله الصدوق في الفقيه، ج ٢،

ص ٥١٤، دليل الحديث ٣١٠٦.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٣٥٧، المسألة ٣٠٢.

٨. من القائلين به الشيخ في المبوط، ج ١، ص ٣٣٥؛ وبسائر أئمة في المهذب، ج ١، ص ٢٧١.

٩. الانصاف، ص ٢٥٨-٢٥٩، المسألة ١٤٢.

١٠. السرائر، ج ١، ص ٦٤٠.

وتحلّل في الحال وقال المحقق بتعجيل التحلل^١. وظاهر الأكثر مساوئته لغير
المشترط في وجوب الهدى والترتص، وهو المروي^٢.
ثم القضاء يساوي الأداء، فإن كان متعياً بنوع فعله، وإلا تخير. وقال الأكثر: يأتي
بمثل ما خرج منه؛ لصحيفة محمد بن مسلم ورفاعة عن الصادق عليه السلام: القارن
يدخل بمثل ما خرج منه، ويبعث وإن اشترط^٣.
ولو لم يجد هدياً ولا ثمنه بقي محرماً ولا بدل له، قاله الشيخ^٤. وقال ابن الجنيد:
يحلّ؛ لأنّه لم يستيسر له هدي^٥.
ولو ظهر أنّ هديه لم يذبح لم يبطل تعصّه، وبعث به في القابل. وهل يمسك عن
المحرّمات إذا بعث؟ المشهور ذلك؛ لصحيفة معاوية بن عمار^٦.

فروع سبعة:

الأول: لو خفّ التحق، فإن أدرك الوقوف المجزئ، وإلا حلّل بعمره وإن سحر
هديه على الأقرب.
الثاني: لو طنّ الخفّ فله الإنعاد والترتص؛ فإن أدرك، وإلا حلّل بعمره مع
العوات، وبالهدي لا معه.
الثالث: المخصّر قبل التحلل باقي على إحرامه، فلو جنى جناية فكفّره. وكذا لو
حلق رأسه لأذى. ولو رفض إحرامه وفعل فعل المحلّ لم ينحلّ. ولا كفارة على
الرفض وإن أثم، ويكفر عن جنايته.
الرابع: لو أخر التحلل حتّى تحقق الفوت فله ذلك، وحسينيّ يتحلّل بالعمره،
ويتحلّل بالهدي منها لو تعذّرت. ولو كان قد ذبح هديه وقت المواعدة ففي الاجترار

١ شرائع الإسلام، ج ١ ص ٢٥٥: المحضر النافع، ص ١٧٣

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٧١، باب المحصور والمصدود، ج ٧

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢٢، ج ١٤٦٨

٤ المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣

٥ حكاه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٤ ص ٣٦٥ المسألة ٣١٠

٦ الكافي، ج ٤، ص ٣٦٩، باب المحصور والمصدود، ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢١-٤٢٢، ج ١٤٦٥

به، أو التحلل بالعمرة وجهان؛ اعتباراً بحد البعث، أو حالة التحلل.
الخامس: المعتذر إفراداً يقضي عمرته في زمان يصح فيه الاعتذار ثانياً، فينبغي
على الخلاف، ولو كان منتمياً قضاها مع حج، ولو اتسع الزمان لقضائهما في
عامه وجب.

السادس: يجوز اشتراط التحلل عند وجود مانع من الإتمام، كعدم النفقة، وفوات
الوقت أو ضيقه، أو ضلال عن الطريق فتحلل عنده، وفي إلحاق أحكامه بالمصدود،
أو بالمحصر، أو استقلاله تردّد. ويحتمل حواز التحلل وإن لم يشترط كما ثبت
فيهما؛ لقول الصادق عليه السلام: «هو حلّ حيث حبسه قال أو لم يقل»^١. فعلى هذا لا ينحصر
أسباب التحلل الضروري في الصدّ والإحصار والفوات

السابع: لو شرط التحلل عند أحد هذه لعوارض بغير هذي أمكن الصحة؛ عملاً
بالشرط، فيتحلل بالحلّ، أو التقصير مع ثلثة، ولو شرط أن يكون حلالاً بنفس
العارض أمكن صحته، فلا يحتاج إلى تحلل، ولهم شرط التحلل عند فوات الحج بغير
العمره ففي اتباع شرطه احتمال، وإقرب لمع الجميع.

[١٢٠]

درس

إذا منع المحرم عدوّ من إتمام نسكه - كما مرّ في المخصّر^٢ - ولا طريق غير
موضع العدو، أو وُجد ولا نفقة، ذبح هديه، أو بحره مكان الصدّ بنيتة التحلل فيحلّ
على الإطلاق. وفي وجوب التقصير أو الحلّ قولان^٣، أقربهما الوجوب.

١ الكافي، ج ٤، ص ٣٢٣، باب صلاة الإحرام وعقده، ج ٦، نفقه ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٢٥٦٣؛ تهذيب الأحكام،
ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٦

٢ تقدّم في الدرس ١١٩.

٣. من الثقاتين بالوجوب الحلّي في الكافي في النفقة، ص ٢١٨؛ وسأر في المراسم، ص ١١٨؛ والصلامة في
تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٧٤، الرقم ٢٤٩٠ ومن الثقاتين بعدم الوجوب للشيخ في النهاية، ص ٢٨٧ -
٢٨٢، على ما يعهم من ظاهر كلامه.

ولا فرق في جوار التحلل بين المشرط وغيره. صرح به في التهذيب^١؛ لرواية زرارة^٢، وحمزة بن حمران، عن الصادق عليه السلام^٣. وقول ابن حمزة^٤، والمحقق^٥ هنا بعيد. ولا بين العمرة المفردة وغيرها. ولو كان سائغاً فهي التداخل ما مر.
وأوجب الحلبي بعث المصدود كالمُخَصَّر^٦، وجعله الشيخ في الخلاف أفضل^٧.
وفصل ابن الحنيد بإمكان البعث فيجب، وعدمه فينحر مكانه^٨.
وأسقط ابن إدريس الهدي عن المصدود^٩، ويدفعه صحيحة معاوية بن عمار: أنَّ النبي ﷺ حين صدّه المشركون يوم الحديبية نحر وأحلَّ^{١٠}. والمرضى أسقطه مع الاشتراط^{١١}.

ولا بدل لهدي التحلل. والخلاف فيه مع تنحُّر كالمُخَصَّر. ويجوز التحلل في الحل والحرم بل في بلده؛ إذ لا زمان ولا مكان مخصوصين فيه.
ويتحقق الصد بالمنع عن مكة في إحرام العمرة، وبالمنع عن الموقفين أو أحدهما مع فوات الآخر في إحرام الحج. ولا يتحقق بالمنع عن مناسك منى. وفي تحققه بالمنع عن مكة بعد الموقفين والتحلل، أو بعده نظر. أقربه عدم تحققه في الأول، فيبقى على إحرامه بالنسبة إلى الطَّيِّبِ والنِّسَاءِ، والصيد لا غير حتى يأتي بالمناسك، ويتحقق في الثاني، فيتحلل ويعيد لحج من قابل.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٠، ذيل الحديث ٢٦٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٣٢٢، باب صلاة الإحرام وعقده، ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٧.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٢٣، باب صلاة الإحرام وعقده، ج ١٦ الفقه، ج ٢، ص ٥١٧، ح ٢١١٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٦.

٤. الوسيلة، ص ١٩٤.

٥. المختصر النافع، ص ١٧٣.

٦. الكافي في الفقه، ص ٢٨٨.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٤٢٤، المسألة ٣١٦.

٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٦٠، المسألة ٣٠٥.

٩. السرائر، ج ١، ص ٦٤١.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٧.. ٥١٨، ح ٢١١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢٤، ح ١٤٧٢.

١١. الانتصار، ص ٢٥٨-٢٥٩، المسألة ١٤٢.

ويلوح من كلام ابن الجنيد التحلل و لا اجتزاء بقضاء باقي المناسك^١.
وقال ابن حمزة: يستيب فيها^٢، ولم يذكر التحلل. ولو منع عن سعي العمرة أمكن
التحلل؛ لعدم إفادة الطواف شيئاً

ولو ظنّ انكشاف العدو ترتص ندباً، فإن استمرّ تحلل بالهدي إن لم يتحقق
الفوات، وإلا فبالعمرة. ولو عدل إلى العمرة مع لفوات فصّد عن إتمامها تحلل
أيضاً، وكذا لو قلنا: بقلب إحرامه إليها بالفوات. وعلى هذا لو صار إلى بلده ولما
يتحلل وتعذر العود في عامه لخوف الطريق فهو مصدود، فله التحلل بالذبح
والتقصير في بلده.

ولو كان العدو يندفع بالقتال لم يجب وإن ظنّ الظفر، ويجوز إذا كانوا مشركين.
ومنه الشيخ: التفاتاً إلى إذن الإمام في اجتهاد^٣، ويندفع بأنه نهى عن منكر. ولو
كانوا مسلمين فالأولى ترك قتالهم. ولو فعله جار من حيث النهي عن العنكر، ولو
ظنّ القطب، أو تساوى الاحتمال سقط في الموضعين

ولو بدؤوا بالقتال وجب دفاعهم مع المكنة في الموضعين. فإن لبسوا جنة القتال
كالحيّاب، والجواشن، والمخطّ عليهم القذية ولو طلبوا مالاً ففيه ما سلف في
الشرائط^٤ ولو لم يوثق بهم لم يجب قطعاً والشيخ لم يوجب على التقديرين وإن
قل^٥، والفاضل، إذا كثر كره دفعه إن كان العدو كافراً، للصغار^٦.

ويجب قضاء الحج والعمرة بعد المحل إذا كانا مستقرين، وإلا وجب إن بغيت
الاستطاعة، سواء قضاء في عامه أولاً، ولو كان الأصل ندباً استحبّ القضاء
والتسمية بالقضاء في مواضعه مجاز؛ لعدم الوقت المحدود.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٣٥٢، لمألة ٢٩٩

٢. الوسيطة، ص ١٩٤

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٤

٤. تقدم في الدرس ٨٢

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٤

٦. منتهى المطلب، ج ١٣، ص ٣٦؛ تذكرة الفقهاء، ج ٨ ص ٣٩٨، المسألة ٧٠٨

فروع ستة:

الأول: لا فرق بين الصّد العام والخاص بالنسبة إلى المصدود، فلو حبس الظالم بعض الحاجّ تحلّل، ولو كان بحقّ وهو قادر عليه لم يتحلّل، وإلاّ تحلّل. ولو كان عليه دين يحلّ قبل قدوم الحاجّ فمنعه صاحبه من المضيّ تحلّل.

الثاني: لو أحاط العدو بهم جار التحلّل؛ لأنّه زيادة في العذر، ولأنّهم يستفيدون به الأمن ممّن أمامهم.

الثالث: لو صدّ عن الموقفين دون مكّة فيه التحلّل والمصابرة، فإنّ فات الحجّ فالعمرة. ولا يجوز فسخه إلى العمرة قبل انقوات، كما جاز فسخ حجّ الأفراد إلى العمرة ابتداءً؛ لأنّ المعدول إليه هناك عمرة لتمتّع المتّصلة بالحجّ، فهو عدول من حزم إلى كلّ، بخلاف هذه الصورة فإنّه يبطال للحجّ بالكلّية. نعم، لو كان الحجّ ندباً إفراداً أمكن ذلك؛ لأنّه يجوز له التحلّل لا إلى بدل، فالعمرة أولى.

الرابع لا يجب على المصدود إذا تحلّل بالهدى من النسك المندوب حجّ ولا عمرة، ولا يلزم من وجوب العمرة بالقوات وجوبها بالتحلّل؛ إذ ليس التحلّل قوّاً محضاً الخامس: لو أحرم الرقّ بغير إذن سيّده حلّله من غير هدي، وكذا لو أذن له في نسك فأتى بغيره وإن كان عدولاً إلى الأدنى، كما لو أذن له في الحجّ فاعتصر، أو في التمتع فقرن على مذهب ابن أبي عقيل^١؛ لأنّه يسقط عنه سمي الحجّ عنده لتحقيق المخالفة، مع احتمال المنع، وكذا لو قرن على مذهب الجمهور والاحتمال فيه أقوى؛ لعدم الفرق بينهما إلّا في تعجيل التحلّل.

هذا إذا كان السياق لا من مال أنسيّد إن حوّنناه من الأجبي، وإلاّ فله تحليله قطعاً؛ لأنّ القرآن بغير سياق باطل بإجماع، والتمتّع لم يوه.

ولو أذن له في الإحرام في وقت تقدّمه فله تحليله قبل حضور الوقت المأذون فيه، وفي ما بعده تردّد؛ النفاثات إلى مصادفة لمأذون فيه، وإلى أنّ أصله وقع فاسداً.

١ لم نشر على من حكاه عنه مقدّمًا عن الشهيد.

والأول مختار الفاضل^١، والأشبه الثاني.

السادس: لو اجتمع الإحصار والصدّ فالأشبه تغليب الصدّ؛ لزيادة التحلّل به، ويمكن التخير، وتظهر الفائدة في الخصوصيات، والأشبه جواز الأخذ بالأخفّ من أحكامهما، ولا فرق بين عروضهما معاً أو متعاقبين. نعم، لو عرض الصدّ بعد بحث المخصّر، أو الإحصار بعد ذبح المصدود ولما يقصّر، فترجيح جانب السابق قوي. وهذا لواحق متفرقة.

[١٢١]

درس

صرّح في باب^٢ ضروب الحجّ من التهديد حواز الحجّ ندباً، والصلاة ندباً، والركاة ندباً لمن عليه واجب^٣ والتمتع للمكّي في الحجّ المندوب أفضل. وإشعار الإبل وهي ماركة، ونهرها قائم^٤ يستقل بها حال الإشعار القبلة ويولّاه بنفسه: تأسيّاً بالسبي^٥، ويقول «يا سم الله اللهم منك ولك تقتل مني»^٦ فإن عقد به الإحرام فليكن في الميقات بعد غسله وأبس توبه وصلاة الإحرام. ولو لم يتمكن من السوق، ثم تعكّر بحيث تمكن يشمر أو يقلّد. واشترط ابن الجنيد أن تكون العمل قد صلى فيها مهنديه^٧، ويلوح منه أن السير والخيط ممّا صلى فيه، وأن تقليد الغنم بحيط أو سير جائر. وفسّر الصادق عليه السلام لسفيان الثوري قوله تعالى «نِلْكَ عَشْرَةَ كَامِلَةٍ»^٨: أن كمالها

١ تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٤٠٦ المسألة ٧١١

٢ في جميع النسخ التي بأيدينا: «ثامن» بدل «باب» وما أنشأه - وهو الصواب - من نسخة مخطوطة محفوظة في المكتبة الرضوية المقدسة برقم ١٠٠٦٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠، دليل الحديث ٩٢

٤ الكافي، ج ٤، ص ٢٥، باب حجّ النبي عليه السلام ح ٥ انتهى ج ٢، ص ٢٣٧، دليل الحديث ٢٢٩٠

٥ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٨، باب الذبح، ح ٨

٦ لم يشر على من حكاه عنه

٧ البقرة (٢): ١٩٦

كمال الأضحية^١، أي هما سواء في الكمال، وروى معاوية عنه^٢: تسمية طواف النساء طواف الزيارة^٣.

وصرح المفيد^٤ بتقديم القارن والمفرد طوافهما وسميهما^٥، وهو في صحيح حماد بن عثمان^٦، والعلبي عنه^٧ ورواه عن الباقر^٨ زرارة^٩. وفي صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق^{١٠} إحرام المحاور بعقبه من الجعرانة^{١١} بكسر النعيم وكسر العين^{١٢}.

وقال الباقر^{١٣} لمن أحرم قبل الميقات، «لا يفرض لي بأبأن كلاهما حلال إلا أخذت باليسير. إن الله يحب اليسير، ويعطي على اليسير ما لا يعطي على العنف»^{١٤}. وفيه تلويح بصحته؛ ولأنه لم يأمره بالإعادة، إلا أنه معارض بنحو رواية إبراهيم الكرخي المتضمنة لعدم الانعقاد^{١٥}. فتحمل الأولى على الذر أو التقية

وروى عبد الله بن سنان الإحرام للمحدثي من ستة أميال إذا لم يأت الشجرة^{١٦}. وروى: أن الصادق^{١٧} أخر الإحرام عن الشجرة إلى الحففة للمرض^{١٨}. وروى

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠-٤١، ح ١٢٠.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٢٩٨، باب الإفراد، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣١.

٣ لم يشر عليه ولا على من حكاه عنه.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٤٥٩، باب تقديم الطواف للمفرد، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥، ح ١٣٥، وص ١٣٢ ح ٤٣٤، وص ٤٧٧، ح ١٦٨٧.

٥ لم يشر على رواية بهذا المصنوع عن العلبي.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٤٥٩، باب تقديم الطواف للمفرد، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥، ح ١٣٤، وص ٤٧٧، ح ١٦٨٨.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٣٠٠، باب حج الجوارين وقطن مكة، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥-٤٦، ح ١٣٧.

٨ الجعرانة موضع قريب من مكة وهي بتكسير العين وشعيف، وقد تكسر العين وتشدد الراء، لسان العرب، ج ٤، ص ١٤١، «جعر».

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٥٢، ح ١٥٨، الاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٣١ بمحاوت يسير.

١٠ الكافي، ج ٤، ص ٣٢١، باب من أحرم دون الوقت، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٥٢-٥٣، ح ١٥٩، الاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٣٠.

١١ الكافي، ج ٤، ص ٣٢١، باب مواقيت الإحرام، ح ٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٥٧، ح ١٧٨.

١٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٢٤، باب من جاور ميقات أرصد...، ح ٣.

أبو شعيب المحاملي مرسلاً: تأخير المصطرز إلى الحرم^١.
ولم أقف الآن على رواية بتحريم عين المخيط، إنما نهي عن القميص والتعباء
والسراويل^٢.

وفي صحيح معاوية: «لا تلبس ثوباً تزره ولا تدرعه، ولا تلبس سراويل»^٣.
وتظهر الفائدة في الخياطة في الإرار وشبهه.

وروى علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام أن الحائض لا تقدم طواف
النساء، فإن أبت الرفقة الإقامة عليها استغذت عليهم^٤.

والأصح جوازه لها ولكل مصطرز، روه الحسن بن علي عن أبيه عليه السلام^٥.
وفي الرواية الأولى إشارة إلى عدم شرعية استنابة الحائض في الطواف، كما
يقوله متأخروا الأصحاب في المذاكرة

وفد روى الكليني في الحسن عن الصادق عليه السلام في امرأة حاضت ولم تطف طواف
النساء، فقال: «لا تقم عليها بجملها ولا تسلم على من تخلف عن أصحابها، نعمضي
وقد تم حجها»^٦. وهو لا ينافي بإعادة الطواف من قابل، وهو دليل أيضاً على عدم
استنابتها

ويؤيده أيضاً ما رواه عن أبي الحسن عليه السلام في امرأة حاضت فخافت أن يفوتها
الحج، تتحمل بقطة بماء اللبن فانقطع^٧ وروي أيضاً: أنها تدعو لانقطاعه^٨.

وروى إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام: «ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٥٨، ح ١٨٢

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٦١٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٦٩، ح ٢٢٧

٤ الكافي، ج ٤، ص ٤٥٧-٤٥٨، باب تقدم طواف صحيح للمتمتع، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٢،
ح ٤٢٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٢٢، ح ٤٢٧ الاستبصار ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٧٩٨

٦ الكافي، ج ٤، ص ٤٥١، باب نادر، ح ٥

٧ الكافي، ج ٤، ص ٤٥١، باب علاج الحائض، ح ١

٨ الكافي، ج ٤، ص ٤٥٢-٤٥٣، باب دعاء القدم، ح ١-٢.

والحسين عليهما السلام إلا الصلاة بعد العصر، وبعد الغداة في طواف الفريضة^١.

وروى محمد بن مسلم عن البقر عليه السلام في ركعتي طواف الفريضة: «أَكْرَهُهُ عِنْدَ اصْفَرَارِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ طُلُوعِهَا»^٢. وروى غيره أيضاً ذلك^٣. وتعارضها رواية مُبَشَّرٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام^٤، وغيرها^٥.

ولا يجوز التقدّم إلى منى على التروية بأزيد من ثلاثة أيام، قاله المفيد^٦؛ لرواية إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام^٧.

وروى عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام: «أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: «دَوِ الْحَجَّةَ كُلَّهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ»^٨.

وروى السكوني بإسناده إلى علي عليه السلام في المحرم والمحلّ يقتلان صيداً «على المحرم الفداء، وعلى المحلّ نصف الفداء»^٩.

وروى أبو بصير عن الصادق عليه السلام: «فِي نَيِْضَةٍ لِعَامَةِ شَاءَ، فَإِنْ لَمْ يَحْدِ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ عَشْرَةِ سَاكِينٍ إِذَا أَصَابَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^{١٠} وهو محمول على نَيِْضٍ اشْتَرَاهُ نَضِيحاً أَوْ مَكْسُورَةً، وَلَا وَجِبَ الْإِرْسَالُ.

وروى زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «إِنْ قَتَلَ الْعَبْدُ الْمُحْرِمَ صِدْأً فَعَلَى أَيْدِيهِ»^{١١}.

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٢٤، باب ركعتي الطواف، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٤٧٢، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨٢١.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤١، ح ٤٦٧، لا يستبرأ ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨٢٢.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤١، ح ٤٦٨، لا يستبرأ ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٨٢٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤١، ح ٤٦٥؛ لا يستبرأ ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨١٩.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤١، ح ٤٦٦، لا يستبرأ ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨٢٠.

٦ لم يشر على قوله.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٤٦٠، باب الخروج إلى منى، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٧٦، ح ٥٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٨٨٩.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٠-٢٣١، ح ٧٧٩، لا يستبرأ ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٩٨٨.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٤.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٦، ح ١٢٣٦.

١١ الكافي، ج ٤، ص ٣٠٣، باب حج الصبي والمجانين، ج ١ الفقيه ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٩-٤١٠، ح ١٤٢٤.

واليوم المشهود يوم عرفة، ويوم الحج الأكبر يوم النحر.

[١٢٢]

درس

روى الكليني عن زرارة أيضاً، عن أحدهما عليه السلام أَنَّ الْجِمَارَ كُنَّ يرمين كلهن يوم النحر، ثم ترك ذلك^١.

وعن حمران أَنَّ الْبَاقِرَ عليه السلام كَانَ يرميهن جُمُعَ يوم النحر^٢.

وعن معاوية بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «المعتمر إذا ساق الهدي يحلق قبل الذبح»^٣. وروى أيضاً عنه عليه السلام المحر قبل الحلق^٤. ومثله رواه زرارة^٥. وروى معاوية أيضاً: أَنَّ الْحَزُونَ بين الصفا والمروة^٦.

وعن الحلبي، عن الصادق عليه السلام: إذا لبى من لا يريد الحج بحج أو عمرة «فليس بشيء»، ولا يبني له أن يفعل^٧.

وروى البرزطي مرسلاً، عن الصادق عليه السلام: أعظم الناس وزراً من وقف وسعى وطاف وصلى، ثم ظنَّ أَنَّ اللَّهَ لم يغفر له^٨.

وعن الفضيل بن يسار، عن أحدهما عليه السلام: من حج ثلاث ولاء فهو بمنزلة مدمن الحج وإن لم يحج^٩.

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٧٩، باب النحر ومبتهه الرمي وفصله ج ٢

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٧٩، باب النحر ومبتهه الرمي وفصله، ج ٣

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٣٩، باب المعتمر يطأ أهله وهو محرم، ج ٤

٤ الكافي، ج ٤، ص ٥٣٩، باب المعتمر يطأ أهله وهو محرم، ج ٥ الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٢، ح ٢٩٤٧

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥٣٩، باب المعتمر يطأ أهله وهو محرم، ج ٣

٦ الكافي، ج ٤، ص ٥٣٩، باب المعتمر يطأ أهله وهو محرم، ج ٥ الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٢، دليل الحديث ٢٩٤٧

٧ الكافي، ج ٤، ص ٥٤١، باب النوادر، ج ٣

٨ الكافي، ج ٤، ص ٥٤١، باب النوادر، ج ٧

٩ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٢، باب النوادر، ج ٩

وروى عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام: «لا يلي الموسم مكّي»^١.
والدفن في الحرم أفضل من عرفات ولو مات بها، رواه علي بن سليمان^٢.
وروى داود الرقي عن الصادق عليه السلام: أنه شكّا إليه غريباً له خاف توى ماله عليه،
فأمره بالطواف عن عبد المطّلب وعبد الله وأبي طالب وآمنة وفاطمة بنت أسد، كلّ
واحد منهم أسبوعاً وركعتيه، ثم الدعاء برّد ماله، ففعل فإذا غريمه واقف على باب
الصفاء لا يفائه^٣.

وحافظ متاع القوم حتى يطوفوا أعظمهم أجراً، عن الصادق عليه السلام^٤.
وعنه عليه السلام: القعود عند المريض أفضل من الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله^٥.
وعنه عليه السلام: «من سبق إلى موضع فهو أحقّ به يومه وليلته»^٦.
و: «من أطاق أذى عن طريق مكة كتب الله له حسنة، ومن كتب الله له حسنة
لم يعذبه»^٧. و«لا يزال العبد في حدّ الطواف ما دام حلق الرأس عليه»^٨.
وروى الحسين بن مسلم عن أبي الحسن عليه السلام: يوم الأضحي يوم الصوم، ويوم
عاشوراء يوم الفطر^٩.

وروى الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام: «من لله تبارك وتعالى حوّل الكعبة
عشرين ومائة رحمة، منها ستون للطائفين، وأربعون للمصلّين، وعشرون
للمناظرين»^{١٠}.

١ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٢، باب النوادر، ح ١٢.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٢، باب النوادر، ح ١٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٢٤.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٤، باب النوادر، ح ٢١، الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٠-٥٢١، ح ٣١١٨.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٥، باب النوادر، ح ٢٦.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٥، باب النوادر، ح ٢٧.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٦-٥٤٧، باب النوادر، ح ٢٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١١٠، ح ١٩٥.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٧، باب النوادر، ح ٢٤، الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ٢٢٦٩.

٨ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٧، باب النوادر، ح ٣٥.

٩ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٧، باب النوادر، ح ٣٧.

١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٥٥.

وروى أيضاً: أَنَّ «من صَلَّى في المسجد الحرام صلاة واحدة قبل الله منه كل صلاة صلاتها، وكل صلاة يصلها إلى أن يموت»^١.

وإذا رَدَّ النائب فاضل الأجرة استحبَّ للمستأجر ترك أخذها، رواه الصدوق^٢.
وروى أيضاً: أَنَّ النائب إذا مات قبل فعل ولا مال له أجزأ عن الميت، وإن كان له عند الله حجة أثبتت لصاحبه^٣.

وقال الصادق عليه السلام: لمن حجَّ عن إسماعيل: «لك تسع وله واحدة»^٤.
وحجة الجمال والتاجر والأجير تامة^٥.

ويؤخر الإحرام بالصبي عند ابتداء إسي القرح، فإن شق فالجحفه، فإن شق فبطر مَرَّ

وكان علي بن الحسين عليه السلام يضع السكين في يد الصبي ويقبض الرجل على يده
هذبح^٦

ومن أدا وحج قصي دينه، والمؤمن مخرم المؤمنة؛ لقوله تعالى «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ»^٧ واستنابة الرجل عن المرأة أفضل.

ويجوز للوصي في الاستتجار للحج مباشرة، ولو شك الوارث في حج المورث حج عنه إذا علم أنه قد وجب عليه واستقر.

ويجوز أن ينمَّع عن واحد وبحج عن آخر، وأفتى به الجعفي.

ولو أحرم في شهر وأحل في آخر كتب له أفضلهما، ويجوز تشريك الغير في الحج ندباً ولو بعد فراغه.

١ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٣

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٢-٤٢٣، ح ٢٨٧

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٣-٤٢٤، ح ٢٨٧٣

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٨٧٨

٥ الكافي، ج ٤، ص ٢٧٤-٢٧٥، باب ما يعرئ من حجة الإسلام، ح ٣، الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٨٥

٦ الكافي، ج ٤، ص ٤٩٧-٤٩٨، باب الذبح، ح ٥، الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٨

٧ التوبة (٩): ٧١

[١٢٢]

درس

من كلام ابن الجوزي^١ قال:

روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إذا حج الأعرابي ثم هاجر فعليه أحسرى»^٢.
ولعله على التدب

وجعل عُشْفَان مِيقَاتَا لِمَنْ دَخَلَ مُفْرَدًا لِلْعُمْرَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِعُمْرَةٍ، وَخَيْرٌ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ ذَاتِ عِزْقٍ. وَجَعَلَ مِيقَاتِ أَهْلِ مَكَّةَ لِحُجَّتِهِمُ الْحِجْرَانَةَ.

وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ، وَكَذَا الْمَحَاوِرُ مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَكِّيَ الْحَرَمَ
فَلَا عُمْرَةَ عَلَيْهِ لِدُخُولِهِ وَلَا يَجْزِي لِإِحْرَامِهِ بِغَيْرِ صَلَاةٍ إِلَّا لِلْمَحَانِصِ.

وَعَائِدَةُ الْإِشْرَاطِ إِذَا خَلَّيَ تَأْخِيرَ قَضَاءِ السَّكِّ، وَلَوْلَا لَوْحِبِ الْمُبَادَرَةِ فِي أَوَّلِ
أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ

وَالْإِحْصَايُ لِمَنْ أَرَادَ التَّمَتُّعُ أَنْ يَسُوِيَ التَّمَتُّعَ وَهَلْ بِالْحَجِّ، وَلِيَكْتَرِ مِنْ «لَبْسِكَ ذَا
الْمَعَارِجِ»؛ لِأَنَّ فِيهَا إِنْثَابَ فَصِيلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِسْرَاءِ. وَلَا بَأْسَ بِالْمَرَاوِحِ
بَيْنَ الْأَثْوَابِ إِذَا كَانَ قَدْ أَخْرَجَ جَمِيعَهَا عِنْدَ الْمِيقَاتِ

وَلَوْ وَطِنَ بِغَيْرِ الرَّاكِبِ لَيْلًا شَيْئًا فِي زَكْرٍ، بِغَيْرِ عَمْدٍ فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: لَا
فَرْقَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَغَيْرِهِ. وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ هَذَا لِلْحَرَجِ كَمَا لَوْ مَلَأَ الْجَرَادُ الطَّرِيقَ.

- وَقَالَ: - لَوْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَامَةَ ذَاتُ فَرْخٍ أَهْدَى بِذَنَةِ ذَاتِ جَنْبَيْنِ وَنَحْرِهِمَا جَمِيعًا،
وَفِي أَكْلِ الْجَرَادِ عَمْدًا دَمًا، وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى الرَّفْضِ لِإِحْرَامِهِ.

- وَقَالَ: - لَوْ اجْتَمَعَتْ فِي الصَّيْدِ الْوَاحِدِ أَفْعَالٌ يُوجِبُ كُلُّ مَنِهَا الْجَزَاءَ بِإِنْفِرَادِهِ
لَمْ تَتَدَاخَلَ، كَمَا لَوْ أَشَارَ إِلَى صَيْدٍ حَتَّى صَيَّدَ، ثُمَّ أَعَانَ عَلَيْهِ حَتَّى ذُبِحَ، ثُمَّ أَكَلَ مِنْهُ،
ثُمَّ أَطْعَمَ.

١. كُلُّ مَا حَكَاهُ الشَّيْخُ عَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي هَذَا الدَّرْسِ بِمِثَرٍ عَلَى مَنْ حَكَاهُ عَنْهُ.

٢. السَّنَنِ الْكُورِيِّ، الْبَيْهَقِيِّ، ج ٤، ص ٥٢٢، ح ٨٦١٢.

ومن نَفَر طيور الحرم كان عليه نَكَن طائر ربيع قيمته. ولم يذكر العود ولا عدمه.
وإذا أحرم وفي ملكه صيد خلاه خارج للحرم، فإن أدخله وجب تحليته إن كان
ممتنعاً، وإلا حفظه حتى يمتنع

- قال: - ولا يستحب أن يحرم وفي يده صيد ولا لحم صيد.

وقيده في الميتة المقدمة على الصيد للقادر على الفداء بأن يكون مباحاً أكلها
بالذكاة، وإلا أكل الصيد

- وقال: - لا يصلي إذا دخل المسجد طَوْعاً حتى يطوف ويصلي له ويسمى.

ولو طاف في ما ليس له أثبه في إحرامه أفدى عن كل ثوب بدم. وهو محالف
للمشهور.

وجعل استناف طواف لفريضة عند قطعه أحوط، وجوز البساء ولكن يبتدئ
بالحجر وكذلك الساعي يبتدئ بالصفاء أو بالمروة لو قطعه في أثناء الشوط ولو
ابتدأ بالسمي قبل الطواف أعاده بدم. قال فاته ذلك قدم والمشهور وجوب
الإعادة مطلقاً

ولا يحل الطيب بالخلق لمكّي آخر إحرامه إلى يوم التروية

وعلى الإمام أن يمضي للطواف والسمي من منى ليومه، ويعود حتى يصلي
بالباس الظهر بمنى.

ولا يؤخر المتمتع الزيارة عن يوم سحر. وكذا من يحكمه، وهو المكّي الذي آخر
إحرامه إلى يوم التروية

قال: وروي عن أبي جعفر عليه السلام: الإنعام في الثلاثة الأيام بمنى للحاج^١. وأرى ذلك
إذا نوى مقام خمسة أيام أولها أيام منى، وهو شاذ

ومن تعذر حمله إلى الجمرة يرمي بالحصي في يد غيره مكثراً مع كل حصاة،
ويُقَصِّل بين كل سبع منها بدعاء، ثم يأمر الصير بالرمي

ومن نفر في الأول لم يقرب الصيد حتى يمضي اليوم الثالث.

وتحرم إجارة بيوت مكة، فيدفع **نحو** الأجرة عن حفظ رحله.
وتجب الأضحية على البالغ مرة واحدة، والاستحباب في كل سنة، ويجوز
التبرع بها عن الغير. ويستحب كون الأضحية من غائب قوت بلد الضحية،
فإن اشترك فمن أعلاها، ويجوز أن يشرك فيها من يشاء من أهله وغيره
حاضراً أو غائباً، إلا من لا يجوز توليه في الدين، أو من يريد أن لا يهدي
نصيبه منه.

ويكره التعرض للصوف، والشعر، واللبس من الأضحية الواجبة، ولا بأس به في
التطوع ولا يذبح إمام المصير إلا في **لمن** بعد خطبته.
وروت أم سلمة أن رسول الله قال «إذا أهلّ هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن
يضحي فلا يمس من شعره، ولا بشره»^١.

والفرقة والتبيرة والتجيرة والسائية والوصيلة والخامي للنسي كانت الحاهلية
توجبها في مواسمها منسوخة بالهدى والأضحية والمقيقة ويقوم من هذا أنها
كانت مشروعة والقرآن ينفيها، إلا أن **يحيى** بالنسخ الرفع المطلق.

[١٢٤]

درس

منع ابن إدريس من الإحرام عن زال عقله؛ لسقوط الحج عنه^٢. وجوز ذلك عنه
من الولي جماعة^٣، وهو المعتمد. ولا يلزم من سقوط التكليف عنه عدم الاعتداد به،
كإحرام الصبي المميز، والإحرام بغير المميز. وتظهر الفائدة لو زال المانع
قبل الوقوف.

١. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٥٢، ح ٣٦٤٩.

٢. السرار، ج ١، ص ٦٢٠.

٣. منهم، المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠٠، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٠٢؛ ومنهم
المطلب، ج ١٠، ص ٥٥.

وقال:

لا يكره الإحرام في الكتان وإن كره تنكبين فيه^١.

ولو قتل الطير الأهلي غرم لصاحبه قيمته السوقية، وتصدق بقيمته الشرعية على المساكين^٢.

ويشكل إذا كان في الحل. نعم، لو كان في الحرم كالقماري وقال بملكه أمكن ما قاله، وكذا إذا أراد بالقيمة الفداء.

وفي فرخ النعامة إبل في سنه^٣ ونقل عن بعض الأصحاب أن في الفرخ إذا تحرك في بيضة الحمامة شاة^٤.

وقال سائر في الوداع:

من السنة المأكدة صلاة ركعتين مع زاد بإزاء كل ركن، أحرها الركن الذي فيه الحجر^٥.

وعند من موجبات الدم الإحرام بالعمرة في رجب، ثم الثَّاقم بمكة حتى يحرم منها^٦: للرواية السالفة^٧. ومع المستحاضة من دخول الكعبة^٨

ومن فتاوى الجعفي:

يجوز للعدي تأخير الإحرام إلى الجمعة، ويجوز لمريد الإحرام التطيب بما ليس فيه مسك ولا عير وهما صعيقان ولا يلبس ثوباً محيطاً يتدرعه ولو عجز عن بدنة النعامة أطعم ثلاثين مسكيناً، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً.

١ السرائر، ج ١، ص ٥٢٦

٢ السرائر، ج ١، ص ٥٥٨-٥٥٩.

٣ السرائر، ج ١، ص ٥٦٦.

٤ السرائر، ج ١، ص ٥٦٦.

٥ المراسم، ص ١١٧.

٦ المراسم، ص ١٢٠-١٢١.

٧ وهي رواية العيص المتقدمة في الدرر، ص ١١١.

٨ المراسم، ص ١٢٢.

وفي بقرة البقرة يعجز عنها الصدقة على ثمانية عشر مسكيناً، فإن عجز صام تسعة أيام.

وفي شاة الظبي يعجز عنها الصدقة على عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام. وفي شاة الثعلب والأرنب يعجز عنها صيام ثلاثة أيام. وكلها متروكة.

وفي اليعفور والأيل^١ ونحوهما ما في حمار الوحش، وهي بقرة، ولم يذكره الأصحاب.

ومن نتف ريش طير في الحرم تصنق على مسكين باليد النافذة، وعليه أن يمسه ويعلقه حتى يثبت. وفي بُعات الطير مدّ وفي المصفور والقبرة والماخنة والخبجلة واليعفور جُدّي. وهو شاذ.

- وقال - لو عجز عن الإرسال في يتض الحمام والطير ففي كلّ ينضة شاة، ثم إطعام عشرة مساكين، ثم صيام ثلاثة أيام.

وجور الظلال للصبيان. وجعل المشي أفضل من الركوب، والخفا أفضل من الاتصال. ويجعل بينه وبين حمرة العقبة عشرين ذراعاً^٢. وقال أبو الصلاح الحلبي:

ميقات المجاور ميقات بلد، ويجوز له الإحرام من الجعرات، وإن ضاق الوقت فمن خارج الحرم وميقات لمعتمر ميقات أهله فإن اعتمر من مكة فخارج الحرم، وميقات أهله أفضل، ومن مر به بين الميقات ومكة إحرامه من الميقات أفضل وأهل مكة محترمون بين سائر المواقيت^٣.

وأوجب في قتل الزنابير صاعاً، وفي قتل الكثير دم شاة^٤.

١. الأيل: الذكر من الأوعال، ويقال للذي يسمى بالمارسية كوربه وكذلك «الأيل»، يكسر الهمزة. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٦، «أول».

٢. إلى هنا تم ما نقله عن فتاوى الجعفي.

٣. الكافي في الفقه، ص ٢٠٢.

٤. الكافي في الفقه، ص ٢٠٦.

وقال المفيد:

في الزنور تمرّة، فإن قتل كثيراً منها تصدّق بمذّ من طعام أو مذّ من تمر^١.

- وقال - يكره للمحرم أن يأكل من يد امرأته أو أخته شيئاً تلقمه إياه^٢.

ويسقط المشي عن ناذره بعد طواف النساء. وروى المفيد عن الصادق عليه السلام سقوطه

إذا رمى جمرّة العقبة^٣.

ومن فروع المبسوط:

يكره للمحرم أنس الثياب المُنقّعة بالأبريسم^٤، وحطبه النساء. ولو وطئ العاقد

محرمًا لزمه المسمى إن سئى، ولا فمهر المثل^٥. والأقرب مهر المثل وإن سئى

ولا تبطل الإجارة المظنقة بالتأخير، وليس للمستأجر فسخها^٦. وقد مرّ ثبوت

الخيار^٧.

ويدخل أغنياء الحاج في الوصيّة لسحاج وإن كان الفقراء أفصل^٨

ولو قال: من حجّ عني فله هيد، أو دينار، أو درهم فحجّ تحبّر الجاعل في دفع

واحد منها^٩.

ويحتمل أجرّة المثل؛ للمهالة:

وقال: في الزنور تمرّة، فإن قتل كثيراً منها تصدّق بمذّ من طعام أو مذّ من تمر^{١٠}.

وقال: يحرم الذبا كالجراد^{١١}.

ويشكل بعدم تحليله.

١ المقنعة، ص ٤٣٨.

٢ و٣ المقنعة، ص ٤٣٤.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٠.

٥ المبسوط، ج ١، ص ٣١٨.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٣.

٧-٩ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٥.

١٠ ما نقله المصنّف هنا من فروع المبسوط نصّ ما نقله قبل هذا من المفيد، وفي المبسوط ومن قتل زنبوراً أو

زنايير خطأ لا شيء عليه، فإن قتل هذا تصدّق بما استصاح

١١ المبسوط، ج ١، ص ٣٤٨.

ويحرم البيض بكسر الميم^١.
والأقرب حله.

وفي الخلاف: لا يحرم صيد وَجٍ، وهو مكان بالطائف. ولا يكره: للأصل^٢، وهو
بالواو والجيم المشددة.

[١٢٥]

درس

وظيفة الإمام في موسم الحج

ينبغي للإمام الأعظم إذا لم يشهد الموسم نصب إمام عليه في كل عام، كما
فعل النبي ﷺ من تولية عليّ عليه السلام سنة تسع على الموسم، وأمره بقراءة براءة، وكان
قد ولي غيره فعزله عن أمر الله تعالى، وولي عليّ عليه السلام على الحج أيام ولايته
الظاهرة^٣.

وروى ابن بابويه عن الثوري: إن المهدي عليه السلام يحضر الموسم في كل سنة، يرى
الناس ويرويه، ويعرفهم ولا يعرفونه^٤.

ويشترط في الوالي العدالة، والفقہ في الحج وينبغي أن يكون شجاعاً مطاعاً، ذا
رأي وهداية وكفاية.

وعليه في مسيره أمور خمسة عشر:

جمع الناس في سيرهم ونزولهم؛ حدرأ من المتلصصة.

وترتيبهم في السير والنزول.

١. المبسوط، ج ١، ص ٣٤٨.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٢٢، المسألة ٣٠٩. وعنه: وهو بلد باليمن. ولا يساعد ما قاله في الخلاف ما ذكر في معنى
«وَجٍ» في المعاجم. راجع معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٦١ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٩٧، «وَجَج».

٣. تفسير العنبري، ج ٢، ص ٢١٣-٢١٤، ح ١٧٧١، ١٨، قبل الآية ٢ من التوبة (٩).

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٠، ذيل الحديث ٢١١٧.

وإعطاء كل طائفة مقادراً في السير، وموضعاً من الزول؛ ليهتدي ضالّهم إليهم.
وأن يرتاد لهم المياه والمراعي.

وأن يسلك بهم أوضح الطرق، وأخصبها، وأسهلها مع الاختيار.

وأن يحرسهم في سيرهم ونزولهم، ويكفّ عنهم من يصدّهم عن المسير ببذل مال، أو قتال مع إمكانه. ولو احتاج إلى حفارة بذل لها أجرة، فإن كان هناك بيت مال أو تبرّع به الإمام أو غيره فلا بحث، وإن طلب من الحجيج فقد مرّ حكمه^١.

وأن يرفق بهم في السير على سير أصعبهم.

وأن يحصل المقطع منهم من بيت المال، أو من الوقف على الحاج إن كان، وإلا فهو من فروض الكفاية.

وأن يراعي في حروجه الأوقات المعتادة، فلا يتقدّم بحيث يؤدي إلى فناء الراد، ولا يتأخّر فيؤدي إلى النصب أو فوات الحج.

وأن يؤدّب الجناة حدّاً أو تعزيراً إذا فوّض إليهم ذلك.

وأن يحكم بينهم إن كان أهلاً، وإلا رفعهم إلى الأهل.

وأن يمهّلهم عند الوصول إلى الميقات ريثماً سهّوا له بفروضة وسنته، ويمهّلهم بعد النفر لقضاء حوائجهم من المناسك المتعلقة وغيرها.

وأن يقيم على الحائض والنفساء كي ما تطهّرا، روي نصّاً^٢.

وأن يسير بهم إلى زيارة النبي والأئمة عليهم السلام، ويمهّلهم بالمدينة بقدر أداء مناسك الزيارات، والتوديع، وقضاء حاجاتهم.
وعليه في إقامة المناسك أمور:

الإعلام بوقت الإحرام ومكانه وكيفيته، وكذا في كل فعل ومسك، والخطب الأربع تتضمّن أكثر ذلك. ولتكن الأولى بعد صلاة الظهر من اليوم السابع من

١. هذّم في الدرس ٨٢.

٢. الكافي ج ٤، ص ٤٥٧-٤٥٨، باب تقديم طواف الحج بلمنتح ١٠٠، ج ١٢ تهذيب الأحكام ج ٥، ص ١٣٢.

ذي الحجة وبعد إحرامه لمكان تقدّمه إلى منى. والثانية يوم عرفة قبل صلاة الظهر. والثالثة يوم النحر. والرابعة في النفر الأول. وكلّها مفردة إلا خطبة عرفة فإنّها اثنتان. يعرفهم في الأولى كيفية الوقوف وآدابه ووقت الإفاسة، ومبيت مزدلفة ووقت الإفاسة منها. ويخصّهم على الدعاء والأذكار، ثمّ يجلس جلسة خفيفة، كلا ولا^١. ويقوم إلى الثانية فيأتي بها محفّفة، بحيث يفرغ منها بفراغ المؤذن من الأذان والإقامة

وصرح الشيخ في الخلاف بأن الخطبة قبل الأذان^٢. قال ابن الجنيّد، وروي عن الصادق عليه السلام: «أن النبي ﷺ خطب بعرفة بعد الصلاة، وأنّه خطب الرابعة في غد يوم النحر»^٣.

وتقدّمه في الخروج إلى منى ليصلّي بها الظهرين، وتخلّفه فيها حتّى تطلع الشمس. وكذا يتخلّف بجمع حتّى تطلع، ولا يلبث بعد طلوعها. وتقدّمه يوم النحر في الإفاسة إلى مكّة، ثمّ يعود ليوميه ليصلّي الظهرين بالحجج هي منى، وتأخّره بمنى إلى النحر الثاني، ثمّ يتقدّم لصلاة الظهرين بمكّة، وأمر أهل مكّة بالتشبه بالمحرمين أيام الموسم، وإمامة الحجّيج في الصلوات وخصوصاً الصلوات التي معها الخطب.

وعلى الناس طاعته في ما يأمر به ويستحبّ لهم التأمين على دعائه. ويكره التقدّم بين يديه في ما ينبغي التأخّر عنه والعكس. ولو نهى حرم. وعليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وخصوصاً فيما يتعلّق بالمناسك والكفّارات. ولو كان الحكم مختلفاً فيه بين علماء الشيعة فليس له أن يأمرهم باتّباع مذهبه إذا لم يكن الإمام الأعظم، أو من أخذ عنه، إلّا أن يكون الخطأ ظاهراً فيه؛

١ في لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٦٨، في «لا» التي تكون ستيرة والعرب إذا أرادوا تحليل مُدّة حل أو ظهور شيء حفي قالوا: كان فعله كلاً، وربما كزروا فقالوا: كلا ولا. ٤٧٥

٢. الخلاصة، ج ٢، ص ٣٣٤، المسألة ١٥٠

٣. لم يشر على من حكاه عن ابن الجنيّد، ولا على رواية في المجاميع الحديثيّة بهذا المعنى.

لندور القول، فله ردّ معتقده.

ويجوز أن يتولّى الإمام الواحد وظائف السفر، وتأدية المناسك، وأن يفوضا إلى إمامين. ولو كان إمام التأدية والتعليم حلالاً جاز. والظاهر أنه مكروه؛ لما فيه من تغيير سنة السلف.

ولو أمر الإمام منادياً أن ينادي أيام منى كما أمر رسول الله ﷺ بُذَيْل بن ورقاء: «ألا لا تصوموا، فإنها أيام أكل وشرب وبعاء»^١. كان حسناً.

[١٢٦]

درس

لنختم كتاب الصحيح بأخبار اثني عشر:

الأول: روى البرنظي، عن ثعلبة، عن مُيسِر قال: كنا عند أبي جعفر ﷺ في القسطنطينية نحواً من خمسين رجلاً، فقال لنا «أتدرون أيّ الباع أفضل عند الله منزله؟» فلم يتكلّم أحد، فكان هو الرادّ على نفسه، فقال: «تلك مكة الحرام التي رضيها الله لنفسه حرماً وجعل بيته فيها»، ثم قال «أتدرون أيّ بقعة في مكة أفضل حرمة؟» فلم يتكلّم أحد فكان هو رادّ على نفسه، فقال «ذلك المسجد الحرام»، ثم قال: «أتدرون أيّ بقعة في المسجد أعظم عند الله حرمة؟» فلم يتكلّم أحد، فكان هو الرادّ على نفسه، فقال: «ذلك بين الركن الأسود إلى باب الكعبة، ذلك حطيم إسماعيل ﷺ الذي كان يذود به عنقه، ويصلي فيه، فوالله لو أن عبداً صفّ قدميه في ذلك المكان، قائماً الليل مصلياً حتى يجنّه النهار، وقائماً النهار حتى يجنّه الليل، ولم يعرف حقاً وحرمتنا أهل البيت، لم يقبل الله منه شيئاً أبداً. إن أبانا إبراهيم (عليه الصلاة والسلام وعلى محمد وآله) كان ممّا اشترط على ربه أن قال: ربّ «اجعل أفيضة من الناس تهوى إليهم»^٢. أما أنه لم يعن الناس كلهم،

١. الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٨-٥٠٩، ديل الحديث ٢٠٩٨.

٢. إبراهيم (١٤): ٣٧.

فَأَنْتُمْ أَوْلَىٰكُمْ رَحِمَكُمُ اللَّهُ وَنَظَرَاؤُكُمْ، وَإِنَّمَا مَشَكُمْ فِي النَّاسِ مِثْلَ الشَّعْرَةِ السُّودَاءِ فِي الثُّورِ الْأَنْوَرِ»^١.

الثاني: ما رواه الصدوق بإسناده إلى أبي حمزة الثمالي، قال: قال لنا علي بن الحسين عليه السلام: «أَيُّ الْبَقَاعِ أَفْضَلُ؟» فَقَسْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَابْنُ رَسُولِهِ أَعْلَمُ، فَقَالَ: «أَفْضَلُ الْبَقَاعِ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَمَّرَ مَا عَمَّرَ نُوْحٌ عليه السلام فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا، يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، ثُمَّ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ وَلَا يَتَنَا، لَمْ يَنْفَعِهِ ذَلِكَ شَيْئًا»^٢.

الثالث: ما رواه سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «أَحَبُّ الْأَرْضِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَكَّةُ، وَمَا تَرَبَّهَ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ تَرَبَّتْهَا، وَلَا حَجَرَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ حَجَرِهَا، وَلَا شَجَرَ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ شَجَرِهَا، وَلَا جِبَالَ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ جِبَالِهَا، وَلَا مَاءً أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ مَائِهَا»^٣.

الرابع: ما رواه الصدوق، عن الباقر عليه السلام، قال: «أَمَّا آدَمُ عليه السلام هَذَا السَّتُّ أَلْفَ أُتْبِيَةِ عَلَى قَدَمَيْهِ، مِنْهَا سَبْعُمِائَةِ حِجَّةٍ وَثَلَاثُمِائَةِ عَمْرَةٍ، وَكَانَ يَأْتِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّامِ عَلَى ثَوْرٍ»^٤.

الخامس: عن الصادق عليه السلام: «مَنْ أُمَّ هَذَا الْبَيْتَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا مَبْرَأً مِنَ الْكَبِيرِ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ... وَالْكَبِيرُ أَنْ يَجْهَلَ الْحَقَّ وَيَطْمَنَ عَلَى أَهْلِهِ»^٥.

السادس: قال الصادق عليه السلام: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكُمْبَةِ، فَعَرَفَ مِنْ حَقِّهَا وَحَرَمَتِهَا مِثْلَ الَّذِي عَرَفَ مِنْ حَقِّهَا وَحَرَمَتِهَا، غُفِرَ إِلَيْهِ لَهْ ذُنُوبِهِ، وَكَفَّاهُ هَمُّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^٦.

١. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤١٧-٤١٨، ح ٣٩/٢٢٩٧ و ٤٠/٢٢٩٨، دين الآية ٣٧ من إبراهيم (١٤) أبواب الأعمال وعقاب الأعمال، ص ٢٤٥، باب عقاب من جهل حق أهل البيت، ح ٣ وفيه إلى قوله «شئنا أهدأ».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٢٣١٥.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٦.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٦ وفيه: «وكان يهيج على ثور».

٥. الكافي، ج ٤، ص ٢٥٢، باب فضل الحج والصرة وتوبتهما، ح ١٠٢ الفقيه، ج ٢، ص ٥، ح ٢١٤٩: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٩.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٢٤١، باب فضل النظر إلى الكعبة، ح ٦ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٢١٤٤.

وروي أن: «من نظر إلى الكعبة لم يزل تكتب له حسنة، وتمحي عنه سيئة حتى يصرف بصره عنها»^١.

السابع: قال الباقر عليه السلام: «ما يقف أحد على تلك الجبال برّ ولا فاجر إلا استجاب الله له، فأما البرّ فيستجاب له في آخرته ودياره، وأما الفاجر فيستجاب له في دنياه»^٢.

و«ما من رجل وقف بعرفة من أهل بيت من المؤمنين إلا غفر الله لأهل ذلك البيت من المؤمنين، وما من رجل من أهل كورة وقف بعرفة من المؤمنين إلا غفر الله لأهل تلك الكورة من المؤمنين»^٣.

الثامن عن الصادق عليه السلام: «للدي يحقّ عن الرجل أجر وثواب عشر حجج، ويغفر له ولأبيه ولأمّه ولابنه ولابنته ولأخيه ولأخته ولعمته ولعمته ولخاله ولخالته»^٤.
التاسع: قال الصادق عليه السلام: «من أتق درهماً في الحجّ كان حيراً له من مائة ألف درهم ينفعها في حقّ»^٥.

قال ابن بابويه - وروي «أنّ درهماً في الحجّ أفضل من ألفي ألف درهم فيما سواه في سئل الله»^٦ و«أنّ درهماً يصل إلى الإمام مثل ألف ألف درهم في الحجّ»^٧.

العاشر: روى سعد الاسكاف قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إنّ الحاجّ إذا أخذ في جهازه لم يخطّ خطوة إلا كتبت له عشر حسنات، ومحي عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات حتى يبرغ من جهازه، فإذا استقلت به راحلته لم ترفع خُفّاً

١. الكافي، ج ٤، ص ٢٤٠، باب فضل النظر إلى الكعبة ح ١ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٤٥

٢. الكافي، ج ٤، ص ٢٦٢، باب فصل الحجّ والعمرة وثوبهما ح ١٢٨ الفقيه، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢١٨٢

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢١١، ح ٢١٨٣

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٢٤١

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٤٩

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٥١

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٥٠

ولم تضعه إلا كتب الله له مثل ذلك حتى يقضي نسكه، فإذا قضى نسكه غفر الله له، وكان بقيّة ذي الحجّة والمحرم وصفر وشهر ربيع الأول وعشراً من شهر ربيع الآخر يكتب له الحسنات، ولا يكتب عليه السيئات إلا أن يأتي بموجبة، فإذا مضت أربعة أشهر خلط بالناس^١.

الحادي عشر: قال الصادق عليه السلام: «الحاج يصدرون على ثلاثة أصناف: فصنف يعتقدون من النار، وصنف يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وصنف يحفظ في أهله وماله»^٢.

الثاني عشر: روى زرارة أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام: جعلني الله فداك، أسألك في الحج منذ أربعين عاماً فتفتيني! فقال: «ما زرارة! بيت يعجّ قبل آدم بألفي عام، تريد أن تُفتّى مسائله في أربعين عاماً؟»^٣.

وقد أتينا منه بحمد الله في هذا المختصر ما لم يجتمع في غيره من المطولات فلله الشكر على جميع الحالات.

١ الكافي، ج ٤، ص ٢٥٤، باب فصل الحج والمعرفة، ح ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩، ح ٥٥

٢ الكافي، ج ٤، ص ٢٥٣، باب فصل الحج وانمرة، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١، ح ٥٩

٣ انقيط، ج ٢، ص ٥١٩ ح ٣١١٣



كتاب المزار

يستحب للحاج وغيرهم زيارة رسول الله ﷺ بالمدينة استحباباً مؤكداً. ويجبر الإمام الناس على ذلك لو تركوه؛ لما فيه من الحفاء المحرم^١، كما يجبرون على الأذان. ومنع ابن إدريس^٢ ضعيف؛ لقوله ﷺ: «من أتى مكة حاجاً ولم يردني إلى المدينة جفوته يوم القيامة، ومن أتاني زيراً وحيت له شفاعتي، ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة»^٣.

وقال ﷺ في الرعب في ريارته: «من رآه قبلي بعد موتي كان كمن هاجر إلي في حياته، فإن لم تستطيعوا فابشروا إلي بالسلام، فإنه يلقني»^٤. وقال للحسين ﷺ: «يا بني من راني حياً أو ميتاً، أو زار أباك، أو زار أهلك، أو زارك كان حقاً علي أن أزوره يوم القيامة وأخلصه من ذنوبه»^٥. ورسول الله ﷺ هو أبو القاسم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف.

١ قال المحقق السبزواري في ذخيرة المعاد، ج ٢، ص ١٧٠: «هو إشارة إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من حج ولم يردني فقد جفاني» ولا ريب أن جفاء محرم، فيكون ترك زيارته المقتضي للجفاء محرماً ولم أطلع على هذا الحديث مستنداً في كتب الأصحاب.

٢ السرائر، ج ١، ص ٦٤٧.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٨، باب زيارة النبي ﷺ، ح ١٥، الفقيه، ج ٢، ص ٥٦٥، ح ٣١٥٩، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤، ح ٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢، ح ١.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٨، باب زيارة النبي ﷺ، ح ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٧٧، ح ٣١٦١.

ولد بمكة في شعب أبي طالب، يوم الجمعة بعد طلوع الفجر، سابع عشر شهر ربيع الأول، عام الفيل.

وكان حمل أمه - آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب - به أيام التشريق في منزل أبيه عبد الله بمضى عند لجمرة الوسطى.

وصدع بالرسالة في اليوم السابع والعشرين من رجب لأربعين سنة. وقُبِضَ بالمدينة يوم الإثنين ليلتين بقيتا من صفر، سنة إحدى عشرة من الهجرة. وقيل: لا تنفي عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع الأول، عن ثلاث وستين سنة^١.

ويستحبّ زيارته فاطمة عليها السلام، ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وروضة أمير المؤمنين عليه السلام، وأمّ الحسن و الحسين عليهما السلام.

قالت عليها السلام: «أخبرني أبي أنّه من سلّم عليه وعليّ ثلاثة أيام أوجب الله له الجنة». فقيل لها: في حياتكما؟ قالت: «نعم وبعد موتنا»^٢ وليرر بنتها، والروضة، والقع ولدت عليها السلام بعد المبعث بخمس سنين، وقبضت بعد أبيها عليه السلام بسحو مائة يوم.

ويستحبّ زيارة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

فالأول أمير المؤمنين أبو الحسن عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، وأبو طالب وعبد الله أخوان للأبوين، وأمّه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهو وإخوته أول هاشمي ولد بين هاشميين.

ولد يوم الجمعة، ثالث عشر رجب، وروي: سابع شعبان بعد مولد رسول الله صلى الله عليه وآله بثلاثين سنة^٣.

وقبص قتيلاً بالكوفة، ليلة الجمعة لتسع سال بقيت من شهر رمضان، سنة أربعين عن ثلاث وستين سنة، ودهن بالغرّي^٤ من بحف الكوفة بمشهد الآ.

١ حكاة عن البهري في كشف العتمة، ج ١، ص ٤٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٩، ج ١٨، تفاوت يسير.

٣ مصباح المهتد، ص ٨٥٢، ديل الحديث ٩١١ ٢٦.

٤ الغرّي الحسن من كل شيء العريال. بإمال مشهور بالكوفة قرب قبر عليّ عليه السلام معجم البلدان، ج ٤.

ص ٢٢٢-٢٢٣: مراد الاطلاع، ج ٢، ص ٩٩١، «الغريان».

قال الصادق عليه السلام: «من زار أمير المؤمنين عليه السلام ماشياً كتب الله له بكل خطوة حجة وعمرة، وإن رجع ماشياً كتب الله له بكل خطوة حجتين وعمرتين»^١.

وقال الصادق عليه السلام: «زيارة علي عليه السلام تعدل حجتين وعمرتين، وزيارة الحسين عليه السلام تعدل حجة وعمرة»^٢.

وقال عليه السلام: «من زار أمير المؤمنين عليه السلام عارفاً بعقده كتب الله له بكل خطوة حجة مقبولة، وعمرة مبرورة. والله ما تطعم النار قدماً اغبرت في زيارة أمير المؤمنين عليه السلام ماشياً كان أو راكباً»^٣.

ويستحب زيارة آدم ونوح عليه السلام معه.

قال الصادق عليه السلام: «إذا زرت جانب الجف فرز عظام آدم، وبدن نوح، وجسم علي عليهم الصلاة والسلام»^٤.

وقال الرضا عليه السلام لليزنطي: «احضر يوم لغير عند أمير المؤمنين عليه السلام؛ فإن الله يغفر لكل مؤمن ومؤمنة ومسلم ومسلمة ذنوب ستين سنة. ويعتق من النار ضعف ما أعتق في شهر رمضان وفي ليلة القدر وسيلة المطر. والدرهم فيه بألف درهم لإخوانك العارفين، فأفضل عليهم في هذا اليوم»^٥.

الثاني: الإمام الزكي أبو محمد الحسن بن علي، سيد شباب أهل الجنة.

ولد بالمدينة، يوم الثلاثاء، منتصف شهر رمضان سنة اثنتين من الهجرة. وقال المفيد سنة ثلاث^٦.

وقبض بها مسموماً يوم الخميس، سابع صفر سنة تسع وأربعين، أو سنة خمسين من الهجرة، عن سبع، أو ثمان وأربعين سنة.

قال عليه السلام: «يا رسول الله ما لمن زارنا؟ فقال: من زارني حياً أو ميتاً، أو زار أباك

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠، ح ٤٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١، ح ٤٧ بقاوت يسر.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١-٢٢، ح ٤٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢-٢٣، ح ٥١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٤، ح ٥٢.

٦. الإرشاد، ج ٢، ص ٥ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١١).

حيّاً أو ميّتاً، أو زار أخاك حيّاً أو ميّتاً، أو رارك حيّاً أو ميّتاً كان حقّاً عليّ أن أستنقذه يوم القيامة»^١.

وقيل للصادق عليه السلام ما لمن رار واحداً منكم؟ فقال: «كمن رار رسول الله صلى الله عليه وآله»^٢. وقال الرضا عليه السلام: «إنّ لكلّ إمام عهداً في عنق أوليائهم وشيعتهم، وإنّ من تمام الوفاء بالمعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم، فمن رارهم رغبة في زيارتهم، وتصديقاً لما رعبوا فيه كان أنتمهم شفعاء لهم يوم القيامة»^٣.

وقال الصادق عليه السلام في الحسين عليه السلام: «من أتاه وزاره وصلى عنده ركعتين كتب الله له حجة مبرورة، فإن صلى عنده أربع ركعات كتب الله له حجة وعمره»، قال عليه السلام: «وكذلك كلّ من زار إماماً مفترضاً طاعته»^٤.

الثالث الإمام الشهيد أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام سيّد شباب أهل الجنة.

ولد بالمدينة آخر شهر ربيع الأول سنة ثلاث من الهجرة. وقبل يوم الخميس، ثالث عشر شهر رمضان^٥. وقال المفيد: «لحمس خلون من شعبان سنة أربع»^٦. وقبل بكر بلاء يوم السبت، عاشوراء سنة إحدى وستين عن ثمان وخمسين سنة. وثواب زيارته لا يحصى حتّى روي أنّ زيارته قرّض على كلّ مؤمن^٧. وأنّ تركها ترك حقّ لله ولرسوله^٨. وأنّ تركها عقوب رسول الله صلى الله عليه وآله^٩. وأنّ انتقاص في

١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤، ح ٨٢.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٧٩، باب فصل الزيارات وتوليها، ح ١، الفقيه، ج ٢، ص ٥٧٨، ح ١٣١٦٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٩، ح ١٥٧.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٦٧، باب بدور الصوان من أبواب الزيارات، ح ٢، الفقيه، ج ٢، ص ٥٧٧، ح ١٣١٦٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٨-٧٩، ح ١٥٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٩، ح ١٥٦.

٥ لم نعثر على قائل به، وكلّ من حكاه حكاه عن الشهيد في دروس الشرعية كالمجلسي في بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٢٠٢.

٦ الإرشاد، ج ٢، ص ٢٧ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١١).

٧ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٢، ح ٨٦.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٢، ح ٨٧.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٥، ح ٩٦.

الإيمان والدين^١، و: أنه حق على الغنيّ زيارته في السنة مرتين والفقير في السنة مرة^٢، و: أن من أتى عليه حول ولم يأت قبره نقص من عمره حول، وأنها تطيل العمر^٣، و: أن أيام زيارته لا تعدّ من الأجل^٤، و: تفرّج الغم^٥، و: تمحّص الذنوب^٦، و: لكل خطوة حجة مبرورة^٧، وله بزيارته أحر عتق ألف نسمة، وحمل على ألف فرس في سبيل الله^٨، و: له بكلّ درهم أنفة عشرة آلاف درهم^٩، و: أن من أتى قبره عارفاً بحقه غفر الله له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر^{١٠}، و: أن زيارته يوم عرفة بعشرين حجة، وعشرين عمرة مبرورة، وعشرين غروة مع النبي ﷺ أو الإمام ﷺ^{١١} بل روي: أن مطلق زيارته خير من عشرين حجة^{١٢}، و: أن زيارته يوم عرفة مع المعرفة بحقه بألف ألف حجة، وألف ألف عمرة متقبّلات، وألف غروة مع نبيّ أو إمام^{١٣}.

و. زيارته أوّل رجب مغفرة الذنب البتّه^{١٤}، ونصف شعبان بضافحه مائتا ألف نبيّ وعشرون ألف نبيّ^{١٥}، وليلة القدر مغفرة لذنوب^{١٦}، و: أن الجمع في سنة واحدة بين

- ١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٤-٤٥، ح ٩٥
- ٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٢-٤٣، ص ٤٨
- ٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٣، ح ٩١
- ٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٣، ح ٩٠
- ٥ كامل للزيارات، ص ٣١٤، ح ٥٣٢
- ٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٤، ح ٩٣
- ٧ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٦، ح ١٠١
- ٨ الكافي، ج ٤، ص ٥٨١، باب فصل زيارة أبي عبدالله الحسين ﷺ، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٤، ح ٩٤
- ٩ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٥، ح ٩٦
- ١٠ الكافي، ج ٤، ص ٥٨٢، باب فصل زيارة أبي عبدالله الحسين ﷺ، ح ٨ و ١٠
- ١١ الكافي، ج ٤، ص ٥٨٠، باب فصل زيارة أبي عبدالله الحسين ﷺ، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٦، ح ١٠١
- ١٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٨١، باب فصل زيارة أبي عبدالله الحسين ﷺ، ح ٣
- ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٩-٥٠، ح ١١٣ ورجع أيضاً الكافي، ج ٤، ص ٥٨٠، باب فصل زيارة أبي عبدالله الحسين ﷺ، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٦، ح ١٠١
- ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٨، ح ١٠٧
- ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٨-٤٩، ح ١٠٩
- ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٩، ح ١١١

زيارته ليلة عرفة والفطر وليلة النصف من شعبان بثواب ألف حجة مبرورة، وألف عمرة متقبلة، وقضاء ألف حاجة للدنيا والآخرة^١.

و: زيارته يوم عاشوراء معرفةً بحقه كمن زار الله فوق عرشه^٢، وهو كناية عن كثرة الثواب والإجلال، بمثابة من رفعه له إلى سمائه، وأدناه من عرشه، وأراه من خاصة ملكه ما يكون به تأكيد كرامته.

و: زيارته في العشرين من صفر من علامات المؤمن^٣، و: زيارته في كل شهر ثوابها ثواب مائة ألف شهيد من شهداء بدر^٤.

و: من بعد عنه وصعد على سطحه، ثم رفع رأسه إلى السماء، ثم توجه إلى قبره وقال: «السلام عليك يا أبا عبد الله، سلام عليك ورحمة الله وبركاته» كتب الله له زورة، والرورة حجة وعمرة^٥. ولو فعل ذلك كل يوم خمس مرات كتب الله له ذلك

وإذا رآه فليزر ولده علي بن الحسين عليه السلام، وهو الأكبر على الأصح، وليزر الشهداء وأخاه العباس والحسين عليه السلام ولتم الصلاة عنده ندياً.

ويستشفى بتربيته من حریم قبره، وحده خمسة فراسخ من أربع جوانبه، وروي: فرسخ من كل جانب^٦.

وروي إسحاق بن عمار: خمساً وعشرين ذراعاً من ناحية الرأس، ومثلها من ناحية الرجلين^٧.

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥١، ح ١١٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥١، ح ١٢٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥٢، ح ١٢٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥٢، ح ١٢٣.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٩، باب النوادر، ح ٨، الفقيه، ج ٢، ص ٥٩٩، ح ١٣٢٠٦، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١١٦، ح ٢٠٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧١، ح ١٣٣.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٨، باب النوادر، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧١، ح ١٣٤.

وروى عبد الله بن سنان: أنَّ قبره عشرون ذراعاً مكشراً^١. وكلَّه على الترتيب في الفضل.

وروى المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام في الصلاة عنده: كلَّ ركعة بألف حبة، وألف عمرة، وعتق ألف رقبة، وألف وقفة في سبيل الله مع نبي مرسل^٢.
وروى ابن أبي عمير مرسلًا، عن الباقر عليه السلام: صلاة الفريضة عنده تعدل حبة، والنافلة تعدل عمرة^٣.

وفي تربته الشفاء من كلِّ داء، وهي الدواء الأكبر. رواه سليمان البصري، عن الصادق عليه السلام^٤. ولتؤخذ من قبره إلى سبعين ذراعاً على الأفضل. وحملها أيضاً أمان من كلِّ خوف.

ويستحب حمل سبعة من طينه ثلاثاً وثلاثين حبة، فمن قلبها ذاكراً لله فله بكلِّ حبة أربعون حسنة، وإن قلبها ساهياً فعضرون حسنة وما سبَّح الله بأفضل من سبعة طينه.

ويستحب وضعها مع الميت في قبره وخططها بعنوطه رواه الحميري، عن الفقيه^٥.
ويستحب لزائره أن يأتيه محزوناً أشعث أغبر جاثعاً عطشاناً، ولا يتخذ في طريقه السفر، ولا يتطيَّب ولا يذَّهِن ولا يكتحل، ويأكل الخبز واللين، ويزوره بالمأثور.

الولايح. الإمام أبو محمد زين العابدين عني بن الحسين عليه السلام.
ولد بالمدينة، يوم الأحد، خامس شعبان سنة ثمان وثلاثين.
وقبض بها يوم السبت، ثاني عشر المحرم، سنة خمس وتسعين عن سبع وخمسين سنة.

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٢، ح ١٢٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٣، ح ١٤٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٣، ح ١٤١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٤، ح ١٤٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٦، ح ١٤٩.

وأُمّه شاه زنان بنت شيرويه بن كسرى أبرويز، وقيل ابنة يزدجرد^١.

الخامس، الإمام أبو جعفر محمد بن عليّ عليه السلام، الباقر لعلم الدين.

ولد بالمدينة، يوم الإثنين ثالث صفر، سنة سبع وخمسين.

وقبض بها يوم الإثنين، سابع دي الحجة، سنة أربع عشرة ومائة. وروي:

سنة ست عشرة^٢. وأُمّه أُمّ عبد لله بنت، محسن بن عليّ عليه السلام، فهو علوي بين علويين.

السادس، الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، العالم.

ولد بالمدينة يوم الإثنين، سابع عشر شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين.

وقبض بها في شوال، وقيل: في منتصف رجب يوم الإثنين سنة ثمان وأربعين

ومائة، عن حمس وستين سنة^٣.

أُمّه أُمّ فروة ابنة القاسم الفقيه بن محمد الحبيب بن أبي بكر

وقال الجعفي: اسمها فاطمة، وكسيتها أُمّ فروة.

فبره وصر أنه وجدّه وعمّه الحسين عليه السلام، يبيع في مكان واحد.

وفي بعض الروايات: أن فاطمة بنت أسد جدّتهم معهم في تربتهم^٤.

والروايات في زيارة الحسن عليه السلام تدلّ على فضيلة ريارتهم^٥.

وعن أبي محمد الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام: «من زار جعفرأ وأباه لم يشك

عينه، ولم يصبه سقم، ولم يميت مبتلى»^٦.

وعن الصادق عليه السلام: «من زارني عفرت له دنويه، ولم يميت فقيراً»^٧.

١ من القائلين المفيد في الإرشاد ج ٢، ص ١٣٧ (صناعات الشيخ المفيد، ج ١١)، والطبرسي في إعلام الوري، ج ١، ص ٤٨٠-٤٨١.

٢ حكاة المجلسي عن مصباح الكفعمي في البحار، ج ٤٦، ص ٢١٨، ح ١٩ ولم أجده في المصباح.

٣ روضة الواعظين، ج ٢، ص ٤٧٩، الرقم ٤٧٣، إعلام الوري، ج ١، ص ٥١٤، كشف الغمّة، ج ٣، ص ١٦٩.

٤ الغمّة، ص ٤٧٣، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٨.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠-٢١، ح ٤٤ و٤٨، وص ١٠، ح ٨٤.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٨، ح ١٥٤.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٨، ح ١٥٤.

عن الكاظم عليه السلام: «من رار قبر ولدي علي كان عند الله كسبعين حجة مبرورة». قال له يحيى المازني: سبعين حجة؟ قل: «نعم وسبعين ألف حجة»^١. وقيل لأبي جعفر محمد بن علي الجواد عليه السلام: زيارة الرضا أفضل أم زيارة الحسين عليه السلام؟ قال: «زيارة أبي أفضل؛ لأنه لا يزوره إلا الخواص من الشيعة»^٢. وعنه عليه السلام: «أفصل من الحج، وأفضلها رجب»^٣. وروى البزنطي قال: قرأت كتاب أبي الحسن الرضا عليه السلام بخطه أبلغ شيعتي أن زيارتي تعدل عند الله ألف حجة وألف عمرة متقبلة كلها». قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألف حجة؟ قال: «إي والله، وألف ألف حجة لمن يزوره عارفاً بحقه»^٤. وقال الرضا عليه السلام: «من زارني على بُعد ري ومزاري أتته يوم القيامة في ثلاثة مواطن حتى أخلصه من أهوالها، إدا تطايرت الكتب يميناً وشمالاً، وعند الصراط والميزان»^٥. للقاسم الإمام الجواد، أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام وأمه الخيزران أم ولد، وكانت من أهل بيت مارية القبطية. ولد بالمدينة في شهر رمضان سنة خمس وتسعين ومائة. وقبض ببغداد في آخر ذي القعدة - وقيل: يوم الثلاثاء، حادي عشر ذي القعدة^٦ - سنة عشرين ومائتين. ودفن في ظهر جده الكاظم عليه السلام بمقابر قریش. عن الهادي عليه السلام في فصل زيارتهما على الحسين عليه السلام: «أبو عبد الله المقدم، وهذا أجمع وأعظم أجراً»^٧.

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٥، باب فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٨٤ - ٨٥، ح ١٦٧.
٢. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٤، باب فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام، ح ١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٢، ح ٣١٨٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٨٤ ح ١٦٥.
٣. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٤، باب فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٨٤ ح ١٦٦.
٤. الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٢ - ٥٨٣، ح ٣١٨٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٨٥ ح ١٦٨.
٥. الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٤، ح ٣١٩١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٥ ح ١٦٩.
٦. لم نشر على قائله، نعم حكاه عن الدروس الشرعية للمجدي في بحار الأنوار، ج ٥٠، ص ١٤ - ١٥.
٧. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٣ - ٥٨٤، باب فضل زيارة أبي الحسن موسى عليه السلام، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٩١، ح ١٧٢.

للعاشور: الإمام الهادي المنتجب، أبو الحسن علي بن محمد الجواد.
أمه سماعة أم ولد.

ولد بالمدينة، منتصف ذي الحجة، سنة اثني عشرة ومائتين.
وقبض بسر من رأى في يوم الإثنين ثالث رجب، سنة أربع وخمسين ومائتين.
ودفن في داره بها.

الحادي عشر: الإمام التقي الهادي، ولي المؤمنين، أبو محمد الحسن بن علي
العسكري.
أمه حديث، أم ولد.

ولد بالمدينة في شهر ربيع الآخر - قيل: يوم الإثنين، رابعه^١ - سنة اثنين وثلاثين
ومائتين.

وقبض سر من رأى، يوم الأحد وقال المفيد يوم الجمعة، ثامن شهر ربيع
الأول، سنة ستين ومائتين^٢ ودفن إلى جانب أبيه
وثواب زيارتهما يعلم من الأخبار السابقة.

وروى أبو هاشم الجعفري، قال، قال لي أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام: «هبري
سر من رأى أمان لأهل العانيين»^٣

وقال المفيد: يزاران من ظاهر الشباك، ومع من دخول الدار^٤. قال الشيخ
أبو جعفر:

وهو الأسوط؛ لأنها ملك الغير فلا يجوز التصرف فيها إلا بإذنه.

- قال - ولو أن أحداً دخلها لم يكن مأثوماً، وخاصة إذا تأول في ذلك ما روي
عنه عليه السلام أنهم جعلوا شيعتهم في حل من ما بهم^٥.

١. لم يثر على قائله.

٢. الإرشاد، ج ٢، ص ٣١٢ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١١).

٣. تهذيب الأحكام، ص ٩٣، ح ١٧٦.

٤. المقنعة، ص ٤٨٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٩٤، ديل الحديث ١٧٦.

لثاني عشر الإمام المهدي، الحجة، صاحب الزمان، أبو القاسم محمد ابن الإمام أبي محمد الحسن العسكري (عجل الله فرجه).

ولد بسر من رأى يوم الجمعة ليلاً - وقيل: ضحى^١ خامس عشر شعبان، سنة خمس وخمسين ومائتين.

أمه صقيل، وقيل: نرحس^٢، وقيل، مريم، بنت زيد العلوية^٣. وهو المتيقن ظهوره وتملكه، وأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

اللهم إنا سألنا بك وبحق حبيبك محمد وأهل بيته الطاهرين أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تعشرنا في مررتهم، وتعنق رقابنا من النار بحبهم، وتعجل فرجهم وفرجنا بهم، وتدرك بنا أيامهم يا أرحم الرحمين.

ويستحب زيارة المهدي عليه السلام في كل مكان وكل زمان، والدعاء بتعجيل العرج عند زيارته. وتؤكد زيارته في السرداب بسر من رأى ويستحب زيارة النبي والأنبياء في كل يوم جمعة ولو من البعد، وإذا كان على مكان عال كان أفضل.

ويستحب زيارة منتجى الصحابة (رضون الله عليهم أجمعين) وخصوصاً جعفر بن أبي طالب بمؤتة^٤، والعباس وأولاده، وسلمان بالمدائن، وعطار بصفين، وحذيفة، وزيارة الأنبياء حيث كانوا وخصوصاً إبراهيم وإسحاق ويعقوب بمشهدهم المعروف، وباقي الأنبياء بالأرض المقدسة، وزيارة المسجد الأقصى، وإتيان مقامات الأنبياء، وزيارة قبور الشهداء والصلحاء من المؤمنين.

قال الكاظم عليه السلام: «من لم يقدر أن يزورنا فليزر صالحي إخوانه، يكتب له ثواب

١ لم نثر على قائله.

٢. كمال الدين وتمام النعمة، ص ٤٣٢، كشف الغطاء، ج ١، ص ١٣٦.

٣ لم نثر على قائله، نعم حكاه عن الدروس الشرعية المجلسي في بحار الأنوار، ج ١، ص ٢٨.

٤. مؤتة - بالهمز - اسم أرض وقتل جعفر بن أبي طالب (رسول الله عليه) بموضع يقال له: مؤتة، من بلاد الشام.

لسان العرب، ج ٢، ص ٩٤، «موت».

زيارتنا. ومن لم يقدر أن يصلها فليصل صاحبها إخوانه، يكتب له ثواب صلتنا^١.
 وليقل ما قاله أبو جعفر عليه السلام على قبر رجل من الشيعة: «اللهم ارحم غربته، وصل
 وحدته، وأنس وحشته، وآمن روعته، وأسكن إليه من رحمتك رحمة يستغني بها
 عن رحمة من سواك، وألحقه بمن كان يتولاه»^٢.
 وليكن الزائر مستقبل القبلة. ويقرأ كلاً من التوحيد والقدر سبعاً بعد وضع
 يده عليه

قال ابن إدريس: ولا أرى التعفير على قبر أحد، ولا التقبيل له سوى قبور
 الأئمة عليه السلام؛ للإجماع عليه، وإلا لامتنع^٣.
 وروى محمد بن يريع عن الرضا عليه السلام: «من أتى قبر أخيه المؤمن من أي ناحية
 فوضع يده عليه وقرأ آناً أنزلناه سبع مرات آمن من الفزع الأكبر»^٤.
 ويستحب إهداء ثواب الأعمال والتقربات وخصوصاً القرآن العزيز للأموات من
 المؤمنين، وخصوصاً العلماء، وذوي الأرحام، وخصوصاً الوالدين.
 ويسحب لمن حضر مراراً أنه يزور عن والديه وأحبائهم، وعن جميع المؤمنين،
 فيقول: السلام عليك يا مولاي من فلان بن فلان، آتيتك زائراً عنه، فاشفع له عند
 ربك، ثم يدعو له.

ولو قال: السلام عليك يا نبي الله من أبي وأمي وزوجتي وولدي وحاملي
 وجميع إخواني من المؤمنين، أجراً. وجاز له أن يقول لكل واحد: قد أقرأت
 رسول الله عنك السلام، وكذا باقي الأنبياء والأئمة عليه السلام.
 وروى حفص بن البختري، أنه «من خرج من مكة، أو المدينة، أو مسجد
 الكوفة، أو الحائر قبل أن ينتظر الجمعة نادته الملائكة أين تذهب لا ردك الله»^٥

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٠٤، ح ١٨١

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٩، باب زيارة القبور، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٠٥، ح ١٨٢

٣. السرائر، ج ١، ص ٦٥٨

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٩، باب زيارة القبور، ح ٩، بتفاوت.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٠٧، ح ١٨٨، وفيه «أو حائر حسين (صلوات الله عليه)».

خاتمة:

يستحب زيارة الإخوان في الله تعالى «ستحباً مؤكداً، فإذا زاره نزل على حكمه، ولا يحتشمه ولا يكلفه».

ويستحب للمزور استقبال الزائر ومصافحته واعتناقه، وتقبيل موضع السجود من كل منهما، ولو قبل يده كان جائزاً، وخصوصاً العلماء وذرية رسول الله ﷺ؛ لقول الصادق ﷺ: «لا تقتل يد أحدٍ إلا من أريد به رسول الله ﷺ»^١. وروي: تقبيل الحاج حين يقدم على شفتيه^٢.

وليشبعه بما حضر من طعام وشراب وفاكهة وطيب، وأدباء شرب الماء، أو الوضوء وصلاة ركعتين عده، والأنيس بالعديت، والتوديع إذا خرج. وروى الكليني عن أبي حمزة، عن الصادق ﷺ: «من زار أخاه لله وكل الله به سبعين ألف ملك نادونه، ألا طبت وطابت لك الجنة»^٣.

وقال الباقر ﷺ لخشمه: «أبلغ من يرى من مواساة السلام، وأوصهم بتقوى الله، وأن يعود غنتهم على غيرهم وقوتهم على صغيثهم، وأن يشهد حنتهم حبازة مستهم، وأن يتلاقوا في بيوتهم؛ فإن تلاقيهم حية لأمرنا رحم الله عبداً أحيا أمرنا»^٤.

وقال الصادق ﷺ لصفوان الجمال: «يما ثلاثة مؤمنين اجتمعوا عند أخ لهم، يأمنون بوائقه، ولا يخافون عوائله، ويرحون ما عنده، إن دعوا الله أجابهم، وإن سألوه أعطاهم، وإن استزادوا زادهم، وإن سكتوا ابتدأهم»^٥.

وقال ﷺ: «من زار أخاه في الله عز وجل قال الله عز وجل: إني زرت وتوابك علي، وليست أرضى لك ثواباً دون الجنة»^٦.

١ الكافي، ج ٢، ص ١٨٥، باب التقبيل، ح ٢

٢ الفصول، ج ٢، ص ٦٢٥، في حديث أربعمائة. بتفاوت يسير

٣ الكافي، ج ٢، ص ١٧٥، باب زيارة الإخوان، ح ١

٤ الكافي، ج ٢، ص ١٧٥، باب زيارة الإخوان، ح ٢ بتفاوت يسير

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٧٨، باب زيارة الإخوان، ح ١٤

٦ الكافي، ج ٢، ص ١٧٦، باب زيارة الإخوان، ح ٤

[١٢٧]

درس

إذا توجه الحاج إلى المدينة وانتهى إلى مسجد غدير خم دخله وصلى فيه، وأكثر فيه من الدعاء. وهو موضع النص من رسول الله ﷺ على أمير المؤمنين عليه السلام. والمسجد باق إلى الآن جدرانه.

وإذا أتى الممرس - بضم الميم وفتح العين وتشديد الراء المفتوحة. ويقال: بفتح الميم وسكون العين وتخفيف الراء - وهو بنو الحليفة بإزاء مسجد الشجرة إلى ما يلي القبلة فلينزل به؛ تأسيًا برسول الله ﷺ^١، وليصل فيه، وليسترح به.

فإذا أتى المدينة فليقتسل لدحولها، ولدخول المسجد، ولزيارة النبي ﷺ. ولدخل المسجد من باب جبرئيل عليه السلام ويدعو عند دخوله. فإذا دخل المسجد صلى التحية، ثم أوى سيدنا رسول الله ﷺ فزاره مستقبلاً حجرته الشريفة ممّا يلي الرأس. ثم يأتي جانب الحجرة القبلي فيستقبل وجهه ﷺ مستدير القبلة ويسلم عليه، ويزوره بالمأثور، أو بما حضر. ثم يستقبل القبلة ويدعو بما أحب. ثم يصلي ركعتي الزيارة بالمسجد ويدعو بعدها.

وليكثر من الصلاة بالمسجد وخصوصاً الروضة، وهي ما بين القبر والمنبر. وروى البزنطي عن عبد الكريم، عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام: «حدّ الروضة من مسجد رسول الله ﷺ إلى طرف الظلال»^٢. قال البزنطي: وقال بعضهم: ما بين القبر والمنبر إلى طرف الظلال^٣.

وقال أبو بصير: «حدّ مسجد رسول الله ﷺ إلى الأساطين يعين المنبر إلى الطريق

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٦-١٧، ح ٣٦-٣٧.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٥٥٥، باب المنبر والروضة - ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٤ ح ١٤.

٣. لم نثر على قوله بالرغم عن الفحص.

مما يلي سوق الليل»^١.

ويستحب للزائر أن يأتي بعد الزيارة منبر رسول الله ﷺ ويمسح رماتيه وإن لم يكن منبر رسول الله ﷺ باقياً.

ويستحب صيام ثلاثة أيام بالمدينة معتكفاً بالمسجد، وأفضلها الأربعاء والخميس والجمعة.

ويصلي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي نوبة، واسمه بشير ابن عبد المنذر الأنصاري، شهد بدرًا. وهي أسطوانة التوبة. ويقام عندها يوم الأربعاء. ثم يصلي ليلة الخميس عند الأسطوانة التي تلي مقام السيّد ﷺ ومصلّاه ويصلي ليلة الجمعة عند مقام النبي ﷺ. وكلّما دخل المسجد سلّم على النبي ﷺ.

ثم يأتي البقيع فيرور الأئمة الأربعة وفاطمة بنت رسول الله ﷺ، بعد أن يكون قد زارها بالروضة وستها. وقيل: يزورها مع الأئمة الأربعة^٢.

ثم يزور قبر إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، وعبد الله ابن جعفر، وفاطمة بنت أسد، ومن بالقيع من الصحابة والتابعين.

ثم يأتي قبر حمزة ﷺ وشهداء أجدادهم يادياً بحمزة، ويُهدى لهم ثواب ما تيسر من القرآن

ثم يأتي المساجد الشريفة بالمدينة، كمسجد فباء، ومسجد الفتح - وهو مسجد الأعزب - ومسجد الفضبح، وهو الذي ردت فيه الشمس لأمير المؤمنين ﷺ بالمدينة، ومشربة أم إبراهيم ولد رسول الله ﷺ.

وتستحب المجاورة بالمدينة إجمالاً.

قال رسول الله ﷺ: «لا يصبر على لأواء^٣ لمدينة وشذّتها أحد من أمتي إلا كنت له شفيعاً يوم القيامة أو شهيداً»^٤.

١. هذا كلام أبي عبد الله ﷺ رواه أبو بصير في المروئي في التكمي ج ١، ص ٥٥٥، باب المسير والروضة ...، ح ١٦.

وتهديب الأحكام، ج ٦، ص ٨٤، ح ١١.

٢. لم يشر على قائله.

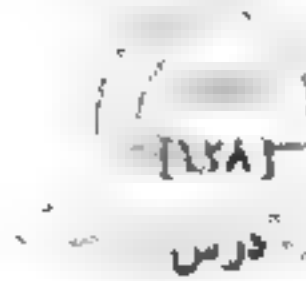
٣. اللأواء الشدة والصيق، النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٤، ص ٢٢١، «لأواء».

٤. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٠٤، ح ٤٨٤/١٣٧٨، الجامع تصحيح، ج ٥، ص ٧٢٢، ح ٣٩٢٤.

وقال ﷺ في الذين يريدون الخروج من المدينة إلى أحد الأمصار: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»^١.

وليكثر المجاور فيها من الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ، وتلاوة الكتاب العزيز وتدبر معانيه، ويتمثل أنه بحضرة رسول الله ﷺ. ويؤثر إن استطاع في كل يوم مراراً. وأقل الزيارة أن يقول إذا شاهد حجرته: السلام عليك يا رسول الله.

وكذا يزور الأئمة ع ما استطاع وليحفظ نفسه فيها من المآثم والمظالم. وفي الصدقة فيها على المحاويع ثواب جزيل وحسبوا على ذرية رسول الله ﷺ. تنبيه: للمدينة حرم، وهو من ظل عائر إلى وغيره، بفتح الواو. ولا يعصد شجره، ولا يصاد ما بين الحرتين منه، أعني حرّة ليلى وحرّة واقم، وهو على الكراهية، وظاهر الشئح التحريم^٢.



قد بيّنا في كتاب الذكرى استحباب بناء قبور الأئمة ع وتعاهدها^٣. ولنذكر هنا تبدأ من أحكام المشاهد المقدسة لم يذكرها الأصحاب.

قد جمع المشهد بين المسجدية والرباط فله حكمهما، فمن سبق إلى منزل منه فهو أولى به ما دام رحله باقياً. ولو استبق ثان ولم يمكن الجمع أقرع. ولا فرق بين من يعتاد منزلاً منه وبين غيره.

والوقف على المشاهد يتبع شرط الواقع. ولو فضل شيء من المصالح أدخر له إما عيناً، أو مشغولاً في عقار يرجع نفعه عليه. ولو فضل عن ذلك كله فالأقرب

١. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦٦٣، ح ١٧٧٦، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٠٥، ح ٤٨٧/١٣٨١.

٢. النهاية، ص ٢٨٧، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٣، ذيل الحديث ٢٤.

٣. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٢٠ وما بعدها (ضمن الموسوعة، ج ٥).

جواز صرفه في مشهد آخر، أو مسجد، وأمر مصالحة العامة إلى الحاكم الشرعي. ويجوز انتفاع الزائر بالآلة المعدة، فإذا صرف سلمها إلى الناظر فيه. ولو نقلت فرشته إلى مكان آخر للزائر جاز وإن خرج عن خطّة المشهد. وفي جواز صرف أوقافه ونذوره إلى مصالح الزائرين مع استئنائهم عنها نظر، أمّا مع الحاجة فيجوز كالمنقطع به عن أهله.

وللزيارة آداب

أولها: الفصل قبل دخول المشهد، والكون على طهارة فلو أحدث أعاد الفصل. قاله المفيد^١ وإتيانه بخضوع وخشوع في ثياب طاهرة نظيفة جُدد. وثانيها: الوقوف على بابه والدعاء والاستئذان بالمأثور، فإن وجد خشوعاً ورقّة دخل، وإلا فالأفضل له تحريّ رمال الرقّة؛ لأنّ العرض الأهمّ حضور القلب لتلقّي الرحمة النازلة من لربّ. فإذا دخل قدّم رحله السمنى، وإذا خرج فباليسرى.

وثالثها: الوقوف على الضريح مِلَاصِقاً به أو غير مِلَاصِق. وتوقّف أن البُعْد أدب وهم؛ فقد نصّ على الاتكاء على الضريح وتقبيله^٢. ورابعها: استقبال وجه المزور واستدبار القبلة حال الزيارة، ثمّ يضع عليه خدّه الأيمن عند الفراغ من الزيارة ويدعو متضرّعاً، ثمّ يصع خدّه الأيسر ويدعو سائلاً من الله تعالى بحقه وبحقّ صاحب القبر أن يجعله من أهل شفاعته، ويبالغ في الدعاء والإلحاح، ثمّ ينصرف إلى ما يلي لرأس، ثمّ يستقبل القبلة ويدعو. وخامسها: الزيارة بالمأثور، ويكفي السلام والحضور

وسادسها: صلاة ركعتي الزيارة عند الفراغ، فإن كان رائراً للنبي ﷺ ففي الروضة، وإن كان لأحد الأئمة ﷺ فعند رأسه وبو صلاهما بمسجد المكان جار. ورويت:

١ الملقنة، ص ٤٩٤.

٢ لم أعثر على نصّ في تقبيل الضريح وراجع في النصّ على الاتكاء الكافي، ج ٤، ص ٥٥١، باب دخول المدينة

وزيارة النبي ﷺ، ح ٢

رخصة في صلاتهما إلى القبر^١. ولو استدبر لقبر وصلى جاز وإن كان غير مستحسن إلا مع البعد.

وسابعها: الدعاء بعد الركعتين بما نقل وإلا فبما سنع له في أمور دينه ودنياه، وليعتم الدعاء؛ فإنه أقرب إلى الإجابة.

وثامنها: تلاوة شيء من القرآن عند الضرائح وإهداؤه إلى المزور، والمنفعة بذلك الزائر، وفيه تعظيم للمزور.

وتاسعها: إحضار القلب في جميع أحواله مهما استطاع، والتوبة من الذنب والاستغفار، والإقلاع.

وعاشرها: التصديق على السدنة والخفظة للمشهد وإكرامهم وإعظامهم؛ فإن فيه إكرام صاحب المشهد عليه الصلاة والسلام. وينبغي لهؤلاء أن يكونوا من أهل الخير والصلاح والدين والمروءة والاحتمال والصبر وكظم الغيظ، خالين من الغلظة على الزائرين، قائمين بمحوائج المحتاجين^٢ مرشدونهم^٣ حال الغربة^٤ والواردين. وليتعهد أحوالهم الناظر فيه، فإن وجد من أحدهم^٥ عصباً^٦ نحوه عليه، فإن أصر زجره، فإن كان من المحرم جاز ردعه بالضرب إن لم يجد التصفية من باب النهي عن المنكر. وحادي عشرها: أنه إذا انصرف من الزيارة إلى منزله استحب له العود إليها ما دام مقيماً، فإذا حان الخروج وقّع ودعا بالمأثور، وسأل الله تعالى العود إليه. وثاني عشرها: أن يكون الزائر بعد الزيارة خيراً منه قبلها؛ فإنها تحط الأوزار إذا صادفت القبول.

وثالث عشرها: تعجيل الخروج عند قضاء الوتر من الزيارة لتعظيم الحرمة، ويشتد الشوق. وروي: أن الخارج يمشي لقهقري حتى يتواري^٧. ورابع عشرها: الصدقة على المحاويج بتلك البقعة؛ فإن الصدقة مضاعفة هنالك. وخصوصاً على الذرية الطاهرة كما تقدم بالمدينة.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٨٩٨.

٢. في بعض النسخ: «مرشدي ضالّ الغرباء». وفي بعضها «مرشدي ضالّي الغرباء».

٣. كامل الزيارات، ص ٤٤٠، ديل للحديث ٦٧٠.

ويستحبّ الزيارة في المواسم المشهورة قصداً، وقصد الإمام الرضا عليه السلام في رجب، فإنه من أفضل الأعمال.

ولا كراهة في تقبيل الضرائح بل هو سنة عندنا. ولو كان هناك تقية فتركه أولى. وأما تقبيل الأعتاب فلم نقف فيه على نص يعتد به، ولكن عليه الإمامية. ولو سجد الزائر ونوى بالسجدة الشكر لله تعالى على بلوغه تلك البقعة كان أولى. وإذا أدرك الجمعة فلا يخرج قبل الصلاة.

ومن دخل المشهد والإمام يصلي بدأ بالصلاة قبل الزيارة، وكذلك لو كان قد حضر وقتها، وإلا فالبدء بالزيارة أولى؛ لأنها غاية مقصده. ولو أقيمت الصلاة استحبّ للزائر قطع الزيارة والإقبال على الصلاة، ويكره تركه، وعلى الناظر أمرهم بذلك. وإذا زارت النساء فليكنّ منفردات عن الرجال، ولو كان ليلاً فهو أولى، وليكنّ متنكرات مستخفيات مستترات، ولو زرن بين الرجال لجاز وإن كره.

وينبغي مع كثرة الزائرين أن يخفف السابقون إلى الضريح الزيارة وينصرفوا ليحضر من بعدهم، فيفوزوا من القرب إلى الضريح بما فاز أولئك.

تنبيه: يستحبّ إذا زار الحسين عليه السلام أن يزور عقيقه ولده علياً، وهو الأكبر على الأصح. وأمه ليلى بنت أبي مسعود بن مرة بن مسعود الثقفي، وهو أول قتيل من ولد علي عليه السلام في الطف، وله رواية عن جده علي عليه السلام. ثم يزور الشهداء. ثم يأتي العباس بن علي عليه السلام فيزوره، وأمه أم البنين بنت حزام بن خالد بن ربيعة أخي ليلى الشاعر.

خاتمة:

أجمع الأصحاب على الاستشفاء بالتربة الحسينية (صلوات الله على مشرفها)، وعلى أفضلية التسييح بها، وبذلك أخبار متواترة^١، ويجوز أخذها من حرمة عليه السلام وإن

١. راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٥٢١-٥٢٦، الباب ٧٠ من أبواب المزاور...، وص ٥٣٦، الباب ٧٥ منها.

بَعْدَ كَمَا سَبَقَ، وَكَلَّمَا قَرَبَ مِنَ الضَّرِيحِ كَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ جِيءَ بِتُرْبَةٍ ثُمَّ وَضِعَتْ عَلَى الضَّرِيحِ كَانَ حَسَنًا.

وليقبل عند قبضها واستعمالها ما هو مشهور. ولا يتجاوز المستشفي قدر الحصّة. ويجوز لمن حازها بيعها كيلاً ووزناً ومشاهدة، سواء كانت تربة مجردة، أو مشتملة على هياكل الانتفاع.

وينبغي للزائر أن يستصحب منها ما أمكن؛ لتعم البركة أهله وبلده، فهي شفاء من كلّ داء، وأمان من كلّ خوف.

ولو طبخت التربة قصداً للحفظ عن التهاونت فلا بأس، وتركه أفضل. والسجود عليها من أفضل الأعمال إن شاء الله تعالى.



قد تمّ بعون الله كتاب المزاور ويتلوه إن شاء الله

في الجزء الثاني كتاب الجهاد



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية
مماونة الأبحاث لمكتب الأعلام الإسلامي
في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir